





27

ملتقى شرح اظهار فرادى



٨٦

تملكه الفقير الخبير الى الله الغني جفي
سعد صلح معها



تملكه الصمد الى رحمة ربه القدير
اطمأنه الكفني كحاجي
او علي زاري غفر له

تدل على خصوص المتعلق فيقدّر عامًا فيقال له الطرف المستقر وان ^{جاء}
 قرينة تدل على خصوصه فيقدّر خاصًا فيقال له الطرف اللغو وتقدم
 المفعول ههنا للاعتناء به والتصدي إلى التحصيل كما في اياك نعبد لانه اهتم
 وأدل على الاختصاص وادخل في التعظيم واوفى للوجود فان اسمه
 كما اذا قدم على كل شيء وكيف وقد جعل الة للفعل من حيث ان الفعل
 لا يتم ولا يعتد به شرعًا ما لم يصدر باسم الله لقوله عليه الصلوة والسلام
 كل امرئ بالى لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتداء بالاطال والثاني يقال امرؤ بطل
 اي ذو شان وشريف ومرتم وقدم يتوهم الابتداء بقولنا بسم الله ليس
 يا ابتداء باسم الله بل هو ابتداء بالباء ولفظ اسم وليس شيء منهما اسما الله
 ثلثا واجيب عنه بان تصدير الفعل باسم الله تعالى لا يكون الا بذكر اسمه تعالى وهو
 يقع على وجهين احدهما ان يذكر اسم خاص من اسمائه تعالى كلفظ الله
 مثلا والثاني ان يذكر لفظ ال على اسمته تعالى كما في التسمية فان لفظ اسم
 مضاف الى الله تعالى رام به اسمته تعالى لكن لا بخصوص بل بلفظ ال عليه طلقا
 فيستفاد ان التبرك او الاستعانة بجميع اسمائه تعالى واما الباء فهي صلة
 الى ذكره على وجه يؤذن بجعله مبتداء للفعل فهي من تنمة ذكره على الوجه
 المطلوب انما لم يقل بالله لانه التبرك والاستعانة بذكر اسمه تعالى او للفرق
 بين اليقين واليتمنى او لتحقيق ما هو المقصود بالاستعانة بهرنا فانها
 نارة تكون بذاته تعالى وحقيقتها طلب المعونة على ايقاع الفعل واخذ
 اي افاضة القدرة المفترضة عند الاصوليين من اصحابنا بما يمكن
 به العبد من اداء ما لزمه المنفعة الى ممكنة وميسرة وهي المطلوبة
 بآياتك نستعين واجري تكون باسمه عز وجل وحقيقتها طلب المعونة
 في كون الفعل معتد به شرعا فانه ما لم يصدر باسمه تعالى يكون بمنزلة
 المدوم ولما كان كل واحدة من الاشتقاقين واقعة وجب تعيين
 المرام بذكر الاسم والافالمتباد ومن قولنا بالله عند الاطلاق لا يتبادر

عند الوصف بالرجس الوهمي الاستعانة الاولى وانما لم يكتب الالف
 لكثرة الاستعمال وطول الباء عوضا عنها انما كسرت الباء ومن حق طروف
 المفردة ان تفتح لاختصاصها بزوم الحافيه وجر كما كسرت لام الامر ولام الا
 داخله على المظهر للفصل بينهما وبين لام الابتداء واحصل اللام عند البصريين
 سمو بكر التين كنصف او سمو بعضها كعضو خذفت الواو لكثرة الاستعمال
 لا لعله موجبة للخذف والالكان الحرف الاخير منوياً لانسيا منسيا فيكون
 محلاً للاعراب فلا يصح جريان الاعراب على ما قبله ولذلك يكون اعزبه تقدير
 كما في عصا واما اذا خذفت لجر الخفيف الذي يقتضيه كثرة الاستعمال
 كان نسياً ويصير ما قبله محلاً للاعراب كيد ودم واخواب و
 بيت اولها على التكون وادخل على كثرة الوصل مبتداء بها لان من دأ
 ان يستدوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن ويشهد له قصر يصرهم على
 واسمي وسمي وسميت واشتقاقه من السمو لانه رفع للمسمى
 شعائر له وعند الكوفيين وسم خذفت الواو وعوضت عنها همزة
 الوصل فيقل اعلا له ورد باق الهمزة لم تفرّد داخله على ما خذفت صدور
 في كلامهم الله اهله الخذفت الهمزة وعوض عنها الالف واللام
 ولذلك قيل بالله بقطع الهمزة وعدم اسقاطها بالدرج على ما هو شأن
 همزة الوصل لان العوض وان كان هو مجموع ال الا ان اللام التاكنة لا غاها
 في لام لاه كان في حكم العدم فصارت الهمزة كانه هي العوض فلو خذفت
 بالدرج لزم خذف العوض والعوض عنده جميعا وذا غير جائز فلهنا
 ثلثة استاءاته والاله والله فانه باق على عمومه يقع على اليهود قاله
 وجل ومن يدع مع الله الها آخر والاله يطلق على غيره تعالى اطلاقا
 النعم على غير الشرا ثم غلب على المعبود بالحق فصارت علما له بالغلبة فيعرف
 اليه عند الاطلاق كما يثر الاعلام الغالبة واما الله فلم يطلق على غيره تعالى
 اصلا اختلف الناس في اسم الله فقيل انه غير مشتق فيكون علما غير مشتقا مختصا

الالف
 بيان

بالله تعالى وما يدل عليه ان غيره من الاسماء نقل عن العرب اشتقاقاً لها لا هذا
 لا قبل النبي صلى الله عليه وسلم ولا بعده عليه السلام ولا يستعملون لفظة
 في صفة تعالى فضلاً عن وصفه للغير وقيل انه مشتق وفيه ستة اقوال الاول
 انه مشتق من اله بمعنى عبد والثاني من اله بمعنى خير والثالث من اله
 بمعنى سكن والاطمأنن والرابع من اله بمعنى فرغ ومن اله بمعنى ان اضرع
 والحامس من اله اذا اولع والسادس من اله بمعنى تحير وتخطى عقله
 القول السابع ان اصله الاعلا في كس الراء بل لا يابى بمعنى الاحتجاب والارتقاء
 وتفصيله في تفسير البيضاوي رحمه الله العلي اعلم ان هذا الاسم جامع لصفات
 الالهية والربوبية وهو اعظم تسمية وتعيين اسماً لدلالة على الذات الجلية
 لصفات الاله تعالى ولم يستعمل به غيره عز وجل **الرحمن الرحيم** صفتان مبنيتان للمبالغة
 من رجم بالكسر بعد جعله لازماً بمنزلة الغرائز بنقله الى رجم بالفتح كما هو المألوف
 والرخمة في اللغة رقة القلب والانقطاع والمرام بها هزنا التفضل والاعانة
 او اراد ترها بطريق اطلاق اسم السب بالنسبة الى مناعا مسبب السعيد والقريب
 فانه اسماء الله تعالى تؤخذ باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادي التي
 هي افعالات والاول من الصفات الغالبة حيث لم يطلع على غيره تعالى
الرحمن ابلغ من الرحيم لانه زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما قطع
 قطع بتخفيف احدى وتشديد الآخر وكبار وكبار بضم الكاف فيهما
 وتخفيف الموحدة في احدى وتشديدها في الآخر وانما قدم الرحمن على
 الرحيم لتقدم رحة الدنيا لارة الرحمة التي تدل عليها الرقة متقدمة في الوجود
 على الرحمة المولودة للفظ الرحيم ولانه ميان كالعلم ليعلم العارف من حيث
 انه لا يوصف به غيره تعالى وتخصيص التسمية بهذه الاسماء اي الله والرحمن الرحيم
 ليعلم العارف ان المستحق لان يستعان به في جميع الامور هو المعبود الحقيقي
 الذي هو مولى النعم كلها عاجلاً وأجلها جليلاً وحقيقاً فينبو به بشارة
 الى جانب القدوس ويتمك بجبل التوفيق ويشغل سره بذكره وازنه

الغرائز
 الطبيعية
 والاصولية
 الخ

العارف
 قرينة على
 الخ

والاستعداد به عن غيره **الرحمن** اردف التسمية بالتحديد في مفتاح الكلام اقتضاه ما ورد في الاخبار
 ومثابة لكلام الملك الجبار واداء لبعض حقوق المستغنية من فروب الاحسان التي من جملتها
 التوفيق بمثل هذا التصنيف العظيم الثاني وقد دل بلاي التعريف والاختصاص على اختصاص الرحمن
 المستند لاختصاص المحامد كلها ومعنى الحمد لله كل الحمد له لا يثبت له فيه على الحقيقة سواء لانه المنعم بالذات
 والملك على الاطلاق فانه قيل الحمد لله اختار عن ثبوت جميع المحامد لله تعالى ولا يلزم منه صدور الحمد
 حتى يلزم ان يكون من الامم بل قلنا ان الاخبار من الثبوت حمداً هو وصف بالجليل على جهة التظيم
 والتجمل فعلى هذا التقدير كن من الامم ومن غايات العاطف لئلا يشعر بالضعف فيجوز بالتشديد
 لانه النص ورد في حق الحمد لله كما ورد في حق التسمية لقوله عليه الصلوة والسلام كل امر ذي
 بال لم يبداء فيه بالحمد لله فهو اجزم وقد تم التسمية اقتضاه بما فط به الكتاب واتفق عليه
 اولوا الالباب والامام بالابتداء الابداء العربي المتد من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع
 في البحث فيقاد به التسمية والتجديد ونحوها ولهذا بقدر الفعل المخذوف في اوائل النسخ
 ابتداء سواء اعتبر الفرق مستقراً او لغو الالة فيه امتثالاً للحديث لفظاً ومعنى وفي
 تقدير غيره معنى فقط لله الذي وفقنا للتفقه في الدين اي جعلنا موفقين لمعرفة
 الفقه والعمل بموجبه قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها وفي التوضيح
 ويزاد علماً وقيل الفقه العلم بالاحكام الشرعية العملية من ادلتها التفصيلية وفوائدها
 معرفة الاحكام الشرعية كنية لا تحصل الا بتكلف ومشقة وما هو الا بتوفيق الله تعالى
 ماوفق الله عز وجل الامن احب دويغته عليه الصلوة والسلام من احب الله فقهره في الدين
 والدين ما شرع الله تعالى لعباده من الدين وفرعه وفي شرح المنار الدين وضع الرب سائفاً
 لذوي العقول بالاختيار المحمود الى الخير بالذات والامام دين السلام قال الله تعالى الذين عند الله السلام
 وصف التفقه في الدين بقوله الذي هو جليل المتيقن اي المحكم فانه من قسبته به فقد استكمل المعرفة
 الوثيق لا انقصا لهما وفضل المبين اي احسان الظاهر وكرمه الياء فانه لا يجب على الله تعالى شيء
 ما بل ما اتاه الله جل وعلا انما يكون فضلاً منه ورحمة كما قال تعالى فضلاً من الله ونعمة وان الفعل
 بيد الله يوتي من يشاء والذو الفضل العظيم وميراث الانبياء وانا الانبياء لم يوت
 كما وبنار او لادرها وانما ورفق العلم من اخذه اخذ بخط وافر كذا في المصانيع
 فثبت ان التفقه في الدين ميراث الانبياء والمرسلين ووجه الدافعة على الملوك

في اللغة
 في اللغة
 الخ

في قول
 الخ

الخ

كسبية

الخ

الخ

الخ

عليه قال لو اذبح موضع وقال بعباس رضي الله عنه هو لوج
من ذبحها فمضى فمضى تحت العرش اعمال لا سار مكتوبة فيها
وقال كتبها وقناة هو قامة بالعرش النبي وقال
عطا هذا الجنة وقال الضحاك هو سر رة المنبر في
معاكم النبي صلى الله عليه وسلم

اجمع على ان الدين والشرع فاة الفقة يدل على كونه على ضرورة والامعة النافذة
وتجته بفتح الميم اي طريقة التكاليف التي اصبحت على الناس على كبر العيس على وزن صدق
تمام في التمام السابعة يصعد اليه رواح المؤمنين على ما في القاموس وما كان عليه الصلوة والسلام واسطة
في موصوفه السلام النافع ما في الدعاء عليه السلام من المنوبة الموعودة للراعي كانه الدعاء له صلى الله تعالى
عليه وسلم يقولوا الحمد والتسبيح على الله الملك المتان فقال الصلوة معنا بالقوي مطلقا غني عن البيان
ومع قولنا اللهم صل على محمد اللهم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره واظهاره دعوتيه وابقاء شريعته
وفي الآخرة شفعة في امته وضعف اجره وثبوته والصلوة مختصة بالرسول لا يقال على غيره
الا على سبيل التبع كما قال والصلوة على محمد وعلى آله وصحبه جمع بين الصلوة والسلام امتنا لا اله الا
بقوله صلوا عليه وسلموا تسليما قوله على خير خلقه اجمعين من جمع الانبياء فلذا قال محمد بيانا له وتخصيضا
به ومناه البليغ في كونه محمودا لان صيغة التفعيل للمبالغة والتكثير وهو الذي عمدت عقايدنا و
افعالنا وجميع خصاله صلواتنا عليه وعلى آله وسلم بقوله المبعوث راحة للعالمين صفة مادمة لهم
عطف عليه قوله وعلى آله وصحبه واذا دخل كلمة على في قوله على آله رد الشبهة حيث منعه اذكر على
بين محمد وآله وينقلون في ذلك حديثا هو من فصل بيني وبين آله يعلم اني نزلت ناسا على ابي
بانه لا يملك صفة ولا تقدير صفة لم لا يجوز ان يكون عا في قوله على آله صلى الله عليه وسلم على بن ابي طالب
فهذا الحديث في صفة لهم لانهم هم الفاضلون بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين آله صلى الله عليه وسلم
الله تعالى وجهه كذا قرأوه وفي القتيح آل الرجل اهله وعياله وايضا اتباعه ورواي انه
على الصلوة والسلام ستر غي الال فقال على الصلوة والسلام كل مود من بقي في يوم القيمة فهو آل
القصص جمع صاحب كركب جمع ركب والقصي عند الحديث من لقي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مؤمنا
ومنا على السلام والتابعين التابعين من راد الضحائي والعلماء العاملين انما ذكر كلهم في الدعاء لانهم كانوا
التابعين في تنفيذ الاحكام وتبليغها وتعليمها آياتهم **وبعد** فيقول دخلت في بعد منظره اما قبل
او لتقدير آيات بتعويض الواو عنه بعد حذفها المفتحة كرحمة ربه الفخ ابراهيم بن محمد بن ابراهيم عليه السلام
قد سألني بعض طلبة الاستفاضة اصله طالبين سقطت النبوة بالاضافة اذ اجمع له مفعول سألني كتابا
مفعول انا اجمع يشتمل على ما قبله القديري والمختار والكنزة والوقاية بقبارة الفخر المستقر صفة
كتابا سألني السراير اليك غير مقلقة يقال كلام مطلق اي شكل فاجبته اي جعلت هذا المفعول
مجموعا الى ذلك لا يندرج تحت كون من المحبة على ما في القاموس وفي تقدير كون من الاجابة في الاخذ

تدريج

وشملوا

تدريج

تدريج

قال في التمهيد
في قوله تعالى
والمؤمنون

صفحة
الاول

فانما هو
الابن

على ما خفي وصار
في قوله تعالى
والمؤمنون

الاخذ على ما في الاختري اخذت لجمع المطلوب مودودا الى ذلك البعض التاخر اي شرعت جمع عا و
مراده او بفتح القبول اي قبلت سؤال ذلك البعض ولم اردة ساعيا الى ذلك بل جمع فجمعت على ما ارد
فانصفت اليه الى جميع المطلوب بعض ما يحتاج اليه على البناء والمفعول اي بعض شي يقع الاحتياج
اليه من سائل الجمع ببيان لما وبذرة من الهداية النبذة بضم النون وفقرها وسكون الباء شي قليل على
على ما في الاخير ومرتج بذكر الخلاف بين امتنا الاشراف وقدمت مع اقاويلهم ببيان لما في قوله
ما هو الاربع هو مفعول قدمت واخرت غير اي غير ما هو الاربع اي اخرت المرجوع ولم اقدم
في جميع الاحوال والاوقات الا ان قيدته اي ما هو الاربع بما اريد به في جميع المرجوع اي قدمت
المرجوع واخرت ما هو الاربع وقت تقيدي اياه او حال تقيدي اياه بقيد بقيد الترتيب
بما اشارت اليه قوله الا ان قيدته استثناء من اعم الاحوال والاوقات واما خلاف الواقع
بين المتأخرين او بين كتب المذكرة فكل ما صدرت اى كل مسألة اتيت في صدورهم بل غلط
فيل او قالوا وان كان مقرونا بالاصح ونحوه من مثل هو القتي او الرجوع او غيره ان هذه وصية
فانه اى كل ما صدرت بل غلط قيل او قالوا مرجوع بالنسبة الى ما ليس كمالها كمالها صدرت بل غلط
ادخلت الفاء في جنس هذه لانه خبر لشيء الذي عليه كمالها فاما الفاء في قوله في جوابها
ومع ذلك لفظ التثنية اي التثنية من غير قرينة تدل على مرجعها فهو اي لفظ التثنية اى
التثنية لاني يوحى ومحمد وعليه ولم ال اى الى قصر جرد ابا القتي والفتح الاجتهاد في التثنية على
الاصح والاقوي وما هو المختار للفتوي قوله وحيث اجمع فيه الكتب المذكورة متعلق بقوله
بليغ الاسم واللام في قوله ليوافقه الاسم المستعمل متعلقة بالتسمية المطلقة بعلية اجتماع الكتب المذكورة
والتبعية مفعول ليل وقوله ان يجعله ابلغ المذكور مفعول ليل وقوله خالصا المفعول الثاني
لقوله ان يجعله واللام في قوله الكريم متعلقة بقوله خالصا قوله وان ينفع به عطف على ان
يجعله يوم طرفه لقوله وان ينفع مضاف الى قوله لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم
قوله ان الله يستأنس من اعم الفاضل اي لا ينفع مال وانه كان معروفا في الدنيا الى اوجوه الشرح والشرح
ولا بنون وان كانوا اصلح مستأهلين للشفاعة احد الامن اي الله بقلب سليم عن مرض الكفر والنفاق
ضرورة الشراط نفع كل منهما بالائمان وقيل مستفاد من فاعل ينفع بتقدير ينفع اى الامان من
او بنوا من اى الله بقلب سليم وقيل المضائق المزدوق ليس من جنس الميت حقيقة
بل ضرب من الاعتبار بحال من اى الله بقلب سليم على انها عبارة كلامه القلب قبل الاسلام

الكتابي

لقد وردت
وقال

في قوله تعالى
والمؤمنون

في قوله تعالى
والمؤمنون

غير الآلهة
بها

الوظيفة تقدير الخدم وعادات انكلاض

[illegible]

الانقسام المذكور فتبين ان الشئ يقابل كل واحد من افراد الجمع فيكون في كل واحد كعبا وهو العظماء انما
 لا يعتقد شرك اليفر فانه واحد في كل جزء ذكره صدر الشريعة فانه قيل قراءة لجزء في ارجلكم متواترة ايضا فمقتضى
 الجمع بين امرأتين اما التحميم الفصل والمصح كما قال به بعضهم وجعل التصب على حالة التحنن به وجزء على حالة
 التحنن كما قال به بعضهم قلنا قراءة لجزء ظاهرهما متروك بالاجماع لان من قال بالمصح لم يجعل صبغيا
 بالكعبين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الفصل والوعيد على التزك كان هذا اوفى بما
 عليه اكثر من واوفي بتخيل الطهارة المقصودة بالوضوء واقرب الى الاحتياط لما في الفصل من
 فتبين الوقوع اليه فيكون كجزء بالحوار كما في عذاب يوم يحيط وجمعت ضربين ونظيره كثير في القرآن
 والتشعر وهو في المعنى معطوف على المفعول وقائدة صورة لجزء التنبية على انه ينبغي ان يقتصر في صبغ
 الماء عليهما ويغسلان غسلا خفيفا شبيها بالمصح ذكره المولى خسر والدرر بقى ههنا سؤال واضح
 الورود وهو آية الوضوء مدينة بالاتفاق والصلوة فرضت بحكمه فيلزم كونه الصلوة بلا وضوء الى حين
 نزولها واجيب بوجه احدها ان يمنع بطلان اللازم بتجوز الصلوة بلا وضوء قبل تحققه وقفها
 عليه من جهة الشارع كالقصور والجهاد وثانيتها جواز ثبوت الوضوء بالوحي الغير المتكلم كنعلم به ايل
 عليه السلام وكونه الآية الشريفة دليل الوضوء لا يقتضي دليلا يقتضيه فيروا وثالثها جواز الاخذ
 من شرايع من قبلنا كما يدل عليه ما روي انه عليه الصلوة والسلام حين توحا قلنا قلنا قال
 هذا وضوء ووضوء الانبياء ما قبل وفي الجمع البيان روي انه عليه السلام كما اذا احده استمع
 عما الاعمال لها حتى انه لا يرد جواب السؤال حتى يتطهر للصلوة الى انزلت هذه الآية فيجوز ان ثبت
 الوضوء بالمولى الغير المتكلم او الاخذ من الشرايع السابقة فانه قيل اذا ثبت فرضية الوضوء بهذا
 الطريقة فما فائدة نزول الآية قلنا بتغيير امر الوضوء وتنبيه فانه لما لم يكن عبادة
 مستقلة بل تابعا للصلوة احتمل ان لا يثبت الامم بشانها وميتاهلون في مراعاة
 شرايطها وان كان بطول العهد من زمن الوحي وانتقاض النافلين عمر افعم
 بخلاف ما اذا ثبت بالنقل المتواتر الباقي في كل زمان على كل لسان وايضا اذا ورد
 فيه الوحي المتكلم يتأني اختلاف العلماء الذي هو وجه ولا ان تقول لم لا يجوز ان يكون ثبوت
 نفس الوضوء باحد هذين الوجهين والاية الكريمة انما نزلت لاثبات فرضية الوضوء لا لاثبات
 نفسه فلا تخال ذكره المولى خسر والافي عليه السلام رضى الله العلي والمفروض في مسح
 الرأس قدر الربع اذ يدع الرأس قال ابن الرهام وشروط في صحة المسح لا يكون البكر معلما

نات

مستحلاً كما شرط في صحة الفلأ لا يكون الماء مستحلاً فلا يصح المسح ببلايا فذه من عضو مؤثراً
 كان أو مسفوئاً وكذا بلا يبقى في يده بعد المسح وأما الذي بقي فيها بعد الفلأ فالحاكم الشريفي لا يجوز
 أيضاً وخطأه عامة السابغ ما ذكره ثم خذ من مسح الخفافه إذا أتوا ثم مسح على خفف بيده بقيت
 عاكفة بعد الفلأ جاز والتجيم ما قاله الحاكم الشريفي وقد نص الكوفي رحمه في جامع الكبير على الرواية غزالي
 حنيفه وإني يؤمن رحمه الله تعالى فاستعمله إذا مسح رأسه بفضل غير ذراعيه لم يجز إلا بأحد
 لأنه فطرته مرة الباء عند مالك رحمه الله تعالى كما في قوله تعالى فأسجد أبو جعفر فلو قال ما لم مسح
 جميع الرأس أو أكثره لا يجوز وعند الشافعي رحمه الله تعالى الباء للتعين فلو قال إذا مسح مقدار ما مسح
 ملأها جاز وعند مالك الصاق بفم الآية أيضاً جملة في حق مسح الرأس تخمير أرواده لمع كماله ما لا يظن الله
 تخمير أرواده ما يتناولهم المسح كما قاله الشافعي وتخمر أرواده بعضه كما ذهب إليه أحماد وقد وردت السنة
 مفترقة لها وهي ما روي في المغيرة رحمه الله تعالى فاعذوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمسح رأسه فلو مسح
 ومسح على ناصيته وخفيه فكانت تلك السنة بياناً للآية الشريفة فتكون حجج على الشافعي في التفسير بثلاث
 شواهد وعلى مالك في ثلثة أو الأربع بالزيادة على مرة واحدة لأن بالنكرا دميم غسلاً والمأمور به مسح
 وقيل قال صاحب البداية مجزئ وضع ثلث أصابع وفي الرواية وفي بعض الروايات قد روي صاحب البداية رحمه الله
 بثلاث أصابع اليد لأن ما أكثر ما هو الأصل في المسح وذلك لبعضهم عام في اليد والرجل وفي الرواية
 محمد رحمه الله قد روي ثلث أصابع اعتباراً باله المسح هو اليد والأصابع والأصابع من اليد ومنه فربما انشأ في
 ونصف الواحد لا يتجزئ فكل واحد منها اعتبر مسحاً وثلثه عليه ما روي أن لو جاز أقل من ذلك لفظه
 صلى الله عليه وسلم مرة تعلماً للجواز ولو مسح أصبعين لآلة المفروض فيه ربع الرأس ولا يجوز ذلك
 على الأصبعين ولم يروى فعمل من أحبا بنا ويفرض مسح ربع كل اللحية في رواية وفي رواية أخرى
 عن أبي حنيفة رحمه الله لأنه لما سقط غسل ما تحت لعمه المواجهة به ولو تقصرت وجب مسح كالمسح
 الممسوح لا يجب تباعاً فاعتبر الربع والأصبع مسحاً ما يلبس في البشرة دون ما ليس من الزحف لأنه لما
 سقط فرضية غير ما تحت اللحية انتقل على ظاهر اللحية وهو الأصبع لأنه لما تقصرت ما تحت الشعر انتقل
 الوجه اليد من غير تغيير كما جازي واحداً من الغنيين وأقرب منه مسح الرأس لأنه لما تقصرت
 انتقل الوظيفة إلى الشعر من غير تغيير وهذا كله في غير المستبرأ من الذوق فلا يجب أيضاً
 الماء البير لأنه ليس الوجه قال في المحط بعد تحريم الوجه فإنه كان أمراً واجباً لجميعه وإن كان
 ملتحياً لا يجب غسل ما تحته وأما الشافعي رحمه الله فإنه كان لا يجب أن كانت اللحية خفيفة وكذا لا يجب أن

— فی حق التبعہ —

五

انصبا

فرضته الى خلفه

وهو المنع
اختاره

فاني
خطاب

عبدالله بن عبدالمطلب

محمّد بن عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الماء الى ما تحت الشارب ولما جف الخاف الى الصبي قولنا لان نحر الغرض المختبر بالجلد وما صار
لا يواجم التناظر اليه فقط الغرض عنه وتحويل الخاف الى كهيئة الرأس كذا في الدور والبشرة هي
ظاهر جلد الانسان وسنة اي الوضوء على اليدين الى الرسغين ابتداء اما البداية بفعل اليدين
ظانهم الى النظر فيبدأ بتنظيفهما واما كون هذا الفعل الى الرسغين ابتداء فلو وقع الكفاية به
في التنظيف وانما ترك قولهم المستيقظ تنصيصا على ما هو المختار وهو عدم اختصاص سنة البداية
بفعل المستيقظ وانما ترك قولهم قبل ادخالهما الاثنا فلما لا يتوهم اختصاص سنة باوقات الحاجة الي
ادخالهما الاثنا بناء على ان المفهوم معتبر الرواية اتفاقا والسنة تقديم غسل اليدين واما
فعل الغسل ففرض كذا قال ابن الكمال عليه السلام في المقال السنية مع تفاوت انواعها ما يؤجر على فعله ويلازم
على تركه والمستحب ما يؤجر على فعله ولا يلزم على تركه والبرخ مؤهل الساعده بالكف ثم قبل ان كان
الاثنا صغيرا يرفع يده اليسرى فيصقب على اليمنى ثم باليمن فيصقب على اليسرى يقع البداية باليمن كما
هو السنة وان كان الاثنا كبيرا يدخرا اصابع يده اليسرى مخفية دون الكف وياخذ الماء فيفسر يده ثانيا
لوقوع الكفاية بذلك ولا يكتفي بدون ذلك في العادة كذا في الاختيار والتسمية تسمية الله تعالى
في ابتداء الوضوء بان يقول سم الله الرحمن الرحيم بسم العظيم والحمد لله على دين الاسلام كذا في شرح المنية
للحلي لقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يذكر الله في الوضوء كذا في الهداية وقيل اي سنة القائل
صاحب الهداية حيث قال الاصح انه لم يثبت وان سماها في الكتب سنة ويسمى قبل الشروع وبعد
هو لتمام حالة الانكشاف والتوكل لانه عليه الصلوة والسلام واظن عليه وقاله ثم اوصاني خليلي
جبريل بالسواك وهو بي بفتح الشين التي يستاك بها ويغني المصدر وهو المراد منها فلا حاجة الى توضيحها
او استعمال السواك كميناه لانه المتعارف ابتداء من الاثنا العليا والسفلى او من جانب اليمن او الايسر
خروج يده اليمنى او اليسرى وعند الضرورة يعالج بالاصبع كما هو حكم الخلف كذا في الترتيب وقال في الهداية
لانه عليه السلام فعل ذلك وخيل اليه بيمناه او يسار الماء الى جميعه والاف بيمناه او يسار الماء الى المآرة
لان النبي صلى الله عليه وسلم فعلهما على المواظبة وكيفية ان يخفض ثانيا يأخذ لكل مرة
ماء جديدا ثم يستنشق كذا هو الحكم ونحوه عليه السلام وانما بعد المضمضة والاستنشاق ولان
الفعل يشع به استيقاب فكما اولى وانما قال بيمناه ولم يقل ثانيا لستدل على ان السنة التثنية
بيداء جديدة وسنة المآلة فيهما وفي الاول ان يصل الماء الى راسه حلقة وفي الثاني ان يتجاوز
المآرة الاحياء لانه فيهما احتمال انتفاضة سنة ايضا تخيل السنة لانه عليه السلام امره جبريل

جبريل ثم بذلك كذا في الهداية وهو ان يدخرا اصابع يديه في خلال الحية من المخل الى الاعلى بعد
بحيث يكون جهة كف اليد الى الخارج وظهرها الى المتوفى كذا في الدور والي وتخييل الاصابع هو المختار
لقوله عليه السلام خللوا اصابعكم قبل ان تخللوا ارجلهم هذا اذا وصل الماء الى اثناء الاقدام و
ان لم يصل يانه كانت منقمة فواجب ذكره الزيلعي وكيفية في اليدين ان يشبك بينهما وفي الترتيب
ان يخلل ختم يده اليسرى فيبدأ من ختم يده اليسرى رجلا اليمنى ويختم بختم رجله
اليسرى من المخل وقيل القائل صاحب الجمع هو اي التخييل في السنة فضيلة عند الامام
وحمد الله لانه السنة لا كمال الغرض في خلل يده داخل السنة ليس بمخل لا قامة ففعل
وسنة تثنية المخل لانه النبي صلى الله عليه وسلم توشا مرة مرة وقال هذا وضوء
من لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به وتوشا مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يصاعف
الاجر مرتين وتوشا ثلثا ثلثا وقال هذا وضوء من لا يتشا من قبله من زاد على
هذا ونقص فقد تعدي وظلم والوعيد لعدم رؤيته سنة كذا في الهداية وسنة النبي القصد
بالوضوء او رفع الحلة او امتثال الامر في ابتداء الوضوء كذا في الدور وفي فرض عند الشا
وجه الله لانه عيادة فلا يصح بدون السنة كالتيمة ولنا انه لا يقع قرينة الا بالسنة
ولكنه يقع مفتاحا للصلوة لوقوع حرمانه مرة بشمال المطهر بخلاف التيمم لانه التيمم
غير مطهر الا في حالة ارادة الصلوة او هو يفتي في القصد كذا في الهداية وسنة الترتيب
المنصوص اختلافه في ان الترتيب اعم من ذلك قال ابن الكمال عليه السلام في المقال اذا دلت النص من
قبل الشارع كما هو المتبادر وذلك لخلف الله عليه وسلم لما بين الترتيب المنصوص بفعله حيث
واظن عليه كان فعلة ذلك نصا من قبيل ان النبي صلى الله عليه وسلم في آية الوضوء لا تراها خللوا
عن الدلالة عليه عندنا لا خلافا بيننا وبين الشافعي روي ان الترتيب منصوص عليه لانه بالكتاب
عند الشافعي رحمه الله وموجب الفرضية وعندنا بالسنة الفعلية وموجب السنة فانه قلت
السنن كره في النص المذكور مرتبا قلت بلى ولكن الترتيب في الذكر لا يدل على الترتيب
في الوجود وكذلك لم يثبت المخالف به بل يثبت بحرف الفاء فانه عليه السلام
داخل في المجموع لا في غير الوجه وحده ولا يخفى عليك ان مبني الاحتجاج
على ان يكون وضع الفاء للترائية للتعقيب بدون الفصل ولم يثبت ذلك
كيف ولو كان كذلك لاصح الفصل القصد الى الصلوة والوضوء هو امر وقال الزيلعي الترتيب المنصوص عليه

السنن
الهداية
في
لان النبي صلى الله عليه وسلم

الله تعالى

وهو ان يبدأ بحمد الله بذكره ولا نص من جهة الشارح ولفظ الهداية هكذا يفيد انما
بذكره باليأس وهذا موافق لما قاله الزيلعي رحمه الله في الترتيب المنصوص في آية الوضوء وقال
الواني في حاشيته ان الواقع في نظم النص ثم قال وانما فسر ذلك لئلا يتوهم منه كونها ثابتا بالنص في ترتيب
مما قاله الزيلعي وماله واحد لانه راجع الى نظم القرآن وفعل النبي عليه السلام هو عين الشخص من
النظم تذكر تفرق ونسبة استيعاب الرأس بالمسح وكيفية ان يضع كفيه واصابعه على مقدم
وتمد بها الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه لا يكون الماء مستوعبا لآلة
بماء واحد لا يكون الا بهذه الطريقة وما قاله بعضهم من انه يجافي كفيه ثم يرفع افعاله
لا يفيد لابين الوضع والمدفان كما مستحلا بالوضع الاول فكذا بالثاني فلا يفيد ما فيه كذا قال
الزيلعي وقال الشافعي رحمه الله السنة التثنية بمياه مختلفة اعتبارا بالغير الاول انما
رضي الله عنه توفاه ثلثا ثلثا ومسح راسه مرة واحدة وقال هذا وضوء رسول الله
صلى الله عليه وسلم والذي يروى من التثنية محمول عليه بما واحد وهو مشروع على ما روي عن النبي
اولا المفروض هو المسح والتكرار يصح غسلا فلا يكون مستوعبا وما روي في لطف بخلاف القول
لانه لا يفيد التكرار كذا في الهداية وقيل هذه التثنية اي التنية والترتيب واستيعاب الرأس بالمسح
مستحبة ليقع قربة ويخرج عردة الفرض بالاجماع كذا في الاختيار والقائل القدوري ونسبة
الى الوضوء الاول بكسر الواو وهو ان يفعل العضو الثاني قبل جفاف الاول وقبل ان يستقل
ببعض الوضوء بغيرها ذكره الزيلعي ونسبة مسح الاذنين بماء الرأس داخلية مما يستحب
وخارجية مما يابها منه لقوله عليه السلام الاذا فامسح الرأس والمراد به بيان الحكم دون الحكمة
كذا في الهداية وفي الزيلعي اي حكمها حكم الرأس ولا يكون ذلك الا اذا مسحها بماء مسح
الرأس لانه لا يحتاج الى تجديد الماء لكل جزء من اجزاء الرأس فالاذن اولى لكونه تابعا
له ومستحب اي الوضوء الثيامن اي الشروع من جانب اليمن لحديث عائشة رضي الله
تعالى عنها انه عليه السلام كان يحب الثيامن في شاة كفة في تنعله وترجله وطره
فان قلت قد واظب النبي عليه السلام على الثيامن فكيف حقه ان يكون من التسمية
قلت انما واظب عليه على سبيل العادة والمعتبة في التسمية الموافقة على سبيل العادة
ذكره ابن الكمال ومحبته اي الوضوء مسح رقبته بظهور الاصابع التثنية وهو الاصح
لانه روي فعله عنه عليه السلام في بعض الاحاديث وفيها غالبا كذا في شرح المنية للجلج

الذي يروي من التثنية محمول عليه بما واحد وهو مشروع على ما روي عن النبي

للحلي وفي الدرر ومع لم يقم بدعة **اداء الوضوء** استقبال القبلة عند الوضوء ذلك
اعضائه وادخال خفيه صماخ اذ فيه وتقدم الوضوء لغير المعزول الوقت في خاتمة وان لا
فيه بغيره وان لا ينكح فيه بكلام الناس وينشر الماء على وجهه بغير لطمه ولا يمسح في مكان مرتفع
ولجمع بين نية الغسل وفعل التسمية وتسمية الله تعالى عند غسل كل عضو وان يقول
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يقول بعد التسمية
للمحمد الذي انزل من السماء ماء طهورا وجعل الاسلام نورا ودليلا وقائدا
الى جنات جنات النعيم ان يقول عند المضمضة اللهم ارحمني على تلاوة القرآن
وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم ارحمني راحة
الجنة وارزقني من نعمها ولا ترخني راحة النار وعند غسل الوجه اللهم تبصني
فجره بنورك يوم تبصن وجهه اوليايك ولا تسود وجهي بذنوبي يوم
تسود وجهه اعدايدك وعند غسل يديه اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمال ولا يميني
وراء ظهري وعند مسح راسي اللهم غشني برحمتك وانزل علي من بركاتك اوقال اللهم
اطلني تحت ظلك يوم لا ظل الا ظلك عرشك عند مسح اذنيه اللهم اجعلني من الذين
يسمعون القول ويتبعون احسنه وعند مسح رقبته اللهم اعتق رقبتي من النار ومن
التسليم والاعمال وعند غسل رجل اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل في الاقدام
وعند غسل رجل اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وعلى مقبولا واجبا
لا تبور بعفوك وكرمك يا ارحم الراحمين ويحيي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد غسل
كل عضو ويقول هو الفراغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المطهرين واجعلني
من عبادك الصالحين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ويقول بعد
قراغة سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك استغفر
واتوب اليك واشهد ان محمدا عبدي ورسولك ناظر الى السماء وان يقرأ بعد فراغه
سورة انا انزلنا بركة او مرتين او ثلثا لما روي انه عليه السلام من قراها في انزل الوضوء
غفر الله له ذنوب خمسين سنة ويشرب فضل وضوئه او بعضه يستقبل القبلة قائما
او قاعدا كذا في الخلاصة لما روي عن علي رضي الله تعالى عنه انه النبي عليه السلام كان
يفعله ويقول عقب شرب الماء اشفي بسفائيك وداوني بدوائك واعصني من الوضوء

وغيره من الوضوء اعطى كتابي يميني وداوني من الوضوء

ورقني وادائني

اذا كنت احزن
الى بعض الناس
فانك تفتقد
الى بعض الناس
فانك تفتقد

ای مروت الطام
احسن

ساخته او مق
فصل الثامن
فصله ۱۳۱
مضامین

34

والأمراض والأوضاع ويكره الشرب قائماً إلا هذا ونسب ما ذكره من أن الشرب على الله عليه
شرب ما ذكره قائماً وبصائر كعين بعد الفراغ إلا أن يكون في وقت مكروه لا تركه المكروه أو لم
فعل المندوب والوضوء لقوله في الوضوء في الوضوء في الوضوء ولقوله من أحدث
الوضوء جدد الله نوره يوم القيمة ولا ينقص ماء وضوئه عن مذهبه ومكرهه لقوله في الوضوء
بالماء والأسراف فيه وتثليث المصح بما جدد في الماء من الكثرة بالمندوب بعد الوضوء وي
ذلك في غنا وانسداد وسروق وطمس بن عمار في الله غفر له الذي في طمسه والتعالي في ناقصه
أي العقل الناقصة للوضوء خروج شيء من أحد السبلين لقوله تعالى وجاء أحدكم من الفايض الفايض
حقيقة الماء المطهرين وحقيقة ليست مرادة حتى لو جاء من الماء المطهرين من غير حاجة إلى
عليه الوضوء إجماعاً فيجعل جنازاً في الأمر المخرج إلى الماء المطهرين وهذه الأشياء تخرج إلى المصغر في
شتر أعين الناس على ما عليه العادة كذا في الاختيار والامتناع السبلين في المصغر فلا يتوقف
الكلية بما ينبغي في طمأنينة من قوله ما خرج من البيت يغسل ولم يغسله فبأنه لا يتوقف
حقة وإيضاح المراد بسبل الحديث لأن العرف الشرعي يستعمل فيه وفيه احتراز عن المخرج لا يغسل كالماء
وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدث قاله ما يخرج من السبلين وكذا ما عتقنا والفتا
وغيره عمل البول والفايض والدود والحضاة والريح وغيرها من غير الدبر لا يتوقف
فلذا قاله في ربح الفرج أو الذكر لأنها لا تتبع في محل الخجلة لأنه اختلاج وليس يخرج والفتا
له خروج جسدي يوجب عليه الخجلة وبكسرهما لا ينبغي طاهر كالنوب الجسدي في هذا اصطلاح
الفتنة ما أماني الفتنة فيقال نجس شيء نجس فهو نجس ونجس ذكره صدر الشريعة من
أنه لا ينفك قوة نفسه لا بالعمد إلى بلحمة حكم التطهير إلى موضع يجب تطهيره الوضوء أو الغسل أو في
إزالة النجاسة الحقيقية بالغسل أو بالمسح عند عدم العذر الشرعي لا بد من هذا التعميم فينظم
الموضع الذي يسقط عنه حكم التطهير بسبب العذر فلا ينبغي عليه إلا ما لا يخرج أنما يتحقق بوضوء
إما ذكرناه ما تحت الجلدة فيلزم ما قبله الظهور لا يكون خارجاً بل يادياً في موضع خلاف السبلين
في موضع ليس موضع الخجلة فيستدل بالظهور في السبلين على الانتقال في موضع ولو
مع طمسه الجرح ولم يتجدد لم ينقص لأنه ليس سائلاً وبه يتحقق المخرج وقال محمد بن يعقوب والآو
أصح وتوضيحه ما في محيط المخرج الانتقال من الباهن إلى المظاهر وذلك يعرف بالسبلين
عن مؤلفه فعرف المخرج بالسبلين في غير السبلين في ما ذكرنا من النجاسة في السبلين في موضع

ای مضمون
احسن

سید احمد علی
میرزا علی محمد
میرزا علی محمد
میرزا علی محمد
میرزا علی محمد

24

الموضوع وان لم يسر لانه السبيل ليس مكان النجاسة وانما توجد بالانتقال من مكان الى مكان
 بالظهور في السبيل فاقم الظهور فيهما مقام مخرج منهما وهذا السبيل ان يعلو فيخرج من رأس الجرح هكذا
 فسر ابو يوسف رحمه الله ما لم يحدد عن رأس الجرح لم ينتقل عن مكانه فان ما يوازي الدم من اعلى الجرح حكم
 كذا في الدرر فظهر ان معنى مخرج في قوله خروج شيء من احد السبلين انتقاله من باطن احد هما
 الى الظاهر في قبين انه لا حاجة الى ان قال ان سال بنفسه لانه الانتقال عين السبيل وفي قوله خروج
 نجس البدن ظهور نجس منه فمنه اختار ان قال ان سال بنفسه ويؤتى ما في الاختيار
 حيث قال ويشترط السبيل في الخارج في غير السبيل لانه تحت كل جلدة دما ورطوبة في السبيل يكون باديا
 لا خارجا بخلاف السبيل لانه مع ظهوره في مكانه منتقلا لا خارجا قوله خروج نجس امر اذا عمت اذا غرت
 ابرة فارقت الدم على رأس الجرح لكن لم يسر فانه غير ناقص لانه ليس بجرح لانه غير مسفوح وقوله الى
 ما بعد امر اذا وصل البول الى قبضة البول لا ذكر ولم يظهر وعما اذا كان في عنقه قشره ووصلها
 الى جانب فخرج عنه وعما اذا سال البول الدم الى ما فوق مارة الانف حيث لم ينتقل الوضوء لانه نظير العين وما
 فوق مارة الانف وقبة الذكر غير واجب بخلاف ما اذا سال الى المارن لانه الاستنساخ في الجنابة فرض وانما
 قال ان سال فانه قشر نقطة فالمنها ما اوصد يد او غيبة ان سال عن رأس الجرح نقص وان لم يسر
 لا ينقص ومن مثله الخارج من غير السبلين وذلك لانه الدم ينضج فيصير قيحا ثم يزداد فيصير صديا
 ثم يصير ماء هذا اذا قشرها فخرج بنفها ما اذا عصرت فخرج بقشره لا ينقص لانه خرج ويشترط كذا
 في البردية فلما قال ان سال بنفسه صدر شربة من الله اذا عصرت فخرج شيئا او خلل لثنا او اذا خال
 في نفسه فرأى اثر الدم او استشر فخرج من اثر الدم علقا علقا مثل العسل لا ينقص عندئذ لانه
 القليل باد لا خارج والنجاسة المستقرة في موضعها لا تنقص لانه ليس بسائل وفي شرح الميتة قاله
 والناقص له التي ملأ الفم هذه الحالة بتقدير وهو ان يضبط بتكف حتى لو لم يتكف فخرج ذلك الذي
 من فم وقيل ان يمتد من الكلام ولو كان ما قاء طعاما او ماء او مرة بكرة الميم الفقراء او علقا
 وهو لغة دم منعقد لكنه صرنا سودا ولهذا اعتبر فيه ملاء الفم ولو هذه وصيلة انما افرق
 التي بالذكر مع دخول تحت قوله ونجس من البدن لانه يخرج في جرح مخرج وهو عندنا
 لقوله عليه السلام اذا قاء احدكم في صلوته او قل في نصرة او ليتوضأ بالحديث هذا مذاهب المشركين
 المبشرين بلية ومن تابعهم وبعثنا في الله تعالى حجة على كل امة لا بد من سعة يلا والحق والحق
 انفية وعز ابن عباس رضي الله تعالى عنه مثله ولا فرق بين انواع التي لا تخرج نجاسة خلافا للذي لا

مکانہ بیان

10

قانون

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

متر وك اي لا ينقض المستلوض الماتق عندنا خلافا للشافعي رحمه فبيدنا بمس الرجل المرأة او بالعكس
لان مستلوض الرجل الرجل ومستن المرأة المرأة لا ينقضه اتفاقا وقيدنا بالبشرة وهو ظاهر جلد الانسان لان مستلوض الشعر
والظفر والش لا ينقضه ايضا وقيدنا بالكبيرة الاجنبية لان مستلوض ذات رحم محرم والصغيرة في الشافعي
قولان وقيدنا بوضو الماتق لان وضو الممسوس لا ينقض اتفاقا كذا في المصنف له قال الله تعالى وجاء احدكم
من الفائط او لامستم النساء فليمتسوا فان قوله لامستم على قراءة معطوف على جاء فيكون حدثا ولنا ما روت
عائشة رضي الله عنها ان النبي لم كان يقتل بعض نسائه ثم يخرج الى الصلوة ولا يتوضوء واقام الماتق في
الاية كناية عن الجماع كما قال الله مع حكاية عن ريم رضي الله عنها ولم يمسني بشرا بل حمل علي في يكون بيا
ان التيمم رابع للمحدث الاصغر والاكبر مع احتياجه الناس الى بيانها ذكره الشارح الفاضل في شرح المجموع
فرض الغسل المراد به ههنا ما يشترط في الغرض الاعتقاد والعملي وهو ما يفوت الجواز بقية غسل الفم والاذن
لان الفم داخل من وجهه خارج من وجهه جسا عند انطباق الفم وانفخا وحكما في ابتلاع الصائم الرقيق
ودخول شئ في فيه فجعل داخل في وضوء خارج في الغسل لان الوارد فيه صيغة المبالغة وهي اظهرها وفي
الوضوء غسل الوجه وغسل سائر البدن لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا والاطهار وهو التطهر بالكف
والمبالغة انما يكون بغسل جميع ظاهر البدن حتى لو بقي العجين بين الظفارة او بقي يتسكك لم يجز غسله لان
انما لا يصل تحت ولو بقي الدرن جاز اذ هو متولد من هناك وكذا الطين لان الماء ينفذ منه وكذا
السبيخ والحق ان ما نعترا اتصال الماء اليه كذا اخل العينين ساقط وفيما ذكر حتى يجب غسل
داخل القلفة في الاصح ودخل السرة وغسل الشارب والحاجب وجميع النحية اي يجب اتصال الماء
الى شارب النحية كما يجب الى اصولها اذ لا يخرج فيه كذا في المحيط والفرج الخارج حتى ذكره في الخلاصة
وذلك لان قوله تعالى فاطهروا صيغة مبالغة تقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجه
بعض شيئا اذ كونه لا يفرض ذلك اذ ذلك البدن وقال مالك هو شرط فيه لان ذلك كان شرط في تطهر الثوب
عن النجاسة الحقيقية فيكون شرط في تطهر البدن عن النجاسة الحكيمة ولنا ان الله لم يمتنع بكون مستحيا
وليس يبرن كالثوب لان النجاسة تخلت في الثوب فلا يزال الا بالعصر والدلك كذا في المبسوط ذكره
الشارح الفاضل رحمه الله قيل القائل صاحب الكفر ولا يفرض ادخال الماء جليا الا فلفا لانه خلقه كقبضة الذكر
وعنه شكل من اذا وصل لبوال الى القلفة ينقض الوضوء فجعله كالخارج في هذا الحكم في حق الغسل كالدخول
حتى لا يجب اتصال الماء اليه قال الكرمي يجب اتصال الماء اليه عند بعض المتأخرين وهو الصحيح في هذا
لا اشكال فيه ذكره في زياد وسنة اي اغسل غسل يديه ورجليه وجاسية ان كانت النجاسة على بدنه والوضوء

وان يغسل

او ان يغسل اعضاء الوضوء الارجلية اي لا يغسل رجليه وسنة تشليث الغسل المستوعب جميع البدن
ثم وبعد الغسل المستوعب غسل الرجلين لا غسلهما في مكانه او في مكان الغسل المذكور ان كان الغسل في
مستقع الماء اي محله هكذا حكى غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما عن خاتمة بيوته
رضي الله عنها انها قالت وضعت النبي على فخذه فغسلته ثم دلك بيده الحائط والارض فذلكها ثم تمضمض و
كفيه ثم ادخل كفه في الاناء فاغاض الماء على فخذه فغسله ثم دلك بيده الحائط والارض فذلكها ثم تمضمض و
استشق وغسل وجهه وذراعيه ثم اغاض الماء على راسه ثلاثا ثم اغاض على سائر جسده ثم تنحى عن ذلك المكان
فغسل رجليه وفي الدرر حال كونه بادي في الغسل عنكبة اليمين ثم الايسر ثم راسه في الاصح ثم بقية بدنه
وبعد الصبا مستوعب يغسل رجليه تكبيل للوضوء وتنظيف الوضوء المستعمل وسنة ايضا الذكر لان
السنة لا كمال الفرض في محله وهو كذلك وصح نقل بلة عضوا الى اخره الغسل اذ تقاطرت البلة دون الوضوء كما
في شرح الوقاية ان نقل البلة في الوضوء من احد اليدين او الرجلين الى الاخرى لم يجز وجاز في الغسل لان
اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا اما حقيقة فظاهر واما عرفا فلا فلهذا لا تغسل بمرة واحدة وعضو
واحد حكما نظرا الى دخول تحت خطاب فتعاضوا الاختلاف الحقيقي مع اتحاد الحكمي فتخرج الاختلاف بالعرف
ولا كذلك الغسل فان جميع الاعضاء متحد حكما وعرفا فتخرج الاتحاد الحكمي بالعرف وبه يظهر فساد ما
قيل من الحاجة الى الصب على كل واحد من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بالمياه التي صبت على الكف اليمنى
كما هو العادة فان فيه حرجي لعادة العوام على عرف الشرع فليتأمل كذا في الدرر في بحث الوضوء وليس
على المرأة نقصان صحتها ولا ابلها ان بل اصلها لقوله لام سلمة رضي الله عنهما يغسلها اذا بلغ الماء
اصل شعرها وليس عليه ابل ذوايبلها هو الصحيح بخلاف النحية لانه لا يخرج في اتصال الماء الى اثنا فيها كذا في الدرر
وفرض الغسل لا تزال متى ذى وفق وشهوة من الرجل والمرأة ولو كان النزول في النوم لو جهن وصليت عند
انفصاله لاخر وجهه اي شرطت الشهوة بكونها وقت انفصاله متى عن مكانه لا وقت خروجه الى
الظاهر فقوله عند انفصاله ظرف شهوة وقوله لاخر وجهه بالجر عطف على انفصاله خلافا لابي يوسف
يرحمه فاذا انفصل عن مكانه بشهوة واخذ راس العضو حتى سكنت شهوة فخرج متى بلا شهوة
يجب الغسل عندهما لا عند وكذا الوضوء قبل ان يبول او ينام او يمشي فخرج بقية متى يجب
الغسل عندهما ثانيا لا عنده ذكره ابن الكمال لان الامر بالتطهير يتناول الجنب والجنب خروجه متى على
وجه الشهوة يقال اجنب الرجل اذا قضى شهوة من المرأة ثم اعتبر عند انفصاله عن مكانه على وجه
الشهوة وعند ظهوره ايضا اعتبار الخروج بالثوب اذ الغسل يتعلق بهما انه متى يجب

الغسل

من وجبه فالاحتياط في الايجاب كذا في الهداية اعلم ان الغسل انما يجب بالمعنى الجماعا من انما يتقيد به
 احدهما ان يكون قد انبعثت عن شهوة فلو سأل من ضرب او حمل ثقيل او سقط من عل ولا يجب
 الغسل عندنا خلافا للشافعي رحمه الله والثاني ان يخرج عن العضو الى خارج البدن او ياله حكمه كالفرج الخارج
 والقلقة على قول فساد في الفرج الداخل او في قضية الذكر لا يجب الغسل عندنا خلافا لما لك رحمه
 لنا الحديث الذي في الصحيحين وهو ان ام سلمة قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق فهل
 على المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم نعم اذا مرأت الماء فلا اعتبار لما قاله محمد بن ابراهيم احتلمت المرأة ولم
 يخرج منها شيء فعليه الغسل احتياط لا احتمال انه خرج ثم عاد لمخالفته هذا الحديث لانه قال نعم
 اذا مرأت الماء والفقيه ابو جعفر انما يوجب هذا الحديث وقال انه ما لم يخرج منها من الفرج الداخل لا يلز
 منها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ شمس الايمه الحلواني والحاكم الشهيد في شرح المنية الحلبي رحمه الله
 الغسل لرؤية مستيقظ لم يذكر الاحتلام بل لا ولو كان ما رواه مزيلا هو هذه وصليته خلافا لاي يوسفه
 اذا استيقظ رجل فوجد على فراشه بللا ولم يذكر الاحتلام بل لا ولو كان ما رواه مزيلا هو هذه وصليته خلافا لاي يوسفه
 الغسل عند اليقظة فكذا عند النوم ويجب عند الغسل عليه السلام من ذكر حلم ولم يشر بللا فلا غسل عليه
 ومن رأى بللا ولم يذكر حلم فعليه الغسل كذا في الاختيار ولان الظاهر انه كان متيقظا باصابة الهواء
 قبل ان يستيقظ فيجب الغسل احتياطاً قيدا بالمستيقظ لان الغمى عليه لوافقا والتكرار لو صحا ثم وجد
 بللا لا غسل عليه اتفاقا كذا في الخلاصة ولو افاق السكران فوجد متيقظا فعليه الغسل كما في النائية كذا في شرح المنية
 الحلبي وقيد بقوله لم يترك احتلاما لانه لو ترك احتلاما وشكر انه متيقظ او متيقظ باحدهما
 فعليه الغسل اتفاقا وان شيقن انه ودخى فلا غسل عليه اتفاقا قيدا بالرؤية لانه ان لم يشر بللا فلا غسل عليه
 اتفاقا وان تذكر احتلاما ذكره الشارح الفاضل في شرح المجموع وفي الحاقانية انما يجب الغسل عند صلاته تلك
 السنة اذا كان ذكره ساكنا حيا واما اذا كان منتشرا فاما وجد من البلة بعد الانتباه يكون من اثار تلك
 الانتشار فلا يلزم منه الغسل الا ان يكون الكثر رايه انه متى قيل منه الغسل وهذا الذي ذكر من عدم
 وجوب الغسل اذا كان منتشرا انما اذا كان قائما او قاعدا لعدم الاستغراق في هذا النوم عادة اما اذا
 نام مضطجعا او شيقن ان البلل منى فعليه الغسل لان الاضطجاع سبب الاستغراق في النوم الذي
 هو سبب الاستغراق في النوم فعليه هذا من ذوق المحيط والخيرة ذكره الحلبي المعنى هو ماء ابيض غليظ
 ينكس منه الزاويان في هروما رقيق يضرب الى البياض يخرج عند ملاعبة الرجل اهله والودي بالذل
 حمله من غليظ سنية البول وفرض الغسل لا يلزم حشفة في قيل ودير من ادعى حيا وان يترك

من وجبه فالاحتياط في الايجاب كذا في الهداية اعلم ان الغسل انما يجب بالمعنى الجماعا من انما يتقيد به

روى في سنة ١٢٠٠ في تاريخ طبرستان في تاريخ طبرستان في تاريخ طبرستان

في تاريخ طبرستان في تاريخ طبرستان في تاريخ طبرستان

على الفاعل والمفعول به لقوله عليه السلام اذا التقى احتنانا وغابت الحشفة وجب الغسل انزل اولم
 ينزل لانه سبب الانزال ونفسه تنقبض عن بصره وقد يخفى عليه لقلته فيقام مقامه وكذا الايلاج في
 الذكر كما في السببية فيه ويجب على المفعول به بخلاف البهيمه وما دون الفرج لان السببية فيهما فاقية
 كذا في الهداية الايلاج الادخال والحشفة ما فوق الختان مع اس الزكركم قوله من ادعى اما بيان الايلاج حشفة
 فيكون احترازا عن الايلاج من الجنى في المحيط لوقالت امرأة مع جنى ياتيني فاجد في نفسي ما اجد اذا
 جاء معني زوجي لا غسل عليها ما لم ينزل لان عدم سببه وهو الايلاج والانزال واما بيان لقوله في قيل
 او دير فيكون احترازا عن البهيمه فان ادخلها في احد سبيلي البهيم لا يوجب غسل القلة الرغبة وقوله
 حتى احترازا عن ادخالها في احد سبيلي المتت فان ادخلها في الايلاج يوجب غسلها ان لم ينزل منها لما من قلة الرغبة
 وفرض الغسل على الفاعل والمفعول وان لم ينزل منها لان الغالب في مثله الانزال فاعطى الحكم للغالب وحكم
 بوجوب الغسل احتياطاً ولو هن للوصل كذا في الدرر ولا انقطاع حيض ونفاس اما الحيض فلقوله تعالى لا
 تنهين حتى تظهرن بالشديد منع من قربانهن حتى يغتسلن ولو لا وجوبه ما منع واما النفاس فبالاجماع
 قال بعض الفقهاء في هذه العبارة يجوز لان الانقطاع طهارة فلا توجب الطهارة بل الموجب للغسل الحدث
 السابق عند الانقطاع اجيب لجعل اللام في الانزال وفي ما عطف عليها الوقت لا للعلية كما قول تعالى
 لدنوكم الشمس لان ذنوبكم تكلفهم فيها ذكره الشارح لا يفرض الغسل لانزال مذي وودي اما عدم وجوبه
 للمذي فلقوله عليه السلام كل فعل يميز في فية الوضوء واما عدم وجوبه للودي فللجماع ولا يفرض الغسل
 لا احتلام بل بالبلل لما رواه من الحديث ولا الايلاج في بهيمه او ميتة بل الانزال لقصور الشهوة ولا عند
 خروج حشفة ولا عند ادخال الاصبع وخبره في الذكر كذا في الدرر وسنن اي الغسل للمجموعة الى صلواتها هو
 الصحيح لا ما قيل ليوم الجمعة وليوم العيد وفي الدرر اعاد اللام لئلا يفهم كونه سنة لصلوة العيد والاحرام
 وعرفة اما الغسل للمجموعة فلقوله من من نوضا للمجموعة فيها ونعت ومن اغتسل فالفصل افضل ولانه يوم اجتماع
 فيستحق فيه الاغتسال كيلا يتأذى بعضهم من رايح بعض واما غسل العيدين وعرفة فالحديث عبد الرحمن بن
 عتبة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر واما الاحرام فلحديث زيد بن ثابت
 انه عليه السلام كان اغتسل لاهلالا ووجب على الحي ان يغتسل للميت كفاية اي وجوبا بطريق الكفاية حتى
 لو فعل البعض سقط عن الكل والا اثم لكل لقوله عليه السلام للمسلم على المسلم سبعة حقوق وذكر منها الغسل
 بعد موته ذكره الزيلعي وعلى من اسلم جنبا او حائضا او بلغ لا يستحب بل بالانزال في الاصح قال المولى خستون
 وهذا قيد للجموع او ولدت ولم تر ما فاتها الوتر ان كانت فرضا لا واجبا كذا في الظهيرية والدرر و

من وجبه فالاحتياط في الايجاب كذا في الهداية اعلم ان الغسل انما يجب بالمعنى الجماعا من انما يتقيد به

في تاريخ طبرستان في تاريخ طبرستان في تاريخ طبرستان

نمبر یکم پوچھل سارا

الى ما قبلها غير مترجم بالكتاب والباب فان توصل الى ما بعده فوفق والافلا كذا في الاكلمية في الماء الذي
 يجوز به الرضوء وما لا يجوز ويجوز الطهارة بالماء المطلق وهو الذي بقي على اصل خلقته ولم يخالط
 ولم يغلب عليه شيء طاهر كما السماء والعين والبير والادوية والبحار وان غير طاهر بعض اوصافه
 ولم يزل رفته وان هذا للتوصل لقوله وانزلنا من السماء ماء طهور قوله ثم البحر هو الطهور ماؤه وقوله ثم
 طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه ذكره الزيلعي كالشراب
 والزعفران والصابون والاشنان بشرط بقاء رفته في الكل كذا في الدرر انما عتد هذه الاشياء ليعلم
 ان الحكم لا يختلف بان كان المخلوط من جنس الارض كالشراب او شيئا يقصد بخلط التطهير كالاشنان و
 الصابون او شيئا آخر كالزعفران ذكره صدر الشريعة قتيبة بعض اوصافه اشارة الى ان المتغير لو كان طاهرا
 لا يجوز به الرضوء اتفاقا ذكره الشارح الفاضل او ان يبين بالملك عطف على من خول ان الوصلية يعني يجوز
 الرضوء بما ذكر من المياه وان انتع الماء بالملك لا طلاق اسم الماء عليه لا يجوز الرضوء بما خرج عن طبعه
 اي طبع الماء بان تحن وزال رفته وسيلانه بكثرة الاثر لانه زال عنه اسم الماء المطلق بمجرد وجه
 عن طبعه هكذا روى عن احمد بن ابراهيم ان الماء المتغير بكثرة الاوراق ان ظهر لونه في الكف لا يتوضأ
 به لكن يشرب ونزل الى النجاسة لكونه مقيئا وبغلبة غيره اي لا يجوز الرضوء بما خرج عن طبعه
 بغيره من الطاهرات بالاجزاء لان الحكم للغالب وبالطبع يعني لا يجوز بما خرج عنه به لزال اسم
 عنه وهو المعتبر في الباب لان الحكم منقول الى التيمم عند فقد الماء المطلق بلا واسطة بينهما او خرج
 بعلاج اذا اعتصر من شجر او غير اى لا يجوز بما اعتصر من شجر او من ثمر او منهما لان ليس ماء مطلق قيد
 بالعصر لان الماء الذي قطر من الكرم يجوز به الرضوء لشبهه بماء العين وكذا الماء الذي خرج من الفواكه بلا
 عصر او طبخ كذا في الهداية ذكره الشارح الفاضل كالاشارة نظير ما اعتصر من الشجر فشراب الرياس معتصر
 من الشجر والحل مثال ما اعتصر من الثمر فشراب التفاح ونحو معتصر من الثمر وماء الورد ونظير ما خرج بعلاج
 وماء الباقلا بتشديد اللام والقصر والباقلان بتشخيف اللام والمذكر كذا في الجوهر في نظير ما خرج عن
 طبعه بغلبة غيره اجزاء والمبرق نظير ما خرج عن طبعه بالطبخ قال الشارح الفاضل ان كان المراد
 من الاشربة الاشربة المتخذة من الشجر كشراب الرياس ومن الحل الحل الخالص كانا نظرين بما اعتصر
 وكان ماء الباقلا والمبرق نظيرين بما خرج عن طبعه بغلبة غيره وان كان المراد من الاشربة
 المخلوطة كالدبس المخلوط بالماء وبالحل الحل المخلوط بالماء كانت الاربعة كلها نظير الماء الخارج
 عن طبعه فيكون الاشربة والحل نظير الماء الخارج عن طبعه بغلبة الاجزاء وماء الباقلا والمبرق

والآذنب اي وان لم يكن الكافر الذي اسلم جنباً ندب الغسل لانه عليه السلام امر قيس بن عاصم نصاً
انواع الغسل اربعة فرض وسنة وراجب ومتدرب وقرتقرم ومن المتدرب الاغتسال لدخول مكة
والوقوف بالمزدلفة ودخول مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجنون اذا افاء والتصبى اذا بلغ بالسن
نقض عليه في الغاية ذكره الزيلعي ومن المتدرب الغسل من غسل الميت وللحجامة ولبيلة القدر اذا راوها
يلبى غسل واحد للجمعة والعبد اذا اجتمع كما يكفي لفرض جماع وحيض كذا في شرح المنية للحلي ولا يجوز
لمحدث مستل المصحف الا بغلافه المنفصل لا المتصل في الصحيح لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون ولقوله
لا يمسن القرآن الا طاهر ثم الحديث والجنب حلال الذي يستويان في حكم المستى والجنب حلت الفم دون الحديث
فيقرآن في حكم القراءة كذا في الهداية انما قال في الصحيح احتراز عما قيل يجوز المست بغلاف مشتركان منه
ليس مست القرآن حقيقة هذا هو القياس والاول اقرب الى التعظيم وكرهه مسته بالكم لانه تابع للحامل
فلا يكون حايلاً وهذا لو خلف لا يجلس على الارض وذيله بينه وبين الارض حث ذكره الزيلعي بخلاف الكتب
الشرعية لاهلها حيث يرخص في مستها بالكم لان في ضرورة كذا فيها ولا يجوز مست درهم في سورة من القرآن
الابصرة لانه غير ظاهر ولا يجوز لجنب دخول المسجد ولو للعبور الا للضرورة مثل ان يكون باب بيته الى
المسجد لقوله عليه السلام لا احل المسجد لجنب ولا حايض فان احتاج الى ذلك تيمم ودخل لانه طهارة عند
عدم الماء كذا في الاختيار ولا يجوز للجنب قراءة القرآن ولو كان ساقرأه دون آية لقوله عليه السلام لا يقرأ الحائض
ولا اجنب شيئاً من القرآن ولو للوصل وعن الطحاوي رحمه الله انه يجوز له ان يقرأ بعض آية وله حديث
لا يفصل كذا في الاختيار وذكر صاحب الهداية في التنجيس الآية وما دونها متساوية في الحرمة وهو
الصحيح لان ما دون الآية شيء من القرآن وقد دل الحديث على منعه ذكره الشارح الفاضل ابن الملك الاعلى
وجه الدعاء انما هو بسبب الله الرحمن الرحيم والمحمدية رب العالمين وتعليمه القرآن حرفاً فلا بأس بتفاد
كذا في الحيف والبرور ويجوز له اي للجنب الذكر والتسبيح والتعازلات المنع ورد عن قراءة القرآن خاصة و
عن النفس كما لجنب في ذلك كذا في الاختيار ولا بأس في قراءة الادعية ومستها وحملها والاكل و
الشرب بعد اغتسله وغسل يديه ولا في النوم ومعاودة اهله قبل الاغتسال الا اذا احتلم لم يأت اهله
قبل الاغتسال كذا في فتاوى الزبير ويكره دخول الخلا من في اصبعه خاتم فيه شيء من القرآن او اسماء الله
تعالى فانه من ترك التعظيم وقيل لا يكره ان جعل فضة الى باطن الكف ولو كان ما فيه شيء من القرآن او
اسم الله تعالى في جيبه لا بأس وكذا لو كان ملفوفاً في ثيابه والتحرز ان كذا في شرح المنية
الفصل في اللغة القطع وفي اصطلاح الفقهاء طائفة من المسائل الفقهية تغيرت احكامها بالنسبة الى

اسم على الكيس والعادة في تلك سنة - - طاص
طالوا هم والجموع في رضى لقوز فيه عالموا وداروا
دعوا كذا في الروايات

مقامات

نظير الماء الخارج عن طبعه بالطبخ والحرارة الماء شخن بالطبخ أما إذا سرق بجوز الوضوء
به كذا في الحانية قال الزيلعي ان الماء اذا بقي على اصل خلقته ولم يزل عنه اسم الماء جاز الوضوء
وان زال وصار مفيداً لم يجز لتقييده باحد امرين اما بكمال الامتزاج او بغلبة المحتزج وكما في
الامتزاج باحد الامرين اي بالطبخ بعد خلطه بشئ ظاهر لا يقصد به المبالغة في التنظيف او
بتشرب البناء بحيث لا يخرج منه الا بعلاج وان كان يخرج منه بغير علاج لم يكمل امتزاجه فجاز
الوضوء به كالماء الذي يقطر من الكرم وغلبة المحتزج يكون بالاختلاط من غير طبخ ولا يشترط نبات
وهذا المختلط لا يخلو اما ان يكون جامداً او مائعا فان كان جامداً فساد ام يجري على الاعضاء
فالماء هو الغالب وان كان مائعا فلا يخلو اما ان يكون مخالفا للماء في الاوصاف كلها من اللون والطعم
والرائحة او في بعضها او لا يكون فان لم يكن مخالفا له في شئ منها كالماء المستعمل على قول من يقول
انه ظاهر على ما هو الصحيح وغيره من المبيعات التي لا يخالف الماء في الوصف يعتبر بالاجزاء وان كان
مخالفاً فيها فان غير الثلاث او اكثرها لا يجوز الوضوء به والا جاز وان خالفه في وصف واحد او صفين
يعتبر الغلبة من ذلك الوجه كالماء مثلا يخالف في اللون والطعم فان كان لون اللبن او طعمه هو
الغالب فيه لم يجز الوضوء به والا جاز وكذا ماء البطيخ يخالف في الطعم فيعتبر الغلبة فيه بالطعم فعلى هذا
ينبغي ان يحمل جميع ما جاء منهم على ما يليق به فيحمل قول من قال ان كان رقيقا يجوز الوضوء به والا فلا
على ما اذا كان المختلط جامداً ويحمل قول من قال ان غير احد اوصافه جاز الوضوء به على ما اذا كان المختلط
يخالف في الاوصاف الثلاثة ويحمل قول من قال ان غير احد اوصافه لا يجوز على ما اذا كان يخالف في وصف
واحد او صفين ويحمل قول من اعتبر بالاجزاء على ما اذا كان المختلط لا يخالف في شئ من الصفات فاذا
نظرت وتأملت وجدت ما قاله الاصحاب لا يخرج عن هذا ووجدت بعضها مخرجا وبعضها مشاء
اين ليجوز الوضوء بماء قليل وقع فيه خمس قليل كان كثيرا لقوله لا يبطل احدكم في الماء الدائم شرب
يتوقف او يشرب كذا في الاختيار ما لم يكن غديراً لا يتحرك طرفه المتنجس بتحرك طرفه الاخر او لم يكن
عشر في عشر او عشر في عشرة بذراع الكرياس بحسب الطول والعرض وما ليس بمربع ولكن مساحة
تعدل مساحة عشر في عشر وهو حكم عشر في عشر وبالحكمة مساحة عشر في عشرة مائة ذراع لانه الحاصل
من ضرب عشر في عشر فان بلغ مساحة الحوض بضرب جانبه الاطول في جانبه الاقصي مائة ذراع يجوز
التمتع به والا فلا لقوله من البحر هو الطهور ماؤه فوجدناه ما لا يخلص بعضه الى بعضه فنقول
ما لم يخلص بعضه الى بعضه لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه وهذا معنى قولهم لا يتحرك احد طرفيه

بتحرك

بتحرك الطرف الآخر وامتحن المحتج الخلو من بالمساحة فوجوده عشر في عشر فقدرته بذلك تيسيرا كذا
في الاحتياط المراد بالتحرى المنفى تحركه بالا ارتفاع والا انخفاض ساعة تحرك الطرف الآخر لا التحرك بالتمتع
لان ذلك يكون وان كثر الماء وفيه اشارة الى علته عدم تنجسه لان اثر التحريك باليد مع قوة اذا لم
يصل الى الطرف الآخر فسرية النجاسة مع ضعفها كيف يصل اليه وايضا فيه اشارة الى انه لا يجوز التوضي
من الطرف الذي وقع فيه نجاسة مريئة كانت او غير هاذكره الشارح الفاضل اعلم ان العلماء اتفقوا
على ان الماء الكثير لا يتنجس بوقوع الا اذا غشيت احد اوصافه لكن اختلفوا في حده فمنهم من اعتبر
عدم تحرك طرفه بتحرك الطرف الآخر كما تقدم وهو قول المتقدمين ومنهم من اعتبر المساحة وهو قول المتأخرين
والمصنف اورد كليهما وفي الحانية الصحيح ان يراد بالذراع ذراع الكرياس وهي اربع وعشرون
اصبعا لاذراع المساحة وهي سبع قبضات باصبع قائمة في كل قبضة لان الاولى اقصر وفيه تسعة
للتاس وفي الخلاصة ان كان الحوض موزعا يعتبر ان يكون حول الماء ثمانية واربعين ذراعا وان كان
اعلاه عشر في عشر واسفله اقل وهو متلي يجوز منه التوضي وان نقص حتى صار تسعة في تسعة
لا يجوز وان كان اعلاه اقل واسفله عشر في عشر فوقع نجاسة شرا نقص الماء فصار عشر في عشر لا يطهر كالماء
القليل النجس اذا انبسط وصار عشر في عشر وان كان طويلا كما الخندق وصار بحيث لو بسط يكون عشر
في عشر يجوز منه التوضي وفي المحيط هذا هو الاصح لان اعتبار العرض ينجسه واعتبار الطول لا ينجسه
فلا يتنجس بالشك وان انتعش من الكبير حوض صغير فوقع فيه نجاسة لا يجوز التوضي منه وان
اتصل ماؤه بالحوض الكبير ذكره ذلك الفاضل وعمقه ما لا يتنجس الارض بالغرف اي عمق الماء القليل
الذي يكون غديراً لا يتحرك طرفه المتنجس بتحرك طرفه الاخر او كان عشر في عشر ما لا ينكشف الارض
بالغرف وهو اخذ الماء باليد للتوضي اولاه غتسال والا اول هو الاصح لانه هو الاوسط ذكره ذلك الشارح
فانه كالماء الجاري اي اذا كان الماء القليل غديراً لا يتحرك طرفه المتنجس بتحرك طرفه الاخر او كان عشر
في عشر فان ذلك الماء في ذلك الغدير بصير كالماء الجاري حتى لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه وهو الماء الجاري
ما ذهب بشبهة فجوز الطهارة به اي بالماء الجاري ما لم يثر اثر النجاسة وهو اي الاثر لونه او طعمه او ريح
فيه حتى لو بال في الماء الجاري انسان يتوضأ آخر من اسفله جاز ما لم يثر اثره لان النجاسة لا تستقر
مع جريان الماء بخلاف الماء الساكن في الصحيح واذا اعترضت النجاسة المريئة على الماء الجاري ان كان الماء يجري
على نصفها او على كمالها يجوز التوضي اسفل منها ويجوز ان يعود ضمير به الى الماء القليل الذي يكون غديراً
لا يتحرك طرفه المتنجس بتحرك الطرف الآخر او كان عشر في عشر فانه يجوز الوضوء به في موضع الوقوع ما لم يتغير

في صفة وسبب ووقت ثبوت فقوله طاهر غير مطهر بيان الصفة وقوله القربة اذ رفع حدث بيان لسببه
وقوله اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استقر في مكان بيان لوقت قال الشارح الفاضل لكن الصحيح انه
كما ازيل العضو يصير مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال كان للضرورة ولا ضرورة بعد وهذا
قالوا لو بقيت لمعة على عضو المتوضي فبقي ببليل عضو اخر لا يجوز لانه لما ازيل ذلك العضو صار مستعملا
ولو بقي ببليل ذلك العضو جاز واما بل اللعة في الاعتسال فجاز كيف ما كان لان الاعضاء كلها مقسومة
في الجنابة كعضو واحد وفي الوضوء ليس كذلك لان بعض اعضائه ممسوح كذا في المحيط فقوله اذا انفصل
عن البدن احتراز عن غيره كالشوب مثلا فان لا يصير مستعملا ولو كان مع نية القربة ولو انغمس جنب
في البئر بلانية للتقرب بل لطلب الوضوء فليل القابل صاحب الجمع الماء والرجل نجسان عند الامام لان
الماء قد تنجس لاسقاط الفرض عن بعض الاعضاء باول الملاقاة والرجل جنب لبقاء الحدث في بقية الاعضاء
فتدبر قوله بلانية لانه لو انغمس فيه للاغتسال لا يكون الخلاف كما ذكر بل يتنجس الماء عند محمد رحمه لوجود نية
التقرب فيه وهو استباحة الصلوة والا صح ان الرجل طاهر والماء مستعمل عنده اي عند الامام لان الماء لا يعطى له
حكم الاستعمال قبل الانفصال فلا يكون الماء باول الملاقاة نجسا فيطهر الرجل عن جنابته فيجلى له القراءة
لو تمضمض واستنشق قبل او ادخل الماء على فمه هذا اذا لم يكن على بدنه نجاسة حتى لو كان استنجى بالماء
يتنجس البئر ولا يطهر الرجل وعند ابي يوسف ربهما الى الرجل والماء نجسا لان صلب الماء شرط عند الاسقاط
الفرض ولم يوجد في الرجل جنبا والماء طاهر لانه لم يزل من البدن حدثا وعند محمد ربه الرجل طاهر والماء طاهر
يعني الماء طاهر بنفسه فيطهر الرجل عند محمد ربه لان صلب الماء ليس بشرط عنده ولا يتنجس الماء لان نية التقرب
شرط لتنجسه عنده ولم يوجد في الكثرة الجيم علامة نجاستهما كما قال ابو حنيفة ربه عليه والحد
علامة بقائهما على حالهما كما قال ابو يوسف ربه والطاء علامة طهارتهما كما قال محمد ربه وموت ماء الحيوان
يعيش في الماء فية اي مونة في الماء لا يتنجس الى الماء كالسبك والصفير بكسر الصاد والزال والسم طان لانه مات
في معدن فلا يعطى له حكم النجاسة كبيضته صار نجسا مالا لانه لادم فيها اذ الموتى لا يسكن الماء والدم هو
المنجس وفي غير الماء قيل غير السمك يفسد لانعدام المعدن وقيل لا يفسد لعدم الدم وهو الصحيح والصفير
البحري والبري سواء وقيل البري مفسد لوجود الدم وعدم المعدن وما يعيش في الماء ما يكون للولد ومثواه في الماء
وما في العاشرون مائي المولر مفسد كذا في الهداية وكذا اي كالا يتنجس موت ما يعيش في الماء فيه لا يتنجس
مال النفس لانه سائل الماد من النفس الدم كالبق والذباب والزبور والعقرب لقوله عليه السلام فيه هذا هو
الحلال اكله وشربه والوضوء منه ولان المنجس اختلاط الدم المسفوح باجزاءه عند الموت حتى حل المترك

سقطه

الاحق

في رواية وهو المختار عندهم ذكره الزيلعي وحذر الجربان بما ذكر وهو رواية عن قبيلا لا ينكر استعماله وقيل
ان وضع الانسان يده في الماء عرضا لا ينقطع وعن ابي يوسف ان كان لا ينحسر وجه الارض بالاغتراف بكيفية قبحه
وقيل ما يعده الانسان جارا هو الاصح ذكره في البدايع والتحفة كذا في الزيلع حوض صغير كبري رجل او حوض
منه نهر او اخرى الماء من الحوض فيه فتوضا ذلك الرجل او غيره من ذلك النهر جاز وضوؤه لانه فتوضا من ماء
جار وان اجتمع ذلك الماء الذي اخراجه في موضع وكري رجل من ذلك الموضع نهر فاجري الماء فيه فتوضا منه ثم جاز
وضوؤه الكل اذا كان بين المائتين مسافة وان كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط ومقدار تلك المسافة ان لا يسقط
الماء المستعمل ان سقط الماء الا في موضع الجربان كذا في شرح المنيحة للحلي وفي الفتاوى ان ادخل الجنب او المحدث
يده في الاناء فلا غترافا لرفع الكوز لا يصير الماء مستعملا لاجل الضرورة ولم يذكره في الخلاف وهو الاصح وفي رواية
ابي المعلى عن ابي يوسف ربهما الماء الجاري حتى اذا ادخل يده فيه وفي يده فزر لم يتنجس
اختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم راد ابي يوسف بهذا القول حالة محصورة وهي ما اذا كانت
الماء يجري من الانبوب الى حوض الحمام والناس يغتسرون غر فامندار كما مثلا يحق بوضوء بعضه وهذا
صواب اختيار قاضي خان في الفتاوى حتى لو كان الماء ساكنا او كانوا يغتسرون ولا يجري الماء من الانبوب
يتنجس ماء الحوض وعليه الاعتماد ومن المتأخرين من قال ماء الحمام عند ابي يوسف بمنزلة الماء الجاري على كل
حال سواء تدارك الاغتراض مع دخول الماء من الانبوب او لا لاجل الضرورة الا يرى ان الحوض الكبير النجس بالماء الجاري
الجاري على كل حال لاجل الضرورة والماء المستعمل طاهر غير مطهر عند محمد ربه لان الماء طاهر الا في بئرنا طاهرا
الا يرى انه لو حمل للمصلي محدثا فصل مع جازت صلوة فلا يتنجس الماء بدون اقامة القربة هو المختار
للفقوى وعن الامام انه نجس مقلقة يعني الماء المستعمل نجاسة غليظة عند ابي حنيفة ربه لان الماء المنزى
للنجاسة الحقيقية كان نجاسة غليظة فكذلك المنزى للنجاسة الحكمية وعند ابي يوسف تخفة الى الماء المستعمل
نجاسة خفيفة عند ابي يوسف ربه لثبوت الاختلاف في طهارته وهو اي الماء المستعمل ما استعمل لقربة
بان يتوضأ بالماء او غتسل بالماء او لدخول المسجد او نحوها او توضا على وضوء يكون نور على
نور وفي النوادر لو غسل يده للطعام او منه صاير الماء مستعملا لان اقام به قرب السنة ولو غسل يده من الدخ
او يمسح بغيره كذا في شرح الجمع للشارح الفاضل اذ لم يرد بان يتوضا لمحدث التبر او للتعليم لان
الحدث نجاسة حكائية فاذا زالت بالماء يفسده خلافا لمحمد ربه حيث قال لا يصير مستعملا الا باقامة القربة
لان الاستعمال بانتقال نجاسة الاقام اليه وانها تزل بالقرب كذا في الهداية وشرح الجمع ويصير الماء مستعملا
اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استقر في مكان القابل صاحب الكنز والكل في المسئلة ثلثة مواضع في

اذن

وطهر لا نعدم الرّم فيه ولا دم فيها والحكمة ليست من ضرورتها النجاسة كالطين كذا في الهداية قوله
موت ما يعيش فيه وكذا موت ما ليس له قيد أكثر من أن الحكم فيما مات في الخارج فالق في الماء كذا في الصحيح
ذكره الشارح الفاضل في شرح المجمع وكل إهاب دبع فقد طهر لقوله عم أي إهاب دبع فقد طهر فيكون المنه عن الانتفاع
من جهة الأكل كذا في شرح المجمع وإذا طهر جازت الصلوة معه ملبوسا أو مفروشا أو محمولا إلا جلد الأدمى
لكرامة فيحرم الانتفاع بشئ من أجزائه لما فيه من الإهانة والخنزير نجاسة عينه فلا يقبل الطهارة أصلا
والهوان في قوله فان تر جيس راجع إليه بقرينة وعن أبي يوسف يريح إذا دبح الخنزير يطهر جلده بالرباغة كذا في الخلاصة
ذكر الشارح الفاضل إهاب جلد غير مدبوغ والرباغة إزالة النتن والرطوبات من الجلد بآتي شئ كانت
فان دبع بشئ طاهر من الأذوية المعدة للربح كالعصص والسبخة وغيرهما يطهر ولا يعود نجسا بأصا به الماء
وان دبع يجعل التراب عليه أو جعل في التراب أو بوضع في الشمس أو بالقائه في الريح يطهر وإذا أصاب الماء
حل يعود نجسا فعلى أي خفيفة رحر روايتان في رواية يعود نجسا بعد الرطوبة وفي رواية أخرى لا يعود نجسا
لان هذه رطوبة ظاهرة غير تلك الرطوبات النجسة التي كانت فيه لان الزايل لا يعود بدلا سبب جدر كذا
في شرح المنية واعلم ان ظاهر قوله الأجلد الأدمى استثناء من قوله فقد طهر فالمعنى لا يطهر جلد الأدمى
بالرباغة ويأباه قوله لكرامة لانه يقتضي ان يطهر جلده بالرباغة فالذكر كذا لا يثبت المدعى في عدم
الظن في بقاء نيت خلقة وهو ان يطهر بالرباغة اقول انه استثنى من قوله دبع في يصير المعنى لا
يدفع جلد الأدمى لكرامة لان الرباغة نوع من الاستعمال واستعمال أجزاء الأدمى منهي عنه في الدليل الذي هو
لكرامة نيت المدعى الذي هو عدم دباغة جلد الأدمى وقد ذكر العلامة ابن الكمال عليه السلام المتعلق بقوله الفاية
فان دبع يطهر ولكن لا يجوز الانتفاء به كما لا يجوز بإجزاء وكذا الكلام في الخنزير حيث قال العلامة
وفي ظاهر الرواية ان جلد الخنزير لا يندفع لانه يندفع ولا يطهر كذا في المسبوط فظهر ان الخنزير لا يدفع لنجاسة عينه
والمن الغائبة في الرباغة والمنه عن هذا الحديث والنقي ابلغ من النهي كما عرفت في موضعه والفيل كالسبع
في رتبة نجاسته يعني قال الفيل منتفع بحقيقة يفسر منتفعا به شرعا كسائر السباع وعند محمد بن كمال الخنزير في عدم
الانتفاء وقال محمد بن القياحيس العين لانه كالخنزير في الشكل وحرمة اللحم فلا ينتفع به بشئ من أجزائه قالوا وما
يعني في جلد الأدمى بالرباغة مع بالزوجة الشرعية بان يكون مقدونا بالتسمية وان يكون الزايج من اهل الذمة
حتى لو كان الزايج مجوسا لا يطهر وجه الطهارة بالذمة ان الذمة يعمل عمل الرباغة في إزالة الرطوبات النجسة وكذا
لو ما حي جلد الأدمى طهر بها وان لم يؤكل ولو لم يصل هذا دفع لما ذكره الحاشية من انه اذا صلى ومع
لحم سباع النجس من فترهم وقد رجعت لا يعود صلوة ذكره الشارح الفاضل وما لا يطهر جلده بالرباغة لا

الخنزير نجاسة عينه
فلا يقبل الطهارة أصلا

الظن في بقاء نيت خلقة
وهو ان يطهر بالرباغة

يطهر

لا يطهر بالزكاة مثل جلد الحية الصغيرة والفأرة وكذا لا يطهر لحمه ذكره الزيلعي وشعر الميتة وعظمها
وعصية أو ضربها وحافر طاهر لقوله مع ومن أصواتها وادبارها وأشعارها بين الله بها علينا من غير فصل ولان
الحية لا تحل في هذه الاشياء فلا يحل الموت فلا تنجس وكذا أي مكان المذكور من هذه الاشياء طاهر فكذا لك
شعر الانسان وعظمه طاهر فتجوز الصلوة معه وإذا كان المذكور من هذه الاشياء طاهرا فتجوز الصلوة معه وإن جاور
قرن الزهر لان ما تحل الحياة فاموت لا يفسد وان لم يصل هذا دفع للرواية الشاذة التي جاءت ان عظم الانسان
نجس هذا خلاصة ما في الكفاية والكافي ذكره الاخي وبول ما في حيوان يؤكل لحمه نجس بخبرها لقوله عم استثنى هو عن البول
فان عامة عذاب القبر منه ولانه لا يستحيل الى نتن وفساد فصار كبول ما لا يؤكل لحمه خلافا لمحمد فان عظمه طاهر
لانه عليه سلام ام القرنيين بشر بآبوال ابليل والبيان ولهما تأويله بانه عم عرف شفاؤهم فيه وحيا ولا يشرب
ولو للتداوى لانه لا يتيق بالشفاء فيه فلا يعرض عن الحرمة وقال الزيلعي التداوى بالطاهر الحرام كلبن الانسان
لا يجوز فما ظنك بالنجس ولو لم يصل خلافا لابي يوسف فان عظمه يحل شربه للتداوى للقصة المذكورة وعند محمد
يحل للتداوى وغيره لظهوره ذكره صاحب الهداية في فصل البير تنزه البير لوقوع نجس في كل ما شرب من بول
ذكر الحبل واردة الحال والمراد ما حل فيها والحلوة النجس ولم يفرد بشئ لانه لم ينعين ما وقع فيها من النجاسة
فان نجس وقع فيها يوجب نجسها وهو على ثلثة مراتب اما ان يوجب نجس الجميع او غير ذلك او امر يعين على ما يأتي بيانه
ان شاء الله مع مقرر مسائل البير مبينة على اتباع الآثار لان الأقيسة فيها متعارضة ففي قياس نجس ان لا يطهر إذا
وهو قول بشر المرسى لان لا يمكن غسل حجارتها وحيطانها وفي قياس نجس ان لا ينجس وهو ما روي عن محمد
انه قال اتفق رأيي ورأي أبي يوسف فيهما ان ماء البيرة في حكم ماء الجاري لان ينبع من أسفلها ويؤخذ من علها
فلا ينجس بوقوع النجاسة فيها كوض الحمام اذا كان الماء ينصب فيه من علها ويغترف من أسفله لا ينجس بأدخال اليد النجسة فيه
فتركنا القياس واخذنا بالاشروء وهو المقدار الجوز ذكره الزيلعي لا يجوز عبث ووث وخيشي ما لم يستكثر البعر من الأبل
والروث من الفرس والنجس من البقر لا يجب النزع بوقوع هذه الاشياء فيها اما البعر فللمضرة لان الأبار في
الفلوات ليس لها روث حاضرة والأبل والغنم يبيع حولهما فتعلق بها الريح فيها فلما فسد القليل لزم الحرج وهو
مدفوع للمضرة ولا ضرورة في الكثير وهو ما يستكره النافذة المروية عن أبي ج وعلمية الاعتماد ولا فرق بين الرطب
والبابس والصحيح والمنكر والبعر والنجس والروث لشمول الضرورة كذا في الزيلعي والهداية والشافعية تبع
في الحلب ان رمي من ساعته لا ينجس للضرورة ولو وقعت النجاسة فلا لانا لا تعفى لقوله في فارة ماتت
في السمن ان كان جامدا بالقوه وما حولها وان ما يباع فلا تقر به ذكره الزيلعي ولا تشح بخبز حامية وعصفور
فانه ما ه لا اجزاء المستعملين على اقتناء الحمامات في المساجد مع ورود الامر بقطعهين

الخنزير

في يوم الجمعة
في شهر ربيع الثاني

من اجتهاد فاشبه الحجة كذا في الهرة واذا علم وقت الوقوع حكم بالتنجس من وقت الوقوع والاولى وان
لم يعلم وقت الوقوع فيحكم بالتنجس من يوم وليلة ان لم يتبين الوقت او لم يتبينه يعني يحكم نجاستها واعادة صلوة
مؤدة من ما بين الان وعدم الانتفاع دليل على قرب زمانه فيقدر يوم وليلة او مادون ذلك ساعات ولان الحيوان
اذا مات ينزل الى قعر الماء ثم يطفو فلا بد ان يكون مضمي زمانه فيقدر ذلك بيوم وليلة احتياطاً ليس لقوله
او لم يتبينه كثير فائدة سوى المشاكلة لقوله ان انتفع او تنفس ولو اسقطه كان اولى لانه لا ينفك
عن الانتفاع ويحكم بالتنجس من ثلثة ايام ولياليها ان انتفع او تنفس عن ابي حنيفة رحمه الله لان الانتفاع دليل
النقاه فيقدر وقوعه بثلثة ايام لانها لا تنفك الا بالايام واقلها ثلثة لانها اقل الجمع هذا في الوضوء واما
في حق غيره فيحكم بنجاستها في الحال من غير اسناد لانه من باب وجود النجاسة في الثوب حتى اذا غسلوا الثياب
منها لم يلزم الاغسلها هو الصحيح وهذا هو كذا قال الزيلعي يؤيده ما قال في معراج الدررية ان الصباغي كان
يفتح بهذا ذكر التنفس بعد ذكر الانتفاع لان حكمه لا يفهم من الانتفاع لانه التنفس الكثر فساد الماء من الانتفاع
فكان ينبغي ان يكون ما قدر له من المدة اكثر مما قدر للانتفاع ولو اقتصر في تقدير هذه المدة على الانتفاع لتوهم
ان التنفس يقتضي من المدة اكثر من مدة الانتفاع ولو عكس لتوهم ان الانتفاع يقتضي اقل من هذه المدة فينجس ما ناه
للعلم ودفع التوهم وقالوا حكم بالتنجس من وقت الوجوه حتى لا يلزمهم عادة شئ من الصلوة ولا غسل ما اصابه
ما كان في الزرع وينسب عشرة دلاء وسطا الى ثلثين بموت غوفاة او عصفورة او سام ابرص الحديث انس
في حديثه انه قال في الفاية اذ ماتت في البئر فاخرجت من ساعة ينزع منها عشرة دلاء وعن النخعي رحمه الله
عشرة او ثلثون فالعشرون للايجاب والثلثون للاستحباب بحسب كبر الدلو وصغر حايعني بعد اخراج الفاية
وتوهمها قال الشافعي الفاضل في الخلاصة تنزع الى اربع فارت عشرة دلاء في الخمس الى التسع اربعون ونحو
العشر ينزع البئر كلها كذا في اختار الدرر وفي الظهيرية لو كانت فار تان كهية الرجاجة فاربعون وفي
السنن بين ينزع كلها كذا في النجس وتنزع اربعون دلاء للايجاب الى سبقت للاستحباب بنحو حاشية
او دجاجة او سوسن من ابي سعيد الخدري في دجاجة ماتت في البئر ان قال ينزع منها اربعون
دلاء عليه لانه اضعف الفاية فنصقنا الواجب وتنزع كله او كل ما فيها بنحو كلب او شاة او
ادع لار وجات بعباس وابي الزبير حكما ينزع ما ذكرهم حسين مات فيها رجي بعد اخراج
فلا لانه لقله ينزع الى قعر البئر فيلحق جميع اما او انتفاع الحيوان او تنفسه يعني ينزع كل ما، البئر
في انتفاع الحيوان فيها صغير فان ذلك الحيوان او كبر لا تنفس لانه في اجزاء الماء وهذا ينزع جميع الماء
او في حقه في الفاية واذ كان انتفاع كذا يكون المتفصح الكثر فساد البقاء جزء منه فيه ولو هذا

في يوم الجمعة في شهر ربيع الثاني
في شهر ربيع الثاني في يوم الجمعة
في شهر ربيع الثاني في يوم الجمعة

سنة برب وحب منها نزع اربعين دلاء في شهر ربيع الثاني في يوم الجمعة
عشرين و يوم ما عشرين جاز ولا يشترط النزع المتدارك ولا
الثوب اذا تنجس وحب غسله ثلاث مرات فصل يوم ما عشرين و يوم ما عشرين

قالوا الفاية اذا انتفعت في الخمر فصارت خلا حل اكله لانها صارت شيئاً بالتغير ولو قسخت لا يحل
كذا في المحيط ذكره الشارح وان لم يكن نزعها نزع قدر ما كان فيها من الماء الهرة وطريق معرفة
ان تحفر حفرة عمقها اذورها مثل موضع الماء من البئر وتجصص ويصب فيها ما ينزع منها الى ان يغلي
او يرسل فيها قصبه ويجعل لمبلغ الماء علامة ثم تنزع منها مثلاً عشرة دلاء ثم تعاد القصبه فينظر كم انتقص
فينزع لكل قدر منها عشرة دلاء وهذا من ابي يوسف رحمه الله ويفتح ينزع ما في دلو الى ثلثمائة دلو وهذا من
عن محمد بن ابي جاسد في شاهد في بغداد لان آبارها كثيرة الماء لجاورة وجلة وما زاد على الوسط احتسب
اي بال دلو الوسط وهو الذي يسعي فيه صاع وهو ثمانية اطل ذكره ابن المكيال مثلاً اذا كان دلو عظيم سعي
فيه عشرة دلاء من الوسط ينزع باثنان في الفاية وقيل القائل صاحب المختار يعتبر في كل دلو حالان
السفر حرمهم الله اطلقوا فينصرف الى المعتاد كما في النقود والمعتاد هو الوسط كذا في الاختيار وقيل دلوها
المستعمل فذلك البئر وهو ايسر عليهم ذكره الشارح في شرح الوقاية وفي التبيين اعلم ان البئر اذا ظهرت
يطهر دلوها ورشاه التي تنزع بها كغزوة الاربعة يطهر بظهاية اليد النجسة في المرة الثالثة ويد
المستنجي يطهر بظهاية اتمل والدن يطهر اذا صار خمر خلا ذكره الشارح الفاضل في شرح المجموع وسور
الادمي والفرس وما اى حيوان في كل حمة طاهر يعني يجوز الوضوء به اما عند ابي حنيفة فلا نكرهية لحم القرد
لاظهار شرفه لا لنجاسته واما عندهما فلا نكرهية ذكره الشارح الفاضل الاساتذة اربعة طاهر غير مكره
وهو سور الادمي جنباً كان او حائضاً او مشركاً لان النبي صلى الله عليه وسلم شرب واعطى فضل سورة اعرابيا
عن عيمه فشرّب ثم شرب ابو بكر سور الاعرابي واراد عليه الصلوة والسلام ان يضام ابا هريرة فقال اني جنب
فقال عليه السلام المؤمن لا ينجس وقال عليه السلام لعائشة رضي الله عنهما وليتني الحمة قالت رضي الله عنهما اني
حائض قال لم ليست حيفتاك في بذر اشارة الى ان النجس موضع الحيض ولا بدن الانسان طاهر
مسلم كان او كافراً فان النبي عليه السلام انزل وفرق في المسجد لو كانت ابدانهم نجسة لم ينزل لهم فيه تنزها
له وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس ما الكلب فلا نكراهية السلام امر بغسل الاناء من ولو غرث ثلثا
في رواية سبعا ولسانه يلا في الماء دون الاناء فكان اولى بالنجاسة واما الخنزير فلا نجس العين ولعابه
يتولد من لحمه واما سباع البهائم فلا نجس لعابها وانه نجس لتولد من لحم نجس كاللبن بخلاف العرق
فان فيه ضرره العموم البلوى كذا في الاختيار وسور الهرة والدجاجة المخلات اى المطلقة غير المحبوسة
وسباع الطير وسواكن البيوت كالحية والفارة مكرهه اما كراهية سور الهرة فلقوله عليه السلام الهرة السبع
المراد بيان الحكم وهو نجاسة سورها لكن بعلته الطوف سقطت نجاسته فبقى كراهية وما رواه ابو يوسف

في شهر ربيع الثاني في يوم الجمعة
في شهر ربيع الثاني في يوم الجمعة
في شهر ربيع الثاني في يوم الجمعة

الطاهر من البنية فقول بمعنى فاعله ريان وآري ايدي
الطاهر من البنية فقول بمعنى فاعله ريان وآري ايدي
الطاهر من البنية فقول بمعنى فاعله ريان وآري ايدي

بسم الله من ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الاناء للهرة فثبت من ثبوتها في حمل على ما قبل التحريم
واما كراهة سورة الدجاجة فلا احتمال بخاسية منقارها وعدم تحاشيها عن الكلب او اسبأ الطيور اراد بها كراهة
تاكل الميتة وان لم ياكلها مثل البازي الا على الايكه انما كراهة سورها لانها تشرب بمنقارها وهو عظم وبخاسية
غير متقنة وليست كسبأ البهايم فانها تشرب بلسانها وهو طيب بلعابها المتولد من لجها واما استحقاق
البسوت فكان القياس ان يكون سورها نجسا لان الكلب حرام لكن سقطت نجاسته بعلته الطوف فبقيت
كراهة كراهة تنزيه في الاصح وفي الخلاصة حكم الماء المكروه انه لو توضأ به مع القدرة على ما آخر يجوز مع الكراهة
وان كان عادما للماء توضأ به ولا يستتم ذكره مشارح الجمع فيرد الدجاجة بالتحلات حتى لو كانت محبوسة بان كانت
في مكان ورأسها وعلقها وماذا خارجة عن ذلك المكان بحيث لا يصل منقارها الى ما تحت رجليها فلا كراهة
لسورها وقال شيخ الاسلام ان كانت لا تصل الى نجاسة غير هذه فلا كراهة في سورها وان كان يصل منقارها
الى ما تحت رجليها لانها لا تجعل في نجاسة نفسها كذا في شرح المنية للحلي وسور البغل والحمار مشكوك
بثبوتها ان لم يجد غيره ويستتم واما قد جاز قيل الشك في طهارته لانه لو كان طاهرا لكان طهورا اما ان يغلب
المعاب على ثناء وقيل الشك في طهارته وهذا هو الاصح وعليه الفتوى كذا في الكافي والقنية لانه لو وجد الماء المطلق
لا يجب عليه غسل راسه لو مسح سور الحمار ولو كان الشك في طهارته لوجب والمعاد بالشك هذا التوقف
لتعاضد الادلة في اباحتها وحرمة واختلاف الصحابة في نجاسته وطهارته روى عن ابن عباس رضي الله عنه
انه قال سور الحمار طاهر وعن ابن عمر انه نجس ولم يخرج دليل النجاسة ثبوت الضرورة فيه لان الحمار يربط في
الافنية فيشرب من الانية لكن ليست كضرورة الهرة لانها تدخل مضايق دون الحمار واما البغل فمن
نسل الحمار وكان بمنزلة له لكن فيه تفصيل لان البغل اذا كان امه ركة يكون سور طهورا لا مشكوكا لان الولد
يتبع الام كذا في الغاية والهداية ذكره الشارح في شرح الجمع وفي الهداية البغل متولد من الحمار فاخذ حكمه
وقال الزيلعي هذا اذا كانت امه انا لان الام هي المعبرة في الحكم وان كانت فرسا ففقه اشكال فاذا كان العبرة بالام
الا ان الزيلعي لو فرغ من الشاة تولدت ذئبا حل الكلب ويجزئ في الاضحية فكان ينبغي ان يكون مأكولا
عندها وعند اي حنفية طاهرا اعتبار الام وفي غاية السرجي اذا فرغ الحمار على الركة لا يكره لحم البغل المتولد
بينهما عند من فعله هذا لا يكره سور مشكوكا كذا في الدور المراد من قوله يتوضأ بالماء المشكوك ان لم يجد غيره
ويستعمله في الاكل والصلوة الواحدة عنهما دون الجمع في حالة واحدة حتى لو توضأ بسور حمار فصل على شتم امه
وتستعمل على تلك الصلوة في غير العدة بيقين كذا في الكفاية والدور وذكر الشارح الفاضل انما
وجب الجمع احتياطا ليرتفع بيقين وفي الخاتمة لو اتفق باحدهما وصلى لا يجوز صلواته وقوله ايا قد تم

في فقه
الحنابلة
انهم قالوا
بأنه لا يكره
سور الحمار
والبغل
والكلب
والفيل
والحمير
والجمل
والغزال
والفهد
والنمر
والذئب
والثعلب
والسبع
والفارس
والحصاة
والكلب
والفيل
والحمير
والجمل
والغزال
والفهد
والنمر
والذئب
والثعلب
والسبع
والفارس
والحصاة

وكلمة
ببطلان
أصري

جاء رد لما قال زفر من انه لا يجوز البداية بالتيتم لان ما يجب التوضي به فلا بد من اعدائه او لا يصح التيمم
قلنا ان الجمع بينهما للاحتياط وذا حاصل في نفس الجمع لانه الترتيب ان الماء ان كان طهورا فالتيتم لغو تقدم
او تاخر وان لم يكن طهورا فالتيتم معتبّر تقدم او تاخر وفي الخلاصة ان توضأ ثم تيمم فهو افضل كذا في شرح الجمع
للشارح الفاضل وغيره في كل شئ كسورة الاحكام المذكورة لانها يتولد من اللحم فاخذ احدهما حكم صاحبه
لا يرد علينا كون سور الحمار والبغل مشكوكا مع ان عمرق الحمار طاهر لان حكم القرع ثبت بالحديث المخالف
للقياس وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار تغزو قافا وحر حر الحجاز والنقل ثقل النبق وانما قلنا انه مخالف
لانه يقتضي ان يكون عمرقه نجسا لتولد من اللحم النجس فيبقى في غيره على اصل القياس على اننا نقول ان سور طاهر
ايضا على ما هو الاصح من الرواية كذا في غاية البيان فان قيل قد سبق ان بدن هذه الحيوانات طاهر فكيف يصح
قوله لتولد من اللحم النجس قلنا معنى ما سبق كون طاهر البدن طاهرا حكما بمعنى ان ما يلاقيه من المايعات
لا يكون نجسا لضرورة الاستعمال وهو لا ينافي كون باطنها نجسا لانها بالضرورة بالنظر اليه وان لم يجد الا شئ التيمم
يتيمم ولا يتوضأ عند اي يوسف وديقني اي يكون التيمم متعينا فيقضي ابو يوسف حره الله وهو اصح الرايين عن
اسمحه وهو المختار ذكره الشارح الفاضل في شرح الجمع وجوبه اي يوسف حره الله نعم اوجب التيمم عند عدم الماء المطلق
ونبيذ التمر ليس بما مطلق ولهذا نفى عنه ابن مسعود اسم الماء ولو ثبت الحديث كان منسوخا بآية التيمم لانها
مؤيدة قليلة الجرح كانت بمكة ونسخ الشئ بالكتاب جائز عندنا ذكره الزيلعي وعند الامام يتوضأ به لما روى عن
ابن مسعود انه قال سألني رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجرح أمك ما فعلت لا الا شئ التيمم في ادوة فقال
مرة طيبة وما طهور وتوضأ به وهو مذهب علي وابن عباس وجماعة من التابعين وعند محمد يجمع بينهما لان
آية التيمم يقتضي ثبوت النقل الى التيمم عند فقد الماء من غير واسطة بينهما وحدث ليلة الجرح يوجب
الوضوء فيجمع بينهما احتياطا ولان الحديث اضطرابا في التاريخ جهالة فوجب الجمع بينهما بالاضطرار
بعضهم قال ابن مسعود لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة شئ من ذلك الا شئ التيمم فقال يجوز الوضوء
بسور الحمار ولم يرد فيها اثر ويمنع بنبيذ التمر وقد ورد في الهداية ما يؤيد قول اي حنفية من حيث
قال قلنا ليلة الجرح كانت غير واحدة فلا يصح دعوى النسخ والحديث مشهور عملت به الصحابة رضي الله عنهم
ومثله في ادخل الكتاب ويؤيد قول اي يوسف ما قال الزيلعي وروى نوح بن رجوع اي حنفية القول اي يوسف ذكره
ابن الكمال رحمه الله وان المسكر لا يجوز الوضوء به لانه حرام كذا في المحيط وفي خزنة الاكمل انما اختلفت اجوبة
لاختلاف استدللتهم فسل مرة ان كان الماء غالبا فقال يتوضأ به ولا يستتم ومرة ان كانت الملاوة
غالبة فقال يستتم ولا يتوضأ به ومرة اذا لم يدر ايهما الغالب قال يجمع بينهما كذا في الزيلعي المراد به

الادوية
منها
قوله
توضأ به

وسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن علامة التيمم عند الامام والثناء علامة التيمم عند أبي يوسف
الجيم علامة الجمع بين الوضوء والتيمم عند محمد بن حاتم والاعلى جمع واسعة

بسم الله

خلو رقيق يسيل كالما واما اذا اشتد وصار مسكراً لا يتوضأ به اتفاقا كذا في الدرر قال قاضي خان
بسر بالوعة جعلوها يسير ما وان جعلت او شح واعمق مقداره ما لا يصل اليه النجاسة كان طاهراً
وان خفرت اعمق ولم تجعل او سح من الاول نحو اليه نجس وتعرها طاهر يسير تنجس فقاء الماء
ثم عاد الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وكذا يسير وجب فيها شريح عشرة بن دلو ينزح
عشرة فلم يبق الماء فيه ثم عاد لم ينزح منه شيء وينبغي ان يكون بين يسير بالوعة وبين يسير الماء مقداره ما لا
يصل النجاسة الى يسير الماء وقرنه الكتاب بخمسة اذرع او سبعة وذلك غير لازم انما المعتبر عدم وصول
النجاسة وذلك يختلف بصلابة الارض ورخاوتها **باب في اللفة النوع وقيل في اللفة**
مدخل الشئ في العرف مدخل البحث وقدير فبانة طائفة من المسائل الفقهية يشتمل عليها الكتاب التيمم
اسافر من هو خارج المص وهذا القيد ايضا بناء على الغالب لا لا احتراز عن المص لان خادم المائدة المص
يتيمم كذا في السرار ذكره الشارح في شرح الجمع ولو قال ومفارق الماء كان اشتمل لبعده عن الماء ميلاد هو
ثلث الفرسخ اربعة آلاف خطوة اما بقوله تعالى فلم يجدوا ماء فتييمموا واما التقدير بالميل فلما يلحقه
من الخرج بذهابه اليه وايابه وقوله لبعده ميلان ما ينبغي اشتراط الخرج من المص وهو الصحيح لانه لا يشترط
الخوف من الخرج وبعده ميلان ما يلحقه المخرج سواء كان في المص او خارجه وينبغي اشتراط السفر ايضا لانه انما
يشتمل على وعن الكرخي يتيمم اذا فارق بحيث لا يسمع اهل الماء صوتة عن ابي يوسف رحمه الله ان كان الماء بحيث
لا يسمع اليه سافر لغاب القافلة عن بصره والادل هو المختار في تعيين المقدار او المرض خاف زيادته
او بطلان زهره باستعمال الماء او بانحرط فالتوا من الالة وسواها خاف ازدياد المرض من استعمال الماء او حوله
او خاف من بطلان الماء او من شحرك بلا استعمال لان الالة لا تفصل وكذا الصحيح اذا خاف المرض من
استعمال الماء البارد لما فيه من المخرج ويستوى فيه المص وخارجه ولان الضرر في زيادة المرض فوق ضرر
في زيادته من الماء وذلك يسير التيمم فهذا الذي ادخول عذره وسيع او عطش او لفقد الة يعني لو خاف خدر
عن نفسه او ماله من العدو او السبع ان وصل الى الماء جازله التيمم اما خوف العدو او السبع فلهما حقيقة بل هو حق
محمول عليه فلو امتنع والى السار اقاما الاحتياج اليه للعطش فلانه مشغول بحاجة واشغول بالحاجة
كالمعدوم ولو كان معه ثمنه وشو محتاج اليه للزاد يتيمم معه لا فرق في ذلك بين الخاف للحال او في ثاني حال
ولا فقيه اولدوا له اكله وكذا اذا احتاج اليه للعجين ذكره الاخي واما لفقد الة فلنخفة
الجميع لانه اذا لم يجد دلو يستقي به فوجوه البئر وعدها سواء بما كان من جنس الارض كالتراب
وغيره من التربة فانجس والحال والزرنيخ والجمر ولو كان كل منها بكنة نفع لو الموصل يعني وان لم

هذا هو الوجه في الاستعمال
بما لا يسمع اليه صوتهم
فلا يشترط الخوف من الخرج
ولا يشترط السفر
ولا يشترط الخوف من الخرج
ولا يشترط السفر

قوله ولو الى عشر حج وهو حجة بكسر الحاء معناه الى عشرة ولم يرد بالبعثرة
للمصير حتى يتوبهم انتهى وجوز التيمم عند غابته بل احاد المبالغة
والتكثير فيه اخي افندك رحمه الله

يلتصق بيديه غبار لقوله فلم يجدوا ماء فتييمموا صعيداً طيباً وقوله ثم التراب ظهور المسلم ولو ان
عشر حج ماله عذراً وفي حديث اخر وجعلت لي الارض مسجداً وطهوراً وكل واحد من الصعيدين والارض
يتناول جميع اجزاء الارض فيكون حجة على من لم ير التيمم بغير كذا في الهداية والزليعي خلاف محمد بن حاتم
حيث قال لا يجوز التيمم بهذه الاشياء الا اذا كان عليها نفع اي غبار وحصة اي التيمم ابو يوسف رحمه الله
بالتراب والرمل لان الصعيد اسم لوجه الارض يسمى به لصعوده قال الله تعالى انا جعلنا ما عليها صعيداً
زلقاً اي حجر املس والطيب يحتمل الطاهر فيحمل عليه لانه اليق موضع الطهارة او هو مراد بالاجماع
فلا يكون غيره مراداً اذا المشترك لا عموم له والحجة عليه ما قلنا وما روينا ويجوز التيمم بالنقع حال
الاختيار اي بلا عجز عن الصعيد لانه تراب رفيق سواء كان الغبار على ثوبه او على ظهر حيوان ولو اصاب
وجهه وذراعيه غبار فان مسح جازم والا فلا خلاف لابي يونس رحمه الله حيث لا يجوز بالغبار مع
القدرة على التراب كذا في الهداية والزليعي وشروط اي التيمم العجز عن استعمال الماء حقيقة بان
لا يجد ماء يكفي لرفع الحدث لان مادونه في حكم المعدوم او حكماً بان وجده وعجز عن استعماله لمرض
او عدم الة او غيرها لقوله ثم التراب ظهور المسلم ما لم يجد الماء وشروط طهارة الصعيد لان الطيب
اريد به الطاهر كالماء لان التراب آلة التطهير فلا بد من طهارته في نفسه كالماء وشروط الاستنجاب
في الاصل حتى تمر كل الرجل خاتمة والمرأة سوارها او ينزع عانها ويخلل اصابعه ذكره محمد في الاصل وهو ظاهر
الرواية اعتباراً بالوضوء قوله في الاصل احتراز عتاروي الحسن عن الشيخ رحمه الله ان الكثر يقوم مقام الكل
وشروط النية يعني ان نية الطهارة واستباحة الصلوة فرض عندنا لان التراب ملوث دائماً يكون مطلقاً
بنية الطهارة المقصودة للصلوة والماء مطهر بنفسه فاستغنى عن النية حتى لو اصاب التراب وجهه
ويديه او قصد تعليم اخيه لم يكن متيمماً ما لم ينو التطهير مطلقاً او لقربة مقصودة ولا بد من نية مقربة
مقصودة لا تصح بدون الطهارة حتى لو تيمم لمس المصحف او لدخول المسجد او الاذان او الإقامة لا بد من
به الصلوة لانها ليست بعبادة مقصودة وانما هي اتباع لغية ما وفي التيمم لقراءة القرآن وايتان وفي الغاية الصحيح انه
لا يجوز ذكره الزليعي بخلاف استحجة التلاوة فانها قريبة مقصودة لا تصح بدون الطهارة اذا شرطت في التيمم
النية لقربة مقصودة فلو تيمم كافر للاسلام لا يجوز صلواته لان التراب ما جعل طهوراً الا في حال ارادة قربة مقصودة
لا تصح بدون الطهارة والاسلام قربة تصح بدونها فلا يعتبر نية لانه ما مور بالتيمم وهو المقصد والقصد هو
الحقيقة فلا بد من مادي لا يتحقق من الكافر بخلاف الوضوء فانه ما مور بفعل الاعضاء وقد وجد قربة مقصودة
لان الكافر لو تيمم للصلوة لا يجوز بالادان لانه ليس من اهل الصلوة وذكره الشارح في شرح الجمع بخلاف وضوءه

بقوله رسول الله

لكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهرها خطوطا بالاصابع قوله قدر ثلث بيان لمقدار آلة
المسح حتى لو مسح باصبع واحدة من غير ان يأخذ ماء جديدا لا يجوز ولو مسح باصبع واحدة ثلث مرات
واخذ كل مرة ماء جاز لوجود المقصود وسمي المسح ان يبدأ المسح من قبل اصابع الرجل ويمد
الى الساق منفرجا اصابعه لما روي على رضى الله عنه انه قال رأيت النبي عليه السلام يمسح على ظاهر خفيه خطوطا
وفيه اشارة الى انه يفرج اصابعه وقت المسح وتكون من الساق الى الاصابع جاز لحصول المقصود الا انه
خلاف السنة خطوطا كصبي على المال الى خطوطا مرة واحدة اي مسح مرة واحدة مسح فلا يسق في التكرار
بخلاف الغسل في المستصفي قوله خطوطا شرط السنة لاشراط الجواز حتى لو مسح بظهر الكف جاز وفي
الذخيرة المسح برؤس الاصابع يجوز ان تقاطر الماء ذكر الشارح ويمنعه اي المسح الخرق الكبير وهو اي الخرق
الكبير ما اى خرق بيدواي يظهر منه اي من ذلك الخرق قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها بالجر بدل من اصابع
يعني اذا وقع الخرق في الخف غير مقابل الاصابع فاما يمنع عن مسح عند الثلثة اذا كان بحيث يظهر منه قدر
ثلث اصابع مغاربها وانما جعلوا الفاضل بين اليسر والكبير قدر ثلث اصابع لان الاصابع اصل في القدم
حتى يجب بقصها الدية بلا رجل وثلث كثرها ولا اكثر حكم الكل اما اذا وقع في مقابلة الاصابع فالمعتبر
في ظهور ثلث اصابع مما وقعت في مقابلة الخرق لا ظهور مقدار ثلث مغارب لان كل اصبع اصل
في موضعها فلا يقدر بغيرها كذا الفتاوى الظهيرية هذا اذا كان الخرق في غير موضع العقب ان كان
في موضعه لا يمنع ما يظهر كثر العقب الخرق فوق الكعب لا يمنع اذا عبره للبسه كذا في الثانية وفي
العقب الخرق الكبير اذا كان ما تحته مرييا يمنع وان لم يكن بان كان الخف صلبا لا يمنع وان كان يبدو
خال المشي لا يوضع القدم يمنع لان الخف لا مشي فيكون شايع الجمع رحمه وفي عبارة بيدوا اشارة الى صفة
الخف اما ان يكون منفتحاً يظهر ما تحته او يكون منضم الكعب ينفرج عند المشي لا يمنع وان كان
من ثلث اصابع وهو المروي عن ابي ذر بن الكمال في جميع الخرق في خف بحيث لو كانت مقدار
ثلث اصابع راجع الى المشي الذي يمنع ما يدخل فيه المسح وما دونه لا يعتبر لما قاله مواضع الخرق
قد ذكرنا في جميع الخرق في خف لان الخرق في احداهما لا يمنع قطع السفر بالخف الاخر فاعتبر كل خف
على حدة بخلاف النجاسة المتفرقة لانه حامل للكل وان كانت المتفرقة كانت في شيء من فرج المرأة وشئ
من فمها وشئ من بطنها وشئ من فخذها وشئ من ساقيها حيث يجمع يمنع جواز الصلوة والفرق
بين الخف وبينها ان الخرق في خف فاما يمنع لكونه مانعا تابع المشي به والخرق في احداهما لا يمنع
قطع السفر لانه في خف فاما يمنع لكونه حاملا لها والانكشاف انما يمنع لكونه غير ساتر

لعورة وهو يوجد في الكل ولان البدن حكمه كعضو واحد في الحكم ولهذا يجوز نقل البلية من عضو الى عضو
في الجنابة فجعلناه عضوا واحدا في حق النجاسة والانكشاف احتياطا وهذا بخلاف الخف لانه شرع خصه
فلا يناسب التطبيق ثم كيفية جمع الخرق في الخف ظاهر وكيفية انكشاف العورة والنجاسة المتفرقين يأتي
في باب شروط الصلوة وينقضه اي مسح ناقض للوضوء لانه يدل عن الغسل فينقضه ناقض اصله
كالتيمم ونزع الخف لانه المانع من سرية الحدث الى الرجل فاذا انزع زال المانع ولان الجواز دفعاً
لحرج النزع ولو بين في غسلها كما قبل اللبس كذا نزع احد خفيه لانه يجب غسلها فيجب غسل الاخر كذلك
يجمع بين الاصل والبدل في مدة الاحاديث التي دلت على التوقيت اعلم ان نزع الخف ومضي المدة غير ناقض
في الحقيقة وانما الناقض الحدث السابق للحدث يظهر عند وجودهما ايضا فنقض اليها ذكر الزبلي
عن كذا يخف نزع رجله من ابرد بالنزع وان خابز له المسح مطلقاً من غير توقيت وهذا لانه بخلافه يضر
وهو مدفوع ولانه اذا كان يضره صار كالنجاسة وهي غير موقنة اذا كان نزع الخف ومضي المدة ناقضا للمسح
فونزع احد الخفين قبل مضي المدة او مضت وهو موقوف على غسل رجله فقط اي ليس عليه اعادة بقية الوضوء في
العداية اذا مضت المدة نزع خفيه غسل رجله وصلى ليس عليه اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل المدة
لان عند نزع يسر والحدث سابق الى القدم من كانه لم يغسلها فلا يجب الاغسلها ولا معنى لغسل بقية لا
المغسولة ثانيا لعدم راية الحدث السابق اليها ولان الغايث الموالاة وهو ليس بشرط الوضوء بل
سنة على ما تروى وخروج اثر القدم الى ساق الخف نزع لانه لا يمكنه المشي فيه ولا يجوز المسح لان موضعه
فاروق مكانه فكانه ظهر رجله هو الصحيح لان لا اكثر حكم كذا في الكاف والاحترار من خروج الخرق القليل
متعذر لانه ربما يحصل بلا قصد فيلزم الخروج وان تقدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لم يطل
مشي كذا في الكاف كذا في الذكر قوله وخروج مبتدا وقوله نزع خبره وينقض المسح بلوغ الماء الكعب وقيل
اصابته اثر القدم لان رجله يصير بذلك مغسولة ويجب غسل رجله الاخرى لامتناع الجوزين كما ذكر الزبلي
كذا في الدرر ولو مسح مقيم فسا فر قبل تمام يومه وليلة تم مدة السفر يعني المقيم اذا سافر بعد ما أخذ قبل التمام
مدة المقيم يحول مدته السفر لاطلاق الحديث ولانه حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره وان سافر
بعده لا يتحول لانه سافر بعدما أخذ واستكمل المدة وقد سري الحدث الى القدم والسفر ليس بدافع
ولو مسح سافرا فقام تمام يومه وليلة نزع خفيه لان رحمة السفر لا تبقى بدون ذلك والآخر
اي وان لم يستكمل مدة الإقامة تممها اي مدة الإقامة لان هذه مدة الإقامة وهو مقيم في هذه المدة
فيستكمل مدة الإقامة والمعدون ليس على انقطاع فكما الصحيح في حكم المسح يعني ان المعدون ان تها

وليس من على نقطاع العذر فهو مسح يوم ما ليلة ان كان مقيما وثلاث ايام ولها ان كان مسافرا كالصحيح
والامسح ان يكون يتوضا ويلبس على انقطاع العذر بل يتوضا ويلبس حال وجود العذر مسح في الوقت
وكذا في حال وجود العذر في وقت التوضي او في حال اللبس لا يمسح بعد خروجه اي خروج الوقت وبما في تفسيره
وبجواز المسح على الميموق فوق الخف ان لم يكن ميموقا قبل الحدث لما روى انه عليه السلام مسح الميموقين ولا بد
من الخف جفافا وغرضا فصارت خف ذى طاقين وهو بدل عن الرجل الاعن الخف بخلاف ما اذا لم يكن
بعد ما اخذ لان الخف لا يتحول الى غيره ولو كان الميموقا من كبراس لا يجوز المسح لانه لا يصلح
بدل عن الرجل الا ان تنفذ ليلة الى الخف كذا في الهداية ولو نزع احد الميموقين بعد المسح عليهما
او خرج احدهما بلا قصد فلان ينزع الآخر ويمسح على خفيه وان شاء اعاد المسح على الآخر وعلى الخف الذي
نزع جرموقه ولا يجوز ان يقتصر على مسح المنزوع من غير عادة المسح على غير المنزوع ولا يجوز على الميموق
مخروق وان كان خفاء غير مخرفين قياسا على الخفين كذا في شرح المنية للحلي وبجواز المسح على الجوارح
او شعرا ما روى انه عليه السلام مسح على الجوارح وروى ذلك عن عشرة من الصحابة رضي الله عنهم وكذا في الجوارح
نمسح على الجوارح الجوارح ولا يجوز المسح على الجوارح الخفين في الاصح عن الامام وهو اي المسح على الجوارح
الخفين قوله ما وجه يجوز ما روى من الحديث ولانه يمكن الشيء فيه اذا كان ثخيناً وهو ان يستمسك
على ساو من غير ان يربط بشئ فاشبه الخف والجلد الذي وضع الجلد على اعلاه واسفله وسفل
هو الذي وضع الجلد على اسفله كالنعل القدم في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يكون الى الكعبين
بوحسب راجح او لا يقول لا يجوز لان يكونا متعلين او مجلدين ثم رجع الى ما ذكرنا قديماً وثلاثاً ايام
وقبل سبعة ايام عليه الغفر عنه انه مسح على جوربيه في مرضه في قال العوادة فقلت ما كنت اترى انك فعلت
لن عنده في استدلاله على رجوعه لا يجوز المسح على عمامته وقلبيوة وبرقع وقفازين لان الخف لا يتوضا
مسح ثبوت الخفين للخرج والخرج في نزع هذه الاشياء عادة فلا يمكن الحاقها بالخف لعدم
عمادة السنين واحدة اعمايم وهي تيجان العرب والقلنسوة بفصحتي القاف واللام وكون النون
منهم السنين ما يفت عليه العمادة والبرقع بفلم الباء وفتح القاف ومنها الثمار والقفازين بفلم القاف
ومنها بدلة ثنية القفاز وهو ما يعمل للبدن ولدفع البرد او غلب الصبر ولو سجد المولى على
خارجة ونفذ ليلة الى الصباح حتى اتى قدر الربع جاز في اذ معراج الدراية ويجوز المسح على
الحية كالثوب والخشب ويحرم على العظم المسح وفيه القرفة بفتح القاف وفيه المسح على القرفة
وهو في المسح على ما ذكرنا في الاصل والاشياء التي لا تتوضا ولا يمسح عليها من غير ان يكونا متعلين او مجلدين

مسح على الخفين
مسح على الجوارح

لانه عليه السلام فعل ذلك وامر علياً رضي الله عنه ان يمسح على جبيرة حين انكسر زنديه يوم واحد
ولان المخرج فيه فوف المخرج في نزع الخف فكان اولى بشي المسح وانما قالوا في وضو لانه لو اشترط فيها
الوضوء اشترط في الخف لا فضي الى المخرج لان الجبيرة تربط حال الضرورة وفي اعتبار الوضوء حرج لان
غسل ما تحته سقط وانتقل الى الجبيرة بخلاف ما تحت الخفين وهو اي المسح كالغسل ما تحته وليس يبدل
بخلاف المسح على الخفين ولهذا لا يمسح على الخف في احدى الرجلين وغسل الاخرى لانه يؤدي الى الجمع
بين الاصل والبدل لو كانت الجبيرة على احدى رجله مسح عليها والآخرى ولا يكون ذلك جمعا بين
الاصل والبدل الا ترى الحديث على رضاه بتعاضده فثبت ان المسح على الجبيرة اصل لا بدل ولو مسح على
جبيرة احدى رجله ليس له مسح على خورجائه الاخرى بعد اللبس على طهارة كاملة لان المسح على الجبيرة
كالغسل ما تحته فصار جامعاً بين الغسل والمسح وهذا لا يجوز كذا في الحاشية ذكره الزيلعي واذ كان المسح
على الجبيرة كغسل ما تحته فيجب اي المسح مع الغسل وقد تقدم الوجه فيه ولا يتوقف اي يتعين
الوقت للمسح على الجبيرة وغيرها لكونه كالغسل ما تحته فيجب اي ما تقدم والغسل لا يتوقف كذا هذا ويمسح
على كل العصابة مع فرجتها ان فرج اي صاحب العصابة لم يواء كان تحتها جراحة او لا تكون هذا
اذ كان يضره نزعها وغسل ما تحته كالجبيرة ولو دخل تحتها موضع صحيح اجزاه المسح للضرورة لان
العضا لا تعص على وجه ينحصر على وجه موضع الجراحة فحسب يدخل ما حولها تحت العصابة وسواء بين
الجراحة وغيرها مثل الكلى ولكن لان الضرورة تشمل كل قول يمسح على كل العصابة لان الواجب ان ينقل اليها وكذا
الجبيرة يمسح على كلها لان الالتصاق واجب ويكفي مسح اكثرها لان لا اكثر حكم الكل ذكر الزيلعي وشرح الجمع
ولو بدل العضبا اخرى ولم يعد عليها المسح اجزاه كما لو مسح راسه ثم حلق واذ كان المسح على الجبيرة
سبب العذر كالغسل ما تحته فان سقطت الجبيرة عن برد اي كسر الجراحة بطل المسح لانه كالعذر وقد زال
كان في الغسل لان الوظيفة انتقلت الى الاصل وان كان في القلوة استقبل لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود
بالبدل كذا في الهداية والافلاي وان سقطت لاعتبر بره فلا يبطل المسح لان العذر باق ولو ترك اي المسح
من غير عذر جاز اي ترك المسح على الجبيرة والحال ان المسح عليها لا يضرها جاز خلافا لما في اي يوف ومحمد
لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر علياً رضي الله عنه حين كسر زنديه يوم واحد بالمسح عليها وقياسا على الخف
والا في حنفية رحمه الله عليه ان المسح عليها بدل عن الغسل ولا يجزئ غسل ما تحت الجبيرة لظاهر خلاف ما تحت الخف
وحديث علي رضي الله عنه لا يوجب الغرضية لانه خبر واحد كذا في الاختيار وقيل لا خلاف بينهم في انهما انما
قالا لعدم جواز ترك المسح فيمن لا يضره المسح وانما قالوا جوازهما فيمن يضره المسح ذكره الزيلعي وضع

الفرجة بالضم ويؤمر به
وفيه واي يستدل بالفرج
وفرقت

منه بالضم وكان
الفرج فقلت
بكتفه الا لان
مقتضى السر

على شقها وجعل دواء لا يصل الماء تحتها جزيءا جزءا على ما هو الدواء وان كان بقرة ايضا الماء وان بقرة
 ذلك تجزئه كذا في شرح منية الحلي لا يفتقر الى ما في نسخة الراس لان كل واحد منهما ليس
 عن نقل دليل ان يجوز مع قدرة ذكر الزيلعي **باب في الدماء المختصة بالنسائل ثلثة حيض ونفاس** واما
 الحيض هو دم ينفضه الدم من امراة بالغه وهي بنت تسع سنين احتريه عن الصغيرة لان الدم الذي
 تراه ليس بحيض اذ به احتريه عما ينفضه الرحم مرض فانه لا يكون حيضا وكان ينبغي ان يعيد عدم
 الولادة لان ما رآه بعدها يكون حيضا بل يكون نفاسا وقله اي قل مدة الحيض ثلثة ايام بلياليها هذا
 اذا رفعت ثلثة وان نصبت يكون فافه محل الرفع فلا حاجة الى تقدير مدة وعن ابي يوسف روي عن
 والكر ثلث ايام اكثر اليوم ثلث لان لا اكثر حكم لكل واكثر اي اكثر مدة الحيض عشرة لقوله عليه السلام
 اقل عيدين للجارية البكر والثلث ايام بلياليها ولا اعتبار بما قاله ابو يوسف روي عنه لان تنقص عن
 تقدير الشرع كذا في الاحتيار وما ايدى دم نقص عن اقله اي اقل الحيض وهو ثلثه وراى على ثلث اي الحيض
 وهو عشرة فهو دم ناقص والرايد احتضاة الحديث انس بن مالك روى عنه ان رسول الله عليه وسلم
 في الحيض ثلث ايام او ربعة او خمسة او ستة او ثمانية او تسعة فاذا جاوز العشرة فهو ناقص
 وراى تقدير شرع يمنع في غير ذلك الزيلعي قوله وما نقص مبتداء وقوله فهو ناقص خبره وماترة
 مرة من دون في مدة اي مدة الحيض سوى البياض الناقص فهو حيض لما روي ان النكاح في غير
 اكثر سفلى عيشة رضى عنها وكانت اذ ارات الكدرت قالت لا حتى ترين القصص البياض اي البياض
 خاص قصصه بفتح خاف تشديد حاء المرحلة قوله وماترة مبتداء وقوله فهو حيض خبره وكذا اي
 تراه مرة من دون في مدته سوى البياض الناقص الحيض المتخالف بين الذين فيها اي الطهر المتخالف بين
 الذين في مدة حيض ينسب ايضا يعني اذا احاط الدم طرقي مدة الحيض كان كالدوم المتوالي لان السحاب
 الدم من غير ينسب بالاجماع فيعتبر قوله واخره كالنضاض باب الذكوة وهو اي الحيض منقصة
 ونقص الاجماع السابق على ذلك فينفضه دورها اي تنفض امراة الصوم ولا تنفض التساق لقوله ثلثة
 ربي عيسى بن سنان في هذا قوله عليه السلام في تنفيض الصوم ولا تنفيض التساق ولان الحيض يمنع وجوب
 الصلوة في حد ذاته ولا يمنع وجوب الصوم بنفسه وجوبه ثابتة ومنع حجة اذ انه فيجب الصلوة اذا طهرت
 ولان الصلوة تنقض في شهر وفي كل شهر يوم فيؤدى في حرج في القضا وما اليوم في السنة وامراة
 لا ينسب مدة في شهر مرة فراجح في ثلثه ومنع الحيض دخول المسجد والصوف وكذا في ثلثه
 لقوله عليه السلام في كل حيض عشرة ايام وفي ثلثة اطهر ما يركب طهر ستة اشهر الا ساعة ان احاطة الدم

ذكر الزيلعي

واما الوطئ في الدبر فحرام في حال الحيض **باب في الحيض** من حيض امركم الله ان حيض امركم الله في
 يتجنبه في الحيض وهو الغزاة وقال عليه السلام اتيان النساء في اعجاز من حرام وقال عليه السلام
 منعون من اتي امرأة في دبرها وامامه تعالى فانوا حرككم اتي شتم اركبف وميتة شتم مقبلات
 ومكبرات ومسلقيات وباركان بعد ان يكون في الغزاة وكان الله تعالى شتم الزوجة حرقا فانها للولد كالارض
 ذكره الزيلعي ومنع الحيض قربان ما تحت الاذا لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطمرن وتحرم الباشرة ما بين حرم الوطئ
 الشرة والركبة عند اسع وابي يوسف رحمه الله ومنع عند عمد قربان لغز في كل له مكلوا لقوله في الدبر في
 عليه السلام يضر الرجل امرأته الحايض كشيء الالباع ولهما ما روي بقوله ما فوق الاذا وليس له
 ما دونه اي لانه يستمتع بما فوق الشرة لا بما تحتها وفيما قاله رحمه الله روي جواز الحيض فممنع منه حدانا
 من الوقوع فيه وبكفر من كل وضعا لان حرمة ثبتت بالكتاب والاجماع وان انقطع الدم تمام العشرة حل
 وضعا قبل الغسل لقوله تعالى حتى يطمرن بالتحفف والتشديد دفعي التحفيف حتى ينقطع دمها فحملناه على العشرة
 ومعنى التشديد حتى يغتسلن فحملناه على ما ذكره بالقرأتين ولان ما قبل العشرة لا يحكم بانقطاع
 الحيض الاحتمال يعود الدم فيكون حيضا فاذا اغتسلت او مضى عليها وقت صلوة دخلت في حكم الطاهر
 وما بعد العشرة حكما بانقطاع الحيض لانها لو رأت الدم لا يكون حيضا وان انقطع الدم لا قبل الاجل
 وضعا حتى تغسل امرأة او مضى عليها اذني وقت صلوة كاملة لان الدم يدترأه وينقطع اخرى فلا
 يتخرج جانب الانقطاع الا اذا اخذت شيئا من احكام الطاهرات وذلك بالغتسل الجواز قراءة القدر
 به او بمضي الوقت لوجوب الصلوة في ذمتها وحكم من احكامين وقوله ادني وقت صلوة وهو ما اذا ذكرت
 من الوقت بقدر ان تقدر على الغتسل والتحرمة لان زمان الاغتسل زمان الحيض فلا يجب الصلوة في
 ذمتها ما لم تقدر في ذلك من الوقت وهذا لو طهرت قبيل ان يصبح ما قل من ذلك لا يجزى ما هو ذلك اليوم
 ولا يجب عليها صلوة الغتسل فكلما أصبحت وهي حايض وجب عليها الامساك شتمها وان كان الانقطاع
 دون عادتها لا يجزى عنها وان اغتسلت ان تلصق اي لا تنقطع الدم دون عادتها فوق الثلث لا يقربها
 وان اغتسلت حتى يمضي عادتها لان العود في العادة غلبت وتصل وتضموم للاحتياط ذكره الزيلعي وقل
 ان شهر عشرة يوما لقوله عليه السلام اقل الحيض ثلث واثني عشرة وقل ما بين الحيضين خمسة عشر
 يوما هكذا ذكر في غاية وقد اجتمعت العناية عليه ولانه مدة لزوم فصار مدة الدائمة وراى احد
 لا اكثر لانه قد يمتد في سنة وسنتين وقد لا ترى الحيض اصلا فلا يمكن تقديره الا عند نصيب العادة
 في زمن لا يمتد في الاكثر لانه لا يمتد الا اذا استمر بها الدم واجتبه الى نصيب العادة فينقضي طهرها
 اختلاف في تقدير مدته والاصح انه مقدرة شهر الا ساعة لان العادة نقصا طهر غير الحامل عن شهر
 الحامل وقل مدة الحمل ستة اشهر وانقصت عن هذا شهر وهو الساعة صورته مبتداء رأت عشرة
 يامر ما وستة اشهر طهر ثم استمر الدم تنقضي عتبات ستة عشر شهرا الاثنت ساعا لانا احتاج
 الى ثلث حيض كل حيض عشرة ايام وفي ثلثة اطهر ما يركب طهر ستة اشهر الا ساعة ان احاطة الدم

اعلم

في كل حيض عشرة ايام او ربعة او خمسة او ستة او ثمانية او تسعة فاذا جاوز العشرة فهو ناقص

كما اذا رأت مبتدأة يوما ما ويومين طهر أو يوما ما فهدية الاربعة يحضر انقضاء

لنظرين شرط بالاتفاق لكن عند مخرج لطرف مدة الحيض عند أبي يوسف وطرف الطهر المتخلل وان
الطهر الذي يكون اقل من خمسة عشر اذا اخل بين الدمين فان كان اقل من ثلثة ايام لا يفصل بينهما
بل هو كالدم المتوالي اجماعا وان كان ثلثة ايام واكثر فعند أبي يوسف وهو قول ساج آخر رحمهما لا يفصل
ولو كان اكثر من عشرة ايام الى اربعة عشر يوما بل هو ايضا كالدم المتوالي عندنا لانه طهر فاسد لا يصلح
للفصل بين الحيضين لما مر ان اقل الطهر خمسة عشر يوما فذلك لا يصلح للفصل بين الدمين لان
انقضاء لا يتعلق به احكام الصحيح شرعا فيجوز بداية الحيض وختمه بالطهر على هذا القول فقط اى على
الاقوال الخمسة لاثبتة وقد ذكر ان الفتوى على هذا تيسر للمفتي والمستفتي وفي رواية محمد عن ساج
رحمهما انه لا يفصل ان احاط الدم بطرفيه في عشرة اواقل وفي رواية ابن المبارك رح عنه بشرط
مع ذلك كون الدمين نصبا وعند محمد رح بشرط مع هذا كون الطهر صاديا للدمين او اقل ثم اذا
صار الطهر كونه كالدم المتوالي ما عنده فان وجد في عشرة ذلك الطهر فيها طهر آخر يغلب الدمين المحيطين
به كمن يصير مغلوبا ان غلب ذلك الدم الحكمي ما فاته بعد ما حتى يجعل الطهر الاول والاخر حيضا
ايضا لانه قول أبي شميل ولا فرق بين كون الطهر الآخر مقدما على ذلك الطهر ومؤخرا وعند الحسن
زيد رح م الطهر الذي يكون ثلثة ايام واكثر يفصل مطلقا فهذه ستة اقوال وقد ذكرنا كثيرا
من المتقدمين والمتأخرين افتوا بقول محمد رحه **روى** منا لا يجمع هذه الاقوال مبتدأة رأت
يوما ما واربعه عشر طهر ثم يوما ما وثمانية طهر ثم يوما ما وسبعة طهر ثم يوما ما وثلثة
طهر ثم يوما ما ويومين طهر ثم يوما ما فهذه خمسة واربعون يوما ففي رواية أبي يوسف رح
العشرة الاولى التي حاد بها دم وعاشرها طهر والعشرة الرابعة التي طرها طهر حيض وفي رواية
محمد رحمه الله العشرة بعاشرها واربعه عشر حيض وفي رواية ابن المبارك العشرة بعد طهر هو ثمانية
حيض وعند محمد رحه بعد طهر هو سبعة حيض وعند أبي شميل الستة الاولى من هذه العشرة حيض وعند الحسن
الاربعة الاخيرة سبعة ومكوى حكم كل مجتهد بكونه حيضا استعماله عند ذلك الحكم في كل صورة
يكون سبعة ناقص في سائر هذه الاقوال ان كان احد الدمين نصبا بان كان حيضا وان كان كل
منهما نابا فاولي ميض وان لم يكن شئ منهما نصبا فكل واحد من الاولى والثانية المختارة لتصور
سورة بينهما الاقوال سهولة وفي هذه **روى** قال المولى خسر وهذا ما يستتر في هذا المقام **روى**

بعون الله ثلاث ايام واذا زاد الدم على العادة فان جاوز العشرة فالزائد كله الحيض اى اذا كانت لها

عادة في الحيض وفرضها سبعة فرائد الدم اثني عشر يوما فمئة ايام بعد سبعة استحاضة لان الاصل الحيض
على وفاء العادة وان الزيادة على العادة تجانس ما زاد على عشرة فيلحق به والحيض اى وان لم يجاوز الدم
العشرة فالزائد على عادتها حيض كونه في ايام الحيض وان كانت مبتدأة اى امرأة بلغت مستحاضة وزاد الدم
على عشرة فالعشرة حيض الزايد استحاضة لان غرضنا حيضا يبقين فلا يخرج عنه بالشك ولان الشريعة
بين اقل الحيض واكثر علم ان الناقص عن الاقل والزايد على الاكثر لا يكون حيضا فيكون استحاضة بالضرورة والنفس
دم به قبل الولد لانه ما خوذ من تنقي الرحم بالولاد او من خروج النفس بمعنى الولد او بمعنى الدم المولود
نفس وكذا الدم وفي كتب الفقه ما ليس له نفس ايلة لا ينحس الماء اذا مات فيه فجاز ان يكون مستحاضة فان لم يزل
النفس بغير النون ولادة المرأة مصدريه الدم كما يستحق بالحيض كمن الزيلع وجمع نفسا على حكمه
حكم الحيض فيما ذكر من من الصلوة وصوم ودخول المسجد ولستماع ما تحت الاثار وغيره من الاحكام والاحد
لا قلد اى لاقول نفسا فانها كما ولدت اذا رأت دما ساعة ثم انقطع عنها كانت ما رأت نفسا ولان تقدم الولد
دليل على ان من الزرع فالحاجة الى مارة زائدة عليه وهذا بخلاف حيض لانه لم يتقدمه دليل على انه منه والدم
يمتد مادة فجعل الامتداد دليلا على انه منه ولو ولدت ولم تزد ما يجب عليها الفصل عند ساج رح وهو اختيار
ابى على التوافق ان نفس خروج النفس نفسا على ما تقدم وعند أبي يوسف وهو رواية عن محمد رحه لا يغسل
عليها لعدم الدم قاله النفيد هو الصحيح كمن يجب عليها كونه ولو خرج الخصلة مع الولد لا لا يخاف من رطوبة
وروى عن أبي رحمة الله ان اقله خمسة عشر يوما وليس مرادوا اذا انقطع دونه لا يكون نفسا بل مراده
اذا وقعت حاجة الى نصب عاده في النفس لا تنقص عن ذلك ذلك لو نصب لها دون ذلك ادى نفسا لعادة
عند عود الدم في الاربعين لان من له ان الدم اذا كان في الاربعين فالطهر المتخلل فيه لا يفصل طهر الطهر
او قصر حتى لو زادت ساعة دما واربعين الا ساعتين طهر ثم سبعة دما كان الاربعون كذا نفاسا وعند ساج
ان لم يكن الطهر خمسة عشر يوما فذلك وان كانت خمسة عشر يوما فصاعدا يكون الاول نفاسا وسابعا حيضا ان لم يكن
والا كان استحاضة وهو رواية ابن المبارك رحه وكذا في خبر بانقضاء العدة مقدار خمسة عشر يوما عند
وابو يوسف رح قدره بالحكم بكونه الحيض كمن الزيلع وفي رواية ابن المبارك رحه اربعون يوما اى اكثر
النفس اربعون يوما لانه عليه السلام وقت للنفس اربعين يوما وماتراه الى مل جل وجل وعند الفصح
قبل خروج الزايد ولد استحاضة لا تمنع صلوة ولا صوما وطا في حكم الطهر لفقولهم نفوسا وصلوا وان
قصر الدم على الحيض وعن ابن عبيد رضى الله عنه ما اند قال الله تعارف الحيض عن الجبل وجعل الدم رزقا
لهم وروى عنه رضى الله عنه ان المل لا يحصى ولان لم يرحم بسنة الجبل كذا العادة وفيما ذكره

ويخرج كل واحد من الحيض من النفس الصالحة وانما رأت دما في غير وقتها فليس بحيضا
والنفاس هو ما بين طهرين من الحيض من النفس الصالحة وانما رأت دما في غير وقتها فليس بحيضا
والنفاس هو ما بين طهرين من الحيض من النفس الصالحة وانما رأت دما في غير وقتها فليس بحيضا

المغزور في الشرع هو الذي استغرق عذره من سيلان الدم ونحوه وقت صلوة الابتداء ولا يخلو وقت صلوة عنه
في بقاء قال الامام الزهري ليس له دوام وجوده وقت صلوة كامل بل المراد به ان لا يوجد في الوقت
ساعة خالية عن الحدث يمكنه الوضوء اذا فرضية حتى لو انقطع العذر وقتها ما اخرج من ان يكون صاحب عذر
من وقت الانقطاع ذكره شارح الجمع وكذا في الاختيار واذا توضحا صاحب العذر لحدث آخر غير الذي ابتلى به والدم
ونحوه من الحدث الذي ابتلى به منقطع ثم سأل فعليه الوضوء ذكره في احكام الفقه لان الوضوء لم يقع لذلك العذر
يروقع غيره ونما لا ينتقض به في الوقت ما وقع له ذكره شارح المنة اعلم ان ذكره كان حكم طهارة العذر واما
حكم ثوبه الذي يصلح له الذي ابتلى به فقد ذكره في التبيين ان عليه ان يغسله اذا اصبه من اخرى
وان اصابه لا يجزئ له ما دام العذر قائما وقبل اذا افاض خارج الصلوة يغسله لانه قادر على ان يشرع في ثوب
طاهر وفي الصلوة لا يمكنه فقط اعتبارا **باب ما لا يجزئ من يطهر بدن المصلي وتوبه ومكانه الذي يصلح فيه**
من تجسس حقيقته في غير الصلاة وبكره ما لا يكون طاهرا بالما وبكل ما ينجس طاهر من اى من شأنه الازالة
بانه يكون اذا غسله بغير ماء او بغير ماء فقله تعا وثيابك فطهر وقله عليه السلام خفيه واقربيه
ثم غلبه بانه لا يغسله اثره وذا وجب التطهير عما ذكرناه في الثوب وجب في البدن واليدين لان الاستعمال
في حلة الصلوة يشمل كل ما لا يلبس من اى لا يطهر منها بالدهن لانه لم يخرج بنفسه فكيف يخرج
غيره وكذا الدبس والبن وغيره هذا عندنا في ابي يوسف رحمه الله وعند محمد ربح لا يطهر من نجاها الا بالما لانه
يتجسس في الملاقاة وتجسس لا يفيد الطهارة الا ان هذا القول ترك في الماء للنقص ولا يصح الحاقه بالماء
لعدم شذوذه فيقود وراه على الاصل ولها ما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت ما كان لاخذنا الا
في ثوب جديد فيصير فيه ذبا اصابه شيء من دم الحيض يكتسب بريقها فمضفة بظفرها الى حنكته ولا يفر من
تبعه في جيبه فيفقد الطهارة كما يدل على لانه اقلع لها ولا ناسا احد ونعلم بالضرورة انه ينزل
ثوب من خاتمة كل مرة وهذا ينبغي له ان لا يراه ونجاسة متناهية لانها مركبة من جواهر متناهية
فيها وفيه فلو انتمت اجزاءها بقاها من اهل طاهر العدم المجاورة وما ذكره والتجسس باول
ملاقات سقط منه في سقطه ماء ولا يحاق للشا في بقوله عليه السلام اغسله بالما لانه يغسله
الغسل هو غسله بالماء في غسله ثلاثا اجماعا فانه يجوز بغيره ذكره الزبلي في الحنفية وتجسس في
البدن في حلة واحدة في ثوب واحد لا ينجس بالما بالان في خلافة محمد حيث قال لا يطهر الا بالغسل هو قيس
في حلة واحدة في ثوب واحد لا ينجس في ثوب واحد في حلة واحدة لا ينجس في حلة واحدة في ثوب واحد لا ينجس
في حلة واحدة في ثوب واحد لا ينجس في حلة واحدة في ثوب واحد لا ينجس في حلة واحدة في ثوب واحد لا ينجس

لا تتركها

لا تتركها اجزاء النجاسة الا قليلا ثم يجذبه لمرمدا جف فاذا زال ما قام به وكذا في ما يطهر بالذلك
ان جف فذلك يطهر به ان لم يجف عند ابي يوسف وبه يفتي ابي قال ابو يوسف يطهر الخف في الرطوبة ايضا
اذا مسح بالتراب لانه يجذب رطوبتها ويغير كالتجفوت وعليه يفتي لعموم البلوى كذلك النهاية ذكره شارح الجمع
وان تجسس ما ينجس فلا بد من الغسل لان المسح بالارض يكثر ولا يضره المراد من المايح ما لا يجره له كالحجر والبول
والمني تجسس بغيره الا ان لم يمسس بل كان رطبا يغسل لقوله لم يجزئ روى عنه
فان غلبه ان كان رطبا واذا فركه ان كان يابسا وقال عليه السلام اغسل الثوب من مس ودكر منها المني
ولو اصاب البدن قال مشايخنا يطهر بالفر لا ان البلوى فيه اشد والسيوف ونحوه كالمراة والسكين يطهر
بالمسح مطلقا رطبا كان او يابسا وتجسس كان او غيره لما صح ان الصحابة رضي الله تعالى عنهم كان يغسلون
الكفار بسببهم ثم يمسحونها ويصلون معها قوله مطلقا احتراز عما قيل ان كان يابسا يكتفى بمطال
المسح وان كان رطبا لا بد من المسح بالتراب حتى يجف ثم يطهر ذكره ابن الكمال المراد بالسيف ونحوه
المسح لان المحل لو كان خشنا او منقوشا لا يطهر بالمسح والارض تطهر بالجفاف وذهاب الاثر
للصلوة لا للتيمم لقوله عم ذكره الارض يسبها ولما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال كنت
فتى شابا غريبا كنت في المسجد وكانت الخلاب تبول وتقبل وتدخ في المسجد فلم يكنوا يرون
شيئا من ذلك فدل على طهارتها بالجفاف لان الارض من طبعها ان تحيل الاشياء وتنقلها الى
طبعها فطهر بالاحتالة كالحجر اذا اخطت بخلاف الثوب وانما لا يجوز التيمم لان طهارة الصعيد
ثبت شرطان في الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث يعني ان التيمم يقتضي صعيدا طيبا
وفي الصلوة يكتفى بمطلق الطهارة وبالحديث ثبت الطهارة دون الطهور اية وكذا في ما يطهر
الارض بالجفاف وذهاب الاثر فذلك يطهر الاجز المفروسة والخض بالخاء البهجة
السترة التي تكون على السطوح من القصب المنصوب والشجر الغير المقطوع والكل لا يغير المقطوع
وهو المختار يعني اذا تجسس كل منها يطهر بالجفاف وذهاب الاثر لانه متصل بالارض فاخذ حكمها
والاجز المنفصل عن الارض والخض المنفصل والشجر والكل لا يغير المقطوع اى كل منها لا بد من
ولا يكتفى فيها التيمم وذهاب الاثر وفي الخانية الخشب اذا اصابه النجاسة ثم اصاب المطر
يطهر كالارض اذا اصابها النجاسة ثم اصابها المطر تطهر وطهارة المني بزواله
لان تجسس المحل باعتبار العين فيزول بزوالها ويعفى اثره فيقول له
في دم الحيض اغسله ولا يفر كثره لان فيه خراجا يثبت فان من خضب يده او لحيته

لا ينجس

كثرة الدجاج والبط ووجه التخفيف عوم السوى والضرورة لانها تزد من الهواء والتخاف منها متعذر وهي توجب
 التخفيف فيما انصرف فيه واما قولنا يتضح مثل رؤس الارفلاذ لا يمكن الاحتراز عنه فيه خرج وهو مدفع ذكره الزلي
 وغيره ولم تمكن وخرطير فاكولة طاهر مادام تمكن وليس بدع حقة لانه يبيض بالشمس وعندنا في خروج
 نجس فقلنا بخفته لذلك واما خرد طيور فاكولة فلا يجمع المسلمين على ترك الحمامة في المساجد ولو كان نجسا
 لا يخرجها خصوصاً في المسجد الحرام الا الدجاج ويطهرها فان خرجها نجاسة غليظة بالاجماع والتخاف عنه
 ممكن قوله ولم تمكن من قوله طاهر نجس ولعل البخل والحمار طاهر فلا يمنع الصلوة لان طاهرها مشكوك
 في طهوريته او في طهارته وعلى التقديرين لا يتنجس به مكان طاهر قبله بلا شك وهو الثوب ذكره شارح الجمع
 ابي يونس مخنف حتى اذا فحش الثوب يمنع الصلوة لانه لو لم يكن نجس كان يخطئه لثبوت الضرورة
 في الاحتراز عنه والحجة عليه ما قال صاحب الهداية لانه مشكوك فلا يتنجس به الطاهر وما ورد على من
 نجس كعبدى كاهن الذي يرد وعليه النجس لا يشرأب في علة النجاسة وهي اختلاط النجس بالماء ووقوف
 ثوب طاهر في ثوب نجس ففهم في ثوب الطاهر رطوبة اي رطوبة الثوب النجس ان كان بحيث يغتر
 فترتجس لثاثير الرطوبة النجسة والاى وان لم يظهر رطوبته اصلا او ظهرت ولم يغتر او غتر فلا يتنجس
 كما لا يتنجس بوضع رطبا على مطين بطين نجس جاف ولو نتجت طرفا في نجس لم يطر فبالاخر كما يفهم
 كخطة بالك على ما تروى في بعض النسخ او ذهب بعضها طهرتها اذا جتمت كل واحد من القسمين ان يكون
 النجس في القسم الاخر فاعتبه في الاحتمال في الطهارة مكان الضرورة ذكره صدر السريعة في نسخة بكسر الهزة وفتح
 الفاء مخففة كرس العمل وجرى ما كره في ذلك فادخل في قوله كرس فقال بالفارسية بيز ما يعني انفة الميتة
 جامدة كانت وما بعد طاهرة عند خروج ولبنها طاهر اما انفة الجامدة فلا ان الحيوان نجس فيها واما
 ما بعد طاهرة فلا نجاسة عليها لم تكن مؤثرة فيها قبل الموت ولهذا كان اللبن الخارج من بين فرث
 ودم طاهر او كرس مؤثرة بعد ميتة خلافا لما حيث قال انفة الميتة مطلقا نجسة ولبنها ايضا نجس
 لان نجس فيه يوجب نجس ما فيه ويطهر بغير الطيور المأكولة اذا ما فخرج من بطنها بوض
 لم يشد قشره كما لو اخرج قبل موت فيعمل كاله والاستنجاء في جعل اللغز النجس يخرج من البطن والاستنجاء
 طلب غرض عند ذن او شراب من احد السبيلين غير الروح اعلم ان الاستنجاء في
 اوجه واجبان احدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل عن الجنابة والحيض والنفاس كذا يشيع
 في بعده والثاني اذا تجاوزت نجسها يوجب عند مخرج قل او كرس وهو الاحوط لانه يزيل على قدر
 النجس وعندنا يوجب اذا تجاوزت قدر النجس لان ما على المخرج سقط اعتباره ليجوز الاستنجاء فيه

دخول غلظ

دخول غلظ

دخول غلظ

دخول غلظ

دخول غلظ

دخول غلظ

دخول غلظ

دخول غلظ

دخول غلظ

فان زنت بهان
 فبقى
 فبقى

فبقى المعبر ما وراه والثالث سنة وهو اذا ارتجوا ز النجاسة مخرجها فغسلها مرة والرابع مستحب
 وهو ما اذا بال ولم يتغوط يغسله قبله والخامس بدعة وهو الاستنجاء من الرخ اذا لم يظهر الخش السبيلين
 وجهه شبيهة موافقة صلى الله تعالى عليه ولم وما سن فيه عدة اى ليس فيه عدة سنون بل مندوب وقال الشافعي
 لا بد من الثالث لقوله عليه السلام فليستنج ثلثة ارجاء ولنا قوله عليه السلام من استنج ثلثة ارجاء لم ينجس
 الا فلا يخرج والايثار يقع على الواحد ما رواه مرة وكر الظاهر فانه لو استنجى بجر ثلثة ارجاء جاز بالاجماع بل بوجه
 بنحوه وما يقوم مقامه حتى ينقيه لان المقصود هو الانقاء فيعتبر ما هو المقصود بدبر بالجر الاول وقبل
 بالثاني الادبار بالذهاب الى جانب المدبر والاقبال ضمة ويدبر بالثالث يعني اذا احتاج في اقامة السنة الى
 العدد يفعل كذلك في الصيف انما يدبر بالجر الاول في الصيف لان الخصة فيه مدلاة فلا يقبل احترازا
 عن تلوثها ثم يقبل ثم يدبر بالغة في تنظيفه ويقبل بالاول وانما قيد بالجر لان المرأة تدبر بالاول
 في كل حال لثلاث تلوث فرجها والثالث ويدبر بالثاني في كل حال لان الخصة في كل ثاغير مدلاة فيقبل بالاول
 لان الاقبال بلغ في الانقاء ثم يدبر ثم يقبل للمبالغة غسل بالماء بعد الجرح افضل ان امكن بلا كشف العورة لانه
 يبلغ في الانقاء والنظافة ولقوله تعالى فيه رجال يحجون ان يتطهرن زلت في طلب اقوام يتبعون الحجارة
 بالماء ثم هو ادب وقيل مؤنة في زماننا ويستعمل الماء الى ان يقع في غلظ فند انه قد طهر وان يقدر بالمرات
 الا اذا كان مؤثرا فقد رثا لثالث في حقه قيل بالسج حديث ولو غ الكلب كذا في الهداية يغسل
 يديه او لا يعني اذا اراد ان يستنجى بالماء يغسل يديه قبل الاستنجاء بالماء ثم اى بعد الغسل يغسل المخرج بطن
 اصبع واصبعين وثالث في يد اليسرى يصعد الرجل اصبعه الوسطى على سائر الاصابع صعودا قليلا في ابتداء
 الاستنجاء ويغسل بوضعه ثم يصعد بنصره اذا غسل مرات ثم يصعد خنصره ثم سبائته ويغسل موضع
 حتى يظهر قلبه والمرأة تصعد بنصرها واسطها جميعا معاً ثم يفعل كما يفعل الرجل لانهما لو بدلت
 باصبع واحدة كالرجل في تقع اصبعها فتتلاذ فيجب عليها الغسل وهي لا تشع كذا في الظهيرية والدم
 منه بقوله بطن اصبع واصبعين او ثلث على انه ينبغي ان يغسله باصبع واحد كفى والا
 فيضم اليه الاخر ثم الاخران لم تحصل الكفاية بها ليكون الثلث بقدر الضرورة ذكره ابن الكمال
 لا يغسل المخرج رؤسا كلاتلوث بدخول النخلة في شقوق الاظفار ويرى مبالغة ان لم يكن
 سالما ليطهر ما بداخله من النجاسة ولا يرضى الصائم مخافة فساد صومعه بوصول الماء الى باطنه قالوا
 لا يتنفس حالة الاستنجاء ولا يقوم حتى يشقه مخافة ذكره شارح الفاضل ويجب الغسل ان جاوز
 النجس المخرج اكثر من قدره ويعتبر ذلك في موضع الاستنجاء لان للبد حرارة جازية

دخول غلظ
 دخول غلظ
 دخول غلظ
 دخول غلظ
 دخول غلظ
 دخول غلظ
 دخول غلظ

دخول غلظ

دخول غلظ

دخول غلظ

دخول غلظ

دخول غلظ

دخول غلظ

جزء الخمسة فلا تزيد المسح وان كان المتجاوز اكثر من قدر الدرهم مع الذي في المخرج لا يجزئ غسله لان
المخرج كالباطن وما عليه ساقط العبرة وفي القنية اذا اصاب المخرج نجاسة من خارج الكثر من قدر الدرهم
فانما يخرج ان لا يطهر الا بغسل ذكر الشارح والزبل في غسل يديه ثانيا ولا يستنجي بغير روث وطعام وطين
ورق في ثوبه تكون الاستنجاء بعشرة اشياء العظم والرجيع والروث والطعام والدم والنجاس والوق والحرف
وورق الشجر وغير ذلك ابن ابي ابي الماعدم الاستنجاء بعظم وتروك فلهذه صلى الله عليه وسلم عن ذلك
ولو فعل بجزيه لحصول المقصود ومعنى النهي في الروث النجاسة وفي العظم كونه زاد للنجس واما عدمه بطعام
فلا نه اضاعة واسراف واما بيمينه فلهذه عليه السلام عن الاستنجاء باليمين في الدرر روى محترم من الكثر
كخر في الدبر باح وجوه لانه ينافي الاحترام مع ورود النهي ويمينه الاضحية بان يكون يسهة مقصورة
او باجر لانه كونه لتقارب القبلة واستدبارها ببول وجوه ولو كانت في بيت الخلا لولا الوصل لقوله عليه السلام
اذا اتيت الغائط استقبلوا القبلة **مسألة** ولا تستدبروها ولكن شربوا او غزوا انما قال في قوله احترأوا
عن قول الشافعي رحم وهو يقول الكراهة تختص بالصحراء لان في الخلا فسق الابنية ولزوم المخرج بذلك ذكر
الشارح وفي الدرر كبر البول والغائط في الماء في قول قوم يستريحون فيه والطريق تحت شجرة مثمر بخلاف غير ذلك
لانه عن جميع حديث وسننهم والاشهاد على النهي عنه ايضا والبول في الماء الا العذر كذا في التنازلية ويجب
الاستبرأ بالمشي والتشنج والوقم اي الاصطباع على شقة اليسر حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا
في تفسيره وقيل يكتفى بمسح الذكر واخذ به ثلث مرات والتجديج طباع الكثر وعادته مختلفة فمن
حصل في قلبه انه صار طاهر بآزاره لا يستنجي لانه كل احد اعلم بما كذا في التنازلية ومن طهره بالفسق
بغير اليد كذا في الملقط **مسألة** وفيه في اللغة الدعا قال الله تعالى وصل على محمد ان صلواتك سكر ليم
اي دعاهم وانما دعاهم على اعتبار حفظ الصلوة وفي الشرع عبارة عن الافعال المخصوصة المعهودة وهي
فمن ينية على كذا جازيها في نية الصلوة المكتوبة لشيء ما بالادلة القطعية التي لا احتمال فيها بحكم
حكم امره ونهيه ما عدا خلافه من حيث يصلح لانه يستحسن ان يعبد فحق الله تعالى حق به وقيل بغيره حتى
يسلم منه ادم بالغة الرجوع بحكم ما يرام كافر صلى بالجماعة عندنا خلافا للشافعي رح لانها مخصوصة بهذه
بخلاف الصلوة منفردة او سائر العبادات لوجودها في سائر الامم قال عليه السلام من صلى بلسونا واستقبل قبلتنا فمنا قالوا
فرد بقوله سلونا الصلوة بالجماعة لانه في الصلوة بدون الجماعة في الكفر ايضا ولا يبرأ فيهم
انما يبرأ من سائر العبادات كما كانت في جميع ولا يمانا بحسن في الصور بالغة في حق الشيخ الثاني لانها انما تجوز
في حق من هو في دينه من غير نية بها اسلامه محقق ولو لم يوافق في الاصول ان مدار التكليف بالضرورة منه

الثلاثة

لا اقول لم يوجب الله

الثلاثة وان وجب ضربا من صبي ستة عشر سنين على تركها ما روى انه عليه السلام قال مروا اولادكم
بالصلوة وهم ابنا سبع واضربوهم عليها وهم ابنا عشر سنين كذا في الدرر وسبب وجوبها الوقت به دليل اضافها اليهم
وقد لاله السببية كحد الزنا وكفارة البهين وتجب المكلف في جزء من الوقت مطلق بغيره بالاد الا اذا اتصل
حتى ضاق الوقت تعين ذلك الجزء للجواز حتى لو اخرها عندها لانه تعالى امر بالصلوة في مثل الوقت فلا تنقيد بجزء معين
واما وجوب اداها فان ثبت بالامر وهو في الصلوة وقرآن بينهما بان في وجوب عبادة عن غير ذلك وجوب الاداء عبارة عن
طلب تفرغ الزمة وحمل سبيلها في الفقه كذا في شرح الجمع والاختيار ويجب اقول الوقت على غير ذلك وجوب الاداء عبارة عن
في الاصول ويجب على المعز وكسبي بلوغ وكافر اسلام وخون ومغني عليه افاق وايضا في نفسنا طهرنا بآخر الوقت لانه السببية في حقيقة
ولا يجوز قبله لامتناع تقدم السببية على السببية وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني انما بدأ ببيان وقت الفجر لانه اول النماز لانه وقت
لا اختلاف في اوله وفي آخره ولان اول من صلا ما آدم عليه السلام حين اهبط من الجنة واعلم عليه الدنيا وحيث الابل
وكذلك يري قبل ذلك مخاف خوفا شديدا فلما انشق على كعبين شكر الله الركعة الاولى للنجاة من ظلمة الليل الثانية
شكر الرجوع من النار فكان ذلك سببا كونها ركعتين فرضت علينا وانما بدأ بمحمد رح في الجامع الصغير بصلوة الظهر
لانها اول صلوة فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى امته ولما سفيما يعشقون مذاهب ذكره الاخر والثاني الفصل
وفي الحدادي سمي "ظهوره" لانه اول وقت ظهر في الاسلام وهو الفجر الثاني البياض المعترض في الافق
السمي بالصبح الصادق واحترز به عن الخداع وهو ما يبدو في الافق طولا ويعقبه ظلام ولهذا سمي ذبا الى طلوع
الشمس في عند وقت الفجر من طلوعها الى طلوعها ما روى انه عليه السلام قال وقت الفجر حين يطلع الفجر وآخر حين
يطلع الشمس وما روى ان جبريل عليه السلام ام رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم الاول حين يطلع
الفجر في اليوم الثاني حين لم يفرج جدا وكذا في الشمس تطلع ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت تك
والامتك ولا عبرة بالفجر المحاذ بقوله عليه السلام لا يغرنكم اذان بلال ولا الفجر المستطيل وانما الفجر المستطيل
في الافق اي المنتشر فيه سمي الفجر الثاني صادقا لانه صدق عن الصبح ونيتته وهي الاذان كاذبا لانه يضيئ ثم يمسود
ويذهب النور ويعقبه الظلام فكان كاذبا وقد اجتمعت الامم على ان اوله الصبح الصادق وآخر حين تطلع الشمس
ذكر الزمان ووقت الظهر من زوالها الى زوال الشمس عن كذا في الدرر والجماع والامامة جبريل عليه السلام في اليوم الاول وقت الزوال
انما اوله في وقت الفجر الثاني في وقت الزوال والامامة جبريل عليه السلام في اليوم الاول وقت الزوال
واما آخره فلا ما بين طلوعه في اليوم الثاني في ذلك الوقت هذا ما قال ابو جعفر في قوله لا يغرنكم وقت الظهر
ان لا يغرنكم كل شيء مثله لهما امامة جبريل عليه السلام في اليوم الاول بصلوة العصر التي هي على السلام في هذا الوقت وكذا
الظهر باقيا ما سفي في النبي صلى الله عليه وسلم لانه في هذا الوقت فان شدة الحر من فيج جهنم رواه الجماعة والابرار

المعنى بالركبة
المعنى بالركبة
المعنى بالركبة
المعنى بالركبة

فيه فرض الوقت الى اخر الوقت وكان عينه مبيح بخلاف الاوقات الثلاثة المتقدمة وانما احتجنا به الحكم لان له زيادة شرف على غيره من الورد واجاديت في فضلها فظهر ان الزيادة في آية النفل لان الغرض التقديري اقوي من النفل لانه لا يملك في الغرض والواجب في رضى هذين الوقتين اما الاول فكلان الغرض الحقيقي هو قضاء الغرض اقوي من التقديري واما الثاني فلان الواجب الحق بالغرض والواجب عينه ولهذا جاز سجدة التلاوة لانه واجبة بالحيثية الله تعالى فيها وانما لم يجر كعتا الطواف لانهما فلتان في ذاتهما فوجوبها لغيرهما وهو حكم الطواف بالصلوة ذكره الشارح الفاضل ومنع عن النفل بعد طلع الفجر بكثر من سنة لما روي انه عليه السلام يسبح شايكم غايكم الا لا صلاة بعد الصبح الا ركعتين رواه احمد وابوداود وقال عليه السلام اذا طلع الفجر فلا تصلوا الا ركعتين الفجر في التجسس المتغير اذا صور ركعة قطع الفجر كان الاتمام افضل له ووقع في صلوة المطلق بعد الفجر لانه قصد ومنع النفل قبل المغرب اي بعد الغروب وقبل اداء الغرض لما فيه من تأخير المغرب والمخبة بتجيلها اتفاقا ومنع النفل وقت الخطبة اي كانت اية حطبة كانت انما في ايام كانت ليوم فريضة جميع الخطب كخطبة العيد والجمعة والخطبة التي في الحج وغيره في الدور حتى يغيب من الغيب لانه مجرد الحطبة وفي الهداية الى ان يغيب ما فيه من اكتشف ربح استماع الحطبة وقا عزم اذا رجع الامام

٢ صلوة ركعتين وقا الشارح في بعض الاوقات من المسجد لما روي انه عليه السلام كان يحطب فذكر جبر ناموه فصلا ركعتين ولما انصرفوا الواردة في فريضة الاستماع على ما بينهما في موضعها والنفذ بحسب ما كان فيحرم فلا يجازها جزا والامام بالعرف وهو يحرم في هذه الى انه لقوله عليه السلام اذا قلت لها صلي ركعتين والامام يحطب فقلعت رواه البخاري ومسلم وغيرهما فافطن بالنفل ولان الحرم مقدم على البيع فوجب تركه وليس فيما روي دلالة على انه عليه السلام كان يحطب وقتا صلي به فغير انه عليه السلام اسكن من حيث يقع ههنا به هو الظاهر قاله صور الشريعة نكرة الفوايت وصلوة الجماعة ووجه اذ اوضح الاسم للحطبة وقا صاحب الغاية الفايضة تموز وقت الحطبة من غير اهمية وحينئذ قلنا ان الاعتماد عليه الشريعة في الدور ومنع النفل قبل صلوة العيد لانه عليه السلام لم يصر في حقه من الصلاة ومنع عن الجمع بين صلاتين في وقت يمنع من الجمع بينهما في وقت ومنع العذر انما قلنا ان الصلوة كانت على المؤمنين كن باوقوت اي فرضا متوقفا وموقفا في الجمع تغيير الوقت ويجوز الجمع فلا لا وقتا وهو ما روي انه عليه السلام جمع ونفسه انه يؤذ الظاهر ان اخر وقتها ويقدم العصر في اول وقتها وقال الشارح رحمه الله تعالى يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بقدر السوء والمطر لانه عليه السلام جمع بينهما في سنة وموطن عليه قوله

السلام

السلام من جمع بين صلاتين في وقت واحد فقوله بآيات الكتاب وتاويل ما رواه ما بيناه من انه اخر الظهر الى اخر وقتها وادى العصر في اول وقتها فانه يجمع في النفل وان لم يكن جمعا في الوقت الا بقرينة من رواية فان الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في وقت العصر والعشاء في وقت العشاء في وقت العشاء ومن ظهرت في وقت عصرها اي صلتها اي العصر والعشاء فقط اي لا يصح الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء اذ كان الشارح في هذه الخلاف بناء على ان وقت الظهر والعصر وقت المغرب والعشاء وقت واحد وعنده وقتان منه انه ابن الكبار لا بد لانه يقول ان وقت العصر وقت الظهر وقت المغرب في حق من صار احلا صلوة ومن صار اخر فرضا في آخر وقت يقضيه الا ان حاضرت فيه بين من صار احلا للصلوة بان سلم الكافر او بلغ الصبي او ظهرت الى يمين اخر الوقت بقض فرض الوقت الذي صار اياه فيه عندنا لان حاضرت في آخر وقت لانه المعينة في السببية اخر الوقت عندنا وهي في آخره ليست باهل الصلوة فلا بد من عندنا في راحة اوله والى اخر ان زوال النفل في اخر الوقت موجب وحمله في حقه فقط

باب الاذان من لا يرضى دون غيرها اي الاذان سنة مؤكدة عند جماعة الشافعيين والاصل في النفل قضاءها والجمعة بخلاف الوتر وصلوة العيد والركوع والخوف والجنابة والاستسقاء والسنة والنزاه لا يؤذن للصلوة قبل وقتها اي قبل وقت الصلوة ويأدى الاذان فيه اي في الوقت لو تغير اي الاذان قبل وقتها لان الاذان للاعلام بحضور الوقت ولا اعلام قبل الاذان خلافا لما روي في الفجر حيث يحذر الاذان في الفجر في النصف الاخر من الليل فلا يناد لان بلا لكان يؤذن بالليل ولما قوله عليه السلام بسلام لا تؤذن من يستعين كقول الفجر هكذا يؤذوه عرضا ويؤذن للمفاتيح ويقوم لما روي انه عليه السلام قضى الفجر عداة ليلة التعريف السقر ليس باذانا واقامة وكذا اي كايؤذن ويقوم كما ذكره فذكر يؤذن ويقوم لاوي القوايت وخير فيه اي في الاذان لبواقة اي لا يناد الا وادي ان شاء اذن وان شئت ذكر واما الاقامة فلا يؤمنها لما روي انه عليه السلام شغل الشكر يوم الحندق عن اربع صلوات نازن واقام فصلا الظهر ثم شغل العصر ثم اقام فصلا العصر ثم اقام فصلا المغرب ثم اقام فصلا العشاء ولان الاذان للاحتضار وهو حضور فلا حاجة اليه او يكون القضاء على حسب الاداء وهو حيا جونا اليه فالإلى ايته شاد وكبره كرها اي ترك الاذان والاقامة لانه لقوله عليه السلام لان اية ميكية اذا ساقتم تاذنا واتييا وتوتكا اكر كاسا ولان السفر لا يسقط الجماعة فلا يسقط من هو من لازمه ولا يكره لهم ترك الاذان ويكره لهم ترك الاقامة لقول علي رضي الله عنه المسافر بالخيار ان شاء اذن واقام وان شئت اقام ولم يؤذن ولان الاذان للاعلام بحضور الوقت ليحضر المستغرقون في الشاغلهم و

المصالح والمفاسد
الاستسقاء

فيما كان

انما لم يبرر قوته والتمسك بوقته الخمر ولم يبرر من يجره بها فان علم خطيئة بغيره كان التكليف بحسب
 ولا وجه في اجابة الجدة حقيقة فصارت جنة بن كجدة الكعبة للنايب عنها وقد قيل قولهم فايها تولوا
 خشم وجه التبرك في القبلة والتمسك كذا في الدرر فيه بقوله وعدم من سأل له لو وجد من يسار
 امر القبلة لا يجوز الخمر بل يجب التمسك بوقته لا يمكن حاشا عند الحاجة عليه ان يطلب هذا اذا كان الجمر
 من احسنه الموضع لانه لو كان سافر امكنه لا يملك الى قوله لانه يقول ذكره الشارح باجتهاد في عاب
 واعلم به فيما استدار وبنه اي وان علم بالخطا في الصلوة استدار الى القبلة لان اهل بناء مكة لا يجوز
 من بيت المقدس الى الكعبة استداروا والتمسك به واستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم والاقوي على الضيف منسود
 قاله بعد العلم اذ يبين من قاله قبله وكذا ان يجوز راية بعد الشروع بالخمر كما استدار الى جهة الصواب وبنه
 ان علم خطا في الصلوة فكذا استدار الى جهة تحرك راية اليها وبنه ان يجوز راية لوجوب العلم بالاجتناب
 وفيما يستبعد من غير نقص المؤدي فتكسر وان شئ في الصلوة بلا حرج لا يجوز صلوته وان اصاب وصليته
 وجه عدم الجواز بلا حرج ان قبلة جنة خير لانه ما موربه با صباه القبلة لانه ليست في سنة فكم يات بها
 امر به فلم يجره فيه وعند اي يوسف راج ان اصاب حارث صلوته لمحصول المقصود وهو اصابة القبلة
 ولما انه تركه فتركت لم عند الفتح وهو الصلوة الى جهة الخمر فصار كذا اذا تركت النية ونحوها وان
 تحس فتمت جهات وجعلوا اراهم جازت صلوته من لم يتقدم بخلاف من تقدم او علم حاله وحاله يعني
 ان رجل ام قوام في ليلة مظلمة فخرج وكفى الامام جهة وصلى الى جهة وصلى الى جهة وصلى الى جهة وصلى الى جهة
 تحريم ولم يعلم احد ان الامام الى اي جهة توجه لكن يعلم كل واحد من القدم المقتدين ان الامام ليس خلفه بقرآن
 جازت صلوته لان القبلة في حقيقته جهة الخمر وخلفه في حقيقته غير ما نته لحي الصحة لا اقتدارا في جوف
 الكعبة ومن علم منهم ان تقدم الامام لا يجوز صلوته لم تركه من القيام وكذا ان علم منهم حال الامام وداله
 تقدم صلوته لا اعتقاده ان ان الله على الخطا وقبلة الى يفضله قدرته لقوله تعالى فايها تولوا
 فشم امر وجه الله اي قبلة يستبقي فيه الوقت من السد والبسح اذ ان يكون في حقيقته في البحر كفاف
 ان توجه الى القبلة نواف فيتحقق الخوف والقبلة مع موضع الكعبة والرهان حيال الى خلاف
 استداروا لا اعتبارا بلب لانه لا يجوز الصلوة الى جهة ولو صلى على غير اهل من القبلة الكعبة
 باذن من الله لا اعتبارا بلب وديس في قلبه الصلوة بجرميتها الياء متعلقة ببصر وقوله
 الصلوة بالقبلة فصوره تسد والكر بالخرية بكسرة الانتاح لان الخرية تحرم في الصلوة
 ما يباح قبلها بين بين ان لا يفسد بين النية وكسرة الانتاح بغيرها فيما كالتح والشر ولم يكن

ينابها لا يضره كالمشعر والمشي الى المسجد وفيه نفي لما قاله الكرخي من انها يجوز بينه مشاعة الى
 ان يركع كالقدم لان اول الجهر من الصلوة اذا صلا عن النية لا يكون عبادة فكذا يركعها بحداف الصوم لان
 جهر من الصوم غير معلوم فالتكليف بالنية المتأخرة وان النية المتقدمة مع التكليف فكالقائمة عنده اذ لم يفهم
 بعون يطلعه وهو عز لا يلبس بالصلوة كما لا يركع والشرب وهم التلطف الى التحدث افضل من ان لا يفهم
 ان يستقر قلبه بالنية وليس له بالركع ويده بالركع لا معتبر بالسان في تعيين الصلوة اذ لم يقا به نية
 لانه كلام لانية وفي التنية لو شئ في الفرض بشدة الفكر في القارة لا بعيد ولا ينقص اوجه اذ لم ينقص
 ولو تركت النية كسروا فصوله بقرانه لان السهر في الصلوة معفو عنه ذكره اشراج الفاصول في شرحه الزمانية
 وقوله وفيه الخطا مستند وقوله افضل جهر فيكون مطلق النية للنفس والسنن والشرائح في الصحيح لا وقعه
 في اوقاتها من من التعيين ووجهه ان نية لا يتبين ذكره الزبني فقوله في الصحيح امره ان يحال فاجاب
 حيث قال والراجح ان الفرائض لا يجوز مطلق النية ثم قال بنا وعادى ذلك والاعتناء من نية الفروع ان يكون نفسا
 ينقض كسرة الوقت فانما هي السنة فذكر الوقت في النية والاحتياط ان ينوي متابعة الفروع عليه السلام ولو
 شربا تعيينه كالعصر مثلا لان الفرض من الزمان فلا يربح تعيين ما لم يدادوه حتى يبرأ من سنة منه ولان فرضنا في
 الفرض لا ينادي بنية فرض امر فوجب التعيين وكيفيه ان ينوي ظهر الوقت مثلا او فرض الوقت وقت
 راجح لوجود التعيين ولو كان الوقت قد حرج وهو لا يعلم به لا يجوز لان فرض الوقت في هذه الحالة غير الظاهر ولو
 نور ظهر بنية يجوز مطلقا ولو كان الوقت قد حرج لانه نوي ما عليه وهو مطلقا في حرج الوقت والخطا
 في عدد الركعات لا يضره حتى لو نوي الفرائض او الظاهر ركعتين او ثلثا او نوا بآز وتلفونه التعيين ولو نوي
 الظاهر مطلقا لم ينوي ظهر الوقت ولا ظهر اليوم استغوا فيه فمنهم من ينسج ذلك لانها ان يكون عليه ظهر امر فلا يتركه التميز
 وتسمي من اجازة لانه امره في الوقت والقضاء عارضا كان المشروع اولى التعيين فصار في نية من الفرض منه
 والنداء والندوة صلوته العبد من دعا الغاية لانه لا يوجب فيه واجب للاختلاف فيه ذكره الزبني وهو في الوقت جازا
 في البعة لا خلاف ما فرض الوقت في البعة فينبغي ان يوجب صلوة اليك في مشي النية والاولى ان يصح بركة البعة مستثناة
 الاربع قال لا يثبت آخر الظاهر او ركعة وقته ولم اصله بعد ثم امكن سنة الوقت لان البعة التي فصلت بان لم يترك فليسه الظاهر
 وان جازت اربعة الا ان من ظهر ما يثبت عليه حتى ان سنة البعة نقدا في استباح وجهها والاقصود في الظاهر كسرة وبنه
 ان يترك السورة في الفاتحة في الاربع التي نية آخر ظهر فان وقع فرضها مستورة لا تقدر وان وقع مثلا فقرة السورة واجبة
 والمختص بغيرها البعة ايضا لانه يترك الفاتحة من السورة والحمد لله ان يقول بنية ان احيا مع الامام فيسبها
 ولو نوى البعة ولم ينو الاقتداء بوجوه بعض المشايخ لان البعة لا تكون الا بالامام ولو نوي الاقتداء بغيره نادى بوجوه ولو

أمرت وإن أدرك السليمين وقال زفر رحمة الله بوجهه لاروي عليه
 رضى الله عنه أنه سئل السلام إذا كبره قال إنه وجرت إلى آفقه ولنا ما روت عنه رضى الله عنه
 أنه عليه السلام إذا افتتح الصلوة قال بسم الله الرحمن الرحيم فلا يابى بوجهه رضى الله عنه إذا فرغ من
 التكبير سجد وجبت وجب الله للذي إلى آفقه لاروي بوجهه رضى الله عنه أنه نعم كان يجمع بينهما ولنا ما روت
 وعنه رضى الله عنه أنه إذا افتتح الصلوة قال بسم الله الرحمن الرحيم فلا يابى بوجهه رضى الله عنه إذا فرغ من
 جابه رضى الله عنه محراب التمجيد بالليل واللام فيه والجمع قال بعض المتأخرين منهم الفقيه أبو البيث يروى أنه وجبت
 إلى آفقه قبل التكبير لأنه يبلغ في الغرضية وبه يجر أكثر النوام فيقدم مقام النية لكن الصحيح أنه لا يجب لأن فيه
 طول المكث المفطن إلى ترك المسألة إلى المقفلة وقروى أنه نعم قال المتوفيق في شروع الصلوة يأتي
 أركم سدين أي مخنيين قال في الرواية الأولى أن يأتي بالتوجه قبل التكبير فيجوز النية به أي بالتكبير
 هو الصحيح المعتمد من قوله فيجوز النية به أن يأتي بالتوجه قبل النية لأن انقضاء الشيء بالشيء يقتضي
 أن لا يكون بينهما شيء آخر يكون حائل في إتيانه قبل النية والتكبير أحسن الكتب لمرام أصحاب
 الهداية والولى خسروى قوله هو الصحيح فهو حسن باعتبار هذا الوجه ثم يتعقذ سر القراءة لقوله
 فإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم تتقون إذا أردت قراءة القرآن والآولى أن يقول استمعوا له وأنصتوا
 الغم أن وينب عنه بعد الآية معناه إذا أردت قراءة القرآن والآولى أن يقول استمعوا له وأنصتوا لعلكم تتقون
 كذا في كتابه ثم يتعقذ مع القراءة دون الشأ عند أبيه ومحمد رضى الله عنهما لعلكم تتقون ثم فإذا قرأت
 القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم تتقون فليست به أي بالتعقذ المبوق عند فضاء كسب سبنا
 المنقولات في سند فضاء فانه من الصلوة لأنه قارى فيها أي تمامه لا المقصود أن لا يأتي
 بالتعقذ المقترى لأنه ليس بناروي ويومر التعقذ من كبريات العبد أن يكون متعملا بالقراءة
 عند برويه في يومى يتعقذ شئ لئلا يلهو وسوءه الشيطان وسعيه في العبادة عن
 الخدواق فيما سبب وسوءه فيما يكون بها لئلا يلهو وسوءه لا للقراءة فيتعقذ عنه كل من
 يشئ زبج التعقذ بالثأ وعنده نيات به أي بالتعقذ المقترى ويقوم على كبريات العبد
 كونه بها لئلا يلهو وسوءه فيما يكون بها لئلا يلهو وسوءه لا للقراءة فيتعقذ عنه كل من
 تكبره فيعيد لأنه مع القراءة ولا يأتي به المقترى لأنه لا يقرأ ويستحق الأول كركعة أي بركعة الله
 الله تعالى فيم هذا في الشأ وفي مع بوجوبه وحده أو الحسب في الشأ ولا يعيد التسمية في غيره وهو
 روى عنه قال لا أعز إذا قرأ في الشأ التسمية فتش التسمية وفيه دالة لا تنال الوادو
 إلى حسو إلى حسو

لهذا

وهذا هو وجه الفادى روى أنه يوثق في آفقه بكنه التسمية في أولها ولها أن كل ركعة بمنزلة صلوة
 مستقلة وإن كانت مضمومة إلى الأولى بحكم عقد التسمية وهذا هو خلاف لا يقيم كنهه باتمام ركعة وفي
 الكفاية التسمية في أول كل ركعة من باللائق وإنما الخلاف في وجوبه فيه فسنه لا يجب في الثانية
 كوجوبه في الأولى وعنده يجب ذكره وشأح الوفاية كسبى عن النخبة والسورة خلافا لمحمد
 رضى الله عنه في حقه حيث لا يستحق أول كل سورة لأنه أقرب إلى مقابلة المصحف منه قال محمد بن عافى المصنف
 يأتي بالسنة في أول كل سورة لمر وان جهه تكه لانه ان ناف السئلة يكون سكتة في وسط
 الآية وإن جهه بها يكون بين بين إلى فقة السئلة والمهر بالان حقها الرشير ابن سعود
 رضى الله عنه أرج يخفيهن الامام وذكر منها التعوذ والتسنية وامين وتروى ان رضى الله عنه في الهداية
 ونها ان السئلة انزلت بعد فرك فادى السئلة آية من القرآن انزلت خلف صبر بين
 السور ليست من النخبة ولان كل سورة أي لاسن أولها ولان آفقه وكنا بها في المصحف
 لا تدرى على النخبة من أولها وآفقه رضى الله عنه المفضل رضى الله عنه أنه سمع ابنه جبر
 بها فقال يا بني إياك والحدث في الإسلام صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلف ابن بكر وعمر
 رضى الله عنه بها وكانوا لا يجرون بالتسمية فإذا أردت فكل الحمد لله رب العالمين ثم يقرأ النخبة
 وسورة أو ثلث آيات من أي سورة شأ وأما النخبة والسورة فواجبتان ككنه النخبة
 أو حسب حقه يلزم بالعادة بتركها دون السورة وثلث آيات تقوم مقام السورة في الآية كرا
 حقا كذا الآية الطويلة تقوم مقامها وأما وجوب النخبة فتعقذ عليه السلام كركعة لم تقرأ فيها
 في نخبة ككنه في من فزاج أي نافضة وأما وجوب خم سورة أو ثلث آيات فضاء عدنا نكوا لئلا يلهو وسوءه
 على ذكرنا في كركعة وهو الهداية ثم إذا قرأ النخبة لا تقيس أن كركعة أو ثلث آيات كركعة أو ثلث آيات
 رضى الله عنه في النخبة لما كركها فيها لم قوله عليه السلام لا صلوة إلا بذكر الكتاب وسورة مؤمن والشأ رضى الله عنه
 لا صلوة إلا بذكر الكتاب ولنا قوله تعالى فادى ما يتلى من القرآن فيجوز الصلوة بآي قراءة كانت الزيادة
 عليه خير أو لا يجوز كونها شأ لا طلاقه وإذا جاز بآي ككنه بربيب العمل ففقت بوجوبها وإذا قرأ الآيات
 ولا الضالين أم هو أي الامام والمؤمن كركعة أو خم إذا قرأ الامام ولا الضالين قوتوا امين
 فان الامام يقول لا روى وابا بن جرحه رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا روى
 في غير كركعة من الامام التعوذ وامين وربنا كركعة الحمد والشهد وأما أعادكم هو في قوله رضى الله عنه
 هو سبب عطف على ما قرأ من قوله الحمد لله لأنه إذا عطف على المظهر المتقصر كركعة فهو كركعة

وفي الجمع وعلى قولهما الفتوى ووضع اليدين والركبتين سنة عندنا لتحقيق السجود ونهيا واما وضع القدمين
فقد ذكر القدوري ان فرض في السجود كذا في الهداية ويجوز ان السجود على فاضل ثوبه تبقى بقوله حر الارض ووردها
ما روى انه عليه السلام سجد على كور عمامته وعلى فاضل ثوبه وعلى شيء يجده وتفرج بهته عليه بوجد الالحة لانه
لو لم يجد حر الارض لا يجوز اتفاقا وتفسير وجد ان لم يبق ما قالوا من ان الساجد ان بالغ لا يستقل رأسه بالغ
من ذلك فلو سجد على الشئ او القطن الخلو ان كان متكبته او وجد حر الارض يجوز و الا فلا كذا في المجتبى ذكره
الشراح لا يجوز ان السجود على ما اى على شئ لا يستقر جبهته لعدم استقرار جبهته على الارض وان سجد للركعة
على ظهره فهو معصية في صلوة جارية يعني رجلا ن صليا الظهر مثلا وسجد احداهما ظهر الآخر للرخام جاز سجوده للضرورة
حتى اذا لم يكن السجود على صليا او صلي غير صلوة سجد على ظهره لم يجز لان الضرورة انما تتحقق عند اشتداد الحاجة للصلوة
لا عند عدمه ولما لم يخصص بعذر الارحام فلا يجوز بدونه وكذا اذا لم يكن في الرخام بل في السجود لم يجز لعدم الضرورة
وفي الكفاية لو سجد على الجثة على ظهره لآخر للرخام لا بأس به ان كان ركبته على الارض والا فلا يجزى وفي المحيطة
على ركبته لا يجزى لانه يافيه الايمان ولو سجد على الجثة لا يجوز ان كان على ظهره البقر لان سجوده عليه كالسجود على ظهر البقر
ذكره شيخ النواقيص وهو ان سجدة التوبة تتم بالرفع او برفع رأسه من سجدة عند محمد بن يوسف وعند ابي يوسف سرح
بالوضع ان يوضع رأسه على الارض ان قال محمد بن يوسف السجود برفع رأسه لان تمام الشئ بانتهائه وانتهى سجدة
برفع الرأس ولا يوجب سجدة عن عبارة عن الانخفاض وذا يتم بوضع الرأس فمن شرط الرفع فقد زاد
على النفس في التحقيق بقول محمد بن لا نرفعها واقيس قيدها سجدة الصلوة لان سجدة الصلوة على ظاهر
الجواب لا يتم بالوضع اتفاقا حتى لو تكلم فيها او احدث فعلية اعادتها كذا في الحاشية وفائدة الخلاف
تظهر من صلي الظهر من لم يقعد في الرابعة وقيد خامسة بالسجدة وسبقه لحدث فيها لا يمكن اصلاح
صلوة عند ابي يوسف لان سجدة الوضع ثم خامسة فقد فرضه لغوات القعدة الأخيرة عنه ومحمد بن يوسف
فيتم خامسة فيتوضا ويتم الغرض بالقعود وحكي ان سائلا سأل ابا يوسف عن هذه المسئلة فقال بطلت صلوة
وشأن محمد بن يوسف هذه المسئلة ففازت صلوة فاجاب ابا يوسف بما قال محمد بن يوسف رحمه الله فاعلمه فقال ابو
زرة صلوة فسدت على وجهها كذا كذا ذكره عند الاستحسان والفتوى على قول محمد بن لا نرفعها واقيس قيدها
في الجامع الذي دون ذكره في الجمع ثم رفع رأسه مكبرا فامره انه عليه السلام كان يركب عند كل خفض ورفع
قائلا في الصلاة ثمرة في مقدار الرفع والاسج انه اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه بعد سجدته
ان كان الى الناس اقرب جاز لانه بعد جالس فيتحقق سجدة الثانية ويجلس مطمئنا ساكن
بعد تسبحة ويكبر ويبدأ مطمئنا قيل لكلمة في تكرارها ان الاولى لاقتبال الامر والثانية لا تتم

ابليس

ابليس حيث امر بالسجود والادم عليه السلام ولم يسجد ابى وكسبر وكان من الكافرين وقيل الاولى إشارة الى انه
خلق من تراب والثانية إشارة الى انه يعود اليه والاحسن ان يقال انه تعبدى فلا يطلب فيه المعنى
كاعداد الركعات ثم يكبر للنهوض الى الركعة الثانية فيرفع وجهه أولا ثم يديه ثم ركبتيه ينهض
اي يقوم قائما مستويا من غير قعود ولا اعتماد بيديه على الارض قال الشافعي جالس خفيفة
ثم ينهض معتد لما روى انه عليه السلام كان يفعل هكذا ولما روى انه اذا رفع رأسه من سجدة
كان ينهض في الصلوة على صدوره رصيه وما رواه مجمل على حال العذر بسبب الكبر والثانية كالاولى
ان الركعة الثانية كالركعة الاولى لقوله عليه السلام لرفاعة ثم افعل ذلك في كل ركعة الا انه لا يشئ ان لا يقرأ
سبحانك اللهم اه لان محله ابتداء الصلوة ولا يعود لان محله ابتداء القراءة ولم يشرع الآخرة
وليرفع يديه الا في فقص سمع لقوله عليه السلام لا يرفع الا يدي الا في سبع موالح عند افتتاح الصلوة
وقوت العترة وتبيلات العبدان وعند استلام الحجر الاسود وعند الصفا والمروة وعند الوقوف
وعند الجنتين او الاولى والوسطى فالغاية علامة الافتتاح والقف للوقوف والعين للعبدان واليمين
للانعام والصاد للصفا واليمين للمروة والعين للعرفة وجمع وهو المزدلفة والجيم للجرة الاولى
والوسطى فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس عليها
فنصب يمينه نصبا ووجهه اصابعه ان المصلي اصابع رجاء نحو القبلة لما روت عائشة رضي الله عنها
انه صلى الله عليه وسلم كان يقعد القعدتين موجهها اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على مخذيه وسط اصابعه
ان اصابع يده موجهة نحو القبلة لانه لم يفعل كذا وقراء ان المصلي تشهد ابا مسعود رضي الله عنه وهو
التيحيت لله ان العبادات القولية للتحية والصلوات ان العبادات الفعلية لله تعالى والطيبات
ان العبادات المالية لله تعالى هذا على مثال من يدخل على السلطان فيثنيه أولا ثم يجزم ثم يندل المال السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته قيل ما اثني النبي عليه السلام ليلة المعراج على الله تعالى بالانبياء المذكورة
روى عليه السلام بمقابلة التحيات والرحمة بمقابلة الصلوات والبركة بمقابلة الطيبات والبركة النماء
والريادة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وهذا السلام مقول النبي عليه السلام في تلك الليلة
اشهد ان لا اله الا الله وفي منية المفتي رفع التباية اليمنى في التشهد عند التهليل مكره وفي الحديث انه
يرفعها عند النفث ويضعها عند الاغبات وهو قول الشيخ ومحمد بن وكثرت به الاخبار والآثار والعيل بها
اولى ولشهد ان محمدا عبده ورسوله ذكره الشيخ الفاضل وفي الدرر النجاة جمع تحية وهي الملك وقيل بقاء الدائم
وقيل العظمة وقيل السلامة اى من الآفات وجميع وجوه النقص قال ابن قتيبة انما جمعت التحية لان

كل واحد من ملوكهم كان له حبة حتى بها فليل لنا قلوب التحيات لله اي الالفاظ الدالة على الملك مستحقة لله تعالى
والصلوات قال ابن منذر وبعض الثقات في الصلاة المكتوبة وقيل الادعية وقال الزهري العبادات
والصلوات قال الاكثرون الكلمات الطيبة وهي ذكر الله تعالى وما والاؤه وقيل الاعمال الصالحة ولا يزيد
في القعدة الا في معنى لا ياتي بالصلوات لانه عليه السلام لا يزيد على التشهد في الركعتين ثم ينصرف مكتبرا
لانه اتم الشفع الاول وبقى على الشفع الثاني فينتقل اليه كذا في الاختيار ويقرأ فيما بعد الاولين الفاتحة
خاصة حديث ابن قتادة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قرأ في الاخيرين بفاتحة الكتاب وهي قراءة
الفاتحة فيها افضل قال في الهداية هو الصحيح لان القراءة في الركعتين على ما ياتيك من بعد ان شئت انما
غير بقدر فيما بعد الاولين ليتناول صلوات المغرب وان سجدت جاز لانها ليست بواجبة ومن
روي الحسن بن محمد ان القراءة في الاخيرين واجبة ولو تركها ساهيا جاز عليه السلام في الصحيحين
ظاهر الرواية لو سجدت عامدا فيها كان ميتا وان كان ساهيا لاسهوا عليه كذا في الاختيار والدرر
الاحوط ان لا يتركها وان كان الصحيح ان ليس بواجب وفي الحديث ان ترك القراءة والتسبيح في الاخيرين لم يكن
عليه صلوات ولا يجزى وهو ان كان ساهيا ذكر الخارج العامل والقعود الثاني كلاهما لو جلس في الاخرة كما جلس
في الاولى ما روي عنه حديث والزم عليه رضي الله عنه لانها اشق على البدن من التورك الذي ملل اليه ما كان
والله يروي انه لم يتركها في ركعة واحدة او لم يتركها في ركعة واحدة او لم يتركها في ركعة واحدة او لم يتركها في ركعة واحدة
فيما كان في التشهدين وهو ان يجلس اليها اليسرى ويقرأ كتابا جليها من الجانب الايمن لان الشكر لها وسبقها
في السنة فاذا اتم التشهد فبقي في القعود الثاني صلى الله عليه وسلم في التشهدين وهو ان يجلس اليها اليسرى ويقرأ كتابا جليها من الجانب الايمن لان الشكر لها وسبقها
الشافي راجع في سنة وسئل محمد بن عيسى عن كيفية الصلاة على النبي عليه السلام فقال يقول اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد ما صليت
على ابيهم صلى الله عليه وسلم وبارك على محمد وبارك على آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وركب بعضهم
ان يقول اللهم محمد الانبياء عليهم السلام اذ الرمة تكلموا بانبياء ما يلام عليه وقدمناهم
والسنة ان لا يذكره وهو من هبة المسلمين لان عليه السلام كان من اشوق العباد الى مزيد رحمة الله تعالى ولا يستغني
احد عن الله تعالى الا على ما في الحديث ان النبي عليه السلام قال في ذلك عن ابن عباس وقيل لا انبياء عليهم السلام
ومنهم من اجاز ذلك في كل ركعة ذكره الزبيري وعاب ما يشبهه الفاظ القرآن لفظا ومعنى لقوله تعالى فاذا
قرئت فاتسبوا للرب في الدعاء قال ابن عباس رضي الله عنه ومعناه اذا قرئت من آيات الصلاة
او من آيات الدعاء لقوله تعالى انما في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقناعتا بالباركوت قوله رب اغفر لي والذين
والذين لان مقاديرهم اذ افرأ احدكم التشهد الاخير فليستعوذ بالله من اربع عذاب جهنم عذاب القبر

بسم الله الرحمن الرحيم

فتنة الحيا والمات ومن شرفته سبحانه الدجال والادعية الماثورة او المنقولة بالاثار المروية عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نحو ان يقول اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وان لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي
من عندك انك انت الغفور الرحيم لا بدعوى بما شبه كلام الناس فانه يفيد الصلوة والاصل فيه ان كل
ما لا يحيل سؤل من العباد فهو كلامهم المقدم انما يفيد اذ لم يقدر التشهد في آخر الصلوة واما
اذا قد قدره فعله فانه لوجوه لا يخرج بصنعه كذا في الدرر ثم يسلم عن يمينه مع الامام اي ثم يسلم
عن يمينه مقارنا سلام الامام كما في الحرمة وفي رواية عنه بعد الامام كما قاله فيقول السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته كذا في ان يقول المصلي السلام عليكم ورحمة الله لانه صلى الله عليه وسلم لم يركع
يمينه حتى يري بياض خده الايمن ويغني عن يمينه حتى يري بياض خده الايسر وينوي الامام ان يخطب
السلام عليكم من غير جانب يمينه ويساره من الحفظة والناس الذين معه في الصلوة لان الاعمال بالنيا
وهو لا يشتغل بمناجاة ربه صار بمنزلة الغائب عنهم فيسلم عليهم عند التحلل لانه صار ولا ينوي
في زماننا ولا من لا شكر له في صلواته هو الصحيح لان الخطاب خطب الاخيرين والمقدمين كذا في الحديث
خطاب السلام عليكم من عن يمينه ومن عن يساره من الحفظة والناس الذين هم حاضرون معه في الصلوة
به فيها وينوي المقدم امام في الجانب الذي هو ان الامام فيه كذا في ذلك الجانب وينوي الامام بالتسليم فيهما
في الجانبين الايمن والايسر ان حاز المقدم الامام لانه ذو خط من الجانبين وينوي المنفرد
بالتسليم الحفظة فقط لا غير لانهم ليسوا بهم واهم واصابة لفظ السلام واجبة عندنا وليست بفرض خلافا
للمشافي رح هو يترك بقوله لم يركعها التكبير وتحليلها التسليم ولنا ما روينا من حديث ابن مسعود رضي
عنه والتحية بين في الفرضية والوجوب الا ان ثبتنا الوجوب بما رواه احتياطا وبمثله لا يثبت الفرضية
كذا في الهداية روي في الخبر ان الله تعالى اذا انزل الرحمة على الجماعة ينزلها على الامام ثم على من بعده
في الصلوة في الصف الاول ثم من كان الى المياسر ثم الى الصف الثاني وفي الخبر روي عن النبي عليه السلام
انه قال يكتب للذي خلف الامام جذابة في الصف الاول ثواب مائة صلوة وللذي في الايمن خمسة
وللذي في اليسار خمسون وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون ذكره الشارح **فصل** في جهر الامام
بالقراءة في الجمعة والعديد من الوجوه والى المشائين ان المغرب والمشاء اداء وقضاء هذا هو المأثور عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوارث من لدن الصدر الاول الى يومنا هذا يخفيها الامام في الظهور
وان كان يعرفه لقوله عليه السلام صلوة النهار مجتأ ان ليست فيها قراءة مسموعة كذا في الهداية وخبر
النفرد في نفل الليل اعتبارا بالفرض في حق المنفرد وهذا لانه مكمل فيكون تبعا بخبر وفي الفرض ظهر ان كان

في وقت يعني المنفرد ان شاء الله واستمع نفسه لانه امام في حق نفسه وان شاء خافت لانه خلفه من
وقبل الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة قال النبي عليه من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلوة صفوة الله
لكن لا يزال في الجهر مثل الامام لانه لا يسمع غيره ذكره الزبلي ويحفيان ان الامام والمنفرد حتما وجوبا
فيما سوي ذلك ان في الظهور والمصير لما من قوله عليه السلام صلوة النهار عجاا ان ليست فيها قراءة مسموعة
واذن الجهر اسماع غيره وادنى الخافته اسماع نفسه هذا عند الهندواني لان مجرد حركة اللسان لا يسمعون
الصوت في الصحيح احترازه عن قول الكرخي وهو اني الجهر ان يسمع نفسه وادنى الخافته تصحيح الحروف لان الفرق
فعل الله ذلك باقائه لا وف دون السماع لان السماع يحصل بالاذن وهو فعل التمعن لا فعل الفان
وكذا ان الحكم المذكور في القراءة من ان ادى الجهر اسماع غيره وادنى الخافته اسماع نفسه حكم كل ما يتعلق بالسمع
كالطلاق والعقاق واليهما وغيرهما كالسمية حتى يطلق امرأته او اعتق امته او اشترى ثيابا قال
على ذلك الاماتين فان صحح الحروف فيها ولم يسمع نفسه لا يقع كل من الطلاق والعقاق ولا يقع الاستثناء على ما هو الصحيح
واذا قرأ الامام في صلوة مخافة لا يكون جهر حتى يسمع الكل كذا في الحاشية ولو ترك سورة اولي العشاء فيها
في الاخيرين مع الفاتحة وجهرهما ان بالسورة والفاتحة ان ام وهو الصحيح لئلا يؤدي الى الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة
واحدة وهو غير مشروع وجهر في الفاتحة في العشاء مشروع في الجماعة والاختفاء بالسورة في الجماعة في العشاء
غير مشروع اسلا وتغيير النفل هو الفاتحة او من تغيير الواجب اختلف في كيفية القضاء قبل تقدم
في الفاتحة لانها مختلفة بالقرآن في الاوليين فكان تقدم السورة اولى وقيل تؤخر وهو الوجه وابعده
من التغيير ذكره الشارح الفاضل وسجد لله ركعة الواجب وهو القراءة في الاوليين ولو ترك الفاتحة
ار فاتحة اولي العشاء لا يضيها ان الفاتحة في الاخيرين لان بقراءة الفاتحة في الاخيرين فلو قضى فيها
فاتحة الاوليين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة وذا غير مشروع واما السورة فانها شرعت مرتبة على الفا
حة وقد قدر على ذلك لان المنة في مرتبة الاحالة ذكره الشارح الفاضل وفرض القراءة اية في كل ركعة والمكتف
بالاية القسية بدون قراءة الفاتحة مع انه جائز مسمى لانه ترك الواجب وقالوا فرض القراءة ثلث ايات
قصة اية طويلا لان القرآن اسم للجزء ولا يجوز ان يكون ذلك ولم يقل ثمة فاقروا ما تيسر من القرآن
من غير تغيير وما دون الاية خارج فبقى ما رواه اجماعا ولهذا الإجماع على ان لا يترك هذا اذا قرأ اية
قسية في كل اية او طمان في قوله كيف قدر ولو قرأ كلمة فدها مائة او حرفا فكافوا و اختلف
المشايخ فيه ولو قرأ اية طويلا في ركعتين كاية الكرسي الاسمي ان يجوز سنده ذكره الشارح وسنده ان القراءة
في السجدة تنسب الى الطرفين اى وقت الجماعة الفاتحة والاول سورة تبارك والمارون ان عليه السلام قرأ في السجدة

في سفره الممدودتين وقرأ في احدى الركعتين في العشاء الاخير بالنيين ولان السفر مظنة المشقة فينبغي التخفيف
ذكره الزبلي وامنه بالتحريك اى وقت الامن ويجوز ان يكون بحجة وامنة حالين من فاعله في السفر ان ينهض في
حال كونه عاجلا وامنا نحو البروج وانتشقت في الجوار بقاء السماء ذات البروج واذا التفت انتشقت لانه يمكنه
مراعاة السنته مع التخفيف وفي الحظر اربعون اية او خمسون سوى الفاتحة ويروى من اربعين الى ستين ومن
ستين الى مائة وبكل ذلك وروى الآثار وجه التوفيق بين الروايات انه يقرأ بالراغبين مائة وبالكسلا
اربعين وبالاوسط ما بين خمسين الى ستين وقيل ينظر الى طول الليالي وقصرها والكثر الاشغال وقلتها
كذا في الهداية وقبل المائة للزهد والستون في الجماعات المصنوعة والاربعون في مساجد الشوارع والال
ان الامام يقرأ على وجه لا يؤدي الى تفصيل الجماعة كذا في الاختيار المراد ان يوزع الاربعين او خمسين بان يقرأ
في الركعة الاولى خمس وعشرين مثلاً وفي الثانية بما بقى الى تمام الاربعين لان يقرأ في كل ركعة اربعين او خمسين
اية ذكره الزبلي ويحسن طول الفصل فيهما في الجوف في الظهر وواسطه ان يمتددا او واسط الفصل
في العشاء وقصاره ان الفصل في المغرب لما روى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى الاشعري
ان اقرأ في الجوف والظهر بطول الفصل وفي العشاء والعصر والعشاء باواسط الفصل وفي المغرب بقصار الفصل ولان
مبنى المغرب على الجماعة فكان التخفيف اليسر بها والعصر والعشاء يستحب فيها التأخير فيخشى بالتطويل
ان يقع في وقت غير مستحب في وقت فيها بالادواسط بخلاف الجوف والظهر لان مدة تمام مدينة وتسمى الفصل
مفضلاً لكثرة الفصول فيه وقيل القلة المنسوخ فيه ومن لم يأت الى البروج طوال ومنها لم يكن او طال
ومنها الى الاخر قصار كذا قال الخليل في وغيره من اصحابنا وفي الضرورة يقرأ بقدر الطال دفعا للخرج والنية
ان يقرأ في كل ركعة سورة تامة مع الفاتحة ويستحب ان لا يجمع بين سورتين في ركعة لانه لم ينقل وان فعل
لا بأس وكذلك سورة في ركعتين كذا في الاختيار وتطال الاو على الثانية في الجوف فقط عند السجدة والنية
رحمها الله تعالى وعند محمد بن تطلال الاو على الثانية في الكل ان في الكل الصلوات لما روى ابن قتادة انه عليه السلام
كان يقرأ في الظهر في الاوليين بأم القرآن وفي الاخيرين بفاتحة الكتاب وسماه الآية احسانا ويطلب في
الاولى ما لا يطيل في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح وهكذا في العشاء ما رواه ابو سعيد الخدري انه عليه السلام
كان يقرأ في صلوة الظهر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين وفي الاخيرين قدر عشرين اية او
قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر عشرين اية وفي الاخيرين قدر نصف
ذلك رواه سلم وعمر جابر بن كمره انه عليه السلام كان يقرأ في الظهر والعصر بسماء ذات البروج وفي
وغرها من السور وهو متقارب ان رواه ابو داود والترمذي والنسائي وكان يقرأ في السجدة الجهر

النية
النية

ولم يكره النبي صلى الله عليه وسلم التقديم بالقراءة والعلم فالظاهر انها كانتا متساويتين فيها ولا ان الاكبر
 سبكون اخضع قلبا عادة واعظم بينهم حرمة ورغبة الناس في الاقتداء اكثر فيكون في تقديمه تكليف الجماعة ثم
 ثم احسن خلقا ان تساوى وافيه بوقتهم العلم بالفتنة بالناس فان تساوى وافيه فاحسنهم وجهه ان اشهر صلوة
 بالليل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من كثرة صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار وان تساوى وافيه فاحسنهم
 وان تساوى وافيه فانظروا ثوبا لان هذه الصلوة تنفع تكثير الجماعة وان استوفوا بقرع او طيار الى القوم كذا في معراج
 الدرابرة ذكره الشارح ويكره امامة العبد لانه لا يتفرغ للتعلم فيقلب الجهل والاعرج وهو الذي سكر البادية
 عربيا كما اوحيي لان الغالب عليه الجهل والاعرج لانه لا يتوقى النجاسة ولا يهتدى الى القبلة بنفسه ولا يقدر على
 استيعاب الوضوء غالبا وفي البدايع اذا كان لا يوازيه غيره في الفضيلة في مسجد فهو اول وشبه في المحيط وقد
 استخلف النبي عم ابن ام مكتوم بالمدينة حين خرج الى غزوة تبوك وعينان بيا ممالك على المدينة وكان عجميين
 والفاسق لانه لا يهتم لامر دينه ولان في تقديمه للامامة تعظيمه وقد وجب عليهم اهانته شرعا في المبدء
 او صاحب الصلوة قال للرعي في يجوز الصلوة خلف صاحبهم وبدعة ولا يجوز خلف الرافض واليه واليه
 والمشيقة ومن يقول خلق القرآن حاصل ان كان هؤلاء لا يكفرب صاحبهم جزم مع الكراهة والافلاطون
 وولد الزنا لانه ليس له ان يعلم فينبغي عليه الجهل ذكره الزبيدي ولان في تقديم هؤلاء تنكيل الجماعة لان الطبع
 يحب اتباع الاكمل دون الناقص وكذا الاقتداء بابائهم فيكون مكره لكنه اذا علم ان الشافعي لم يتوضأ من فصد
 وهو اول من يفسر ثوبه من النجس ولم يكره او توضأ من النجس فاشبهها بما يفسر الصلوة عند الفتن لا يجوز اقتداء
 ووه وان شاهدته من امرأة ولم يتوضأ فاقدر به قبل الجوز والاقبل ان لا يجوز لما في زعم الامام ان صلوة
 غير واجبة كذا في النهاية فان تقدموا جازا مع الكراهة لقول عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر وكل
 وفاجر في المحيط اذا كان الامام فاسقا وبجرا للجماعة عن منعه فلم ان يتحولوا الى المسجد اخره ولا يأتون
 بذلك وفي الجملة لا يتحولون الى الغير بل يأتون لان ابن عمر وانس كانا يصليان للجمعة خلف الجاهل ذكره الزبيدي و
 ويكره تطويل الامام الصلوة لقوله عليه السلام اذا هم احدكم التلوا فاعف فان فيه الكبير والصغير والضعيف
 والبرص والبلابة واذا صلى وحده فليصل كيف شاء الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم تلعنه انه قال ما سببت خلف امام
 اخف الصلوة ولا اتم صلوة من عياله صلى الله عليه وسلم وكذا ان ما يكره تطويل الامام فكذلك يكره جماعة النساء
 و من هن اربعة من الرجال اربعة منهن احد الخطوبين اما قيام الامام وسط الصف وهو مكره في حق من او
 الامام وهو ايضا مكره في حق من فان فعلت تنف الامام وطعن اذ بعض اشهره من بعض ولا
 عاخره رضي الله عنه فعلمت كذا روي ابن جماعة النساء كانت تحب ثم نسخ الاحتجاب وفعل عايشة رضي الله عنها قبل

الروى بالفتح قلب
 مثلا او لا في
 نسبه ميلانك
 اخره

نسخ احتجابا

نسخ احتجابا ولا انها ممنوعة عن البر ولا سيما في الصلوة واحدة كانت صلواتها في بيته افضل
 كالقراءة جمع عابران كما ان الامام العار يفت وسط القوم العارين عن اللباس ولا يحضر الجماعة لقوله عليه السلام
 بيوتهم خير لصن وما فيه من خوف الفتنة الا الجوز ان تحضر الجوز في الف والمغرب والعشاء لان الفتاة في الف
 والعشاء تائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون وفي العيدين فالمصلين مشغولون فيمكن الاعتدال من الرجال اذا خرجوا
 الى المصلى للصلوة العبد وفي الاختيار لكل ساقطة لا قطة فاختار في زماننا ان لا يجوز شي من ذلك لفساد الزمان والظاهر
 بالفواشر وجوز الرجوع الى يوسف ومحمد رحمتهما حضورهما الجوز في كل الاوقات الاندما الفتنة لقلبة الغيبة
 فيهن قيد بالجوز لان الشبهة ليس لها حضور الجماعة اتفاقا قال الامام محمد بن عبد الله كان في زمانهم واما
 في زماننا فيمنعون من حضور الجماعة فكان هذا ينظر اخلاق السجدة جازة زماننا ولم يكن جائزا في الاول عليه
 الفتوى ذكره الشارح الفصل من صلى مع واحد فقامت عن محبة حديث ابن عباس رضي الله عنه قال وقفت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاخذني باذني فارادني الى يمينه صلى الله عليه وسلم فدل ان اليمين اولى وان القيام الى اليسار
 لا يفسد الصلوة وان النفل اليسير لا يفسد الصلوة ويتقدم على الاثنين فصاعد الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اقامت رسول الله صلى الله عليه وسلم واليتيم وراة وام سلمة وراة ناولقوله عليه السلام الاثنان فافوقهما جماعة
 ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء اما الرجل فلقوله عليه السلام ليديني اولو الاحلام منكم واما الصبيان
 فحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تلعنه واما النساء فلاحتمال كونهم ذكورا عن
 في حيرة انه عليه السلام قال ان خير صفوف الرجال اولها وشرها اخرها وخير صفوف النساء اخرها وشرها اولها
 ولان الحاذية مفردة فيؤخرن وينبغي للقوم اذا قاموا الى الصلوة ان يترأصوا ورؤسهم والرجال يسوا بين
 منابهم في الصفوف ولا لباسا ان يامرهم الامام بذلك لقوله عليه السلام سوا واصفوكم فان تسوية الصف
 من تمام الصلوة وينبغي للامام ان يقف بازاء الوسط فان وقف في يمينه الوسط او في يساره يمينه فسد
 اسأل الخالفة السنة الا ترى ان الحارث لم تنصب الا في الوسط وهي معينة لمقام الامام فان حاذية مشقة
 في الحال او في الماضي محرما كانت او اجنبية فتدخل فيها الجوز لانها كانت مشبهة في الماضي وتخرج عنها
 اولي صلت امرأة عاقلة سواء كانت محبة او حبيبة مشبهة في الحال او الماضي في جنب رجل في صلوة
 مطلقة اي ذات ركوع وسجود في الاصل مشبهة بحرية بان يبنى احدها تحريمه على تحريم الآخر وبنائها تحريمها
 على تحريم ثالثا وادان بان يكون احدهما امام الاخر او يكون لهما امام فيما يؤيد بانه حقيقة او تقدير اكان
 ذكر الاشتراك في الاداء مفنيا عن الاشتراك في التحريم ولذلك كثر في تلخيص الجامع الا انهم افردوا كلا
 منها بالذكر تفصيلا لكل الخلاف عن محل الوفاق كما هو دأبهم وتبعهم المصنف ذلك ان الاشتراك في التحريم

شرط اتفاقا واشتركا اداء شرط على الاصح ذكره في شرح التلخيص كذا قال ابن الكمال في مكان متحد
 بلا حائل قدر مؤخره الرجل وغلفه مثل غلظ الاجمع والتوجه تقوم مقام الحائل واولها ما يقوم فيه
 الرجل ذكره في التبيين فسدت صلوة جزء لقوله فان حاذته وقوله بلحائل لا حائل متعلقا بقوله حاذته
 ان صلوة الرجل ان تويت امامتها او امامة المرأة ان كون محاذاة المرأة مفدة للصلوة
 مشروط بامور الاول المكث في مكان المحاذاة قدر اداء ركعتي لا يفسدها مادونه الثاني كون المحاذية
 مشهورة بان كانت فحمة قابلة للجماع وهو الصحيح والمراد كونها من اهل الشبهة في الجملة لو كانت
 مجنونة او صغيرة لا تشتهى لا تفدها ولو كانت محرما او مجنونة تنفر عنها الطباع تفد الثالث كون
 صلوة ما ذات ركعتي ويجوز وان كانا يصليان بالايام حتى ان المحاذاة في صلوة الجنائز لا تفد الرابع كون
 الصلوة مشتركة بينهما تادية بان يكون احدهما اماما والاخر فيما يؤديان او يكون لهما امام فيما يؤديان
 فيشمل الشراكة بين الامام والمأموم وبين المأمومين ثم ان اشتراكهما في الصلوة قد يكون حقيقة كما في المذكر
 وقد يكون حكما كما في الملاحق فانه فيما يقتضي كانه خلف الامام وايضا انه اعم من الاداء والقضاء والرائض
 وغيرها كصلوة العبد والتابع والمرتبة رمضان فان المحاذاة في جميع ذلك مفدة والحاصل كونها
 في مكان واحد بلا حائل لا يرفع المحاذاة وادناه قدر مؤخره الرجل لان ادائه الاحوال القعود فقد رادناه
 ونكته كغالب الاصبع كما مر واتى ذكر وجهتها متحد حتى لو اختلفت لا تفد ولا يتصور اختلاف للوجه
 الا في جوف الكعبة في ليلة مظلمة وصلى كل بالتي كذا قاله الترمذي في الغاية في باب صلوة الكعبة التابع
 الانبياء امامتها او امامته وقت الشروع لا بعد ثم ان المحاذاة لا يجب كونها جميع الاعضاء بل
 يكفي كونها ببعضها قال ابو علي الشافعي في المحاذاة ان يحاذي عضو منها عضو منه حتى لو كانت المرأة على
 الخلة والرجل يحاذيها اسفل منها ان كان الرجل يحاذي شيئا منها يفسد صلوة وقال الزبيدي المتبصر في المحاذاة
 ان يركبوا كعب على التجمع وبعضهم اعتبر القدم كذا في الدرر ونقص في فتاوى قاضي خان ان المراد بقوله
 ان يحاذي عضو منها صفة لا غير فان محاذاة غير قدمها شيء من الرجل لا يوجب فساد صلوة
 انتهى والافضل ان ما اعتبره قاضي خان اقرب فان اعتباره في التقدم على الامام والتأخر عنه موضع
 القدم فالانساب في المحاذاة ايضا ان يكون كذلك والظاهر ان من اعتبر الكعبة الشاق فاداه ايضا
 هذا المعنى كون الامام في حاشية الدرر في المحاذاة في الصلاة او في صلوة الرجل بلانية ايها قال
 الزبيدي في غير نية كالحال ولنا انه يلحقه من جهتها ضرر على سبيل الاحتمال بان يقف في جنبه
 صلاته فكان ان يحاذي من ذلك بركة النية فلا يجوز صلوة لعدم صحة الاقتداء بدونه النية او عند

محاذاتها الرجل لان صلواتها تفسد بالمحاذاة عند عدم نية الامام امامتها لان الفساد فرع الانقضاء وهي
 اقتدت بامام لم ينو امامتها فلم ينجش شر وعصا في اصل الصلوة وقد اقتداء رجل بامرأة او صبي اما المرأة
 فللقول عليه السلام افرض من حيث اخرق الله فلا يجوز تقديمها واما الصبي فلا ينافي مقتضى الاجتزاء اقتداء المفسر به
 وفي التراجيح الحسن المطلق جوزه مشايخ بلح ولم يجوزوه مشايخنا رحمهم الله ومنع من حق الخلاف في النقل المطلق بين
 الجيوش ومحمد بن جعفر في المختار انه لا يجوز في الصلوة كمالا لان نقل الصبي دون نقل البالغ حيث يلزم القضاء بالاف بالاجماع
 ولا ينبغي القبول على الضعيف بخلاف المظنون كمن شرع في صلوة الظهر بظن انه لم يصل بعد والحال انه قد صلى ثم افعل
 انه قد صلى فلا يلزم عليه لانه مجتهد فيه فاعتبر العارض عدما وبخلاف اقتداء الصبي بالصبي لان الصلوة متحد كذا
 في الهداية وقد اقتداء طاهرا بمعدور لان النجس اقوى حالا من المذخور والشي لا يقتضي ما هو فوقه والامام
 ضامن بمعنى تضمن صلوة المقتدى لقوله عليه السلام الامام ضامن ان يصلوة صلوة المأموم وبناء القاص
 على الكمال يجوز والعكس لان الضعيف لا يصلح اساسا للقوى لانه بقدر التقصير يكون بناء على المدوم وانه
 محال اذا عرفت هذا فنقول حال الطاهر اقوى من صاحب العذر وقد اقتداء قارىء باق لان حال القارئ اقوى
 من الاقرب ومنكسر ببار لان حال المكثي ايضا اقوى من العريان وغير موم بموم لان حال الذي يركع ويحمد
 من الموم ومفترا بمنكسر لان حال المفتري اقوى من المنكسر فلا يجوز صلواته خلفه او اقتداء مفترا
 بمفتريه فضاخر لان المقتدى مشترك للامام فلا بد من الاتحاد وجودا اقتداء غاسل بماسح لان الخلف
 يمنع وصول الخلف الى الرجل وانما محل الخلف بالخلف وقد ارتفع بالمسح ويجوز اقتداء منكسر بالضعف
 حالا وبناء الضعف على الاقوى جائز ولا يحتاج الى نية اصل الصلوة وهو موجود بخلاف العكس لان المفتري
 لا اصل الصلوة والنية الرضية وانه معدوم في المنكسر وموم بمتله اي يجوز اقتداء موم بموم لاستواءهما في الحال الا ان
 يرمي المؤتم قاعدة والامام جعلا فيمنه لا يجوز لان حال المستلي في اليا دون حال القعود لا يزال انه لا يجوز التطوي بلا
 مستقليا اذا كان قادر على القعود وقائم باحد بان يجوز اقتداء قائم باحد بان القائم هو استواء الضعيفين
 وقد وجد استواء نصفه كمنكسر فيمنه لا يجوز ان يؤتم القائم القاعد لوجود استواء نصفه الاعلى وعند قد
 لا يجوز والاول اصح ذكره الزبيدي وكذا ان يكمل جواز اقتداء هؤلاء فذلك يجوز اقتداء المتقضى بالميت لم يركع
 ابن عمر بن العاص رضي الله عنه اجنب في ليلة باردة فيتميم وصلى باصحابه ثم اجزى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليأمرهم بالامادة وقد تقدم التيمم طهارة عند عدم الماء فكان اقتداء الطاهر بالطاهر ويجوز اقتداء القائم
 بالناقص جلا فالحمد فيهما ان في اقتداء المتوضي بالتيمم واقتداء القائم بالناقص حيث لا يجوز عنده اقتداء
 كل منهما اما اقتداء المتوضي بالتيمم لان التيمم طهارة ضرورية تطهارة صاحب العذر واولئنا مارا

ابن عرب بن العاص واما اقتدا القائم بالتاعده فلان القائم اقرب حالا ولا ان عليه سلام صلي اخر صلاتها
 قاعد او الناس خلفه قيام وبمثلته ترك التماس وفي الحقايق هذا في قاعد ركع وسجد لان لو كان يوم القيوم ركع
 وسجدون لا يجوز الاقتداء قاله الشارح الفاضل وان علم ما موم بعد اتمام صلوة ان امامه كان في أثناء الصلوة فمما
 اعتد ما صلي كما يتبين ان صلوة المأموم متعلقة بصلوة الإمام صحة وفاء ولهذا المعنى يلزم المأموم سحر الإمام
 ويقتضي بقاءه لو أدركه في الركوع وإذا كانت متعلقة بصلوة تضرع بها فافهمنا ما يصلي الإمام لان الحديث فعلي
 المأموم الاعادة وان اقتدى ابي وقار باق فدرت صلوة الكل وقال لا صلوة القارئ فقط ومن لم يقرأ ففعل
 تامة لانه منذوراته قوما منذرين فصار كما اذا اتم العار غرة ولا بين ولا ان الامام والمأموم الا يتبين كانا
 قارين على تقديم القارئ ليكون قراءته قراءه لهما فلما لم يقدم ما الرضه ترك القراءة مع القدرة ولو اختلف الامام
 اقباء الاخيرين فدرت صلوة الكل لان القراءة وفرضه كل الركعات الا ان القراءة في الاوليين تجعل قراءة في
 الكل تقدير او التقدير انما يفي في حق القادر لا العاجز والامام عاجز لعدم الاهنية فلا يثبت القراءة تقدير ولو على
 الامم وحده والقارئ وحده جاز هو الصحيح لانه لم يظهر منهما رغبة في الجماعة فان قراء الامام في الاوليين ثم قدم الاخيرين
 اثباته في يومهم لان كل ركعة صلوة فلا تخلف عن القراءة اما تحقيقا او تقديرية ولا تقديرية حق الامم لان عدم
 الاحلية وكذا في هذه الوقعة من التشهد كذا في الهداية وفي الدرر وحالف بحالف يعني حلف رجلا كل منهما ان
 يصلي ركعتين فاقتدر احدهما بالاخر صح كقراءة المتفضل بالمتفضل وحالف بناذري يعني نذر رجلا ان يصلي ركعتين واخر
 حلف بالثاني ان يصلي ركعتين واقتدر الحالف بالناذر جاز لانه كقراءة المتفضل بالمفترض بالاعسار لا يقتضي
 ناذر بحالف لانه كقراءة المفترض بالمتفضل لا ناذر بناذري يعني نذر رجلا ان يصلي ركعتين واخر كذلك فاقتدى
 احدهما بالاخر لا يجوز لان كلاهما مفترض فرضا آخر الا ان ينوي تلك المنذورة بان نذر رجلا ان يصلي ركعتين
 وقال اخر انه عار ان اصل تلك المنذورة ثم اقتدى احدهما بالاخر جاز لوجود الاشتراك والامم فبقية بعد
 الوقت فيما يتغير بالتغير كالتغير والعصر المشا سواه كانت حزمة المقيم ايضا بعد الوقت او كانت في الوقت في الوقت
 فاقتدى بالمتغير ما اذا كانت حزمة في الوقت في وقت وفيها في الصلوة او كانت الصلوة مما لا يتغير كالسجدة
 فانه جاز وانما لم ينع فيم اكر لان فيه بنا الفرض عن غير الفرض كما ان في القدرة ان اقتدى به في النفع الاول والاقدر
 في وجهه لاسي الامام او في حق القراءة لواقعة في النفع الثاني فان القراءة في غير على الامام وفرضه المقدس المسافر
 في وقت سائر بان يقيم فيما يتغير في الوقت لا الحاد المعاني الافتراض والتفضل فيجب على المسافر تكميل صلوة الرباعية حال
 الاقتداء بالمتغير لان منة الاقامة لانه يقيم مقامه في حق هذه الصلوة تبعا لامامه فلم يلزم اقتداء المتغير بالمتغير
 في حق القدرة الاولى في حق القراءة في الانه في اذ القراءة فرض في ركعة التفضل فرضية القراءة في جميع الركعات

الصلوة في السجدة من سبقة الحاش في الصلوة توشا وبنى لقوله عليه السلام من قاء او عرف او
 انذرى في صلوة فليصرف وليتوضأ وليس على صلوة ما لم يتكلم وقال عليه السلام اذا صلي احدكم فقاء او عرف
 فليضع يده على فمه وليقدم من لم يسبق بشئ والبلون فيما ما يسبق دون ما يتعمده فلا يلحق به ولا يتسبب افضل
 حرزا عن شربه الخلاف ويجوز البناء احرار الفضيلة للجماعة وان كانا ما جاز آخر المكانة اذ خلق مكان الامام عن الامام
 يفد صلوة المقدس حتى لو احدث الامام فلم يقدم احد اخر يخرج من سجدة فيصلي صلوة القوم كذا في الكافي والدرر وقيل
 ان المنفرد يستقبل والامام والمقتدى يبنى صيانه لفضيلة الجماعة فاذا توضأ عادوا ثم في مكانه خلف خليفته الا
 اذا لم يكن بينهما حاجل حتما ان كان امامه اى هو خليفته لم يفرغ حتى لو اتم بقية صلوة في مكان الوضوء الا ان كان
 الافراد في موضع الاقتداء في الصلوة الا يكون موضع وضوءه بجنب المسجد بحيث لو اقتدى به جاز ذكره الشارح
 الفاضل والآراء ان فرغ امام الذي هو خليفته فصول الامام الذي سبقه الحاش تحية بين العود وبين اتمام حيث
 لان في العود اداء الصلوة في مكان واحد لان في الاتمام حيث توفى قلعة المش فيسبب الى ان يشاء كالمفرد اى كما ان
 المنفرد ان شاء يتم حيث توفى وان شاع عاد الى مكانه فصلا افضل يكون صلوة مؤداة في موضع واحد او احدث
 في ركوعه او سجوده يتوضأ تحديقا ولا يرفع راسه ولو ترك ركوعا شبرا الى موضع يرفع يده على ركبته وفي السجود
 على الجبهة وفي القراءة على النحر وفي الثانية اذا كان الخليفة مسبوقا ولم يعرف كم صلي الامام وكم بقي عليه يصلي اربعا
 ويقعد في كل ركعة وفي الثانية انما يجوز صلوة الخليفة اذا نوى الامامة من ساعة ولو نواها حين قام
 مقام الاول قبل خروج الامام جاز وان نواها بعده يفد صلواتهم لخلق مكان الامام عن الامام ولو اختلف
 رجلا والقوم اخرجونوا بالامامة معا فالامام خليفة الامام وان تقدم الذي قدمه القوم فاقتدوا به فخليفة الامام
 فاسدة ولو احدثا عدا استأنف ان الصلوة لان الحديث العمد فيها فلا يصح البناء وكذا ان كانا متأنف
 في الحديث العمد فلكل استأنف الصلوة لوجوب عليهما الجهول اى لو صار المعصي مجنونا او اعم عليه بضم الهزة
 او احلهم مثل ان نام في صلوة نوما لا ينقض وضوءه فاحلهم لان وجود هذه الموارض نادرة فلم يكن في معنى
 ماورد به النقص وهو قول من قاء او عرف في صلوة فليصرف وليتوضأ وليس على صلوة او قهرا او اصابته نجاسة
 مانعة عن الصلوة او سجع اى اصابه جرح فشيخ راسه فمال منه دم او طين ان الامام انه احدث جرح من سجدة وجاوز اى
 التسوف خارجا خارجا بسجدة لا ان كان الضعيف حكم المسجد ثم ظهر انه لم يحدث اى استأنف الصلوة لانه يند
 وجود هذه الموارض في الصلوة فلم يكن في معنى ماورد به النقص كذا اذا قدمه لانه بمنزلة الكلام وهو قاطع
 ولوم يخرج من سجدة او لم يجاوز الضعيف في السجدة اى لا يحرف على قصد الاطلاق ولو تحقق ما توهم به في كذا هذا
 ما لم يمتد المكان بالخروج ولو سبقت الحاش بعد توشا وسلم لان التسليم واجب فلا بد من التوضي البات به وان

في هذه الحالة او عمل ما ينافي بها تمت اي الصلوة لانه تنذر البناء لوجود القاطع لكن لا اعادة عليه لانه لم يبق
شيئ من الاركان وبطلت الصلوة عند الامام ان رأى في هذه الحالة وهو متمم ما أو تمت مدة الماسح او نزع
خفيه عن يمينه او سبى كان واسعاً لا يحتاج الى المعالجة في النزاع كما ينزلوا العمل القليل منزلة النقص المستقل والا
فالقيل والكثير سواء في كونه امر مسبقاً بالقصد والاختيار وان كان النزاع بفعل عفيف تمت صلوة لوجود خروج
بعضه او بطلت الصلوة ان تمام الاية سورة ان تذكر او حفظه بالسماح من غيره بلا اشتغال القلم والامت
صلوة لوجود خروج بعضه كذا في الدرر وقال الشارح اعلم ان قوله سورة وقع اتفاقاً وهو على قولهما واما عنده
فالاية لكي او وجد العارض ثوباً يجوز فيه الصلوة بان لم يكن فيه نجاسة مانعة من الصلوة او كانت فيه وعنده ما ينزل
النجاسة او لم يكن عنده ما ينزل النجاسة ولكن ربه او اكثر منه ظاهرة هو سائر للصورة ذكره الزبلي او قدر لوقوع
على الاركان اي على الركوع والسجود لان آخر صلوة اقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف او تذكر صاحب الترتيب فائت عليه
وكذا اذا كانت فائتة على الامام فتذكرها المؤتم بطلت صلوة المؤتم وحده ذكره الزبلي واستخلف القارئ ام لا لان
الصلوة حكم شرعي هو عدم صلاحية للامامة في حق القارئ لا بالاختلاف لانه غير مفيد حتى جاز اختلاف القارئ او
طلعت الشمس في فجر او دخل وقت العصر في جمعة فتدبرها بعد ما قد قدر التشديد اذا صار ظل كثر في صلاة ثم صلوة
وعنده اذا صار ظل كثر في صلاة يظل او زال عذر المذنب بان توفى ما يجب مع سبلان وشرع في الظهور فقد قدر التشديد
فانقطع السبلان ودام الانقطاع الغروب الشمس الظهور عنده او قطعت ظهيرة عن برقه فبطلت لان لو سقطت لاعتبر
لا بطلت صلاة وفي الهداية وقيل الا في ان المذنب يخرج عن الصلوة بضع المصلي فرض عند ابي رضي الله عنه ليس فرض عندهما فرض
هذه العوارض عند في هذه الحالة كاعتراض في خلال الصلوة وعندها كاعتراض بعد تسليمها ما روينا من حديث
ابن مسعود رضي الله عنه انه لا لا يمكن اداء صلوة اخرى الا بالخروج عن هذه الصلوة وما لا يتوصل اليه الفرض الا به
يكون فرضاً وقال الزبلي لان هذه الاشياء مفردة للصلوة من غير صفة ولو اختلف الامام مسبقاً بوجه وجود المذنب
في الحجة والاولى الامام ان يقدم مدركا لانه اقدر على اتمام صلوة وينبغي لهذا المسبق ان لا يتقدم بوجه التسليم
فلو تقدم يتقدم من حيث انتهى اليه اليه انما يتقدم مقامه فاذا اتم المسبق صلوة الامام يتقدم المسبق مدركا ليس المدرك
بمدرك بانقوم ثم يتقدم المدرك بان يقوم قبل الامام المسبق شيئاً منافياً للصلوة كالقراءة وغيره بعد اتم السلام
بشرط ان يقرأ في الامام المسبق الاول لان المفرد وجد في حقها خلال الصلوة وفي حق القوم وجد بعد
انتهائها لان دين الامام الاول في صلوة مع القوم بان توفى وادرك خليفته بحيث لم يفتت شيئا ثم واثم مسبق
خط خليفته في لا يفتت المناقاة والافتت في من فرغ من الصلوة من القوم لان صلواتهم قدمت ولو لم يفتت الامام
عند الاختتام غرض السلام واحداث الامام عند اتمه من كان مسبقاً لوجود المناقاة خلافاً وقال لا لا يفتت

فأما

اي لا يفتت ان تكلم الامام او خرج من المسجد في قولهم جميعاً لها ان صلوة المقتدى بناء على صلوة الامام جوازاً
وفاداً ولم يفتت صلوة الامام فكذلك صلوة فصار كالسلام والكلام وله ان القربة مفردة للجزء الذي
يلاقيه من صلوة الامام فيفتت من صلوة المقتدى غير ان الامام لا يحتاج الى البناء والسبق يحتاج اليه
والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام لانه تم والكلام في معناه وينقص وضوء الامام لوجود القربة في حصة
الصلوة ومن سبقه لم يفتت في ركوعه او سجوده او جوبان بنى ان توفى وبنى لا يعتد بالتي احدث فيها الا
اتام الركوب بالانتقال مع الحدث لا يفتت فلا بد من الاعادة ولو كان اماماً فقدم غيره لم يقدم على الركوع لانه يمكن
الامام بالاستدانة ومن تذكر سجدة في ركوعه او سجدة واحدة في ركوعه او سجدة واحدة في ركوعه او سجدة واحدة في ركوعه
أمكن وان لم يعتد اجزاء لان الانتقال مع الطهارة شرط قد وجد وعن ابي يوسف ربح يلزمه اعادة الركوع لان الفقرة
فرض عنده كذا في الهداية وقال الشارح القائل لا يجب اعادة الركوع او السجدة الذي تذكر فيه لان اداء الشرط من الصلوة بعد
الجواز جاز فان لم يأت تلك السجدة في آخر الصلوة يجوز صلوة لكن ان اعاد يكون مندوباً لانه لم يقصد به اتمام ذلك الركوع
او السجدة حتى يجلي الاعادة ومن اتم فوافقه فان كان المأموم رجلاً صالحاً للامامة تيقن ذلك الرجل للاختلاف وان لم يفتت
اي الامام ذلك الرجل ان وصلية يعني يصير المأموم اماماً وان لم ينو المأموم ان يكون اماماً بنفسه لان تعيين الامام لقطع
المزام عند التمام والمأموم الواحد متعين فلا حاجة الى الاختلاف والاي وان لم يكن رجلاً بان كانت امرأة
او صبياً او خنثى او امياً فيقبل بتعيين فتفت صلوة المأموم والامام والاختلاف من لا يصلح للامامة والاخت
ان لا يتعين فتفت صلوة اي صلوة المقتدى لانه خلا مكان امامه من الامام دون الامام اي لا يفتت صلوة الامام
لان الامام لا يصير مقتدياً به لانه لم يوجد منه الاختلاف قصداً فلا يفتت صلوة ولو حضر الامام عن القراءة جاز له ان يقرأ
الاختلاف خلافاً لهما اي قالوا لا يجوز لانه نادراً فلا يفتت على مورد الضرورة ان الاختلاف لعلته بالخبر عن الامام وقد وجد ولام
ان نادراً ولو قراء ما يجوز في الصلوة لا يجوز بالاجماع كذا في الاختيار قوله حصصاً على الماهية والضم خطاً نص عليه المغرب
وفي الدرر اخذوه رعا فمكت الى انقطاعه ثم توفى وبنى ولا يجب عليه الاتيان وفي شرح الهداية لكفتنا في كون اختلاف
الامام رجلين او هو رجلاً والقوم رجلاً والقوم رجلين او بعضهم رجلاً وبعضهم رجلاً فتفت صلوة الكوفة في الغاية لو قدم
رجلاً والقوم رجلاً فالامام من قدمه الامام الا ان ينو القوم ان يأتموا بالآخر قبل ان ينو ذلك ولو قدم كل واحد رجلاً
فالعبارة للاكثر وعند اكثرنا يفتد الكل وان تقدم رجلاً فالامام من كان الامام يتعين وان اتوا في مقدمه واقدن منهم
بهذا وبعضهم يفتت به الاكثر صحته وصلوة الاقل فاسدة وعند اكثرنا لا يمكن الرجوع في صلوة الطائفتين كذا قال الزبلي
باب ما يفتت من الصلوة في اي فتت هذه الصلوة الكلام ولو كان الكلام سهواً او كان في النوم
خلافاً لثاني في خطا والنسيان ومقتضى الحديث المعروف ولنا قولنا ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام

الناس وانما خرج وقراءة القرآن وما رواه محمول على رفع الائم بخلاف السلام صيلا لانه من الاذكار فعبارة ذكر
في حالة النسيان وكلاما في حالة التعمد كما فيه من كاف الخطاب وكذا ان كما في الفتوة الكلام فكذا بك يفيد الدعاء
بما اراد عليه كلام الناس وهو ما يمكن طلبه منهم نحو ان يقول اللهم البني ثوب كذا اللهم زوجني فلانة والابن
وهو ان يقول آه والناؤه وهو ان يقول آه بالمد والتشديد والتأنيف وهو ان يقول آه بالتشديد والتخفيف والناؤه
بحرفين خلافا لابي يوسف والباء بقول جع او مصيبة لانه كحسنة او نار ان يبكي فارفع بكاءه فان من ذكر حسنة او نار لم
يقع لانه يدل على زيادة الخشوع وان وجع او مصيبة قطعها لان فيه اظهار الجزع والتأسف فكان من كلام الناس عن
اليوسف ان قوله لم يفسد في الحالين وقوله او يفسد وقيل الاصل عنده ان الكلمة اذا شملت على حرفين وهما زائدة
او احدهما لا تنفرد ان كانت اصليتين تفرد في حروف الزوايد جمعها في قوله اليوم تنساه وهذا لا يقول لان كلام الناس
في متفاح العرف يتبع وجود الهمي وافهام المعنى ويحقق ذلك في حروف كراهنا وايد كذا في الهداية والتخفيف في قوله
اي بلا عذر بان كان تحت اليد وحصل به حروف ينبغي ان تفرد بها وان كان بمنزلة واضطرار ولم يقدر ان يدفعه اليها
البزاق في حلقه فصوره لا ينسب له عطاس بل في حروف فان حصل به حروف لم يكن مدفوعا اليه يقطع عندها وان مدفوعا
كذلك الهداية وفي الدرر فان العطاس لا يقطع وان حصل به تكلم لانه مدفوع اليه طبعيا واما الجاء فان حصل به حروف
ولم يكن مدفوعا اليه يقطع عندها وان مدفوعا اليه لا يقطع كذا في الكافي ومصيبة عطاسي يعني اذا عطس رجل فقال في
برحمتك الله تفصيله لانه كلام الناس وفي المحيط لوقال العطاس في الفتوة برحمتك الله يعني ان نفسه لا يفره لانه دعاء
يفرد به قصد جواب بالحمد لله او بالحمد لله او الاله الاله او بحمدا يعني من اخبر بغيره فيقال بحمدا الله او
الامر يخرج بنحو من اخبر في الفتوة بغيره فقال ان الله وانا اليه راجعون او الحقول او لاقوة الابانة العظمى
وجه ان الشك بالعمد يكون كلاما كما ان القرآن بقصد الخائب يخرج من ان يكون كلام الله تعالى كما اذا قال يا بني
اركب معنا في غير امام يكون كلاما فسد الاقراء ذكره الشارح خلافا لابي يوسف حيث قال لا يكون فسادا لانه شاك
بصيغة فلا يتغير به بينه وبينها ان اخرج الكلام خرج الجواب وهو محتمل فيجعل جوابا كذا في الهداية ولو اراد بذلك ان
بذلك في غير السلام ان الله تعالى في الفتوة لا تفرد اتفاقا فتوى عليه السلام اذا نابت احدكم نائبة
في الفتوة فيصير ولو فتح على غير امام فسد لانه تقديم وتعلم فكان من كلام الناس قواعدها ما فيه من فتح المقدمات
بالمقدمات وغيره انفسى عن الحق وحده وفي الامام والمفرد على ان شخص كان فكل ذلك يفيد الا اذا قصد به
دفع الحق عليه ما لو قال ما مالك فقال خيل والبغال والحمير فانه يفيد صلوة ان اراد به جوابا والا فلا لا تفيد
في الامام مطاوعة في الاشياء فالعلم اذا لم يطعمك الامام فالعلم مطلقا غير فصل ولا تدقيق
العلم في صلوة فلما هذا من اعبال العلم في حق ويوجب اليقظة على ايمانه ووقت القراءة هو الصحيح لانه خفيف

تفسير

و فرزند

وقراءة ممنوع عنها وينبغي للمفسر ان لا يجعل بالفتح وللإمام ان لا يجعل ضم اليه بل ركيعة اذا قرأ قدر النقص
والانتقال إلى آية أخرى وأما قال مطلقاً في الأصح احترازاً عما قيل ان قراءة قدر ما يجوز به الصلوة تغدو
لأنه لا ضرورة اليه وقيل ان انتقال آية أخرى فتفتح عليه تغدو صلوة الفاتح وكذا صلوة الإمام ان اخذ بقوله
لعدم الحاجة اليه ولوجود التلقين والتلقن من غير ضرورة كذا في الدرر والهداية ويغدها السلام عما قيد
بالعدل ان السلام هو غير مفد لأنه من الأذكار ففي غير العمد يجعل ذكر أو في العمد كلاماً ورده لم يقيد به بالمد
لأنه ليس من الأذكار بل هو كلام وتخطأ في مفد وقراءة من مصحف لأنه يتلقن من المصحف فاشبه التلقن
من غيره خلافاً لهما فإنه ما قال لا تغدو الصلوة بل هي تامة لأنه عبادة انضافت إلى عبادة الآلة يكره لأنه
تشبه بصيغ أهل الكتاب ولا يصح رضي الله عنه ان حمل المصحف ووضع عند الركوع والسجود ورفع عند القيام
والنظر فيه وفهمه وتقليب الأوراق عمل كثير ويقطع من رآه أنه ليس في الصلوة ولا يتلقن من المصحف فإنه
التلقن من غيره وأكله وشربه لأنهما متافيان للصلوة عامداً أو ناسياً لأنه عمل كثير وحالة الصلوة مذكورة
هذا اذا لم يكن بين مسانه ما كؤل وأما اذا كان فاتباعه لا يفد صلوة كما سيأتي وسجوده على جسده تغدو
من سجد على حجر خلافاً لابن يوسف راجح فيما اذا أعاده على طاهر حيث قال تغدو السجدة لا الصلوة حتى لو أعاد على
طاهر صح لان ادائها على النجاسة كالعدم ولها ان التلوة لا يتجزأ فاذا فسد بعضها فسد كلها بخلاف وضع يديه وسجده
عليه فان صلوة تجوز لان وضعها عليه كترك الوضع أصلاً وترك وضعها لا يمنع لجواز تجزأ الوجه فان ترك
وضع يمينه كذا في الدرر والعمل الكثير وهو ما يقام باليدين وان كان يده بيد واحدة فهو قليل لا تغدو الصلوة لم يكره
وقيل العمل الكثير ما شتمل على عدد فثلث كمر قتل قلته او قتلين لا تغدو وان قتل ثلاثاً وغرة عامة المشايخ تغدها
على انه ما يعلم ناظره ان عاملة غير مفد وقيل ما يستكثره المعنى قال الإمام الحنفى هذا اقرب إلى من يصحح
فان رآه التفويض إلى رأي المشتكى ويغدها شرعاً في غيرها أي في غير صلوة شرع فيها أولاً كمن صلى ركعة
من الظهر قضاء ثم افتتح العصر والظنوع مثلاً بتكبيرة جديدة يتم الصلوة الأخرى ولا احتساب الركعة التي صلاها
أولاً لأنه صحيح شرعاً في غير ما هو فيه وهو العصر فيما اذا انواه او التطوع فيما اذا انواه او نوى العصر وكما سألنا
اوله العصر ان لم يكن صاحب الترتيب بان سقط الترتيب بكثرة الفوات او بضييق الوقت فيخرج عما هو فيه ضرورة
وكذا لو كان يصلي التطوع فافتتح الفرض ان كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر او بالعكس خرج عما هو فيه ضرورة وكذا لو كان
يصلي التطوع فاذا ذكره الزمى لا يفد ما شرع وعدها أي في الصلوة التي شرع فيها أولاً ثم شرع فيها ثانية يعني
لا يفد افتتاح الظهر مثلاً بعد ما صلى منه ركعة بل يبقى على ما كان عليه حتى يجتري بشك الركعة لأنه نوى الشرع في عين
ما هو فيه فلغيت نيته والنوى على حاله الا اذا كبر بنور امامة النبأ او الاقتداء بالامام او كان مقتدياً

وَجَنَّبَ الْكُفْرَ الَّذِي صَحِبَهُاهُ فِي الْأَطْفَالِ
وَالْبَالِغِ وَأَمَّا مَا كَانَ فِي الْأَطْفَالِ فَكَانَ
وَجَنَّبَ الْكُفْرَ الَّذِي صَحِبَهُاهُ فِي الْأَطْفَالِ
وَالْبَالِغِ وَأَمَّا مَا كَانَ فِي الْأَطْفَالِ فَكَانَ

فكبر بنوى الاغراد فينبغي رعايا كبره وبطلان مضي من صلوة للتفاهرو حاصنه ان المصلي اذا كبر بنوى
 الاستئناف ينظر فان كانت الثانية التي بنوى الشروع فيها هي الاولى بعينها من كبر وجعل في شئ لا يبطل
 او ويجزئ بما مضى من صلوة وان خالفها تبطل صلوة تستأنف ونظيره ما لو باع عبدا بالف ثم جده
 بالف وتمايه فان العقد الاول يبطل وينقذ ثانيا وان جده بالف في الاول على حال عدم المفاضة
 وعلى هذا لو كان يصلي على الجنازة في جنازة اخرى فكبر بنوى الصلوة على الثانية بطل ما مضى وبشرعا
 في الثانية ولو لم ينو الصلوة على الثانية او نوى الصلوة عيسرها فهو على حال ويجزئ بما مضى ذكره الزبي
 ولا تنصر حال انظر المكتوب والله لا يسير على مناف للصلوة ولا فرق بين المستفهم وغيره على الاصح لعدم
 خلاف ما اذا خلف لا يترك كتاب فلان حيث بحث بالفهم عند محذره لان المقصود هذا كذا الفهم انما هو
 الصلوة فبالفهم الكبر في الهداية او كل ما بين اسنانه دون الحفصة لانه لا يمكن الاحتراز عنه ولا يرد الاصل
 بالقوم فصار كالرأى الا اذا كان كثيرا فتفسد صلوة كما يفد بصومره والفضل بينهما مقدار الحفصة ولذا قال
 وعشر قدرها ولا تنقض الصلوة ان مر ما في موضع سجوده اذا كان المصلي على الارض حديثا لم يفسد سجودا
 قال لا يقطع الصلوة موشى وادرا او ما استطعت فانه شيطان وامام المار فلقوله عليه السلام لا يقطع احدكم
 ما بين يديه من ان يترى يدي اخيه وهو يصلي وكما هو في الموضع الذي يكره الموقوفه والاصح ان موضع صلوة
 وهو من قدم في موضع سجوده او خادى لا بعض الاعضاء ان بعض الاعضاء المار بعضا المصلي اذا كان المصلي على الارض
 ام المار ولا يفسد ما روينا قال صدر شريعته اعلم ان الصلوة ان كانت في المسجد الصغير فلم يورامام المصلي حيث كان
 بوجوب الاثم لان المسجد الصغير مكان واحد فامام المصلي حيث كان في حاكم موضع سجوده وان كانت في المسجد الكبير او في
 القصر او في موضع المشايخ ان مر في موضع سجودا ثم والا فلا وعند بعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي امام
 في موضع سجوده يحكم بفساد سجودها ثم بالمرور في ذلك الموضع اذا عرفت هذا فان كان المصلي على الارض لم يفسد
 امامه تحت الدرك فلا شك انه لم يفسد موضع سجود في ان خادى بعض الاعضاء المار بعضا المصلي باثم والا فلا
 وينبغي ان يصلي ان يفسد ركعة امامه في السجدة فحشية جعل في الارض لقوله عليه السلام ليس من احدكم
 في سجدة ولو لم يفسد ان يكون السجدة طول ذراع وغلظ اصبع ماريونا ولا ان مادونا ذلك لا يفسد وللناظر
 فلا يفسد الفضة بغير المصلي منها ان السجدة لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم لاسرة فليدن منها لا يقطع
 الشيطان عليه ويعملها على احد حجبها الا بالاسر والايمن افضل حديث مقداره في ثقتها عن قال هارث
 سودة انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يفسد ولا تسجدة ولا تسجدة على حجبها الا بالاسر والايمن ولا يفسد ولا يفسد

هذا الحديث في موضع سجود المصلي على الارض

اليه محمد

اليه محمد الا يقابل الله مستويا مستقيما بل كان يعيل عنه وان تعذر العز لصلابة الارض لا يفعها
 عند بعضهم لانها لا تبدد للناظر وبعضها الاخرين لونه والخبر فيه يكن بعضها طولا لا عرضا واخسفوا في الخط اذا لم يكن
 معه ما يفسده او يضعه حسب اختلافهم في الوضع والوجه ما يناسب المائين ولا يكن الوضع ولا الخط كما بيناه
 اننا ويدر المائر بالاشارة او التوجيه بان قدمت السترة او قصدت المرور بين يديه اي بين المصلي
 وبين السترة حديث ام سلمة رضي الله عنها انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يمشي في بيته
 فيخرجته فترين يديه عبد الله او عمر بن ابي سلمة فقال علي بن ابي طالب بين هكذا فوجع فترت زينب
 نبت ام سلمة فقالا لبيده هكذا فقصته فلما صلى على النبي فالحمد اغلب ولم يستج منهم من قال لبيده اي
 يدفع بالتبجيل والايح بيها لانه باحد هما ثمانية وقيل يدفع بيده مرة ان لم يمنع بالتبجيل
 على وجه ليس فيه علاج على ما روينا تركها اي ترك السترة عند المرور ولم يوجه الطريق
 حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام صلى في فطيليس بين يديه سترة وسترة الامام
 تجزئة عن النعم لانه لم صلى بالابطح الى غرة ولم يكن المقوم سترة ولو صلى على ثوب بطائشة
 بخسفة سمح ان لم يكن مخفيا ان مخيطا ما بين جانبيه بخيوط قيد بعدد الحفص لانه تجوانبه
 الاخرى لو كانت مخيطة ولم يكن وسطه مخيطا لفسد كونه في حكم ثوبين وفي الخلاصة لو صلى
 على خشب وفي جانبيه المخرجاسته ان كانت غلظ الخشب يقبل تنفع يجوز والافلا ذكر
 اشارة الغاضل وكذا ايها كاصحت الصلوة على ثوب بطائشة فحفة فذلك صحت لو صلى
 على طرف الطاهر من بساط طرف منه فحسب سواء تحرك احدهما بحكة الاخر او لا
 وكبره عتق ثوبه او بدنه اي لعب المصلي بثوبه وبدنه لانه خارج الصلوة منه
 عنه فماتك فيما قاله ان الله تعالى كره لكم ثلثا اللعب في الصلوة والركن في التسيام
 والحق كبر المقابر وقاعه ان في الصلوة شغل ومراي مرسو الله عليه وسلم رجلا يلعب
 في الصلوة فقال لو خضع قلب هذا الخشت جوارحه وقلب الحصى ايامه ليمكنه السجود للذي
 عند ايضا والرحمة في المائدة قال السلام با ابا ذر مرة او فذر ورفعة الاصابع للذي عنه ايضا
 قال عبد الله لا تقع اصابعك وكذا يكره تشتت الاصابع لقول ابن عمر في ذلك صلوة المفسد
 عليه وسلم وري النبي صلى الله عليه وسلم قد شبك اصابعه في الصلوة فخرج عليه السلام بين اصابعه
 والتخمة لتسميه عليه السلام ان يصلي الرجل مستخرا ولان فيه ترك الوضع المستور والتخمة
 ونفع ايده على الزاوية وهو التصحیح وبه قال الجمهور في هذا القصة والحديث واقعه

امن

تشبهه برماق بن

ومنه قوله عليه السلام الاختصار في الصلوة راحة اهل النار فانه ان هذا فعل اليهود
 في صلواتهم وفي اهل النار لانهم راحوا فيها والانتفات بان يلوي عنقه الحاجة
 عنه ايضا فلو نظر مؤخر عينه عنقه وسيرة من غير ان يلوي عنقه الحاجة لا يكره ولو حوّل
 صدره عن القبلة فسدت صلواته ولا فناء للمفعلة قال ابو ذر رضي الله عنه في خيل
 من ثلث ان اتفرق نقر الديك وان وقع افعاء الكلب وان افترش الثعلب والافعاء
 عند الضحى وان يقعد على البيت وينصب فخذه ويضم ركبتيه الصدرة ويضع
 يديه على الارض وعند الكرم هو ان ينصب قوسه ويقعد على عقبيه واضعا يديه
 على الارض والاولى اصح لانه اشبه بافعاء واكثرش ذراعية ما روي في رواية
 بيح اي بالاشارة وهو مكره ولا تفسد الصلوة وانما الحجة تفسد الصلوة
 واشترع بلا عذر لان فيه ترك سنة الجلوس في الشهد ولو كان بعذر
 لم يكره وكفى ثوبه اي رفع يديه اذا اراد السجود فانه نوع تحية وكره
 سدة وهو ان يجعل ثوبه على راسه او كتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه فانه
 تشبه لاهل الكتاب قال الزبلي ومن السدول ان يجعل الثياب على كتفيه ولم يدخل بكم
 الثياب لانه في التشايل لا مثله فان غلبه فليكظم ما استطاع وان زاد وضع يده
 ويد على فم اليد التي انفتحت العطاس ويكره التثاوب فاذا ثاوب احدكم فليد
 ما استطاع ولا يقل هاهنا فانما لكم في الشيطان يضحك منه وفي رواية اذا ثاوب احدكم
 فليست يد على فم فان الشيطان يدخل فيه وكره التثاوب لانه في التشايل وكره تعميم
 عينيه لقوله ما اذا قام احدكم في الصلوة فلا يضر عينيه ولانه في الخشوع وفيه نوع
 سب وقيل الزبلي ويكره ان يدخل في الصلوة وهو يرفع الاخشيش اي البول والغايظ
 وان شفاه قطعها وكذلك الرجوع وان مضى عليها اجزاء وقد اساء وقوله
 عليه السلام لا يحصر طعام والصلوة وهو يرفع الاخشيش محمول على الكراهية
 وفيه تفصيل تحت احوال الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء بنوته يملأ ان الماء مع
 الكراهية وفيه فناء ويكره ان يرفع على نفسه بمرحلة او بكفة ولا تسد به الصلوة مالم يفرغ لانه
 العمل الملبس به من ثيابا وكثير يفسد واختصار في الفاصل بينهما وهو على فم الاول
 انما ينام باليد عاتق كنه وان فعله بيد واحدة كالنعم وليس الغميص وشدة الضرب

والزينة

وان فصل النفس

القليل

تزيل
الخلق

عن القوس وما يقوم بيد واحدة قلل وان فعله بيدين كرفع القوس حلا السراويل وليس القنطرة ونزع
 اللجام وما تشبه ذلك والثاني ان الثالث المتواليات كثيرة وما دونه قليل حتى لو رفع على نفسه
 بمرقعة ثلث مرات وحك موضعاً بجسده او بي ثلثة احوار او ثلث ثلث شعرات فان كانت
 على الماء تفسد صلواته وان كسر وعطس هذا قبل الفعلة والثالث ان الكثير ما يكون مقصودا للقليل
 بخلافه والراجح ان يفوض الى رأي التليج وهو ان استكره كان كثيرا وان استكره كان قليلا وهذا
 اخص الاقوال في اب ايج رضي الله عنه فان من رآه لا يقد في خبر هذا بشئ بل يفوضه الى رأي التليج
 به وخالف من انه نظر اليه لخصه فافهم في ان كراهته في غير الصلوة فهو كغيره فيفسد الصلوة
 وان شك فليست وهذا الاصح وكره الصلوة معقوبين الشعر الكهني روى عن ابن عباس انه
 رآي عبدا لله ابن الحارث عنهم يصلي ورأسه معقوف من رآه فقام فجعل يحمله فلما انفرق
 اقبل على ابن عباس رضي الله عنهما فقال مالك رأيت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول انما مثل
 هذا مثل الذي يصلي وهو مكثوف والعنصر هو جمع الشعر على الراس وشدة شئ حتى لا يجعل
 او حاسر الرأس لانه لا يكره ان يصلح حاسر الرأس للتكامل وعند البالات لا يكره كشف الرأس في الصلوة
 للثقل او ثياب البذلة اي يكره الصلوة في ثياب البذلة بغير الوضوء ولا يذهب بها الى
 الاكابر هذا اذا كانت له ثياب اخرى الا فلا يكره ومسح جبهته فيما ادى في الصلوة من التراب للشئ اليه
 ولو مسحها في الصلوة لا يكره ذكره الشارح وكره نظره الى السماء للنهي عنه ايضا فانه ما بالاقوام يرفعون
 رؤسهم الى السماء في الصلوة وكره عدل لا يجمع اية بعد اية والتسبيح بيد وحدها فاما حديث قاله الامام في الصلاة
 والنظر اليها ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لا ينظر احدكم في
 القربة والتسبيح ولا يرفع راسه ان العذ ليس من اعمال الصلوة وقاله في الصلوة لا ينظر احدكم في القربة
 وفي ثبت فهو ممنوع مما لا بد اع حاي كان الاول مباحا فيها ومرة ستة لقوله لا ينظر احدكم في القربة
 الشرع فيها ومراعاة سنة التسبيح ممكنة ايضا بان يحفظ قلبه ويهمل ما في موضعها لان المذكور
 هو التقرب بالاصابع بسجدة يسجد بيده دون غيرها والحفظ بقلبه ثم يترك الخلاف في القرائن ويجوز
 بالاجماع وقيل الخلاف في التواكل ولا يجوز في القرائن بالاجماع ولا ظهر في الخلاف في التواكل ولا يجوز في عدد
 التسبيح في الصلوة فكرهه بعضهم بكونه ابدون الزيادة اقرب من الاقرار بالتقصير وعنه ابن مسعود رضي
 الله تعالى عنهما رجلا يقول انك فقال له عدد ذنوبك لتستغفرها قال لا استغفر في الصلوة في التسبيح
 ذكره الزبلي وقام الامام في طاف المسجد لا سجود اي يكره قيام الامام في الطاف وهو المحارب ولا يكره

في التواكل

سجوده فيه اذا كان قائما خارج الحراب انما كره لما فيه من الكثرة باهل الكتاب بحيث تخصيص
 الامام بالمكان ومنه وهذا لان الحراب شبه اختلاف المكاني. والمعتبر هو القدم كما في كثير من الاحكام وقيل
 اذا كان الحراب مكسوف بحيث لا يشبه حال الامام على من هو في جوانب كركه للضرورة ذكره الزيلعي وذكره
 النجاشي اي نقلا عن الامام على ذلك لان الحديث ابن مسعود رضى الله عنه انه قال اذا اتم الرجل القوم فلا يتوسل في مقام ارفع من مقامه ولا ان
 خلفه يعني لغيره وحديث حذيفة رضى الله عنه انه قال اذا اتم الرجل القوم فلا يتوسل في مقام ارفع من مقامه ولا ان
 اهل كتاب يرفعون مقام امامهم فيكون تشبها بهم وكذا يكره ان يكون القوم اعلى منه الامام
 وقال الطحاوي رحمه الله لا يكره لزوال المعنى وهو التشبه باهل الكتاب وجه الظاهر انه شبه اختلاف المكاني
 فكان تشبها بهم ولما كان فيه اذراء بالامام ثم قدر الارتفاع فانه ولا بأس بما ذكره الطحاوي
 وهو مروى عن يوسف وقيل انه مقدر ما يقع عليه التمايز وقيل بقدر اعتبار بالستره وعليه
 الاعتماد وان كان مع الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح لزوال المعنى الموجب لتكراهية وهو ان
 الامام بالمكان ويكره القيام خلف صف فيه اي في الصف فجه وان لم يجد سجد لله المحذور
 ان يسجد عليه موافقة له لما روي انه قال لم يصلي من خلف الصف هاهنا فحدث
 المنك واحد فصلته معه وفي القبة القيام وحده اولى زمانا لعلبة الجعل قال الزهري
 في شرح القدوري وخالف حجة الصف احد فقاب الصلوة توسعة له فسدت صلوة
 لانه امتثل لغير الله تعالى فسلوته ويسودب فيه تصاويرة لانه يشبه حامل الصنم فيكره وكره
 ان يكون فوق راسه الصلوة بين يديه او جذايته اي على احد جنبيه عينا او شاكلا
 صورة حوت جبرائيل انما لا يدخل بيتا فيه كلب او صورة ولانه يشبه عبادتها فيكره وشبهها
 كراهته ان يكون امام الصلوة فوق راسه على عينية يساره ثم خلفه وفي النهاية ان كان المتألف
 فيمنع من القبة لا يكره لانه لا يشبه عبادته وظلاله تغير لطق الكراهية كذا في الدرر ذكره
 ابن حجر وقال شارح الفاصل وان كانت خلفه او تحت قدميه لا يكره لان تكون صفة لا تنبئ للنام
 منها لا تعبد اذا كانت صفة بحيث لا تبد للناظر اليها والكراهية باعتبار العبادة واذا لم يعبد
 مثلا لا يكره او يكره في راسه او في راسه خيط يخطه عليه حتى لا يبق للراس اثر
 او يطميه بغيره فلو كانت في يده لا يكره لا يعبد بدون الراس عادة ولا اعتبار بالخط
 الراس في الصلوة وهو مطبق ولا يابز العجيب او العجيب لانها يدونها فيقدم
 اما الصلوة فيكون صفة غير المتعة فيكون صورة مثلاً صورة الخلال وغيرها من

في الصلاة بين يديه او جذايته اي على احد جنبيه عينا او شاكلا

من الاشجار لانها لا تعبد عادة ومن ابن عباس رضى الله عنهما انه رخص في تنال الاشجار
 لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلوة لحديث ابي هريرة رضى الله عنه انهم اقبلوا على
 في الصلوة الحية والعقرب ثم قيل انما تقتل اذا امكن من قتلها يفعل بسير كالعقرب
 واما اذا اخرج الى العالمة والشيء فيفد ذكره في السوط انه لا تقتل فيه لانه رخصه
 كالت في الحديث والانتقاء من البركة في الذر ذكره الزيلعي ولا يكره قيام الامام في السجد
 حال كونه ساجدا في طاعة اي في محراب لانه لا يشبه فيه باهل الكتاب ولا اختلاف المكان
 والمعتبر هو القدم كما في كثير من الاحكام ولا يكره الصلوة الى ظهر قاعد بحيث ومن الناس
 من كره الصلوة الى قوم يتحدنون او ياتون لما روي انه روى عن ذلك ولما روى
 انه عليه السلام اذا اراد ان يصلي في الصحراء او عكرمة ان يجلس يديه ويصلي ولا يكره ان
 ان يصلي متوجها الى مصحف او الى سيف معلق لانها لا يعبدان والكراهية باعتبارها وان
 فالبعض يكرهها وان يصلي المتوجع والى راج لان الجوس لا يعبدون للهب بالجران كانت
 في الكانون او في التنور فلا يكره التوجه اليها على غير ذلك الوجه ولا يكره ان يصلي على سباط
 ذي نصا ويران لم يجد عليه لانه اياهه وتحقير للصلاة وليس يتعلم كره البول والختان اي الغلط والوطئ
 الى الجماعة فوق سجد لانه ينافي احترامه لان سطح المسجد حكمة العنان المتماخض لو قام عليه
 مقدبا بالامام وضع ولو سعداته المتكلم لم يقصد اعتكافه ولم يجعل للحائض ولجنب الوقوف
 عليه فاذا ثبت ان سطح المسجد يكره مباشرة التماسه لقوله تعالى ولا تباشروه وانهم كانوا في المسجد
 ولا تلمسوه من الخلة واجب لقوله تعالى فربيتي للطائنين والعاكفين والركع السجود وكره علف
 بابه لانه يشبه المنع من الصلوة قال الله تعالى من اعلم من منع مساجد الله ان يذكر فيه اسمه وقال
 على السلام يا بتي عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف هذا البيت او صلى في اية ساعته شيئا من ادبار
 ولا تمنعوا حوازه عند الخوف على ساعته في زمانا فيفرد ان الصلوة صيانة لمناجاة المسجد وهذا
 صحيح لان الحكم قد يختلف باختلاف الزمانا لقلنا في منع جماعة النساء في زمانا لظروف النوازل
 ذكره الزيلعي ويجوز تقصير المسجد بالحصر وما ذهب ومنهم من كره ذلك لقوله من اعلم من
 الشاة تزيين المسجد الحديث وقال عمر بن عبد العزيز هذا الكلمات حين امر به رسول الله
 الوليد عبد الملك باربعين الف دينار لتزيين مسجد واطلال الدار وقد زخرت الكعبة بما ذهب
 والنفقة وسيرت بالوان الديباغ تعظيما لها وعندنا لا بأس به ولا يستحب ومنه الى المساكين

في الصلاة بين يديه او جذايته اي على احد جنبيه عينا او شاكلا

وكان سنة لما فسدها وقوله وتذكرنا في سنة فيه يفسده ولو كان سنة لما افسده
وقوله ولا يعاد الوتر لا عادة العشاء ولو كان سنة لا عيدها للفرض وهو ثلث ركعات
سلام واحد لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى انعم بكم كان يوتر بثلاث ركعات
يقراء في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون والثالثة بقل هو الله
احد ويقتل قبل الركوع الحديث ومن علمه رضي الله تعالى عنه كان يوتر بثلاث ركعات
لا تفعل سهرا يقرأ في كل ركعة من الفاتحة وسورة ويقتل في الثالثة دائما احدى كل سنة قبل
الركوع بعد ما يتردد في اي ركعة من ركعاته وقوله تعالى فاقرا وما تنسوا القرآن ويقول اللهم
انا نستعبدك ونستعبد بك ونستغفرك ونستغفرك اليك ونؤمن بك ونؤمل عليك ونسئ
عليك الخير كله ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يشركك اللهم اناك نعبدك والفضل
وسجدوا اليك وسجدت رجب وحيثك ونسئ عليك ان عذابك بالكفار ملحق من ربي
وفضوا لك الشكر والقوم يتابعون الامم الى هنا فاذ اشرف الامم في الدنيا قال ابو يوسف رحمه
يتابعونه ويقرؤنه معه وقال محمد بن لا يتابعون الامم ولكن يؤمنون والدعاء اللهم
اهدنا من هديت ونوتنا من تولت وباركك لنا فيما اعطيت وقنا يا ربنا من ما نقتل
انك تقضه ولا تقضه عليك انك لا بذل من البيت ولا بعز من عبادت تباركت وتعاليت
فلك الحمد على ما قضيت ونستغفرك اللهم ربنا اعفوا عننا وات خيرا لرحمتك
وقال شافعي رحمه يفتي في صلاة الفجر ايضا في الركعة الثانية بعد الركوع الحديث ان شافعي رحمه
ان الله تعالى كان يفتي في صلاة الفجر الى ان فارق الدنيا وبعثنا حديث ابن مسعود
رضي الله عنه تمت في صلاة الفجر يدعوه على من احيا العرب ثم تركه والترك دليل النسخ
والترجيح ببقه الزاوي او المروي فانه ظرفية حاضرة ترجع على السجود ورفع يديه وقت
قوله ثم لا ترفع الا يديك في موضع موطن وذكرتها في القنوت ولا يفتي في صلاتها خلافا
لشافعي ولما روي عن مسعود بن ربيعة عنه انه عم قنت في صلاة الفجر ثم ترك
وتبع القوم لا يقرأ في القنوت بعد الركوع الى الوصل او يشرع في قراءة دعاء القنوت
خلف شافعي يفتي بعد الركوع لان اختلافهم في الجهر كالمسافر مع كونه منسوحا دليل
سطه انه يتابعه في قنوت الوتر كونه تابعا بقيت فصارت كالنساء والتهنؤ والدعاء
بعده وسجعات الركوع وسجود وديت الموتر الامم قانت الفجر خلافا للابن يوسف رحمه اي لا يتبع

في سنة ٢٠٢١

المفتي اماما شافعي يفتي في الفجر عند ابي محمد وعند ابن يوسف رحمه تبعه
لانه مقدر امام والقنوت مجتهد فيه فصارت ككتبات العبد في القنوت في الوتر بعد
الركوع ولما انه منسوخ لما روي في المتابعة في المنسوخ فصارت كما لو كثر خيرا في الجنازة
حيث لا يتبعه بل يفتي ما كان في الاظهر فاما المتابعة فيمليج متابعته انما قال في الاظهر
لان الله قبل في غيره بقدر تحقيق الخالفة لان التاكيد شريك الداعي والاول
اظهر لوجوب المتابعة في غير القنوت وفي الهداية ولت المسئلة على جواز الاقتداء
بالشفعية وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر وفي القنوت من لم يحسن القنوت
ينسحب ان يقول اللهم اغفر لي ثلث مرات وهو اختيار الامام ابي ليث او يقول
اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقارنا عذاب النار وهو اختيار
سائر المتابعين كذا في العراج فذكر في الركوع انه ترك القنوت او في القيام منه لم
يقتل في الركوع لانه ليس محللا للقنوت ولو قنت في القيام بعد الركوع لم يعد
الركوع لان الركوع فرض والقنوت واجب ولا يجوز رفض لافاته الواجب ويجوز
للسهو لزال القنوت عن محله الاصل في ركع الامم قبل فراغ المفتي من القنوت قطع
المفتي القنوت وتابع الامام لان ترك المتابعة يفسد الصلوة ودون ترك القنوت
بخلاف الشفعية اذ اسلم الامم قبل فراغ المفتي الشفعية ولا يقع الشهد ولا يتابعه
في السلام اذ لا يلزم ههنا من ترك المتابعة فساد الصلوة ادرك المفتي الامم في
الركوع من الركعة الثالثة من وتر مصاب كان المفتي يدرك القنوت لان ادراكه
في الركوع ادراكه في القيل قنت في الركعة الاولى والثانية سهوا لم يفت في الثالثة لان
لان تكرار القنوت غير مشروع وفي الهداية اذا علم المفتي من الامم ما يزعم به
فانصلوته كالفسد وغيره لا يحزبه لاقتداء به واختاره في القنوت الاحتفاء
لان الله تعالى قال والسنة قبل الفجر وبعد الظهر والغروب والعشاء ركعتان وقبل الظهر
وبجمعة وبعد ما اربع والاصل فيه قوله ثم تابع على ثلثي عشرة ركعة
في يوم والليالي بنى الله له بيتا في الجنة وقدر ذلك صلى الله عليه وسلم على نحو
وكما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
قبل الظهر اربع ركعات وبعد ما ركعتين وبعد المغرب شيئين وبعد العشاء ركعتان وقبل

الخبر ركنين رواه مسلم وابوداود وابن حنبل عن ابي ايوب رضي الله عنهم
كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الزوال اربع ركعات فقلت ما هذه الصلوة التي تراهم
عليها فقال هذه ساعة يفتح ابواب السماء فيها قلت ان يصعد فيها على صاحبها
قلت ا فكل من رآه فقال نعم فقلت ا بنية واحدة ام بتسليمين فقال تسليمة واحدة
رواه الطحاوي وابوداود والترمذي وابن ماجه من غير فصل بين الجمعة والظهر
فتكون سنة كل واحد منهما اربعاً وروى ابن ماجه باسناد عن ابن عباس
رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة اربعاً لا يفصل في شيء
منهن وعن ابي هريرة رضي الله عنه انه صلى اربعاً منكم مصلين بعد
الجمعة فليصل اربعاً رواه مسلم والاربع بتسليمة واحدة عند تأخري لوصولها بتسليمتين
لا يعتد به عن السنة وعز ابراهيم كان ابن مسعود رضي الله تعالى عنه يصلي
قبل الجمعة وبها اربعاً لا يفصل بينهما بتسليمة ذكره الزيلعي وعند ابي يوسف
رحمته الله بعد الجمعة ست ركعات بتسليمين مروي عن علي رضي الله
تعالى عنه بعد ما يستنفل بالسنة لئلا يفصل بين السنة
والكتوبة وعن عائشة رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم
انك السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام تباركت ربنا وتعاليت لك الحمد
بأذن جلالك واكرمك ثم يعود الى السنة ولا يتطوع مكان الفرض لقوله صلى الله عليه وسلم
انما نزع من صلواته ان يتقدم او يتأخر وكذا ايسر للجماعة كالتصوف لئلا يقطع
بذلك انهم من الفرض كذا في الاختيار وندب الاربع قبل العصر اربع ركعات كما روي عن
علي رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر اربع ركعات وان شاء ركعتين لما
روى
عن علي رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر ركعتين وعز ابراهيم كانوا يستحبون
ركعتين قبل العصر ولا يعتدون بها من السنة ذكره الزيلعي وندب الست بعد المغرب
ما روي ابن عمر رضي الله تعالى عنه انه صلى اربعاً منكم مصلين بعد المغرب ست ركعات
كتبه في الاقبليين وتلى قوله تعالى انك كان للاقبليين غفورا عن ابي هريرة رضي الله
تعالى عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم
بينهن بتردد لانه بعد صلاة شتى سنة وقد ورد في القيام بعد المغرب

فصل كثير وقيل في ناشيته الليل وتسمى صلاة الاقبليين وروى عائشة رضي الله عنها
انه صلى اربعاً منكم مصلين بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله بيتا في الجنة كذا في الاختيار
وندب الاربع قبل الصشاء وبعد الصشاء عشرين ركعة بنى الله بيتا في الجنة كذا في الاختيار
اربعا ثم يصلي بعدها اربعا ثم يضطج قال الزيلعي لان الصشاء كالظهر من حيث انه لا يكره التطوع قبله
ولا بعد وقبل هو مخير ان شاء صلى ركعتين وان شاء اربعا وقبل الاربع قول الشيخ رحمه الله والركعتان قولها
بناء على اختلافهم في نوافل الليل وكذا الزيادة على اربعة تسليمة في نفل النهار لا يكره الزيادة على اربع
تسليمة في نفل الليل لانه ثمان تسليمة واحدة لانه على الصلاة لم يزد عليه ولو لا الكراهية لزيد بقول الجواز وقيل
في صلاة الليل لانه ثمان لانه روي انه صلى التسليم كان يصلي حنا بتسليمة واحدة وسبعا واحد عشر وثناوله
انه على التسليم كان يصلي حنا وركعتان من ايام الليل وثلاث وثلاثون في اربع ايام الليل وثلاث وثلاثون
وفي التسليم ست ايام الليل وثلاث وثلاثون في اربع ايام الليل وثلاث وثلاثون في اربع ايام الليل وثلاث وثلاثون
عشرة قبل ثناوله ثمان من ايام الليل وثلاث وثلاثون في اربع ايام الليل وثلاث وثلاثون في اربع ايام الليل وثلاث وثلاثون
لا يكره لما فيها من وصل العباد وهو افضل خلافا لما حيث قال لا يزيد على ركعتين بالليل تسليمة واحدة
ولا يزداد على الثمان اي لا يزداد صلاة الليل على الثمان لان السنة وردت في صلاة الليل على الثمان وفي صلاة
النهار اربع ركعات ولم يزد السنة بالزيادة فذكره لان ما لا دليل عليه لا يثبت كذا في الدرر والا فضل
بها والليل والنهار اربع ركعات وقال في الليل ثمانية افضل وفي النهار اربع ركعات لما روي عن ابي عمر رضي الله عنه
انه صلى التسليم قال صلاة الليل ثمانية منتهى ولا يسجد ما روت عائشة رضي الله عنها انه صلى التسليم كان يصلي
بالليل اربع ركعات لا تسئل من صلاته وطولها ثم يصلي اربعا لا تسئل من صلاته وطولها رواه مسلم
والبخاري وما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت انه صلى التسليم كان يصلي الضحى اربعا واربعا ولا يغني
بينهن سلام وما تقدم من حديث ابي ايوب وعمره روي في سنة الظهر والجمعة ولا يزداد يوم خمرة فيكون
اكثر شقة وازيد فضيلة ولهذا لو نذر ان يصلي اربعا بتسليمة لا يجز منه تسليمتين وعلى العكس يجز
وقال في الدرر ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الا في اربع قبل الظهر والجمعة وبعدهما اربع للجمعة
واذا قام الى الثالثة من زوات الاربع المذكورة لا يستفتح اي لا يقرأ اسم الله العظيم اه لانها لا تكاد
اشهر الترائض ولهذا اختلف في وجوب سجدة التسليم على من زاد على التسليم فيها وفي البواقي من ذوات
الاربع وهي ملوك الكوثرات يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويستفتح لان كل شئ منها بغير صلاة مستدرك لانها
شبهه في حقه كذا في الدرر وطول القيام افضل من كثرة الركعات لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة وطول القعدة

ان القيام والاقراء تكسر بطول القيام ويكثر الركوع والسجود بكثر التسبيح والقرأة افضل منه وقال فيه وسنحتة
السجود وهي ركعتان قبل الفقد لقوله عليه السلام اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين واذا
الفرق بينهما ويصح للتوضي ان يصل ركعتين عقب الوضوء لقوله عليه السلام ما من احد يتوضأ فيحسن الوضوء
ويصل ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليها الا وجبت له الجنة وصلوة النسي مسححة وهي اربع ركعات فضاء الارش
عاش رضى الله عنه عنها انه عليه السلام كان يصلي اربع ركعات ويتردد ما شاء ركعتين يركع في ركعتين في ركعتين
يعني ان القرأة فرض في ركعتين من الفرق غير متتبعين حتى لو لم يقرأ في الكل اذ قرأ في ركعة فقد اشدت واجب
في الاولين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاخرى جاز صلوته وجب عليه سجود التسوية ان سها وياثم ان عمد والقرأة
فرض في كل اسفل الوتر اما النفل فلان كل شفع منه صلوة على حدة والقيام منه الى الثالثة بمنزلة بخرمة منددة
وترد لا يجب بالبخمة الاولى الا ركعتان في الشهر وعنه ايضا بناء على ان السجدة على السلام في كل فقرة منه مستغنى
في الثالثة لا يؤثر في الشفع الثاني في فساد الشفع الاول ويغير صلوته بمنزلة الفقد الاول في الشفع
الاول عند محمد وزفر حماته نفع وهو ليس يقصر كل شفع بمنزلة صلوة الفجر واما استحسني ابو حنيفة وهو
رحمهما الله فهاذا احدى اربع ركعات ولم ينفذ الا في اخرها حيث قال لا تفقد صلوة وكذا التثنية والثمان في الشفع
وجاز الفقد صارت فرضا فيهما وهو ظنهم والادرج من الصلوة ولهذا لم يكن فرضا في الترائف الا في اخرها فاذا قام
الى الثانية يتبين ان ما قبله لم يكن او ان الخروج من الصلوة فلم يبق الفقرة فربضة بخلاف القرأة فانها ركن مقصود
بنفسه فاذا تركت فسد صلوة واما الوتر فلا احصا على ما ذكره ويلزم فعل شرع فيه فساد ولو شرع عند الطلوع والورد
له واصله وقال الثاني في ركع لا يلزمه لانه منبرج ولا لزوم على التبرع ولنا ان الوتر في ركعة فيجب صلاته عن البطلان
لتوحيده ولا يبطل الاعمال ولا يمكن ذلك الا يلزم المعنى فيه فصار كالحج والعمرة فاذا اتممت المعنى وجب
عليه القضاء على ما بان في كتاب الصوم ان شاء الله تعالى وقوله ولو عند الطلوع والورد ان لا يلزم
بالتسليم ولو كان الشروع عند طلوع الشمس غروا او هو ظاهر الرواية وروى عن ابي حنيفة ان لا يلزم اعتبارا
بالتسليم في الصوم في الاوقات الكروية حتى لا يجب عليه القضاء بالافاد وجه الظاهر وهو ان يكون بينهما
سنة صلاتها بنفس الشروع في الصوم حتى يثبت به قاله في بيانه ان لا يصوم في غير ركنها بنفس
الشروع في الصلوة لانه لا يثبت صلاتا حتى يتم ركعة ولهذا لا يجزئ في بيانه ان لا يصل في غير ركعة من الصلوة
وقد وجدنا في الركعة فصار لو ترك ان يصوم في الاوقات الكروية او يصل فيها وهذا لانه لا يراه في
الشرع فلو لم يجب صلاته لا يلزم قبل ان شرع به فانما ان عليه كما اذا اقل انه لم يصل فرض الظاهر شرع
في تركه في صلاة حاشا ما شرع به لعل لا يجب انما حتى لو نكسه لا يجب القضاء ولو تولى اربعة ركعات

بعد الفقد الاول او قبله ففي ركعتين لان كل شفع من صلوة النطق صلوة على حدة والقيام الى الثالثة بمنزلة
بخرمة منددة فيلزم به فساد الركعتين الاولين لانه قد تم بالفقد وتكون قضاء الشفع الثاني لصحة
شروعه فيه وان افسد قبل الفقد الاول يلزمه قضاء الشفع الاول لصحة شروعه فيه ولا يلزمه الثاني لعدم
شروعه فيه وقال ابو يوسف ربح يقضي اربعا اعتبارا بالشروع بالنذر لو افسد قبل الفقد الاول ولو
فقد في الاول وسلم او تكلم لا يلزمه شيء لان الشفع الاول قد تم بالفقد الثاني لم يشروع فيه وعن
ابي يوسف ربح يلزمه قضاء الاخرين لانه فارت بسبب الوجوب فيلزمه ما نوي اعتبارا بالنذر فان من
قال بفساده على صلوة ونوي الاربع يلزمه ما نوي لا فتران الا في النية بالسبب وجه الظاهر ان الشروع يلزم
ما شرع فيه وما لا صحة له الا به ولا يعلق لاحد الشفعي بلاحز وهذا بالآخر وذلك لان السبب
الشروع ولم يوجد الشروع في الشفع الثاني مالم يبق الى الثالثة ولم يفتقر النية بالسبب انما هي محدودة وهي
لم تؤثر في الايجاب بخلاف ما ذكره في النذر لان السبب هو النذر فان فتران النية به يؤثر ستة الظاهر مثلها لانها
نافلة وقيل يقضي اربعا لانها بمنزلة صلوة واحدة ولهذا لا يصل على النبي عليه السلام في الفقرة الاولى ولا يستغنى
في الثانية ولا تبطل شفعته بل انتقل الى الشفع الثاني بعد العلم بالبيع ولا يبطل خيار الخيرة وكذا الظاهر لان نية مالم
ينزع الاربع حتى لو دلت امراته وهو يصل ستة الظاهر فانتقل الى الشفع الثاني بعد دخولها لا يلزمه كمال المهر
لانها صلوة واحدة كالظن بركعة الزنبي وكذا بخلاف الذي وقع بينهما وبين ابي يوسف رحمه الله تعالى في صورة
نوي اربعا وفسد بعد الفقد الاول او قبله ففي ركعتين عندهما واربعا عنده لخلاف بينهما وبين ابي يوسف
رحمهما الله لو جرد المصل الاربع من القرأة او قرأ في احدى الاخرى محسب في هذه الهداية هذه المسئلة على ثمانية
اوجه والاصل فيها ان عند محمد ربح ترك القرأة في الاولين او احدهما موجب بطلان النجاسة لانها تفقد للا
فقال في الكلافي والافعال فسد ترك القرأة فيفسد ما عندهما انتهى كلام الكافي وعند ابي يوسف ربح
ترك القرأة في الشفع الاول لا يوجب بطلان النجاسة واما ابو يوسف فساد الاداء لان القرأة ركعتان زائدا
لانها ان للصلوة وجودا ونزاهة غير انه لاصحة للاداء الا بها وفساد الاداء لا يزيد على تركه فلا يبطل النجاسة وعند
ابن حنيفة ترك القرأة في الاولين يوجب بطلان النجاسة وفي احدهما لا يوجب لان كل شفع من النطق
على حدة وفسادها بترك القرأة في ركعة واحدة فخره فيه ففضا بالفساد في حق وجوب القضاء وحكمنا
بقضاء النجاسة في حق لزوم الشفع الثاني احصا اذ ثبت هذا نقول اذ لم يقرأ في الكل ففي ركعتين عندهما
لان النجاسة قد بطلت بترك القرأة في الشفع الاول عندهما فلم يبق في الشفع الثاني وبقيت عند ابي يوسف
فيبقى الشروع في الشفع الثاني ثم فسد الكل بترك القرأة فيه فعليه قضاء الاربع عنده وكذا الحكم فيما اذا ترك القرأة

لا شيء عليه وفي الاحتياط السبوت اذا قنت مع الامام لا يقنت ثانيا فيما يقضي لانه ما مور به مع الامام متابعة
له فصار موضعاً فلو قنت ثانياً يكون تكراراً في غير موضع وهو غير مشروع انتهى ولو اتم رجل في التراويح
ويحج ثم اقتدى باخر في تراويح تلك الليلة لا تكره له ذلك كما لو حصل للكنيسة انما اتم تراويح فيها
متنفلاً وهذا لان صلوة النفل غير التراويح بالجماعة انما يكره اذا كان الامام والتقدير متنفلاً
وكان على سبيل التداخي ولو اتم التراويح في مسجد واحد فترتب كبره وان في مسجد من اختلف فيه
واذا بلغ الصبحي عشرتين فام بالبقي في التراويح يجوز قال بعض جني ذكر في بعض كتب الفتاوى
انه لا يجوز ان يؤم الباقي في التراويح ايضا وهو المختار وقال شمس المنة الرضوي هو الصحيح وذكر
لان فضل البالغ اقوى لانه يصير لازماً عليه بالشرع بخلاف الصبي فلمن من اقتداهم به بناءً على
الضعف وهو غير جائز عندنا وقالوا لا ينبغي للقوم ان يتقدموا في التراويح للوشح ان ولكن يقدمون
الدهر سخوان فان الامام اذا كان يقرأ بصوت طس يتفعل عن الطس والتدبير والتفكر وكذا لو كان الامام
حائلاً بالناس ان يترك مسجد وكذا غيره اخذ قراءة واحسن كذا في شرح المنية والافضل في الترتيب
اما التراويح اما الترتيب فلو لم يعلو السلام افضل صلوة الرجل في بيته الا الكسوة واما التراويح فلا تشرع
في جماعة قد بينا يقول امام الجماعة بالناس عند كسوف الشمس كهيئة التناقل في بلادهم ولا اقامة
في ركعة ركعتين وانه قال في ركوعه ان رواه عايشة رضي الله عنها وتاروا به ابن عمر رضي الله عنهما
وقالوا كسوف الرجل لغيره فكان الشرح رواية وبطل الرواية وخفيها لما روي انه عليه السلام خاف
في صلاة كسوف وقالوا لا يخرج يدعوا بعد ما حلت الشمس ولا يحط لانه لم يتفعل اما التطويل
في القراءة بيان الافضل وخفف ان شاء لان السنون استعمل الوقت بالصلوة والركعة فاذا
خفف احدهما طويلاً والاخر واما الاختلاف والمجرى فلما روي عايشة رضي الله عنها انه عليه السلام جهر فيها
والجميع ح رواية ابن عيسى ومثله رضي الله عنهما والترجيح قدم من قبل كيف وانها صلوة التراويح
جماعة اما التمام بعدها فلو لم يعلو السلام اذا راى من هذه الافراء شيئاً فارتفعوا الى الله تعالى بالدعاء فاذا
كبروا وسقطوا واستغفروه والسنن في الامة تاجرها عن الصلوة فان لم يحضر امام الجماعة صلوا اهل البيت
مفرداً في ركعتين او اربعاً تراويح الغنم كالحروف والظلمة والترح والفرج يعلو بسجود صفوف الجماعة
مستوفين لغيره الاجتماع بالليل والحروف الغنم واما بصل كل واحد بقوله تعالى ان الله اذا اراد ان يبعث
رسولاً فانه يبعثه الى الصلوة كذا في الحديث الهادي قال الربيعي قوله كالحروف الى اخره ان كسوف القمر حيث يكمل فيقضي
لانه خفف حينئذ عليه السلام مراوا ولم يقل البناء على السلام جمع الناس له ولان الجمع المقطع بالليل بعد

بعد ما موالا يملك ويوسب الفتنة ايضا فلا يشرع بل ينقطع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالتهار والترح
الشديدة والازلال والصواعق وانثراك الكواكب والقصور الهائلة بالليل والثلج الامطار الدائمة وعموم الامراض وكسوف
القالب من العدو وتحد ذلك من الافراج والاهوال لان ذلك من الايات الخفية في صلاة الجماعة
الاستغفار بل دعاء واستغفار لقوله استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدراراً وقالوا قوم
استغفروا ربكم ثم توبوا الى الله يرسل السماء عليكم مدراراً على ارسال المطر بالاستغفار وجعله سبباً لارسال السماء
والحديث المشهور ان اعرابياً دخل عليه السلام وقال يا رسول الله هلكت الكراع والواشي واجدبت
الارض فادع الله ان يسقينا فرغ يديه ودعا قال انس رضي الله عنه والسماء كانها رجاها لبسج
فترت ثنات سحابة ومطرت حتى ان الرعاع القوي لم يبق حتى عاد الى بيت ومطرنا الى الحفنة
القابلة فان صلوا فمروا في جاز لانه عليه السلام صلاها فمرة وتركها اخرى فلا تكون سنة وقالوا بصل
الامام بالناس كقبي بل اذا ان ولا اقامة يجهر فيها بالقراءة ويحطب بعدها حطيتي كالقيد
عند محمد رح لما روي ابن عيسى رضي الله عنه انه عليه السلام صلى في الاستغفار ركعتين بصلوة العيد
اي كيتبه كيتبه العيد وعذر ابي يوسف في حطة واحدة لا يكثر وهو المشهور لرواية عبد الله بن عمر عامي ربي
رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم استغفر ركعتين قبل الخطبة لم يكثر الا بكثرة الافتتاح وقسا في الصلوة
في سائر الافراج يستقبل القبلة بالدعاء لانه سنة في الدعاء ولا يلعب القوم اريد يشتم وتعلب سلام عند
محمد رح لما روي انه عليه السلام قلب رده وقال ابو حنيفة رح لا يتس ذلك كفيهم من الادة وتعلب
التردد وان يجعل جانب اليمين على اليسر واليسر على اليمين ثم يدعوا فاما والناس فيفقد من قبلون
القبلة كذا في الاحتياط وفي الدرر حقيق قلب الرزاد ان يجعل اعداءه اسفل واسنله اعلاه ان كان مرتباً
وان كان مدوراً ارجية فهو ما ذكره الاحتياط ويخرجون ثلثة ايام فقط لانها مرة صغرت لا يلاء الا عذار
ويخرجون مشاة في ثياب خلى عسيلة او مرفعة منذ للذين متواضعي حاشيتي لله تعالى
تاكسي رفسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ولا حقة ان الاستغفار اهل الذمة
لان ابي عمر رضي الله عنه ولان اجتماع الكفار مظنة نزول الفتنة فلا يخرجون عند طلب الرحمة قال الله
تع وما دعاه الكافرين الا في ضلال باب اد الفرجة شرع في فرض فاقم ان لم يسجد للاولى
يقطع ويقدر ان شرع رجل منفرد في فرض ولم يتم ركعة بان لم يسجد فاقام المؤذن للجماعة ووقف
الامام موقفاً يقطع الشارع ما شرع فيه ويدخل مع الامام هو الصحيح لانها تحمل الرفض والقطع للكمال
والافناء والامار من فضيلة الجماعة وان سجد وهو بالبراعي يتم شفا صيانة للمؤمن من السطلان والمؤمنين

ولم يدخل الامام في الصلوة حتى اتم بها ركعة اخرى بالاجماع وان لم يقبها بالسجدة ركعة للحوائج وتوافقت في
موضع اخر بان كان يصلي في البيت فاقبت في السجدة او كان يصلي في مسجد فاقبت في مسجد اخر لا يقطع
مطلقا ذكره الرضا في النفل لا يقطع لانه ليس الاكمال ولو سجد للثالثة يتيم ويقدر
منطوقا اي ولو صلى من الظهر مثلاً ثلث ركعات ثم اتمت بنم الظهر منفرداً على حاله ثم تقدر بالامام وعن
محمد بن ابي نعيم فاعاد التقلب صلوة نفلًا ثم يصلي مع الجماعة ليجمع بين ثواب النفل وثواب الجماعة في الفرض وجه
الظاهر ان لاكثر حكم الكل فلا يحتمل النقص خلاف ما اذا كان في الثالثة بعد ولم يقبها بالسجدة حيث
يقطرها ويخبر ان شاء عاد الى القعود بسلم وان شاء كبر فانما ينوب الشروع في صلوة الامام ولم يسلم
فانما لم يسجد في حال القيام وقبل يسلم تسليمه لانه قطع وليس بخلا ذكره الزياتي قوله ويقدر منطوقاً
او بعد فراغ الفرض وحده لان الفرض لا يتكرر في وقت واحد وقسم الفناء كالظهر في جميع ما ذكرنا وكذا
العصر الا ان اذ انما وحده لا يشترع مع الامام كرايته النفل بعد صلوة العصر ولذا قال الآفة العصر ولو كان
المصل المنفرد في الجهر لم يقب ويقطع ويقدر مالم يقب الثانية سجدة فان قد صارت سجدة ثم لا يقدر
بالامام لانه لو اضاف اليها ركعة اخرى فتكون الجماعة لا يتبين الكل او الاكثر وكذا يقع الثانية مالم يقبها
بالسجدة واذا قد صارت لم يقطرها لما ذكرنا واذا انما لم يسجد مع الامام كرايته النفل بعد صلوة
الجهر ولما في من الايمان بالوتر في النفل بعد المغرب او مخالفة امامه فان دخل معه في المغرب
انما اربعاً لان مخالفة الامام اخف من مخالفة السنة ولو سلم مع الامام فماتت صلوته
وتعني ريع ركعات لانه لو لم يات بالافداء ثلث ركعات نطوعاً فيكونه اربع ركعات كما لو نذر بها
وعن شريح انه يسلم مع الامام ولا يلزمه شيء وعن ابي يوسف راجح انه يدخل مع الامام ولا يسلم
الا بعد اربع ركعات ولو كان في سنة الظهر او الجمعة فاقبم او خطب يقطع على شيع لانها لو اقل سنتك
يروى ذلك عن ابي يوسف راجح وقيل يتمها او يعاد لانها بمنزلة صلوة واحدة على ما مر في التوافل
والنظم بالنسب للاكمال بخلاف الظهر فانه للاكمال وكذا خروج من السجدة اذن
فيه قيل ان يصلي ما اذن فيه لها اربع للصلوة بقوله عليه السلام لا يخرج من المسجد بعد النداء
او منافع او راجح حاجة به الرجوع الامم تعام به جماعة اخرى ان من ينظم به افرها بان
يكون مؤذن سجدة او امامة او من يقوم بامر جماعة يتفرقون او يفعلون بغيبته فيخرج بعد النداء
ما من صورة كمنبئ منة والبركة للمؤمن في النهاية ان خرج ليصلي في مسجد مع الجماعة
فلا بأس به مطلقاً من غير قيد بالامام والمؤذن كذا في الحديث والربيعي وان صلى فخر الوقت

لا يكره لادرج منه بعد النداء لانه قد اجاب داعي الله مرة فلا يجب عليه ثانياً الا في الظهر والعشاء
ان شرع في الإقامة لانه ينههم مخالفة الجماعة عياناً وربما يظن انه لا يرى جواز الصلوة خلف
اهل السنة كما تزعّم الجوارح والشيعة وانما في غيرهما من الصلوة فيخرج وان اقله المؤذن في الإقامة
كرايته النفل بعد صلاته ايتي ومن خاف فوت الجماعة ان اذن سجدتها بغيرها ويقدر لان ثواب
الجماعة اعظم والوعيد بغيرها الزم فكان احرار فضيلتها الاولى وان جاز اذراك ركعة لا ينقطع بل
يصليها عند باب المسجد ويقدر في غير وان لم يحضر ان يقونه التمكن ان يصلي سنة الجماعة
كان يبرجوا ان يدرك احد بهما لا ينكرها لانه امكنه للمجمع بين الفضيلتين وهذا لان ادراك الركعة كادراك
جميع لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الجماعة فادركها وبصليها عند باب المسجد وان لم يمكنه يصليها
في الشئ اذا كان الامام في الصبي وان كان في الشئ صلاتها في الصبي وان لم يكن له موضعان صلاتها
فالتصريف عنه سارية المسجد ويبعد عن التصريف منها امكنه لتبقي الزمة عن نفسه ولو كان يبرج
ان يدرك في الشئ فليصليها كادراك ركعة عند ما في الجملة وعند محمد بن ربح لا اعتبار به واما بقية السن
ان امكنه ان ياتي بها قبل ان يركع الامام ايتي بها خارج المسجد ثم شرع في الفرض فقد لانه امكنه احرار
الفضيلتين وان خاف فوت ركعة شرع معه بخلاف سنة الجماعة ما ذكره الزياتي قال ابراهيم عليه السلام في هذه
الكبر على منتهى المصلي في محبت الامانة الثالثة في اسند ركعة فضل الجماعة اجمع العلماء على ان فضل الجماعة
التعود في قوله صلى الله عليه وسلم صلوة الجماعة تفصل صلاة الفرد سبع وعشرين درجة على ما روي في
الصحيحين يجعل باذراك الصلوة مع الامام ولو كان اخر الفقهاء الاجرة فيل السلام لا على فليس قوله
محمداً راجح فانه لا بد ان يكون ركعة بان يدركه قبل رفع راسه من ركوع الركعة الاخرة حتى يدرك فضيلة الجماعة بقوله
عليه السلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة رواه مسلم والجمهور على خلافه لقوله عليه السلام اذا
اتيمت الصلوة فلا تاتوها وانتم تسفون واتوها عليكم التمكن فما ادركتكم فضلكم وما فاتكم فامتنوا منكم عليه
ولقد ما شمل اذني جردا ليس في ذلك الحديث ان من ادرك دون الركعة لم يدرك الصلوة وينبغي للمؤمن
ان يشترع مع الامام في ان جزءا من ركعة فليكن ثابته في الفعل الذي هو منه من غير ان يعني بابي القيام
وبني ذلك الفعل ولا يقدر بالركعة الا باذراك الامام في ركوعها لقوله عليه السلام اد اجبتم الى الصلوة ومن
سجد فاسجدوا ولا تذكروه شيئاً ومن ادرك الركعة ادرك الركعة رواه ابو داود وقال صلى الله تعالى
عليه وسلم اذا اني احدكم والامام على حال فليضع كما يضع الامام رواه الترمذي وفي شرح النصيف قال
ولا يلتفت الى ما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ من انه ان خاف ان لا يدرك ركعة الفرض لو صلى السنة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ترتيب الفرائض في الصلاة
 في الصلاة في كل وقت من الأوقات من غير أن يكون في وقت واحد
 من الأوقات من غير أن يكون في وقت واحد من الأوقات من غير أن يكون في وقت واحد

عن صلاة أو غيرها فلم يذكرها إلا في الصلاة مع الإمام فليصل التي هو فيها ثم لبعض التي تذكر ثم لبعض
 صل مع الإمام وقد صرح في شرح الهداية بأنه جهر شهور لثقة العلماء بالقبول فثبت بالفرض القلي كما
 في الحديث الوارد في الحاشية إذا وجب الترتيب بين الفروض فلو صل فرضا ذكره فاستند فيه
 موقفا عند الإجماع وعند الإمامين فيكون وجب في وقت واحد من الأوقات من غير أن يكون في وقت واحد
 بطلان الفرضية بطلان الصلاة عند الإمامين وعند محمد بن أحمد الصلاة لأن الترتيب في وقت واحد
 فإذا بطلت الفرضية بطلت الترتيب ولم يكن لها عندنا أصل الصلاة بوضوح الفرضية فلم يكن من ضرورة
 بطلان الوصف بطلان الأصل إذا فسد وصف الفرضية موقفا عند الإمامين وأصل الصلاة عنده فلو صل
 قبل أدائه بطلت فرضية ما صلح وأصله عند الإمامين كما كانت كذلك عند أبي يوسف وجب قبل قضاءه وأصلها
 عند محمد بن حاتم وأما الصحيح أي وإن لم يقضها قبل أدائه است برضاها بعد أدائه تحت أي الستة عنده
 مع وصف الفرضية لأنه عند الإمامين الحاشية أدت مع قلها بطلان الترتيب فثبت فلا تنقلب صحة الكثرة
 الحاشية الستة أي أنها تؤثر فيه فيما بعده حيث لكان اتفاقا في الحاشية كما أن الظاهر المعلوم إذا
 ترك الأثر ثلاث مرات ثبت الحل فيما بعد الثلاث لا يفيها وفي القول بفساد الترتيب فلو صلح فثبت فيما بعده
 الستة وفي الفرائض يتوقف وجوب الترتيب على ما هو في القيلولة والكثير فلما التمس أن يؤدي الستة فسلخ
 إلى الثانية فترى الترتيب في وقت واحد وإن بعض الغائب قبل السادس ويتبع قليلا في الترتيب في وقت واحد
 قطعا لم ينجح إجماعنا بالغا ومع أن الكثرة الموجبة بسقوط الترتيب فثبت صحة ما علم بطلان
 الأصل عند الإمامين وأبي يوسف جرح ما آله تعالى من بطلان الوصف بما يحق له لا بوجوب الأصل كما في صورة
 كفاية مع إذا لم يسهل لا يقع كفاية بل يغيره فلو كان في الدرر والوتر كالنفس عملا بمجمع ما يفتي الجواز
 بقوله فذلك من غير خلاف لما بناه على أن الوتر واجب عنده سنة عندهما ولو صلح الغشاء
 بلا وضوءنا سببنا في السنة والوتر به أي بالوضوء بعيد السنة لا عارة الغشاء
 وما بعيد الوتر خلاف لما صورته حال الغشاء بغير وضوءنا سببنا وضوءه فحدث
 بعد أدائه الغشاء بطلان ما كان وضوءنا في السنة والوتر ثم كما ذكره في الصلاة الغشاء بلا وضوء
 حديثنا والسنة لا بعيد الوتر إذا لم يقع أداء السنة قبل الفرض مع أنها أدت بالوضوء لأنها يتبع
 أدائها في الوتر فضلوته مستقلة عنده فلو أداه في الصلاة الترتيب بينه وبين الغشاء فمن لكنه أدى
 الوتر بغير الغشاء بالوضوء فثبتنا سببنا في السنة في وقت واحد فثبت الترتيب لأنها إذا نسبت
 الغاية الوقت في الصلاة بطلت لم تذكر في غير الصلاة كما هو في الصلاة بغير الغشاء في وقت واحد
 لا يثبت في الصلاة بغير الغشاء في وقت واحد

هذا هو الوجه الثالث في بيان ترتيب الفرائض في الصلاة

لا يثبت

لا يثبت الصلاة خلافا لما ذكره في الترتيب قد عرفت للفرض فإذا بطلت الفرضية بطلت
 الترتيب ولما أنها عرفت لأصل الصلاة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف
 بطلان الأصل ويسقط الترتيب بوضوح الوقت فإن من وقت ما يقع بعض الغوايت
 مع الوقتية يقطع ما يقع الغوايت مع الوقتية كما إذا فاتت الغشاء والوتر ولم يبق منه وقت آخر
 إلا ما يقع فيه غير ركعات يقطع الوتر ويؤدي الترتيب عند الإمامين وكذا إذا فاتت الظهر والعصر
 ولم يبق منه وقت المغرب إلا ما يقع فيه سبع ركعات يصل الظهر والمغرب ويسقط أيضا بالنسيان
 لقوله عند الصلوة والدم رفع عن أخطاءه والنسيان الحديث وللغرض فإنه لا يقدر على النسيان بأ
 الغاية من النسيان ولا يكلف إلا في الأول أو سحرها والاولان الوقت إنما يغير وقتا للغايتة بالتذكر وما لم يذكر
 لا يكون وقتا لها فلا اجتماع بينهما ويسقط الترتيب بقصور وقت الغوايت مستحاضة قديمة لأنه لو وجب
 الترتيب فيها لوقعوا إلى حرج عظيم وهو موقوف بالنسيان ولا يثبت في وقتها قد يؤدي إلى تقويت
 الوقتية وليس ذلك من الحكمة فإن الحكمة لا تقتضي إضافة الموقوف في كل الموقوف ولأن وجوب الوقتية
 ثبت بالكتاب والترتيب بغير الواحد فإن اتبع وعمل بها وإن ضاف العمل بالكتاب أولى ويعتبر
 في سقوط الترتيب خروج وقت الصلاة السكينة قال في الاختيار ما كثرة الغوايت فحدث ما دحل وقت
 السابعة لأن الكثرة بالظن والكرار بوجوب السكينة وجعلها بآخر الوقت وإنما يتحقق التكرار
 بدخول وقت السابعة وهذا في قولهم أن يترك غير ركعات في وقت الغوايت على غير وجهه فثبت
 وقت السابعة وقال مع إذا دخل وقت السكينة سقط الترتيب لأن الجهر كغيره من الصلاة
 يترافق فوايت الحديثة وأما القديمة البهي أنها لا تقم بها لما فيه من الحرج وقيل بغير عقوبة وكذا
 قال في الهداية ولو اجتمعت الغوايت القديمة والحديثة قبل خروج الوقتية منع ذلك الحديثة لكثرة
 الغوايت وقيل لا يجوز ولجمع الماضي كان لم يكن زحرا لغيرها ولا يعود الترتيب الذي سقط بالكثرة
 يعودها أي الغوايت إلى القلة لأنه لما سقط باعتبارها فلا تسقط في نفسها أولى وصورة لوقائفة
 صلاة ثم فضع ثلاثين في آخر ثلاثين ظهرها وبكراهية الجميع ولا يعود الترتيب لأن الساقط لا يحمل العود
 وكذا الوقتية جميع الترتيب الأصلية يوم ثم صلح الوقتية وهو أن لا يثبتها إذا سقط ولم يكن
 الترتيب يعود ليعود إلى القلة فمن تركها أو الترتيب وترجع يؤدي الوقفات مع بقا الغوايت
 لم فاته فرض جديد فصحة وقية لعدم ذلك إلى تحت وقية بسقوط الترتيب فثبت في قوله حديث
 أو قديمة فإنه إذا أدى يؤدي الوقفات فوايت السنة فثبت في حديثه الترتيب فثبت في حديثه الترتيب

قيل إنه مما دونه
 في حديثه

في حديثه

في العبد من الجماعة كمالا يقع الغتنة في الناس اذا رجع الكل الى ترك الواجب فان شهد
في القيام او الركوع لا يجب سجودا عليه يعني لو قراء الشاهد في قيامه او ركوعه او سجوده
فلا سهو عليه لان الشاهد ثناء وهذه المواضع محل الثناء فلا تغير فلا يجب وعنه محمد
رحم لو شهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو عليه وبعدها يلزمه سجودا سهوا وهو
الاصح لان بعد الفاتحة محذور قراءة السورة فاذا شهد فيه فقد اضر الواجب قبلها
محل الثناء ولو كثر الشاهد في الفعدة الاولى فعليه السهو ولو كثره في الفعدة الثانية
فلا سهو عليه لانها محل الذكر والدعاء ولو ترك الغتنة يجب عليه السهو ولو ترك التكبيرة
التي بعد القراءة قبل الغتنة سجودا سهوا لانها بمنزلة تكبيرة العبد ذكره الربيع وكذا اذا زاد
على الشاهد الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه ولم لانها اخر ركعة وهو القيام الى الثالثة
وانما امره ان يكفبه سجدة اي ترك الواجب مرارا يجب سجودا سهوا واحدا ولا يلزم
لكل ترك الواجب سجودا عليه لقوله عليه السلام سجدتان بعد السلام يجزيان عن
كل زيادة ونقصان ويلزم سجودا سهوا مقتضى السهو امامه ان يسجد امامه وان لم يسجد امام
لم يسجد المؤمن خفيقا للموافقة ونفي الخالفة بخلاف تكبير الترتيب كما مر في باب لا يجب
سجودا سهوا في سجدة او في سجدة مقتضى لاحد لانه لو سجد مقتضى وحده فقد خالف امامه
وان سجد اماما معه يؤدى الى قلب الموضوع وهو يتبعه الامام المأموم والمسبوق
يسجد مع امامه للموافقة ثم يقضي ما عليه ولو سجد المسبوق في قضاء ما عليه يسجد لانه منقوض
ولو سجد اللاحق في القضاء لا يسجد لانه مؤتمر كانه خلف الامام ولو سجد مع الامام لا يعتد
به لانه يقضي اول صلوة ويسجد اذا فرغ لان محله اخر صلوة كما مر والمقيم خلف المسافر
حكمه حكم المسبوق في سجدة السهو كذا في الاحتياط سرها في العقود الاولى وهو ان السليبي
الذي ان الى العقود اقرب بان يرفع التيمم الارض ولم يرفع ركبة منها عاد الى العقود
ولا سهو والا لاس وان لم يرفع اقرب الى العقود بان يرفع ركبة من الارض لا يعود
الى العقود بل قام وسجد لانه ترك واجبا وهو العقود الاولى وان سجد في الاخر
جزءا من الخامسة في الرابعة في الثالثة في الثانية في الثالثة في الثانية عاد الى
العقود بان يسجد وقعد لان فيه اصلاح صلوة وامكنه ذلك برفق ما الى به لان ما
مارون الركعة ليس محل الرفق وسجد لانه اخر فنهنا وهو العقود الاخر اذا سجد

الاخر فان سجد الخامسة بطل فرضه برفع اي برفع راسه عن السجدة عند سجدة بوضع عندي
يوسف رح انما بطل فرضه برفع اليدين من السجود لان الخامسة قد انقضت واستحكم دخوله
في النفل قبل المال الغرض ومن ضرورية حر وجبه الغرض وهو المختار وعند ابى يوسف رح
يبطل بوضع الجبهة وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى لانه يسجد كاملا وجه الاول ان تمام الركعة
بالانتقال عنه ولهذا سبق في الحديث ينقض الركعة الذي احدث فيه حتى يجب عليه اعادته اذا
بني ولو لم يبالوضع لما انتقض بالحدث وكذا لو سجد الموم قبل امامه فادركه امامه في السجود اخره
ولو لم ينفسر الوضع لما حاجت صلوة لان كل ركعة يسبق به الموم امامه لا يعتد به وقدره الخلاف
تظهر فيما اذا استبعد الحدث في هذه السجدة فانه يني عند محمد وعنده لا يني وصح ان تعاد ان تعاد
صلوة تفلأ عند ابى يوسف رحهما الدعا خلافا لمحمد رح فان صلوة لا تنقلب نفل بناء على
اصليهما احدهما ان صفة الفرضية اذا بطلت الترخية لا تبطل الترخية عندهما وعنده تبطل
قد عرف في موضعه والثاني ترك العقود على ارض ركعتي النفل لا يبطل عندهما وعنده يبطل
وقد بيناه في النوافل اذا سجد للمحتمة وبطل فرضه وصح ان تفلأ فيضم سكوته ان شاء لان القن
بالوتر غير مشروع فان لم يصح لها فلا يشي عليه لانه لم يشرع فيه قصد ان لم يجب عليه تمامه قبل سجدة
للسهو على قولها والاصح انه لا يسجد لان النقصا بنفس الفرضية لا يجبر بالسجود ولو اقتضى به
ان يبا بركعة ركعتان لان المومدي بهذه الترخية وسقوط عن الامام للظن ولم يوجد في حقته
بجلا ما اذا عاد الامام الى العقود بعد اقتدائه به حيث يلزمه اربع ركعات لانه لما عاد وجعل كان
لم يتم وان قعد في الرابعة ثم قام يظهرها الفعدة الاولى عاد وسلم تمام سجدة لانه ما وونه الركعة
بجمل فرضه والنسبة في حالة القيام غير مشروع فيعود الى العقود ليأتي به على وجه المشروع
وان سجد للمحتمة ثم فرضه بوجود العقود الاخر ولانه لم يترك الا اصابة لفظ السلام وهي
ليست بفرض عندنا على كنيهة وسجد للسهو جبر النقصا وهو النقصا المتكفي في النفل بالدخول
فيه لا على الوجه المسنون عند ابى يوسف رح لانه لا وجه لان يجب حتم نقصان في الفرض لانه قد
انتقل منه الى النفل ومنه في صلوة لا يجب عليه ان يسجد في صلوة اخرى وعند محمد رح هو جبر نقصان
يكون في الفرض بترك الواجب وهو السلام ولهذا لان الترخية الغرض باقية لانها خلفت على اصل الصلوة
ووصفها وبان انتقال الى النفل انقطع الوصف لا غير وبقيت الترخية في حق الركعة وقعت في حق الافداء
فضايت الصلوة واحدة كمن صلا ست ركعات تطوعا بتسليمة واحدة وقد سها في التسليم الاول

لا قضاء متعلق بقوله صلى الله عليه وسلم
 لا قضاء متعلق بقوله صلى الله عليه وسلم
 لا قضاء متعلق بقوله صلى الله عليه وسلم

يسجد لله في آخر الصلاة وأن كان كل تشفع من التطوع صلوة على أحد من كل ما في حق الترخية صلوة
 واحدة وقال أبو بصير الماتريدي الأصح أن يجعل سجود السجود واجب التخصيص المتمكن في الأحكام فيجب التخصيص
 المتمكن في الغرض والتفعل جميعا ويصير السجدة تكبيرة الركعات فلا والركعتان تغل الركعة الواحدة
 لا تجزئ لهما في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا في السجدة ولا في الركعة ولا في التطوع لأن المظنون
 ولا تنويان خمسة الظاهر وهو الصحيح لأن المواظبة عليها بخبر عنه مبتدأة مقصودة ومنه
 اقتدى به أي بحج قام من الفعلة الثانية إلى الحاشية فربما صلاهما حفظا لأنه اقتدى به فيما شرع
 من التعليل بعد وجوبه في الغرض فلا يلزمه غير هذا الشفع ولو اقتدى بها قضاها وعند محمد
 يصح استلزامه المؤدى في هذه الترخية والصلوة واحدة عما بيناه ولا قضاء لو اقتدى به
 مطلقا وعند أبي بصير كونه لأن السقوط عن الإمام كان بعارض وهو ظنه أنه الركعة واجبة
 وذلك الظن منقود في حق المقتدى ولو سجد لله في شفع التطوع لا يبنى عليه كبره في التبع
 سجود هو في حلال الصلوة ولو بني صحته لبغاء الترخية ولكن أعاد سجودا هو لكان ما وقع
 في حلال الصلوة من سجود هو لا يعتد به كذا في الدرر وسلام في عليه السجود من الصلوة موقفا
 أن سجود عاد إليها أو لا أو أن لم يسجد لله لا يعود إلى الصلوة ولا يترتب عليه الأحكام
 المذكورة في السجود فهو فيصح اقتداء من اقتدى به بعد ما له لوجود الاقتداء في حلال الصلوة
 أنه ما سجد عاد إليها وبصير فحده أربعاً بنيت الإقامة يعني لو نوى المسافر الإقامة بعد ما سجد
 لله سجد بركعة أربع ركعات ويعيد سجود السجود ويبطل وضوءه بفترته أن يسجد لله
 لوجود الترخية في حلال الصلوة والأفلا أن كان لم يسجد لله فلا يصح اقتداؤه لعدم
 وقوعه في حلال الصلوة ولا يبطل وضوءه بالتخية ولا يصير فرضه أربعاً بنيت الإقامة
 عدم وقوعه بطل الوضوء وعدم نية الإقامة في حلال الصلوة وعند محمد لا تجزئ
 صلواتنا وجبت غير التخصيص فلا بد أن يكون في أحرام الصلوة ليحق الجبر وعند محمد
 جاز على كميل التوقف لأن السلام محلل في نفسه وإنما لا يحلل بذلك إلى حاجته إلى أداء السجود
 والسجود ولا يظهر المنع عن سجدة في السجود وإذا لا حاجة له على اعتبار عدم العود إلى السجود
 وهذا تعليل مشير إلى أنه لا يجزئ بالسلام بل يتوقف بمعنى أنه إذا عاد إلى السجود بتبين
 أنه لا يجزئ وأسلم في حديثه أنه خرج من حيوة سلم وعند محمد إذا لم يخرج من السلام من الصلوة
 فثبت الأحكام المذكورة من حيث الاقتداء وجبره فرضه أربعاً بنيت الإقامة وبطلان

وغيره

وضوءه بالتخية سجدة أو لا ولو سلم على من هو بينه وبينه لا يجزئ بطلت نية ولا أن يجزئ لأن نية
 لتغير المشروع فليفتوا كما لو نوى الظن شيئا بل عليه أن يسجد لله ولو لبغاء الترخية بخلاف ما إذا
 سلم وهو ذاك للسجدة الصلاة حيث نفسد صلوة والفرق أن سجود نوعي به في حرمة السجود
 الصلوة وهو باق بنية والصلوة بنية تؤتي بها في حقيقة وقد بطلت بالتلام وله أن يسجد
 ما لم يتحول في القبلة أو لم يتكلم فإنه ما يطلان الترخية وإن شك في صلوة أنه لم يصلي بها
 أن كان ذلك شك أو لما عرض له من الفرض السجود لقوله عليه السلام إذا شك أحدكم في
 في صلوة الله صلى فليستقبل الصلوة ولأنه قادر على إسقاط ما عاينه من الفرض
 بيقين من غير شك فليزسه ذلك كما لو شك أنه صلى أو لم يصلي والوقت باق
 فإنه يجب عليه أن يصلي لما قلنا فكذا هذا الاختلاف في معنى قولهم أول ما عرض له
 قبل أول ما عرض له في تلك الصلوة وقيل مناه أن السجود بكن عادة له لأنه لم ينيه قط
 وقيل أول ما وقع له في سجدة ولم يكن سجد في صلوة قط بعد بلوغه الاستقبال لا يصحور إلا بالكر
 عن الأولى وذلك بالسلام أو النظام أو عمل آخر مما ناه في الصلوة والسلام فاعداً أولى لأنه بعد جلتا
 شرعاً ومجرباً للنية بلفظ لا يخرج من بين الصلوة والآس وإن لم يكن أول ما عرض له بل وقع لغيره
 وعمل بعبارة قوله عليه السلام من شك في صلوة فليكن الطوب والتخية طلب الأخرى ولأنه خرج
 بالعادة في كل مرة لا سيما إذا كان مؤمناً فلا يجب عليه دفعا لغيره فيقع التخية فإن لم يكن له تخية
 على الأقل لقوله عليه السلام من شك في صلوة ولم يدرك ثلثاً صلى أم أربعاً بنيت على الأقل ولأن في العادة
 حرجاً عما ذكرنا وقد تقدم الترخية بالأي فتعين البناء على التبع حتى يبرأ من نية يتبعه ويقدر
 كل موضع احتمال أن موضع القعود لا يبطل صلوة بركعة القعدة مثال لو شك أنه ثلثاً صلى
 أم أربعاً فقد قدر الشك في احتمال أن صلى أربعاً بنيت بالقعود ثم زاد ركعة أخرى لاحتمال أنه صلى
 ثلاثاً ولو شك أنه صلى ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو لم يصلي شيئاً فقد قدر الشك في احتمال أن
 صلى أربعاً بنيت في كل ركعة مقدار الشك لما ذكرنا من الاحتمال أنه صلى الظهر أنه صلى ما سلم ثم أي
 بعد السلام علم أنه صلى ركعتين أمهما أي صلوة الظهر أربعاً وسجد لله لما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فعل كذلك في حديث ذي البديع عن أبي هريرة ولأن السلام لا يبطل صلوة لكونه دعاءاً وجه
 بخلافه لو لم يظهر أنه سجد أو أنها الجملة وكما المصنف في العهد بالسلام فظهر أن الظن في ركعة
 ركعتين أو كما في النفس فظهر أن الترخية حيث تبطل صلوة في جميع هذه القعود لأن سلم عامر ذكره الزبيري

بنيته
 وج

شك في صلوة فتفكر في ذلك حتى استيقن ان كان تفكره قد ما يمكنه اداء ركعة من الصلوة وجب سجدة
عليه ولو لم يكن طول تفكره ذلك القدر بركعة دونه لا يجب سجدة لان التفكر الطويل مما يؤخره الا
من مواضعها والتفكر القليل مما لا يحكمه الاخران عنه فيجعل كل ركعة كذا في تحققة الفقرات والدرر
ما صلوات امره الرضخ يخرج القيام او حاف زيادة الرضخ حصل قبل الصلوة او غيرها
بسببه صلوات فاعدا ركعة ويجوز ان تعذر الركوع والسجود او في راسه فاعدا وجعل سجدة
احفظ لقوله صلى الله عليه وسلم ولعمري ان ابي الحصين رضي الله تعالى عنه صلح قائما
فان لم تستطع فاعدا فان لم تستطع فعلى الجنب توءمى ايماء ولان الطاعة بحسب
الطاقة قوله اوى يعني فاعدا لانه وسع مثله فاجعل سجدة احفظ من ركوعه لان الایاء
قائم مقامهما فاخذ حكمهما ولا يرفع الى وجهه شيئا للسجود عليه لقوله صلى الله عليه وسلم ان قوت
ان يسجد على الارض فاسجدوا لا فاقم برأسك فان فعل ذلك وهو يقض راسه حتى اى ذلك العفد
اياء اى لوجود الایاء والا فلا يصح اى وان لم يحفظ راسه فلا يصح ذلك الفعل فلا تصح صلوة
لانعدام الایاء وان تعذر العقود او من سلقها وجلاها الى القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم يصلي المريض
قائما ان لم يستطع فاعدا فان لم يستطع فعلى قفاه يومى ايماء فان لم يستطع فانه تعالى
احق بقبول العذر منه وينبغي ان يوضع تحت راسه وسادة ليشبه القاعدة وتمكن من الایاء
ذخيفة للوقوف يمنع للضعف فكيف للمريض كذا في الكافي او مضطجعا ووجهه الى الارض
القبلة لما روينا من قوله صلى الله عليه وسلم فان لم يستطع فعلى الجنب يومى ايماء الا ان الاولى
من اولي عندنا خلافا لما في رجم لانه اشارة المستلق تقع الى هواء الكعبة اشارة المصلي
على جنبه الى جانب قديمه وبوقوع اشارة الى هواء الكعبة تنادي الصلوة وان تعذر الایاء
برأسه حررت الصلوة عنه وهذه اشارة الى ان لا تسقط حتى لو صحح يجب عليه قفاه ولا يومى
بعينه ولا حاجبيه ولا بقلبه لان فرض السجود لا يتأدى بهذه الایاء فلا يجوز بها الایاء
كما لو لم يبره او جلد جند في الراس فانه يتأدى به فرض السجود وقال نضر بن محمد يومى حاجبيه
تقرب من الراس وان تجزى بعينه لانها في الراس فباحذان حكمه وان تجزى بقلبه لان النية
التي لا يجرى الصلوة بدونها اتفاقا به فتمام به للصلوة عند العجز ولنا ان نصيب الایاء
بالرأس منقوع وانفس ورد بالایاء بالاراس في خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ولانه
الایاء باعلى النية وليس لا تقوم مقام فعل الجوارح كما في وان قدر على القيام وتجزى الركوع و

السجود

والسجود يومى فاعدا لان الغرضية القيام لاجل الركوع والسجود لا زلزلة الحشوية والمقصود
فيهما ولهذا اشبه السجود بدون القيام سجدة التلاوة والسرور ولم يشترع القيام وحده واذا
سقط ما هو الاصل في شرعية القيام سقط القيام وهو افضل منه الایاء قائما لانه اشبه بالسجود
ولكون راسه فيه اقرب الى الارض ولورض في انشاء الصلوة بني عاقد اى صلح صحيح
بعض صلوة قائما ثم مرض يتهما قاعدا ركوع وسجود او يومى ان لم تقدر على ما او مستغنيا ان
لم تقدر على العقود لانه بناء الادنى على الاعلى كافتداء المومى بالصلح وفي المحيط لو قضى المريض
صافاته في الصلح حاله وقت القضاء وسرع والمعتبر حال شرعه ولو افتخرنا قاعدا ركوع
وسجود فقدر على القيام بنى قائما وقال محمد بنهما الله تعالى تناف بعض مرضى يخرج عن القيام افتتح
الصلوة قاعدا واصل ركوع وسجود اذا صح فقدر على القيام بنى قائما لان البناء كالافتراء
والعام يقيد بالتفاد عند مخالفت البناء فكذا المنفرد بنى اخر صلوة على اولها ولا يقيد بها
عنده فلم يخرج البناء وان افتخرنا بايماء فقدر على الركوع والسجود تناف اى ان مرضيا
يجزى الركوع والسجود فافتتح الصلوة بايماء اذا صح فيها فقدر على الركوع والسجود تناف
لان افتداء الرابع والساجد بالمومى لم يخرج فكذا البناء وللمتطوع ان يتكلم على شيء اى
كعصا او حائط وان يقعد لانه عذر وفي الدرر وهو هنا مثلان مسألة الانكاء ومسألة
العقود وكل على نوعين بعذر ولا بعذر اما الانكاء بعذر فغير مكروه اجماعا وبغير عذر كذا عند
ابن حجر رحمه الله تعالى وعندهما بركه واما العقود بعذر فغير مكروه وبغير عذر حارز وكرة عنده ولم يخرج
عندهما ولو صلي في ذلك حارب فاعدا لا بعذر حتى عند ابن حجر رحمه الله تعالى مع المسألة لان الغالب
الخير واسودار العبر ووراء الراس في السفينة والغالب كالمحقق الكاين لكنه ترك الافضل
خلافا لما فان عندهما لا يجوز لان القيام ركعة فلا يسقط الا بعذر متحقق اذ ادى بالصلوة فاعدا
ان يكون بالركوع والسجود لان الاداء بالایاء غير جائز بالاتفاق فرضا كان او نفلا واما النقل
فاعدا فجوز اتفاقا وقديما فذلك لان اداء الغرض على الدابة لا يجوز اتفاقا وقديما بقوله جاز لان
الملك لو كان موقفا لا يجوز اتفاقا ذكره الشارح الفاضل وفي المربوط لا يجوز بل لا بعذر اى
لا يجوز الصلوة في الملك المربوط فاعدا لا بعذر اى لو كان بحال يدور عليه يجوز اتفاقا
والا فضل القيام في الجارى والخروج في المربوط وفي الدرر لا يقيد اهل السفينة بايماء في سفينة
اخرى لاحتمال ان المكان الا ان تفسرنا في يجوز لا تحاد المكان حكما بخلاف ما اذا كانا على الدابة

القاعدة

اعلى بيان
في الروايات

عليه وسلم يسجد السجدة الواحدة وان بدلها اي قول فاذة اية سجدة اخرى في مجلس
واحد او بدل المجلس لا يكتفى بسجدة واحدة بل وجب عليه كجذات الاصل ان يسن سجدة على السجدة
وفلا يخرج وهو تراخي السبب لانه الحكم وهو البقاء بالعبادات للاحتياط والحكم الثاني
بالعقوبات لاظهار كرم صاحبه في شدة عزمه وامكان التواضع عند اتخاذ المجلس لكونه جامعاً للمنفقات
فاذا اختلف عاد الحكم الى الاصل وسبب التوب والرياسة والانتقال من غير الى غير ارضى
لوجود الاختلاف حقيقة وعدم الجتمع حكماً بخلاف زوايا التشديد والبيت فانها في حكم مكان
واحد بليل صحة الاقتداء بفعل القليل ليس بتبديل كالقيام حيث كفت بسجدة واحدة سواء وقعت
بعد الفعل كان تلا فقام ثم شئ فسجد او قبله كان تلا فسجد ثم قام فثنى ومنه خطوة او خطوتين
والكل فثمة او شرب شربة او التكلم بكلام يسير وكثيلاً مما لا يتبدل به المجلس كالوقوف والاركان والركوب
والنزول بخلاف ما اذا تلا اية سجدة اخرى او شئ بعد فعل كثر كمنى خطوات فانها لا يكتفى كذا في
الادب ولو تبدل المجلس السامع تكرر الوجوب عليه وان احدث مجلس التالي لان السبب في حقه السماع
وهو قد وقع في الامكنة المختلفة وان تبدل مجلس التالي واخذ مجلسه اي مجلس السامع لا يتكرر الوجوب
على السامع عما قلنا من ان السبب في حقه السماع وهو به هنا قد وقع في مكان واحد فلم يوجد السبب
تكرر الوجوب وكيفية اسجد التلاوة ان يسجد بشرائط الصلوة بغير تكبير يخرج منه غير رفع يديه ولا تكبير
ويقال لان ذلك للتخلل وهو يستدعي سبق التسمية وهي منعقدة كما سبق ذكره ان يقرأ سورة
ويذكر سجدة لانه يشبهه بالتنكاف عزاء والفراغ عن لزوم السجدة عليه لا يكره فاذة ايتها
وتريد ما سواها لانه مباركة الربا وندب ان يقسم الربا اية او ايتى قبلها دفعا لتوهم التفضيل
والحسب اخفاؤها عن السامعين شفقة عليهم وتنفذ ولا تجب على الفور حتى لو سجد لها بعد سبب
ان لا يقع اداء الا اية يكره تأخيرها عنه غير ضرورة ذكره شراح الحديث الحلي كرها لبا حال لونه غير
مستلزم الوجوب لان سير الدابة يضاف الى الربا حتى يجب عليه ضمان ما تلف الدابة فاذة
فاجبة اية كان مكان الارض لا ظهر الدابة وانما قال غير مستلزم لان حرمة الصلوة تجعل الامكنة
مستلزمات واحد ولو لاد ما صححت صلوة اذا اختلف المكان يمنع صحتها وفي ذلك وكيفية وكيفية
لا يتكرر يعني لو تكررت في ذلك لا يتكرر السجدة وان لم يكن في الصلوة لان الفلك كالبيت
اذ جازها لا يضاف عليه قال الله تعالى وجزي بهم ولو كثر المحصى في ركعة كفته سجدة قياماً
استحسننا لاتخاذ المجلس ولو كان كعبتك عندك عند ان يسهل حمة الدنيا ولا يرفع

السامع

وإذا سجد السجدة الواحدة وان بدلها اي قول فاذة اية سجدة اخرى في مجلس واحد او بدل المجلس لا يكتفى بسجدة واحدة بل وجب عليه كجذات الاصل ان يسن سجدة على السجدة

السامع رأسه قبيل التالي لانه كالامام له وكرة الامام ان يقرأها في صلوة بخافت
فيها لانه يؤدي الى اشتباه الامر على القوم الا ان ينوي في ركوعه على الفور وندب
القيام ثم السجود روى ذلك عن عابثه رضي الله تعالى عنها ولان الخوف منه الجواز
في الادب **باب** من جاوز بيوت مصره من جانب حرجه مريداً سيراً أو سطراناً
ايام في براءه او جبال قصر العرش الرباعي وصرافه فيه ركعتين انما جمع البيوت
اذ لو بقي امامه بيت لا يكون مسافراً وانما قال مريداً حتى جاوز ولم يرد او اراده
ولم يجاوز لم يكن مسافراً قوله بيوت مصره بناء على الغالب وقد يخرج منه التورية للسفر
وهو سفره ايضا قد بناه فرضي اذ لا قصر في السفر وقيد بالرباعي ليجوز الخروج الى الجنوب
لما روى عن عابثه رضي الله تعالى عنها ان الصلوة فرضت على الاصل ركعتين فلما قدم
البيوت على السلام المدينة ضم الى كل صلوة مثلاً غير المغرب فانها وتراتها ثم زيدت
في الحضر واقترنت في السفر واعبته في الوسط في السفر سير الايام والبيوت لان سير
البيوت يسهل ويسير العجلة بغير حرج الامور او اطرها وهي الجماعية الى البرج لانه هو الوسط
ويؤان لا يكون الى يمينه ولا يساراً فيظنكم تسير السفينة في مقله ثلثة ايام فيجعل اصلاً
وفي جبال ما يليه به اي يقسمه لظيل ما يليه في كونه السير وسطاً هو في الاقدام لا ياتي الا بالركن
طريقاً ايهما ميرة ثلثة ايام والاخر اقل منها في الطريق الاول يقصره وفي الثاني لا يقصر كذا
في الفاية ذكره الشافعي في المطالع قال الربيع قوله وسطاً ميرة لمخدوف والظاهر العالم فيه السير
المذكور لانه مقدر بان الفعل تقديره مريداً ان يسير سيراً وسطاً في ثلثة ايام ومردّه التقدير ان يسير
فيها سيراً وسطاً وان يزيد ذلك السير بما يريد قدر تلك المسافة او نقول في كلامه تقديره وتأخير
وخذ في تقديره مريداً ميرة ثلثة ايام سيراً وسطاً اي سيراً وسطاً وهو سير الايام وخذوه ثم كلامه
تفصيلاً شيئاً احدها بيان موضع يبتدأ به بالقمم والثاني بيان اشتراط قصد السفر والثالث
بيان قدوم مسافته والرابع بجنم القصر فيه ما الاول فانه بقدر اذ اقام بيوت مصره روي انه
عليه السلام قصر العصر بذي الحليفة وروي عن كل علي رضي الله عنه انه قال لو جاوزنا هذا الحرس
لنقصرنا ثم المعبر المجاورة من الجانب الذي الذي خرج منه حتى لو جاز عمران المصر فصر وان كان جاز
من جانب اخر ابينة وان كان قرية متصلة برضن المصر بعينه مجاوزتها هو الصحيح واما الثاني و
هو بيان اشتراط قصد السفر فلا بد للسفر من قصد مسافة منتهية بثلثة ايام حتى تيسر حتى برحضته

السامع رأسه قبيل التالي لانه كالامام له وكرة الامام ان يقرأها في صلوة بخافت فيها لانه يؤدي الى اشتباه الامر على القوم الا ان ينوي في ركوعه على الفور وندب القيام ثم السجود روى ذلك عن عابثه رضي الله تعالى عنها ولان الخوف منه الجواز في الادب

السامع رأسه قبيل التالي لانه كالامام له وكرة الامام ان يقرأها في صلوة بخافت فيها لانه يؤدي الى اشتباه الامر على القوم الا ان ينوي في ركوعه على الفور وندب القيام ثم السجود روى ذلك عن عابثه رضي الله تعالى عنها ولان الخوف منه الجواز في الادب

المسافرين والآلات خصل ابراً ولو طاف الدنيا جميعاً بان كان طالب آتياً او غزياً وحظ ذلك
وكيفية غلبة الظن يعني اذا غلب على ظنه انه يسافر بغير اذا كان قارق البيوت ولا يملك طريقه السفر
واما الثالث وهو بيان مسافة السفر فقد قال اصحابنا اقل مسافة يتغير فيها الاحكام مسيرة
ثلاثة ايام بسيرة متوسط وهو سيرة الابل ومنه الاقدام في اقل ايام السنة مع استراحات في
حلال النزول في الاستراحات فثبت في حق تكثير مدة السفر بتغيير اكثر في الغاية ذكره الشارح
الفاضل وعمر ابي يوسف راج ان مقدار يومين واكثر اليوم الثالث وعند الشافعي راجه الى يوم
وليلة والحجة عليها قوله عليه السلام يحسب المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها وجه
التمسك به انه يقتضي ان كل من صدق عليه انه مسافر شرع له مسير ثلاثة ايام اذ التام في قوله والمسافر
لا استراق كما في جانب المقيم ولا يتصور ذلك الا اذا قدر اقل مدة السفر ثلاثة ايام لانه لو قدر
باقتر منه ذلك لا يمكن استيفاء مكرته لانها سفره فاقضى تقديره به ضرورة والاخر جرح بعض المسافرين
عنه وروي عن الحجج انه مقدار ثلاث مراحل وهو قريب من الاول لان المقادير في السير في
كل يوم مرحلة خصوصاً في اقل ايام في السنة وقيل انه معتبر بالخروج فقد راجع وعشرين فرسخاً
وقدر ثمانية عشر وقيل عشرين والصح الاول ولم يذكر مسيرة السفر في الحاد في ظاهر الرواية وذكر
في العيون عند الحجج انه يعتبر بمسيرة ثلاثة ايام في البر واذا شرع في السير وسافر في يومين او اقل
فالمخار للفتوى ان ينظر كم تشبه السفينة في ثلاثة ايام ولياليها ان كانت الرياح مستوية معتدلة
فجحد ذلك هو القدر لانه انما في الجبل واما الرابع فعندنا فرض المسافر في الرابعة
ركعتان وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وجابر رضي الله عنهم وقال الشافعي
راج فرضه الرابع والقصر خمسة اعتباراً بالصوم ولنا حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال
صلوة السور ركعتان وصلوة الاحج ركعتان وصلوة الفطر ركعتان وصلوة الحجامة غير قصر
على سائر نبيكم محمد صلى الله عليه وسلم وقد جاب عنه اقرى وقالت عائشة رضي الله عنها فافترقت
الصلوة ركعتين ركعتين فافترقت صلوة السور ركعتين في صلوة الحضر وعمر ابن عمر رضي الله عنهما
انه قال صحت النبي صلى الله عليه وسلم في الغزاة لانه يدعى الركعتين وابلكر وعمر وعثمان كذلك وعمر
ابن عباس مثله وظهر من روى صلوة عليه السلام روى القصر فلو كان فرض المسافر اربعاً
على انهم لا يجتازون الا في حجة غير ذلك ان الرابع في حجة غير مشروعة ولا
استفيع الثاني لا يغير ولا يأنم بتركه وهذا انما جاز في خلاف الصوم لانه يقتضي فلو انم

المسافر فعد في الثانية صحت صلوة اي لو انتم المسافر اربع ركعتين وقعد في الاولين قدر السجدة صح
فرضه والاخر بان له نافذة اعتباراً بالبحر واسباب يصير شيئاً متأخر السلام وتركه واجب بكسيرة
الافتتاح في الغزاة وشبهة عدم قبول صدقة الدنيا ولان القصر حصة اسقاط وحكمه ان يأنم
العامل بالفرقة كذا في الدرر والا فلا تصح صلوة اي وان لم بقعد في الثانية لا يصح فرضه لاعتناظ
النافذة بالفرض قبل اكتماله هذا اذا لم ينو الاقامة واما اذا نواها بعد ما قام الى الثالثة صح فرضه لانه صاه
مقيم بالنية فانقلب فرضه اربعاً وترك القعدة في الاولين غير مفيد في حقه وعلمنا ان ترك القعدة
في الاولين ثم نوى الاقامة صح فرضه لانه امكنه ان ينو في الاخرين لما قلنا ولا يزال المسافر
على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي مدة الاقامة ببلد اخر او قرية وهي عشرة يوماً او اكثر
قالوا انما يشترط دخول المصر لا تمام اذا سار ثلاثة ايام فصاعداً واما اذا لم يسر ثلاثة ايام فبهم
بجحد الرجوع الى وطنه وان لم يدخله لانه نقص السفر قبل التحكام اذا هو يحمل السفر والتفقد
بالبلد والقرية بنفسه صحة الاقامة في غيرهما وهو الظاهر لان الاقامة لا يكون الا في موضع صالح
لانها اذا سار ثلاثة ايام فصاعداً واما اذا لم يسر ثلاثة ايام فلا يشترط ان يكون الاقامة في
بلد او قرية بل يقيم ولو في الحفارة وقدر الاقامة بنصف الشهر لما روى عن ابن عمر وعمر
رضي الله عنهما قال اذا فرمت بلدة وانت مسافر وفي نفسك ان يقيم بها عشرة
يوماً وليلة فاحل صلواتك وان كنت لا تدري متى قطع فاقصر بها والاشراخ المفترقة
كالجزا اذا اراد لا يهتدى اليه ولانه لا يمكن اعتناء بطلوع اللبث لان السفر لا يورى عنه فيؤدي
الى ان يكون مسافراً ابراً قدرنا بما عده الظاهر لانها مدتان موجبتان كما قدرنا الحضيض السفر
بتقدير واحد لانها مدتان مستطانتان كذا قال الزهري ولو نواها الى الاقامة بعد صغير مكة
ومن ثم لا يصير مقيماً لان الاقامة لا يكون في مكان جازت في اسكن فيؤدي الى ان السفر لا
يتحقق لان اقامة المسافر في المراحل لو جمعت كانت خمسة يوماً واكثر الا ان يبيت باحدهما
او لا يصير مقيماً في جميع الاوقات الا اذا نوى ان يبيت في احدهما فيصير مقيماً بدخوله فيه لان اقامته
المرة تضاف الى بيته يقال فلا يسكن في جاره كذا وان كان بالهارة في اللواتق هذا اذا كان كل واحد
منه موضعاً اصلاً بنفسه كما ذكره وان كان احدهما مقيماً بالآخر بانه كانت القرية قرية من
المصر بحيث يجب الحجة على ساكنها فانه يصير مقيماً فيتم بدخوله احدهما انما كان لانها في
احكم كوطى واحد وقصر ان نوى اقل منها او لم يتقبل بتقرب السنو ويقول هذا خرج او

بعد غدا خرج وبقي السبوع لما ذكرنا منه ان السفر لا يعزى عنه فلا يحكم اعتباره بدون غير عته ولما ذكر
ابن عمر قصيرا ذر سبعا سنة اشهر كما ينزف فيها الخروج وفي الحبط لو وصل الحاج الى الشام وعلم
ان القافلة انما يخرج بعد خمسة عشر يوما وعزم ان لا يخرج الا منهم لا بقصر لانه كذا في الاقامة
ذكره الشافعي وكذا في ما فطر فيما نوى اقل من ثمانية فذكره في قوله فطر عسكره نوايا في الاقامة
بارض الحرب لصف شهر او اكثر او حاصر وامضا فيها في ارض الحرب لانها ليست موضع الاقامة
لانهم يهيئون الخوار والخوار كمن دخل فيها بامان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صحت كذا في الحائبة
او حاصروا اهل البغية في دارها في غير ارض مصر لان نية الاقامة في دار الحرب او البغية لا يقع لان
حالاتهم بخلاف غيرهم فلم يتردد في خروج الخوار والخوار فصار كالغزاة والحريرة والسفينة ويتم اهل
الاجنية كالانزال والاعراب وهي جميع خبا وموسم من وبر او صوف لو نوى ان الاقامة في موضع
خمس عشرة يوما في الاصح احرازها قبل لا يجوز اقامتهم بل يقصرون لانها لا تقع الا في الامصار او القرى
والاصح المفتح به ما روي عن ابي يوسف رحمه الله ان العدة اذا كان في حال في المعاوز كانوا
مسافرين الا اذا نزلوا مصر وعزموا على الاقامة فيه خمسة عشر يوما فاتي احتسب ان جعلهم جميع
ولو اشدك المسافر بالقيم في الوقت نية ويتم هكذا روي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا تتبع الامامة في تغييره من الحضر الى اربع كما يتغير نية الاقامة لان اتصال المعبر بالسبب وهو الوقت
وان افسده بغيره كغيره لانه يوم الاربع المتابعة وقد زالت بخلاف ما لواقدي به بنية الفعل ثم افسد
حيث بزمه الاربع لانه بالثمة في الترم صلوة الامام قصدا وفي مثلها لم يلتزم قصدا وانما قصد
استحاطة الوقت من زمانه وتغيره من حكم المتابعة وقد زالت وبعده اى بعد خروج لايح اقتداء المسافر
بالقيم لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لانقضاء السبب كما لا يتغير نية الاقامة فيكون اقتداء المؤخرين
بالمستقيمين في حق العدة او التواضع او الترخية واقضاء الترخية اى بالمسافر صح فيهما اى في الوقت
وبعد ويقصر هو المسافر ويتم المقيم بلا قرينة في الاصح ويجب ان المسافر ان يقول اللهم اعد صلواتك
فان مسافر ما جاز في الوقت فلا يصح باسلم مكة وهو مسافر فقال عليه السلام
انتم صلواتكم فانما قوم من مسافر فيقول ذلك لكل مسافر صلح بغيره اقتداء به عليه السلام والان صلوة
المسافر قول له القعدة الاولى فرض في حلقه فقل في حلقه المقيم وبناء الضعيف على القوى جازي واما بعد
مخرج الوقت فلما ذكرنا من ان صلوة اقوى من صلوة ثم اذا سلم اتم المقيمون صلواتهم منفردين
فيهم التزموا المؤخرة في الركعتين فيفترقون في الباقي كالمسبوق الا انهم لا يتركون في الاصح لانهم

ادركوا

ادركوا مع الامام اول صلوة وفرض التواضع قد تادي بخلاف المسبوق وجكون اتمام المقيم
للتواضع انه بالنظر الى كونه معتدبا بخرجة حيث ادرك اول صلوة الامام تكرر التواضع تحريما
وبالنظر الى كونه غير معتد فاعلا وقد سقطت عنه فرض التواضع تحت التواضع واذا دار فطر
يخرج كونه مستحبا وحرما راجحت الحرامة ذكره شارح المئنة الحجة ويبطل الوطى الاصل قبل لا
بالسفر ووطى الاصل بالسفر ويبطل وطى الاقامة بمنزلة ارض فطر وطى الاقامة ووطى السفر
ووطى الاصل اعلم ان الاوطان ثلاثة ووطى اصلي وهو مولد الانسان او ببلده التي تاملها
ووطى اقامة وهو الموضع الذي ينوي المسافر ان يقيم فيه خمسة عشر يوما فصاعدا او حرم سكنه
وهو المكان الذي ينوي ان يقيم فيه اقل من خمسة عشر يوما ولم يذكر المحققون من المحققين الاوطان
قالوا لانه لا قايمة فيه لانه ينوي فيه مسافرا في حاله فصار وجوده كعدمه ولم يذكرنا في كتاب
الكتاب وعامتهم على انه يفيد ويخرج ذكره في قوله من قريب ان شاء الله تعالى وكذا في قوله
هذه الاوطان يبطل بمنزلة وبما هو فوقه ولا يبطل بما هو دونه لان الشيء ينقض بمنزلة وبما هو
اقوى منه لا بما هو دونه قوله يبطل الوطى الاصل بمنزلة اى بالوطى الاصل لما ذكرنا في هذا
عند النبي صلى الله عليه وسلم نفسه بمكة مسافرا حيث قال فانما قوم من هذا اذا انتقل عن الاول باهله
ولكنه استحدث اهل ببلدة اخرى فلا يبطل وطنه الاول ويتم فيها وقوله لا السفر فيه حذف
اى لا بانشاء السفر ولا بوطى الاقامة وكلها لا يبطل به الاصل لما ذكرنا وقوله ووطى الاقامة
بمنزلة اى يبطل وطى الاقامة بوطى الاقامة لما مر وقوله والسفر بالاصل اى ويبطل بانشاء السفر
وبالوطى الاصل لان السفر ضد الاقامة فلا يغيره ووطى الاصل قوة وفائدة من هذه الاوطان
ان يتم صلوة فيها اذا دخلها وهو مسافر قبل ان يبطل وتصور تلك الفائدة في وطى السكن
ايضا في جمل حرج من مصر الى قرية حاجته ولم يقصد السفر ونوى ان يقيم فيها اقل من خمسة عشر يوما
فانه يتم فيها لانه مقيم فيها ثم خرج من القرية لا السفر ثم بداه ان يسافر قبل ان يدخل مصر وقبل
ان يقيم ليلة في موضع اخر فصار فانه يقصر ولو مرت تلك القرية ودخلها اتم لانه لم يوجد ما
يبطله كما هو فوقه او مثله ثم لا يشترط تقدم السفر لبثت الوطى الاصل اجماعا وفي ثبوت وطى
وطى الاقامة روايتان عن محمد بن زكريا ذكره الرنكل وفائدة السفر نقص في الحضر كعبه وفائدة
الحضر نقص في السفر ربعا لانه القضاء بحسب الاداء بخلاف ما لو فاته في الموضع في
في حالة لا يترك الكروع والسجود حيث يقصرها في الصلوات ركعا وساجدا او فاته في الصلوة

سبب وجوب
الاصح

حيث يقضيها في المرض باعاء لانه العاجب هناك الركوع والسجود الا انهما بسقطا عنه
بالعجز فاذا قدر ان يبرهما بخلاف ما يخرج فيه فان الواجب على المسافر ركعتا كصلوة الفريضة
المقيم اربع فلا يتغير بعد الاستبراء والمعتبر في ذلك اخر الوقت اي المعتبر في وجوب
الاربعة او الركعتين اخر الوقت فان كان في اخر الوقت مسافرا وجب عليه ركعتان وان كان
مقيما وجب عليه الاربعة لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء في اول الوقت ولهذا يبلغ الصلوة
او اسلم الكافر او فاق المجنون او طهرت الحائض او انقضت في اخر الوقت يجب عليهم الصلوة
وبعكسه لا تجزئ لو حاضت او جردت او نفست فيه لم يجب عليهم لغد الاصلية عند وجوب
السبب والعاصي كغيره في الرخصة برخصة المسافر من كغيره من المطيعين وقال الشافعي سفر
المعصية لا يفيد الرخصة لانه ثبت تخفيفا فلا يتعلق بما يوجب التغليظ ولنا اطلاق
النصوص منها قوله تعالى فان كان منكم مريض او على سفر فانه خففتم فربما لا يكون
وقوله تعالى فليتموا وقوله عليه السلام يمسح المسافر ثلاثه ايام ولياليها من غير فصل
فصار كما اذا انشاء السفر في مباح ثم نوى المعصية بعده واما قوله تعالى غير باع
ولا عادي غير متلذذ في اكلها ولا متجاوز قدر الضرورة ويخرج لا يجعل المعصية سببا
للرخصة وانما ليست حقوق المشقة الناشئة من نقل الاقدام والحمل والبرد وغير ذلك
والمنظور ما يجاوز من المعصية فكان السفر من حيث افادته الرخصة مباحا لان ذلك
تتماثل في الانفسال كذا في الاختيار ولان نفس السفر ليس بمعصية وانما المعصية ما يكون
يؤد او يجاوز الرخصة تعلق بالسفر لا بالمعصية وهذا الماعرف ان المعصية المجاوزة
لا تنفي الاحكام كالبيع عند الذداء ونية الاقامة والسفر معتبر من الاصل دون التبع
لان الاصل هو المتمكن من الاقامة والسفر دون التبع كالعبد والمرأة والجندى
هذا تنظير التبع اي العبد يتبع للمولى والمرأة تتبع للزوج والجندى يتبع للامير يعني اذا
نوى اياهم السفر والاقامة يكون التبع كذلك ولا يحتاج الى النية وانما يكون المرأة
تبع الزوج اذا اقامها بها مهنه بالمعنى واما اذا لم يوافق فلا يكون تبعه قبل الدخول
لان ما يتبعه من سفره بها وكذا بعده عند اني حينئذ رجلا لانها ان تمنع نفسها عنده و
الجندى انما يكون تبعه لغيره اذا كان يرتزق من الامير ومنه الاتباع للاجير مع المبتاجر
وان لم يند مع استاده وانكره على السفر والامير ثم اذا لم يعلم التابع نية المتبع الاقامة

الاقامة لا يلزمه الاتمام حتى يعلم كفا في توجه الخطاب الشرعي في الكيل ومنه
يلزم كالقول الحكمي ولو كان بعد مشترك بين المسافر والمقيم قبل يتم وقيل يقصر وقيل
ان كان بينهما ما يباه في الخدمة يقصر في نية المقيم ولو تزوج المسافر في بلد لا يصير
مقيما وقيل يصير مقيما ذكره الزيلعي سلطان اذا سافر قصر الا اذا خاف
في ولايته من غير ان يقصد ما يصل اليه في مدة فانه حينئذ لا يكون
مسافرا او طلب العدو ولم يعلم اية اية يدركه فانه حينئذ ايضا لا يكون مسافرا
ذكره قاضى خان وفي الرجوع يقصر ان كان بينه وبين منزله مسيرة سفر سافر
كافرو صيته مع ابيه وخرج جاقا صدره مسيرة ثلاثة ايام فصيا عدا فاسلم المأوى
وبلغ النضر وبينهما وبين منزلهما ان يقصدهما بالسفر اقل من المدة قالوا
ان عامة المشايخ المستمسكين بقصر فيما بقى من السفر والصلوة يتم لانه ثبت
الكافر معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصلي فانه من هذا الوقت
يكون مسافرا والغرض ان الباقى ليس بمدة السفر وقيل
يتم بناء على عدم العبارة بنية الكافر ايضا وقيل يقصر
ان بناء على تبعية المأوى للمسافر كذا في الدرر باب
الاستئصال بضم الجيم اسم من الاجتماع اضعف اليه اليوم
وانصلوة ثم كثرة الاستئصال حتى حذف منه المضاف
وهي فرض لقوله تعالى فاستأوا الى ذكر الله والامر بالسعي الى الشئ
حاليا عن المصافى لا يكون الا بالاجابة وقال عليه القسوة
والسلام في حديث طويل في رواية جابر واعلموا ان
الله تعالى فرض عليكم الجمعة في يومى هذا في شهرى هذا في
عامى هذا في تمامى هذا فريضة واجبة الى يوم القيمة
لا تسقط اى الجمعة الا بستره شروط الاول المعنى شرط
حوار اداء الجمعة ان يصير لا يجوز اداؤه في المفاضة ولا في
ولا في القرى لقوله علي رضي الله تعالى عنه لا الجمعة ولا الشريعة

ولا صلوات فطر ولا الاضحية الا في مصر جامع حلافا للشافعي فانه عنده
 تجوز في الفري لما روي ان ابا هريرة اقامها في جونا وهي قرية من قرى
 البحر واما قال علي رضي الله عنه قال النزيل جونا استمر
 حصن بالبحر قال الجوهري وابن الاسير قال صاحب المصنوع
 هي مدينة والمدنية بتي قرية قال تعالى كولا نزل هذا القرآن على رجل
 عاقل من القرين عظيم وهي مكة والطائف او فناء او فناء
 المصر لانه بمنزلة في حق حواشي اهل مصر لانه مدخلوا بحرمه والشا
 السلطان اي وجوده او نائبه وهو من امره السلطان باقائه
 الجعة قال الشافعي الفاضل وهو الامير والقاضي قال
 الشافعي رحمه الله تعالى عليه لا يشترط لها السلطان لما روي ان عبد
 ربه الله تعالى عنه صلى بالناس الجمعة حين كان عثمان بن
 الله تعالى محصورا ولا لها فرض فلا يشترط لها السلطان كسائر
 الغزايين ولنا قوله على السلام من تركها استخفافا بها وله امام عارل
 وجاز فلما جمع الله شمله الحديث شرط فيه ان يكون له امام
 ذكره الزيل والشافعي وقال في الهداية في تقليده لانها تقام بجمع
 عظيم وقد يقع المفارقة في التقدم والتقديم وقد يقع في غيره ومع
 وجود السلطان او نائبه لا تقع المناقضة ولا الفتنة فلا بد منه تنجما
 لأمه وما قاله ابن الكمال عليه رحمة المتعالي موافق لما فهم
 من تعليل الهداية حيث جاز اقامة الجمعة باجتماع الناس على واحد
 منهم اذ لم يمكن التوصل الى السلطان او نائبه اذا قال في ايضا
 هذا اذا كان التوصل الى واحد منهما او اما اذا لم يمكن فللنفس ان يجتمعوا
 او يقدّموا من حيثهم ذكره في الزهير والثالث وقت
 ظهر من بعد غروب الشمس اذا مالت الشمس فقبل الظهر ولا يبينه
 بين وقتي الظهر والوقت وهو قبل استقبال الشمس ولا يبينه
 جازا الاصل في اقامة الجمعة قبلها في وقتها لا ان يبنى عليه

وحيث كان في
 للمصريين
 وحيث كان في
 للمصريين

فانما هو
 في وقتها
 في وقتها

فانما هو
 في وقتها
 في وقتها

ثم يتركه لكونه باقيا في الفهرستين سنة الوقت هذا هو الصحيح المختار فان صح الجمعة فقد استحال
 وجهها ولا فقد صلى الله عليه سنة كذا قاله في فتاوى اللجنة ذكره شارح المنية للجليليات ولي المصنف
 خليفة اذ لميت او صاحب الشرط او القاضي جاز لان امر العامة مفوض اليهم ذكره قاضي خان والشيخ
 نصب العامة الا اذا لم يوجد من ذكر من خليفة للميت او صاحب الشرط او القاضي فحين يعين نصب
 العامة باجتماعهم على من يصل بمهمة كذا في الدرر والفتاوى الفياضية لو صل الجمعة في قرية غير مسجد
 جامع والقرية كبيرة فيها وقرى وفيها والوحاكم جازت الجمعة بنوا السجدا ولم يسوا وهو قولنا في تقاسم
 اسفار وهذا القول لا يوجب القبول ذكره شارح المنية للميت وتصح الجمعة في مصر في موضع
 هو الصحيح لان في الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا شديدا وهو مرفوع ولان المصر واحد اذا
 تباعدت كطرف كطرف فيكون تيسير الناس وهو قولنا في حنيفة ومحمد بن عثمان عن الامام في موضع فقط
 يعني اذ الجمعة في مصر واحد لا يجوز الا في جامع واحد عندنا في حجة لان الجمعة جامعة للجماعة لا يجوز
 التفرقة وفي الخلافة تفرقة صلوة بعد جاز القافا وعندنا في وقت في موضعين ان حال بينهما انه عظيم كدجلة
 وكان ابو يوسف يامر بجمع جثث يوم الجمعة ليقطع الوصلة من الجانبين ويصير مصرين وان لم يكن هذه الصفة فصلوا
 في موضعين فالسابقة صحيحة وان اذوا معا وجعلوا السابقة بطلنا عنده وفي مصر في موضعين تجمع الجمعة فيها
 لخليفة او امير الجواز وهو السلطان بركة لان الولاية لها لا تصح لامير المؤمنين وهو امير الحاج لانه لا يملك
 الحج الاخير وقال محمد بن ابي زكريا من قريته لا يحد بها ولا يحد بها ولا يحد بها ولا يحد بها ولا يحد بها ولا يحد بها
 لا يقتلهم بامور الحج ولا تصح الجمعة بعرفات في قولنا جميعا لانها فضاء وفرض لا يظن تسجيح او حوا
 لقوله تعالى فاصول الى ذكر الله والامر بالوجوب والايحى السعي الى الواجب والسنن على السلام لم يصلي الجمعة بدوا وعندنا
 لا بد من ذكر طويلا في حجة لان الخطبة في العادة هي الواجبة والشيخ او النجاشي لا يسمي خطبة وقال الشافعي في لا يجوز
 من خطبتين اعتبار التوارث ولها ما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة غيب الخطبة الطويلة ثم قال
 صلوا كما رايتوني ولا ما روي ان عثمان رضي الله عنه لما احتج فقصه المنبر وقال الحمد لله فحضر فسرل فضلى
 فلم ينكر عليه احد من القضاة وسنننا ان سنة الخطبة ان يخطب قائما على طهارة لان القيام هو المأثور
 فان خطب قاعدا وعلى طهارة جاز لما روي ان عثمان رضي الله عنه لما احتج كان يخطب قاعدا ولا طهارة
 ليست بشرط الخطبة لانه ذكر لا يشترط له استقبال القبلة فلا يشترط له الطهارة كالسلاوة والاذان والاقامة الا
 انه يكره لافيه من الفصل بين الخطبة والصلوة بالنوضه وقد اساء الحنفية السنة كذا في الاختيار خطبتين
 بفصل بينهما بجملة يجرى التوارث بينهما على تلاوة آية والا ايضا بالقوى والصلوة على النبي عليه السلام والاول

الاول

1116

عليه السلام

ومن الجمعة عليه ان اذا اجزأته عن فرض الوقت لان الجمعة فرض على كل واحد وانما وقعت عن المسافر وكونه
 فاشهد الجمعة فقد زال العذر فيكون مأثورا بالجمعة وقال زفر لا يجوز لانه غير واجبة عليهم كالصلاة والمراة
 ولنا انهم اهل للإمامة وانما سقط عنهم الوجوب تحقيقا للرخصة فاذا حضر واقع فضا كالمسافر اذا صام
 بخلاف الصلة لانه غير اهل ولمراة لا تصالح اماما للرجال قال الزيلعي والنية لا جمعة عليه هو المريض والمراة
 والعبد والمحتق من السطام ومن لا يقدر على المشي كالمقعود والمفلوج ومقتلوع الرجل والشيخ الفاني والاعمى وان
 وجد قائدا على فروع الحج واختلاوة الكتاب والعبد المأذون في صلاة الجمعة والعبد الذي حضر باب الجامع ليحفظ
 دابة مولاه وامكنة الاداس ان يحل بالحفظ والاجير والمسافر والعبد والمريض ان يؤم فيها لما قلنا
 من كونهم اهل للإمامة وانما سقط عنهم الوجوب تحقيقا للرخصة فاذا حضر واقع فضا وتنعقد بهم
 اي بحضورهم الجمعة يوم يحضر غيرهم جازت لانهم صلحوا للإمامة فاولان يصلحوا للاقتداء ومن اعتذر له
 بوصول الظهر قبلها جازع كراهة وقال زفر لا يصح ظهره قبل ان يصلي الإمام الجمعة لان الجمعة هي الاصل اذ هي
 المأمور بهادون الظهر والظهر بد رعتها فلا يصار اليه مع القدرة على الاصل ولنا ان الفرض هو الظهر لقد رتبه عليه
 دون الجمعة متوقفا على شرايط لا يتم به وحده والكليف بمقدوم الوسم ولهذا الوقت في الظهر في الوقت وبعد
 خروج الوقت يقضي بنية الظهر وهذا آية الفرضية لانه مأثور باسقاطه بالجمعة فيكون بتركه مسيا فيكون
 وهذا الخلاف راجع الى ان فرض الوقت هو الظهر عندهم وعند زفر الجمعة وثمة لا تظهر في موضعين
 احدهما انه لو نوى فرض الوقت بصير شارعا في الظهر عندهم وعند زفر الجمعة والثاني لو تذكر فائت عليه وكان بحيث
 لو شغل بالتضام بوقت الجمعة دون الظهر فانه يقضي ويصلي الظهر بعد عندهم وعند زفر يصلي الجمعة لسقوط
 الترتيب بخيق الوقت عنده ثم اي بعد اذ انهي اليها في الجمعة والا ما فيها اي في الجمعة بطل ظهره
 هذا اذا كان الامام في الصلاة بحيث يمكنه ان يدركها ولم يشرع فيها بعد واقاما الامام بعد السعي اما
 اذا كان قد فرغ منها او كان عليه مقارن الفرائض او لم يقم الامام لعذر او لغيره فلا تبطل والمعتبر في ذلك الاتصال
 عن دار حجة لا تبطل قبلها المختار ولو كان الامام في الجمعة وقت الانفصال ولكنه لا يمكنه ان يدركها
 بعد مسافة لا تبطل عند العراقيين ويبطل عند مشايخ بلخ وقالوا لا تبطل ما لم يدرك الجمعة وشرع فيها
 اي قال ابو حنيفة في حديثه بطل ظهره حتى يدخل مع الامام وفي رواية حتى يتمها حتى لو افسدها بعد مشي
 فيها لا يبطل الظهر لانه السعي بالجمعة دون الظهر فلا يبطل به الظهر والجمعة فوقه فيبطل بها ولا يصح ان
 السعي بالجمعة خصايتها فيعطى له حكمها بخلاف ما يفتوا فيها لانه ليس مع اليها وجبها اذا صلى الظهر فجامع
 به يساوي الجمعة مع الامام حيث لا يبطل ظهره لانه لم يرغب بالجمعة ولا فرق في هذا بين المعذور وغيره حتى

لو صلى

لو صلى المريض ونحوه فظهره فممنزلة ثم سعى بالجمعة بطل ظهره على الاحتياط الذي تقدم لانه بالتزام يلتحق بالصحيح
 كونه للمعذور وسجود اداء واحسن مصر فانتهم الجمعة الظهر بجماعة في المصرب يومها يروى ذلك عن علي رضي الله تعالى
 عنه ولان في اداء الظهر بجماعة قبل الجمعة وبعد هاتين الجمعتين في الجامع ومعاذته على وجه المخالفة
 بخلاف اهل السواد لانهم لا جمعة هناك فلا يفيض على التقليل ولا الى المعارضة ومن ادركها في الشهد
 او سجود شهيبتهم جمعة وقال محمد بن يعقوب ان لم يدرك الشرائع الثانية مع الامام وان ادرك اقلها يوم ظهر لانه جمعة من وجه
 ظهر من وجه لغوات بعض الشروط في حقه فيصلا اربعا اعتبارا للظهر ويقعد على رأس الركعتين لانه لا اعتبارا
 بالجمعة ويقراء في الاخيرين لاحتمال النسيئة ولهما قوله عليه السلام اذا اتيت الصلاة فلا تأتوها وانتم تسعون
 فيما ادركتم فصلا او ما تاتكم فاقضوا انما هو على السلام بقضاء ما فاتكم وهو الذي صلاه الامام قبل الاقامة لا صلاة
 اخرى ولا صلاة مذكورة بالجمعة في هذه الحالة ولهذا يشترط فيه نية الجمعة ولا وجه لما ذكره لانها مختصة بالجمعة لا بغيرها ولا بغيرها
 شرعية ولهذا يخرج الوقت وهو في الجمعة لا يجوز له بناء الظهر عليها واذا خرج الامام اى صعد على
 المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ من خطبته وقال ابياح الكلام بعد خروجه مالم يشرع في الخطبة لهما
 ان الكراهية للاختلاف بفرض الاجتماع ولا يحتاج هنا بخلاف الصلاة لانها قد تمت ولا يصح رده قوله
 عليه السلام اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام من غير فصل ولان الكلام قد تمت فاشبه الصلاة والثاني
 اى البعيد عن المنبر لا يكلم بكلام الناس ولا يبيح بان يسبح ويهلل ويقرأ القرآن في رواية والا حوط الانشا
 ويكفي السعي وترك البيع بالاذان الاول لقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا لذكر الله وذروا
 البيع وقبل الاذان الثالثة لانه لم يكن في زمن النبي عليه السلام الا الاذان الثاني والا الاول هو الاصح
 اذا وقع بعد الزوال لانه لو حجة عند الاذان الثاني لم يمكن من السنة قبلها ومن سماع الخطبة بل يخشى
 عليه فوات الجمعة ذكره الزيلعي وفي الدرر وجوز الامام اى صعوده الى المنبر حرم الصلاة والكلام لان تمام
 الصلاة لم يقبل لان تمام الخطبة كما قال في الهداية لما صرح في المحيط وغاية البيان انهما يكبرهما من حين خروج
 الامام لا ان يفرغ من الصلاة ومن كان في صلاة وان كانت سنة الجمعة يقطع على رأس الركعتين فاذا صلى ركعة
 ضم اليها ركعة اخرى وان كان في الثالثة ثم الرابع فاذا جلس على المنبر اذن بين يديه ثانيا ومن قبله فمعي
 منصتين قال الله تعالى فما سمعوا له وانصتوا العلكم ترجمون قالوا انزلت في الخطبة كذا في الاختيار فاذا اتم
 الخطبة اقيمت بذلك جرى التوارث وفي الدرر لا ينبغي ان يصح غير خطيب لان الجمعة مع الخطبة كشئ واحد
 فلا ينبغي ان يقمها اثنان وان فعل جاز خطب صبي باذن السلطان وصلى بالغ جاز كذا في الخلاصة لا بأس
 في السفر يومها اذا خرج من عمران البلد قبل خروج وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو مسافر فيه

واذا قدم الناس في يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الاقامة خمسة عشر يوما قاله القاضي خاتم
بلدة ففتح باليق غنوة بخطيب خطيب علميها بالسيف يريهم انما ففتح بالسيف فاذا رجعت
عن الاسلام فذلك باق في يدك المسلمين يقانونكم حتى ترجعوا الى الاسلام وكل بلدة اسلم اهلها طوعا يخاطب
لخطيب فيه يريهم ومدينة الرسول عليه السلام ففتح يريهم فيخطب بالسيف ومكة ففتح بالسيف فيخطب
بالسيف كذا في التاتارخانية وفي طائفة لو تذكر ان لم يصل في الجمعة في الخطبة يصح في الجمعة في الخطبة
ويؤتى بها في صلاة الجمعة فهو كحيت لو قضاها يخرج الوقت يفوت الجمعة مضى فجمعة وان كان لا يفوت الجمعة
يقطع الجمعة ويقضى الغائبة وان علم انه لو قضاها يفوت الجمعة ولكن يمكنه اذا ظهر يقطع الجمعة ويقضى
الغائبة ويصير الظاهر في الوقت ذكره الشارح **قال في غايه** في شرحه الصغير بين الخطبة
والصلوة وقال في شرحه الكبير والفرق ان الجمعة موقوفة تقوى بناخيرها فالامر باقامتها مع العلم بان المأمور
عرض له اعراس لثبوتية الى التقوى امر بالجمعة في دلالة بخلاف القاض لان القضاء غير موقت قال شارح
الهداية كتاب ادب القاضي انما يجوز الاختلاف في الجمعة بشرط ان يكون المختلف قد سمع الخطبة اما اذا لم يكن
سمعا فلا لانها من شوايط افتتاح الجمعة بخلاف ما لو بعة الحديث فيختلف من لم يسمع الخطبة لان الخليفة
بانه ليس بفتح وخطبة غرض الافتتاح وقد وجد في حق الاصل وبخلاف الصغير فان له ان يعير لانه يمكن
التمتع لنفسه فكان له ان يملكها والقاض انما اذن له ليعمل لغيره وهذا ما قاله من قام مقام غيره لغيره
لا يكون له اقامة غير مقام نفسه ومن قام غيره لنفسه كان له اقامة غيره مقام نفسه ففهم بعض الفضلاء
من هذا ان الاختلاف انما يجوز في الصلوة بعد الشروع حتى قال في بعض مسنفاته الاختلاف لا يجوز في الخطبة اصلا
والصلاة بلا خلاف ما حدث امامه اذا كان ما دون من السلطان كذا في اعقاده في التقييد
المذكور في القاعدة المذكورة وتحت جيز بان اطلاقهم وقرئهم المذكورين المأذون في الجمعة وبين القاضي
في هذا لاق الاختلاف في الخطبة وفي الصلوة غاية ما في الباب انه اذا خطب واراد الاستحالة للصلوة لا يجوز
الاختلاف من اينها الخطبة الا اذا بعد الشروع اصبحت الحادثة ولما بقاعدة المذكورة فنقول وجوبها
والاستحالة ان المأذون في الجمعة قام مقام غيره في نفسه **قال في غايه** ان القاضي انما قام مقام
العدل الرعية خاتمة ولذا لا يجوز حكمه لنفسه بل ولا لمن هو بمنزلة نفسه ممن لا تقبل شهادته له ولما
ما مور الجمعة فانه ما قام مقامه لا يجوز ان يفتي بغيره ايضا فان الصلوة للمأمور باقامتها
ليس خصوصية بغيره بل هو له ايضا فقد قام فيها مقام غيره لنفسه ولغيره الا ان الغير تابع له ونفسه
اصل في ذلك التقييد فلو كان القم الثاني وهو من قام مقام غيره لنفسه فجاز له الاختلاف كما في الصغير

فيما اذا كان في الجمعة
فيما اذا كان في الجمعة

وعلى هذا حمل الآلة من غير كبر فليست لها الا في الخطبة اذن في الصلوة وبالعكس ففي الواقتما احدث
الامام وقال الواحد اخطب ولا فصل بينهم اذ ان الخطب وبعثهم اعم ان ياتوا بالاختيار في نقل
قول ولا ياتون السلي او ياتون من قول لانه لو لا ذلك لاختار كل جماعة اماما فلا يتفقون على
واحد فيشع بينهم المنازعة فربما خرج الوقت ولا يعطون الجمعة ولا ان ذلك يفضي الى الغشنة ومع
وجود السلطان او نائبه لا يفضي اليها وبما قاله ابن الكمال عليه رحمته استعمال هذا اذا امكن التوصل الى
واحد منها واما اذا لم يمكن فلن ياتوا بجمعوا او يفتوا من يفتي بهم ذكره في الذخيرة فلهذا الاذن
ليس له لازم بل لقطع النزاع ودفع الغشنة فثبت لا يفضي الى النزاع يجوز المنازعة في ايا منها
افضل من تركها وهذا لما يجب حفظه والناس على ما ظهر **باب** في العبد يبيع نفسه لغيره
سنة وانما الله تعالى يعود الى العبد والمغفرة فيه **باب** في العبد ان يبيع نفسه لغيره ليعمل لغيره
سنة والصلوة العبد والتكبر والله تعالى لو المراد صلوة العبد ولو اخطب في نفسه لم يملكها لقضاء آباء
وقد ذكرت دليل الوجوب وقيل انها سنة وهو الراجح وقوله في جامع الصغير عبادا اجتمعا في يوم
واحد الاول سنة والآخر فريضة ولا يترك واحد منهما معناه ثبت وجوبها بالسنة لان قوله ولا
يترك واحد منهما دليل الوجوب وشرايطها ان صلوة العبد كشرائط الجمعة ان السلطان والجماعة والمعلم و
الوقت وغير ذلك عامر في الجمعة قال عليه السلام لا بعة ولا شريك ولا فطر ولا اضحى الا في مخرج جامع وجوبها
واذا كان من موافقة عليه السلام وقضاها آباءه ان فاشته به الا في اليوم الاول فاستجابا به سوى
الخطبة فانه يجب بعد الصلوة كذا في التاتارخانية في رساله يوم ولو تركها جاز لانها سنة وليس بشرط وقد
استاء مخالفه السنة وكذلك ان خطب قبل الصلوة يجوز حصول المقصود وهو تعليمهم وتليته اليوم
وكبره لا يثبت ولا تنافي والخطبة بعد الصلوة كذا في العناية ولا اذ ان لها ولا اقامة لانه لم نقل وتقدم على صلوة
الجماعة اذا اجتمعا وان كان في نفسه بطلان وتقدم صلوة الجماعة على الخطبة كذا في الغشنة والدرر وانه
يوم الفطر لثلاث انما كان شيئا قبل صلوة اي في خروج الى المصنع لقول الله تعالى فخرج اليهم يوم يوم الفطر
حتى تاكل ثمرات ثلثا او ثمن او سبي او اقرا واكثر بعد ان يتروا ويترأوس حتى ان ياكل شيئا حلوا لما روي
وبشأنه ويقتل وينتصب لما روي انه عليه السلام كان يفتي في العبدان ولا في يوم الاجتماع فيستن
في نفسه والسواك والتطيب كالجمعة وليس في ثيابه لانه عليه السلام كانت له جبة فبكت او صوف
في ثيابه الاجساد ويؤذي فلهذا الحديث ابن عمر رفته انه قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون الفطر ان يؤذي فلهذا
فخرج الثمن الى الصلوة وعنه انه عليه السلام قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون الفطر ان يؤذي فلهذا

فعلاته الكبرية فلما كان ابراهيم وم قال لا اله الا الله واته كبر فلما علم اسمعيل وم بالقداء قال الله الكبروت له لم يفتي في
 الاخرى واجبا مرة بان يقول ما قلناه من اوله الى آخره ولا يترك الموضع ان تركه لانه يودي بعد الصلوة لا في الموضع
 الا في حكمة الصلاة بطلان سجود سهو لانه يودي في الصلوة ويجبر السجود لانه مقصد تركه لانه
 يبرع بالامام بل عقيب قضاء كسبي ومنه يعلم حال اللاحق لانه كان خلف الامام بالتمام ~~في الصلاة~~ ~~في الصلاة~~
 الخوف من عدو او سبي حافض من اشارة الامام قالوا الخوف الذي يجوز الصلوة على الوجه الذي قلنا اذا كان العدو
 يقرب منهم بطريق الحقيقة وبما يطمع فاما اذا كانوا بعد منهم او ظنوا عدوا بان رآوا سوادا او غارا فصلوا صلوة
 الخوف فظهر فيه كذا لم يجر صلواتهم جعل الامام طائفة بزيادة العدو وصار طائفة ركعة ان كان ماضيا او في الخوف
 بالجمعة او العيد من الامام بشرط صلوة وصلى ركعتين ان كان الامام مقيما لانها الشطر او في الخوف لانه لا يقبل التكليف
 وكانوا اول السبق ومضت هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة التي لم تقبل لهو سجود ولما كانت
 حادثة انهم لم يقبلوا فليقلوا معك وصلى الامام ما بقى وسلم الامام وحده لانه قد تم صلوة وان هبوا هذه الطائفة
 الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى وانما صلواتهم بالقرعة لانهم لاحقون فكانهم خلف الامام ثم جاءت الطائفة
 الثانية وانما صلواتهم بقرعة لانهم مسبقون وبطلان الصلوة المشقة والمعاينة والركوب لانه عمل كثير وان
 شئت الخوف ويجوز هذه الصلوة بقرعة وانما كانا يؤمونا الى ان جهة قدر والآخر وانما توجه
 الى القبلة قارنا من وان خفتم فجالا او ركبا وعدم التوجه للضرورة ولان التكليف بقدر الوسع ولا يسبهم
 تأخير حتى يفرق الوقت الا ان لا يكتم الصلوة ولا يجوز الصلوة للركب اذا كان طالبا في قوله وان خفتم اشارة
 اليه لان العال لا يناف ولا يجوز صلوة الخوف بلا حضور عدو ولعدم الضرورة حتى لو رآوا سوادا فظنوا انه
 عدو فصلوا صلوة الخوف ثم ظهر انه ليس بعدو وانما كان طالبا الا اذا بان لهم قبل ان يركبوا والصفوف
 في الامام ان يبنوا استثنى ابو يوسف لا يجوز في الصلوة الخوف مع جماعة على الوجه المخصوص بعد النسيء
 لانها انما كانت تحت خلاف الجنب لا في احوال فضيلة الصلوة خلف النسيء وهذا المعنى انعدم بعده وجوز ان كان
 استجابة رغبة او موافقة بعد وم وسبب الخوف وهو تحقيق بعده ايضا كذا في الدرر
 جواز في وقت الميت وبما يسهل ومنه قبل الاعلى للاعلى والافضل للافضل بوجه مختص الى من حضره الكو
 الى القبلة على حدة لا في اعتبار احوال الوضوء في القبلة لانه اشرف عليه واجبه الاستقبال لانه ايسر خروج
 الفوق وما هو هو السنة في الشارع وعلمنا احتضاره ان يستريح في قدامه فلا يتكسر ويتعرج
 الفوق ويتكسر مدنا ومنه جلة الخسبة لان الخسبة يتعلق بالمتى ويتبدل جلدتها وانما توجه الى القبلة
 فلو كان في وقتها ان يتركه حين قدمه الحديث في ابراهيم بن مسعود رفته فقالوا توفي واوصى بثلاث

من وقت الصلاة
 في وقت الصلاة
 في وقت الصلاة

كذلك واوصى ان توجه الى القبلة فما احتضرت فقل رسول الله دم احصاب الفطنة وقدر دوش ثلث على ولده ولا تفرق
 من الوضوء في الخد فوضعه ما يوضعه فيه ذكره الزبيدي ويرفع رأسه قبل ان يبصر وجهه الى القبلة لا الى السماء ولما كان في صلاة
 لقوله دم لقتلوا موتاكم شرا من ان لا اله الا الله والمراد من قرب من الموت وقار من كان آية كلامه لا اله الا الله
 دخل الجنة ولان موضع يوضع فيه السجدة لالف واعتقاده فيحاج الى ذكر ومنه على التوحيد وكيفية التلقين
 ان يذكر كلمة التوحيد عنده ولا يؤخر عنها واختلافوا في مقنة بعد الموت فقبل لم يقن الظاهر ما روينا وقيل لا يقن و
 قيل لا يؤخر ولا يثنى عنه فاذ كانت شدة الجنب وغشوا عينية بذلك جوب التوارث ولا في خسبة
 اذ لو ترك على حاله يفتي فطية كمنظر والابن من دخل الهوام في جوفه والماء عند غسله ويقول مقنة بسم الله و
 على طه رسول الله وم اللهم بسم الله عليه امره وسئل عليه ما بعده واسوده بلقائك واجعل ما يخرج اليه خيرا مما يخرج
 عنه وفي التجديد يوضع يد الميت في جانب ولا يوضعا على صدره لانه على الكفار وفي الدرر لا بأس باعلام
 النسيء مونة ويسبب تجديده قال دم لقتلوا موتاكم في كذا خيرا فقد تمتوه اليه وان كان خيرا بعد الامم النار
 واذا اراد غسله وضع على سريره ثم قرأ التلاوة في ندوة الارض ونسبت عنه اناء عند غسله وفي الخبر
 تغيبه وازال الراي ابرهة وانما يؤخر لقوله وم ان الله عز وجل الموت وكفنته ان يدار بالجهر حول السرير
 اما مرة او ثلاثا او خمس ولا يزيد عليها وقول وضع على سريره ثم شير الى السرير خبر قبل وفيه الميت عليه
 وانه يوضع على كمامات ولا يؤخر الى وقت الغسل وقال في الغاية يفعل بذلك ارادة غسله اخفاء للرأية
 الكربة وقا القدر اذا ارادوا غسله وضعوه على السرير ونحوه لم يصنف ربه والاول شبه لما ذكرنا وقار
 في الغاية يوضع على بطنه حديد للتلاوة وبومر وريح السحابة وكبره قراها القرا عنده حتى يسلم ولو قال
 اذا اراد غسله يد ارادوا القاب يقول وضعه الى اذنه وشعره لانه لا سترها واجب والنظر اليها حرام
 كعبور الخي وبستر ما بين سرته الى ركبته بشد الا ازار عليه هو الصحيح كما في حالة الحياة والقول لم يعل لا تنظر
 الى الخدي وميت ويجوز ليكنهم التنظيف فلو اجر كمامات لانه الشارب يحس فيسبح الله التغيير ويؤمنا بلا متعنت
 واستنشق لانه الوضوء سنة الاغتسال لانه لا يمكن اذاج الماء منه فيركا ويألف الجنب فيها وفي غسل
 اليد فان الجنب يبدأ بغسل يديه والميت يبدأ بغسل وجهه لانه الجنب هو الغافل فيفقد فيبدأ بالتنظيف
 اليد ولا كذا في الميت ولا يؤخر غسل رجليه كالجنب اذا لم يكن في منقعه الماء واختلفوا في مسح رأسه الصحيح
 انه يمسح كما ان الجنب يمسح في الصحيح واليسير الذي لا يعقل الصلوة لا يؤتمن ويغسل بايديه فيقول
 او فرغ من ان وجد لانه الميت في التنظيف وقد امر ابنه وم ان يغسل ابنته والحرم الرز وفنسة وآبته بما
 مغسل بدر والا فالقراخ ان وان لم يكن لسرور ولا حزن فليصب عليه الماء القراخ وهو قال في المغسل

كذلك

اللَّهُمَّ اغْفِرْ وَارْحَمْ لَامَةً مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
رَحْمَةً عَاقِبَةً بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ

للجائبة فأراده إذا أراد أحدكم أن يدعو فليدع الله سبحانه وليست على البنية ثم يدعو الله سبحانه ويؤمن بذكر الله سبحانه
 الغفران ثم أن بعد الدعاء يكبر كبراً رابعاً يسلم عليه لأنه لم يوجع عليه شيء من غير يمينه من شماله كما في الصلوة
 بهذا أن صلواته صلوات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ما كان وأخلف إلى زمانه ولم يذكر المصنف بعد الأربعة سوى
 التسليم وهو ظاهر المذهب ورور عن بعضهم أنه يقول بعد الأربعة قبل التسليم ربنا آتناك الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وقمنا عذاب النار ويؤمن بالتسليم كما وصفناه في صفة الصلوة ويؤمن بالحيث كما ينور
 الله ويخاف في الكفر إلا في التكبير ذكره الزيلعي الدعاء للباقيين هذا اللهم اغفر لنا وميتنا وميتنا ودينا و
 صغيرنا وكبيرنا وذرنا وإن شاء الله من أجيبته منافي حبه على السلام ومع توفيقه منافقون على الأيمان وخص
 هذا الميت بالروح والراحة والرحمة والمغفرة والرضوان اللهم إن كان حسناً فزد في أحسنه وإن كان مشاً
 فنجنا وزعنا وقله الأمن واليسر والكرامة والرفق به منك يا أرحم الراحمين ويجوز غيره من الأدعية إذا لم يمتدع
 موقفه فانه كبر في الأيمان الموقوف لأنه منسوخ كما روي أنه يوم يبرأ بها فقط في آخر صلوة ليلاً في صلاة الأربعة
 في المنسوخ قبل يسلم وقبل ينظر حتى يسهل الله فيهم معه وهو كالحار ذكره الشيخ رحمه الله في صلوة العبد في صلاة
 المقترين في الزوايد والأفراة فيها في صلوة الجارية ولا تشهد ولا تشهد فلا تخله المقفود ولا تقفد فيها وأما
 التمرأة فليخول ابن مسعود لم يوقت لها رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة قرآن ولو قرأ على سبيل الدعاء والثناء باليسر والاربع
 يد الآخرة الأربعة والأربعة يوم يبرأ في صلوة الجارية سوناً بكبر الأفتتاح ولا يستغفر المصلي في التكبير الثالث
 لتبعية لأنه لا ذنب له في يستغفر عن الاستغفار ويختم منته ويقولان المصلي الصلوة اللهم جعله لنا قرآناً أو بغيره من
 اللهم اجعله لنا قرآناً أو بغيره منته ويقولان المصلي الصلوة اللهم جعله لنا قرآناً أو بغيره من
 بكبر اللهم بكبره أو بغيره منته يقولان المصلي الصلوة اللهم جعله لنا قرآناً أو بغيره من
 رفعه الجارية لأنه صلوة الجارية بدونها لا تقفد وفي الأربعة منته يقولان المصلي الصلوة اللهم جعله لنا قرآناً أو بغيره من
 بما في كمينه في حاضر حال التوبة ولما في كل كبرية فالتوبة في ركنه والميتون لا يتبدل بأن في أنه وهو منسوخ في الإتيان
 الفاضلة في شرح مجمع البحرين إذا أدرك الإمام في صلوة الجارية وقد سبق به من كبره أو بكبره في حال أو شرع معه عند
 يوسف وقال لا ينظر بكبره أو بغيره منته يقولان المصلي الصلوة اللهم جعله لنا قرآناً أو بغيره من
 الجارية فإذا رفعت قدحاً وأما إذا أدرك بعد الأربعة لا يكبر عند ما لقوات الصلوة عنه وكبره عند ما لقوات
 فإذا سلم الإمام ففتح ثلث كبريات وأما إذا كان في حاضر أو لم يكبر مع الإمام للافتتاح فانه كبر ولا ينظر بكبره الإمام
 انتهى في كذا في الفاتحة لا إذا أدرك الإمام في صلاة الأربعة في حال كذا في كذا في الصلاة ولا يكبر في الصلاة
 الجارية كركن أو ليس لها ركن سواء ولو كبر قبل كبره الإمام فبأنها في آتياً بالكبرية الفاتحة وهذا لا يجوز لأن الميت

[illegible]

بعد ما ذكرنا ان يندى بالركعة الثالثة ولا يجوز صلوة الجنازة والركعة الاولى مع القعدة على النذر والارهاق
صلوة من وجه لوجود التوبة والتحليل والنداء بشرط لها بشرط الصلوة من الطهارة واستقبال القبلة وسائر العورة
فلا يجوز تركها جسطا وكذا لا يجوز على الميت وهو على الدابة او على ايدي الناس على الخمار وغيره اي صلوة الجنازة في
مسجد جماعة ان كان الميت فيه قال روم من صل على جنازة في المسجد فلا اجر له ولا في غيره من المكنوتات
وانما قيل شرعت فيه بتعاليمها من تمامتها ولا كذلك صلوة الجنازة ولا في غيرها من المكنوتات المسجد وان كان خارج
بالقرب من الميت وحده خارجة واليقوم كلهم في المسجد اختلف المشايخ بناء على اختلافهم ان الكراة لا تجز
التلويح الا في الجنازة الاولى المكتوبات لا للصلوة الجنازة وانما اذا كان الميت والا فليس يقوم ويصلي
فان في المسجد وباقى يقوم في المسجد كما هو المأثور في جوامعنا لا يكره بانفاق الصالحين كذا في صحيح ابن القيم
والمصلي على عضو الميت اي عضو له ان الصلوة تنقل بجميع الميت واذا كان اكثر من واحد كان
قد في حكم عدم قيد بالعضو لانه لو وجد اكثر من الميت بل رأس او نصفه مع الرأس فيلزم عليه انها قوا
اذا وجد نصفه بل رأس او نصفه مع الرأس لا يصح عليه عندنا ولا على غايب اي لا يصح على ميت غايب لانه الميت
له حكم الامة ولهذا لو وضع المصلي خلفه لا يجوز صلوة قال بعد بين الامم والمقتدر في ما نقلنا من الجواز فكذا ايما الميت
والمصلي واما صلوة عم على الجنازة في موضع متباعدة من الارض كانت تطول له فيقول العبد حاشا ذكره
السراج الفضل ومن استهل بعد الولاوة وهو الذي يكون منه يجوز منه ما يدل على جوده من بكاء او حزن
وسنة وميت عليه القول انما استهزم ولو دخل والمعتبر في ذلك فروع الاكثر جبا حتى لو خرج اكثر الولد وهو
يخرج حتى عليه وانما في ذلك وان لم يستهل في الخمار او في غيره في حقه ولا يصح عليه الخمار او غيره وانما
في الجنازة نفس وجه وهو الخمار وانما اورد في حقه كرامة لانه آدم عليه السلام ولو يسي حتى مع احد ابويه لا يصح عليه
لان يتيه الا بالاسم احد الجنازة يتيه خبر ما دنا فيصلي عليه بنحو الاسلام هو عا فلا لا اسلام صحيح اذا كان مستلما
عندنا استحسن او لم يسيب احد من موت في صل عليه لانه ظهرت بتعبه الدار حكم بالسلام كذا في المصنف والوفات
عليه في قبره كذا في غير النجاسة ان يصح عليه الماء على الوجه الذي يغسل الميت لا كما يغسل المسلم
غيره اذ كانت السنة والحد ولا يوضع فيه بل يلقى كالقالب والحد في حقه والقاعدة في حقه بذلك امر عليه الله
في حقه انما جاز لان ما مور بصلته وهذا من البلائد في طهارة السجاء ولا يصح عليه لانه شقاعة له وهو ليس
من الجاهل او دونه الا بطلان يتيه لا يغسلوا بها يفعلون بوجاههم وسن في حمل الجنازة اربعة ان اربعة رجال
اخذوا بقوابله الاربعة لانه حمل بهذه الهيئة هو المستحسن المتوارث قال ابن سعد ومن السنة ان يحمل
الجنازة في جواربها الاربعة وفيه تعليم الميت وغير جماعة وزبادة الاكرام والعبدان عن السقوط و

والاعمال

والا انقلاب وتخصيف غيرهما ملين وان سجد في موضع مقدما على غيره ثم موقعا ثم مقدما على غيره ثم موقعا
ايثار للقبان وهذا في حالة التناوب في الزمان هذا هو السنة عند كثرة العملين اذا تناولا في محلها بسند كامل
من البيهقي المتقدم للميت وهو عين كامل فجله على عاتقه الاربعة ثم بالموت في الامين على عاتقه الاربعة ثم بالمقدم الكبير
على عاتقه الكبير ثم بالموت في الكبير على عاتقه الكبير ايثار للقبان والمقدم وينبغي ان يحمل من كل جانب عشر خطوات
بقوله عبد السلام من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة وبسر عناية ان بالميت وقت المشي
وزن الخبز وحده اربعين بركت لا ينقطع الميت على الجنازة حيث انه هريرة رضى الله عنه انه سجد
قال اسرعوا بالجنازة فان كانت صالحة فزجوها الى الخمر وان كانت غير ذلك فزجوها الى النار فقامكم في
مسعود رضى الله عنه قال سألنا نبينا عليه السلام عن المشي بالجنازة فقال يا دونه الخبز والمشي ان يسرع
في جملته كذا والمشي خلفها افضل لم يثبت البراءة من عازب الله قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يباع الجنازة وعن
ابن هريرة رضى الله عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حق المسلم على المسلم خمس وعقد منها ابتاع الجنازة
وعنه انه عليه السلام قال من ابتاع جنازة مسلم ابانا واحبا بابا ولا يباعها حتى يصلي عليها ويغفر من دفنها فانه يرجع من الاثم
بغير اثم الحديث والابتاع لا يبيع الا على امان ولا على رضى رضى ميتي خلفها وقال ابن فضل الكشي خلفها على امان
امامها كفضل الصلوة المكتوبة على النافلة واذا وصلوا الى قبره كره الجلوس قبل وضعه عن الاعتناء بقوله
عليه السلام من يبيع الجنازة فلا يجلس حتى يوضع ولا عليه السلام كان يقوم حتى يستوي عليه التراب ولا يراها
متبوعة ولا في قبعة الحاجة الى التناول والقبام الحكم منه ولانهم حضروا اكرامه وفي الجلوس قبل الوضع زور
في حقه من يبيع الجنازة واما الما عند على الطريق اذا مررت الجنازة به او الما عند على القبر فلا يقوم لها
وقال بعض الناس نفعه بسم الله يقولوا في القول ثم اذا رايتوا الجنازة فقوموا اليها حتى تخلطكم او توضع
ولما روى عن علي رضى الله عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس
فصار ما روي من سواها ويحذر القبر اخذوا في حقه قبل ان يرفع القامة وفيه الى الصدر وان زادوا الحسن
ويحذر القول ثم الحمد والشوق لغفرنا ولا يضره اليهود والسنة حالهم وهو ان يجلس خفيضا في وسط القبر
فيوضع فيه الميت وفي التبيين اذا كانت الارض رخوة فلا يمشي بالشوق واذا كانت اليابسة من جحر او حديد
مكن يمشي في التراب ويحذر في الميت من جهة القبلة لانه جانب القبلة معظم فيسبب الادخال منه و
انضمت الرواية في ادخال الميت ثم يقول واضع بسم الله وعليه رسول الله معناه وضعناك في القبر
مكسبين بسم الله وسلمناك اليه على طه رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قاله ثم جبر وضعه ايا رجاء في القبر وبسبب قبر
المرء ان يستريح في قبره على وجهه لا يمشي امرها على الشر حتى يستريحوا اليها بوشكها

لا اجل الى كسبي قبره ارجل لارون عتق نفسه انه مرقوم قد وثقوا بشا وبسطوا على قبره ثوبا فجد به وقارنا بضعة
 هذا بئس ما لا ينبغي حاله على السر ومبنى حال الرجال على الامتشاف وبوجه الا العقله لانه عم امر برك وكحل
 العقده لقوله وم لسمرة وقد مات له ابن اطلق عقدا ب وعقد رجله ولانه وفيه الامن من الامتشاف وكونه
 عليه اللبن والقصب كما روى انه عليه السلام جعل على قبره اللبن والماء وانه كانوا يستحقون القصب
 ويكره الآفة والحشب لانها لا احكام في البناء والقبر موضع البلى والآفة اثر النار فيكره نقاؤا ولا لهذا يكره الآثار
 بالنار عند القبر وانما يحذر بها لانه القبر اول منزل من منازل الآفة وحذر الخيل بخلاف البيت حيث لا يكره فيه
 الاحجار ولا غلبه بالماء كما روى ان النبي صلى الله عليه واله واليه الاتسار وقعت بقوله سئل به كيف يوارى سودة
 اخيه ويكره ان يزداد على التراب الذي اخرج من القبر ويحب ان يبنى عليه التراب لارون انه دم افعلى على جبانته
 ثم اخرج القبر فحشي عليه التراب من قبره لانه طماننا ذكره النبي ولا بأس بوضع حجر عليه ما روى انه عليه السلام
 وضع على قبره حجرا وقال هذا الاوف قبر اخي وانه احيى في الكفاية عليه حتى لا يمتحن فلما باس به واما
 الكفاية من غير غدر فمكره كذا في المحيط وبستم القبر مرتفعاً قدر اربع اصابع الكعبين لارون النبي صلى الله عليه واله
 حرم ان يمسك من راسه راس القبر البني وممن لا يبريه لانه قبره عليه السلام ولا يسطح ولا يكثر الكفار فعملوا بما في قبورهم
 وقد مر ان السنة المخالفة لهم وفي النبي ولا بأس برش الماء عليه حفظ التراب من الاندثار وعن ابو يوسف
 انه يكره ان يبنى على القبر او يبنى على القبر او يبنى عليه او يبنى عليه او يبنى عليه او يبنى عليه
 الانسان من يوارى او غلط او غلط بعلامة من كفاية ونحوه او يبنى عليه او يبنى عليه او يبنى عليه او يبنى عليه
 ناهي عن تخصيص القبر او يبنى عليه او يبنى عليه او يبنى عليه او يبنى عليه او يبنى عليه او يبنى عليه
 احدكم على حجرة فتكون نياحة فتخلد الى جلدته خير له ان يلبس على قبره ونهى عليه السلام عن اخذ القبور مساجد
 وقيل لا بأس بالكفاية او وضع حجر لكونه علامة فاروانه عليه السلام وضع حجر على قبر عثمان بن مسعود وحمل الطحاوي
 فلبس من ثوبه على جملته بفضاء الحاجة ويكره بناءه بالحق والآفة والحشب لانها البلاء والارثية والقبر
 ليس خلا لعماء وارانته ولا يرفع في القبر الا للضرورة ويجعل بينهما تراب ليعبر كقبرين ولا يخرج الميت من القبر
 بعد ما اقبل عليه تراب منها الوارد عليه بنسبه الامم لكونه الارض مقصوبة فيخرج من صاحبها وانما ساواه
 مع الارض وانما يرفع به زراعة او غيره ولو بنى في الارض مائة انسان لم يقبل من يمسك بركبهم جهة المصاح وخرج
 وقيل لا بأس ببيت على اوجه ولو وضع الميت في غير القبلة او على شفة السور او جعل راسه في موضع جليبه
 ولا بأس عليه ان يمسك بركبهم ولو سوي عليه اللبى ولم يملح عليه التراب نزع اللبى وروى في السنة ولو
 بنى بيتاً على قبره جاز في قبره وزيارته والبناء عليه ويكره وطى القبر وطلوس والنوم عليه

والصلوة عليه لانه من نهي عن ذلك والان فيه اعانة به وفي الدرر مات في السنة بئس ما لا ينبغي حاله
 كذا في الصبرة مات حامل ولد في شوق بطنها ما جابها الكبر وخرج ولدها كذا في الحائض وفيها ايضا وبئس ما لا ينبغي حاله
 القتل والميت دفن في المكان الذي مات فيه وفيه ما يبر او كنت المسكين وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل او ميلين
 فطاف به وكذا لو مات في غير بلد يستحب تركه فان نقل الى مصر او الى بلاد لا بأس به لا بأس بغير عظام اليهود وكذا لو مات
 في قبورهم لانه في عظامهم كرامة عظام المسكين لانه كما روى انه اذا دفن في جوفه بجب صباغة من الكسرة فانه
 كذا في نية ويكره طيه لشبه الحشيش من القبر لانه مادام رطبا يستحق قبور الميت ولا بأس في الباكس
 وفي النبي ولا بأس بتعزية اهل الميت وتزيتهم في القبر لقوله من رزأ مصابا فله مثل ابيه وبقره اعظم الله اهلوك
 واحسن عزاك وغفر لمنيت **سنة** لا اله الا الله شهادة اكرامه لاولاده مشهود له بالجنة
 اولاده في عند الله سئل حاضره يوم قتل اهل الحب باله او غيرهما وبما شره او بسبب كما اذا ولى دابة فخر
 مسالما لانه نوع من حب او البني او قطع الطريق او وجدة الموكمة او اثرة اوجه الموكمة موضع حب
 لانه القهر اهل الحب قتلوه واما شرط اوجه فبين وجد في الموكمة ليدل على انه قتل لاميت ولو لم يجد
 من الامت او ذكره او دبره او فخذ من جوفه جامدا لا يكون شهيدا لانه كما مد جملته يكون سودا متحرقا وبئس ما لا ينبغي حاله
 برعف والجبان يقول دما وجاب الباسور يخرج من دبره دم قوله انما اخرج اوجه اي ان يكون علامة على القتل
 فخرج او صعود الدم الصفا من جوفه الى فمه وفخذه من عنبه او اذنه لا يكون الامن شدة الضرب وقيل
 مسلم ظاهرا وكذا من في حكمه كالزنى ولم يجب لقتله دية فدية لانه لو وجب به مال لا يكون شهيدا ولقد خرف فيه
 قتل الاب ابنه وقتل وجب القصاص ثم انقلب فاما بالصلح فانه القتل فيها شهيد لانه كلما مات لا وجب
 دية بنفسه بل يوجب قضاها واما وجبت الدية بخلاف وهو دية الابوة في الاول والصلح في الثاني وقيل
 بقوله ظاهرا لانه اختار قتل في حد او قصاص فانه لا يكون شهيدا لانه لم يقتل ظاهرا بل بغير قتل وقيل عليه
 ولا يفسد لانه معنى شهيد اخذ قال عليه السلام فممن رتلوهم بكمومهم ودمائهم ولا تغفلوهم فانهم
 يبعثون يوم القيمة واود اجنهم قتل في اللوز لوز الدم والرجح المسكت وكذا من كان بقتل حاله او كان
 في معاصيهم بانه قتل ظاهرا ولم يجب بقتله عتق مال فله حكمهم وقيل في الاختيار قوله وقيل مسلم ظاهرا بقتل البغاة
 وقطاع الطريق اي حكمهم واحد وقيل لان عتق مسلم لم يفسد الصالح الذي قتلوا بقتلهم وقيل سوانه دم من قتل
 او من مال فهو شهيد وقد روي انه دم على شهيد اخذ كصلوة على جبانته حتى روى انه عليه السلام
 قتل على امره سبعين صلوة وفي رواية سبعين كبيرة وانه كان مؤمنا عابدين به وتوفي بواحد واحد بصل عليه
 قتل الا ان الصلوة كانت على امره في قتلته وخالفتها في الصلوة وبقر السيف حمارا للذئب

في بطنها ما جابها الكبر وخرج ولدها كذا في الحائض وفيها ايضا وبئس ما لا ينبغي حاله

في بطنها ما جابها الكبر وخرج ولدها كذا في الحائض وفيها ايضا وبئس ما لا ينبغي حاله

二

لا وجه له الا وجه امامه ان يجوز له جود شرايطها كسبكه بدخايل لان شيبه عبوة الصدرة و او جعل
 وجهه الى جهة انب الامام يجوز ما ذكرناه من خلقه او غيرها من الامام فيها اي في داخل الكعبة جانب اذا كان الباب
 مفتوحا لا كقبلة من المواب وغيره من المساجد وان كان الامام خارجا ان خاف الكعبة قد تحققت احوالها كانت
 صدقة من هو اقرب اليها اي الى الكعبة من ان من الامام ان لم يكن ذلك الرجل القريب اليها في جانب ان جانب الامام لانه
 مشافه كما لان التقدم والشان لا يظهر الا عند الحاجة وجوز الصدقة فوقرنا لما ناسنا ان القبلة ما في قوله
 لا عنان السماء وكذا في الصدقة لانه من ترك العظيم قد وردت من عن النبي عليه السلام في قوله الشيء
 لا يجوز

کتاب الزکوٰۃ فی اللغة الزیادۃ یقال زکی المال اذا انا وازہ او مستعمل بمعنی الطہارۃ یقال فلان زکی بالمعنی ان طاہرہ . فی شرح عبارتہ عن اجاب طائفتہ من المال غ مال مخصوص ونسبھا معن اللغۃ لانھا وجبت بطہرۃ عن الاطعام قال شافعی فی اموالہم صدقہ مظهر ہم وتزکیہم بہا اولانھا انما تجب فی المال ان فی ما حقیقۃ او نقدیہ والسبب وجوبہ بان حکمت مال مقدر موصوف ملکوت یقال زکوۃ المال حال ابو سید المرادی رحمہ تعالی علیہ الشافی ولکن ہذا لا یجب

المرور الى ربيع ثان بعد سنة كسب على الدنيا زكوة
فكسب من ارضه ما يات به السنين ومن لم يفتح لاجل كسب الزكوة

اموال التجارة ما دامت حماية العثمانيين اخذ البغاة او سلاطين زماننا الخراج فلا إعادة على المالكين
لان صرف الخراج المقابلة وبهم منهم لا تفرهم مجاريون الكفار وان اخذوا الزكوة المذكورة فان صرفوا في مصارفها
الاية ذكر فلا إعادة عليهم الا فعليهم الا إعادة المستحقين فيما بينهم وبين التيمم فالخراج المسمى قد قارنت بين
يجب ان ينزل بالرفع النصدين عليهم وكذلك كل سلطان عالم لا يؤذي ما يخذل رايه ومصروفه وذلك ان هؤلاء
لوقوعها عليهم كما جازهم كانوا فوافوا فقبضت والانه يجوز للخوارج وسلاطين الجانية ان يخذلوا الزكوة
وبصرفونها الى حوايجهم ذكره ابن الكمال والوقوف نصب الذرية حسب سيرة

کتابخانه

وقال ابو عبد الله
المدني رحمه الله
كان لا يورثها
بكر ولا ذكور
ولا يكون حوتا
ولا غافرا ولا
مكورا ولا
من انبى ام
عراقية

فانزع رطل المرحم ورضا من كل قول ثلثا ليلما يذهب الحصى منه في الماء والاعطى وفلانة عن ثلثه وثلث ستة اشنان وثلث حرم اشنان
بالجموع لبعده وان خفضت فاجمع الجموع فليكن اصر وعشره وثلث اجموع بسبعة وثلث اجموع سبعة وثلث

للتجارة خلقه والدليل هو المعبر بخلاف الشباب وفي عروض التجارة بلغت قيمتها نصيبا من احد ما تقوم به هو النفع
للفقر أي ان كان التقويم بالدرهم النفع للفقر يقوم عروض التجارة بالدرهم وان كان التقويم بالدينار النفع
لهم قومت بها قال عليه السلام فيما يقوم بها ويؤدى من كل ما يدرهم خمسة دراهم ولا يدرهم ولا يدرهم ولا يدرهم
العبد فاشبه المعبد بالعدا الفرج ويشترط فيه النية التي وثبتت الاصل في التقويم بما هو النفع لهم احتسابا لحق
الفقر فلو لم يكن في التجارة جمع عرضي يكون الرأى هو مناع لا يدخل كيل ولا وزن ولا لون ولا عمارا
كذلك في الصحاح ذكر في الدرر ونظم فيمنع أي الوروض اليه أي الذهب الفضة ليم النصيب لان الوجوب في كل
الكل باعتبار التجارة وان اختلفت جهة الاعداد فالتمس معدان للتجارة خلقه والعروض جعلها ليعلم احدها الى
الآخر بالقيمة عند الجور حرمهم وعندها بغيره بالالوان وهو رواية عنه حتى ان من كان له مائة درهم خمسة
منا قبل ذهب تبلغ قيمته مائة درهم فخله الزكوة عنده خلافا لما يقولون لان المعبر فيها القدر من القيمة حتى لا يجز الزكوة
في مصوغ وزنه اقل من مائة ومنه فخرها هو يقول ان القسم للمسلمة وهي تحقق باعتبار القيمة دون القصور
فيقيم بها كذا في الهدية ولو كان مائة درهم خمسة دراهم خمسة دراهم خمسة دراهم خمسة دراهم خمسة دراهم
فواها في الزكوة في كل انصافين بقدره لان مائة وخمسين درهما ثلثة ارباع نصيب للفقرة وخمسة دراهم يربح
نصيب الرب فبطلت نصيبا عليه قوله لا يجز في نصيب الفضة لانها من حيث القيمة لم يبلغ نصيبا واما في نصيب
الذهب فواجبه عنده ايضا لان قيمة خمسة دراهم من الذهب مائة وخمسين درهما فقيمة مائة وخمسين درهما هي
خمس عشرة دينار وزيادة ولو كان له في الصورة المذكورة اربعة دراهم لا يجز فيها الزكوة اتفاقا لانها
لم يبلغ نصيبا بالقيمة ولا بالاجزاء ولو كان قيمة خمسة دراهم مائة وخمسين درهما يجز الزكوة اتفاقا
على اختلاف ما خرج لهما ان القدر معتبر في وجوب الزكوة لا القيمة ولهذا وجب الزكوة في الروية اذ يبلغ القدر نصيبا
حالة ان تزداد فلا يجز في حاية القيمة كما يعتبر في المعز والفضان وله ان القسم لا يجز في النية وهي
باعتبار القيمة فيقسم احد التقدين الى الالة بالقيمة كما ان سلع التجارة يقيم كذا في حاية الاموال لان
الحاجة سافحة اذا قوبلت كل جنس واما اذا قوبلت بجنس فبغير القيمة وتختلف الفان والموز لان
اسم غنم من الابل والنس ودرهمها باعتبار العين لا القيمة وذكره الشارح في الفصل وقيم مستفاد من
نصيب الية في حاية القيمة مستفاد بالية او الارث او الوصية وبأن طريق كان لقوله عم اعملو من السنة
شواهد في الزكوة فاما بعد ذلك فالزكوة فيه حتى يجمع رأس السنة ويبدأ به على ان وقت وجوب
الالة الحاشية واحدة في رأس السنة ويبدأ به على ما يروي في لازجوة في مال من يحول على الزكوة وما يرويه
في المستفاد او يرويه ما رواه عليه غير المجس على ما يرويه في لان في اشتراط الحول في كل سنة وقنا

فان المستفاد قد تكسر فيعبر عليه براقبة اليد والى وانما في كل مستفاد والحول ليس به صار كالا ولا و الارباح
اما المستفاد الحول فلا يقيم بالاجزاء ونفسا النصيب في انشاء الحول لا يفرق كل في طريقه ليعلم لو كان النصيب
كاملا في طرفي الحول ففقسه فيما بين ذلك يسقط الزكوة لان النصيب نصيب فشرط في ابتداء الحول لا ينعقد
الشرط في آخره لان زمان الوجوب قبل النصيب لان لو بطلت انشاء يسقط الزكوة ووجود اصل
النصيب شرط ولو عجل دون نصيب اثنين او نصيب سبع يعني من ملك نصيبا ففعل زكوة نصيب ثم الحول
على ذلك يجوز ان يكون النصيب الاول هو الاصل في السبيته والمستفاد يربح في فحق الوجوب فيشرك في
الاول وفي الدرر قد روت ان سبب وجوب الزكوة المال النائي والحول ان شرط الوجوب الماد وقد تقرر في الاصول
ان سبب اذا وجد صحيح الاداء وان لم يجز فاذا وجد النصيب صحيح الاداء قبل الحول ان كان له نصيب واحد
كما في درهم فلو فادى لسين جاز حتى اذا ملك كل منها نصيبا بالاجزاء ما ادى من قبل وكذا اذا كان
نصيبا واحدا فادى لنصيب جاز حتى اذا ملك النصيب ثلثة الحول فبعد ما تم الحول اجزاء ما ادى ولا في مال
القصي تغلبت تغلبت كسر اللام ابو قبيلة والنسبة اليهم تغلبت فيخرج اللام اخره عن توالي كسر بنو تغلبت قوم
من مشركي العرب طالهم عمر رضي الله عنه بالجزية فابوا وقالوا نحن قوم ذرنا وشركنا نستكشف ان يؤخذ منا
الجزية فنعطى الصدقة فخذنا نصف ما يؤخذ من المسلمين والالمحق باعدتكم رضى الروم ففصل في عمر
رضي الله عنه على الصدقة المصانة فقالوا لا يؤخذ منكم فاشتمتم ولم ينكر عليه احد فحل محل الاجماع فلم
جزي الصانع على نصف زكوة المسلمين لا يؤخذ من صبيانهم ويؤخذ من ثمنهم كالمسلمين مع ان
الجزية لا توضع على النساء وعلى المرأة منهم ما على الرجل لان الصلح قد جرى على نصف ما يؤخذ من
المسلمين ويؤخذ من ثمن المسلمين لا صبيانهم والمأخوذ من زكوة في حقهم يعني مشروط بشرائط
ومخرج في حقنا لانه متعلق بالمال فيبطل الحراج وفي الدرر غلب سلطان مالا وخطا بمال صار ملكا له
حتى وجب عليه الزكوة وورث عنه كذا في الحافى **باب** هو من نصيب من نفسه الاموال على الطريق
لما قد روت في النجاسات حيث يتباهى بهم من نشر اللصوص فيأخذ الصدقة من الاموال كذا في الحقايق
وفي النيبين لان الجبنة بالمية فيستوفى في ذلك الاموال الظاهرة والباطنة لان الكل يخرج الى الحياية في
الصيانة فصارت ظاهرة ذكره ابن الكمان عليه رحمة المتقال سميها شر الاخذة العشرة من الخبز يأخذ
من عشرة مائة اذا اخذ العشرة فيكون له ثمانية الشيء باسم بعض احواله فانه قد يأخذ غير العشرة ايضا
بأخذ من كسب ربح العشرة لان المأخوذ من المسلم زكوة فيكون عليه قدره ومن الذي نصوا في نصف
العشرة لان هذا المأخذ للحياية الاموالهم والذي اخو ج الى الحياية من المسلم ككثرة طبع اللصوص

فيما لو من الخبز ثمانية عشر لان احتياج الخبز الى اليد اكثر من احتياج الزمن فيضعف عليه ما يؤخذ من الخبز
 ما لا يصعب عليه ما يؤخذ من ثمانية عشر الى الخبز لم يعلم قدر ما يؤخذ اهل الحرب من تاجرنا اذا امر عليه في دارهم كذا
 امر من الله سوانه وان علم اخذ من اي ان علم قدر ما يؤخذ من تاجرنا اخذنا من تاجرنا الى الحرب مثل
 ذلك لو كان ما يؤخذ من بعضنا والاصل فيه ما روي ان عمر رضي الله عنه لما نصب العتق قال لهم خذوا مما يربح المسلم
 العشرة وما يربح العشرة نصف العشرة قالوا من الخبز في مثل ما يؤخذون فان اغنيكم حتى عليكم فالعشرة ذلك
 محض من العتق بين غيركم لكن ان اخذوا الكل لا يؤخذوا الكل لانه غدر وهو من غيركم بل ينكر قدر
 ما يبلغه اي اهل الحرب ثمانية لانا ما مودون بتبليغنا الى ثمانية وقال بعضهم يؤخذ الكل مجازاة عن
 صنوعه حتى ينزله واكله في ميسر شيخ الاسلام وان كان لا يؤخذون شيئا اصلا لا يؤخذ تاجرنا منهم
 اي من تاجرنا اهل الحرب شيئا مجازاة بصنوعهم في الكرم ولست بمرءة اعلى ولا انا احق بمكارم الاخلاق ولا من
 الغلب ارا دية ما دون النفس كناية درهم مثل اسوداء كذا المار في اودمنا وحيث لا لم ينزل عفو
 ولانه لا يحتاج الى الجاهل وان اقربان في بينة ما يملك النسب ان هذه للوصول الى وان اجاز ان لمائة الف قد
 حال على الجاهل ان حق الاخذ انما ثبت باعتبار الروية لاجته الى حماة وما في بينة لم يدخل في حماة فلا زوة
 فيه يقبل قول من انكر ما اخذ اي يقبل العاشر قول من انكر ما اخذ او حلف او انكر الفراغ من الدين بان
 غير من دين مطالب من جيرة العباد وحلف او ادعى الاداء الى الفقرة بنفقة لانه لا اداء كان
 مفقودا اليه من الاموال باطنة وقد ادعى وضع الامانة في موضعها فيصدق مع اليقين لانه مفقود شئ
 الحق عليه وان كان مدعي صورة قيد بالمسألة لانه لو ادعى اداءه بعد اخرج من امره الى السور لا يصير بل
 ناخذ من الخبز على مائة في غير السور ايم وحكم السور في سبيل في التمس او ادعى الاداء الا ان كان
 وجدنا اخذ من السور ايم في قبيل قوله مع يمينه لانه من انه ادعى وضع الامانة موضعها الى وان لم
 يكف في ثلث سنة عاثر اخذ لا يقبل قوله لانه يركب بيقين قوله مع اليقين قيد لكل كذا اشترط اليه ولا يشترط
 اخراج البرادة اي الخط من العتق الا ان علم اخذ منه لان الخط يشترط فلا يعبر علامته بان يصير تاجر
 الخلف وشهادته ان لا يثبت قوله او ادعى بغيره خارج الميراث بالافراج عن الميراث تحت بالاموال
 الظاهرة فكان الاخذ في الامانة ولا يقبل قوله ايضا في ادائه بنفقة السور ولو اداه في الميراث هذه
 وصليته وانما يقبل قوله في غير ان حق الاخذ في السور للسور كمن عليه الجزية اذا دفع الذي
 في غير السور ان فلا يؤخذ ثانيا يكون حتى اخذ الجزية له وكالدين للصغير اذا دفع المديون اليه فلولي
 ان يؤخذ ثانيا وما قبل من المسلم قبل من الذي بعث في كل صورة يصدق فيها المسلم يصدق

ما يربح
 من الخبز
 في
 دارهم

بنفقة

الذي لان ما يؤخذ منه من الميراث ما يؤخذ من المسلم وانما يتحقق التصفيف اذا اخذنا من الواجب والابن
 تبدل بالتصفيف والحق متى وجد بالتصفيف لا يتبدل شيء منه فيما وراء التصفيف كما في التصفيف
 على بني تغلب اعلم ان قولنا قبل من الذي ليس مخرج على غيره لان الذي لو قال ادبنا الى الفداء في الميراث
 لا يصدق كما يصدق المسلم لان ما يؤخذ منه جزية ومعهها مصالح المسلمين وليس ولاية صرف الى
 الفقير ذكره الشارح لامن الخبز يبيع ما قبل من المسلم لا يقبل من الخبز اما في قوله ثمانية فلا تارة لا عبرت
 بدوية اهل الحرب حتى لا يسمع قاضيا حصومهم في المدينيات واما في قوله لم يتم لحد على فلا لا يمكن
 حولا في كل اعتبار الحول في حق واما في قوله ادبنا الى العاشر فلا ما اخذ منه كان لنفس الامان وقد
 حصل فيعطى عاشر آخر لحياته واما في قوله ليس مالي النجاة فلا الظاهر كيد به اذا انتقل الى غيره داره
 ان يكون للتي رة غالبا اعلم ان اياه قوله لامن الخبز على غيره من كل لانه لو قال ادبنا الى عاشر آخر ينبغي ان
 يقبل قوله فيه لانه لو لم يقبل يورث الى استبصال الحال وذلك يجوز ذكره الشارح الا قوله لامة هي ام
 ولدي اي في جارية يقول هي ام ولد فيصدق لان كونه حريثا لا ينافي الاستبلااد واقراره بنسب من
 يده صحيح فكذا باقية الولد لانه يتبين على النسب فان قدمت صورة المالة فيموت والاخذ لا يجب لان
 وان مر كذا في ثانيا قبل معنى الحول فامر بعد عودته الى داره عاشر ثانيا لانه جمع بالماجد وبالاخذ لولا
 بغيره الى استبصال ومن النفع عشرة هم بعشر بالضم من ثمانية عشر اخذ عشرة اموالهم ومنه العاشر والعشر
 واما عشرة هم بعشر بالضم من ضرب مخفاه صار عاشرهم وعاشر القوم صار وعاشره والافلا اي وان لم يقر
 الحول بعد عودته الى داره بل يقر قبل ان يدخل داره فلا بعشر حتى يحول عليه الحول لان الاخذ في كل مرة و
 استبصال الحال وحق الاخذ لحفظه لا الاستبصال ولان حكم الامان الاول باقى وبعد الحول يتجدد
 الامان لانه لا يمكن من الاقامة حولا والاخذ بعده ثابت اصل الحال وبعشر ثمانية الخ لاقية الخنزية يؤخذ من
 قيمتها ولا يؤخذ العتق من قيمة الخنزية اذا اقر بها ذن لان القيمة في ذوات القيمة لها حكم العتق والخنزية منها وفي
 ذوات الامثال ليس لها هذا الحكم والخنزية لان حوج الاخذ للحيات والمسلم من غير ثمنه فلا يبيعها
 على غيره ولا يبيع خنزية بغير ثمنه بل يبيع بالاسلام فكذا لا يبيع على غيره فان سب باخذ الزكوة من
 الخنزية وعند يوسف رحمه الله ان ماله ما عاشر ثمانية جعل الخنزية ثمنه فكم من ثمنه ثمنه حكم ضامن
 كسب الشرب والطريق فانه لا يجوز بيعها الا اذا انضم الى ارض فيباع بها ولنا قول غير ذلك وتوقع بيعها
 وخذوا العتق من ايمانها ونمير مثله الخنزية وفي الغاية يعرف قيمة الخنزية يقول فاسقين تاملوا
 اميين اسلموا وفي الكافي يعرف بالرجوع الى اهل الزمة لكن الاول ولي وجعلوا حلا وقيمة كالحز

بهما

بغير

عيا ماري عن الكرحي ولا بعشر مال ترك المضر لان ما في بيته لم يدخل تحت حاية ولهذا لا يكل به النصاب
 ايضا لاخذ النحر حاية به حتى لو تم حاية درهم واجزان له مائة اخرى في بيته لم يباخذ النحر من الحاية
 التي مرت بها لغيرها ولا مما في بيته لما قلنا ولا بعشر من البضاعة لانه ليس بمالك ولا نائب عنه
 في اداء الزكوة البضاعة مال مع تاجر يكون ذلك الرب المال ولا شيء للناجر ولا مضاربة اي اذا امر انفسا
 بما لا يملك بعشر النحر منه لان المضارب ليس بمالك ولا نائب عنه في اداء الزكوة ولو كان في المال شيء يبلغ لغيره
 نصيبا لم يباذله منه لانه ما ملكه الا كسب ما دون اي لا بعشر مال مكسب ما دون له بالتجوه لانه ليس بمالك ولا نائب
 عنه الا ان كان لاوين عليه اي على المأذون ومعه مولاة اي لا يؤخذ العشر من العبد المأذون في جميع الاوقات الا وقت
 كونه غير مديون ومولاة ثم في يؤخذ الزكوة من كسبه لوجود مولاة لان المال له وهو اهل لاداء الزكوة ولو كان على العبد المأذون دين محيط
 بما له من ثمنه لا يؤخذ من مولاة شيء مما فيه لانه لا يؤام للملك عند اليحسوف وشغل عندهما حرم الله ومن ماله في اوج
 فعشره وعشر ثانيا اي اذا امر التاجر على سائر الخورج وهم البغاة فعشره ثم ثلث عشر العبد يؤخذ منه ثانيا
 لان التقسيم من جرته حيث ماله من ثمنه بملك ما غلبه على البلاد فاخذ الزكوة وغيره ما حيث لا يؤخذ منهم ثانيا
 اذا امر عليهم الامام لان التقسيم من الامام على ما تبنا وفي الدرر لا يضمن موطر غير متعلق اي ان قفس من بطن الزكوة في
 الاداء في حكم النصاب سقط عنه الزكوة ولا يضمن قدره وقال النعماني رح لا يضمن ولو سهرت بطنه في النحر لان
 لو ثبت ضمن النصاب صاحبا لكان الحق فصار المستر بطنه مستوفيا فيضمن وهو ما تحت الارض مطلقا
 ان سوره كان خاتمة اي من العباد في الدنيا والمعدن والكثرة فيكون قول صاحب الرضا والمعادين من بطن
 من المالكين والراعي اكثر من غيره في ادوم والمعدن ما خلق الله تعالى يوم خلق الارض سلم او دوى وجد
 معدن ذهب وقسطه او حديد او بياض من نخل الرواحي من بطن النور في ارض عشر اوجاج اي في ارض ليست ملكا للواجد
 اخذ منه من الباقي اي للواجد ان لم يكن الارض مملوكة كالمناور ولجبال على سائر وفي الركاز الخمس وسبعون
 الكبر لانه ما غلبت الارض واخفى في غيرها فاطلع على المعدن والناظر كانت في ايدي الكفرة وخواتم ايدى بنياء
 غنية في ثمن غنيمة وفي الغنائم الخمس لغيره بذكر حكمه لشبهه على الظاهر واما الخفية فمملوكة فاعبرنا
 حكمه في حق الخمس فيستوفى من اربو الانبياء في حق كانت للواجد عدم الكثرة والافلا كرها اي وان لم يوجد
 في ارضه ثمنه او خراجية غير مملوكة باوجود ارض مملوكة اخذ منه الباقي لما كانت الارض مملوكة مشغولة
 بالخدمة لا خلوها ولا في البيع شره خراج فيها وما ان معدن وجد في الحول المشان من مكره لانه
 ليس من الغنائم وفي الدرر فملوكة غير اخرى اذا كان واجدا مستأبنا يسترد منه
 ما اخذ الا اذا غلبت في المعدن من الامام على شرطه فللمشروط وان وجد اي المعدن

اخرى

في داره اي للواجد في داره لا يملك وفي القوم من باب نصر اخذ خمس اموالهم وخمسهم من بطن
 اذا كانا خاسرهم خلافا لما لا يطلق ما روينا من قوله عليه السلام في الركاز الخمس ولو كان ملكا بغيره او بغيره والمعدن
 من احوالها ولا مملوكة في سائر الاوجاء فكذلك في هذا الجزء لان الجزء لا يخالف الجملة وفي ارضه المملوكة روايتان
 عن الامام فبها المملوكة لان في الارض المكاتب يملكها بخلافها وهي في رواية عنه لا يملكها كالدرا
 فانه كانت مملوكة بالشراء او بالهبة او بالارث ولا يملك المملوك بهذه الاسباب فكذلك في الارض لانه
 مملوكة بها وفي رواية يملك والفرق بين الدرا والارض على هذا الرواية ان الدرا مملوكة خالصة عن
 المالك حتى قالوا لو كان في الدرا نخلة لا عشرة ثمرة ولا اوج فيها والارض تملك مشغولة بها ولو اوج
 في العشر ولو اوج فيها هذا اذا وجد معدن وان وجد كثر اذ به علامة كطما كالمكتوب عليه كلمة الشهادة
 وغيره فيكون كالنقطة لعلمنا انه من وضع المسلمين فلا يكون غنيمة وحكم النقطة سائلا في بابها وما فيه
 علامة الكفر كالصليب والشمع ونحوهما فرو من مال المشركين فيكون غنيمة خمس وباقيها له اي للواحد
 ان كانت ارضه غير مملوكة فكذلك اي ان كانت الارض مملوكة خمس وباقيها للواجد عند اليحسوف
 وعند سائر باقية من ملكها اول السبع ان علم ان كان حيا اخذها والا فوارثه لو حيا والا فبها المال والا لآل
 وان لم يعلم من ملكها اول السبع فالباق لا قس ما كسفت لحياتي بملكها اما وجوب الخمس فلما روينا من قوله
 عليه السلام في الركاز الخمس وهو يشمل المعدن والكثرة لانه مأخوذ من الركز وهو الانبات وان كانت
 مخفيا او ما الباق للواجد فوجد قول اليحسوف رح انه مباح سبقت به اليه وهذا لانه من دفن الكفا وقد فتح
 اصله في بدو الغنائم الا انهم هكلموا قبل تمام الا فوارثهم فصار السبع اوج اول محرله فكان احول به كما اذا وجد
 في غير مملوكة في ملك المعدن حيث يكون لغيره لانه في الارض وهي مملوكة له بجميع اجزائها وانما ان يدعى له
 سبقت اليه وهو مال مباح فكان اولى به وهذا لان الاما لما ملكه صارت في يده بما في بطنها وهي يد الخسوس فيملك
 بها ما في بطنها ثم بالبيع لم يخرج عن ملكه لان كالمناج المصنوع فيها وكن اصطاد سمكة في بطنها ورة ثم بالبيع
 لم يخرج عن ملكه لانه مودع فيها كذا في الهدية فملك المعدن لانه من اجزاء الارض فيخرج عن ملكه
 بالبيع كسائر اجزائها وما شئت به فربما يجعل كغيره في ظاهر المذهب لانه الاصل وفي سائر ما روينا
 لتقدم العهد لان الظاهر انه لم يقع من وضع اهل الحرب سوى ومن دخل دار الحرب بما كان فوجد في حوزتها
 اي في اهل الحرب كما زافلكه اي للواجد المشانف وحسب في الدرر سواء دخل بايمان او لا وانما كان السبق يدعى مال
 مباح وانما لم يملكه لان اخذ من قبله ما جابه وان وجد في دارها اي ان وجد المشانف من الركاز في دار
 من دار اهل الحرب رده اي الركاز على ما لهما اي ما كان الدرا خذ من القدر والخصية لان ما في الدرا غير

وارث
كانت
مملوكة
لغيره

في داره

في داره

وتیہ

[illegible]

لا يوفى ربحه فانه يقول تعود الى عشر واحد لنوال الداعي الى التضعيف وهو الكفر لا يرد عليه يؤخذ من
 امواله كلها من السويم اوله واما التجارة ضعف ما يؤخذ من السلم ثم اذا السلم وباعها من سلم سقط
 التضعيف بخلاف ما اذا اشتراها من ذى اخر غير التقلب حيث يبقى متضاعفا على حاله لان الداعي الى
 التضعيف باقية وجوابه ان التضعيف خراج والخراج لا يقطع بالاسلام او بالانتقال الى المسلم كمال
 التضعيف في عموم وغيره من امواله ولهذا يقطع جعل السويم علونه واما اموال التجارة للثقة وبسببها
 لم يغير التقلب فكذلك لا يغير بالاسلام وقيل محله ربح مع السوم مع الفائل صاحب اليد حيث قال اختلف
 النسخ في بيان قوله اي محله والاصح انه مع ربحه في بقا التضعيف الا قوله لا يتبقى الا في الاصل
 لان التضعيف الحادث لا يتحقق لعدم تغير الوظيفة وعلى المروءة والصبي كاهن من القوم التقليدية
 ما على الرجل فان العترة يؤخذ من ارض اطفالنا فيؤخذ من ارض اطفالهم وكذا انما وهم يعني العترة
 المتضاعفة في العترة والخراج الواحد في المراجعة لان الصلح قد جرى على التضعيف الصفة دون المدة
 المحقة ولو شري من غير تعلق عترة مسلم عليه فخرج عند السوم لان في العترة معنى العادة والكافر
 ليس باهل لها والارض لا تعلق الواجب فتخرج فخرج لان اليق بالمال الكافر وعنده محله ربح يبقى على
 حالها يعني قال محله ربح عليه احد لان وظيفة الارض لا يتبدل بتبدل المالك كالحراج وان اخذ من
 منه ارض من السلم بصفة او ربح كثيرة مسلم على البائع لغاير البيع عكس الامر الاول فكل قول الصفة
 الى التبيع كانه من المسلم اشتراها واما الثاني فلانه بالرد ونفسه جعل البيع كان لم يكن ولان حق المسلم لا
 ينقطع بمذابيح لكونه مستحقا بالرد وكذا ان كان رد خيار بشرط والردية والسبب بقضا لان رد خيار بشرط هو
 الردية فحقه للبيعة مطلقا وكذا ان كان رد بالبيع كان بقضا لان للقاضي ولاية الفسخ وان كان بغير قضاء في
 خراجية لانه اقل من ربحه في حق غيرهما فصار شرعا في حق من يفتقر اليه بافهامه الوظيفة وقيل ليس لمرات
 ربحا بالبيع الحادثة عنه لان كونها خراجية عينية وجوابه ان هذا العيب يرتفع بالفسخ فلا يمنع الرد في ارض
 فحقه جعلت لربها فخرج هذا خبر مقدم ومبني على ما كان في ذلك الا ان الله بين دار حقه له من السلم فصار
 جازيا بالخراج لان المونة في مثل هذه ومعها وان سلبا بالعترة لانه لا يرد بالخراج لكن الوظيفة تدور
 مع المالك لان العترة لا يملكها فصار تبعا له فوجب اعتبارها به كانه ملكا فصار خراجية وفلن كثير من المشايخ ان
 هذا خبر مقدم وجعله دفترا على انه ليس كما ظنوا بل هو من كان في ما وظيفة قديمة فله ربحه بالحق
 محله اقل من ربحه ولا يرد في المالا ولو لم يرد هذه وظيفة الا يجب بان يشر وان كان له من ربحه ربحه
 جعل مكان عترة عليه اجماع الصبي ربحه لا يرد لانها لا تستمر وجوب الخراج باعتبارها وعينها القابض

نازلة التضعيف
 في ربحه

في ربحه
 في ربحه

التما والسرو والعين عشرة وفي الهداية والجارية لانه دخل تحت ولاية احد وما انما ربحه ربحه
 وكذا ان كان ما انما ربحه ربحه فكله لا يرد عليه ويصحون ثم ربحه ورجله ثم ربحه
 والفرات ثم ربحه فكلها خراج عند يوسف ربحه خلاف الحق ربحه فان عنده عشرة لانه لا يجيبها
 احد كالبخر ولا يوسف ربحه انه يتخذ عليها القناطر من التضيض وهذه اية عليها كذا الهداية
 وليس في عين غير او يفتقر في ارض عشرة لانه ليس من ارض الارض وانما هو عين فواره كمين
 الماوان كانت في عين غير او يفتقر في ارض حرام في ربحها الصالح للزراعة فخرج لا يجيبها اي
 لان عينها لان الخراج يتعلق بان يملك من الزراعة الغير الوقت والسقط ربحه يكون وجه الما
 كذا ذكره الزبقي ولا يجمع عشر وخراج في ارض واحدة اي لا يؤخذ العترة مع الخراج من ارض خراجية
 وقال الشافعي ربحه جميع بنها فبقت الارض بالخراج لانها لو كانت عشرة لا يجيب الخراج اتفاقا
 كذا في المقاييس لانها مختلفة لان سبب ربحها هو الخارج وسبب ربحها ربح الارض للمامة
 ولهذا يجيب الخراج بدون الخراج ولان قوله عليه السلام لا يجمع في ارض مسلم عشر وخراج كذا ذكره ان ربح
 الفاضل ربحه ربحه وقت اخذ العترة فظهر ان العترة اخذ اسم واما عند يوسف ربحه فوقت
 ادراكه وعنده محله ربحه حصوله في المصيرة وغرة اطلاق تظهر في وجوب الضمان بالان لا يذكر الزبقي
باب الميراث هو الفقير وهو له من دون نصيب ومكين هو لانه له وقيل ان يملك ثمانية صاحب
 جمع الجرح حيث قال علي الوصف رواية عن السوم ربحه ايضا ان الفقير هو المعسر واسكين هو المتقرب والتمال
 هو من نصيبه الامام لا سيفا فقرو زكوة الموائش يعطى بعد ربحه غير مقدرة النش اشترا من قول الشافعي
 ربحه فان عنده المصروف ثمانية وما يصل الى كل واحد منهم ثلثي فالوجه ما قلناه وفي شرح الجمع فيه اشار قال
 ما ياخذ العامل اجرة على عمله فلا يستحقها بدون ذلك الواعظ المالك بنفسه زكوة الامام لا يستحق
 العامل شيئا ولكن فيما اخذه منه من الهدية وهذه المثل للعامل الرها شتم اخذها ولم يرد ربحه ربحه
 فيعطيه الامام ما يفيده وعياله واعوانه لانه يبيع للفقراء وكما يعطى القضاة ما يفيدهم من اموال المسلمين
 وفي التبعية لا استغرقت كفاية الزكوة لا يزداد على نصفها لان التضعيف من الانصاف ولو عينا اي
 ولو كان العامل غنيا لونه في الموصلة في اشارة الى انه في مقابلة العمل فياخذ هو وان كان غنيا والمالك
 يعان في فكر ربحه ان يعان المالك على اداء بدل الكتابة وهو المراد من قوله وفي الرقاب ثم ان يخر
 المالك وانقل لكل الهدية المولاه الفقه حمله وكذا الفقير اذا استغنى واما التبيل اذا قدر
 على ماله لان الهدية وقعت في مرفقها عند اخذها ومدين لا يملكها با حاضرا عديم وهو المراد بقوله

في ربحه
 في ربحه

والفارسي فيه بقوله فاصلا عن دينه لانه لو فضل عن دينه فصلا يكون غنيا وليس بمصرف ومنقطع الفارة عنه
 ابو يوسف رحمه الله فقراهم بقوله عليه السلام احبب خاله ادرعه في سبيل الله تعالى ولا شك ان العرج للحرب
 لا يخرج ومنقطع ليجل عنه عمره ان كان فقيرا لما روي ان رجلا جعل بعيرا له في سبيل الله فامر الله النبي عليه السلام
 ان يحمل عليه اطبا وولا يصرف الى اغنياءهم ومن له مال وطنة لامة وهذا الوصف كانتف ايضا وهو غنى
 من جهة المال فقير من حيث الحال لانه لا يمكن دفع حاجة بما له فحل له ان ياخذ من الزكوة قدر حاجته ولو
 اخذ اكثر منه فهو حرام لكن والى ان يتقضى ان وجد من يقرض ومن هو غائب عنه ماله ملحق به وانما في بدو
 كنه في التبيين اسم المسمى في سبيل ملازمة له فصار كانه ولده ومنه قولهم الصوفي ابو الوقت قال رحمه
 الفاضل وسقطت المولفة ومع قوم كان عليه السلام يعطيه سمن من القصة قات يولف قلوبهم ويوثق اصاب
 صنفان كانوا الكفرة وكان عليه السلام يعطيهم ليكلموا او ليكلم قومه بالاسلام او كما يعطيهم لرفع شرورهم
 وهذه الرفع كان قايما مقام الجهاد في ذلك الوقت وصنف منيها كانوا مسلمين وكان عليه السلام يعطيهم
 ليقرهم على الاسلام لئلا ضعف قلوبهم فبعد ما قبض عليه السلام بدل ابو بكر رضي الله تعالى عنه لهم خطا باسم
 فلما راي عمر رضي الله عنه ذلك لظلمة و قال كان عليه السلام يعطيهكم ليؤلفكم على الاسلام فاليوم اعز الله
 تادينه فليس بيننا وبينكم الا التيف والاسلام فلم ينكر عليه ابو بكر رضي الله تعالى عنه فبطل حقهم من
 ذلك اليوم فحل لاجماع وهذه من قبيل التهايطكم لانها علة لانه منحه بعد النبي عليه السلام اعلم
 ان المذكورات من جوارف الفجور والزكوات وما اخذ العاشر من تجار المسلمين وان مصارف جسد الفئام
 والمعدن والركاف منته لانهم الله تعالى ورسوله واحدة فقولهم تعالى وعلوا انما غنمتم من شئ فان الله
 خير للرسول من الغني واليتامى والمكينة وابي سبيل كرسى الرسول وذو القربى ساقط فبق
 ثلثه واما مصارف ما اخذ ما ارضى كخراجية وجزية الروس وما اخذ العاشر من تجار اهل
 الذمة والمساكين فصا في المسمى من سدة النفور وعماراة الرباطات والطور وارلاق العلل النافعة
 والقضاة السالمة والمقاله تد والمحتسب ومصارف بيت المال فتعاجلة المرضى وكفان الموتى
 ونقطة اللقيط ونزهر خارجة على السب الواجب على الامراء ان يجعلوا لكل نوع من الاموال المذكورة
 بيتا خاصة فيصرف كل ما بها في معرفة ولواخذة وامنها لانفسهم ولزادها انما يكفون او يخلطوا بالمصارف
 ولم يراعوا بما يكونون فلما كان في نهم من حشمتهم الطمحين وحبوا دفعها الى كلهم والى بقية من كونهن خفيا
 ما اخذ المديونة للرسول فالتف في رعيه فان عند لابة من تصرف الى الاصناف الاربعة من كل
 صنف ثلثه ان الام لا تتخاف واقل الجميع ثلثه ولما انزل البيان انهم مصارف والتعريف

الجزء

للجنس ومنه هنيئاً مريءاً وعمر وابي عباس رضي الله عنهما عنه وفي الاحتيار لان الزكوة حق الله سبحانه
وهو الاخذ لها قال الله سبحانه واخذ الصدقة قال عليه السلام ان الصدقة تنفع في ربه الرضا
قبل ان تنفع في ربه انزل الحديث وازداده اليهم بحرف اللام لبيان انهم مصارف للانبياء
انهم المستحقون لها وبقلية الفقر والحاجة صاروا مصارف والمقصود اغناء الفقير وسنة
خلقه المحتاج قال عليه السلام خذ ما من اغنيائهم ورد ما في فقرائهم وهذه الايجوز الصرف الا لا غنياً
من بينهم اصناف فعلم ان المراد رفع الحاجة وهو معنى جميع الكل وذلك ما حصل بالرفع الى البعض
مخوف العامل لانه لا يأخذ صدقة بل عوضاً عنه عمل ولا تدفع الى بناء مسجد وتكفين ميت
لانهم ام التملق فيها او قضا ربه اي دين الميت ولو قضي دين حي والمديون فقير فان قضيه
بغير امره كان متبرعاً بالجزء من زكوة ماله ولو قضيه بامر حاكم كانت تصدق على انهم فيكون
القابض كالوكيل في قبض الصدقة او من قس يقبض اي لا تدفع اليه ان يشتري بها زكوة رتبة تنفق
لاخذ ام التملق فيه ولا الى ذم بقوله عليه السلام لما رضى الله تعالى عنه خذ ما من اغنيائهم ورد ما
الى فقرائهم يعني السليمين ومن غيرهم اي صدقة غير الزكوة لقوله عليه السلام تصدقوا على اهل الارياك
ولا الى غني يكثر نصائبه اي مال كان وعنده لان الملك واقع لمولاه او طفله لانه ينفق غنياً بال
ولده ابيه بخلاف الكبير وطه وان كان نفقة عليه وامرته ان كانا فقيرين لان ولده الكبير لا نفقة غنياً
بنفاذ ابيه وكذا الزوجة لانه غنية بفنار وجهه والى ما نهم من العلى او عباس وجعفر
العقيل بن علي بن ابي طالب كرم الله وجاهته بغيره لمطلب لو كان عاملاً عليها لوسعه للوصول لقوله
عليه السلام يا بني ائتمم ان الله تعالى حرم عليكم غنائه اموال الناس او سائرهم وعوضكم منها لان
بجواز من غير خلاف التطوع القابل لما حب الهداية حيث قال الجوز الطلوع لان المال هنا هو حجة
كالمائة تنسب اسقاط الغرض واما التطوع فبمنزلة البر وبالماء ومواهبهم من غير اي لا تدفع الى
مقتضى ما ينهم لما روى الاموي لرسول الله صلى الله عليه وسلم سألته الخلق الى الصدقة فقال لا انت
مولانا فخلد ما اذا اعتق القرش عبداً انصرفنا حيث توهنت منه الهبة كذا في الهداية ولا يدفع
المزكاة الى ائمه وان اعلم ان هذه للوصول او فرعة ان فعل ان هبة وصليته لان منافع الاملا
بينهم متصلة فلا يتحقق التامك على المال او زوجة اي لا تدفع المزكاة الى زوجة ولا اشتراك في المنافع
غناوة وكذا ان لا يدفع اليها لانه دفع الزوجة الى زوجها عند السحر رحم لما ذكرنا من التامك
في المنافع عادة خلافاً لما روي قال لا تدفع الزوجة الى زوجها لقوله عليه السلام لا تجران اجر الصدقة

لانه يفة عني بال
 وله الكبر لا يفة غنيا
 واعلم ان العباس
 غار لم ينسج الله
 وجعفر وعقيل اخوان
 على بن ابي طالب زوجة
 لان روي ان الله عليه
 التطلع لان المال هنا هو حجة من عبد الله
 منهم من لا تفع الى
 الى الصفة فقال لا انت
 رية كذا الهادية ولا يدع
 في البقية
 صلوة لان منافع الاملا
 زوجة للامثلة في المنافع
 لم لا ذكرنا من الكثرة
 لم لا اجران اجر الصفة
 وقال لهم انهم لا يفترون
 وقال لهم انهم لا يفترون

الحديث ولان الوجوب على المولى لا على العبد فلا يشترط فيه اسلام العبد كتركوه وكذا امره وام
ولده اي مثل العبد وجوب صدقة الفطر على المولى مدبره وام ولده لولاية المولى عليها لا لطلب
صدقة الفطر على الزوج عن زوجته لقصور ولاية وامونة عليها فانه لا يلزمها في غير حقوق
النكاح ولا يكون لها في غير الرواتب كالمداواة ولا على ولده الكبير وفي الهداية وان كانوا في
عياله لانعدام الولاية ولا على طفله النعم بل من مال الطفل لان الشرع اجراه مجرى المونة فاشبه
النفقة والمجنون كالطفل اي ان كان المجنون ما رافا خرج الولد صدقة الفطر من مال المجنون كما
اخرج مما في الصبي قال الشارح الفاضل لان صدقة الفطر واجبة بسبب الغيرة فيكون حصة المونة غالبية
فيجب مالها كالنفقة الا ان مالها ليس بالملك فخطوب وديها بالافراج او وصي منصوب من
قبل القاضي عند عدم وصي الاب وصي وصية او وصي ائمة ولا على مكاتبه اي لا يؤدى بها المولى عن
مكاتبه لان عدم الولاية عليه ولا على عبده للتجارة اي لا يؤدى بها المولى عن عبده للتجارة لان المولى
اي زكوة ولواجبنا الفطرة على العبد للتجارة لا لادى الى الشئ او قال عليه السلام لا شئ في
الصدقة ولا على عبده ابى الابد عوده لان المولى حال الاباق لا يؤونه ولا يلزم عليه قضاء كل ما كان
لكنه لا يجب عن نفسه ايضا بسبب جلال العبد المبرور حيث يجب عنه ان فضل بعد الدين قد انقضى
واما عند استغرق بالدين والعبد الجاني فيجب عنهما سواء فضل بعد الدين وانفا قد انقضى او لا
يفضل والفرق ان الدين في الرهن على المولى في المستغرق والجاني على العبد فلا يتبع الوجوب
على المولى كذا في التبيين ولا على عبدين اثنين عند الجمع وعندهما يجب على كل فطرة ما يخصه
من الرهن دون الانتقاص يعني اذا كان عبدين اثنين لا فطرة على واحد منهما لان كل واحد منهما
لا يملك ما يستر حبه او لقصور الولاية والمونة في حق كل واحد منهما واما اذا كان عبدين اثنين
فبنا على ان ابا جعفر رحمه الله يرى قسمة الرقيق فلم يملك كل منهما ما يستر عبداً وهما يربانها فلكل
كل واحد منهما في البعثة كامل ولو كان للشركيين اربعة احبب مثلاً يجب عندهما على كل واحد عن
اثنين ولو كان ثلثة اعجب عن اثنين دون الثالث وعند لا فطرة على كل واحد منهما اما
قضاء الوجوب العبد جباراً فليس ينظر المصلحة يعني اذا بيع العبد خيار الشرط للبائع او للمنتزى
في يوم الفطر في مال المزارعة عند ناعى البائع ان فسخ البيع وعلى المنتزى ان لم يفسخ
فبنا لان البيع لو كان بين المبيع بقض يوم العبد ففطرة على المنتزى لان الملك

قد قرر

قد قرر باقبض وان لم يقبضه حتى يملك لم يجب على واحد منهما اما على المنتزى فبنا لانه لم يقبضه
واما على البائع فلانه عاد اليه المبيع غير منتفع به فكان بمنزلة العبد الابى واراد بالخيار خيار الشرط
لان المبيع لو رد جباراً يجب ردوية بقض او بغير قضاء فبنا على القبض ففطرة على البائع لان ملكه
عاد اليه منتفعاً به فعاد حقوقه وان رده على بغير قبض فعل المنتزى لانه زال ملكه عنه بعد
تمامه فلا يقط عنه الصدقة كذا في المحيط ذكره الشارح اما قبل وجوب صدقة الفطر بطول خبر
يوم الفطر من مائة قبله اي قبل طلوعه او اسلم او ولد بعد اي الفجر لا يجب فطرته عليها اجاباً اما
عنه فبنا لانه لم يرد كذا في الطلوع واما عنه فلانه لم يرد كذا في الغروب وصح نقضها بالافراج
بين مدة ومدة لانه ادى بعد تقرر السبب ويؤونه ويلزم عليه فاشبه التجديد في الزكاة بلا توقيت وفيه دفع
من قال ان يجوز تفجير ارضان ونهب ارضها قبل صلوة العبد كما روى انه عليه السلام كان يخرج
كذا اولان الامر بالانفا كمالا يشغل الفقير بالسلعة في الصلوة ويجوز المصنف فارغ اقبال من نفقة
الاهل والعيال لا نفقة صدقة الفطر بانها خير لانها قريبة معقولة فلا يختص وجوبها بوقت كما
الزكاة وفيه دفع لمن قال ان نفقة بعض يوم العبد كالا نفقة لانها ان يكون قريبة في وقتها والصدقة
ليست كذلك فلم يخرجها عن عمرته والقربة في الانفقة اراقة الدم وهي لم تقبل قربة فنقصت على
مورد الشرف في الدين وجب دفع كل شخص فطرته الى فقير واحد حتى لو فرقة الى فقيرين لم يجز لان
المنصوص عليه لا غنى لما مر ولا يستغنى بدارون ذلك وقال الكرخي جاز دفعها الى فقيرين لكن الاولى
هو الاول ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى فقير واحد ذكره الزيلعي رحمه الله في الفطرة نصف صاع من
برودقيقة وسوية او صاع من تمر او شعير قال الشارح في حجب من البرصاع ايضا لقول الله عليه السلام
كنا نخرج زكاة الفطرة على عمره رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام او صاعاً من تمر
المراد بالطعام المنقطة ولنا ما روى ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر في زكاة الفطر بنصف صاع
من خنطة او صاع من تمر وهو من هب الصهاينة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وحدثنا الهذلي
محمد بن علي السمرقاني بالزيادة وكل منافع الوجوب ذكره الشارح الفاضل او دقيقة او سوية قال
في مجمع البحري على النية وقال الشارح يعني يجوز عندهما اخراجها من الرقيق والتسوية على نية جنوبه
بان يكون من دقيق البر نصف صاع ومن دقيق الشعير صاع وكذا من سويقها وقال الشارح في
رحم لا يجوز لان الاعتبار بعين المنصوص عليه ولنا قوله عليه السلام على كل مسلم من منسج
ودقيق او مائة ما يكون وزن ما بين اثنين وثلاثين درهم الكلى لا يجوز دفع المنصوص عليه باعتبار القيمة

تأمل
باب

مثل يوردى ربع صاع من تمر في صاع من شير ولو ادر من الذرة وغيره بالقيمة يجوز والربيب
 كابر سبعة صنف رح يعني يخرج من البر يخرج من الربيب لان البر والربيب متقاربان من حيث ان
 كل منهما يؤكل بجميع جزائه وعندنا كما لا يخفى يخرج من الربيب صاع لانه قريب من المنة في التنقل
 به ولان البر والربيب يؤكلان جميعا بغير اكل ولا يلقى من رايين ويلقى من البوابة ومن التغير الخ
 ولما اظهر التفاوت بين التمر والبر كذا في الهدية وغيره وهو قولنا رواية الحسن بن الامام والاول
 رواية الجاهل الصغير قال شارح الجمع بين المشهود والصاع ما بين ثمانية ارطال بالبراني وفي الدرر
 من صاع ربع الفا واربعمائة واربعمائة الصاع المعبر من كونه من رجب وهو الماشي قال صدر الشريعة رح
 واما في ربه الفلة التفاوت بين صائرها فاعظم وصغيرا وكثلا واكتناز الخلف غير هاتين الحبوب
 فان التفات فيها كثير غاية الكثرة واما في وزن الماش والحنطة الجيدة والكثيرة والشعر وجعلها
 في الكيال فالماشي انقل من الحنطة والحنطة من الشعر فالكيل الذي يلا ثمانية ارطال من الحنطة
 الجيدة الكثيرة فلا حوط يقدر الصاع ثمانية ارطال من الحنطة لانه قد ربح الحنطة الكثيرة فكل
 يجعل فيه ثمانية ارطال من مثل تلك الحنطة تيل بها وان كان يلا باقل من ذلك اذا كانت الحنطة تنحل
 لكي ان قدر ما يكون اصغر من الاول ولا يسع فيه ثمانية ارطال من انواع الحنطة فيكون الاول احوط
 وعندنا في يوسف رح ثمانية ارطال وثلاثون رطل وجمع البحر من وزنه وبقية الصاع ابو يوسف رح ثمانية
 خمسة ارطال وثلاثون رطلا عراقيه وثمانية ارطال قال الزبيدي رح روي ان ابا يوسف رح لما سأل اهل
 المدينة عن الصاع فقالوا له خمسة ارطال وثلاثون رطلا وجمعهم كل واحد مع صاع فقال كل واحد اخبره
 انه الصاع النمر عليه السلام وقال اخر اخبره ان اخي انه صاع عليه السلام فجع ابو يوسف رح عن مذهبه
 واما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوفى بمدة رطلين وبعث بالقياس
 ثمانية ارطال وفي عايشة رضي الله عنها انها قالت جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 القيل والحنة بان يفسد صاع والصاع ثمانية ارطال هو ستمائة رطل وكان يفتخر به طاهل
 العراقي يقول لم اخرج لكم صاعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشهور وما رواه من قوله
 عليه السلام وصاعنا اصغر الصفا ليس فيه دلالة على ما قال وهذا ثبت انه اصغر وجزا ان يكون
 ثمانية ارطال اصغر الصفا بل هو الظاهر هكذا كان صاع عمر رضي الله عنه وهو اصغر من
 الرياني وقد لا يستعمل الرياني من كبار التجار والمجاعة الذين يفرقهم ابو يوسف لا يقوم بهم
 حجة كونهم مجهولين فقلوا غير ذلك مشهور وقيل لا خلاف بينهم في الحقيقة في الصاع واما ابو يوسف

وثبت في هذا ما بين ابي يوسف والشافعية

لما خرمي

لما خرمي صاع اهل المدينة وجده خمسة ارطال وثلاثون رطل اهل المدينة وهو اكبر من رطل اهل
 بغداد لانه ثلثون استار ولا استار بكثر كالمرة ستة دراهم ونصف والرطل بغداد من خمسة ارطال
 وثلاث رطل بانه في خمسة حوا سواء فوقع الوهم لاجل ذلك وقال شارح الجمع الرطل في زمن
 انه صنف كان ثمانية وخمسة وتسعين درهما فاذا قابلتها بحد كل واحد منهما الفادار بعين
 درهما وفي النيسابور الفلانة لان حجة لم يترك المسئلة خلافتيه ولو كان فيها خلاف فتركه
 لانه اعرف بمذهبه واورف مني برجح يعني يجوز اعطاء نصف صاع وزنا لان الصاع اربعة
 امنا ونصفه منون ثمانية بالبراني منون من خبز لا يجوز الا باعتبار القيمة وهو الاصح لانه موزون
 فلم يكن يعني المنصوص عليه والنص ورد باسم الكيل في غير الخبز خلافا لما لا يجوز اعطاء
 نصف صاع وزنا لان البرقة يكون ثقيل ولا يكون خفيفا والانا رجاست في التفسير بالصاع
 وهو اسم الكيل ورفع البرقة كان يشرى به الاشياء فيه افضل لانه ابعد من الخلاف في الدقيق والخبز
 خلاف الثاني في رجم حيث لم يثبت لها وعند ابي يوسف رجم الدراهم افضل من الدقيق
 والدقيق افضل الحنطة لانه اعجل بالحاجة وافرغ لها ذكر الشارح
 مطلقا لا يمسك يقال صامت الشمس اذا وقفت وكبد السماء وامسكت عين البشير
 ساعة الروال وقال النابغة خيل صيام وفضل غير سائمة اي مسكات عن العلف وغير مسكات
 في النزع عبارة عن امساك محصور وهو امساك عن المفترقات الثلث بصفة خصوصية
 وهو قد التقرب من شخص مخصوص وهو المسلم بصفة مخصوصة وهي الطهارة عن الحيض والنفاس في رمضان
 وجعل الحنية ان المحنن من تعريف المصروع بقوله عاقل ولم يخرج من الاختيار لانه ثبت بان
 بغيره يخرج وصوم رمضان فريضة على كل مسلم مكلف اداء وقضاء قال شارح الجمع
 الشهر فليصمه وقال شارح الجمع عليكم الصيام وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموا نحرهم وقال شارح الجمع
 بني الاسلام على من ذكر منها الصوم واقعة على فريضة اي على شئونة على العمل والاجتماع القطعي
 المنقول متواتر او لم يذكر جاحده وسبب وجوب الشهر لاضافة اليه يقال صوم رمضان وتكرره
 بتكرار الشهر وكل يوم سبب وجوبه اما الاسلام فلان الكافر ليس له العبادة واما العقل
 والبرهان فلان الصبي والمجنون غير مخاطبين واما اداء لقوله تعالى من شئتم الشهر فليصمه
 واما قضاء لقوله تعالى من ايام افروصوم المندور والكفارة واجب لم ينقذ الاجماع على
 فلقوله تعالى فليؤتوا زكواتهم واوفوا بعهدهم ان اذا عاهدتم واسبغ الشدرا ما انكفارا شكفاة اليهم

وهو قد التقرب من شخص مخصوص وهو المسلم بصفة مخصوصة وهي الطهارة عن الحيض والنفاس في رمضان
 وجعل الحنية ان المحنن من تعريف المصروع بقوله عاقل ولم يخرج من الاختيار لانه ثبت بان
 بغيره يخرج وصوم رمضان فريضة على كل مسلم مكلف اداء وقضاء قال شارح الجمع
 الشهر فليصمه وقال شارح الجمع عليكم الصيام وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموا نحرهم وقال شارح الجمع
 بني الاسلام على من ذكر منها الصوم واقعة على فريضة اي على شئونة على العمل والاجتماع القطعي
 المنقول متواتر او لم يذكر جاحده وسبب وجوب الشهر لاضافة اليه يقال صوم رمضان وتكرره
 بتكرار الشهر وكل يوم سبب وجوبه اما الاسلام فلان الكافر ليس له العبادة واما العقل
 والبرهان فلان الصبي والمجنون غير مخاطبين واما اداء لقوله تعالى من شئتم الشهر فليصمه
 واما قضاء لقوله تعالى من ايام افروصوم المندور والكفارة واجب لم ينقذ الاجماع على
 فلقوله تعالى فليؤتوا زكواتهم واوفوا بعهدهم ان اذا عاهدتم واسبغ الشدرا ما انكفارا شكفاة اليهم

والظهار وقتل وجزاء الصيد فدية الارزاق الاحرام فكما سياتي وغير ذلك فقل اي غير الفرض والواجب
فقل ان النفل لغة مطلق الزيادة وفي الشرح الزيادة على الفرائض والواجبات وصوم العيدين
وايام التشرى حرام كرواية شعبة بن قاسم رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم
الاحد وايام التشرى ويوم الفطر ما مور بافطاره وفي صومه مخالفة الامم ومخالفة الايام وعلى ذلك
الاجماع ويجوز ادا رمضان والنفل الميعود وقت بنيته من الليل والى ما قبل نصف النهار لا عنه في
الاصح قال في الاختيار اما جواز الصوم بالنية الى ما قبل نصف النهار فلهذا روي عن عتاس بن ضوارة
عنهما ان الناس اصحوا يوم النكاح فقدم اعرابي وشركه روية الهلال فقال عليه السلام اشهد ان لا اله الا الله
وانه رسول الله فقال نعم فقال عليه السلام الله اكبر كيف المسلم احدهم فقام وامر بالصيام
وامر مناديا فنادى الامم اكمل فلا ياكل بنية يوم ومن لم ياكل فليصم امر بالصوم وانه يقتضي التوبة
على الصوم الفرع لانه عليه ثبت لبيان الاعكام الشرعية والامر بها ولو شرطت النية من الليل لما
كان قادرا عليه فدل على عدم اشتراطها ولانه لو اراد الامم ان يكون بين الفريقين نية بالناس
وما يروى من روية عليه السلام لا يصيام لمن لم ينو الصيام من الليل لم يحول على نفي الفضيلة توفيقا بنية يوم
ما روي لانه النية ليست بشرط حالة الشروع حتى لو نوى من الليل جاز وانما جاز دفعا لخرج لان
اول وقت طلع فجر النية وهو مشتبه لا يعرف اكثر الناس لا يقفون على اول طلوعه وهو ايضا وقت نوم
ونفلة والمتن هو يستحب يوم اخر الليل فانما جاز تقديم النية دفعا لخرج وانه موجود ههنا لان من الناس
من يبلغ اخر الليل وينقطع الحيف والنفاس عن اخر الليل وينام حتى يصبح وكذا اليوم الذي لا يقدر
على التبيت فقلنا بالجواز بعد الفجر دفعا لخرج ايضا الى هنا كلامه وانما قال بنية ليمتد به العبادة
من العادة وانما قال الى ما قبل نصف النهار لانه اذا نوى نصف النهار لان وقت اداء الصوم من
طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصف وقت الفجر فيشترط النية قبلها يتحقق النية في اكثر اليوم وقما
قال لا عنه مع تناوذه من قوله الى ما قبل نصف النهار والفقهاء اختلفوا في وقت جواز نية النفل بعد
ان قال في الاصح احذر انما قبل الزوال واشترط عنه ان اقتران النية باكثر وقت الاداء لقيام
الاكثر مقام اكثر اذ ان نوى قبل الزوال لا يوجد به الا ان ساعة الزوال نصف النهار من طلوع الشمس الى
غروبها والنهار الشرعي من طلوع الفجر الى غروب الشمس يجوز ادا وهو بطلوع النية بان يقول
نويت ان اصوم نية النفل ان يقول نويت ان اصوم لله نية نفل فيقول نفل وفي قوله
في هذا الوقت نية او وقتا ما تقررت الاصول ان الوقت متغير الصوم ونفل والاطلاق

في المتغير

في المتغير تغيير والمخطأ في الوصف تا بطل بقى اصل النية فكما حكم المطلق نظرا لمسوحه
البارقة اذ ان نوى ببارجل او باسم غير اسمه مراد به ذلك كذا في النفل حيث لا تقيين
في وقت ويجوز ادا الصوم رمضان بنية واجب اخر للصحيح المقيم لان الفرض متغير فيه فيصحب
باصل النية كما ان موصد في دار صياح باسم خنثيه يا صوب واذ ان نوى النفل وواجبا اخر فقه
نفل اصل الصوم وزيادة جنة وقت لفت الجمة بقى الاصل هو كفاف لا الله المعين بل عما يوايه الى يجوز
او الله المعين وقت بنية واجب اخر يقع عما يوايه مثلا اذ نزل ان يصوم يوم الخميس فنور فيه قضا
ومضايقة عما يوايه لان تغيير الناذر لا يعتبر في ارجع الى حق صاحب الشرح وروى عن بعض المسافر
فيه واجب خروجه عن انوار وعندهما عن رمضان لان الرخصة كانت لدفع المشقة عنه فاذا احتملها التحقا
بالمقيم والتحقيق لوجوبه بسبب صغرها وهو كمود الشهر ولا يصح رجح ان نترخص في ابعاد رعاية دينه
فاذا نوى ان يجوز رعاية دينه وهو ان يقضى ما كان لازما عليه تلك الحال وصوم رمضان لم
يكن واجبا بل نيا يوجب اذ ذكره بعدة ايام اخر ولهذا الومات قبل ادراك العدة فلا انم عليه
تخلل القضاء في الفرض ردا ببيان يعني في رواية شيخنا رحمه الله ان المسافر لو نوى النفل يقع عنه
لان هذا اليوم في حقه ثمانية حق المقيم فيكون كخير ابي ان يصوم ويقطر في رواية اخرى لا يقع
على النفل لان اهم له سقاط الفرض في ذمته والنوافل التي ترفع عن الفرض رعاية لمصلحة دينه
ذكره الشارح القاضى والنفل كله يجوز بنية قبل نصف النهار لان اقتران النية بجميع اجزاء
اليوم ساقط بالاجماع لعدم امكانه واذ اجاز له زوال العدة تقدم النية على الصوم مع انقضاءها
عنه حقيقة وانقضاءها به تقدرا جوازنا قدرا مع انقضاءها بالصوم حقيقة يكون اولي انقضاءها
ياكثر الصوم اقيم مقام انقضاءها بكل وقال عليه السلام بعد ما كان يصلي خروجا من اداء النوافل
والقضاء والنذر المتعلق بان يقول لله على ان اصوم والكفارة لا تسحق الا بنية معينة من الليل
اذ ليس لها وقت معين فلا بد من التيقن ابتداء حصر فانه ذلك اليوم غير صلاحية النفل وبنت رمضان
بروية هلاله اربعة شعبان ثلثي يوم بالقوله عليه السلام صوموا الروية وافقروا الروية فان غم الهلال
عليكم فاحملوا عدة شعبان ثلثي يوم ما وبه بالاجماع ولان الاصل بقاء الشهر فلا ينقل عنه الا بغيره ولم
يوجب ولا يصام يوم النذر لا تطوعا بقوله عليه السلام لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا
وهو جهة على ان افترج في قوله يكره على سبيل الاستدلال بامراد بقوله عليه السلام لا تقصدوا رمضان بصوم
يوم ولا بصوم يومين الحديث القديم بصوم رمضان لانه يؤديه قبل وانه كذا في الزهري وكذا المراد

غيره او غبار او دخان او خارا او خوزلك وقد صحح ان النبي عليه السلام قيل شهادة الواحد في رؤية
هلال رمضان كذا في الهداية وقال من الكمال رح بشرط ان يفتر ويقول رايت الهلال خارج
البلدة او يقول رايت بي خيل السحاب اما بدون هذا التفسير لا يقبل مكان التهمة ذكره في
النظيرة نقل عن الامام محمد بن الفضل وفي هلال الفطر ودرجته شهادة هري او حرو وهرين
بشرط العدول ونظرا لشهادة لا تتعلق به نفع العباد وهو الفطر فاشبهه سائر حقوقه فاشترط
العدول فيه والعدول لا الدعوى الى الشرط الدعوى فيه كما لا يشترط في دعوى الله وطلاق
الحرية ولا يقبل فيه شهادة محدود في قذف تاب لكونه شهادة وان لم يكن بانتماعه فلا
بطلان من جمع عظيم يقع العلم بخبرهم وحكم العقل بعدم تعاطفهم على الكذب وحذر الجمع
الشديد بل الحلة وعن ابي يوسف خرج ضون رجلا اعتبارا بانقائه ولا فرق بين اهل المصر ومن
ورد خارج المصر الا ان يفوت المارئي الامام وان لم يقبل الشهادة حتى يراه جمع شريفة
فلم يعلم خبرهم لان التفرد بالرؤية في مثل هذه الحالة يؤهم الفلظ فيجب التوقف فيه حتى يكون
جمعا كثيرا اذ كان بالتمتع لا يقد ينشئ القيم عن موضع التوقف فيفوق للبعض النظر
كذلك البديهة قال ابي الكمال رح المراءى العلم الشرعي الموجب للعلم وهو غلبة الراي العلم بمعنى اليقين
نفس عليه المنافع وغاية البين في رواية عن الشيخ رح يكفى بانبي وقت انكشاف المطلع اعتبارا
بساير الحقوق وقال النجاشي يكفى بواحد خارج البلد لقلته التواني فيه وكان على مكان
من يقع في الشرف الخارج الفاصل في شرح الجمع اذ اراوا الهلال قبل الزوال قال ابو يوسف رح الليلة الماضية
يت لو كان هلالا فمرا ففروا وان كان هلالا رمضان صاموا وقال الهلال في النهار ليلة المستقبل
راؤا قبل الزوال او بعده قيد بقوله قبل الزوال لانه لو راؤا بعده يجعل الليلة المستقبل اتفاقا
له ان الشراي اخركم ما قرب منه فالهلال اذ اراؤا قبل الزوال يكون قريبا لليلة الماضية واذ اراؤا
بعده يكون قريبا لليلة المستقبل ولهما ان الهلال المرئي في النهار مشكوك في انه من الماضية والمستقبل
فلا يتبين به فيجب انك اليوم من آخر الشهر الماضي وعن الشيخ رح ان راؤا امام النبي فهو ليلة
الماضية وان راؤا خلف فهو ليلة المستقبل وبعض الاهلة يكون كبر من بعض فجوز انهم
اذا قبل الزوال لليلة الماضية وقال حسن بن زياد ان غاب بعد شفق فليلة ليلة
وقبلت اهلته كذا في الاختيار او صاموا اثنين ولم يروا فخل الفطر ان صاموا بشهادة اثنين لو
نصبوا الشاهد وان صاموا بشهادة واحد لا يجز الفطر لانه لا يثبت بقول واحد خلافا لما يدرج

فانه يقول

فانه يقول ثبت الفطر بقوله بناء على ثبوت الرضائية كاستحقاق الارث بناء على ان النسب ثابت بشهادة
القائبة ومن راي هلال رمضان او فطر ورؤوه اوردته الحكم لانفراد صام في الاول والاخرين
في الاول فنقله عليه السلام صوموا الرؤية وافطروا الرؤية وقدر رآه ظاهرا او اما انشاء فالاحتياط
في ان يصوم ولا يفطر الا مع الناس اقول عليه السلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون
وان فطرا بهذين الوقتين فحسب فقط بلا كفارة لان القاضي رآه بشهادة بديل شرعي وهو التهمة الفلظ
فاوردت شبهة وهذه الكفارة تنفذ بانبيات ولو افطر قبل رد القاضي غرارة اختلف فيه والصحيح
فيه الصحيح عدم الكفارة ولو اكل راي هلال رمضان اثنين يوم لم يفطر الا مع القاضي ولو افطر لا كفارة
عليه كذا في الدرر ويحسب على الناس التماس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان ومن رمضان فان راؤوا
هلالا رمضان صاموا وان غم عليهم الهلال اكملوا عدة شعبان اثنين يوما ثم صاموا بقوله عليه السلام صوموا
لرؤية وافطروا للرؤية فان غم عليكم الهلال فاكملوا شعبان اثنين وان رآه واحد يصوم اخذ
بالاحتياط في العبادة وان افطر فحسب ولا كفارة عليه لما رويته الحكم في التاسع والعشرين من رمضان
بل اذ في غير هذا لا يفيد واذ انبت رؤية الهلال في موضع لم يجمع الناس احتياطا حجة اذا صام
اهل بلدة اثنين يوما واهل بلدة اخرى تسعة وعشرين لعدم رؤيته الهلال فراؤوا هلالا نوال
يجب عليهم قضاء يوم هذا اذا كان بينهما تقارب في الموضع كذا في شرح مجمع البحرين وقيل يختلف
باختلاف المطالع يعني قال بعض المشايخ وقال بعض لا يعتبر بمكان اذا راي الهلال اهل بلدة
ولم يره اهل بلدة اخرى يجب ان يصوموا لرؤية ولكن كيف ما كان على قول من قال لا عبرة باختلاف
المطالع واما على قول من اعتبره في نظر ان كان بينهما تقارب بحيث لا يختلف المطالع يجب
وان كان بحيث يختلف لا يجب واكثر المشايخ على انه لا يعتبر قال الزبيدي والاشير ان يعتبر
لان كل قوم مخاطب بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار
كما ان دخول الوقت وخروجه يختلف باختلاف ما يؤيد ما روي في اول كتاب القلوع ان صلوة الفتنة
والوتر لا يجزى عما فاتوه وهما في شرح الجمع الاقطار تختلف فانهم اذا تحركت درجة فحصل ان
يكون طلوع الفجر لقوم وطول الشمس لقوم وغروبها لقوم ونصف نهار لقوم ونصف الليل لغيرهم ورد
ان ايام موسى الفطر الفقه صاحب المحصر قدم الاسكنية في مثل على صعد على المنارة في الاسكنية
في يوم انهم يزمان طويلا بعد غروب عنهم يوم ليلة البدر اختلفوا ان يفطر فقال لا ولا يهل البدر
لان كلا مخاطب بما عنده والتدليل على اعتبار المطالع ما روي عن كريب ان ام فضل تعينه الى

في الاكل والشرب
في الاكل والشرب
في الاكل والشرب

الكفارة لانها شرعت عقوبة للكاملة وفي الحيط اكل ما لا يؤكل عادة ملحق بالاعتداء به حتى لو
اكل شعير غير مقل او كاغدا او براقا او سرفجلا لم يكره ولم يطبخ لا كفارة عليه واما اذا كان
طينا ارشيا ففيه الكفارة لانه يؤكل له وادع كذا في شرح الجمع واستقاء اي تكلف في القاء ملاءه انما يجب
القضاء لقوله عليه السلام من استقاء عداء ففعله القضاء او تحريظه ليل او فجر طالع او فطر يغض العروب
ولم تعرف قدره بمكة بقية يوم قضاء كذا الوقت بقدر الامكان او نفي اللذات وعليه القضاء لانه حق مضمون
بالنفل كما في المريض والمساكين ولا كفارة عليه لان الجنابة قاصرة نعم وفيه قال عمر رضي الله عنه ما كنا نغنا
اي تصونا لانهم وقضايوم علينا بغيره والمراد الفجر الثاني وقد بيناه في الفتوة كذا في الهداية او اكل ناسيا فظن
انه فطر فكل عداء فعليه القضاء دون الكفارة لان الاستثناء استند الى القياس فيحقق الشبهة او صحت
في خلقه ناسيا وقال زفرج لا يجب لان الصوم باق لان عدم القصبة فكان كالناسي والنا ان هذه الصوم
وجد فوجب ان يفرض حكم الناس ثبت على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره او جوعت ناسيا او مجنونة وفيها
صيانة بان نوت الصوم ليل لا تم حنت في النهار لاجل ما راجل والا فكيف تكون صيانة وهي مجنونة
كذا في الدرر ففعله القضاء دون الكفارة وقال زفرج ان قضي صوما لا قضاء واعتبارا بالناس الفجر هنا بلغ لعدم
انقصه لئلا ينشأ فيلج وجوده وانه اناد ولا يجب الكفارة لان عدم الجنابة محالة كذا في الهداية او لم ينور مشقة
الصوم ولا فطر او يجب القضاء فقط في هذه الصورة وقال زفرج ينادى صوم رمضان بدون النية في حق الصائم المقيم لان
الاستاء محقق عليه فعلى ان وجه يؤديه يقع عنه كما اذا وجب كل النصاب من الفجر ولئلا ان المحقق الاما كرامة
العبادة ولا عبادة الابالنية وفي هبت النصاب وجدنية القرية على ما مر في الزكاة وكذا في وجب القضاء في
فطره كذا في الوافي وغيره والصوم فاكل عنه اخرج وقال زفرج عليه الكفارة لانه ينادى بغير نية
عنه وعنه باجب الكفارة ايضا اي كذا يجب القضاء اي قالوا اذا اكل قبل الزوال يجب الكفارة لانه كان
متمكنا من الصوم بالنية ولم يبدف فانه نوت نفس الصوم لانه نوت امكان التحصيل فصار كفا الصائب
ولا سيجزى ان الكفارة تقتل بالافاد وهذا الامتناع اذا الصوم الابالنية كذا في الهداية في
يتبع افطارة على الصوم لان الاما كرامة ببالنية لا يكون صوما وفي مجمع البحرين وكذا الوتعة
في الزوال لم يكن نواه ان الصوم او بنية قبل الزوال وقال ان رج الفاضل في الاول فيه بقوله
فيل الزوال لانه لو افطر بعد الافارة عليه اتفاقا وفي شاة فيه النية بكونه قبل الزوال انه لو كان
من قبل ففعله الكفارة انما فافعله ان قول المصنف على صومه ثم ذكر العتة الاول الذي يوم انه
منه فامتنع منه وقال لو اكل او شرب او جامع ناسيا صومه لا يفطر لقوله عليه السلام لا تترك الصوم الا اذا كان

في ناسيا صومه ثم على صومك

فانما المحكم

في الاكل والشرب
في الاكل والشرب
في الاكل والشرب

فانما اطعمك الله وسقوك وتوابعه من افطر في رمضان فلا قضاء عليه ولا كفارة واذا شئت هذا
في الاكل والشرب ثبت في الواقع لكسوار في الكنية بخلاف القبلة لان هيئة القبلة مركزة فلا
يفلح النسيان ولا ذكر في الصوم فيغلب النسيان والافرق بين الغرض والنفل لان النفل لم ينص
بقوله عليه السلام ثبت لا يفطر في الحيام النقي والحجامة والاحتلام ولانه لم يوجد صورة الحجامة ولا غناه وهو
عن الشبهة بالمباشرة ولا بمنزلة حنا وقا كما خرج بحجة القضاء ببلاتر الرن نظر لانه انما يشبهه النظر فصار
كأنه ابالس لئلا ان المفه قضاء الشهوة ينفع في المحركة لئلا النظر ليس ينفع في المحركة لئلا يفطر
وكذا في امين بحجبه ذكر الشرح او ادهق فانه لا يفطر لعدم النافذ او المحركة فانه لا يفطر لانه ليس بين العين
والدماع منفذ والرحم يترشح كالوق والداخل من الماء لا ينفذ في كذا اذا اغتسل بالماء والبارد وروي انه عليه السلام
او قبله بغيره اذ لم ينزل لا يفطر لعدم النافذ صورا ومنه بخلاف الرجعة والمصاهرة لان الحكم هناك ابر على البت
على ما ياتي ان شاء الله واعتنا اي لا يفطر ونكر لهم الميزة صورا ومنه وانما ما روي انه عليه السلام قال انما يفطر
لعتاج فادل معناه ينهجه ثواب صومه فصار كانه لم يضم واجتمع في رواية قوله ثم ثبت لا يفطر في الحيام
النقي والحجامة والاحتلام او عليه السلام سوا ذلك ان الماء او دونه اي لا يفطر لقوله ثم قال فلا قضاء عليه
او نفي اي تكلف في القاء ملاءه انما يجب القضاء او تحريظه ليل او فجر طالع او فطر يغض العروب
في الصحيحين في قول ان يرفع من الصوم اخرج ما روي عن الكاريج والافق من الشبهة انما قاله لانه اذا كان ملاءه
ينظر بلا اتفاق في هذا الزمان والكره الصوم الا لا يفطر بالاتفاق ذكره في الخفة او اصبح جنبا اي لا يفطر ولو لم يكن النافذ
او صحت في اذنه مكا اي لا يفطر ولو كان الما غير مصحح للدماع وفي الحامية العتيق انه يفطر لانه او حصل الماء
الى جوف بفعله فلا يعقبة في صلاح البدن وكذا اي لا يفطر لو صب في اذنه من اذنه او غيره فلا يبرح
اي قال ابو يوسف في فطر لانه وصار الى الجوف من منفذ ولهذا يخرج البول منه فانه الحقة ولا يبرح حنفية
انه لا ينفذ بين المثانة والجوف والمثانة عاير بينهما وانما يجتمع البول بينهما بالشرع وهذا ليس من باب النية
وهذا الاحتكاك فيما اذا وصرا المثانة واما اذا لم يصح بان كان في قبة كركه بعد لا يفطر القفا ونه الخلاف فيما
اذا اقلعت المراد في قبل ذكره الشايع انما صرح بان دخل فطره غبارا ودق لئلا يذباب وهوذا كرك
صومه وفي المجمع البصيرين البحرين او طلع الادوية لا يفطر لعدم امكان الخرس من ذلك ولو دخل مطر ابرح
احترار عن النسيان فان فيه بغير صومه لوصول الفطر الى جوفه وان كان لا يتنفي به كركه لرباب والحصاة كذا في الهداية
وعنه ولو دلت مينة او مية او في غير احد السبلين كالتفحيز والتطين ومعالجة الكرك باليد وغير ذلك او قبل
او ليس استبروة ان انما يفطر لئلا للنبذة او ليس فقط افطر لو جرد في الجمع وهو الاثر الا لكثرة عدم الجمع

في الاكل والشرب
في الاكل والشرب
في الاكل والشرب

والاستبصار ما لكم في رواية يربح لان القضا خلف فلا يطار ويبقى بعدد ان النعم كان في ضيافته ربح من الامضاء ما شئت ربح من الكلام فمأزوم
الضيافة في النعم ان تادبي صاحبها بعد كده وهذا الحكم بشرط العفيف لا روي انظر قطن يومنا كما انه هذا اذا وثق من شتر القضا او احلم يومنا لا يفتقر

لان استواء

یغی اذ اقل عائی صوم رجب و انوار الجین و کاف تذکراً لا یحیی
بالاتفاف و اوردی فی کتب

هذا في الاعتقاد أما في الاعتقاد التام فلا ينسب إليه الخروج ولو بلا عذر له وهو ذكره الشيخ النجاشي
 والحمد لله رب العالمين ^{ووجه} في الاعتقاد التام لا يمكن له ما دعي إلا المسجد ولأنه يمكن قضاء هذه الحاجة
 في المسجد فلا ضرورة إلى الخروج ويجوز له أن يسبح ويتابع أي ينشئ فيه أي في المعتكف بلا احتفال
 السكون لأنه قد يحتاج المعتكف إلى ذلك بأن لا يجد من يقوم بحاجته إلا أنهم قالوا أيكده احتفال السكون
 ليس والشري لأن المسجد محرم من حقوق العباد وفيه شغل به كذا في الهداية وقال الشيخ المصنف
 عقد ما لا بد له كالطعام ونحوه وأما اعتقه للحرية وإن كان جائز لكنه مكرهه اتفاقا ولا يجوز لغيره أي
 من المعتكفين أي يسبح والشري في المعتكف لنزولهم عن سبيلهم صبيحتهم إلى أن تقرأ ويسبحون ويقرأون
 الوطني ودواجبه قال الشيخ ولا يشترط وهن داخلة عما يكون في المأوى وكانت المسكنة من حظوظ رات
 اعتكاف فجوم الوطني ودواجبه وتنزه الاعتكاف بوطئه أي المعتكف ولو كان فوطئه ناسيا لو وصلته
 لأن كاله العاكفين مكرهه فلا يميز بالنيان أدنى الليل لأن الليل محل الاعتكاف بخلاف الصوم فإن قاله
 الصوم غير مكرهه ويسد الاعتكاف بالليل والليل في غير فزع أيضا أن انزل لانه في منى
 الجوع حتى يبرم الصوم والآن فلا أي وإن لم ينزل في فزع هذه الأشياء فلا يفسد الاعتكاف وإن كان
 محتملا لانه ليس في معنى الجوع وهو المفرد ولهذا لا ينسب إليه الصوم كذا في الهداية ويكره له أي للمعتكف
 الصمت بنحو الصاد لانه منهي عن صوم الصمت وكسر أبو حنيفة من عن صوم الصمت فقال
 أن يسوم ولا يتكلم لانا لا امام يمد الدين هذا إذا اعتقد أن الصمت قرينة والآ ملا يكرهه قوله من
 صمت ج رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ويكره الكلام الأجير فإن قوله في قوله عذر عبادي بقوله الله
 حسن يقتضيه بعمومه أن لا يتكلم غير المعتكف خارج المسجد الأجير فما ظنك بالمعتكف في مسجد
 كذا في الهداية ومن تدرأ عنه في أيام لم منه بيلالها لأن ذكر الأيام على سبيل الجمع يتناول ما بارأها ما يليها
 قال الشيخ نفسه أيام الأمانة والاعتكاف تحت ليل السوتيا والحققة واحدة فغيره غارة بالأيام و
 أدى بالليالي فعل بكفران ذكره في بلفظ الجمع بين ولاذ ويدخل الليلة الأولى وكانت متتابعة
 وإن لم ينقطع التسامح لأن الأوقات كذا في بلفظ الجمع بين ولاذ ويدخل الليلة الأولى وكانت متتابعة
 لا يجوز في الليلة الأولى منها لما اعتبر بالمتن بالجمع لما فيها من معنى الاجتماع فإن قلت لم اعتبر
 كذا فلهذا ولم يعتبر في جماعة الجماعة فكذلك احتياط لأن الوقت الجمعة فرضا أصليا وهو الظاهر
 ولأنه في رتبة التسمية تمام الجمع نزل ولم يعتبر المتن بالجمع يخرج عن عمدة الوقتين الأصليين وأما
 في فف الاعتكاف فندان إيجاب اليومين مع اللياليين احوط من إيجاب اليومين مع ليلة قوله إن الأصل

ان يعل

ان يجر بالا وضاع ووضعه الشيخ غرضه إلى أن لا يكاد كان في الجوع والجماعة من الاجتماع اعطى الشيخ حكم الجمع وأما
 في المسئلة المذكورة لم يوصف في المتن لفظ الجمع في مع الأصل فلم يتناول المتن الليلة الأولى صيغة ولا تنبعا
 فلم يوصف في الإيجاب كذا في الكفاية ذكره الشيخ الجمع قيد بالليلة الأولى لأن الليلة المتخلدة بين اليومين
 دافلة اتفاقا وقيد بيومين لأن لو تدرأ عنه في يوم لا يتناول الليلة اتفاقا ولو تدرأ عنه في أيام يدخل الليلة الأولى اتفاقا وهو
 حاشية صحت يعني إذا تدرأ عن يعتكف أي ما دقل اردت به الأيام دون الليالي صدق لأن اليوم حقيقة في بيان
 النهار يكون ناديا بحقيقة كلامه فيصير بخلاف ما لو تدرأ عنه في شهر وإراد به الأيام حاشية لا يصدق لأن الشهر
 اسم بعد تدرأ عن الأيام والليالي فلا يختم ما دونه وبكسر التتابع وأن لم يكثر منه يعني إذا تدرأ عن يعتكف أي ما لم يكثر
 اعتكافا متتابعاً وإن لم يكثره التتابع وإن وصلته وقال الشيخ في مع أن شذوذاً وناقش واستابع لأن الوفاء بالمعذور
 يحصر بالتعريف أيضا كما لو تدرأ عن صوم نفسه أيام ولنا أن الأصل هو الاعتكاف ولو حلف لا يتكلم فله أيام والنه من صالح
 له بخلاف الصوم لأن الليالي المتخلدة غير صالحة للصوم وكان الأصل فيها القطع دون الوصل ولهذا تجوز ذكره الشيخ
 الناصر وغيره الاعتكاف بالشرع إلا عند محمد راج أي إذا شترأ في الاعتكاف فقطعه قبل تمامه فعليه القضاء بخلاف ما إذا كان
 ما ذكره المخرج بقطعه هو ديانة كان محصور في زمانه محصور بغير محصور فرض في الم مرة لقوله في الله على الناس حج البيت
 من استطاع إليه سبيلا الآية وكرهه على الإيجاب ولأنه لما نزل قال النبي عزم أيها الناس حجوا أنفسكم الحج في كل عام
 مرة واحدة فصار مرة واحدة ولأن سبب وجوب البيت كما نزل في الأصوات ولا تعدد كذا في الدرر على السور في العام
 الأولى حتى توافيها ثم هو الأصح والشيخ عند راجع طافا لم يجد في الأمر وجب الم ليلة الوقت للصلاة فإذا
 اضطر إلى آخر الوقت كان جائزا كذا إذا اضطر إلى آخر المكن جواز شروها بأن لا يفتنه من لومات ولم ينج الله عنه أيضا ولا به
 يوفق ان ينج وتناستغيا في كلام عام فإذا اضطر من العام الأول لا يمكن تفرق الأبادراك دفقة الا في العام الثاني أو كذا في العام
 بلا دفقة الصلوة فانه لو تفرق جاز ذكره الشيخ في منج الحج سبباً لعدم أن الكافر ليس حلالاً لاداء العبادات ونزاهة حرمة
 وعلمه وبعث وحجته أما كونه فله عزم إجماعه حج عزم حج ثم اعتق فله حجة الاسلام وإيماء حجة حج ثم حج فله فله حجة الاسلام
 ولأن منافع دين بعد غيره فله عزم إجماعه حج عزم حج ثم اعتق فله حجة الاسلام وإيماء حجة حج ثم حج فله فله حجة الاسلام
 اعاده في المارة والاعتكاف بالشرع فله عزم إجماعه حج عزم حج ثم اعتق فله حجة الاسلام وإيماء حجة حج ثم حج فله فله حجة الاسلام
 زاد دراهمة ونفقة زواجه وإيابه لانه لا استطاعة دونها ويسبب البنية ومن استطاعة فصار رسم زكوة والرحمة كذا في الهداية ابن عيسى
 رضي الله عنه ولم يصر أن يكسري شق محارة أو داس زائلة دون نسبة السيد والنهار لانه لا يكون قادراً إلا بالشرع فلم يكن قادراً على
 على حقوق الشرع ومن شقة عيالاً لانه مستحق لهم وموقوفهم مستحق لهم ومنعهم عنه إلى حين عوده وعن أبي حنيفة ومنعهم
 من عوده إلى وطنه وعن قضاة ديونه وإن كانت له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه عليه أن يسكنها في الحج كمن الطريق لانه لا يقدر

ان يجر بالا وضاع ووضعه الشيخ غرضه إلى أن لا يكاد كان في الجوع والجماعة من الاجتماع اعطى الشيخ حكم الجمع وأما
 في المسئلة المذكورة لم يوصف في المتن لفظ الجمع في مع الأصل فلم يتناول المتن الليلة الأولى صيغة ولا تنبعا
 فلم يوصف في الإيجاب كذا في الكفاية ذكره الشيخ الجمع قيد بالليلة الأولى لأن الليلة المتخلدة بين اليومين
 دافلة اتفاقا وقيد بيومين لأن لو تدرأ عنه في يوم لا يتناول الليلة اتفاقا ولو تدرأ عنه في أيام يدخل الليلة الأولى اتفاقا وهو
 حاشية صحت يعني إذا تدرأ عن يعتكف أي ما دقل اردت به الأيام دون الليالي صدق لأن اليوم حقيقة في بيان
 النهار يكون ناديا بحقيقة كلامه فيصير بخلاف ما لو تدرأ عنه في شهر وإراد به الأيام حاشية لا يصدق لأن الشهر
 اسم بعد تدرأ عن الأيام والليالي فلا يختم ما دونه وبكسر التتابع وأن لم يكثر منه يعني إذا تدرأ عن يعتكف أي ما لم يكثر
 اعتكافا متتابعاً وإن لم يكثره التتابع وإن وصلته وقال الشيخ في مع أن شذوذاً وناقش واستابع لأن الوفاء بالمعذور
 يحصر بالتعريف أيضا كما لو تدرأ عن صوم نفسه أيام ولنا أن الأصل هو الاعتكاف ولو حلف لا يتكلم فله أيام والنه من صالح
 له بخلاف الصوم لأن الليالي المتخلدة غير صالحة للصوم وكان الأصل فيها القطع دون الوصل ولهذا تجوز ذكره الشيخ
 الناصر وغيره الاعتكاف بالشرع إلا عند محمد راج أي إذا شترأ في الاعتكاف فقطعه قبل تمامه فعليه القضاء بخلاف ما إذا كان
 ما ذكره المخرج بقطعه هو ديانة كان محصور في زمانه محصور بغير محصور فرض في الم مرة لقوله في الله على الناس حج البيت
 من استطاع إليه سبيلا الآية وكرهه على الإيجاب ولأنه لما نزل قال النبي عزم أيها الناس حجوا أنفسكم الحج في كل عام
 مرة واحدة فصار مرة واحدة ولأن سبب وجوب البيت كما نزل في الأصوات ولا تعدد كذا في الدرر على السور في العام
 الأولى حتى توافيها ثم هو الأصح والشيخ عند راجع طافا لم يجد في الأمر وجب الم ليلة الوقت للصلاة فإذا
 اضطر إلى آخر الوقت كان جائزا كذا إذا اضطر إلى آخر المكن جواز شروها بأن لا يفتنه من لومات ولم ينج الله عنه أيضا ولا به
 يوفق ان ينج وتناستغيا في كلام عام فإذا اضطر من العام الأول لا يمكن تفرق الأبادراك دفقة الا في العام الثاني أو كذا في العام
 بلا دفقة الصلوة فانه لو تفرق جاز ذكره الشيخ في منج الحج سبباً لعدم أن الكافر ليس حلالاً لاداء العبادات ونزاهة حرمة
 وعلمه وبعث وحجته أما كونه فله عزم إجماعه حج عزم حج ثم اعتق فله حجة الاسلام وإيماء حجة حج ثم حج فله فله حجة الاسلام
 ولأن منافع دين بعد غيره فله عزم إجماعه حج عزم حج ثم اعتق فله حجة الاسلام وإيماء حجة حج ثم حج فله فله حجة الاسلام
 اعاده في المارة والاعتكاف بالشرع فله عزم إجماعه حج عزم حج ثم اعتق فله حجة الاسلام وإيماء حجة حج ثم حج فله فله حجة الاسلام
 زاد دراهمة ونفقة زواجه وإيابه لانه لا استطاعة دونها ويسبب البنية ومن استطاعة فصار رسم زكوة والرحمة كذا في الهداية ابن عيسى
 رضي الله عنه ولم يصر أن يكسري شق محارة أو داس زائلة دون نسبة السيد والنهار لانه لا يكون قادراً إلا بالشرع فلم يكن قادراً على
 على حقوق الشرع ومن شقة عيالاً لانه مستحق لهم وموقوفهم مستحق لهم ومنعهم عنه إلى حين عوده وعن أبي حنيفة ومنعهم
 من عوده إلى وطنه وعن قضاة ديونه وإن كانت له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه عليه أن يسكنها في الحج كمن الطريق لانه لا يقدر

في وسطه وقال ما كنت ربحكم اذ كان فيه نفقة غير لانه لا ضرورة وانما لم يسل في موضع الجحيط فالتفت الى الناس
وهو محتاج اليه لحفظ النفقة ومكانه محروقة لما تقدم ذكره في الاختيار وكثير التبيين رافقا بضمزة عقيب قوله
وكما علمنا في او حبط واديا اولي ركبانا وبلا حمار لان احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسون
في هذه الاحوال والتبني في العلم على مثال الكثير في الصلوة فيوتته بها عند الانتقال من حال الى حال وانما
رفع الصلوة عقيب الصلوة لعدم افترار الصلوة والحج والعمرة والنجى رفع الصلوة بالنسبة الى رافقه الذي ذكره في
الهداية **فصل** ولا يضره بيعة دفول مكة او نزلها كغيرها من البلاد فان زاد فركلة ابتداء بالمسجد لان البيت
فيه والمعهود زيارته ويجب ان يدخل من باب بني شيبه اقتداء بنظم عم وسيج ان يقول عند دخوله
اللهم ادمك وئامك قلت وتكون الحق ومن دخله كان امنا اللهم فيم الحج ودي عا انار ورقن عذابك بيد
يبت عبادك ويدخر المسجد فافيا الا ان يستضر بغير عند فور سبر الله وعيا مئة رسول الله محمد الذي يبنى
بنيته الحرم اللهم افتح لي ابواب رحمتك ومغفرتك وادخلني فيها واعلني عن ابواب ما يصيب وبنيت العزيم كذا في الاشارة
فانما بين البيت والراه بينه كسبه واجهر وهلك ويجب ان يقول الله اكبر الله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام واليك
يرجع السلام حينما رتبنا بسلام وادخلنا دار الاسلام اللهم نديك هذا شربنا ومراة وتقطيما اللهم قبل توبتنا
وارقني عشرتي واغفر خطيئتي يا فان يا فان وابتداء بالحج الاكود فاستقبله وكسبه وهلك لانه عم فمركب الى دار المسجد
رافقا يربيه فزاد منسبه كالحصوة ان كما يرفع فيها ولكن يكون بطون كيفه الى الحج قال عدم لانه في الاشارة
مواظف وعدمه استسلام الحج على ما تم في كتاب الصلوة من قوله فقفص صميج وبنيت ان استطاع من غير اداء ابن
من غير ان يوزي مسلما لانه قبل الحج الاكود ووضه شفته عليه وبكى طويلا فمركب في تقبيح الحج ما روي في ريفه الله
انه قال لما انزل الله الميتا على بنه ادم من ذرئته كتب بذلك كتابا فجعل في جوف الحج في يوم القيمة وشهد من التمسك
ذرة فاني ن او يستلمه وهوان يمسكه او عيسه ميتا في يده كالعداء ونحوه وفيه لاروي انه عم بطون
باليت دبتم الحج بخين بغير وتبين الخن او يستر اليه اي الى الحج مبريه بجبر باطنها نحو الحج كانه يضربها عليه لان
استند الحج سنة وانه الذي واجب والايان با واجب اولى والبن عم قبر الحج وقال لم رحبه مع اني ربه اية اي
استند في فنة من مع الحج ولكن ان وبرت فنة ما استلمه والافا استلمه وهلك وكم وروي انه عم طاف
على فنة واستلم الاركان بخنة مستقبلا مكبرا املا فاما للذخ فمسلما على النبي عم وسجدة يقول عن الاستسلام
محمد اكبر الله اكبر اللهم ايمانك ونفسك بين يدي وذا وبعدهك وانما عا ليك كشدن لاله الا الله وحده لا شريك
لله محمد وان محمد عبده ورسوله امت با لله وتكونت بالجنة والطاعت لذل في الاختيار ويظوف طوان القزوم
سبع طوان النجته وهو سنة لذل في قل عليه سلام من اني البت فينجية بالطواف ولفظ النجته فيان في الوجب

ولا تقوم

ولا تقوم لأهل مكة فلا يستحقون في حقهم ويقول عند افتتاح الطواف سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر
 اللهم اعذني من أحوال يوم القيمة اضعل عيني من أي يمين الطائفتين والطائفتين المستقبلين للحج يكون
 بينه إلى جانب الباب فيبدا من الحجر ذا أهيا إلى هذا الجانب وما بين الحجر إلى الباب هو الملتزم وقد اضطبع
 رواه بأن جعل تحت أبطه الأيمن والفتى طه فية على كتفه الأيسر وفي الهداية وهو سنة وقد نقل ذلك عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وحجج طوافه ورواه الخطيب وهو اسم لوضعه في الميزاب سببه لأنه حطم من البيت أي كسر سبع حجر لأنه حج منه
 ومن البيت لتولم عدم في حديث عابره رضي الله عنها فإن الخطيب من البيت فلندا يحجر الطواف من دارائه حتى
 لو دحر الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز إلا أنه إذا استبدر الخطيب وحده لم تجزئه الصلوة لأن فيه ضية التوضي
 نفس الكتب فلا ينادي بما شئت يحجر الواضحة والاحتياط في الطواف أن يكون وراءه كذا في الهداية
 سبعة استواطيم مرقى الثلاثة الأولى منها أي من سبعة استواط والرمز أن يشر في منبته الكتفين كالمبارزة
 بين الضيقين وذكر في الخطيب والاضطباع وكان سبب الظاهر الحجة للمشرعين من أن تواضعا هم في شرب ثم في
 الحكم بدالهم قال السبب في زمن النبي عم وبعده وبخشي في الباقي عما هيته أي سكتة على ذلك اتفاق رواه شك
 وسواء في ذلك من الحجر إلى الحجر والمنقول من رماله يوم فان راحم الناس في الممرات فاذ وجد مكانا دمل لأنه
 لا بد أن يقف حتى يقيم عي وجه السنة بخلاف الاستسلام لأن الاستقبال بذكر له كذا في الهداية وسبب الحج
 على مقربة أن استطاع لأن استواط الطواف ثم كذا الصلوة فمما يفتح كل ركعة بالتكبير فيفتح كل ركعة
 باستسلام الحج فان لم يستطع الاستسلام استقبل وكبر وهلك على ما ذكرناه ويجتمع طوافه بالاستسلام أو استسلام الحج لأنه عم
 فمكروا بالاستسلام الركن اليماني كلها مقربة حسن متبادر وجه وفي الهداية ولا يستقيم غير غيرها فان البناء عم كان
 يستلم يدين الركنين ولا يستقيم غيرهما فان في الاحتياط والاستسلام الجوار الطواف وأمر سنة وما بينهما أدب
 أن يستلم الركن اليماني ولا يقبله وعن محبوب أنه سنة ولا يقبل بقية الأركان لأنه عم كان يستلم الجوار والركن اليماني
 لا غير ويستحب أن يقول أنا لله ركن اللهم أعوذ بك من الشرك والكفر والنفاق وسوء الانفاق وعند الميزاب
 اللهم استغفني بحسن محمد صلى الله عليه وسلم شربة لا أطها وبدوها وعند ركن الشامي اللهم اجعل حجا مبته وراعي مشورا
 وذنب مغفورا وتجارة كن بتور بصمكتي يا عزز يا عتقد وعند الركن اليماني اللهم أعوذ بك من عذاب القبر وقننته
 المحيا والممات ثم أي بعد طواف القدوم سبعة استواط يجمع ركعتين عند المقام من مقام إبراهيم عم
 حيث تيسر من المسجد وهما واجبتان بعد كل أسبوع قال عمر وليصل الطائفتين كل أسبوع ركعتين والآخر
 للمعابد وقيل في تفسير قوله ثم واخذوا من مقام إبراهيم مصعب ركعة الطواف وقيل ركعتين اللهم هذا مقام
 العالمين من النار فاعفوا في ذنوب أسوأ القوم يوم وهذا طواف القدوم وهو سنة بغير المقيم بركة لا أشهد

من عند المقام ان مقام البراهين عم او
 بصير الطائين كسر السبع ركبتين والامر
 في الطواف ويقر عبيد الله من مقام
 وهو سنة بغير المقيم بمكة لا استخدام

فلا يترك ما في مؤداه وفي التبين ومن شرط الجمع ان يكون صلوة الظهر صحيحة مع لو تبين في وقتها بوجوه
اعاد الظهر والعصر جميعا كما ذكره الشيخ الناصر وكونه محميا **فيها** يعني بشرط الجمع بينهما كون المصلي محميا
بجمع بينهما ان الظهر والعصر حتى لو صليهما اوصيا احدهما مستندا او غير محم لم يجز له الجمع والمعاد بالاحرام
احرام الجمع ثم يقف ركبته امام اي بعد اداء الصلوة ذهب الامام بعد العصر الى الموقف وهو الموقف الاعظم
بوضوء وركعتين وهو سنة ووقف امام على ناقته لانه عزم استوي على ناقته مبيتا قرب جبل الرحمة
عند العشرات السود والكبير بالسفر الجبل وهو الجبل الذي بوسط ارض عرفات يقال له الال كما وزن هلال
وذكره ابن ابي عمير في مواقف الا بطن عرفة مقول عليه سلام عرفات تلكا موقف رر شقوا عن بطن
عرفات وهو عرفة واد بخزارة عرفة راي النبي يوم فيها الشيطان يستبصر القبلة لانه عليه السلام وقف بركعة قال
عليه السلام خير الموقف ما استقبلت به القبلة وافضل الدعاء في يوم عرفة وافضل ما قلته انا والنبوتون
من قبل الله لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك الحي ويميت وهو حي لا يموت بيده الجبر وهو على كل
شيء قدير رواه مالك والترمذي والحد وغيرهم ذكره النزيل في رافعا يريه باسقاط حاشا مكسر ممللا
ملكيا مصليا على النبي عزم ليكون اقرب الى الاجابة واعيا بما جئت به لاني ان النبي عزم اجتهدي في
في هذا الموقف لانه فاستجيب الاله الدعاء والمطالم ثم اعاد الدعاء بالركعة الثانية في الدعاء والمطالم
احمد بن محمد وعز الله عن النبي عزم قال ان الله يطول عن ركعة في هذا الموقف في يوم عرفة
فقال فقلت والى عبادي اقبلوا يقرن الى من تخرج عبق فاستمدوا اني عنك لهم الا البعات التي بينهم
قال ثم ان العزم افاضوا من عرفات الى جسر فقال يا ملايكة انظروا الى عبادي وقتوا دعاءوا
في الطلوع والعبادة والمسئلة استمدوا اني وهبت مسيرهم لمحمد وتمت البعات التي بينهم رواه ابو
الهردي ذكره ابن ابي عمير والافضل ان يتوجه عنيب صلوة والعصر مع الامام فيقف بالموقف مستقبل القبلة
قرب من جبل الرحمة لانه عليه السلام راي الى الموقف عنيب الصلوة ووقف على راحته مستقبل القبلة يدعو
بسم الله المستقيم المكيين رواه ابن عيسى رضي الله عن عليهما وان وقف قايما او قاعدا جاز والاداء فيه
بشيء في الموقف عن عزم بعد صلاة لانه عليه السلام ما زال يلبث حتى ختم العقبه كذا في الجبار ويقف الناس
في الامام يوتيه مستقبلين الى القبلة معين لقوله ثم يقفون معي يرفع الناس مع الامام على
هنيئهم بعد الغروب الى مزدلفة لقوله محمد بن احمد الترمذي قالوا يدعون من عرفات اذا صارت الشمس
على سبيل جبار من عزم الجبار وان ادفع بعد غروب الشمس في وقتها لم يسمع عن عزمه كذا في الجبار
في عرفة في وقتها وقار يا ايها الناس عليكم بالسكينة وتجنبوا عن غروبكم قبل ان يفر الله من الجبل اخر الامور

هذا الموقف وارزقته ما ابقيتني واجعلني من علمهم حوثا مستجابا دعاء مفعول ان نوي
يا ارحم الراحمين وينبغي ان يدفع مع الامام ولا يتقدم عليه الا اذا تأخر الامام عن غروب الشمس
ويرفع الناس قبله لدخول الوقت ولو لم يركب بعد الغروب وافاض الامام فليد اخوف الحق الزحمة جاز
مكذخعت عابسة رضي الله عنكم ينبغي ان يكتم من الاستغفار قال الله ثم اخضوا من حيث افاء الناس
ان استغفروا الله ان الله غفور رحيم كذا في الاختيار فيقول بغير جمل فخرج بعضهم افاق فخرج الزوا والجمعة وبالحال المله الجبل
الذي عليه القبة هو كانوا آدم عليه السلام وهو غير منصرف للعلمية والعدا من قاذج عجمه وتضع رويته على السلام
موقف عند هذا الجبل وكذا عزمه انما عرفة في النزول عن الطريق كذا في الملاءة فيقول عن عزمه او سارة وعزمه
ان يقف وراء الامام لما بينا في الموقف بعرفة كذا في الهداية وشرح الوقاية ويلي المغرب والعشاء في وقت الثانية باذان
واقامة وقال في خروج باذان واقامة بعرفة اعتبارا بالجمع بعرفة ولما رويته جابر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام
جمع سهبا باذان واقامة واحدة ولان العشاء في وقت فلا يغرب بالاقامة الامام بخلاف العصر بعرفة لانه مقدم على وقت
فانظر بها الزيادة في الايام والاشوع بينهما الا انه يخل بالجمع وواضع في احوال الاقامة او وقوع الفصل وكما
ينبغي ان يعلم ان كذا في الجمع بعرفة الا ان كذا باعادة الاقامة لما روي انه عليه السلام صلا المغرب ركعة ثم تقضي
ثم افرد الاقامة للعشاء ولا تستمر بالمساعة لهذا المعنى في حنفية رويته لان المغرب مؤخر من وقتها بخلاف الجمع
بعرفة لان العصر مقدم على وقت كذا في الهداية وغيره من قبل المغرب في الطريق امير فوات فليطاعها ما لا يطاع الفجر
فلا يلازم يوسر رح حيث قال بخبريه وقد ساء وعلم هذا الخلاف ان النبي بعرفة لا يركب رويته اذها في وقتها
فلا يجب اعادة ركعاته صلوع الفجر الا ان التأخير من السنة في غير سائر ركعاته ولما روي انه عليه السلام
قال لا سامة في السنة ما عني في ركعة الصلوة ام امك عا فاقوه في الصلوة وبهذا الشارة الى ان
التأخير واجب ليمكن الجمع بين الركعة وكذا عليه الا اعادة ما لا يطاع الفجر ليمرجه ما بينهما في اطاقه
لا يمكن الجمع فقطت الاعادة كذا في الهداية وببيت بمزدلفة وهي فاني اطالع الفجر صلى الامام بالناس في
بعضهم في اقل من سوطه في آخر الليل لرواية ابن مسعود رضي الله عنه عنهما ان النبي عليه السلام صلاها
في مزدلفة ولا في الاخرة في الصلاة جامعة الوقوف فيحوز ركعة يوم العصر بعرفة ووقف بالمشعر الحرام ووقف الناس
معهم وجمع كما في عرفة كما يدعون ويحشدون في الدعة فحين ان يقول انزل بها اللهم هذه مزدلفة وجمع
اسأل الله ان يركبهم جميعا مع الجنة واجعله ممن سالك فاعطيت ودعا كفا جنت وتوكل عليك فكفيت
وامن بك في هذه واذا فرغ من الصلوة يقول اللهم تم لي شئوي وزي غطني وجمع جوارحي على النار
يا ارحم الراحمين يسأل الله ان يرضاه لخصه قان الله رويته في ذلك كل طريق في هذه الليلة ويستحب ان يقف

بعد صلاة الفجر مع الاما ويحوي قال الله تعالى اذكروا الله عند المشعر الحرام **ويحج** بكنهه ولا يلبى ويقول اللهم انت خير
 وخرم غوب اليه انتهى لكل وقد جازية وقرى فاجعل جابر بن قري في هذا المقام ان تقبل توبتي وان يجاوز عن
 خطيتي وان تجمع علي الهدى امرى وتجعل اليقين من الدنيا هي اللهم ارحمني واجزني من النار كذا في الاختيار
 روضة الدار وهذا الوقوف بمنزلة واجب يجب بتركه بلا عذر دم لعوله على السلام من وقف بمزدلفة
 فقد شتم حجة وهذا دليل الوجوب لان تمام العبادة بواجبها ويجب بتركه الدم الآن بتركه بعد ضعف
 او مرض لما روي ان علي السلام قدّم من مزدلفة ضعفة اهله ليلا ومزدلفة كلها موقف الا وادي حجر
 لقوله على السلام والمزدلفة كلها موقف الا وادي حجر المحرم بضم الميم وفتح الحاء المهملة وبكر التسين و
 وتشديد ما موضع معروف عن سائر المزدلفة قال الزبيدي ثم وقت الوقوف فيها من حين طلوع الفجر الى
 ان يسفر جذا اذا طلعت الشمس خرج وقتها ولو وقف فيها في هذا الوقت او مرتها جاز كذا في الوقوف بعرفة
 وقيل او بعده لا يجوز فاذا اسفر نفق قبل طلوع الشمس من اكدافه على السلام ومشي بالتيكينة فاذا بلغ
 بطن حجر اسود قد رويته جرحا شاكيا كان او ركبها هكذا فعلة على السلام فيبذل فيها اي في منى فانيتها
 باعتبار البقرة بركب جمره العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات وهو يدل من روى على تقدير المضاف الى روى
 سبع حصيات اخذها من قارة الطريق يغسلها بالماء لما روي عن ابي عبيد الله رضي الله تعالى عنه انه
 على السلام امره ان يفعل هكذا كحصى الخذف بالحاء والذال المعجمين روى المصنوع الاصابع لما روي ان ابن عباس
 رضي الله تعالى عنه انه قال اني سمعت جديا مثل حصى الخذف وقال عليه السلام عليكم كحصى الخذف
 لا يوزن بمضاهي ولا يوزن بكمية جاز لحصول الروي غير انه لا يوزن بالكبارس الجواكيل لا يوزن بغيره ولو رواها
 من فوق العقبة اجزاء لان ما حولها موضع التمسك الافضل ان يكون من بطن الوادي لان علي السلام
 لما التزمه لم يجره على شئ حجة حجة العقبة وفي الاختيار روى من بطن الوادي من اسفل الى اعلى ويجعل
 من بين يمينه والكعبة عن يساره ويقف حيث يراه مع الحصة هكذا انقل عنه علي السلام والخذف ان يضع
 الحصة على انحر التبارية ويضع ابرهامه على راسه ويقرأ ما احتفلوا في مقدارها والتمنا قد روي الباقلاء
 ويقول عند ذلك بسم الله والله اكبر ثم الشيطان وحزبه ويجوز الرمي بكما كان من جنس الارض
 ومن يتق فليحذره باز الاحصاء من يافانه يكرهه لان حصى من لا يتقبل حجة فقد جاء في الحديث ومن
 لم يلق حجة رفع حصاه وان لم يلق حجة فاشبهه بالما التمسك وكيف ما شئت جاز بعد حصى الجمار سبعون حجة
 للعقبة يوم النحر سبعة وثلاثه ايام من كل يوم ثلث حبات احد عشر من وفي الهداية وهذا الذي
 ان يامر بين الشئ في موضع سقوط خمسة اذرع كذا في السنن عن ابي حنيفة لان ذلك يكون طرعا

لا يبيح او يلحق من طرعا اجزاء لان روى في القديس الا ان مسعى لمخالفة السنة ولو ضمها لم يخجل لان ليس
 برك ولو رواها ما فوقت قريبا من الجمره يلقبه لان هذا القدر مما لا يمكن الاحتراز عنه ولو وقعت بعيدا منها
 لا يجزى لان لم يعرف قربة الا في مكان مخصوص ولو روى بسبع حصيات جملة فهذا واحد لان المنصوص
 تفريق الافعال بكمية كل حصة كذا روى ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم ولو شتم التكبير ازان
 لحصول الذكر وهو من اداب الرمي فيقطع التلبية باولها اي قول حصة لما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
 وروى جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية عند اداء حصة ربه بها من العقبة ولا يقف عند ذلك
 لم يقف عند ما ثم يذبح ان احب تخلف وهو افضل او يقصر لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان اولئك
 ان ترمي ثم تخرج ثم تخلف من سبب التحلل وكذا الذبح حتى يتحلل المحصر فيقدم الرمي عليه ما ثم تخلف
 من محظورات الاحرام فيقدم عليه الذبح وانما علق الذبح بالجمعة لان الدم الذي يأتى بالمفرد تطوع والكلام في
 انما قال ثم تخلف هو افضل لقوله على السلام رحم الله المحققين الحديث ظاهر بالترجم عليهم لان الحلق كل حقة التفت
 وهو مقصود في التقييد بعض التقصير فاشبه الوقت مع العضوء ويكتفي في الحلق بربع رأس اعتبارا بالذبح في الحلق
 او اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم والتقصير ان يافز من راس شعره مقدرا لثمة وفي الاختيار روى ان يرفا
 الشوق قال الله تعالى لم يجعل الله لرجل شيئا الا احياه وامواتا ويحج ان يقول عند الحلق اللهم هذا مني ببدنك
 فاجعل لي بكل شعرة نغدا يوم القيمة يا ارحم الراحمين وقد حاله غير الناس لقوله عليه السلام فيه حل كل شئ الا النساء
 وهو قدّم على القياس ثم يذهب من يومه والنفذ او يذهب الى مكة ثم يراها الله فيطوف بالبيت للزيارة سبعة
 اشواط وهو ركن ان تركه او اربعة اشواط متتالية محمدا حتى يطوفها بالاربع الا ان ياتي بها من البيت والاربعين
 ان كان قد قدّمها الى الرمي والسعي لان السعي لم يشرع الا مرة واحدة والاربعين في طواف بعدي والسعي والاربعين
 قد قدّمها من فيه اي في الطواف وسعي بعده او بعد الطواف بين الصفار والبركة ويصل ركعتين بعد هذا الطواف لانه
 كل طواف بركعتين فضا كان الطواف ونظرا لما بيناه من كان عليه السلام لما حلق افاض الى مكة فطاف بالبيت ثم
 عاد الى منادى من خلفه من وقت ايام النحر ان الله تعالى عطف الطواف على الذبح قال الله تعالى فطوفوا بها واضعوا الباس
 الفقير ثم قال فطوفوا بالبيت العتيق فكان وقتها واحدة وقد حاله النساء وكان بالحق سبوح اذ هو المحلل
 لا بالاطواف الا انه اخر عمله في حق النساء على السلام اذ اظفتم بالبيت حللن لكم ولان اجمع عليهن في رضى
 في حجة عقد لها الاحرام ويطوف على قدامه ولو طاف ركبوا او حملوا لغيره رعايا ما لم بمكة وان خرج من غير اعادة
 فقليدم وان كان بعد فلا شئ عليه ما روى ان علي السلام طاف ركبوا محمدا على العذر حاله لا يكره في الاختيار
 ووقته اي وقت طواف الزيارة بعد طلوع فجر النحر لان ما قبله من الليل وقت الوقوف بعرفة والطواف مرتب

الحكمة والبرهان في معرفة حقائق الدين والادب

فوى الحاج الاقامة بركة بعد السفر الاول وهو الرجوع الى مكة في اليوم الثالث من ايام الخرو قبل السفر الثاني وهو الرجوع الى اعراس
التبريد قال بنو يوسف رجع يسقط عنه الطواف الصدر وقال محمد رجع لا سقط عنه قال ولوبعد السفر الثاني لو نوى قبل
ان يحل السفر الاول يسقط عنه طواف الصدر انا قال انية الإقامة انما يسقط الصدر اذا كان قبل وجوبه وانما
غلا يسقط كل ايجع مما اذا ايجل ان ينصرف في ذلك اليوم بالفر لمحمد رجع انه ادركه وقت فمأكد ادائه عليه صار كالوقوف
بعد الشروع فيه لا بد يوفى ان طواف الصدر انما يجب على الصادر وهو متوسط بخلاف ما اذا شرع فلا يلزم بالشرع
كذلك في مجمع البهجة للشارح الفاضل ومن قبله للحصول بدنية تطوع او نذر او جازئ ضحية والحوه وتوجع مع ما ظن البدنية يريد المجمع
فقد حرم وان يلبث ان هذه للوصول اذا قل عليه السلام من قبله بدنية فقد حرم ولا بد من ذلك في معنى التمسك في افعال

الاجابة ان لا يفعله الا من يريد الحج او العمرة واظهار الاجابة قد يكون بالفعل كما يكون بالقول فيجوز محرما الاتصال
بني النية بفعل يوم من خصائص الاحرام وحصة التقليد هو ان يربط على عنق بدنة قطعة نعل او عود مزادة او
شجر فان بعث بها ولم يتقها لم يصح محرما لما روي عن ربه انه تعاها انها قالت كنت افعل قلايد هدي رسول الله
صل الله عليه وسلم فبعث بها واوقام في حملها لاشم توجب فلا يحرم حتى يلحقها الداعية التوجاذا لم يكن بين يديه
يسوقه لم يوجبته الاجود والنية لا يصح ما فاذا اذكرها واساقها او اذكرها فاقترنت نية بعمل يوم خصائص
الاحرام فيجوز ما كانا في الابتداء الا ان بدنة للثقة فان تحرم حين توجب معناه ان ادنى الاحرام وجه القيل
فيه ما ذكرنا وجه الاجماع ان هذا الهدى مشروع على الابتداء فكل من سلك في ضحالة لم تحصل حكمة ويجوز
شكر الجمع بين النكسين وغيره قد جربا جنابة وان لم يصل الى مكة فلم يذبح الكثر في التوجه وفي غيره يوقف
على حقيقة الفع كذا في الهدية فان جلمها واشعرها او قل شاة لا يكون محرما لان التحليل لا يقع الا بالذبح
والذباب فلم يكن من خصائص الحج والاشعار مكرره عند الشيخ رحمه الله فلا يكون من النكس في شيء وعندنا
ان كان حيا فقد نفع للمعاجة بخلاف التقليد لان تحصل بالهدى وتقليد الشاة غير مقادير ليس بسنة ايضا
كذا في الهداية والذين من الالباب والبقر البدنة تبنى عن البدنة وهي الضحاة وقد اشتركا في هذا المعنى ولذا
يجوز ان يذبحها على سنة قريش في البدنة فاقته او قريش وقايس الا في شهر النهاية البدنة تقع على الجمل والناقة
والبقرة والاربعاء والتمتع القران افضل مطلقا اي من التمتع والافراد لقوله على السلام انما ذاب
من بيتي وابا العقيم فقاسوا في الوادي المبارك ركعتين وقل لبيك تحفة وعمرة معا وقال عليه السلام يا آل
حمد اصدوا حرة فمعا والاشية جميعا بين العبادتين فاشبه الصوم مع الاعتكاف والحراسته في سبيل الله تعالى
مع صلوة الليل والنسبية غير محسورة والاشية زيادة نكس وبقرة الدم وفي امتداد احرامها بخلاف التمتع

وغير ذلك من غير ذكره في القرآن
فلا ينبغي عداؤه كالمفسود
بما ورد من قوله عليه السلام
القرآن رخصة في قول
أهل الباطنية أن العبرة في الشرايع
من غير الجور للقرآن ذكر في القرآن
لأن المراد من قوله تعالى أتوا الحج

والعقود

والعمرة به ان يحرم بهما من روية اصله على ما روينا من قبل ثم فيه تعجيل الاحرام من البيقات الى ان يغفر
منها فكما ان القرآن اولى وسواء القرآن يعني صفة ان يركل بالعمرة والحج مقاس للبيقات الاصل
رفع الصلوة بالتلبية كذا في التذرية يقول بعد الصلوة يعني الشفع الذي يصلية فيه الاحرام اللهم اني اريد العمرة
فيترها الى وتقبلها مني لان القرآن يلج بين الحج والعمرة واشترط الاصل من البيقات وقمع القفا حتى لو احرام
بهما من روية اصله وبعد ما خرج من بلد قبل ان يصل الى البيقات جاز صار قارنا وهو افضل وكذا الواحرم بهما
داخل البيقات او احرم بعمرة ثم احرم بحجة قبل ان يطوف بهما اربعة اشواط صار قارنا لوجود الجمع بينهما ولو
لهما اربعة اشواط ثم احرم بالحج صار متمعا وكذا الواحرم بالحج ثم احرم بالعمرة قبل ان يطوف له صار قارنا لما ذكرنا
وقد اسبق تقديم احرام الحج على احرام العمرة لانها مقدمة فعلا فكذلك ادعاء اوله التقديم للعمرة بالذكر اذا فرغ بها
وفي التلبية والدعاء كما ذكر من فعله عليه السلام كذا قال الزبلي فلذا دخل مكة ابتداء فطاف للعمرة وسعى ثم اى بعد
العمرة شرع في افعال الحج وطاف للحج طواف القدوم وسعى بقوله تعافى تمتع بالعمرة للحج جعل الحج نهاية للعمرة
والترتيب ان فات في الاحرام لم يفت في جوف الافعال فيأتي بافعال الحج كما يتبين في الفرد لا يحل بعد افعال
العمرة لان جنابة على احرام الحج وانما يحل في يوم النحر كما يحل في يوم النحر والمفرد ويحل بالموء عندنا لا بالفتح
كما يحل المفرد هذا مذهبنا وقال الشافعي روى يطوف طوافا واحدا وسعى سعيًا واحدًا لقوله عليه السلام دخلت
العمرة في الحج الى يوم القيمة ولان مبنى القرآن على التداخل حتى اكتفى فيه بتلبية واحدة وسفر وخلع
واحد فكذلك في الاركان ولنا ان لما طاف صبي ابن معبد طوافين وسعى عيسى قال عمر بن الخطاب تعافى عنه لعنت
لمسنة نبيك ولان القرآن صم عبادة الى عبادة وذلك انما يتحقق باء اعمل كل واحد على الكمال ولان التداخل
في العبادة والسفر للتوسل والقلبية للتحريم والوقوع للتميم اذ ليست هذه الاشياء بمقاصد بل هي الاركان
الاخرى ان شفع الطوع ابتداء خلان ونحر عمرة واحدة يؤديان ومعنى ما رواه دخل وقت العمرة في وقت الحج
فلوطاف لهما طوافين وسعى عيسى جاز لان التماس هو المستحق عليه وحدها بتأخير سعى العمرة وتقديم
طواف التلبية عليه لا يلزم شي اما عندهما فظاهر ان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الاى عندهما
وعنده طواف التلبية ستة وتكرار لا يوجب الدم فتقديمه اولى والسعي بتأخير بالاستئذان بعمل اخر لا يوجب الدم
فقد بالاستئذان لا بطواف كذا في النهاية ثم حج كما مرى بعد الطواف للحج طواف القدوم بيد افعال الحج فيكون بخلاف
القدوم وسعى كالفرد وانما تقدمه افعال العمرة لما روينا من قوله تعافى تمتع بالعمرة الى الحج وكلمة الى الانتهاء
فيقدم العمرة ضرورة حتى يكون الانتهاء بالحج والاية وان تركت في المتمتع فالتمتع بعنائه من حيث ان كل واحد
منها ترفع باء الشك في سفر واحد فيجب تقديم العمرة فيه حتى لو نوى الاول الحج لم يكن الا للعمرة

من التحليل الى القاء الجمل على ظهره لان له ذكر في القرآن حيث قال الله تعالى والهدى والقلايد ولان
 للاعلام والتحليل للزينة ويلى ثم يقلد لانه يصير محرمات تقليد الهدى والتوجه على ما سبق والاولى
 ان يعقد الاحرام بالتلبية وسوق الهدى وهو افضل من ان يقودها لان عليه السلام احرم بذكر الخليفة
 وسهيا به ساق بين يديه ولان ابلغ في الشرح الا اذا كانت الانتقاد في يقودها والاشعار جاز عند
 ويوشق سنارها من الابرار بان يطعن في اسفل السنام من الجانب اليسرى وهو اى شوق من اليسر
 الاجبة بفعل عليه السلام لان عليه السلام قطع في جانب اليسار وقطوعه في جانب اليمين اتفاقا
 ولذا قال المصنف اوس اليمين اى شوق سنارها من الجانب اليمين ويطلع سنارها بالدم اعلا ما و بين
 الاشعار عند الامام الاعظم وقال انه حصل لما روى انه عليه السلام فعله ان الاشعار تعذيب للحيوان
 وانتهى عنده فيكون مكرها واغافل عليه السلام لان المشركين لم يكونوا متمنعين عن تعذيب الهدايا
 الا بالاشعار قيل كره ابو حنيفة رج اشعاره لان زمانه لم يسمع فيه على وجه يخاف منه الترية كذا في الهداية
 وشرح الجمع ثم يعمر اى ياتى بافعال العمرة كما تقدم في متمنع لا يسوق الهدى ولا يتحلل كما كان يتحلل
 المتمتع الذي لم يسوق الهدى لما روى انه عليه السلام قال انى قلدت هدي فلا اخل حقه الخرد قوله عليه السلام
 لو استقبلت من امرى ما استديرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة وتحللت منها وسألتني التحلل عند
 سوق الهدى كذا في الهداية وغيره ولان سوق الهدى يمنع من التحلل لما روىنا ويحرم بالجمع كما مر في
 يشترع في افعال الحج ويفعل بها في هذا الاحرام يوم التروية كما يحرم اهل مكة على ما بينا وما عجل المتمتع من الاحرام
 بالجمع فهو افضل لما فيه من السارة وزيادة المشقة وهذا الفضيلة في حق من ساق الهدى وفي
 حرم من لم يسوق عليه دم ويهود المتمتع كذا في الهداية فاذا حلح يوم النحر حل من احرامه لان
 الحلح محل في الحج كالسلام في الصلوة فيتحلل به عنهما الاتى حوق النساء اكل الاحرام في حقهن
 بانى طواف الزيارة فحل جميع القار بعد الحلح قبل الطواف بحج عليه وما ذكرنا من الفاضل ولا متمتع
 ولان لا يهل بمكة واغالبهم الافراد حاشته طواف لكفى وحج والحج عليه قوله تعالى لا يسلم لكم اهلها خاضري
 المسجدين اهلان شعرا للفتنة باسقاط احدى السفريين وهذا في حق الاتاني ومن يهود اهل الميقات اى
 لا تتمتع ولا اقران لان بمنزلة المكي حتى لا يكون له متمتع ولا اقران بخلاف المكي اذا خرج الى الكوفة وقربا حيث
 يسبح ربا عمرة وجهه ميقاتين انحصار بمنزلة الاتاني فان عاد المتمتع الى اهلها بعد فرائض العمره ولم
 يكن ساق الهدى بطل متمتع لان لم ياهل فيما بين النسيين المما صاحبها وبذلك يبطل المتمتع لان
 ان يرجع الى اهلها ونزل بها لم يكون مؤديا في سنة واحدة نسيان لان سنة عمره انتهى بالعود ويكون

في سفره

في سفره بكذا روى عن عدة من التابعين وان كان قد ساقه لا يبطل عنه الحج روى ابو يوسف وقال محمد
 يبطل لان اهلها سفريين ولهما ان العود نحو عليه ما دام على نية التمتع الا ان التوق يمنع من التحلل
 فلم يصح المام بخلاف المكي اذا خرج الى الكوفة واحرم بالعمرة وساق الهدى حيث لم يكن متمتعا لان العود
 هناك غير مستحب عليه فصيح المام كذا في الهداية ومن طاف للعمرة قبل شهر الحج اقل من اربعة واعم بعد
 دخولها اى بعد دخول شهر الحج كان متمتعا لان الاحرام شرط عندنا فيصيح تقديمه على شرط الحج وانما يعتبر اداء
 الافعال فيها وقد روجه لاكثر ولاكثر حكم الكل وان كاطاف لعمرة قبل اشهر الحج اربعة استواط فضا عدهم حج
 من عامه ذلك فلا يكون متمتعا لانه ادى الاكثر قبل شهر الحج وهذا لان صار حال لايفسكه بالجمع فصار
 كما اذا تحلل فيها قبل شهر الحج ولو اعتمر كوفي في شهر الحج وتحلل واقام بمكة وحج من عامه ذلك يصح متمتع وكذا
 اى كما صح متمتع في اقامة بمكة فكذا صح لو اقام ببصرة اما اذا اقام بمكة فلا ادى نسيان ورفق باسقاطه
 السفر بين وهو حقيقة المتمتع واما اذا اقام ببصرة فذكر الخفافى ان بالاتفاق وقيل لا يصح عندهما اى قال الطحاوي
 ان هذا قول صحيح واما على قولهما لا يكون متمتعا لان المتمتع من يكون عمره ميقاتية ووجهه مكية وكساه
 فصار كما اذا رجع الى اهلها ولا يحرج ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان قوما سألوه فقالوا اعتمرنا في
 اشهر الحج ثم زدنا بقر النبي صلى الله عليه وسلم ثم تخفنا فقال انتم متمتعون لان السفر الاول قائم ما لم يبعث
 الى وطنه وقد اجتمع فيه نكاح واقامة ببصرة كاقامة بمكة الا ترى انه لو اوصى بان يحج عن حج عن من وطنه
 لا موضع اقامته فلا يغير حكم المتمتع بالاقامة العاشرة فيها ولا بالخرج من الميقات ما لم يرجع الى وطنه
 وغرر تظن في وجوب الدم فعنه يجب ان متمتع وعندهما لا يجب هذه المسئلة على اربعة اوجه ما ان يتم
 والثاني ان يخرج من الحرم ولا يجاوز الميقات فهو متمتع فيها والثالث ان يرجع الى وطنه فلا يكون متمتعا
 والرابع ان يخرج من الميقات لا يرجع الى وطنه فهو متمتع عنده على ما ذكرنا من الاختلاف على قولها بين الطحاوي
 والمجتاهل والمسئلة التي بعد هذه المسئلة وهو اذا افسر العمرة ثم احرم عمرة اخرى وهو خارج من الميقات
 ثم حج من عامه ذلك تشهد لما ذكره الطحاوي على ما بينا ولو افسر عمرة واقام ببصرة وقضى ما وجب لا يصح
 متمتع يعني لو افسر الكوفة في عمرة وفرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتمر في اشهر الحج من عامه ذلك لم يكن
 متمتعا عند الحج الا ان يعود الى اهلها ثم ياتى بها وعندهما يصح وان يعد ان هذه للوصول لهما ان اشأ
 سفره قد ترفق فيه نسيان وله ان على سفره ما لم يرجع الى وطنه فان كان رجع الى اهلها ثم اعتمر في اشهر الحج
 وجب من عامه ذلك يكون متمتعا في قولهم جميعا لان هذا انشا سفره لانتها الاول وقد اجتمع له نسيان
 صحيحا فيه وقوله الا ان يعود الى اهلها يعني يعود الى اهلها بعد ما مضى في الفاسد وبعد ما حل من ثم قضاها

وجع من عامه ذلك فانه يكون متمتعاً لان عمره ميقاتية وحجته مكينة وهو من اهل الآفاق فيكون متمتعاً
 ضرره وان بقي بعد الفاد بملكوت فخره وجع من غير عود لا يصح متمتعاً اتفاقاً يعني لو افسر الكفر في عمره فاقام حجة
 وقضاها وجع من عامه ذلك لا يكون متمتعاً لان سنة الاول قدرته بالفاضة وصارت عمره الصمكية
 ولا تمتع لاهل ملكة ومعنى قوله من غير عود اي الى اهلها فان عاد الى اهلها فاعتمه يكون متمتعاً بالاتفاق لما مر وما
 افسره المتمتع من عمره او حجة مضمرة في اي فعل ما يفعله المعتمد الحاج لانه لا يمكنه الخروج عن عمدة الاحكام
 الا بالافعال وسقط عنه دم المتمتع لانه لم يرتفع بآداء نسك صحيح في سنة واحدة ومن تمتع
 قضى الاجزاية عن دم المتمتع لانه لا يغير عليه لان دم المتمتع غير الاجزاية فلا ينوب احد منهما عن الاخر ولو
 تحلل بغير عليه وما دم المتمتع ودم التحلل قبل الذبح على ما بيننا في القرآن وذكرنا مسئلة في الجامع الصغير
 واوردنا في المرأة لان الحمل على كل اغلب لانها واقعة امرأة فنقلها ابو يوسف ربح كما يسميها من
 البيع ربح وكذا محمد نقلها كما يسميها من ابى يوسف ربح كذا في النهاية وذكرنا في ربح
 ان طيب المحرم عضو الزينة دم وذلك مثل الرأس والساو والفخذ وما اشبه ذلك لان الجنابة تتكامل
 بتكامل الارتفاق وذلك في العضو الكامل فيرتب عليه كاللوجب وان طيب اقل من عضو فعلة الصدقة
 لقصور الجنابة والصدقة مقدرة بنصف صانع من بول لانه اقل صدقة وجبت شرعاً كالقذف والكفارة
 او صدقة القطة وخوها وكل ماله بالحق طيب مستلذة فهو طيب كالكحل والمنا والعاقر والزعفران
 والعود والعنبر وغيرها وكذا اي لونه دم لو ادهن بزيت عند البيع ربح لانه اصل الطيب وفيه دم وفيما
 ازاله الشعث لان الطيب من محظورات الاحرام لا يفرق فيه خلاف قال عليه السلام الحاج الشعث النفل
 وهو الذي ترك الطيب وهو الراية الكريمة وروي المحرم شعث اعتبر وقد نهى عليه السلام ان يلبس المحرم
 ما يشبه ماوته ورسول زعفران فما ظنك بما فوق من الطيب وعندنا صدقة لانه ليس له راحة مستلذة
 الا ان فيه ازالة بعض الشعث فيجب صدقة ولو خضب بالسبخا او سترد يوماً كاملاً فعليه دم لان المناطيب
 قال عليه السلام ومن ارتفق العامل بستر رأسه لا يحصل الا بالدم لان المصوم من دفع الحول والبرد في اليوم
 يشتمل على فقد رايه وكذا او عليه السلام لو لبس خيطاً يوماً كاملاً لما روى انه عليه السلام سئل عن محرم يلبس
 خيطاً فقال عليه السلام عليه ان يلبس كاملاً ولو اراق دماً للبدن ولم ينزعه فعليه دم آخر لان الدوام على
 الجنابة مبتدأة ولو لبس الخيط يوماً او لبس يوم انواعاً من كالفلسوة والقبا والخيال يلبس به دم واحد
 وفي الحديث كوكابه حتى غبت فلبس الثوب يوماً واحداً اليه ويوماً لم يلبس فامته على ذلك فافعله
 واحدة لان تلك المدة ما دامت قائمة فاللبس بعد للضرورة وحتى زالت وحديث جمع اخرى اختلف

الشعر
 في
 ركب
 الحرام

حكم اللبس فانزله كفارة اخرى ذكره الشارع الفضل او خلوع ربح رأسه او حية او اخلوع ربح
 رأسه يلبس به دم كما اذا خلوع كله لان ربح الرأس قد يخلوع للارتفاق في العادة فيخلوع به
 ولا يخلوع ما دونه ولذا الوطيت ربح العضو لا يلبس به سمي لانه غير محامقنا وكذا اخلوع ربح
 الحية يخلوع بأكملها لانه معتاد متعارف بالعراق وارض العرب واخلوع رقبته اي ان خلوع
 الرقبته كلها فعليه دم لانه عضو مقصود بالخلوع او بطنية او اخذ منها او عانة اخلوع
 المحرم الا بطن او احد منها فعليه دم لان كل واحد منهما مقصود بالخلوع لدفع الاذى ونبيل الراحة
 فاشبه العانة ذكر في الاطباء المخلوع ههنا في الاصل النصف هو السنة والاول دليل الجواز وكذا
 اي عليه دم ايضا لو خلوع محجمة جمع المحجم هو بكر الميم قارورة الحجمة يعني ان خلوع المحجم
 فعليه دم عند ربحه ربحه وعندنا صدقة لان المحجم اغنا يخلوع للحجمة لا يكون مقصوداً في نفسه
 والحجمة ليست من محظورات الاحرام وكذا ما يكون وسيلة لها ولا يلبس ربح ان خلوع مقصود ليل
 يحتمل وكونه وسيلة لا ينافي كونه مقصوداً كما لا يمان فانه وسيلة لصحة العبادات مع ان اعظم
 المقاطعة والمجموع كامل في حق الحجمة وقد ازال منه الثفت فيجب به الدم وفي المحيط لو
 ابطيه فعليه دم واحكاماً لانه جناسان من جنس واحد فيكتفي بجزء واحد ولو خلوع اكثر اخلوع
 لا يجب دم لان ليس بارتفاق كامل لان خلوع بعضه ليس بمعتاد كالرأس ذكره الشارع الفاضل
 وان قصص اظافر يديه ورجليه مجلس فعليه دم لانه من المحظورات لما فيه من قضاء الثفت وازالة
 ما ينمو من البدن فاذا قلها فنهوا ارتفاقاً كاملاً فيلبس به الدم ولا يزداد على دم ان حصل في مجلس واحد
 لان الجنابة من نوع واحد وان كان في مجال فكله كذا عند محمد ربح لان ميناها على التداخل فاشبه كفارة
 الفطر الا اذا انحلت الكفارة لارتفاع الارزاق الا ان كان بالكفر وعلى قول الشيخ ربح والبيروني ربحها ما تجب
 دماء ان قلتم في كل مجلس او رجلاً لان الغالب فيه معنى العبادة فيتقيد التداخل باخذ المجلس
 كما في آي السجدة وكذا اي عليه دم لو قص اظافر يديه واحدة او رجل اقامت للربيع تمام التحلل كما
 في الخلق لان كل واحد من اربع المجموع اليدين والرجلين والربع يقوم الكل وان قص اظافر يديه ورجليه
 في اربعة مجال فعليه اربعة دماء وعند محمد ربح دم واحد حركت مجتمعا قبيل سبعة قولنا وان كان
 في مجالس وان طيب اقل من عضو او ستر رأسه او لبس المحيط اقل من يوم فعليه صدقة لتصور
 الجنابة لان الجنابة تتكامل بتكامل الارتفاق في العضو واليوم الكامل كما تقدم وكذا اي عليه
 صدقة لو خلوع اقل ربح رأسه او حية لما عرف في خلوع ربحها من ان ما دون الربع لا يخلوع

بالربع الا ان فيه نوع ارتفاق فعليه صدقة او حلق بعض رقبة او بعض عانة او بعض اعضاء
لما قلنا انما من المحيط قبل هذا او حلق رأس غير الا ان الارتفاق حصل له من ربحه لان الان
يتأذى بتفتت غيره كما يتأذى بتفتت نفسه لان الجنابة تكمل في شعرة واحدة لحصول الارتفاق له فيلزم
دم وتقصير غيره فتتفدية الصدقة او قص اقل من خمسة اظفار معناه يجب بكل خلف صدقة وقال في فروع
يجب الدم بقص ثلثة من ارجاءه او قول السجدة الاولى في اظفار اليد الواحدة وما والثلثة اكثر فاما مقام كل واحد
يؤدي الى ما لا يتناهى كذا في الهداية او خمسة متفرقة او عليه عند السجدة الاولى في يوف رجليهما وعند سجدة
في الجنة المتفرقة عليه دم اعتبارا بما الوقص من كف واحد وما اذا اخلع ربع الرأس من موضع متفرقة
ولهما ان كمال الجنابة ببطل الراحة والزينة وبالقلم على هذا الوجه يتأذى وشية ذلك بخلاف الحلق
لانه معناه على ما مر اذا تقاضت الجنابة تجب فيها الصدقة ويجب بقلم كل خلف طعام مكسب وكذا
لو قام اكثر من خمسة متفرقة الا ان يبلغ ذلك ما في ينقص عما شأنا لكل خلف نصف صاع من بتر الا ان
يبلغ قيمة المجموع وما في ينقص مما شأنا ويتصدق بباقيه وان انكسر ظهر الحرم فتعلق فاخذه فلا شيء
عليه لانه لا يتم بعد الانكسار فاشبه اليابس من شجر الحرم وفي اخذ شاربه حكومة عدل وتفسيره ينظر
ان هذا المأخوذ كم يكون من ربع اللحم فيجب عليه بحار من الطعام حتى اذا اخذ منه نصف عن اللحم
يجب عليه ربع الدم وذكر الاخذ في الشارب وهو القص لانه هو السنة عند السجدة الاولى في يوف ربح
لقول عليه السلام احفوا الشارب واعفوا اللحم رواه مسلم عن ابي عمر وكان ابن عمر يحكي شاربه حتى
ينظروا الجلد والاحفا الاستبصار والاعفائ تركها حتى تكثر السنة وقد رتبته فما زاد قطعه
قاله الزيلعي وان طيب او لبس الحلق لغد خير ان شارب وان شأنا تصدق بثلثة اصوع
الطعام على ستة مكائيل واما شأنا صام ثلثة ايام لقوله تعالى فدية من صيام او صدقة او ترك
فكلمة او للتجبر وقد فسرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا والاية نزلت في المعذور ثم الصوم
جزية اي موضع شأنا لانه عبادة في كل مكان وكذا عندنا لما يتناهانا التمسك فيختص بالحرم بالاتفاق
لان الاراقة لم تعرف في الاقي زمانا او مكانا وبهذا الدم لا يختص بزمان فتعاضل اختصاصه بالمكان
وتوافنا الطعام اجزاء فيه التقديرة والتعشية عند الجوف ربح اعتبارا بكفارة اليمين وعند
نحو ربح الاجزى لان الصدقة تنبئ عن التملك وهو المذكور في الآية كذا في الهداية ربح اعتبارا
ولو اراد ان يتصدق بالقيص او ان يترك السراويل فلا بأس به لان لم يلبس لبس المحذور وكذا لو ادخل
مكبته القبا ولم يدخل يديه فيه لانه لم يلبس لبس القبا ولهذا يتكلف المكبيل في حفظ

ووجه ان يترك
الشارب حتى
ينظروا الجلد
والاحفا الاستبصار
والاعفائ تركها
حتى تكثر السنة
وقد رتبته فما
زاد قطعه
قاله الزيلعي
وان طيب او لبس
الحلق لغد خير
ان شارب وان
شأنا تصدق
بثلثة اصوع
الطعام على
ستة مكائيل
واما شأنا
صام ثلثة
ايام لقوله
تعالى فدية
من صيام او
صدقة او ترك
فكلمة او
للتجبر وقد
فسرهما رسول
الله صلى
الله عليه
وسلم بما
ذكرنا والاية
نزلت في
المعذور
ثم الصوم
جزية اي
موضع
شأنا لانه
عبادة في
كل مكان
وكذا عندنا
لما يتناهانا
التمسك في
يختص
بالحرم
بالاتفاق
لان
الاراقة
لم تعرف
في الاقي
زمانا
او مكانا
وبهذا
الدم لا
يختص
بزمان
فتعاضل
اختصاصه
بالمكان
وتوافنا
الطعام
اجزاء
فيه
التقديرة
والتعشية
عند
الجوف
ربح
اعتبارا
بكفارة
اليمين
وعند
نحو
ربح
الاجزى
لان
الصدقة
تنبئ
عن
التملك
وهو
المذكور
في
الآية
كذا
في
الهداية
ربح
اعتبارا
ولو
اراد
ان
يتصدق
بالقيص
او
ان
يترك
السراويل
فلا
باس
به
لان
لم
يلبس
لبس
المحذور
وكذا
لو
ادخل
مكبته
القبا
ولم
يدخل
يديه
فيه
لانه
لم
يلبس
لبس
القبا
ولهذا
يتكلف
المكبيل
في
حفظ

وقال ربح يجب عليه الجزاء لانه يلبس كذا عبارة قلنا العادة في لبس القبا الفتم الى نفسه بادخل المكبيل
واليد من مشهور من القبول ويوالضم وكما في ما قلنا ولو ذر عليه من غير ادخال يديه كان لا بأس لانه
لم يكن محتاجا في حفظه تكلف فها وان طاف للقدم او للصدر رجبا فعليه لان طواف
الصدر واجب وطواف القدم وان كان سنة لكن باشروع صار واجبا فادخل النقص فيها
بترك الظهارة فوجب جبره بالدم لان الجنابة اغلظ فغلظ في جابر ما اظهرها للتفاد من اللبس
وكذا اي عليه ايضا لو طاف للركن محذرا ان طاف طواف الزيارة لم يجب له لان طواف الزيارة ركن
الحج والنقص فيه الحش من النقص في الواجب بجبره بالدم او طواف الصدر وترك ربه من ان
اي من طواف الصدر ربعة عليه في ترك كل طواف الصدر وترك ربعة منه لانه ترك الواجب او الاكثر منه
وما دام بمكة يومه بالعادة اقامة للواجب في وقت او ربعة من الركن اي ان ترك من طواف الزيارة
ثلثة اشواط فما دونها فعليه لان النقصان بترك الاقل ليس فاشبه النقصان بترك واحد فيلزم
شاة فلورج الى اهله اجزاءه ان لا يعود ويبعث شاة او افاص من عرفة قبل الامام يعنه عليه
في الصورة المذكورة وقال الشافعي ربح لا شيء عليه لان الركن اصل الوقوف فلا يلزم بترك الاطالة
شي ولنا ان الاستسنة لا تغرب الشمس واجب لقول عليه السلام فادفعوا بعد غروب الشمس فيجب ترك الدم
بخلاف ما اذا وقف ليل الا ان استدامة الوقوف عام وقفتها بالليل فان عاد الى عرفة بعد غروب
الشمس لا يقطع عنه الدم في ظاهر الرواية لان المتروك لا يصير مستردا واختلفوا فيما اذا عاد قبل
الغروب او ترك السجدة اي من ترك السجدة بين الصفا والمروة فعليه وحجة تامت لان السجدة
من الواجب عندنا فيلزم بترك الدم دون الفاد والوقوف بالمزدلفة لانه ايضا من الواجب فيلزم
بترك الدم او ترك ربحي الجاهل في الايام فعليه لتحقيق ترك الواجب يكفيه واحد لان الجنس محذور
كما في الحلق والترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام الرمي لانه لم يعرف قرب الاقربا
وما امت الايام باقية والاعادة ممكنة فيمها على التأليف ثم يتأخيرها يجب الدم عند حنيفة ربح
خالفهما او ترك ربحي يوم واحد فعليه لان تركه اثم او ترك ربحي يوم العقبة يوم النحر او ترك ربحي
لان كل وظيفة هذا اليوم وميا وكذا اذا ترك الاكثر منها وان ترك حصاة او حصاتي او ثلثا تصدق في
كل حصاة نصف صاع الا ان يبلغ وما في ينقص مما شأنا لان المتروك هو الاقل فتتفدية الصدقة ولو طاف
للقدم او للصدر ربحا فعليه وقال الشافعي ربح لا يعتد به لقول عليه السلام الطواف صلوة الا ان الله
اباح في المنطق فتكون الظهارة من شرطه ولنا قوله تعالى ليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد الظهارة

فلم تكن فضا ثم قيل هي سنة والاصح انها واجبة لان يجب بتركها الجبر والالتزام لوجوب العمل فثبت به
الوجوب واذا شرع في هذا الطواف وهو سنة يصير واجبا بالشروع وبذلك نقص بترك الطهارة فيجب بالصدقة
اظهارها لانه نور تبتت عن الواجب بلحجاب الله تعالى وهو طواف الزيارة وكذلك الحكم في كل طواف هو نطوع
وكذا ان عليه صدقة لو ترك دون اربعة من الصدر انما يجزئ الصدقة لانه في كونه جنابة او تركه
احد الطوافات الثلاث فعليه صدقة لان العمل في هذا اليوم تسعة احوال المتروكة اقل الا ان يكون المتروك اكثر
من النصف فيلزمه الدم لوجود ترك الاكثر ولو ترك طواف الركن او اربعة منه بقي حرمات اربعة يطوفها
فعليه ان يعود بترك الاحرام لان عدم التحلل منه وهو محرم عن النساء حتى يطوف واما في صورة
ترك اربعة اشواط فلان المتروك اكثر فصار كان لم يطف اصلا وان طاف اي طاف الركن جنبا
فعليه بدنة كذا في عن ابن عباس رضي الله عنهما عنهما ولان الجنابة اغلظ من الحدث فيجب
جنبا نقصانها بالبدنة اظهارا للتفاوت وكذا اذا طاف اكثر جنبا او نحو ذلك لان اكثر الشيء له حكم
كلمة الافضل ان يعود مادام بركة وسقط الدم والاصح انه يؤمر بالاعادة في الحدث سحيا او في الجنابة
ايجبا لانه نقصا بسبب الجنابة وقصوره بسبب الحدث ثم اذا اعاده وقد طاف في ثلاث ارجع عليه
وان اعاده بعد ايام النحر لان بعد الاعادة لا تبقى الا شبهة النقص وان اعاده وقد طاف جنبا
في ايام فلا شيء عليه لان اعاده في وقت وان اعاده بعد ايام النحر لزمه الدم عند العزم بالتأخير عما
ما عرف من مذهبه لو رجع الى اهله وقد طاف جنبا عليه ان يعود لان النقص كثير فيؤمر بالعود
استبدرا كما في العود باحرام جديد وان لم يعد وبعت بدنة اجزاء لما يتناه من جابر له الا ان
الافضل هو العود ولو رجع الى اهله وقد طاف جنبا ان اعاد طواف جاز وان بعث بالشاة فهو
افضل لانه خفف من النقص وفيه نفع للفقر ولو طاف للصدرة طاف في آخر ايام التشريق بعد طواف
الركن فيحدث عليه لانه ادخل النقص في الركن وهو طواف الزيارة فيجب دم ولا طواف الصدر
لم ينقل الى طواف الزيارة لانه واجب عادة طواف الزيارة بسبب الحدث غير واجب وانما هو محتمل فلا ينقل
اليه لو كان بعد ما طاف له جنبا فدمان وعند هدم فقط ايضا او قال يجب ٣ لترك طواف الصدر
ولان ترك طواف الزيارة واما عند الاما الاعظم ربح فالواجب نقل طواف الصدر الى طواف الزيارة
لان الاعادة واجبة في اقامة هذا الطواف مقام طواف الزيارة فائدة اسقاط البدنة عنه وجدة الغنية
في شدة الاحرام للافعال على الترتيب شروع في بطلت نية على خلافه وجب حصره لما عليه من عليه حجة
الصلواتية اذا وجهه كما وجه في الصلواتية دون التسهو فيصير كان خلاف طواف الزيارة في آخر ايام

التشريع

التشريع ولم يطف للصدر فيجب بترك طواف الصدر ودم انما خيره طواف الزيارة عن ايام النحر وان
طاف لغيره ربحي محدثا يعيدها اي الطواف والسعي اي ما دام بركة يعيده الطواف كتمسك النقص
فيه ويعيده السعي لانه يتبع للطواف ولا شيء عليه بارتفاع النقصان بالاعادة فان رجع الى اهله
ولم يعد بها فعليه لترك الطهارة في ذاك في الفرض ولا يؤمر بالعود لوقوع التحلل باذا الركن اذا
لنقصا يسير وليس عليه في السعي شيء لانه لا يبرح طواف معتد به ولا شيء لو اعاد الطواف
فقط اي لم يعد سعي هو الصحيح لان الطهارة ليست بشرط في السعي وانما الشرط ان يقع
الهدم عقب طواف معتد به وطواف المحرمات الصفة الا ترى انه يحلل به وان مع المحرم في السعي
قبل الوقوف بعرفة ولو جامع ناسيا فسجد وعرض فيه في الحج اي يفعل بافعال الحج كما يفعل من لم يقسم بحج
ويقضي عليه لوللوصل والاصل فيه ما روي ان النبي عليه السلام سئل عن واقع امراته وهي محرمة
بالحج قال عليه السلام يريقان دماء ويضاجح في حتهما وعليهما الحج من قابل وهكذا نقل عن جماعة من الصحابة
رضوان الله تعالى عليهم جميعين هذا دليل وجوب دم والمضي عليه القضاء واما في الحج فلو جرد المناقاة
تكاليفت ولا فوق ولا جرد الحج والوقت الجماع وقال ابن عباس رضي الله عنهما عنهما في الحج
قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه ان يفتروا عن زوجته في القضاء لانه عليه السلام لم يذبح
المفارقة لما سئل عنهما ولو وجب له كره كغيره فبنيها على الحكم لان النكاح قائم ولا موجب للمفارقة لما قبل
الاحرام فلما لم يحل له جماعها فلا يخفى للمفارقة واما بعده فلا نهما ان اذكر ما وجد من التبع بزيارة النفقة
يحتسرن عن ذلك اكثر من غيرهما وكذا في موضع الجماع حتى لو خاف العود سجد لهما المفارقة وارجع به
الوقوف قبل الملق لا يفسد وعليه بدنة فان عليه السلام الحج عرفه في وقف بعرفة فقد تم حجه وخفيقة
التمام ليس بمبراد لبقا طواف الزيارة عليه يوركن فتعين التمام حكما وانما يجب البدنة لقول ابن عباس
رضي الله عنهما ولانه على انواع الارتيقات فيمنع فلو وجب فيجب البدنة ولو جامع بعد الحل قبل طواف
الزيارة فعليه لبقا اجماعا في حق النساء وليس في حق الرجال بشرح خفف الجنابة فاكفي بالشاة وكذا اي عليه
ايضا لو قبل او لم يسهو وان لم ينزل ان شهدة وصليته لان في كل منهما ارتفاع من جرته الاستماع بالمرأة
ولكن لا يفسد الحج به ليس بجماع صورية فيلزمه الدم الكامل من الهداية وكذا اي عليه لوجامع في عمرته قبل
طواف الاكثر قد ردت لوجود المناقة وبعضه اي يفعل افعال العمرة كن لم يعد عمرته وقضاها لانها لم تزل
بالاحرام كالحج وعليه شاة لوجود الجنابة وهو الارتفاق الكامل على احرامه وان جامع في عمرته بعد طواف
الاكثر اي اربعة اشواط فصاعدا لزم الدم لانها سنة فيكون الجنابة انقص فيظهر التقادرات

بالفلسفة اشهر من بدنه وفي حمار الوحش بقرة وما لا نظير له كالعصفور ونحوه بقوله ما اوجب القيمة عنه محمد
كما عند محمد بن قولويه لا تقتلوا الصيد وانتم حرم من قتل منكم متعمدا الجزاء مثل ما قتل من النعم الآية
او جازي لما تملكه بكونه نعم بقدره فعليه جزاء من النعم مثل المقتول فمن قتل من النعم من الدواب فقه
خالف النصل لانها لا تكون من النعم ولا من المثل لان حقيقة المثل ما عاين الشيء صورة ومعنى وانما يعول
عن الحقيقة الى المجاز عند تعذر العمل بالحقيقة وهنا يمكن لان النظر مثل صورة ومعنى والقيمة مثل معنى
لا صورة فلا يصار اليه الا اذا لم يكن له نظير ولم يزد اوجب الصحابة رضي الله تعالى عنهم النظر على ما ذكرنا
ولله خفية ولا يوجب حرم ما كان الواجب هو المثل والمطلوب هو المثل صورة ومعنى وعنده تعذره
يعبر المثل معنى واما المثل صورة بلا معنى فلا يعبر عنه بمثاله اذا اتفق مال انسان بحب عليه مثلان كان مثليا
لان المثل هو المثل صورة ومعنى والقيمة لانه مثله معنى ويقوم مقامه ولا يعبر عنه بصورة في الشرع اذا
التفدية لا يجب عليه دابة مثله ما مع الحمار الجمل لعدم امكان المماثلة لاختلاف المعاني فيها فما ظنك مع
اختلاف الجنس فالهيك البقرة مثل البقرة فكيف يكون مثلا لحمار الوحش وكيف يكون الشاة مثل البظي
وهو لا يكون مثلا للشاة مع التحل للجنس وفارسه لا يخفى على احد ومنه تعذر جملة على المثل صورة
ومعنى فوجب جملة على المثل معنى وهو القيمة لكونه معهودا في الشرع او لكونه مرادا بالاجماع لان ما لا نظير له
يجب فيه القيمة فلا يكون النظر مرادا لان اللفظ الواحد لا يتناول معنيين مختلفين لان قوله تعالى ولا
تقتلوا الصيد انتم حرم عام شامل لجميع الصيد القبيح مرادا لان اللفظ الواحد لا يفي قوله تعالى من قتل منكم
عابده فوجب ان يكون المثل في قوله تعالى او مثل ما قتل من النعم مثل الكل وليس للمثل معنى الكل
الا القيمة فتبين ان المراد بالمثل القيمة ولان المثل لو كان من حيث الصورة والمنظر لما احتيج الى التعيين
لان لا يخفى على احد ولان الصحابة ذواتهم عنه حكموا بالمثل وهو النظر على زعمهم فلا يحتاج الى تحكيم
جديده كل مقتول للاستفنا بحكمهم المراد بالنعم في النص وانه اعلم المقتول هو الصيد لان اسم النعم
يطلق على الوحش بكونه اقل من البهيمة لا يصح فيكون مضاه فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحش
والمراد بما ذكره عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم من التقدير دون ايجاب العين وهو نظير قوله تعالى ولا تغرور
بفكر الغلام بالغلام والجار بالجار ولولا ذلك لكان تقديرهم لازما في الآية كما هو ولم يخرج الى الحكم
الجامع لو وقع الاستفنا بقولهم ولا يغرمهم ثم اذا ظهرت قيمة بتقويمها في القاتل بين الاشياء
الثلاثة عندها عند محمد بن الحارث الحلي في ذلك فان حكما باله لا يجب النظر على ما مر وان حكما بالطعام
او الصوم فغلام من قول ابي جعفر رضي الله تعالى عنه ما ان الحاجة الى الحكمين لا تظهر بقيمة الصيد

وبعد ما ظهرت قيمة يكون الخيار الى الجاني لانه شرع رفقا من عليه الكفارة البهيمة والغنمية ولمحمد بن قولويه
يحكم به ذوا عدل منكم به ببالغ الكعبة وكفارة طعام ساكن وعدل ذلك ضامما اثبت له ما الحكم في الهدي
ثم عطف عليه التكفير بالطعام والصوم بكلمة او يكون الجاني الى ما ضرره قلنا قوله تعالى او كفارة معطوف على
جزائه وكذا قوله وعدل ذلك ضامما معطوف عليه فلا بد من تحت حكمه ما وانما كان به خلل لو كان مجرد اعطفا
على الضمير به لانه منفعل لقوله تعالى يحكم وهذا امر فروع فلم يكن فيها دالة على اختيار الحكمين وانما جري اليها
في معرفة قيمة لا غير ويقوم ثمانية المكافاة في قوله فيمن لم يكن له من القدر الاكل والارزق وان كان في
بتره لا يساع فيها الصيد بغيره في الواضع من تبايع فيه الواحد في التقويم بينه وبين الشيء احوط لانه ابعث الفلاس
وقيل بغير الشيء لضم النسل فان اختيار التكفير فعليه في الحرم واليتصف به في الفداء لقوله تعالى ببالغ الكعبة
وقوله في الشرع بالفضل اليه دون غيره ويجوز الاطعام في اي موضع لانه قربة معقولة المعنى وفيه خلاف ان في
لغيره على الهدي والجماع توفقه على فداء الحرم والفقر ببيتا ويجوز الصوم في اي مكان شائنا بالاجماع لان في النفس
لا يختلف باختلاف المكان ذبح في غير الحرم اجزاء من الطعام يعني ان تصد بالهدي فيه وفاء اعطى كل مسكين
من الحكم ملبس او نصف صاع من بر بخل ما اذا ذبح في الحرم حيث يخرج عن العدة بالاراقة هي اذا ذبح في الحرم
الذبح لا يجب عليه شيء وفيما اذا ذبح في غير الحرم يجب عليه قيمة لان الاراقة لم تقدر فيه بما ذكرنا فخرج عن العدة بالقيمة
لا غير ولا يجوز في الهدي الا ما يجوز في الضحايا ذكره الربيع في الهدي والعامه في قتل الصيد والانس سواء لان ضمان
يعني وجوبه الاتفاقات غير امان المال ولما تقيسه بالنق في قوله تعالى ومن قتل منهم فجزاؤه الآية فلان مورد الآية
فيمن يعمد لاجل الوعيد المذكور بعد هذا وهو قوله تعالى وقول الله تعالى وبال امره والى الخاطي والناك لا يستحق
الوعيد لقوله عليه السلام رفع عن امي الخط والنسيان والعيادة وهو الذي قتل مرة بعد اخرى المبتدئ وهو الذي قتل
الصيد فقط في ذلك وجوب الجزاء سواء لوجود الجناية منهم وهو الموجب لاجبة لا تختلف بالعدو
والبدية بل العبادات جنابة لعل الفائدة في ذكره دفع قول من قال بالاجزاء على العباد لان الله تعالى قال ومن
قتل متعمدا الجزاء مثل ما قتل من النعم ومن عاد فينتقم الله منه جعل الله تعالى الجزاء العباد الانتفا في الآية
فلا يجب الكفارة ويحكم ان يجازي بان وجوب في العباد مستفاد من الآية بدلالة النص والمراد
من قوله تعالى ومن عاد العود مستحلا ذكرنا في الفاضل في شرح المجمع وان جرح البهيمة او قطع عضوة او تنف
شعره التنف قطع الشيء من اصله بغير جديرة ضمن ما نقص من قيمة اعتبار البعض بالكل كافي في حق
العباد ولان حيوان مضمون فيضمن بعضه بان لا يضر الكلي به اذا ابراء وبقي شره وان مات بعد الجرح
بعض كله وان لم يبق له اثر بعد البتر لا شيء عليه قال ابو يوسف رحمه الله صدقة ولو غاب الصيد ولم يعلم

منه ما ذكره في كتابه

انه مات او براد من نقصه فقط لان موته مشكوك في الاحتياط على ما ذكره في التبيين
 ذكره الشارح الفصل وان نفث رش او قطع قوائمه خرج على خيرة الامتناع فعليه قيمة كاملة لان نفث على الامن
 بنفوت الامتناع فصار كنفوت كلة فيعزم جاز وان حلبة المحرم فقيمة لانه من اجزاء الصيد فاشبهه كلة وان كسر بيضه
 فقيمة البيض وانه من اجزاء الصيد فاشبهه كلة وان كسر بيضه فقيمة البيض وانه من اجزاء الصيد فاشبهه كلة وان كسر بيضه
 الصيد خياطه لم ينفذ وان خرج من البيض فخرجت قيمة الفرج حيا والقبال ان لا يعرف سوى البيضة لان حيوة
 الفرج غير معلوم وجه الاحتياط ان البيضة معقولة لخرج منه الفرج الحي والكسر قبل او انه سبب الموت فاحتياط
 فيه اذا كان بيض الصيد صحيحا وان كان فاسدا فلا شيء لانه لم يتلف اصل الصيد ذكره الشارح وفي الهدياية
 اذا ضرب بطن طير فالتقت جنيئا ميتا وماتت فعليه قيمته وما لا شيء يقتل غراب وحذاء بكسل الهامة
 والذال بالذيل يقال بالفارسية موتى كبر ذنب ووجه وعقرب فارة وكل عقور قال عليه السلام يقتل من الفواسق يقتل
 في الحلال والجرادة والحية والعقرب الفارة والكلب العقور وقال عليه السلام يقتل المحرم الغراب والفارة والحذاء
 والكلب العقور وقيل المراه بالكلب العقور الذيل ويقال ان الذنب شمعناه والمراه بالغراب الذي ياكل الحيف ويخلط
 لانه يبتلع بالاذى واما العقور غير متشني لانه يمشي بالاذى ولا يبتلع بالاذى وعن ابي رباح ان الكلب العقور
 العقور والمتشني المتشني من سواها لان العقب في ذلك الجنس وكذا الفارة الاهلية والوحشية سواء
 والضب والبربع ليسا من الخمسة المستثناة لانهما لا يبتلع بالاذى ولا شيء يقتل بعوض ونمل وبرغوث وفراد ركنه
 لانها ليست بضيوف وليست بمتولة من البدن ثم هي موزونة بطباعها والمراه بالذيل السوداء والصفراء التي
 تودى لاكل قملها ولكن لا يحل الجراء لليلة الاولى ولا شيء يقتل بالحيف بضم السين المهملة فتح اللام هو
 الحية المستثناة يقال بالفارسية شكتل لانه من الزواجر والحشرات فاشبهه الحنا فليس الزواجر ويمكن اخذه قه
 من غير حيلة وانه لا يقصد بالاخذ فليس فيه حية وان قتل حيلة بفتح الفاء اجزاة تصدق بما شاء ولم يقدر
 في ظاهر الردية وعن ابي رباح ان في حيلة كسرة خبز وفي فلتين قبضه من براد المكن ساقط بنفسه ذكره في الغاية
 لان الفل متولة من البدن فيكون قتله باس قضاة شفت والمحرم ممنوع من ذلك ولو وقع في ثوبه قمل كثير
 فاقطاعه على الشمل لغوت القمل وجعل عليه قصص سباع من براد ان لم يقصد به قتل القمل لا شيء عليه لانه لم يتسبب
 في قتله كذا الزبقي وغيره في الشاة فصف سباع ولا يجزى من صيد البر فان الصيد لا يمكن اخذه الا بحيلة ويقصد
 الاخذ وثمة خير من جرادة وانه اقول عمر رضي الله عنه ان تصدق بتمه مكان جرادة جاز وهو خير من الشاة
 شاة قتل السبع لانه صيد الوحش يكون مقصودا بالاخذ ما لم يجزى او ليصطاد به او لرفع اذاه
 واما عدم جواز قيمة شاة فنقله عليه السلام البضع صيد فيه الشاة ولان اعتبار قيمة لمكان الانتفا

السبع بالفتح وضم الباء يرتجى بها يكون او شاة وطيور دون او شاة
 بحلة

بحلة لا يزداد لانه محارب مؤذ ومن هذه الوجه على قيمة الشاة ظاهرا وان صال فلا شيء يقتل وقال زفر
 بجعل عليه قيمته لان عصته لا تنزل بفعله قوله السلام العجوة جاز ولم يها الوصال الجمل على رجل يقتله عليه
 ضمان قيمة ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه انه قتل ضبعا وايدى حكيما وقال انا ابتدنا به على العلة
 الموجبة للضمان بقوله انا ابتدنا به وقال علي ان قتل قبل ان يعده وحلية شاة منه ولان الحرم ممنوع عن
 التعرض له وليس بمؤثر يحمل اذاه بل هو مؤثر يقتل ما توهم منه الا وهو من الجنس الفواسق لما روي ان فلان يكون
 ما مؤثرا يقتل ما تحقق منه الا اذا اولى لما فيه من دفع الاذا عن نفسه فاجاز قتل المعلم والوالد دفع
 فما خذك بالسباع فاذا ابتدأ بالذات التحو بالقبول فصار ما زواله فقه ومع الاذن من الشارع لا يجب الضمان
 بخلاف الجمل المصاب لان الاذن من ماله هو العبد والابن وعلى هذا وجوب الغيرة عنه الضرورة ولا وجه لقيمة الصيد
 اذا قتل واكطه عن النجاسة مع الاذن من الشارع لان كل ما في الفعل الاختيار من الحيوان لا ينافي سماوية
 وهو الماد بقوله بخلاف المضطر وذكره المتشني انما كان المكنة دفعه بغير سلاح يقتل فعليه الجواز ذكره الزبقي وان اضطر
 المحرم الى قتل الصيد فقتله الجواز لان الاذن مقيد بالكملة بالنحو على ما لو ناه من قبل كذا في الهدياية قال
 فمن كان منهم مريضا او به اذ من راسه فقيمة من صيام او صدقة او نكاح الاية وان نزلت فحق الحلق
 لانها تتناول كل مضطر دلالة واذا خطى اكل الميتة وقتل الصيد الميتة والايقتل الصيد الميتة وقال ابي رباح
 يقتل الصيد لانه حرام حلالا والميتة حرام حقيقة وحكما ويقوم مقامه الكفارة ايضا فيكون
 كلافات قلنا في ارتكاب الصيد ارتكاب مخو من الاكل والقول في اكل الميتة مخو واحد فكما اخف
 وان وجه صيد اذ يحرم بأكمله الصيد ويعد الميتة كما ذكرنا ولو وجد صيدا حيا ومال مسلم بأكمله الصيد للمال المسلم
 لان الصيد حرام حلالا والمال حرام حلالا للميتة فكان الترتيب لحق العبد لا افتقار ذكره الزبقي والحجة ذكره
 ويقف وبغيره وجاه وبطاهلي وحيدة كمالا لجماع الامنة عليه لان هذه الاشياء ليست بضيوف ولعمري
 التوحش والمراه بالبط الذي يكون في المساكن والحيض لانه الوفاء باصل الخلقة كاله جاج وعليه الجواز
 بانه حمام مسرور وهو الذي في جليد ريش كلسه الا خلافا لما ذكره له انما الف متأنس لا يمنع بخلاف
 لبطونه ومنه ونحن يقولون الحمام متوحش باصل الخلقة واغلا لا يبطر لثقله ويطي من نفسه وذلك لا يخرج من ان
 يكون صيدا وان استنار عارض فلم يغير او بانه يحط متأنس لانه صيد الاصل فلا يبطر الا بتأنيف كالبعير اذا
 نه لا ياخته حكم الصيد الحرم على المحرم كذا في الهدياية وغيره ولو ذبح الحرم صيد افيوم ميتة لا يحل اكلها
 وقال الشافعي رحمه الله ما ذبح الحرم لغيره لانه عامل له فانتقل فعله اليه ولنا ان كذا فعل مشروع وهذه افعال
 حرام فلا يكون زكوة المحرم كزكاة الجوسي وبما ان المشروع هو الذي قام مقامه البشريان اللحم والدسم الجوس

تسبب افنيهم بانعامه ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء عند البيع رح وقال لا يس عليه جء ما اكل
وان اكل لحم آخر منه فلا شيء عليه في قولهم جميعا لما ان ينه ميتة فلا يلزمه باكلها الا الاستغفار وصار كما
اذ اكل لحم غيره ولا يحرج ان حرمة باعتبار كونه ميتة كما ذكرنا باعتبار انه مخطور احرامه لان احرامه
اخرج الصيد المحل والى الخ عن الاصلية في حق الذكوة فصاحبه المتناول بهذه الوسائط مضافا
الى احرامه بخلاف لحم آخر اكل منه لان تناوله ليس بمخطورات احرامه ويحل للحرم لحم صيده حلال
وذلك ان لم يله المحرم عليه ولا امره بصيده ولا اعانه خلافا لما ذكرنا فيما اذا اصابه لاجل المحرم لقوله عليه السلام
لا بأس بكل لحم الصيد لم يصيده او يصاد له ولنا في رد الصحابة رضي الله عنهم في اكل لحم الصيد في حق
المحرم فقال عليه السلام لا بأس به واللام في رد اي كلمة يصاد له لا يملك فيحمل على ان يرى اليه الصيد دون
اللحم ومعناه ان يصاد بامرهم ثم شرط عدم الدلالة وبه ان تصح على ان الدلالة محتمة قالوا في رد رايين
فوجدنا حديثا في قتادة رضي الله عنه وقد ذكرناه كذا في الردية ومن دخل الحرم وفيه صيد فعليه رسالة
لان الصيد المحصل في الحرم وجب ترك التعرض له حرمة الحرم او صار هو من صيد الحرم وان تحقق الامن بما روي
فان باع ردة البيع ان كان باقيا لان البيع لم يجر لما فيه من التعرض للصيد وذلك حرمة وان فات الصيد لزمه
الجزاء لان التعرض للصيد بتفويت الامن الذي اتحققه وكنه ذلك بيع المحرم الصيد من محرم آخر او حلال لما قلنا
ومن احرم وفي بيته او قصبة مع صيده لا يلزمه ارساله قال الشافعي رحمه الله عليه ان يرسله لانه متعرض للصيد
بما سلكه في ملكه فصارك كما اذا كان في يده ولنا ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يحرمون وفي بيعهم صيود وروا
عن ابن عمر عن ابن مسعود عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا من بني النضير سرق من بني النضير
وهو ليس بتعريض من حرمة لانه محفوظ بالبيت والقفس لانه غير انه في ملكه ولو ايسر مفارقة فهو على ملكه
فلا يعنه ببقاء الملك قبل اذ كان القفس فيه لزمه ارساله لكن على وجه لا يضيع لان تسبب الاله احرام
كذا في الردية لان القفس كالحق الدرة ومكس الحق بمكس الدرة بخلاف ما اذا كان القفس في حوزة
الزبيد وان اخذ حلالا صيده اتم احرامه فارسله احد من الرسل عند البيع رح وقال لا يضمن لان الرسل
انما يعرفون ناه عن ائتمان من ارسله فقه احس وما على المحرم من سبيل ولد انه ملك الصيد بالاف
متنا حوزة فلا يطل احرامه باحرامه وقد اتلفه الرسل فيضمنه بخلاف ما اخذه المحرم في حالة الاحرام
لان لم يملكه والواجب عليه ترك التعرض له ويمكنه ذلك بان يخلية في بنية فاذا قطع يده عنه كان متعاضدا
وتغير الاختلاف كسر المعازف وان اصاب محرم صيدا فارسله من يده غير ان ضمانه عليه بالانفاق
لانه لم يملكه بالاخذ فان الصيد لم يبق محلا للملك في حق المحرم لقوله تعالى حرمة عليكم صيد البر

ماد منتم

ملا منتم حرما فصارك كما اذا اشترى الخمر وان قتل ما اخذه المحرم محرم آخر ضمننا ورجع اخذه على قاتله
انما وجب الجزاء على ما قلنا وجود الجنابة منها لان الاخذ متعرض للصيد بالاخذ والآخر بالقتل
فيضمن كل واحد منهما ثم يرجع الاخذ على القاتل ولو كان القاتل حلالا او قال زفر رح لا يرجع
لان الاخذ مؤاخذه بضعة فلا يرجع به على غيره وبه لانه لم يملك الصيد لا قبل الضمان ولا بعده فلا
كانت له فيه حرمة ووجوب الضمان بتفويت يده ملك فلم يوجد ولنا ان يده على هذه الصيد
كانت معتبرة لتمكنه من ارساله واسوق ط الضمان عن نفسه والقاتل فوت عليه هذه اليه فيضمن
ولانه قرر عليه ما كان عليه في السقوط والتفريق حكم البنية في حق النضيم كشهود الطلاق قبل الخول
اذا جمعوا ولان الاخذ انما يصير غلبة الضمان عنه اتصال الهلاك به وهو بالقتل جعل فعل الاخذ علة
فيكون مباشرة لعلة العلة فضا في الضمان الوشم انما يرجع على القاتل ان لو كلف بالمال واما اذا
كفر بالصوم فلا يرجع عليه شيء لانه لم يفرم شيئا وان قتل الحلال صيد المحرم فعليه قيمة ذكر الزبيدي
وغيره يتصرف بها على الفقهاء لان الصيد مستحق للامن بسبب المحرم وقال عليه السلام في حديث فيه طول ولا
يتفرص فيه ها ولا يجزيه الصوم لانها غرامة وليست بكفارة فاشبه ضما الاموال وهذه الاله يجب بتفويت
وصف في المحل وهو الامن والواجب على المحرم بطريق الكفارة جزاء على فعله لان الحرمة باعتبار معنى
فيه وهو احرامه والصوم يصلح جزاء الافعال لا ضمان المحل وقال زفر رحمه الله تعالى يحسن الصوم اعتبارا
بما وجب على المحرم والفقهاء قد ذكرناه وبطل يحسنه الردية في نفسه روايتان من مشايخنا رحمهم الله تعالى
في رواية لا يجوز تبين وجه من دليلنا السابق بشرط ان يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمته فلا يتبادر
الواجب ذسرق المذبح وفي رواية يجوز وهو ظاهر الرواية بشرط ان يكون الردية قبل الذبح مثل قيمة
الصيد فيتبادر الواجب لو سرق المذبح كذا في المصنف وجه هذه الرواية انه اشبه بضمان الاموال
كما سبق بيانه واشبه بضمان الاحرام لانه وجب حقا كونه كفارة من النسيب من خطفه فلم يجز الصوم نظرا
الى الاول وجاز الردية نظرا الى الثاني ذكرنا في الخارج الفاضل في شرح مجمع البحرين وان يملكه اي حلال
لحم قيمة ليه لما قلنا في حطب المحرم ومن قطع حشيش المحرم او شجرة غير مثبته ولا مما ينبت
الناس ضمن قيمته الا ما جفف لان حرمة ما ثبتت بسبب المحرم فلا عليه السلام لا يختل خلاها ولا يعف
شوكها فكان المحرم هو المنسوب الى المحرم والنسبة اليه على الكمال عنه عدم النسبة لا تحبوا بالابنات وما
يلتصه الناس عادة غير مستحق للامن بالاجماع وما لا ينبت عادة اذا انبت الناس التحق بما ينبت
عادة ولو نبت بنفسه في ملك انسا فعلق طعه قيمتان قيمة حقا للشرع وقيمة لما كذا كالدرة

في الحرم او في الاحرام وما جفت منه لاضايفه ويحل الانتفاع به لانه حطب وليس بنيلم ذكره الزياجي وغيره
 والتقصير متعين في هذه الاربعة اي في ذبح الحلال صيد الحرم وحلبه وقطع حشيشه ونجمه ولا يجوز
 الصوم بدل القيمة لان ما وجب من القيمة غرامة وليس بكفارة فاشبهت بها الاموال فلا يتأدى
 بالصوم وانما قال ان قتل الحلال صيد الحرم لا القاتل لو كان محرما يتأدى ككفارة بالصوم ذكره في النهاية
 والدرر وحرم رعي حشيش وقطعه الا اذا خرج بكسرة الممطرة وسكون الذال المعجمة وسر الخاء المعجمة نبت
 بمكة وانما استثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكسرة استعماله لاهل مكة في بيوتهم وغيره وجوز
 ابو يوسف رعيه لان فيه ضرورة فان منع المروءات عنه متعذر ولو نذر دنيا والقطيع بالمشاخر
 كالقصر بالمناجل وحمل الحشيش من الحرم ممكن مستوف لا ضرورة لانه ان كان فيه خرف فلا يعتبر لان الخرج
 انما يعتبر في موضع لا في موضع المنص بخلافه فلا ولا بأس باخذه الكفاية من الحرم لانها ليست من نبات الارض
 وانما هي مودعة فيها ولا تنمو ولا يتبعها شئ ليس من النبات ذكره الزياجي رحمه وكل ما على المفردة
 فعلى بقاها زمان دم حجة دم لعمرة وقال الشافعي رحمه يذم دم واحد قالوا بناء على ان تحرم باحرام واحد
 لانه يقول بانته خل عنه تابا احرامين وقد جنى عليه ما يجب عليه وما هو كالحقل خطا فانه ضايع
 في حق الادمى بارافه دم وفي حق الله تعالى بار تكا به المنى عنه فيجب الالة حلاله والكفارة حلاله الا ان
 يجاوز الميقات غير محرمة قال زفر رحمه يجب عليه زمان لانه احرام احرامين من الميقات فيلزمه لكل واحد منهما
 اعتبارا باسائر المحظورات الا ترى ان الله لو دخل الميقات من غير احرام فادخل الحرم فاحرم لعمرة فانه
 يلزمه زمان لتكرار الاحرام في ميقاته فكذا هذه ولنا ان الواجب عليه احرام واحد لتعظيم البقعة ولهذا الواجب
 من الميقات بالعمرة واحرم بالتحج داخل الميقات لا يجب عليه شئ وهو قارن بتكرار واجب واحد لا يجب عليه زمان
 خلاف المشهور لانه لما دخل الميقات واحرم بالتحج داخل الميقات وجب عليه دم لتكرار وقت ولما دخل
 مكة صار من مميقاتهم في العمرة المحل فاذا احرم فقد ترك الميقات فيم عليه دم آخر لذكرا واما في مثلنا
 لم يترك الوقت الا في حاله بها بترك تعظيم البقعة ذكره الزياجي وان قتل حرمان صيد افعل كل من اجزاء
 كامل لان كل من اجزاء يشترك في جناية يتوق الى الالة فيتعذر الجزاء بعه والجناية ولا ان هذا
 جناية على الاحرام فيكون كل من اجزاء على احرامه جناية كاملة وان قتل حلالا لان صيد الحرم فعليه
 جزاء واحد لان الضمان من الفعل فبقي باحد المحل فلا ينظر الى تكرار الفعل
 كرجل قتل ارجلا خطا يجب عليه مادية واحدة وعلى كل من اجزاء كفارة ويطلب بيع الحرم البقية شراره
 لان بيعه جناية على صيد الحرم وبيع ما قتله بيع ميتة فالحكم ينقض البيع ان كان قابلا

وان كان

في الحرم او في الاحرام وما جفت منه لاضايفه ويحل الانتفاع به لانه حطب وليس بنيلم ذكره الزياجي وغيره

وان كان استملكه المشتري ينظر ان كان البائع حلالا لا فباعه في ما فاعى البائع ان يكفر عنه وعلى المشتري ان
 يعطى قيمته ان كان حلالا وان كان حلالا فليس على المشتري قيمة للبائع كذا ذكره الفاضل والشارح
 الفاضل ومن اخرج طيبه الحرم فولدت وما ينتمى الى الولد والام لان الصيد بعد الاخراج من الحرم
 متعلق بالامن شرعا فلهذا وجب ردّه الى ما منه وهو الحرم وهذه الصفة شرعية فتسرى الى الولد كسائر
 الصفات الشرعية كالرق والحرية فيضمن الولد كالام وان ادى جزاء ما نتم ولدت لا يضمن الولد لانه
 صيد المحل وقد انفرد الشافعي بالكفارة لان الكفارة به لا القيمة فيكون له حكم العين فلم يتحقق
 عليه الامن بعد ذلك لان وصوله به كوصول اصله ذكره الزياجي والشارح الفاضل
 الميقات بلا احرام من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم لزمه دم عليه السلام لا يتجاوز الميقات احد الا حرم
 وانما خص منه المكون من كان داخل الميقات لانه يكثر دخولهم مكة لحاجتهم وفي الجبابرة الاحرام كل مرة
 خرج بخلافه اذ اقصه الحج او العمرة لانه نادر الوقوع فان جاوز عن الميقات الا فاقى بلا احرام لزمه دم
 لان الا فاقى كان ممنوعا عن المحاورة عندنا فاذا جاوز لزمه دم جبر الجناية وان دخل مكة فلازمه
 بحة او عمرة تعظيما لبيت الله تعالى ذكره الشارح الفاضل فان عاد الى الميقات محرما لم يباين بقا
 عنه المدة عنه مما يسقط بعوده محرما وان لم يلبث قلا زفر رحمه لم يلبث لان جنيته لم ترتفع
 بالعود وصار كما اذا افاض من عفا ثم عاد اليه بعد الغدوب لانا ان لم يتدارك المتروكة او انه ذلك
 قبل الشروع في الافعال فيسقط الدم بخلاف الا فاضة لانه لم يتدارك المتروكة على ما مر غير ان التدارك عنه
 بعوده محرما لانا ظهر حق الميقات كما اذا مرت به محرما ساكتا وعنده بعوده محرما فليتنا لان الغرامة
 في الاحرام من دونه اهله فاذا رخص بالتأخير لا الميقات وجب عليه قضايان التبيية فكان التلاقي بعوده
 مليتا كذا في الهداية وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه اي من الميقات سقط عنه المدة لانه تدارك ما فات
 من تعظيم بيت الله بالعود الى الميقات كذا اي سقط عنه المدة الواحدة بعمرة ثم افسدها وقصاها فانه تدارك
 بالقضاء كذا في صلوته ففعلها ثم اعادها بلا كذا وانما لم يتدارك بالهوى ما فات في غزوة من
 من الوقوف بهاب فنه حتى لو عاد قبل الغدوب يسقط عنه المدة ذكره الشارح الفاضل وان عاد بعد
 مباشرة الطواف لا يسقط لانه لا يعتكف التدارك بعد الشروع في افعال الحج فتقررت الجناية ولزمه الدم عليه
 وان دخل كونه البتة الحاجة فله دخول مكة غير محرم ميقاته البتة وهو صاحب المنزل سواء كان
 البتة واجب التعظيم فلا يلزمه الاحرام بقصده واذا دخله التحق باهله من دخل مكة بلا احرام
 لزمه حج او عمرة لتعظيم بيت الله تعالى فلو عاد واحرم بحج الاسلام في عامه ذلك سقط لتداركه

في الحرم او في الاحرام وما جفت منه لاضايفه ويحل الانتفاع به لانه حطب وليس بنيلم ذكره الزياجي وغيره

في الحرم او في الاحرام وما جفت منه لاضايفه ويحل الانتفاع به لانه حطب وليس بنيلم ذكره الزياجي وغيره

على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العدة في هذه الايام ايضا على ما ذكرنا فلهذا يلزمه رفضها وقضاؤها
ودم او وزنه قضا العدة لصحة الشروع ودم رفض العدة فان مضى عليها صح لان الكراهة لم ينع
في غير ما هو كونه مشغولا بهذه الايام باذابقه اعمال الحج فيجب تلخيص الوقت له تعظيما وعلية دم لجمعه
سما ما في الاحرام او في الاعمال الباقية قالوا وبذلك كفارة ايضا ومن فاته الحج فاحرم حج او مرة
لزمه الرضا اي رفض الاحرام ويحلل بافعال العدة لان فاته الحج يجب عليه هذه الزمة لقضا اي قضا
ما احرم به لصحة الشروع ولزمه الدم لتحلله قبل اوانه بالرفض انما يرفض احرام الحج لان يصير جامعا
بين احرام الحج فيرفض الشاة وانما يرفض احرام العدة اذ يجب عليه عمدة لفوات الحج فيصير بالاحرام جامعا
بين العمدين فيرفض الثانية كذا في الدرر وغيره
يقال حصر العدة وحصره المرض في الشروع منع الخوف والمرض عن وصول المجمع الى تمام حجة
او علة كذا في الدرر ان احصر المجمع اي منع عن الطواف بعدة او مرضا او علة محرم للمادة
او ضياع بفقته جاز له التحلل فلهذا يبعث شاة تخرج عنه في الحرم في وقت معين اي واعد المحرم
من بيعة يوم ما بيعة يذبح فيه ويحلل بغيره ذكرا من غير حلوق ولا تقصير خلا لا يذبح حيث
قالا في يوم يوم الله عليه ذلك ولو لم يفعل ذلك لاشي عليه لانه عليه السلام حلق عام الحديبية
وكان محجرا بها وامر اصحابه بذلك ولما ان الخلق انما عرف قربة من تبا على افعال الحج فلا يكون
تساقطها وفعل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم اجمعين ليعرف
استحكام عن عنتهم على الانصراف كذا في الهداية فلا الشاة رجم المحرم لا يكون محصرا لابعده
لان قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى خطاب للنبي عليه السلام واصحابه رضوان الله
عليهم اجمعين وكانوا ممنوعين بالعدو ولنا الاحصار هو المنع والاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص
ذكره الشاة في شرح المجمع وفي الهداية ولنا ان آية الاحصار وردت في الاحصار بالمرض باجماع
ابن الملقن فانهم قالوا الاحصار بالمرض والحصر بالعدو والتحلل قبل اوانه لرفع الحج الآت من قبل
امتداد الاحرام والحج في الاحصار عليه مع المرض اعظم وانما يبعث في الحرم لان دم الاحصار قربة
والرافعة لم تعرف قربة الا في زمانا او مكانا على ما يقع قربة به ولا يقع به التحلل واليه الاشارة في
قوله تعالى لا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى تحلة فلان الهدى اسم لما يهدي الى الحرم وقال الشافعي
لا يتوقت به لانه شرع رخصته والتوقيت يبطل التحفيف فلنا ان الماعى اصل التحفيف لانها بيعة
ولا يجوز الشاة لان النصوص عليه الهدى والشاة اذناه وبجزية البقرة والبدنة وسبقها كما في

الضحايا

الضحايا وليس المراد بما ذكرنا بعت الشاة بعينها لان ذلك قد يتغير ربل له ان يبعث بالقيمة حتى
تسرى الشاة هناك ويذبح عنه وان كان قاريا يبعث دميلا احتياجا الى التحلل عن الاحرام
فان يبعث يذبح واحد لتحلل عن الحج ويبقى في احرام العدة لم يتحلل عن واحد منها لان التحلل منها
شرع في حالة واحدة ويجوز ذبحها قبل يوم النحر فلا يسهلها فان احصرتم فما استيسر من الهدى
ذكره مطلقا والتقييد بالزمان نسخ له في التحلل فيكون لوزنه دم الاحصار في غير الحرم لا يجوز
لقوله تعالى لا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وهو اسم مكان وعنه ما لا يجوز قبل
يوم النحر ان كان محصرا بالدم لهدا انه دم يتحلل به وقايم مقام الحلق والخلق قبل ايام النحر
جائز فلهذا اقام مقامه ولان افعال الحج مختصة بايام النحر بخلاف دم الاحصار عن العدة لان
التحلل عنها بايام افعالها غير موقت فلهذا لا يخرج عن احصارها وله اطلاق قوله تعالى
فان احصرتم فما استيسر من الهدى بدلا من شاة زمانا وانما اختصاصه بالمكافؤ وباشارة
النص لان الهدى اسم لما يهدي الى الحرم لان الهدى ذكره الشارع الفاضل وعلى المحضر
اذا تحلل قضا حج وعمرة هكذا روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما ولان الحج يجب قضاها
لصحة الشروع فيه والعدة لما انه في معنى فائت الحج وعلى المعتمرة فالاحصار عنها يتحقق عندنا
وعندهما كما لا يتحقق لانها لا تتوقت ولنا ان النبي عليه السلام واصحابه رضوان الله تعالى
عليهم اجمعين احصروا بالحيبيبية وكانوا عمارا ولان شرع التحلل لرفع الحج وهذه في احرام العدة
فاذا تحقق فعليه اذا تحلل كما في الحج وعلى القارة حجة وعمران اما الحج واحد العمرين فلما بينا في
في الحج والثانية لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها وان زال الاحصار بعد بعت الدم
وامكنه ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج لا يجوز له التحلل ولزمه المضي اذ اذ التحلل لانه كان الحج
عن ادراك الهدى فكان حكمه البطل وقد قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبطل لقطا اعتبار
كالقربان بالقوم لجزه عن الفتوى اذ على الرقبة قبل ان يفرغ من القوم فانه يجب عليه الفتوى لانه
ويصنع بالهدى ماشا لانه ملكه وقد كان عينه لجهة فاستغنى عنها وان لم يدركه اي الهدى
فتحدا اي لا يمكن ادراكه الحج تحلل لانه يحج عن الاصل وان امكن ادراك الحج فقط اي لا يمكن ادراكه
الهدى جاز التحلل استحسانا لانه لو لم يتحلل يضيع ماله مجانا وحرمة المال حرمه النفس فيتحلل
كما اذا خاف على نفسه كذا لو لم يدرك واحدا من الفوات المقصود من منع بركة عن اليكبين
لانه ثم حج بالوقوف اي الطواف والوقوف بعرفة فهو محصرا لانه بقدره الوصول الى الافعال

فكأن محصرا كما إذا كان في الخزانة على ما قيل من غير أن يكون لها ما على الطواف
فلو فابتدأ المحلل بوالده بدل عنه في التحلل فلا حاجة إلى التحلل بالهبة كفايت الحج وعليه قضائية
وأما على الوقوف فلو وقع الأمن عن الفوات لأنه تم حجة بالوقوف لقوله عليه السلام من وقف بعرفة
فقد تم حجة ومن فاته الحج بعوات الوقوف بعرفة فليتحلل بأفعال العمرة وعليه الحج من قابل ولادم عليه
لحديث ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من فاته عرفته
بليل ففاته الحج فليتحلل بالعمرة وعليه الحج من قابل رواه الدارقطني ولا فوات للعمرة لأنها غير
موقفة وعليه الإجماع وهي أحرام وطواف وسعي عليه إجماع الأمة ويجوز في كل سنة كما ذكر من أنها
غير موقفة ولكن العمرة يوم عرفته والخروا يوم التشريق لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها لا يعمر
في حجة أيامها وعمرتها قبلها وبعدها وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت حلت العمرة في السنة
كلها إلا في أربعة أيام يوم عرفته ويوم النحر ويومان بعده رواه السهري ولما كان هذه أيام الحج الأصغر
وهو العمرة يعني يوم النحر ذكر الزيلعي ويقطع التلبية فيها أي في العمرة بأول الطواف وقال مالك
كما وقع بصره على البيت لأن العمرة زيارة البيت ويتم به ولنا أن النبي في عمرة القضاء قطع
التلبية حين استلم الحجر ولأن المقصود هو الطواف فيقطعها عند افتتاحه ولهذا يقصده الحاج
عند افتتاحه الرمي كما في النهاية الأصل في هذا الباب أن الله لا يجعل
ثواب عملة الغيرة عند أهل السنة والحج عتة صلوة كان أو صوما أو حج أو صدقة أو قراءة القرآن
أو زكاة أو غير ذلك من جميع أنواع البر ويصل ذلك إلى البيت وينفعه وقالت المعتزلة ليس له ذلك
وأن تصل إليه ولا ينفعه لقوله تعالى وإن ليس للملأ إلا ما سعى وإن سعيه سوف يري ولما كان الثواب
يؤخره ويستقر قدر العبد بجهده بالغيرة ولا لنفسه فضلا عن غيره وقال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى
يجوز في كل سنة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيره من الطاعات كالصلوة والصوم وقراءة
القرآن وغير ذلك لأنها ركنان رجل سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي ابوان لم أبرهما حال حيتهما
فبقيت لهما بعد موتهما فقال له عليه السلام أن من البر بعد البر أن تصليهما مع ذلك وإن تصليهما أحدهما
مع صاحبه رواه الله تعالى وعن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات على المقابر روى أقل سنو الله
حتى عشرين سنة ثم ذهب بها للماء أو اعطى من الأجر بعد ذلك رواه الدارقطني وعن ابن
سورة بنعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف عنهم يومئذ
وذلك بعد من فيها جنات وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال يا رسول الله

فقال يا رسول الله تعالى أنا نصدقهم موتانا ونحج عنهم ومن عولهم فليل يصل ذلك اليهم قال نعم
أن يصل ويغفر لهم بكم يا فخر أحدكم بالطبق إذا هدى إليه رواه أبو جعفر العكبري وعن مفضل
ابن يسار أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبلوا على موتاكم سورة ياسين رواه أبو داود
وعنه عليه السلام أنه ضحك بكين المكيين أحد ما من نفسه والأخر من أمته متفق عليه في جعل
ثوابه لأمته وهذا يعلم عنه عليه السلام أن الله لا ينفعه عمل غيره والأقرب أنه هو الأكمل
بالعمرة الوتقى والأعزاض على الشارح بالحل وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال يموت
الرجل ويرى ولدا في قبره له درجة فيقول مله يا رب فيقول سبحانه وتعالى استغفار ولدك
ولنزه قال تعالى استغفر لذي النكير للمؤمنين والمؤمنات وما أملاته به من الدعاء للمؤمنين
والمؤمنات والاستغفار لهم وما ذكره في كتابه العزيز من استغفار الأنبياء والملائكة لهم حجة لنا
عليهم لأن كل ذلك على الغير لما قوله تعالى وإن ليس للملأ إلا ما سعى فقد قال ابن عباس
رضي الله عنهما أنهما سئوا بوقعة بقوله تعالى الذي آمنوا واستغفارهم وزيارتهم الآية وقيل هو
خاصة بقوم موسى وإبراهيم لأنه وقع حكاية بما صحفهما عليه السلام بقوله تعالى لم يبق
عما في صحف موسى من فلم يبق الفضل وقيل وإبراهيم الذي وقفا وقيل إريد بالأن الكافر
وأما المؤمن فله ما سعى أخوه وقيل ليس له من طريق العقل وله من طريق الفضل وقيل اللام في
بمعنى على كقوله تعالى وإن أسأتم فلها أي فعلها ولقوله تعالى لهم اللغة أي عليهم اللغة وقيل
ليس له الأسعية لكن سعيه قد يكون بمباشرة أسبابه بتكثير الأقوال وتحصيل الإيمان حتى صار
من ينفع شفاعته الشافعي وأما قوله عليه السلام أن أمات ابن آدم انقطع عمله إلا من عمل
لا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه وليس فيه شيء مما يستبعد عقلا لأنه ليس فيه إلا العمل
ماله من الأجر لغيره والله تعالى هو الموصل إليه وهو قادر عليه ولا يختص ذلك بفعل دون عمل ثم العبادة
أنواع مالية محضة كالزكاة والعشر والكفارة وبهنية محضة كالصلوة والصوم والاعتكاف
وقراءة القرآن والأزكار ومركبة منها كالج فانه مالي من حيث اشتراط الاستطاعة ووجوب الاجزية
بارتكاب محظوراته وبهنية من حيث الوقوف والطواف والي ذكره الزيلعي رحمه الله في النهاية
يجوز النيابة في العبادات المالية مطلقا في حالة الاختيار وحالة الضرورة لأن المقصود فيها
سنة خلعة المحتاج وذلك يحصل بفعل النائب كما يحصل بفعله ويحصل به تحمل الثقة بأخراج
المال كما يحصل بفعله نفسه فتحقق معنى الابتداء فيستوى في الحالين ولا يجوز النيابة في البهنية

والله اعلم

والله اعلم

بحال من الاحوال لان المقصود فيها انتفاع النفس الامارة بالسوء طلبا لمصانعة تعالى عنها انتصت
لمعاداة تعالى في الوحي عاديها نصبت لمعاداة ذلك لا يحصل بفعل النيات اصلا فلا تجزى
فيها النيابة لعدم الفائدة ولا كبريتها من المال والبدن كالحج بحوز النيابة عنه العجز
لحصول الثقة به في المال وتنقيصه لا عنه القدرة لا بحوز النيابة عنه القدرة لعدم انتفاع
النفس عملا بالشئ من بالقدرة لا يمكن ويستمر الموت او العجز اليه الموت قال قاض خان
هنا اذا كان الامر عاجزا بغير زواله كالمض والجس بحوز ذلك فان كان لا يبرئ زواله كالزمانه
والعجز ان يامر غيره بالحج وانما شرط الحج للغير لان الحج فرض العرفان اذا عجز عن اداء الفرض بحوز
النيابة ثم اذا قدر على ادائه يلزمه ان المقصود انتفاع النفس وهو لم يوجد وان وجه تنقيص المال
فله الزمة الدار بنفسي اذ لا للنقل اي لا يشترط الحج للنقل لان الحج للنقل بحوز فيها النيابة
حالة القدرة لان باب النقل واسع الا ترى انه بحوز التنفيل في الصلوة قاعدا او ركبا مع القدرة
على القيام والنزول كذا في الهداية ذكره الزيلعي فمن عجز عن الحج بنفقة الحج اي امر غيره ان يحج
عنه صحاح معات ستم العجز ويقع عنه اي عن الامر العاجز الاصل فيه حديث التميمية الاصل فيه
وسوماروي ان امرأة من حنابلة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان فرقة الله الحج
ادركت الي شيئا كيدا لا يستطيع ان يمسك على الرحلة افترى ان اخرج عن فعله عليه السلام
اريت لو كان على ايديك دين فقضية كان يقبل منك قالت نعم فقال عليه السلام اريت لو كان على ايديك
فانتهى الحق ان يقبل فذلك على جواز الحج عن الغير عنه العجز وان يقع عن الحجج عنه كذا في الاختيار
وغیره وينوي النائب لان الاعمال بالنيات والاصول ان كان عامل يعمل لنفسه فلا بد من النية
لا مثالا لأمور لانه عبادة تجزى فيها النيابة وهي غير موقوفة فجاز ان يقع عن غيره ما وجب عليه
فينوي عنه ليقع عن من فيقول لبيك بحج عن فلان ولو لم ينو جاز لان تعاملا مع غيره على البسائر
كذا في الاختيار ويرى ما فضل من النفقة في الوحي والارادة لانه لم يملك ذلك انما اعطاه ليقضي
الحج فما فضل به الى ما لم يملكه لانه لم يستاجر على ذلك لملك الآخرة لانه لا يصح الاجارة عليه بحوز
اجازة الشرية بفتح الصاد وضم الراء المهملة على وزن ضرورة الذي لم يحج عن نفسه والمادة
ونفقة لوجودها في النية عن الامر والنبي صلى الله عليه وسلم جاز حج التمتع عن ايسها من غير ان
يسأل بل حجته عن نفسها لا لكونها لها تعليمها وبيانها وغيرهم اولى اي والا لاول ان يختار
زوجه اعاقا بالفاق حج لما يوافق الحج واقعا يقع حج على اكل الوجوه ويخرج ربحه عن الخلاف

هذا هو الوجه في جواز الحج عن غيره

رجلا فاحرم بحجة عنهما فمن نفقت مالا نه خالفهما بغيره الى حج نفسه وهو غير مأثور هذا الفرض
والحجة له لان الحج يقع عن امرئ لا يخرج الحاج عن حجة الاسلام وكل واحد منهما امره ان
يخلص الحج لمن غير اشتركا لا يمكن ايقاعه عن احدهما لعدم الاولوية فيقع عن المأثور ولا يمكن
ان يجعل عن احدهما بعد ذلك لانه قد وقع عن نفسه فلا يقدر على جعله لغيره بخلاف ما اذا حج
عن مأثورة فان له ان يجعل عن احدهما لانه متبرع يجعل ثواب عمله لاحدهما او لهما فبقي عليه
وقوع سببا لثوابه وهذا يفعل بحكم الامر وقد خالف امرهما فيقع عنه ويضمن النفقة
ان انفق من ماله لانه صرف نفقة الامر الى حج نفسه وان ابراهم الاحرام بان نوى عن احدهما
غير عين ثم عجز الاحرام احدهما قبل المضي صح خلافا لابي يوسف وهو القياس لانه مأثور
بالنعين والابن حاي خالفه فيقع عن نفسه بخلاف ما اذا لم يقين حجة او عمره حيث كان له ان
ان يقين ما شاكران المستزم هناك مجهول وهذا المجهول من له الحق وجه الاستحسان ان
ان الاحرام شرع وسيلة الى الافعال لا مقصورا بنفسه والمبهم يصلح وسيلة بواسطة
التعيين فاكفي به شرطا كما في الاحرام المبهم على ما مر وبه لا اي ان عين احدهما بعد
لا يصح لان المؤدى لا يحتمل التعيين فصار مخالفا كذا في الهداية والزيلعي ودم المتعة والقان
على المأثور وكذا ادم الجناية اي من امره غير ان يقرن عنه فالدم على من احرم لانه وجب كرا لا
وافقه انتقام الجمع بين النكس والمأثور هو المختص به من النفقة لان حقيقة الفعل منه
وهذه المسئلة تشهد بصحة المروي عن محمد بن حمران الحج يقع عن المأثور فذلك ان امره واحد بان يحج
عنه والاحرامان يغتم عنه واذناله بالقران فالدم عليه لما قلنا من الشكر وان لم يكن ما ذونا يصير
مخالفا فيضمن النفقة واماد الجناية فلانه هو الجاني فيجوز عليه الكفارة ودم الاحصار على
الامر خلافا للابن يوسف رحمه الله عنده على المؤثرون وجب التحلل دفعا لصراحتهم بالاحرام وهذا
الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه ولم يمان الامر هو الذي ادخله في هذه الوطة فعليه خلاصه
وان كان المحجوج عنه ميتا ففي ماله يعني من حج عن ميت فاحصر فالدم في مال الميت لما قلنا
من انه اذا دخل في هذه العبرة ثم قيل هو من ثلث مال الميت لانه صلة كالزكاة وغيره ما قيل
هو من جميع المال لانه وجب حقا للمأثور فصار دينا وان جامع قبل الوقوف ضمن النفقة لان
لان الحج المأثورة هو الحج النفيح وقد افه بالجماع باختياره فنصيبها بما فاته الحج حيث
لا يضمن النفقة لانه ما فاته باختياره وعليه الحج من قابل بماله نفسه كذا في الدرر وما اذا جامع

يوم النحر ولا تقدم نكح فيختص يوم النحر كالاختصاص دون غيرها ولا يختص
 بأيام النحر من غير المتعة والقران بل يجوز نكح في غيرهما في وقت شاء وقال في يوم
 لا يجوز الا في يوم النحر اعتبارا به من المتعة والقران فان كل واحد دم جبر عنه ولنا ان هذه
 دماء كفارات فلا يختص بيوم النحر لانها لما وجبت بجبر النقص كان التعجيل بها ادنى
 لانتفاع النقص من غير تأخير بخلاف دم المتعة والقران لانه دم نكح كذا في الهداية
 والكل بالحرم لقوله تعالى جزاء الصبيته بالبالغ الكعبة فصار صلا في كل دم هو كفارة ولان
 الدم اسم لما يهدى الى مكانه الحرم قال عليه السلام من اكملها متحرا وحاج مكة متحركا
 في البيعة به وجوز ان ينصف به على فقر الحرم وغيره لان الصفة قرينة معقولة والصفة على فقر
 قرينة وينصف بجله وخطاه ولا يعطى اجر الجزاء منه لقوله عليه السلام لعلي رضي تصدق
 بجلالها وخطاها ولا تعطى اجر الجزاء منها ولا يركب الا عند الضرورة لانه جعلها خالصة
 لله تعالى فينبغي ان يصرف شيئا من عينها او منافعها الى نفسه الى ان يبلغ منتهى الحاجة
 الى ركوها روى عن ابي عبد الله السلام انه رأى رجلا يسوق بدينه فقال اركبها وملك
 وتاويله انه كان عاجزا محتاجا فان نقص ركو به فتمد ويتصرف على الفقراء دون الاغنياء
 لان جواز الانتفاع بها للاغنياء معلق ببلوغها المحل ولا يجانب لانه جزاء الهدي فلا يجوز
 له ان يستفيع به هو ولا غيره من الاغنياء لما ذكرنا فان حلبة نصبة قرينة لانها صار جميع
 اجزائها خالصة لحق الله تعالى فغرفه الفقراء فان التمتع به اودفعه الى الغنى ضمنه لوجود
 التعبد منه كما لو فعل ذلك بغيره او صوف وان ولدت تصدق به او زكوة معها وان باع
 نصبة بتمه لما ذكرنا وينصف بغيره بالبار لينقطع لبنه قالوا لانه اذا كان قريبا
 من وقت الذبح وان كان بعيدا يحلبها ويخص بلبنها كسلا يصفه ذلك بها فان عطي الهدي
 الواجب وتعيبت فامتناع غير مقامه لان الواجب في الزمة فلا يقطع عنه حتى يذبح في الزمان
 في حلة ولا يعيب الاصل لذلك لان المراد بالمعيب ما يمنع الجهر كذهاب العين او الاذن
 او غير ذلك ومنع بالمعيب ان خالص ملكه وان عطي التطوع في نفسه وفي غيره فليس به
 من حلة ولم ياكل منه هو ولا غيره لانه لا يملكه الا الله تعالى عليه السلام باجتهاد المسلمين في
 عنه والاداء لا يفعل فلا بد ان يعلم الناس انه يهدى في كل من الفقر او دون الاغنياء ولان
 الاذن يشاء له هلق به لا يجوز له ان لا يحل قبل ذلك صلا الا ان النقص

ويحل عمل
 في عين البعير

على الفقراء

على الفقراء افضل من ان يتركه جزا للاتباع وفيه نوع تقرب هو المقصود وليس عليه غيره
 لان القرينة تعلقت بهذه المحل ووقفت فقله به في التطوع والمتعة والقران لانها دم نكح
 وفي التقلية اشتباهها فحسنت له ذلك لان اظهار الطاعة للاقتداء به حتى قال الله تعالى
 ان تبهوا الصدقات فنعما هي وفي المحيط يقدّم الدم لانه دم نكح عبادة وفيه اظهار
 الشهاير وشتهاها فيلحق ذلك بالنكح موافقة السنة لا غيرها الى لا يقدّم غيرها لانها
 ضايات واللايق فيها السرور والاحصار وجب التحلل قبل اوانه فمما جناية المراد من الهدي
 البديهة لانه لا يقدّم الشاة ولا يتن تقيد بها عند العلم فاية التقلية على ما تقدم
 شهيد وان هذه اليوم الذي وقف فيه يوم النحر بطلت وان كان القياس ان لا
 يبطل الشهادة اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية وهذه لانها عبادة تختص بزمان ومكان
 فلا يقع دونها وجه الاستحسان ان هذه شهادة قامت على النفي وعلى امرها لا دخل تحت الحكم
 لان المقصود منها نفي جنتهم والى لا يدخل تحت الحكم فلا تقبل ولان فيه بدي ساما فتغتر
 الاحترار عنه والتمه ارك غير ممكن وفي الامر بالاعادة خرج بين فوجب ان يكفى عنه الاستباه
 ولو شبهه وان يوم التروية صححت لان التمه ارك ممكن في الجملة بان يزول الاشتباه في يوم
 عرفه ولان جواز المؤخره نظيره ولا كذا جواز المقدم قالوا ينبغي للحاكم ان لا يسمع هذه
 الشهادة ويقول قد تم حج الناس انصرفوا لانه ليس فيها الا ايقاع الفتنة وكذا اذا شهد
 واعية عرفه برفية الهلا ولا يمكن الوقوف في بقية الليل مع الناس واكثرهم من يعمل
 بتلك الشهادة كذا في الهداية وغيره ومن ترك الجمرة الاولى في اليوم الثاني فان شاد
 رماها فقط اي لورمى الاولى وحدها اجزاه لانه تدارك المتروكة في وقته وانما ترك الترتيب
 وقال الشافعي رجم لا يجزئه ما لم يعد الكل لانه شرع مرتبا فصار كما اذا سعى قبل الطواف اوبة
 بالروة قبل الصا ولنا ان كل قرية مقصودة بنفسها فلا يتعلق الجواز بتقدم البعض على
 البعض بخلاف السعي لانه تابع للطواف لانه دونه والروة عرفت منتهى السعي بالنفس
 فلا يتعلق به البداية والاولى ان يرى الكل لانه راعى الترتيب المسنون ومن نذر ان يحج
 ماشيا مشى من بيته حتى يطوف طواف الزيارة لانه التزام القرينة بصفة الكمال فيلزمه
 بتلك الصفة كما اذا نذر بالصوم متتابع او افعال الحج تنتهي بطواف الزيارة فيمشي
 لان يطوفه وقيل من حيث يحرم اي يمشي من الميقات والاصح انه يمشي من بيته

لأن الظاهر انه هو المدفون ركب لزمه دم لأنه ادخل نقصا فيه فالواحد ما يركب ذابعت
وشرح المشي وازاقت المسافة والرجل من يعتاد المشي ولا يشق عليه المشي ينبغي ان
للاركب حلال اشترى امته محبة بالاذن له ان يحللها والاولى تحليلها بقص شعره وظفر
قبل الجماع تعظيم الامر **الحكم** ببولفة الضم والجمع سمي النكاح نكاحا لما فيه من
احد الزوجين الى الآخر شرعا واطنا واما عقلا حتى صار فيه لمصر اعي باب زوجي ضف هو اى
النكاح عقده برده على ملك المتعة اى حل استمتاع الرجل من المرأة قصدا احتراز عن البيع
فانه عقده موضع ملك اليدين وان تبوء بعض الصور ملك المتعة فلا حاجة الى زيادة قولنا
في محللها كما زيد في النهاية يجب النكاح عند التوقان اى عند شدة الاشتياق الى الوطى وتمكنه
منه ليحترز عن الزنى ويكره عنه خوف الجور اى عدم رعاية حقوق الزوجية من سوء خلقه لان
ممنوعة الخيف لما تعارضت سنية النكاح قلنا بكونه علة بالشبه بين ويسى مؤكدا
حالة الاعتدال اى اعتدال المزاج بين الشوق القوي للجماع وبين الفتور عنه حتى كان الاشتغال
بالنكاح افضل من التخلي للعبادة النقل عنه نا حلا قال الشافعي ربه وهو يقول النكاح من المعاملات
التي تحرم من الكافر والعبادة التي منها لا نها شرعت لله تعالى وشرع المعاملات للعبادة
ونسبوا عليه السلام من كان على ديني دين داود وسليمان وابراهيم فليستر قبح فان لم يجد
اليه سبيل فليجاهد في سبيل الله تعالى فجعل النكاح من الدين وقدمه على الجهاد واخبار
لنفسه الاشتغال به فثبت انه افضل وقد فهم قوم ان يتخلوا للعبادة ويطلقوا نساءهم فرد
اليه السلام عليهم وقال تناكحوا اتواله وانكسروا فانه ابايكم الامم يوم القيمة هذا امر قد
هو مقتضاه في موضعه وقال عليه السلام النكاح سبيل من رغب عن سبيلي فليس مني ولان فيه
انتظام مصالح الدينية والدنيوية اذ لا يسهل الا بمصالح البدن وهي تتعلق بخارج البيت
وداخله فكل من يقوم بالواحد وفيه استعمال الحكم الذي هو استئذان سنة النبي عليه السلام
في يوسف با حقيق العظيم عليه السلام فان تحمل سوء الخلق من اخلاق الاباء وفيه انتظام
لنكاح الانثى غاية الانضمام اذ لا يقال في العقد الا بالانثى قال الله تعالى ومن اياته
ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة وهذه الوجوه
يتجمل بها على التخي للنوافل فان قيل ان الله تعالى يحرم من يزوج من يزوج من
لا ياتى النساء مع الله عليه فلو كان الاشتغال به افضل لما استحق المدح بشركه قلنا

لا اله الا الله
 محمد رسول الله
 اللهم صل على محمد
 وآل محمد
 وسلم

[illegible]

ولا على خالها لتوهم ان العكس من الغيبة العمة والحالة عليه كما يجوز اذ حال الحرمة على الامة دون العكس
 فزال هذا الوهم بقوله ولا على ابنة ابنها ولا على ابنة اختها والمراد بالكرى العمة والحالة وبالصغرى بنت الابن
 وبنت الاخت وصورة العيين في الحديث الثاني بتزوج كل واحد من الرجلين ام الاخر فتولد لكل منهما بنت فتكون
 كل واحدة من البنين عمة للآخرى وصورة الخاليتين فيه ان يتزوج كل واحد منهما بنت الاخر فتولد لكل واحد منهما بنت
 فتكون كل واحدة منهما خالة الاخرى قوله لو فرضت احدهما ذكر الاشارة الى ان الشيطان لا يات بتصحيح حواز
 تزوج احدهما بالآخرى على تقدير مثل المرأة وبنت زوجها وامرأة ابنها جاز للجمع بينهما بخلاف الجمع بين امرأة وبنت
 زوجها لانها لا تنزل الى احرمتهم بل هي امراة وبنت زوج تلك المرأة لا تكون البنت من تلك المرأة لان امراة الابن
 ذكر اجازة نكاح تلك البنت لانه لا قرابة بينهما ولا رضاع قيد بقوله لانها لو كانت بغير الجمع والزنا يوجب حرمة
 المعصاة ان حرمت على الزاني ام من بنه وبنتها وقال ان في زنا الابن لا يوجب حرمة المعصاة لانه نكاح فاما تنازل
 بالخطور ولنا ان الوطى بسبب الجزئية بوارطه الواحدة بصفاته كحل واحد منها كحلها فغيرها كاصول
 وفروع وكذلك على العكس بالحرمة في موضع الضرورة وهي الموطوءة والوطى محرم من حيث انه سبب الولد
 لا من حيث انه زنى وكذا المنسوبة من احد الجانبين اي مثل الزنا في الجارية المعصاة من الشهوة اي اذ منسوبة لغير امرأة
 او منسوبة لغيره من غير علمها وبنتها وكذا انظر الى فرجها الاخر وهو ما يرى منها عند استلفائها ونظرها الى نظر
 المرأة الا ذكره بشهوة بعلقها بكل واحد من الشهوة ان كان شابا ان ينتشراته بها ويرداد انتشارا ان كانت متشقة قبل
 وانة انما او عينا فحدها ان يتحرك قلبه او يزداد حركته ولا يعرف ذلك الا بقوله وفي البنين وجود الشهوة من
 احدهما يكتفي ولو راى فرجها من وراء الزجاج ثبت الحرمة ولو راى في المرأة لا ثبت في نفسها بخلاف ان وصل
 حارة البنت الى برة ثبت الحرمة والافلا وعلى هذا لما في اذ منسوبة لغيره او خطأ او خطأ او خطأ او خطأ
 او نظرت الى ذكره قال فاني خاف اذا منسوبة لغيره او خطأ او خطأ او خطأ او خطأ او خطأ او خطأ او خطأ او خطأ او خطأ
 بافرق لانه انظر الى سائر الاعضاء لا يثبت حرمة المعصاة اتفاقا لانه انظر الى سائر الاعضاء لا يثبت حرمة المعصاة اتفاقا
 بها الاشتغال وحده فلا يثبت بها الحرمة ولنا انها ما دعي الى الوطى في مقامها احتياطاً ولهذا قالوا اذا
 اتفقت على انزال الابن لغيره لانه يبين انه غير ذاه كذا قال الشافعي في الغاف وما دون سبع سنين غير شهادة
 لا يكتفي بها للولد فلو فرض حرمة المعصاة كالموطوءة بخلاف الجوز فان وطئها ثبت المعصاة لانها تحت العلق
 كونه ذكره في الجسد ذكره ان في الغاف به يفتي اعلم ان ثبت سبع سنين او اكثر قد تكون شهادة وقد لا تكون وهذا
 يختلف بغير حجة ومنه ما قبل ان يبلغ سبع سنين فالفتوى على انها ليست بشهادة ولو انزل مع اللبس لغير الحرمة
 هو كذا في الجسد يفتي انه غير معتق الى الوطى لانفتق الشهوة كذا الموطى ببر المرأة لا يثبت به الحرمة

لان النكاح الحر

لان النكاح الحرث فلا يفتي الى الولد ذكره الربيع واذا طلق امرأته طلاقاً بائناً او حراً لم يجز ان يتزوج باخراً حتى تنقضي عدتها وقال
 الشافعي ان كانت العدة على طلاق باين او ثبت بجوز لانقطاع النكاح بالكتابة اعمالاً لا لقطاعه ولذا لو طلق امرأته بالحرمة لم يجز
 ولنا ان نكاح الاول قائم بقا بعض حكمه كالتفقد والمنع والغرض والقاطع ما خسرناه والباقي القيد والحد لا يثبت على اشارة
 كتاب الطلاق على عبارة كتاب الحد ويجوز لانه لا يملك فزال لان في حق النكاح تحقيق الزنا ولم يبرقع في حق ما ذكرنا فبعضها
 كذا في الهدية وفتح نكاح الكتابية كقولنا والمختص من الذين اتوا الكتابية اي العاقبة والمفرق بين الكتابية والحرمة والامة على ما بين
 في حق والعبادية المؤمنة بنيتي المقررة بكتاب وقال ابو جعفر حرماً لا يجوز نكاحها وبهذا الخلاف بناء على ان عمر عتبة الاثام لا يفتي
 هم كذا لا وانا فانهم بعيدون الجرم وعقدية ليسوا بعبدة الا وانا بما يوظفون الجرم كعظيم الملبس اللعنة فان كانوا كما فسده اخوة في
 يجوز بالاجماع لانهم لم يملكوا وان كانوا كما فسده لا يجوز بالاجماع لانهم لم يملكوا كوكب اي لا يبيع نكاح عبادة كوكب لانها
 لانها منسوبة قال الله تعالى ولا تنكحوا الزنا حتى يوفى من نكاح الحرمة في حالة الاحرام وقال الشافعي لا يجوز لغيره ان يملك
 اي الجرم ولا يبيع ولنا ما روي انه عليه السلام تزوج الميمنة ويومحرم وما رواه محمد بن علي الوطى وفتح نكاح الامة المسنة والكتابية
 ولو مع طول الحرمة ولو لم يولد اي ووك نكاح الامة مع كونه قادراً على نكاح الحرمة بان ملك مهرها ونفقها وقال الشافعي رز
 طول الحرمة ينعى نكاح الامة لقوله تعالى ومن لم يتطع منا طولاً ان يتطع الحنفية للمؤمنات من ملكات يملككم من فتيانكم المؤمنات ولنا عموم
 قوله تعالى فانك اما طاب لكم من النكاح وذكر الوصف فيكون للزنا غيب فلا ينزل بعده على عدم النكاح وفتح نكاح الحرمة على الامة
 لقوله تعالى لهم ونكح الحرمة على الامة ولانها من المحللات في جميع الحالات الا اذا منعت في حقها وفتح اربع فقط للحرمة
 اذ اوليس له ان يتزوج اكثر من ذلك لقوله تعالى فانك اما طاب لكم من النكاح وفتح نكاح وفتح اربع فقط للحرمة
 عليه استدلال بعض الزوافض بهذه الآية جواز نكاح سبع لان الاول للجمع ولنا انه لا ينفك او يدلل ما روي ان عبد الله بن مسعود
 عشرة نسوة فامره النبي صلى الله عليه وسلم ان ينكح اربعاً وكما روي ابو حنيفة في الباقى ذكره الشافعي في شرح الجمع وفتح للعبادة واليس
 ان يتزوج اكثر من اثنين لما روي انه عليه السلام قال لا ينكح بعد اكثر من اثنين واجمع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على ذلك
 ولان الرق منصف فبترقي العبد اثنين والحرار يباعون بالشرق للحرية وفتح نكاح جاني من زنا خلافاً لا في يوتزوج
 حيث قال النكاح فاسد وان كان المحللات بالنكاح باطل بالاجماع لا يوجب نكاح ان الامتناع في الاصل
 حرمة المحل ولا يوجب حرمة لانه لا جنسية ولهذا لم يجز اسقاط ولها انها من المحللات بالنكاح وحرمة الوطى كليا
 ما دعه زرع غيره والامتناع في ثبات النسب حق فاحاق الماء والاحرم للزاني ولا توطأ حتى يكمل السقي ماءه زرع غيره
 لا الاحرام الزماني هذا اذا كان النكاح غير الزماني واما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الكفر ويستحق النفقة عند النظر
 ويحرم وطئها عند الكفر كذا في النهاية والدرر وان تزوج حامل من نكاح فاسد لانه ثابت بالنسب كذا في الهداية
 وفتح نكاح موطوءة بغيرها اي من وطئ جارية ثم تزوجها جاز النكاح لانها ليست بغيره ان لم يولد لها فاما لو جاءت بولد لا يثبت به

على ان النكاح من الصداق اخر من الدين وهو يوم النكاح
 على ان النكاح من الصداق اخر من الدين وهو يوم النكاح

من غيرة الآ ان يسترها صيانة لما به واذا جاز النكاح فله خروج ان يطأها قبل اكتمال العقد اي مع والي يوسف ثم استأجر
وقال محمد بن الاحب ان يطأها حتى يسترها لانه احمل الشغل بها المولى فوجب التنزه وكما ان الحكم يجوز النكاح مائة الف
فلا يوم بالستر الا احتيايا ولا جوا ولا خلافا لشرى لانه يجوز فيه الشغل او وان اى من نكاح موطوءة وان صورة اذا رأى
امرأة تزني فتزوجها قبل ان يطأها مالم يسترها لما ذكرنا من انه لا حرمه للزاني ولو تزوج امرأتين بعقد واحد وجوبهما
محرمة في نكاح الاخرى المستعمل لان المبطلة في احدهما فيقتصر عليها وفيها يقع مهرها فانما احتيايا غير محرمة لزمه وما احتيايا
محرمة لا يبرهن لان المستعمل يتقابل بها فيكون لا منفعة عليها فيلزمه حصة مالم له ولزم حصة مالم يسلم كما اذا اشترى عبدا ومدررا
ببره ثم العبد دون المدر ولا يقع تزويج امته لان ملك المنفعة ثابت للمولى قبل النكاح فيؤدي الى اثبات الثابت ولا يقع للعبد
ان يتزوج سيدة لانه يقع في الحج بين المتنافيين لانها ملكة وبعد النكاح تكون مملوكة او جوسية او وثنية اى لا يقع نكاحها
لان من يعتقد ان النار والوثن الزكوى لا يشرك كما قال الامام ولا تنكح المشرك حتى يؤمن ولتولية عليه السلام ستواهم سنة ٥
اسكنوا غيضا كحي سائهم ولا اله الا في ذابحهم ولا خاصة في عدة رابعة ابانها اذا طلق احدى نسائه اربع طلاقا بانها لم يغزل
ان يتزوج خاصة حتى تنقضي عدتها لان نكاح المبانة باق من وجه لبعضها بعضا كالحكمة كالنفقة والعراش في حواضوت
النفقة العلة لانه جاز نكاح خاصة حرزا عن بيع المهر في النكاح ولا يقع نكاح امه على حرة ولو طلقها السلام لانكح الامه
على حرة وتلك الحرة على الامه وفي القبة لو طلق زوجته الامه رجعتا ثم تزوج حرة فله ان يرجع الامه او في عدتها خلافا لاجنابا
اذا كانت حرة البان يغيب من بان زوجته الحرة لا يحل له ان يتزوج في عدتها عند اى شيء وقال ابو جعفر بعدة الحرة لان
عدة الامه لا يمنع تزويج الحرة اتفاقا وقيد بالبان لان العدة من طلاق ارجع جميع نكاح الامه اتفاقا لهما ان التزوج في عدتها
ليترق جاعلها وهذا لو حلف ان لا يتزوج عليها فتزوج في عدتها لا يجنب ذلك ان النكاح باقى في العدة من وجه لبقاء
بعض احد من النفقة في عدتها فلا يجوز نكاح الامه فيها حتى انكحها في عدتها وذكر ان لا يقع نكاح حامل من بي اى اذا
سبب الحرة الحاس فان استبى لا يتزوج بالابويام يقع حملها وكذا المراجعة الى اوانها حامل او كره ان يراى والنكاح حامل ثبت كسب
حامل او كره ثبوت النسب بينهما ولو لم يولد ثابت النسب وهو محرم حتى صاحب الماء ولا يقع نكاح النفقة وهو ان يقول المرأة
اتمتت بك كذا امه من المال وقال مالك هو جائز لانه لا مباحا فيبقى الى ان يغير نسبه فثبت النسب بالحياتين فثبت
تعا على اعمى من غير محال هو من تزوج امة الى قبلهم فقروا لا يجازى في الدابة وان تزوج من الجاهل ولا يبرهن كلفه التمتع وهو
كالحارة اذ لا يملكها احد يسمى بالسلام بنوعه انت كانه لا امتناع من النساء وقد حرم الله تعالى اليوم القيمة واهلها
نكاح الامه فثبت ان يتزوج امه بانه ثمانية عشر ايام وقال زفر بن محمد لا يبرهن لان النكاح لا يبطل بالشكوط
الخاصة ولنا انه لا يقع المنفعة والمعدة في العقود المعقولة والافرق بينهما اذا طال مدة الثاقبة وقصرت
لانه ان ثبت هو المعين لجهة المنفعة وقد وجد ولو زوجه مطلقا وفي ثبته ان يقع معها مدة نواها فان النكاح

گفت

ذكره الرطبى برزعت امرأة على الرجل انه تزوجها وقضى به ولم يكن تزوجها حتى طهرها وانما عليه في كل ما هو ان رجلا اقام بينة على امراته
 انها زوجته بين يدي قاضي فقبل الله ما عده فغضه على ذلك فقالت المرأة ان كم من لي منه بد فزوجني اياه فقال عليك هذا كزوجك ولو لم
 ينعقد النكاح لاجابها بما طلبت لا ينعقد النكاح بالشرط من ان يقول البينة ان دخلت الدار وزوجتك فلانا وقال فلان تزوجتها قال الرطبى
 لا ينعقد النكاح بما تقره لان التعبد بالشرط يختص بالغايا المحض التي يخلو بها كالعقار والعقاة ولا يتعداها والنكاح ليس بها ولا
 اضافة الى امر في المستقبل ان يقول في المحرم زوجه فلانا في الصفو وقال فلان قبلها يصح النكاح ولا ينعقد التعليق يبطل الشرط
 دون النكاح الا ان يكون انما كانا ناعدا في التجارة عن مجموع النوار ان تعليق النكاح بشرط معلوم للمالك يجوز وكونه خفيقا بان قال
 لا تزوجني انك فقال اني زوجه قبل هذا من فلان فاصدق لما طلب فقال بولت ان لم يكن زوجه من فلان فقد زوجتها منك
 وقبل الآخر وظن ان لم يكن زوجه ان فقد هذا النكاح لان التعليق بشرط كائن تحقيق يكون تجنزا كذا في الدرر **باب ما لا ينعقد النكاح**
 نكاح قرة مكنته بل ولى ولو فرغوه وقال ان في رحمته الله لا ينعقد بعبارة لما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال امرأة مكنته بنفسه لا ينعقد النكاح بها ولو كانت ابنة له لم ينعقد النكاح بها ولو كانت ابنة له لم ينعقد النكاح بها ولو كانت ابنة له لم ينعقد النكاح بها
 نقل لما روت عائشة رضي الله عنها زوجت بنت اخيها عبد الرحمن وهو عاتق على الراوى بخلاف ما رواه عبد الله بن عمر عن رويته وقال البخاري روت
 لم ينعقد في باب النكاح حديث دل على شرط الاول في جوازها وبان يدا سلم يكون محمولا على الالة والصغيرة ذكوة الرطبى وله الاغراض في
 غير الكفو فقال الرطبى العاد والتفريق الى النكاح كما جازا بل يزوج ما لم يفرقا فاحكام النكاح ثابتة ضرورة انه ثابت والطلاق يفرق في النكاح
 والغاشي يفرق اصل النكاح فلا يكون طلاقا كذا في مختارات النوار ذكره ابن الكمال راجح في الكافي بهذا المكدون ولدت منه
 ابلا والابن يفرق ابلا يفرق الولد في الحيط والزوجها الولي عن غير الكفو فارقته ثم زوجه نفسها آيا والولي ان يعرفها بينه حالات
 حق الفريجة بحد وحد في الحيط والزوجها الولي عن غير الكفو فارقته ثم زوجه نفسها آيا والولي ان يعرفها بينه حالات حق الفريجة بحد وحد في الحيط والزوجها الولي عن غير الكفو فارقته ثم زوجه نفسها آيا
 ذكره الشارح في المحسن الامام محمد حوازه عليه منون كافي حاله ان كثيرا من الاشياء لا يمكن دفعها الوقوع ولان كل ذي نس
 يجنس لمراقة الى القاضي ولا كل فاض بعدل فسد هذا الباب ذكره صاحب الهداية في مختارات النوار وحسب الخلاصة وقاضى
 لانه اقرب الى الاحتياط والفساد الرضا كذا قال ابن الكمال راجح في مختارات النوار وحسب الخلاصة وقاضى
 الى قوله ما ذكره الزيني ولا يجزى بالية ولو كانت البالغة بكره للولع وقال ان في رجلا والحد ولاية ان جبالها جبالها
 بامر النكاح فاشبهت الصغيرة ولما جاز عليه السلام البكر سنا ذنبا ابوها ولا تارة حاطبة فلا يكون للغير عليها ولاية احد ولا ولاية
 على الصغيرة القاصصة ولا يملك بالبلوغ بولس بوجه الخطاء فصار كالنظام وكالتصرف في المال وانما يملك الاب بغير الصداق
 لرضاء والد له ولا يملك مع نهرها فان استاذم الولي البكر فسكت او سكنت او سكنت بلا صوت فهو اذن اي كل واحد
 من السكوت وقت سميذان الولي ومن السكوت والكفاء بلا صوت اذن به لقوله عليه السلام البكر سنا ذنبا ابوها ولا تارة حاطبة فلا يكون للغير عليها ولاية احد ولا ولاية
 فقد رضيت ولان جنبه الرضا فيه راجحة لانها ستمحى عن اظهار الرغبة لاعتق الرضا في الحكم على استهزاء اول على الرضا

وليس من الجانبين لانه صار كل العقد حكما للولاية ولهذا لا يحتاج فيه الى قبول فصار شخص من كلاهما ككلامين فنفذ على اعتبار
وجود الكلامين لا على اعتبار كلام واحد وانما جعل الكلام الواحد ككلامين عند وجود الولاية ولا يرك ذلك على ان كلامين
عند عدمها فيقع مقصودا على المنطق حقيقة وانه ما عتد بالحقيقة بعض العقد لا يتوقف على ما ورد بالحكم وهذا لا يثبت
من نفاذ الكلام حتى يطلع القبول فيصير عقدا معتبرا ولا ينفك الكلام حقيقة لانه غرضه يتلوا في بعضه وانما بقدر ما يقا بقاء
حكمه فتمت فان حكما يقع باعتباره فنفسه الاجازة والآل والعقد التام له حكم وبعض العقد لا حكمه وبخلاف المأمور
من الجانبين لان عبارته تشتغل بهما فصارت قائمة مقام عبارتهما فكان تمام العقد باثنين معه وهذا لا ينتقل عبارة
اليهما لان الاشتغال بالامر هو غير ما يورثه فثبت عبارة مقصورة على مكانة العقد وتحتل الخلع والطلاق والاعتكاف على ما
لان ذلك عين من جانب الزوج والمولى ولهذا لا يمكن الرجوع من الايجاب واليمين حكم خفي حكما ولا يمكن ان يجعل
الكنه تعليقاً لانه يحتمل التعليق بالشروط والالزام على هذا بطلان بقاء الولاية من جانبها مع وضو وهذا يقتضيه
خيار الشرط وما جرى به المفسر ليس اولى بالعضو غيره غيره عقد تام لوجود الايجاب والقبول والالزام من جوار
جواز الشرط وفي الجواز قال في تعليق قول ابن يوسف لان هذا الواحد يتكلم من الجانبين بكلام واحد حكما ولو تكلم
من الجانبين صريحا يتوقف بان قال رويته فلانة من فلان وقيل من فلان وهذا تصريح بان العضو في اذا اتي
بالفخمين يتعقد ولو روج ابنه ككبره من نفسه قبل الاستئذان لا يبيع ولا يتوقف بعد الاستئذان يبيع فنفسه لانه
في الاستئذان من جانبها استئذان كلام الرابي ولو امره ان يزوج امرأة فزوجها لانه لا يبيع عندها وهو لا يحس
وعند الاستئذان في حاله الهداية من امه امير بان يزوج امرأة فزوجها لغيره جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى رجوعا
لاطلاق الفسخ وعدم التهمة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز الا ان يزوجها كقولنا ان المطابق ينصرف
الى التوفيق وجوب التوفيق بالاكفا قلنا العرف مشترك او هو عرف عقلي فلا يبيع مقيدا وذكر محمد رحمه الله في الوكالة
ان اعتبار الكفا في هذا استحسانا عندها لان كل احد لا يخرج عن السروج بمطابق الزوج فكانت الاستعانة في الزوج
بانه فهو ولو روجها امين في عقد اي لو امر امير جلالا بان يزوج فزوج امرأتين في عقد لا يلزم واحدة منهما
لان فسخه في غيرها لانه امره ولا وجه الى تنفيذها لا ذكرنا من المخالفة ولا الاستفساد احداهما غيرين للجهالة
واحد لغيره اذا لا ينفذ كل الوطى او الوطى لا يبيع الا في معينة والتمسرة ضدتها ولا الى التعيين لعدم الاولوية
وقول صاحب الهداية فتعين التفريق لا يستقيم لان لا يجوز تكاثرها او تكاثر احداهما ابترها شاء لانه يجوز
تجميع بينهما غير انه لا ينفذ بغير قضاء القاضي لانه ولو قال ابا بشفا المزمع استقام ذكره الرابي انما قال بعقد لانه لو روج
بعقد من قالوا في ذلك دون الثاني من ان الفاضل ولو روج الاب والجد الصغير والصغيرة بغير فاحسن
في الامور من غير فاحسن فانها لا تزوج ابنته بانه ذمهم ومهر خداهما الف درهم وكما اذا تزوجها وهي صغيرة
عبد او زوج ابنته فغيره فهو جاز عند ابي حنيفة لان الاعراض عن الكفا لمصلحة يتوقها وعندنا هو

هذا هو الوجه في الاستئذان في قوله لا يزوجها امير جلالا بان يزوج فزوج امرأتين في عقد لا يلزم واحدة منهما لان فسخه في غيرها لانه امره ولا وجه الى تنفيذها لا ذكرنا من المخالفة ولا الاستفساد احداهما غيرين للجهالة واحد لغيره اذا لا ينفذ كل الوطى او الوطى لا يبيع الا في معينة والتمسرة ضدتها ولا الى التعيين لعدم الاولوية وقول صاحب الهداية فتعين التفريق لا يستقيم لان لا يجوز تكاثرها او تكاثر احداهما ابترها شاء لانه يجوز تجميع بينهما غير انه لا ينفذ بغير قضاء القاضي لانه ولو قال ابا بشفا المزمع استقام ذكره الرابي انما قال بعقد لانه لو روج بعقد من قالوا في ذلك دون الثاني من ان الفاضل ولو روج الاب والجد الصغير والصغيرة بغير فاحسن في الامور من غير فاحسن فانها لا تزوج ابنته بانه ذمهم ومهر خداهما الف درهم وكما اذا تزوجها وهي صغيرة عبد او زوج ابنته فغيره فهو جاز عند ابي حنيفة لان الاعراض عن الكفا لمصلحة يتوقها وعندنا هو

ضرر ظاهر لعدم الكفا فلا يجوز كذا في الهداية وقال ابن ابي عمير في الفاضل في شرح الهداية الوفاة
والطلاق فيما اذا كان الاب صاحبا ولو كان سكران لا يبيع اتفاقا وفي المحيط الوكيل بالنكاح اذا زاد او
نقص فعلى هذا الخلاف انما قيد بالشرط لان بيع الاب ما ولد بالغبيل الفاضل لا يجوز اتفاقا والوكيل
بالشراء اذا غيب في الشرط يكون له لا للموكل اتفاقا والفرق لا في حصة البعثة ان الوكيل بالشراء ينفذ العقد
الى نفسه فيجوز له ان اذا فسخ تحول الى موكله فيتم فيه والوكيل بالنكاح يضيف الى موكله فلا تامة فيه وقيد اتفاقا
لان البعثة لا يمنع الجواز اتفاقا لهما ان هذا النكاح يتفق الاضرار بها فلا يجوز وله ان الاب واخر النفقة لعقد هذا الاضرار
كالمجلس في دفع اخرى من حسن خلق الزوج ووسعة النفقة والعفة وليس ذلك في التزويج بالفسخ الفاضل
لغير الاب والجد اتفاقا لعدم الدليل في حق غيرهما **باب المهر** يبيع النكاح بلا ذكره اي بلا ذكر المهر ومع تعبه
اي في المهر لان النكاح عقد بتمامه وازدواج وذلك يتم بالزوجين والان المقصود فيه التوالد والازواج دون المال
فلا يشترط فيه ذكره بخلاف البيع النكاح لا يبطل بالشرط الفاسدة وكذا ابتكر المهر واقله عشرة دراهم مضروبة
او غير مضروبة حتى يجوز فدين عشرة دراهم بشرط وان كانت قيمته اقل بخلاف نصاب السرقة وقال الشافعي في كل ما يجوز
اخذ العوض عنه يبيع من ارضه القوان وطلاق امرأة اخرى والعقود من القصاص في بطلان مهر عنده لا عندنا
ذكره ابن الكمال رحمه الله ولنا ما روي انما عليه الصلوة قال لامر اقل من عشرة دراهم والمال في قوله تعالى ان يتنقوا ما بكم
كالمجمل وهذا بيان لذكره ان في فلو سمي دونها لزم العشرة عندنا وقال في رجمته الله تعالى من المثل لان شتمه
مالا يبيع مهر الكا فعدم ولنا ان فساد هذه التسمية لحق الشرع وقد صار مقتضا بال عشرة فاما ما يبيع من
الي حرمها فقد ضمت بال عشرة لرضاها بما دونها ولا معتبر بانعدام التسمية لانها قد ترضى بالتملك من غير عوض
تكرما ولا ترضى فيه بالعوض اليسير ولو طلقتها قبل الدخول بها يجب حنيفة عند الثلثة وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
بشتم المتعة كما اذا شتم شيئا كذا في الهداية وان سماها اي العشرة او اكثر لزم المهر بالدخول او موت
احدهما لان بالدخول يتحقق تسليم المبدل وبشتمها كالمبدل والموت ينزى النكاح بنهايته والشرع بانتهائه
يتفرق وتناكده فينفق بجميع واجبه والزمه نصفه اي نصف المهر بالطلاق قبل الدخول والخلوه الصحيحة
لقولنا تعالى وان طلقتوهن من قبل ان تمسوهن الاية والاقبة متعاضدة فغيبه نفقة الزوج المكن
على نفسه باختياره وفيه عود المعقود عليه اليها سالما فكل المهر جمع فيه النص وشرط ان يكون قبل الخلوه لانها
كالادخل عندنا قال ابن الكمال رحمه الله هذا الحكم غير محصور بالطلاق بل يعم الفرقه من قبل الزوج بسبب
مخلو كالردة والاباء عن اللام وتغيبا لغيرها بشرط ذكره في شرح الطحاوري وان سكت
عنه او نقاه اي ان تزوجها ولم يتسم لها مهر او تزوجها على ان لامر لها لمهر مهر المثل بالدخول

ثم المهر واجب من نكاح
الامة لشرطه فخل
فلا يحتاج الا ذكره
لنكاح بغيره
ولانه حق الشرع
وجها اظهر
الشرع فيه
باله حظه وهو عشرة
اسنة لا انفسار
الشرع

حیاتِ آخر

جز آخره على رعي الزوج غنمها ولنا ان المشروع انما هو الاستيفاء بالمال والتعليم ليس بان يكون النافع على اصلها
 وخدمة العبد ابتغاء بالمال التضمن تسليم رقبته على ما يبيح ولا كذلك الحر ولان خدمة الزوج الحر لا يجوز
 استحقاتها بعد عقد النكاح لما فيه من قلب الموضوع بخلاف خدمة حر آخر برضاه لانه لا منافقة وبخلاف
 خدمة العبد لانه يخدم مولاه معنى حيث يخدمها باذنه وامره بخلاف رعي الانعام لانه من باب القيام
 بامور الزوجية فلا منافقة على انه ممنوع في رواية ثم على قول محمد يجب قيمة الخدمة لان تسليم مال
 الا انه عجز عن التسليم فكان المنافقة فصار كالمستزوج على عبد الغير وعلى قول ابو حنيفة وان يزوج حره
 يجب مهر المثل لان الخدمة ليست كالفساد كقيمة الحر والخمير وهذا لان تقوّم بالعقد لضرورة فاذا
 لم يثبت لينة في العقد لم يظهر تقوّم فبقى الحكم للاصل وهو مهر المثل كذا في الهداية ولذا اي مهر المثل
 فيما ذكره فذلك يجب المثل في الشغار كغير الشين والغين المعين والراء المهرله وهو ان يزوج بنته
 او اخته معاوضة بالعقدين وقال الشافعي بطل العقدان لانه جعل نصف البضع صداق والنصف
 منكوبة ولا اشترك في هذا الكتاب فبطل الايجاب ولنا انه سمي مالا يصلح صداق فيصح العقد ويجب
 مهر المثل كما اذا سمي الحر والخمير ولا شركة بدون الاتحاف كذا في الهداية انما سمي ان الشغار
 هو الدفع والاخلاء فكانت ههنا الشرط فاعا المهر واخلا البضع عنه ولو تزوجها على خدمة كسنة ومحو
 وهو عبد فلها الخدمة على ما قر من الا خدمة العبد ابتغاء بالمال التضمن تسليم رقبته ولا كذلك الحر ولو
 اعتق امته على ان يتزوجها فعتقها صداقها عند ابي يوسف وعندهما لم يها مهر المثل اي لو اعتق
 امته على ان يتزوجها فقبلت الامة ولم يسم لها مهر فعتقها صداقها عند ابي يوسف لما روى الامام
 اعتق صفية ثم تزوجها وجعل صداقها عتقها وعندهما لم يها مهر المثل لان الامه لا بد ان يكون بالمال
 والعتق المثل فبطل رسمه فوجب مهر المثل وفي الحديث ان لو تزوجها على عتقها فقبلت لم ينع لان
 النكاح يفارق العتق والعتق بيعا دفرا وهي امه فكذا النكاح ولا يمكن تقديم العتق على النكاح لان
 كلهما مذكور على سبيل العوض والمقوض فلا يمكن ان يجعل احدهما سابقا والاخر لاحقا والحجة على
 هذا النكاح فعل البتة عليه السلام ولو ايت ان تزوجه فعليها قيمتها اجماعا اي لو ايت الامة المذكورة
 بعد عتقها من تزوجه نفسها لمولاها فعليها ان يسمي في قيمة نفسها لمولاها عندنا لانها شرطت للمولى
 منفعة بمقابلته عتقها فانما كانت عنه المنفعة كالان عليها ان ينقض العتق لكنه بعد وقوعه
 لا ينقض فوجب نفقة معنى بالزام التعاين عليها ذلك الشارح المصنف والمقوض كسر الواو
 من التي اذنت وليتها بالترديج بلامهر وبغتها اي التي فوضها وليتها ان يتزوجها بالمال ايضا

ما فرض لها بعد العقد دخل اومات باز رافعه الى القاضي ففرض لها مهر فانه لها ان ترفعها الى القاضي
 ذكره الترمذي رحمه الله وايضا والمتعة ان يطلق قبل الدخول وعنده ابو حنيفة وهو قول ان فتح لها نصف
 ما فرض وان زاد الزوج في مهرها بعد العقد لم يمت الزيادة خلافا للزفر وهو قول الشافعي رحمه الله
 وسقط بالطلاق قبل الدخول اي لو زاد مهرها بعد المسمى قبل الدخول فحق حال التاكيد بياك وفي حال
 التنصيف لا ينصف بل ينصف الاصل وعنده ابو حنيفة ينصف ايضا في قول الآخر لا ينصف بل
 ان في هذه المسئلة قولان عن ابي يوسف في قوله الاول تنصف الزيادة ايضا وفي قول الآخر لا ينصف بل
 تسقط كما هو قولها هذا وان حطت عنه من المهر صح عبارة المصنف تدلي على حط البعض لكن يصح مطلقا
 ر والابيض كذا او عوضا ذكره صدر وحاجب لا يصلح هذا واذا اخل بها بل مانع من الوطئ حيا او شرعا او طبعيا لم يمتنع
 الوطئ سواء كان الزوج او الزوجة ودقيق هذا نظير المانع الطبيعي ولا يفرق ان يكون المانع الشرعي موجودا
 نظير المانع الشرعي وجب ونفاس هذا نظير المانع الطبيعي ولا يفرق ان يكون المانع الشرعي موجودا
 فيه ما صدر لزم تمام المهر ولو كان حقيقيا او عينيا وكذا لو كان مجبوا بغيره من غير حلقها فانها فاته عنها
 حلوة لمجبر ليست بيمينه فليز نصف المهر هذا واعلم انه المهر المخلو اجتمعا بما يجب ان يكون
 معهما عاقل في مكان لا يطلع عليهما احد بغير اذنهما او لا يطلع عليهما احد للظلمة ويكون الزوج
 عالما بانها امراته صدر ذكره الكافي وان كان معها ثالث لا تنصف الخلو ولو كان اعمى
 او ابكما او امته الا ان يكون صغيرا لا يعقل والمكان الذي تقع فيه الخلو ان ابا من فيه اطلاع
 فيه بما عليهما بل اذنهما كالبنت والدار بخلاف المسجد والمقام وذكر في التناجانية والمجوز
 والصغير في بعض المواضع ولو كان معها ثامن او اتم فان كان في النهار لا تنصف الخلو وان
 كان في الليل تنصف واذا كان اعمى يقف عليهما لا تكون الخلو صحيحة وفي المحيط ولو كان ثمة امته
 كاشا او لا يقول تنصف الخلو بخلاف ما لو كان ثمة امته ثم رجع وقال لا تنصف الخلو وهو قول احمد رحمه الله
 وفيه في فتاها الله كمال وصوم الغنم غير مانع في الاصح وكذا صوم النذر في رواية والنكاح
 وجماعة في صوم غير مفسد قال القدوري ان صوم التطوع والغنم والنذر لا يمتنع صحة
 خلوها وقال بعض المشايخ تنصف الخلو في صوم التطوع ان كان قبل الزوال وان كان بعد
 الزوال لا تنصف بخلاف التناجانية وذكر في الهداية وان كان احدهما مسافرا يطلعوا فلها المهر
 المهر وصوم الغنم والنذر كالصوم في رواية كمال رجح وفرض الصلوة مانع اي لا تكون

الصلوة صحيحة

الصلوة صحيحة مع صلوة المفروضة كما في الصوم المفروض وتكون صحيحة مع صلوة النفل كما في الصوم
 النفل صدر والعادة تجب مع الخلو ولو مع المانع اجابا وذكر في النهاية ان العدة واجبة
 عليها اذا كانت الخلو صحيحة او فاسدة الا اذا فسدت الخلو بالجرم الجلي حقيقته فحينئذ لا تجب
 العدة وفي التناجانية وخلوة الرضا ليست بخلوة وكل موضع فسدت الخلو مع القدرة
 على الجماع حقيقته فطهرها كما في العدة وان كان عاجزا عن الجماع حقيقته لا تجب العدة وان
 خلاها ولم تكن المرأة من نفسها فقد اختلف المتأخرون وفي الكافي وتجب عليها العدة في جميع
 هذه المواضع نظرا الى التمكن الحقيقي كمال والمتعة واجبة لمطلق قبل الدخول لم يستمر المهر
 ومنحة لمطلق بعد الدخول وغير منحة لمطلق قبله سمي المهر المطلقات اربع مطلقة
 لم توطأ لم يستمر المهر فوجب له المهر المتعة ومطلقة ولم توطأ وقد سمي المهر وهي التي
 لم تستحلها المتعة ومطلقة قد وطلت ولم يستمر المهر ومطلقة قد وطلت وسمي المهر
 فمما تاتي تحتها المتعة فالحاصل انه اذا وطلها استحق لها المتعة سواء سمي لها المهر
 او لا لانه او حشا بالطلاق بعد ما سلمت اليه العتق وعليه البضع فبالحق ان يعطيه شيئا
 زائدا على الواجب وهو المستحق صورة التسمية وما اختلف في صورة عدم التسمية وان لم يطأها في صورة
 التسمية تأخذ نصف المسمى من غير تسليم البضع فلا تحتجب بها شي آخر وفي صورة عدم التسمية
 تحت لها المتعة لانها لم تأخذ شيئا واكتفاء البضع لا ينفي عن المهر صدر ولو سمي لها الفاقبقت
 ثم وهبت ثم طلقها قبل الدخول رجح عليها بنصف لانها قبضت تمام المسمى ولم تحت الا النصف
 فترد النصف والالف الذي وهبت لم تبقي ان الف المهر لان الداهم والدانية لا تتبعان في العتق
 والفسخ صدر وكذا كل مكمل وموزون اي اذا كان المهر مكبلا او موزونا اخر في الذمة غير الداهم فقبضت
 ثم وهبت ثم طلقها قبل الدخول رجح عليها بنصف لانها قبضت تمام المسمى ولم تحت الا النصف
 ما قبضت كمالا فلان الغاية ولو قبضت النصف ثم وهبت الكل والباقي ثم طلقها قبل الدخول لا يرجع
 عليها شي عند اي خيرة لانه وسيل اليه عين حقه خلافا لما قال لا يرجع عليها بنصف المقبوض لانه وهبت
 النقص حط فيدعي ما قبل العقد وكان العقد ورد على النصف فبالحق ان قبضت ولو وهبت
 اقل النصف قبضت الباقي رجح عليها الى تمام النصف وعندها بنصف المقبوض وفي الهداية واذا تزوجها
 على الف وهبت المرأة بانيه وقبضت الباقي فخذت بيمينه فبالحق رجح عليها بثلثا ثمة ورجح حتى يتم النصف

وعندما يزوج عليها ما يزوج من ماله ويضم حتى ينصف المقتضى كما ولو لم يتفق شيئا فوجبة لا يرجع احد على الآخر احسانا لا لاجل
مقتضوده وهو برأيه ومنه على نصف الصداق بالطلاق قبل الاخر او في الغيب يزوج عليها بنصف الالف وبه قال
زفر لا نسلم الا بالبراء فلا تنزل اي عما يستحقه هو بالطلاق قبل الاخر عنه وكذا لو كان المهر عرضا فوجبة قبل القبض او
بعده فطلقت قبل الدخول بها لا يرجع عليها بشيء استثنائا لانه وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول
ان يزوج بنصف قيمته وبه قال زفر لان استحقاقه بحجته الطلاق فمحصلة ذلك المهر ولو تزوجها على حيوز او عرض في الزمة فلا يزوج
الجواب يعني مثل ما اذا تزوجها بعرض معين عين وان تزوجها بالالف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوجها وان
ان فيما كانا على ان لا يخرجها او لا يتزوجها عليها اخرى صدر فلها الالف والامر للطلاق وان لم يوف بالشرط بان اخرجه من المدينة
او تزوجها عليها فالواجب لها عليه مذهبها وتزويجها مذكورة شرعا للكثر ولو تزوجها على الف فانه قام بها على العين ان تزوجها
فان قام فلها الالف والامر للمثل لان الزواج على الف يعني ان المهر لا يزداد على الفين لانها ضمت بالانجيل
والانقص عن الالف لانه رض بالالف كذا في الكافي كما لو عند جمالها الالف ان تزوجها ولو تزوجها بهذا العبد او بهذا
العبد فلها الالف ان كان مثل ما يشاء او كان اقل منه والاشيى اي فلها الادنى ان كان مثل او اكثر اي فلها الادنى اي العبد
اي ان كان مثل المهر لغيره او اكثر منه ومهر مثلها ان كان ميسرا اي ميسرا فلها ميسرها ان كان المهر ميسرا فلها الادنى بغير حال
وانه صلحها قبل الدخول فلها نصف الادنى اجاعا اي ان طلقها قبل الدخول كان نصف الادنى على كل حال لا اجاعا الا ان
نصف الادنى اقل من المتعة فيكون لها المتعة كذا التام اجاعا كما لو تزوجها بهن العبد فاذ احدهما حر
فلها العبد فقط عند تمام ان ساوى عشرة اى عشرة درهم والآخر لغيره العشرة وعند ايه وقت انما العبد مع فيه
الحد يزوج بهن العبد الا ان سنية العبد من مقبرة عنده على موجب اصله كنه غير سنية احدهما فتمت القبة شرعا للمجمع
وعند محمد جازا العبد مع تمام ماله لئلا يكون له اي عند محمد لا العبد انما هو ميسر فلها نصف
من ماله مثل يوجب لها العبد ويؤثر عليه الى ان يتم مهر المثل كذا شرع المجمع لانها لو كانت حرة يجب مهر المثل عنه فلذا
اذا كان احدهما حرا يجب العبد وتمام مهر المثل لعدم رضاها به وانه لا يزوج حرة ولا يزوج حرة ولا يزوج حرة ولا يزوج حرة
ووجوب المهر واجاب عنه وجوب مهر المثل عنه في الله وله زوجها على فرض او ثوب بهن وى بالغ في وصفه
او في حرة بين دفع المهر او في حرة وكذا لو تزوجها على مكيل او موزون بين حرة لا مفعلة وان بين مفعلة ايضا
وجوب مهر المثل عنه وقيل انه يوجب مهر المثل او الموزون اذا بين حرة وصفته ان بالغ في وصفه
اي في وصف النوبة فانه يجب هذا الثوب لا قيمته وهذا رواية غير حقة في وجوب مهر المثل
في حرة التام اجاعا في حرة الاختيار شرح المختار واختار بعضهم قول زفر وقال ابو الهيثم لانه التوبة
وجوب الزمة وجهه بالاستسقاء كاسم ولا كذا كالمعونة لانه لا يجب في الزمة جواز مستقر فلذا هنا انتهى هذا

وان اشترط

وان شرط البكارة فوجدها شيئا الزمها كل المهر قيل وكذا ان شرطتها شيئا فوجدها عجزا
كل وان اتفقا على قدر في السر والعلن اغيرة عند العقد فالمعتبر ما اعلناه وعند ابى يوسف
رجح المعتبر ما استراه يعني لو زوج امرأة بمهر في السر ثم تزوجها ثانيا بكثر منه رياء ومعه
لها مهر السر عند ابى يوسف ووقالا مهر العلانية هذا اذا لم يشهد على ان مافي العلانية هنزل
فانما شهد عليه له بحسب الزيادة اتفاقا لا بى يوسف ان النكاح لا يحتمل الفسخ فلا يعتبر
العقد الثاني لانه ليس بعقد حقيقة ولهما ان العقد الثاني لم يعتبر استينافا لكن
في زيادة المهر وفي حجة فيعتبر من تلك الجهة شرح المجمع ولا يجب شي ببلد وطى وفي عقد فاقد
وان خلا فان وطى وجب مهر المثل لا يزداد على المسمى ان كان مهر المثل مساويا بالمسمى اقل
فهر المثل واجبة ان كان اكثر لا يجب الزيادة صدر وعند زفر يجب مهر المثل بالغ المبالغ كذا
في الكافي وذكر في النهاية ومن النكاح القاسد النكاح بغير شهود ونكاح الاخت في عدة
لاخت الاخرى في الطلاق البايين ونكاح الحائض في عدة الرابعة ونكاح الامة على الخمر
وغيرها كما لو وليها عدة واستدامها من حين لان اخر الوطيات هو الصحيح اي
يجب على الوطوة بالعقد القاسد عدة احتياط لان القصد ملحق بالصحيح في موضع
الاحتياط ويعتبر ابتداءها من وقت التفريق كذا لطلاق في النكاح الصحيح وقال زفر
من اخر الوطيات واختاره ابو القاسم الصفاق حتى لو حاضت ثلاث حقب من اخر
الوطيات قبل التفريق فقد انقضت عينة ويشت في النسب اي ثبت في العقد القاسد
نسب ولد المولود الاحتياط ومدة من حين الدخول عند محمد وبه يفتي قال ابو الهيثم
وعندهما من وقت النكاح عينة ومهر من المهر يعتبر بقوم ابيها ان تساوا سنا وجمالا
عند ما لا وديننا وبدنا وعسر وبكارة وطبابة وكذا يشترط ان يتوا في العلم والادب وكما
المخلوق وان لا يكون لها ولد وقالوا يعتبر حال الزوج ايضا عينة فان لم يوجد منه ولا يعتبر ثباتها
الا جانب فان لم يوجد جميع ذلك من الاوصاف المذكورة فما يوجد منه ولا يعتبر ثباتها
او خالتهما ان لم تكونا من قوم ابيها وفتح ضيان وليتعامرها ونطالب بترشاد من
ومن الزوجة ويرجع الولي على الزوج اذا ادين ضمن بامر والا فلا وللمرأة دفع نفسها
من الوصي واستخرجت يوفيا وقد ما بين فجيلد من مهرها ولا ويعتبر اولها السفر
وخرج من المنزل ايضا او كنهها من الوطى ولها النفقة او منعت لذلك

والنكاح القاسد
والنكاح القاسد
والنكاح القاسد

هذا قبل الدخول وكذا بعد دخوله فيهما فيما لو كان الدخول برضاها غير صبيحة
ولا بجنون وان لم يبين قدر المحل فقد ما يحل من مثله عرفا غير مقدور
بربع ونحوه كالمخبر ليس له ذلك لو جلد كله خلافا لابي يوسف قال العتي في شرح
الكنز وروى المعلى عن ابي يوسف ربح ان لها منع نفسها اذا كان كله مؤجلا لخصان
واختاره بعضهم للفتوى انتهى واذا اذفاها ذلك اي قدر ما يبين تعجيله من
المحلا او بعضا فله نقلها حيث شاء مادون السفر وقيل له السفر بقا في ظاهر
الرواية والفتوى على الاول ذكره التاتارخانية اذا اراد الزوج ان يخرج المرأة من بلد
البلد وقدا فها مهرها فجاب الكتاب ان له ذلك في ظاهر الرواية واختيار
الشيخ ابي الليث على انه ليس له ذلك وفي الكافي وكثير من المشايخ على انه ليس للزوج
ان يسافر بها في زمانا وان اوقها المهر ولكن ينقلها الى القرى ابن اجت وعليه الفتوى
وله ان ينقلها من القرية الى المصرو من القرية الا القرية كما ربح فان اختلفا في قدر المهر
فالقول لها ان كان مهر مثلها كما قالت واكثر وله اي والقول للزوج مع اليمين ان كان مهر
مثلها كما قال هو او اقل وان كان مهر المثل بينهما تحالفا ولزمه مهر المثل في الطلاق
قبل الدخول القول لها ان كانت متعة المثل كنصف ما قالت واكثر وله اي والقول له وان كانت
متعة المثل كنصف ما قال او اقل وان كانت المتعة بينهما تحالفا ولزمت المتعة وهذا الذي
ذكر كل قول في حنفية ربح وعند ابي يوسف القول له اي للزوج قبل الدخول وبعده الا ان يذكرها
لا يتعارف مهرها قال قاضي خان وهو الاصح وقيل لا يصلح مهر اشترعا وهو ان يكون
اقل من عشرة دراهم لانه مستكره شرعا وقال الوبري هذا شبه بالصواب عني وايتهما
بر من قبل بهانه وان به هنا فيبته اولى حيث يكون القول له او بينتهما اولى حيث يكون القول
له لان البنات شرعت لاشبات ما هو خلاف الظاهر واليمين شرعت لابقاء المصالح على
اسم قارة ابينة على المدي واليمين على من انكر الاصل في النكاح ان يكون بمهر المثل
فان يرد على خلاف ذلك فيبته اقوى صدور وان اختلفا في اصله اي في اصل المهر وجب
مهر مثلها بما عاونه وموت حدها تحريم نكاح في الاحكام المذكورة وفي موتها ان
اختلفا في مهرها فله القول للورثة الزوج عند الامام ولا يستثنى القليل الا لا يتعارف مهر
الزوج ولا يستثنى ابو يوسف في ما استثنى في ان الظاهر يكذبهم وعند محمد كالحياة

اي وعند محمد القول للورثة الزوج ان شهد له مهر المثل لان القول قول من شهد له اذا الظاهر
ان المرأة لا تستزوج باقل من مهر مثلها وكان قول من شهد له الظاهر احوط بالقبول كذا
في شرح المجمع وشرح الكنتز للعيني وان اختلفوا في اصله يجب مهر المثل عندهما
وبه يفتى وعند الامام القول لمنكر التسمية ولا يجب شي وذكر في الكافي وان ماتا و
اختلفا للورثة في مقدار المسمى فالقول للورثة الزوج عند ابي حنيفة ولا يحكم مهر المثل
لان مهر المثل سقط اعتبارا بعد موتها عنده وليس قوله استناد القليل وعند ابي يوسف
القول للورثة الزوج الا ان ياتي بشي قليل وعند محمد القول للورثة المرأة الا مهر مثلها
والقول للورثة الزوج في الفضل كما في حال الحياة وان اختلفوا في اصل التسمية بعد موتها
فعند ابي حنيفة القول لمن انكر التسمية ولا يقضي بشي لانه لاحكم لمهر المثل عنده وعند
يقتضيه مهر المثل كما في حال الحياة وعليه الفتوى كمال وان بحث اليها شي فقالت
هو هدية وقال مهر فالقول له في غير ما هي للاكل والشواء والحمم والفواكه التي لا تبقى فالقول
قولها فيه استحسانا لجران العادة باعدانها وكان الظاهر شاهد لها بخلاف ما اذا لم
يكن مهرا بل رقة غسل والسن والجوز ونحوها وقيل ما يجب عليه من الخمار والدرع
ونحو ذلك ليس له ان يحسب من المهر لان الظاهر يكذب بخلاف ما لا يجب عليه كالحنف
ونحو ذلك لانه اذا كان القول قول الزوج يرد عليها المتاع ان كان قائما وترجع بمهرها
واما كونه شبه اذا كان القول قول الزوج يرد عليها المتاع ان كان قائما وترجع بمهرها
وان كان ماله لا يرجع فتقضي فتاوى اهل سمرقند رجل تزوج امرأة وبعثت اليها بهدايا
وعوضته المرأة على ذلك عوضا منه زفت اليه شبه فارقتها وقال انها بعثت اليك عارية
واراد ان يسترد ذلك وارادت المرأة ان تسترد العوض فقوله لانه انكر التكميل
فاذا استرد ذلك منها كان لها ان تسترد ما عوضته وفي الدخيرة جهرية وزوجها شبه
زعمه ان الذي دفعه اليها ماله وكان على وجه العارية عندها فقالت هو ملك جهرتي به
او قال الزوج ذلك بوجه موتها فالقول قولها دون الاب لان الظاهر شاهد لها بالنسبة اذا العادة
دفع ذلك اليها بطريق الملك وعلى السعدان القول قول الاب لان ذلك يستند من حيث
وذكره مثله السحب واخذ به بعض المشايخ وقال في الواقيات ان كان العرفي ظاهرا لمثله
في الجواز كما في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان مشركا فالقول قول الاب يعني وان نكح في
ذميمة او حرة حرة شبهه اي دار الحرب على مبينة او بدله مهر التقي وبالسكوت وذلك

اي ومحمد
عند

وهذا قبل الدخول وكذا بعد دخوله فيهما فيما لو كان الدخول برضاها غير صبيحة
ولا بجنون وان لم يبين قدر المحل فقد ما يحل من مثله عرفا غير مقدور
بربع ونحوه كالمخبر ليس له ذلك لو جلد كله خلافا لابي يوسف قال العتي في شرح
الكنز وروى المعلى عن ابي يوسف ربح ان لها منع نفسها اذا كان كله مؤجلا لخصان
واختاره بعضهم للفتوى انتهى واذا اذفاها ذلك اي قدر ما يبين تعجيله من
المحلا او بعضا فله نقلها حيث شاء مادون السفر وقيل له السفر بقا في ظاهر
الرواية والفتوى على الاول ذكره التاتارخانية اذا اراد الزوج ان يخرج المرأة من بلد
البلد وقدا فها مهرها فجاب الكتاب ان له ذلك في ظاهر الرواية واختيار
الشيخ ابي الليث على انه ليس له ذلك وفي الكافي وكثير من المشايخ على انه ليس للزوج
ان يسافر بها في زمانا وان اوقها المهر ولكن ينقلها الى القرى ابن اجت وعليه الفتوى
وله ان ينقلها من القرية الى المصرو من القرية الا القرية كما ربح فان اختلفا في قدر المهر
فالقول لها ان كان مهر مثلها كما قالت واكثر وله اي والقول للزوج مع اليمين ان كان مهر
مثلها كما قال هو او اقل وان كان مهر المثل بينهما تحالفا ولزمه مهر المثل في الطلاق
قبل الدخول القول لها ان كانت متعة المثل كنصف ما قالت واكثر وله اي والقول له وان كانت
متعة المثل كنصف ما قال او اقل وان كانت المتعة بينهما تحالفا ولزمت المتعة وهذا الذي
ذكر كل قول في حنفية ربح وعند ابي يوسف القول له اي للزوج قبل الدخول وبعده الا ان يذكرها
لا يتعارف مهرها قال قاضي خان وهو الاصح وقيل لا يصلح مهر اشترعا وهو ان يكون
اقل من عشرة دراهم لانه مستكره شرعا وقال الوبري هذا شبه بالصواب عني وايتهما
بر من قبل بهانه وان به هنا فيبته اولى حيث يكون القول له او بينتهما اولى حيث يكون القول
له لان البنات شرعت لاشبات ما هو خلاف الظاهر واليمين شرعت لابقاء المصالح على
اسم قارة ابينة على المدي واليمين على من انكر الاصل في النكاح ان يكون بمهر المثل
فان يرد على خلاف ذلك فيبته اقوى صدور وان اختلفا في اصله اي في اصل المهر وجب
مهر مثلها بما عاونه وموت حدها تحريم نكاح في الاحكام المذكورة وفي موتها ان
اختلفا في مهرها فله القول للورثة الزوج عند الامام ولا يستثنى القليل الا لا يتعارف مهر
الزوج ولا يستثنى ابو يوسف في ما استثنى في ان الظاهر يكذبهم وعند محمد كالحياة

اي ومحمد
عند

جائزته دينهم فلا شيء اذا في الصورةين عند ابى حنيفة رح لان امرنا بسترهم وما يدنون
 خلا فيهما في الصورة الاولى ان فيما نكح في ذمته لان الصورة الثانية اي فيما نكح حرمة
 لانه لا خلوق فيها على ما ذكر في الهداية والكنز والخيار والمجمع والفرع وشروطها وكان
 على المقص ذكر الصورة الاولى مستقلة مع بيان خلافها شبه الصورة الثانية بلا خلاف
 كما في الكنز والمجمع وغيرها اذا فان عندها يجب مهر المثل كما بين المسلمين ان دخل
 بها او مات عنها وليتعة ان طلقها قبل الدخول وبه قال الشافعي ودفرد رحمهم الله عيني
 وانما قال ذلك جائز دينهم لانه ان لم يجز هذا في دينهم او يجب المهر عندهم
 لا يكون حكم المسئلة عدم وجوب المهر صد سواد وطئت او طلقت قبله او مات احدهما
 كما ذكرنا وان نكحها بمهر او خنزير معين ثم اسلم او اسلم احدهما قبل القبض فلها
 ذلك المعين عند ابى حنيفة رح لانها ملكتها بالعقد فيحل المهر ويستب الخنزير عيني
 وان كان غير معين فقيمة المهر المثل للخنزير يعني ان تزوجها على غير معين او
 خنزير غير معين بان جعلها دين في الذمة فاسلم قبل القبض او اسلم احدهما قبل
 فلها قيمة المهر ومهر المثل للخنزير وهذا عند ابى حنيفة رح لانه ملكها بطل فوجب القيمة
 للمهر ومهر المثل للخنزير لان لا يمكن تسليم قيمته لانها مثله ضمان العود وان عيني
 وعند ابى يوسف لها مهر المثل الوحيين لان المسلم منهي عن التملك والتملك والتسليم
 واسلمه لهما يجب مهر المثل وعند محمد لها القيمة فيهما وهو قول ابى يوسف والا لان التسمية
 قد تمت وقت العقد وقد عجز الآن عن التسليم فليزمه القيمة عيني وفي الطلاق قبل
 الدخول يجب المتعة عند من اوجب مهر المثل ونصف القيمة عن من اوجبها
 في النكاح المهر المثل ان بطلت على الواحد والمجمع شرح المجمع
 وكذا في النهاية نكاح العبد والامة والمدير والمكاتب وام الولد بلا اذن
 السيد موقوف فان اجاز نكاحه وان رد بطل وفي الكافي لا يجوز نكاح العبد والامة والمدير
 والسيوف ام الولد الا باذن السيد قال مالك يجوز للعبد ان يتزوج بغير اذن مولاه
 فيستول والبيع كالعبد وفي النهاية الاب والجد والوصي والقاضي والمكاتب والمضارب
 والملك والنفذ ونزول يكون تزويج الامة وفي التاتارخانية واما شريك العوان
 والمضارب والمأذون فلا يملكون تزويج الامة في قول ابى حنيفة ومحمد رح وكما لا يجوز

الشيخ
 طوارق
 ابن

في النكاح المهر المثل ان بطلت على الواحد والمجمع شرح المجمع
 وكذا في النهاية نكاح العبد والامة والمدير والمكاتب وام الولد بلا اذن
 السيد موقوف فان اجاز نكاحه وان رد بطل وفي الكافي لا يجوز نكاح العبد والامة والمدير
 والسيوف ام الولد الا باذن السيد قال مالك يجوز للعبد ان يتزوج بغير اذن مولاه
 فيستول والبيع كالعبد وفي النهاية الاب والجد والوصي والقاضي والمكاتب والمضارب
 والملك والنفذ ونزول يكون تزويج الامة وفي التاتارخانية واما شريك العوان
 والمضارب والمأذون فلا يملكون تزويج الامة في قول ابى حنيفة ومحمد رح وكما لا يجوز

لام الولدان يتزوج بغير اذن المولى لا يجوز لابن امر الولد وكذلك معتق البعض
 على قول ابى رح ويجوز للمكاتب المكاتب ان يتزوجها ابنتها بغير رضا المولى وتزويجها
 امتها بخلاف تزويجها انفسها والعبد اذا تزوج امرأة بغير اذن المولى
 ودخل بها يجب المهر يؤخذ بعد العتق كما لرح وقوله اي قول السيد طلقها رجعية
 اجازة للنكاح الموقوف لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فتعني
 الاجازة عيني لا طلقها او فارقها اذ يمكن ان يكون المراد اتركها وهذا المعنى
 اليق بالعبد المتمرد واما فارقها فهو اظهر في هذا المعنى وفي الكافي وان قال طلقها
 او فارقها فليس باجازة وقال ابن ابي ليلى يكون اجازة وفي النهاية بخلاف ما اذا
 زوج الفتوى رجلا امرأة فلما بلغ الخبر اليه قال طلقها حيث يكون اجازة لانه
 يملك التطلق بالاجازة فيملك الامر به ايضا كما قال فان نكحوا باذنه فالمهر عليه
 ببيع العبد في بيع المديون والمكاتب لا يباعان واذنه لعبد النكاح يشمل
 جائزته وفاسدة في بيع في المهر لو نكح فاسد المولى وبه الاذن يعني لو نكح بوعده
 جائزته توقف على الاجازة وهذا عند ابى حنيفة رح عملا بالطلاق وقولا لا يتناول
 الا الصحيح لان مقصوده به هو التحصيل يحصل بالصحيح فيحمل عليه وثمرة
 خلاف في تظهر في حق لزوم المهر فيما اذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها
 حيث يظهر لزوم المهر عنده في الحال فيبيع فيه عندها لا يطالب الا بعد العتق
 وفي حق انتهاء الاذن بالعقد حيث ينتهي به وعندهما لا ينتهي حتى تزوج
 غيرها نكاحا صحيحا او اعاد عليها العقد صح عندهما وعنده لا يصح هذا الخلاف
 في التزوج واما في التزوج فلا يتناول لهما خلافا لبعض عيني وان زوج عبدة المديون
 المأذون صح وهي اسوة للعرق في مهر مثلها اي ان يبيع العبد بقتل عنه بين
 المرأة والغرماء بالخصه فتأخذ بخصه مهرها ان كان المهر المسمى اقل من مهر
 المثل او مساويا اما اذا كان داردا فلا تؤخذ بخصه ما زاد صدر ومن زوج امته
 لا يلزمه تبويثها وسبب ويطي الزوج متى ظفر ولا نفقة عليه الا بالتبوة وهي
 ان يخل بينها وبين الزوج في منزله ولا يستخذمها فان يؤاها شبه رجوع صح
 وسقط النفقة بمرحله عن التبوة وان خدمته بلا استخدا منه لا يسقط

السيد

اي ان خذت المولى بلا استخدا مع وجود التوبة لا يسقط النفقة عن الزوج
 والتوبة مصدر بوائه منزلا وبوائ له اذا هيأت له منزلا والمولى وان لم
 يبع المنزل فالتوبة تسند اليه باعتبار انه يمكن الزوج من ذلك صدر وان
 زوج امته ثم قتلها قبل الدخول سقط المهر وهذا عند ابي حنيفة رح لفوات العتق
 وعليه يفضل من المهر وقال لا يسقط اعتبارا بموتها حتى اذا عيني بخلاف ما
 لو قتلت الحرة نفسها قبل ان قبل الدخول حيث لا يسقط ويلزم كل المهر خلافا
 لفرج وبعد الدخول لا يسقط اجماعا لان جنابة المرد على نفسه غير معتبر عيني
 والاذن في العزل عن الامة للسيد اذ اذن في عزل المأد عن الامة في الجماع السيد
 الامة عند ابي حنيفة رح لان الحق له وليس لغيره وعند مالهاى وعند مالهاى الاذن
 للامة لان لها ولاية المطالبة فلا يجوز الا برضاها بخلاف الامة المملوكة فانها لا
 يطالب لها فلا يعتبر رضاها عيني وان تزوجت امه او مكاتبه بالاذن شه عتقت
 فانها الخيار في الفسخ حر اكان زوجها او عبدا خلافا للشافعي رح فيما اذا كان
 زوجها حرا عيني وان تزوجت بلا اذن فعتقت نفذ النكاح وكذا العبد
 لا خيار لها اما نفوذ النكاح فانها من اهل العباد والمصلحة حق المولى وقد
 زال واما عدم الخيار فلان النفوذ بعد العتق فلا يتصور اذ ياد الملك عليها
 وشبوت الخيار باعتبارها وقال زفر والشافعي رح بطل النكاح لانه توقف على اجازة
 فلا ينفذ باجازه غيره عيني والمسمى للسيدان وطئت قبل العتق ولها ان وطئت
 بعدة والمراد بالمسمى ما سمي عند العقد ومن وطئ امه ابنة فولدت فادعاه
 بنت نسبته اي من الاب صيانة لما في النكاح ولنفسه عن الزنى ولزومه قيمته اي
 قيمة الامة صيانة لما في النكاح مع حصول مقصود الوالد لا مهر لها لانه وطئ مملوكة صدر
 وقال زفر والشافعي رح مهرها لان الوطئ وجد في غير ملكه ولا قيمة ولدها لانه
 ولد في ملك الاب نصير امه ولده بنوت النسب منه وهكذا شرطان الصحة هذه
 الدعوى الاولى ان يكون الاب حرا مسلما حتى لو كان عبدا او مكاتب او كافرا لا تصح
 دعوى الثاني ان يكون الامة في ملك الابن من وقت العلق الى حين الدعوى حتى
 لو بدلت في غير ملكه او في ملكه واخرجها الابن عن ملكه ثم استرعا له تصح دعوى

لعدم

لعدم الولاية عيني والجد كالأب بعد موته اي بعد موت الاب في حكمه المذكور لا قبله اي
 قبل موت الاب ان زوج امته اياه جاز وعليه مهرها لا لتزاهم بالنكاح لا قيمتها لانعدام
 ملك الرقية عيني فان انت بولد لا نصير امه ولد لان ما صار مصونا بدونه فلا حاجة
 اليه قال زفر نصير امه ولده وقال الشافعي لا يجوز للاب ان يتزوج بجارية ابنة عيني
 وهو حر بقرابته لان ملكه اخوه فيعتق عليه لقوله عمر من ملك زارحم محرمة منه
 عتق عليه رواه ابو داود والترمذي والنسائي عيني حرة قالت سيد زوجها اعتقه
 عني بالف ففعل فدانكاح عندنا ولزومها لا زفر والولادة لها لانه عتق عليها او يصح
 عن كفارتها لو نوت به اي لو نوت بهذا الاعتراف والكفارة يقع عن الكفارة ويصح
 عن الكفارة وقال زفر لا يفسد الاصلان العتق يقع عن الام عندنا افتضاء
 كانهما قالت بعد عني بالف ثم كن وكيل في الاعتراف تصحح الكلام ويكون الولد
 للام ويخرج عن عمدة الكفارة اني نواها به وعنده يقع عن المولى لان العتق عن غير الملك
 افو ويكون الولد له عيني وان لم يقل بالف لا يفسد النكاح فالولد له اي للسيد وهذا
 عندنا خلافا لابن يونس فان عنده يفسد النكاح والولد لها ويسقط المهر كما في المسئلة
 الاول واليهما ان اذا لم يذكر المال بمحتمل ان يقدر هبة او بيهما فاسد لعدم ذكر
 الثمن وليس بعض اول من البعض فوقع الجمالة فلا يفسد النكاح ولا يسقط
 المهر عيني والمولى اجبار عتده وامته على النكاح دون مكاتبه ومكاتبته في الزنى والمولى
 اجبار عنده وامته على النكاح ومعنى الاجبار ان ينفذ نكاح المولى عليها وان لم
 يرزها به وعند الشافعي لا اجبار في العبد وهو رواية عن ابي حنيفة وفي التناظرانية
 ولا يجوز للمولى ان يزوج المكاتب المكاتبه وان كانا صغيرين كمال **ابن**
 واذا تزوج كافر ببلوثهود او في عدة كافر وذلك جائز في دينهم ثم اسلما اقرا
 عليه اي على ذلك النكاح خلافا لهما في عدة وقال زفر رح النكاح فاسد في الوجهين
 وبه قال مالك رح عيني ولو تزوج المحرمي محرمة اسلم او اسلم احدهما فزوجهما
 لعدة المحلزة ثم هل لهذه الامة حكمه الصحة فعند ابي حنيفة في صحة بينهم حتى
 لا يترتب عليها وجوب النفقة ولا يجب احصان بالدخول بها بعد وقيل في عدة فاسدة
 وهو قولهما الا ان لا نعترض لهم قبل الاسلام والمرافعة اعراضا لا تقصيرا عيني

وإذا كانا مسلمين
فلا بد من إحداهما

وكذا لو تراضيا بالبتا وبرافعة أحدهما لا يفرق خلافا لهما كذا في الاختيار والطفل
مسلم ان كان أحدا بوي مسلما أو مسلما أحدهما وكتابي ان كان بين كتابي و
محبوس لأن الابن يتبع خيرا لا بوي ديننا صدر ولو لم يملك زوجة الكافر وزوج
المحبوسية ترضى الإسلام على الآخر فان أسلم الآخر قبلها ونعمه والآي ان لم يسلم
الآخر ففرق بينهما فان ابى الزوج فالفرقة طلاق خلافا لابي يوسف لأنه يتصور
وجوده من المرأة وبمثله لا يقع الطلاق كالفرقة سبب الملك والمهرية وخيار
البلوغ ولهما ان فوات الامساك بالمعروف من جانبته فتعين التسريح بالاحسان
فان طلقوا والآي بالقاض مناب عيني لا ان ابى اي لا يكون ابا او المرأة عن الإسلام
طلاقا بالاتفاق عندنا وعندنا تشافعي رح ان كان قبل الدخول وقعت الفرقة
بإسلام أحدهما وان كان بعده يتوقف على انقضاء ثلث حيض ولا يعرض الإسلام
على الآخر كذا في الكافي وشرح الكنز للعيني ولها المهر لو كان بعد الدخول والآي
ان لم يكن بعد الدخول بل كان قبله فنصفه لوابي ولا شيء لو ابى اي فيلزم نصف
المهر لو كان الا بادي من الزوج وان كان با بادي المرأة فلا مهر لها لان الفرقة من قبلها
والمهر لم يترك كذا في الرد والمطوعة كذا في الهداية ولو كان ذلك في دارهم
ولو كان مسلم زوج المحبوسية وامرأة الكافر في دار الحرب لا تبين المرأة حتى تحيض
ثلاثا قبل الإسلام الآخر وهذا لان الإسلام ليس سببا للفرقة والعرض على الإسلام
متعذر لقصور الولاية ولا بد من الفرقة دفعا للفساد فامتناع شرط وهو مضي الحيض
مقتضى السبب كذا في حفز البر ولا فرق بين المدخول وغير المدخول بها والتشافعي رح
ينص على ما مر في دار الإسلام هداية وان أسلم زوج الكتابية بقي نكاحهما لان
يقع النكاح بينهما ابتداء فلان يبقى اولى وتباين الدارين بسبب الفرقة والآي
فالفرقة البتة أحدهما مسلما او آخر شيئا بان ان سببا معا لا اي لا تبين
وقد ان تشافعي رح وقعت في الحاصل ان سبب التباين عندنا دون البتة هو بعكسه
هداية ومن هاجرت البتة بان ولادة عدة عليها خلافا لهما ذكر في الكافي اذا خرجت
امرأة من هاجرت إلى دار الإسلام او ذمية لم تلزمها عدة عند أبي حنيفة رح الا ان
تكون حاملا فحينئذ لا تتزوج حتى تقع حملها وان كانت حاملا فلها ان تتزوج

في

في الحال وعدمها يلزمها العدة وفي النهاية لو طلقها الحرة ثلثا في داره ثم هاجرت فانه
لا عدة عليها بالاجماع كمال وارثا كذا أحد الزوجين فسخ في الحال سواء كان قبل الدخول او بعده
وقال الشافعي لا تقع الفرقة بعد الدخول حتى الاقرار كما قال في سلام أحد الزوجين
كذا في الكافي وعند محمد رح ارتداد الزوج طلاق بناء على ان الردة والاباء طلاق عنده
وعند أبي يوسف كلاهما فسخ وعند أبي حنيفة الردة والاباء طلاق كذا في الكافي هداية
ان ارتدت قال بعض مشايخ بلخ وسمرقند والحاكم الشهيد لانها لا يؤثر في افساد النكاح
ولا يوجب تجديده سدا لهذا الباب عليهن ويجسد بالقاضي قد ما يرى حتى يجمع وتسلم
وعامة علماء بخارى يقولون كفرها بعمل في افساد النكاح لكن يجسد على النكاح مع زوجها
الا وروى فتاوى أهل حواز من لكل قاضي ان يجسد النكاح بينهما بمهر يسير ولو
بدينار رخصت اوابت كذا نقلناه في رسالتنا المسماة بهدية المهديين من
معتبرات الفتاوى في الموطوءة المهرى للردة المودع بها المهر كله سواء كانت
الردة منها او منه لانه تأكد بالدخول فلا يتصور سقوطه عيني ولغيره افساد فان ارتدت
لا شيء لها ان ارتدت ان ارتدت المرأة قبل الدخول لا يجب لها شيء لان الفرقة من
جهتها وان ارتد معا ومسلما معا لا تبين استحسانا وقال زفر بنين وهو القاسم وان
سما متعا قبا بان المرأة لان ما تقدم سلام أحدهما في الآخر على ردة فتحق الاختلاف
وان المتأخر سلما في امرأة قبل الدخول سقط المهر وان كان هو الزوج لها نصف المهر
عيني ولا يصح نزوح المرتدة اجماع الصحابة شرح المجمع الا واما
هو يفتح القاق وسكون السين مصدر قمت الشيء فانقضى بالكسر واحد
كذا في الزيلعي والمراد ههنا قسمة الزوج ببيتوته بالتسوية بين نسائه اني يرب العبد
فيه بيتوته لا وطئا اي تجب التسوية بينهما في البيتوته والاقامة عند كل واحد منهما
المعاشر معهن لا في الجماعه ولهذا لا فرق في هذا الواجب بين الفحل والعين
والجيب والمريض والصحيح والمرأة الحائض وذات النفس المجنونة التي لا تخاف والرقود
والزنا ولو اقام عند واحدة منهن شيئا في غير سفر ثم خاضعة الاخرى يؤمر بان يعود
بينهن في المستقل وما منه عذر ولكنه انشأه ولو عاد إلى الجور بعد ما نهاه القاضي عزه كذا
في النهاية والبر والشيء الجديد والقديمة والمسلمة والكتابية فيه واد لقله من كانت له

والنكاح من النكاح
والنكاح من النكاح
والنكاح من النكاح

امرأتان ومال الى احديهما في القبح يوم القيمة وثمة ما في وعن عائشة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعد في القصة بين نسائه وكان يقول القصة هذا قسم فيما الملك ولا تؤخذ في فيما الاملك يعني زيادة المحبة ولا فصل فيما رونا هداية وللامة والمديرة والمكاتبه وانه لو ولد نصفه لكان له نصف ما في القصة من ثناء والقرعة اجت تطيبا للقلوبين وقال الشافعي تحت القرعة يعني من تحت قسمها لفرقتها صح ولها ان ترجع لانها سقطت حقا لم يجز بعد فلا يسقط كما المصير يرجع فيها متى شاء يعني **باب الرضاع** هو لغة مصي اللبن من الثدي وفتح الراد هو الاصل والكسرة لغة فيه كذا في النهاية وشرعاً مص الرضيع قليلا او كثيرا من ثدي الاممية اختار به عن ثدي الشاة وغوها فان الرضاع لا يثبت به في وقت محسوس وهو مدة الرضاع ويثبت حكمه بقليل وكثيره ولو بمصصة واحدة وعند الشافعي ارجح لا يثبت الحرمة الا بمص رضاعت يكفي الصبي بكل واحد منها كذا في الهداية والكافي والمجموع في مدته اى مدة الرضاع لا بعدها لان الرضاع بعدها لا يفيد التحريم لقوله عز لا رضاع بعد الفصال واما لو قطع الصبي عن اللبن واستغنى بالطعام عنه ثم ارضع في المدة يثبت به الحرمة في ظاهر الرواية وفي رواية عن ابى حنيفة لا يثبت به لان اللبن بعده لا يغذي فلا يحصل به بعضية وقيل لا يباح شربها اذا استغنى كذا في الهداية وشرح المجمع وهي اى المدة حولان ونصف عند ابى حنيفة وعندهما حولان وهو قول الشافعي رح وقال زفر ثلثة احوال كذا في الهداية فيحرم به ما يحرم من النسب الاجدة ولله جدة الولد نسباً ام موطوءة ولا كذلك من الرضاع صدر واخت ولله اخت الولد من النسب اما النبت واما ربسية فقد وطئت امها ولا كذلك من الرضاع وعمه ولله عمه الولد نسباً اخت الاب ولا كذلك من الرضاع واما اختها واختها فان ام الاخت والاخ من النسب على الام وموطوءة الاب وكل منهما دام ولا كذلك من الرضاع وفي شاملة لثلاث صور الام رضاعاً للاخت والاخ نسباً والام نسباً للاخت والاخ رضاعاً والام رضاعاً للاخت والاخ رضاعاً صدر اما الصورة الاولى في ان يكون له جيل اخت من النسب ايها من الرضاع ولكن لم يثبت امه للرجل من الرضاع فانه يجوز ان يتزوج هذه المرأة التي كانت امه رضاعية للاخت النسبية او تكون للام من النسب والام من الرضاع وهي ليست امه للرجل من الرضاع فانه للرجل ان يتزوج هذه المرأة مثل ما عرفت في اخت واما الصورة الثانية فهي ان يكون للاخت من الرضاع

والنكاح من النكاح
والنكاح من النكاح
والنكاح من النكاح

ولها ام من النسب فانه يجوز له ان يتزوج هذه المرأة التي كانت امها من النسب يكون له اخ من الرضاع وله ام من النسب فانه يجوز له ان يتزوج هذه المرأة التي كانت امه من النسب واما الصورة الثالثة فهي ان يجتمع الصبي والصبي والصبي الاجنبيان في ثدي امرأة اجنبية وللصبي امه اخرى من الرضاع او يجتمع الصبيان في ثدي امرأة لاحدهما ام اخرى من الرضاع فانه يجوز للاخر ان يتزوج امه اخيه التي كانت امه من الرضاع وكما قال امه وعمه او عمته او خاله او خالته اعلم ان هؤلاء موطوءة للجد الصبي والجد الصبي ولا كذلك من الرضاع ولا تسمى الصورة الثالثة في جميع ما ذكر صدر والا فالا بن المرأة لها لا يحرمها اخوا بن المرأة اذا كانت من الرضاع صدره وعليه وتحل اخت الاخ رضاعاً ونسباً كما في من الاب له اخت من امه تحل لاخته من ابية اى يجوز للجد ان يتزوج باخت اخيه من النسب ان كان له اخ وله اخت لأمه فلا خيه لاني يتزوج اخته لأمه وكذلك في الرضاع كذا في النهاية وهذا كما مر شامل لثلاث صور الاخت رضاعاً للاخ رضاعاً والاخت رضاعاً للاخ نسباً كما لا ريب بين رضيعي ثدي وان اختلف زمانهما والاصل ان كل صبيين اجتماعاً على ثدي واحد لم يجز لاحدهما ان يتزوج الاخرى لانهما واحدة فهما اخت واخ وفي النهاية ثم انه لم يعتبر اجتماعهما من حيث الزمان ولا من حيث البيني واليسرى بل المعبر اجتماعهما في امرأة واحدة ارضاعاً كمال ولا حل ايضاً بين رضيع وولد مريض وان سفل في النهاية ولا يتزوج المرضعة احد من ولدا التي ارضعت لانه اخوها ولا ولد ولها لانه ولداضيها انتهى ولذا زوج نسباً منه اى من هذا الزوج ومعه كون لبن المرأة من الزوج انه سبب لنزول نسبها بواسطة اخيها فخصه اليه بحكم النسب كان هذا احتراز عن زوج النسب النسبية بان تزوجت امرأة ذات لبن بسبب زوج اخر كانت لها قبل فارضعت به صبياً فانه لا يكون ولداً له من الرضاع حتى يجوز له ان يتزوج باولاد الزوج الثاني من غيرها واخوانه كما في النسب يكون والزوج الاول مالم يلد من الثاني والتفصيل في الترتيل اى في جواب للرضيع وابنه اخ وبنته اخت واخوه عم واخنة من الثاني والتفصيل في الترتيل اى في جواب للرضيع وابنه اخ وبنته اخت واخوه عم واخنة عمه وهذا ظاهر ولا حرمه لورضعاً من شاة وكان محمد بن اسمعيل صاحب الحديث يفتي بثبوت الحرمة واخرج من نكاح سبب كذا في الكافي كمالاً ومن رجل ولا حرمة ايها الرضاع من رجل ولا في الاحتقان بل لبن المرأة وعن محمد الاحتقان محرماً كمال ولبن البكر والمثمة اى المرأة محرمة اى ثبت لحرمة الرضاع اى اذا رضعت صبية بل لبن امرأة بعد موتها ثبت به الحرمة عندنا خلافاً للشافعي واما قلنا الميت ارضعت بعد موتها لانه لو صلب اللبن قبل موتها فثبت به

والنكاح من النكاح
والنكاح من النكاح
والنكاح من النكاح

والنكاح من النكاح
والنكاح من النكاح
والنكاح من النكاح

والمراد بالزنى يفتى
في الاثام من الدنيا
والعقل والبدن والدين
في حق النفس وقلوبها
والمراد بالزنى يفتى
في الاثام من الدنيا
والعقل والبدن والدين
في حق النفس وقلوبها

الرضع ثبت الحرة افعاق كذا في شرح المجمع وكذا الاستعاظ واللبن المحلوط بالطعام الحرام
خلوا اليها عند غلبة اللبن ويعتبر الغالب لو خلط بماء او دواء او لبن شاة وكذا لو خلط
بلبن امرأة اخرى وعند محمد تتعلو الحرة بهما قال في الهداية واذا اختلط لبن امرأتين
توتروا اليه باغلبهما عند ابو يوسف لان الكل صار شيئا فيجعل الاقل تابعاً لأكثر
في بناء الحكم عليه وقال محمد وزفر ح تعلو التحريم بهما لان الجنس يغلب الجنس فان
الشيء لا يصير مستهلكاً في جنس لا اتحاد المقصود وعن ابي حنيفة ربح في هذا روايتان
واصل المسئلة في الايمان انتهى وان ارضعت ضرته حرم ما اى ان ارضعت امرأة
ضرته حال كون الضره رضيعه حرم ما على الزوج صدر لانه يصير جامعاً بين الامه والبنت
رضاعاً واذ كان حراماً كالجماع فيسببها نكاحاً ولا مهر للبيرة ان لم يتوطأ لان الغرة
جاءت من قبلها قبل الدخول بها وللصغيرة بنفسه لان الغرة وقعت لا من جهتها والار
نضاع وان كان فعلاً منها لكن فعلها غير معتبر في اسقاط حقها كما اذا قتلت مورثها
هداية ويترجم به الزوج على الكبيرة ان علمت بالنكاح وقصد الفساد لان لم تعلم به
اي بالنكاح او قصد دفع الجوع والهلاك او لم تعلم انه يفسد اى اوله تعلم ان رضاعها
مفسد بالنكاح والقول قولها في اي فيما ذكر من عدم العلم بالنكاح او قصد دفع الجوع
او عدم العلم بانه مفسد فيعتبر قولها فيها مع يمينها لا يشترط انكر الضمان هذا وانما
ثبت رضاعاً بما ثبت به المالان ولا يثبت بالرضاع بشهادة النساء منفردات بل بشهادة
رجلين او رجل وامرأتين وقال مالك يثبت بشهادة واحدة اذا كانت موصوفة بالعدالة
لان الحرة حرة من حقوق الشرع فثبت بجزء واحد كمن اشترى لحماً فاخبره واحداً في يمينه
اليمين ولنا ان ثبوت الحرة لا يقبل الفعل عن زوال الملك في باب النكاح وابطال الملك
لا يثبت الا بشهادة رجلين بخلاف اللحم لان حرمه تناول بنفسك عن زوال الملك
فانحصر به ايتى اهداية او قال هذه اخي من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق فيه
وهذا لا يصدق الا بيمينين في الحواشي وهذا اذا لم يثبت عليه اذ لو ثبت
بان قال هو قال لا يثبت لا يحد قاتلاً ولا يقتصر هذا على الحمل حتى لو كان
لا يقل ربح وقت وقوله انطاعت بعد عشر سنين يعتبر على هذا الوقال لاجنبية اذا
اراد ان يتزوج بها لان اقرب سبب الحرة فلا يصدق في رجوعه عنها كما لو اقر بطلاقها

انما هو يفتى
مقتضى اية او
انما هو يفتى
مقتضى اية او

وقد قيل عندنا
اذا وقع في
قلبه انه
فان حرمه
بشهادة
واحدة يفتى
بغيره
بشهادة
واحدة يفتى
بغيره
بشهادة
واحدة يفتى
بغيره

ثم

ثم رجع ولنا انه اقرب بحري فيه الغلط وهو الرضاع لانه امر مخفي فيصدق لكونه مقدوراً
وكذا في النسب حتى لو قال هذه اخي ولها نسب معروف في شبهة قال او تمت صدق كذا في شرح الوا
في شرح المجمع **باب الرضا** هو في اللغة رفع القيد على الاطلاق وهو لم يمتى
التطبيق كالسلام بمعنى التسليم وفي المحيط المستعمل في المرأة لفظ التطبيق وفي
غيرها لفظ الاطلاق حتى لو قال لامرأة اطلقتك لا تطلق ما لم ينو ولو قال طلقك
تطلق نوى ولم ينو ان التطبيق تفصيل وهو مستعمل في التكثير وفي اطلاق الدابة
رفع القيد فقط وفي اطلاق المرأة الرفع واذالة الملك والحمل شرح المجمع وفي عرق الشرع
هو رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح الاصل فيه عندنا الحظر والاباحة للحاجة وعندنا في
رح الاصل فيه الاباحة فان قيل انه مأمور به فاني يكون حظه قلنا الامر به لا يفتى في الحظر فان
الخطور قد يبرح حتى لا يقع بمحذور فوقع كالحث في اليمين اصلاح وايضا
ح احسنه تطبيقاً واحداً في طهر لا جماع فيه وشركتها حتى تمنع عدتها لان الصحابة رضوان
الله عليهم اجمعين كانوا يستحبون ان لا يزيدوا في الطلاق على واحد حتى تشق العدة وان
هذا افضل عندهم من ان يطلق الرجل ثلاثاً عند كل طهر واحدة لانه ايسر من الندامة
اقل ضرراً بالمرأة ولا خلق لاحد في الكرامة هداية وحسنه وهو مستعمل في ثلاث في ثلاث
اطوار لاجماع فيها ان كانت مبرحولاً بها والغير باطليقة ولو في الحيض وقال مالك ربح انه
بدعة ولا يباح الا واحدة لان الاصل في الطلاق هو الحظر والاباحة للحاجة المارح وقد انفتحت
بالواحدة ولنا قوله عم في حديث ابن عمر رض عنهما ان من السنة ان تستقبل الطهر استقبالاً
فتطلقها كل مرة تطليقة ولان الحكم يدار على دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق
في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر الخالي عن الجماع فالحاجة كالمستكررة نظر الى دليلها ثم
قيل الاولى ان يؤخر الايقاع الى آخر الطهر اخترا لا عن تطويل العدة والانه ان يطلقها
كما طهرت لانه لو اخرجها بما معها ومن قصده التطليق فيستل بالاباحة عقيب الوقاع
هداية والايمة والصغيرة والحامل يطلقن للسنة عند كل شهر واحدة وعند محمد ربح لا تطلق
الحامل للسنة الواحدة ان مدة حملها طهر واحد فلا يصلح للتفريق كالطهر المستد
ولهما ان الحامل لا تحيض مدة حملها طهر واحد كالبسة بخلاف الممتد طهره لان الحيض مرجو
فيها في كل ساعة فلم يقم شهره في حقها مقام الحيض شرح المجمع وجاز طلاقه من عقبيه

بما ان الرضا هو الرضا

احسن منه اي

واذا حثت السنة
الحسنه
بشهادة
واحدة يفتى
بغيره
بشهادة
واحدة يفتى
بغيره
بشهادة
واحدة يفتى
بغيره

ايجاز طلاق ذات الاشهر والحامل عقيب الجماع من غير فصل وقال زفر بن جعفر ينفصل بينهما بشهر
في ذوات الاشهر ووجه الطرفين المذكور في الهداية ويدعته تطليقها ثلاثا او شنتين
بكلمة واحدة او في طهر واحد لرجعة فيه ان مدخولها او في طهر جامعها فيه فاذا قفل
ذلك وقع الطلاق وكان عاصيا وقال الشافعي كل الطلاق مباح لانه تصرف مشروع
حتى يستفاد الحكم به والمشرعية لا تجامع الخطر ولنا ان الاصل في الطلاق هو الخطر لما
فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية والاباحة للحاجة الى الخلاص
فلو حاجة الى المجمع بين الثلاث كذا في الهداية وكذا تطليقها في الحيض اي يكون
بدعي اي لكنه من حيث الوقت لانه يقع في زمان النفرة وانتفاء دليل الحاجة شرح
المجمع وتجرب راجعتها في الاصح نص عليه صاحب الهداية عملا بحقيقة الامر في حديث
ابن عمر عن عنهما وقيل صحيح وهو اختيار القدوري ذكره في شرح المجمع فاذا
ظهرت شه حاضت شه ظهرت طلقها ان شاء وقيل يجوز ان يطلقها في الطهر الذي
يلي تلك الحيضة وهو اختيار الطحاوي والاول هو المذكور في الاصل وهو ظاهر الرواية
قوله في الهداية قال ابو الحسن الكرخي ما ذكره الطحاوي قولنا في حنفية وما ذكره الاصل
قولنا ووجه المذكور في الاصل ان السنة ان يفصل بين كل طلاقين بحبيضة والفاصل
ههنا بعض الحيضة فتكمل بالثانية ولا تجزئ فيستكمل وجه القول الآخر ان
اشترط الطلاق قد انعدم بالرجعة فصار كأن لم يطلقها في الطهر الذي يليه انتهى
ولو قال للموطوءة وهي ذوات الحيض انت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر طلقة
واحدة لان الطلاق الشن هذا وان نوى الوقوع جملة صححت نيته حتى يقع الثلاث
في الحال خلافا لغيره لانه بدعي وهو ضد اليقين وعندنا ثلاث دفعه متى الوقوع اي في
وقوعها مذهب السنة وعند الروافض لا يقع تمسكا بقوله تعالى الطلاق مرتان الاية
فالثلاث لا يقع الا ثلاث مرات صدر ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها اي ولو كان
المطلوق مكرها قال الشافعي طلاق المكره لا يقع لقوله عز رفع عن امتي الخطاء والنسيان
وما استكروا عليه قال مالك واحمد بن حنبل ولنا عموم ما روي انه عزم قال كل طلاق جائز
الا في العصبى والمجنون ولقوله عزم ثلاثا شجدهن جد وهزهن جد النكاح والطلاق
والرجعة رواه الطحاوي وغيره قال الترمذي حديث حسن كذا في شرح الكنته للعيني
او مكران

او مكران عظمه على ما مكرها اي او كان المطلق مكران وقال الطحاوي والكرخي رحمهما الله
انه لا يقع وهو احد قول الشافعي لان صحة القصد بالعقل وهو زائل العقل فصار كزواله
بالجنون والرداء ولنا انه ذال بسبب معصية في فعل باقيا حكما زجراله حتى لو شرب فصدع و
زال عقله بالصداع نقول انه لا يقع طلاقه كذا في الهداية واخرى باشارة المعهودة
لانه صارت معهودة فاقبعت مقام العبارة دفعا للحاجة وسيأتيك وجهه في اخر الكتاب
ان شاء الله تعالى هداية لا طلاق صبي والمجنون لانعدام اهليتها وفائدهم لانعدام الاختيار
فيه ويستدل زوجة عبدة لقول ابن عباس رضي عنهما جاء رجل الى النبي عم قال يا رسول
الله ليس لي زوجة امته وهو يريد ان يفرق بيني وبينها فصعد النبي عم المنبر
فقال يا ايها الناس ما بال احدكم ينزع عبده من امته ثم يريد ان يفرق بينهما انما الطلاق
لمن اخذ بالنساق كذا في شرح الكنته واعتباره اي اعتبار الطلاق بالنساق دون الرجال فطلاق
الحر ثلاث ولو تحت عبده وطلاق الامه ثنتان ولو تحت حر وقال الشافعي رح اعتباره
بالرجال حتى يملك الحر ثلاثا وان كانت امرأته امته ويملك العبد شنتين وان كان زوجة
حره للشافعي قوله عز الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ولنا قوله عز طلاق الامه ثنتان
وعندها حيفتان وما رواه حماد بن عمار عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله
ولا يجزئ لى نية وهوان طالقة ومطلقة وطلقك ويقع بكلمتها واحدة رجعية وان نوى الكفر
او نوي بآية لان هذه الالفاظ تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكانت
صريحة وانما يعقب الرجعة بالنساق ولا يفتقر الى نية لانه مزج فيه لنية الاستمرار او كذا انما نوي
الابانة لانه قصد تجرعه على الشرع بانقضاء التدة فير عليه لو نوي الطلاق عن ذائق لم يدين في القضاة خلاف
الظاهر (يدين فيما بينه وبين الله) لانه يحتمل له ولو نوي به الطلاق عن العمل يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله
لان الطلاق لينة القيد ومع غير متيق بالعلم ومن اى حنفية رح انه يدين فيما بينه وبين الله لا فيما بينه وبين الله
للتخصيص ولو قال انت مطلقته بكسر الهمزة لا يكون طلاقا لانه لا يثبت له الا بالنية لا بالنية
صريحة ولا يقع به الا واحدة وان نوي اكثر من ذلك قال الشافعي رح يقع ما نوي بمجرد لفظه فان ذكر الطلاق
ذكر لطلاق لينة كذكر العالم كذكر العالم وانه يصح فزان العدة به فيكون نسيان التفسير ولنا انه نعت فم دخت
تيمر لينة ط لنان وللثلاث طلاق ولا يجزئ العدة لانه فتهده وذكر المطلق ذكر الطلاق الذي هو موقفة
بمارة لا طلاق هو تطلق والرد الذي تغترن به نعت لمصدر المحروف طلاقا لانه لو كان اعطينه نزيه

الطلاق في ذوات الاشهر والحامل عقيب الجماع من غير فصل وقال زفر بن جعفر ينفصل بينهما بشهر في ذوات الاشهر ووجه الطرفين المذكور في الهداية ويدعته تطليقها ثلاثا او شنتين بكلمة واحدة او في طهر واحد لرجعة فيه ان مدخولها او في طهر جامعها فيه فاذا قفل ذلك وقع الطلاق وكان عاصيا وقال الشافعي كل الطلاق مباح لانه تصرف مشروع حتى يستفاد الحكم به والمشرعية لا تجامع الخطر ولنا ان الاصل في الطلاق هو الخطر لما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية والاباحة للحاجة الى الخلاص فلو حاجة الى المجمع بين الثلاث كذا في الهداية وكذا تطليقها في الحيض اي يكون بدعي اي لكنه من حيث الوقت لانه يقع في زمان النفرة وانتفاء دليل الحاجة شرح المجمع وتجرب راجعتها في الاصح نص عليه صاحب الهداية عملا بحقيقة الامر في حديث ابن عمر عن عنهما وقيل صحيح وهو اختيار القدوري ذكره في شرح المجمع فاذا ظهرت شه حاضت شه ظهرت طلقها ان شاء وقيل يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة وهو اختيار الطحاوي والاول هو المذكور في الاصل وهو ظاهر الرواية قوله في الهداية قال ابو الحسن الكرخي ما ذكره الطحاوي قولنا في حنفية وما ذكره الاصل قولنا ووجه المذكور في الاصل ان السنة ان يفصل بين كل طلاقين بحبيضة والفاصل ههنا بعض الحيضة فتكمل بالثانية ولا تجزئ فيستكمل وجه القول الآخر ان اشترط الطلاق قد انعدم بالرجعة فصار كأن لم يطلقها في الطهر الذي يليه انتهى ولو قال للموطوءة وهي ذوات الحيض انت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر طلقة واحدة لان الطلاق الشن هذا وان نوى الوقوع جملة صححت نيته حتى يقع الثلاث في الحال خلافا لغيره لانه بدعي وهو ضد اليقين وعندنا ثلاث دفعه متى الوقوع اي في وقوعها مذهب السنة وعند الروافض لا يقع تمسكا بقوله تعالى الطلاق مرتان الاية فالثلاث لا يقع الا ثلاث مرات صدر ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها اي ولو كان المطلوق مكرها قال الشافعي طلاق المكره لا يقع لقوله عز رفع عن امتي الخطاء والنسيان وما استكروا عليه قال مالك واحمد بن حنبل ولنا عموم ما روي انه عزم قال كل طلاق جائز الا في العصبى والمجنون ولقوله عزم ثلاثا شجدهن جد وهزهن جد النكاح والطلاق والرجعة رواه الطحاوي وغيره قال الترمذي حديث حسن كذا في شرح الكنته للعيني او مكران

خلوا نظام هدايه ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة او في دخولك مكة لا يقع ماله تدخلها
 لانه علقه بالدخول وكذا الدار اذا قال انت طالق في الدار يطلق للحال حيث كانت ولو قال
 انت طالق في دخولك الدار يتعلو بالفعل المقاربية بين الشترط والظرف فيحمل عليه
 عند تعدد الظرفية كذا في السوداية **فصل** في اضافة الطلاق الى الزمان هدايه قال
 انت طالق غدا في غدا يقع عند الصبح فانه اذا قال انت طالق غدا يقتضي ان يكون
 موصوفه بالطلاق في كل الغد فيقع عند الفجر ولا تحث نية العصر كما اذا قال صمت السنة
 يدل على ان صام كلها بخلاف صمت في السنة في قوله انت طالق في غدا يقتضي وقوع الطلاق
 في جزء من الغد وليس جزء منه اولى من الجزء الآخر فيقع عند الفجر لئلا يلزم الترجيح من
 غير مرجح صدور ان نوى الوقوع وقت العصر تحت ديانة لا قضاء لانه نوى التحصيل العموم
 وهو يحتمل محال الظاهر في الثاني قضاء ايضا في في العورة الثانية تحت نيته
 قضاء كما تحت ديانة وهذا عندنا في حبيبة رح خلافا لهما اي وقال لا تصح قضاء خاصة
 لانه وصفا بالطلاق في جميع الغد فصار بمنزلة قوله غدا على ما بيناه ولهذا يقع
 في اول جزء منه عند عدم النية وهذا لان حذف في واثباته سواء لانه ظرف في الحالين
 ودين حبيبة انه نوى حبيبة كانه لان كلف في للظرف والظرفية لا تقتضي الاستيعاب
 وتعين الجزء الاولى ضرورة عدم المزاحمة فاذا عين آخر النهار كان التعيين
 المقصد في الاعتبار من الضروري بخلاف قوله غدا لانه يقتضي الاستيعاب حيث
 ومنهما بهذه الصفة معناه ارجح الغد نظيره اذا قال والله لا مومن عمري ونظيره
 الاول والله لا مومن في عمري وعلم هذا الدهر وفي الدهر هدايه وقال انت طالق اليوم
 غدا او غدا اليوم يعتبر الاول ذكر اي ان قال انت طالق اليوم غدا يقع في اليوم وان
 قال انت طالق غدا اليوم يقع في الغد فيعتبر الوقت الاول ذكر او يلفظ الثاني ولو
 قال انت طالق فمر ان انت في حبك فهو لغو وكذا انت طالق امس وقد تكلم بها اليوم لانه
 استند الى حالة من انية الطلاق فيلغو وان كان تكلمها قبل امس ورح المان
 ان قال انت طالق امس لامرأة في تكلمها قبل امس يقع في الحال لانه ما استند
 الى حالة من انية ولا يمكن تحصيل اخبار ايضا فكون انشاء والانشاء في الماضي انشاء
 في الحال ولو قال انت طالق ماله اطلقك او متى لم اطلقك او متى ماله اطلقك

وسكت

وسكت طلقت للحال لانه اضاف الطلاق الى زمان خال عن التطبيق وجد حيث سكت وهذا
 لان كلمة متى وميتها صريح في الوقت لانهما من ظرف الزمان وكذا كلمة ما قال الله تعالى
 ما مدت حيا اي وقت الحياة هدايه حتى لو علو الثلاث في هذه الصور وقع سكون
 وان وصل انت طالق وقع واحدة اي ان قال انت طالق ثلاثا ماله اطلقك انت
 طالق تقع واحدة وقال زفر مرج يقع ثلاث تطبيقات كذا ذكره صاحب الاصلاح
 والايضاح نقل من شرح الطحاوي وكما الالدين نقل من التاتارخانية هذا
 ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع ماله تحت احدتها ذكره الكافي ولو قال
 انت طالق ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت احدهما قبل ان يطلق ثم ان مات
 في الزوج فان لم يدخل بها فلا ميراث لهما لان امرأة الفار انما تترث اذا كانت
 في العدة وان دخل بها فلها ميراث لانه يصير فارا وان ماتت امرأة في النوادر
 لانه لا يقع الطلاق بموتها والصحيح ان موتها كونه فلا ميراث للزوج منها لا يكون
 بينهما زوجية عن الموت كمال واذا بولونية مثل ان عند الامام وعندهما مثل متى قال
 في الهداية ولو قال انت طالق اذا لم اطلقك او اذا ماله اطلقك لم تطلق حتى يموت
 عندا في حبيبة رح وقال تطلق حين سكت لان كلمة اذا الوقت قال الله تعالى
 اذا التمسك كورت وقال قائلهم اذا تكون كرسية ادعى لها واذا يحاسر الجحش يدعى
 جندب فصار بمنزلة متى ومتى ما ولفظ الوقت لا امرئة انت طالق اذا شئت
 لا تخرج الامر من يدها بالقيام من المجلس كما في قوله متى شئت ولا في حبيبة انه
 مستعمل في الشترط ايضا قال قائلهم استغن ما عنك ربك بالغنى واذا تصيبك
 حصة فتجمل فان اريد به الشترط لم يطلاق في الحال وان اريد به الوقت
 تطلق فلو تطلق بالشك والاحتمال اشتري ومع نية الشترط او نية الوقت
 فان نوى اي اذا نوى الشترط يقع في آخر العمر واذا نوى الوقت يقع في الحال لان
 اللفظ يحتمل كذا في الهداية واليوم للنهار مع فعل ممتد ولما لفظ الوقت مع فعل
 لا يمتد الممتد عندهم ما صح فيه ضرب المدة وغير الممتد ماله يصح فيه ذلك
 والتعويض من الاول لانه يقع ان يقال جعلت امك بيدك يوما وشهر او يوم
 الامر بيدها في ذلك الزمان دون غيره والطلاق من الثاني حتى لو قال اطلقك

فان كان المهر منقلا من المهر
فان كان المهر منقلا من المهر
فان كان المهر منقلا من المهر
فان كان المهر منقلا من المهر

شرا كان ذكر المدة لغوا او كانت المرأة مطلقة ايضا فلو قال امرك بيدك يوم
بقدر زيد فقد مر ليلا لا تختير وان قال يوم امس زوجك فانت طالق فكلهما
ليلا وقع اي وقع الطلاق فاعلم ان اليوم يذكى بمراد به مطلق الوقت فيتناول
الليل والنهار والضابط فيه انه اذا قرن بفعل ممتد يراى به النهار واذا قرن بفعل
غير ممتد يراى به مطلق الوقت والتسرف فيه ان خطر الزمان اذا تعلق بالفعل بل لفظه
في يكون معيارا له كقولنا صحت السنة بخلاف ما اذا تعلق به بلفظه في كقولنا صحت
في السنة فاذا كان الفعل ممتدا كان المعيار ممتدا فيراد باليوم والنهار وان كان
غير ممتدا كان المعيار غير ممتد فيراد به مطلق الوقت ثم اختلف عبادتهم فيما يعتبر
الامتداد وعدمه فالمفهوم من الهداية في هذا الفصل ان المعيار القل الذي تعلق به
اليوم ومساو الطلاق في المثال الثاني والمذكور في ايمان الهداية ان المعيار الفعل الذي
اضيف اليه اليوم وهو التزوج في المثال المذكور وقال في التلويح هو من متاهاتهم
حيث لم يخلط الجواب لتوافق التعلق به وامتناع اليه في الامتناع وعدمه واما
اذا اختلف مثل امرك بيدك يوم يقوم زيد فقد اتفقوا على ان المعيار هو ما تعلق به
لما اضيف اليه حتى لو قدم ليلا لا يكون الامر بيدها لان كون الامر باليد مما يمتد ايضا
ج ولو قال انا منك طالق فهو لغو وان نوى اي ان نوى الطلاق وقال الشافعي يقع اذا
نوى لانه شرع لاذاته النكاح وهو قائم بهما جميعا وبه قال مالك واما انه شرع
لازالة العقد والتباعد عليها لا على عيني ولو قال انا منك باين او عليك حرام بابت
ان نوى وفي النهاية اذا قال لامرأة وانا باين يعني منك ولم يقل منك لا يقع شيء
وان عني به الطلاق وكذلك لو قال انا حرام ولم يقل عليك بخلاف ما لو قال انت باين
او انت حرام ونوى به الطلاق يقع الطلاق وان لم يقل مني وفي التانارخانية ولو
قال لها طالق عليك واجب وقع وكذا لو قال الطلاق على واجب لو قال طلاقك
على لا يقع في قولهم جميعا كما لو قال انت طالق مع موتي او مع موتك فهو لغو
لانه اضاف الطلاق الى حالة منافية له لان موته ينافي باهلية وموته ينافي بالحلية
ولا بد من هداية وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا لم يرد في رواية وتفصيل
في الهداية وان ملك امرأته او شققتها او لكنته او شققتها بطل العقد اما
في الاول

في الاول فلان ملك النكاح ضروري وقد استغنى عنه بالاقوى واما في الثاني فلما اجماع
بين المالكية والملوكية فان قلت المكاتب اشترى زوجية لا يبطل النكاح قلت ليس
ملك بل حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح عيني فلو طلقها بعد ذلك اي بعد الشراء
لغاي لغا تطبيقه هذا لان الطلاق يستدعي قيام النكاح ولا ينافيه مع الثاني لان
وجه الاول كل وجه هداية ولو قال لها وهي امة انت طالق شنتين مع اعناق سيدك
ايناك فاعتقها ملك الرجعة لانه علق التطبيق بالاعناق او العتق لان اللفظ
ينتظرها والشرط يكون معدوما على خطر الوجود والحكم تعلق به والمذكور بهذه الصفة
والمطلق به التطبيق لان في التعليقات نصير التصرف تطبيقا عند الشرط عندنا
واذا كان التطبيق معلقا بالاعناق او العتق يوجد بعده ثم الطلاق يوجد بعد التطبيق
فيكون الطلاق متاخرا عن العتق فيصا فيها وهي حرة فلو يحرر حرمة غليظة بالشنتين
ينبغي شيء وهو ان كلمة مع للقرآن قلنا قد يذكى للآخر كما في قوله تعالى فان مع العسر يسرا
الاية فيحمل عليه بدليل ما ذكر من معنى الشرط هداية وان علق طلقها بحجي الغد
وعلق مولاهم عتقا فيمضي الغد لا تحل له الا بعد زوج اخر وعند محمد يملك الرجعة
يعني قال الزوج اذا جاء الغد فانت طالق شنتين وقال المولى اذا جاء الغد فانت
حرة فجاء الغد وقع الطلاق والعتق ولا يملك الزوج الرجعة لان وقوع العتق
مقارن لوقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي امة بخلاف المسئلة الاولى فان وقوع
الطلاق متوقف على وقوع العتق فاعتبر التقدم والتاخر بالرتبة وعند محمد يملك
الرجعة لان العتق اسرع وقوعا لانه رجوع الى الحال الاصلية وهو امر مستحسن
بخلاف الطلاق فانه ابغض المباحات فيكون في وقوعه بطوء وتأخر صدر وتعد
كالحره اجماعا اخذ بالاحتياط قال لها انت طالق هكذا مشيرا باصابعه وقع
بعدها اي بعد الاصابع فان اشار ببطونها تعتبر المنشورة وان بطهوها تعتبر
المضمومة لانه اذا اشير بالاصبع المنشورة فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب المحاط
واذا اعتد بالاصابع يكون بطن الكف في جانب العاقد صدر ولو وصف الطلاق بضرب
من الشدة بان قال انت طالق باين او التبة او الفخشي الطلاق او احبته او اشده او
طلق الشيطان او البدة او كالجبل او كالف او ملأ البيت او تطبيقه شديدا او طويلا

لان ما لا يمكن ان يكون
اشياء على ما هو عليه
في الحقيقة بل هو
مجرد اسم لا حقيقة

او عريضة وقع واحدة بانية بلانية والوجود المذكورة في الهداية وشروع الكثرة وكذا يقع واحدة
بانية ان نوى الشئين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة وبقوله بابين او البتة اخرى فيصح
بانسان لان هذا الوصف يصلح لابتداء الايقاع هداية وصحت نية الثلاث في الكل
لشئ واحد على ما مر في الواقع بها بابين هداية **مسألة** طلق غير المدخول بها ثلاثا
وقعت لان الواقع مصدر محذوف لان معناه طلاقا ثلاثا على ما بيننا فلم يكن قوله
انت طالق ايقاعا على واحدة فيتحقق جملة هداية وان فرق الطلاق بان قال انت طالق
وطالق وطالق بذكر الواعظ كمنه كشف بانه بالاولى لا تقع الثانية لان كل واحد
ايقاع على واحدة اذ لم ينفى في اخر كلامه ما يغير صدره حتى يتوقف عليه فيقع الاول في
الحال فيصادفها الثانية كوي مبانة هداية ولو قال انت طالق واحدة واحدة ووقع
واحدة لما ذكرنا انها بانه بالاولى وكذا لو قال واحدة قبل واحدة او بعدا واحدة والاصل
انه متى ذكر شيئين وادخل بينهما حرفا في الظرف ان قرأها بالكتابة كان صفة للمذكور
آخر قوله جاني زيد قبله عمرو وان لم يقرنها بها كان صفة للمذكور او لا كقوله جاني
زيد قبل عمرو وايقاع الطلاق في الماضي ايقاع في الحال لان الاسناد ليس هو
فما قبله في قوله انت طالق واحدة قبل واحدة صفة للاولى فتبين بها فلا يقع
الثانية والبعدي في قوله بعدا واحدة صفة للاخيرة فحصلت الابانة بالاولى
هداية ولو قال انت طالق واحدة بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها
واحدة فتبين انما في بعد واحدة او قبلها واحدة لان الواحد الاول سابقة ذكرنا
متأخرة معنى ولو واحدة الثانية متأخرة عن الواحدة الاولى ذكرنا سابقة معنى فيقعاعات
معان فيكون في ذلك ومعها فظا من صدر وفي الموطوءة شتان في الكل لان المحلية
لا بد من قول الاول **مسألة** ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة فدخلت
تقع واحدة عنداني حينئذ وعندهما شتان ولو اخر الشئ بان قال انت طالق واحدة
واحدة ان دخلت الدار فدخلت فشتان اتفاقا فيقع شتان اتفاقا لهما
لان في الاول والجميع المستعمل في جملة كما اذا نقى على الثلاث او اخر الشئ قوله
ان الجميع المستعمل في احتمال القرائن والترتيب وعلى اعتبار الثاني لا يقع الا واحدة
كما اذا نقى بهذا المقند فلا يقع الزايد على الواحدة بانك بخلاف ما اذا

اخر الشئ لان مغيرة صدر الكلام فيتوقف الاول عليه فيقع جملة ولا مغيرة فيما اذا
قدم الشئ فلم يتوقف هداية ويقع بعد ذلك باني الطلاق لانه اي يقع الطلاق
بعد ذكر مقارنا بالطلاق ولا يقع بلفظ الطلاق شئ فرع على هذا قوله فلو ماتت
قبل ذكر العدد في قوله انت طالق واحدة لا تطلق لانها كانت الاعتبار بالعدد والعدد
صادفها وهي ميتة فيلغو هذا **مسألة** وكنايته ما احتمل وغيره ولا يقع بها الا
بنية او دلالة حال لانها غير موضوعة للطلاق بل يحتمل وغيره فلا بد من
التعيين او دلالة كان يكون في حال اذكرة الطلاق وكان اللفظ لا يصلح ردا ككشف
فتبين ان ثلاثة الفاظ يقع بها طلاق رجعي ولا يقع بها الا واحدة وهي قوله اعتدت
واستبرئ رجلك وانت واحدة يقع بكل منها واحدة رجعية اما الاولى فلا تنها
يحتمل الاعتداد عن النكاح ويحتمل اعتداد نعمة الله تعالى فاذا نوى الاول يتعلق بنية
فيقتضيه طلاقا سابقا وانطلاق يعقب الرجعة واما الثانية فلا تنهاستعمل للمعنى
الاعتداد لانه تصرح بما هو المقصود منه فكان بمنزلة ويجوز الاستبراء لتطبيقها
واما الثالثة فلا تنهاستعمل ان يكون نعتا للمصدر المحذوف تطبيقا واحدة فاذا انوبه
جعل كانه قاله وانطلاق يعقب الرجعة ويحتمل غيره وهو ان يكون واحدة عندا او
عند قوم ولما احتملت هذه الالفاظ الطلاق وغيره يحتاج فيه الى النية ولا يقع
الا واحدة لان قوله انت طالق فيها مقتضى او مضمر ولو كان مظهر الا يقع بهذا
الا واحدة فاذا كان مضمرا او في قوله واحدة وان صار المصدر مذكورا لكن
ان يصير على الواحدة ينافي نية الثلاث ولا معتبر باعراب الواحدة عند عامة المشايخ
هو الصحيح لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب هداية وما سواها من الالفاظ
الكنائية يقع بها واحدة بانية وعندنا شافعي واحدة رجعية الا ان ينوي ثلاثا فيقع عن
ولا تقع نية الشئين وقال زفر تصح لان الشئين بعض الثلاث فاذا صح نية الثلاث
يصح نية الشئين ولنا ان الطلاق اسم جنس ومعنى الواحد مراعي فيه كسائر اسماء
الاجناس فاذا لم ينو فيه شيئا يحتمل على الواحد حقيقة لانه متيقن واذا نوى الثلاث
يصح لانه اسم جنس واحد حكما وان نوى الشئين يلغو لانه عدده فاللفظ لا يحتمل
كما لو خلف لا يشترط الماء لو نوى جميع الماء يصح لانه واحد حكما وان لم ينو يصح في

فان دلالة في احوال
النية لانها في حيز
واحدة باطنية
في عتامة غير مارة
او غير مارة

نماز پروردگار

از سبب

[illegible]

وإنما يقع الطلاق إذا كان كونه مخالفاً لما كان أو بغيره الملك لا يجوز أن يكون لازماً لا بد أن يكون ظاهراً كونه محققاً في حق الزوجين وهو القوة والظهور بأحد الزوجين
 وأما ما في الطلاق إذا كان كونه مخالفاً لما كان أو بغيره الملك لا يجوز أن يكون لازماً لا بد أن يكون ظاهراً كونه محققاً في حق الزوجين وهو القوة والظهور بأحد الزوجين

جاء به على موجب التخيير كذا في النهاية ولو قال أنت طالق كم شئت أو ما شئت طلقت ما شاءت في المجلس لا بعدد لانها شعلان للعدد فقد تكرر اليها ان عدد شئت وان قامت من المجلس بطل وان وقت الامكان رداً كذا في الهداية وانما كان صلتى نفسك من ثلث ما شئت فلها ان تطلق ما دونه ان شئت لا ان شئت فذا قال لها فان عندك طلاق فثلاثاً ان شئت ان كلمة ما يمكن في التخيير من قد شئت التخيير بنفس كذا اذا قال كل من طعاني ما شئت وطلق من شئت ان شئت من شئت ان كلمة من حقيقة لبعض وما للتخيير في فعلها وفيما شهد به من التخيير في ذلك راسية او لعدم الصفه ان شئت من لو قال من شئت كان على الخلاف كذا في الهداية **باب التعليق** انما يقع في الملك كقول منكوتة ان شئت فانت طالق او مضافاً الى الملك كقول لا جئت ان تكوني فانت طالق فيقع ان تلتزم لوجه الاضافه الى الملك وعند الشئ فيقع لا يقع والى بالاضافه الى الملك تعليق الطلاق بالملك صدر ولو قال لا جئت ان تتركت فانت طالق فيقع فتركت لا تطلق لانه ليس بالملك صدر ولو قال لا جئت ان تتركت فانت طالق فيقع فتركت لا تطلق لانه ليس بالملك صدر ولو قال لا جئت ان تتركت فانت طالق فيقع فتركت لا تطلق لانه ليس بالملك صدر ولو قال لا جئت ان تتركت فانت طالق فيقع فتركت لا تطلق لانه ليس بالملك صدر

من واحد منها هدايه والى في الشرط ان واذا او الاما وكل وقارضا وكل ومنه ما لان الشرط مشتق من العلامة وهذه الالفاظ مما ياتيها افعال فيكون سلامك على الخشت ثم كلمة ان صرف بشرط لانه ليس فيها معنى الوقت وما وراها ملحق بها وكلمة كل ليست بشرط حقيقة لان ما ياتيها اسم الشرط ما يتعلق به يجوز ان يكون لا جزيه يتعلق بافعال الا ان كان بشرط او يتعلق بالفعل باسم الذي

من شأنه لك كل عيب اشترت فهو قهر هدايه واحسم ان لا تولى ذكر من وما في ذكره مما انما يقع فان ما يتعلق بهما من المثل من كثرها لا يخفى ما انفع الامور فلو شئت في حق جميعها اذا وجد الشرط انتهت البعدين وانجحت لانها غير متعلقة بالعموم والملك ار لفة فبوجود الفعل مرة في الشرط ولا بقاء

لا يجزى

لا يجزى بدونه الا في كل ما فانها تنقضي تعميم الافعال قال الله تعالى كل من نفقت جلودهم بدلنا جلودا غيرها الاية ومن ضرورة التعميم الحكم ان قلد لك شئتي غيرها بعد الثلاث ما لم تدخل على التزوج اما لو دخل على التزوج قلدا شئتي اصلا وفرغ على هذا المتزوج قوله فلو قال كلما تزوجت امرأه فمضى طالق تطلق بكل تزوج وبعد زوج آخر ولو دخلت على غير التزوج كالدخول مثلاً بغيره لكانت شئتي الثلاث فان تزوجها بعد زوج آخر وتكررا بشرط يقع شئتي وهذا معنى قوله وان قال كلما دخلت فانت طالق لا تطلق بعد الثلاث وزوج آخر والفرق ان مقتضى البعدين في مسئلة التزوج ملك بوجده المستقبل وذا غيره محصور فمهما وجد الشرط تنقضي فيه اذ هو في مسئلة الدخول مصحح البعدين هو التحلل القاع وهو ينتهي بالثلاث فبنتي البعدين كذا في كشف اللقايق ورواى الملك لا يبطل البعدين لان الملك لا يعتبر للاعفاء فلتبقى او لا تكشف والملك بشرط الوقوع الطلاق لا لا بخلاف البعدين فان وجد الشرط فبنتي البعدين وقع الطلاق لوجود المحبة والا ان وان لم يوجد الشرط في الملك كذا اذا وجد قبل التزوج انجلى البعدين والابقع الطلاق المجتبه كشف قال قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً فادان بدخل الدار من خبره ان يقع اثلاث فبنتي ان يبطلها واحدة وتنقضي العدة فتدخل الدار حتى تبطل البعدين ولا يقع الثلاث ثم يتزوجها فان دخلت الدار لا يقع شئتي بطلان البعدين

يخرج او ان يكون من كل دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً فادان بدخل الدار من خبره ان يقع اثلاث فبنتي ان يبطلها واحدة وتنقضي العدة فتدخل الدار حتى تبطل البعدين ولا يقع الثلاث ثم يتزوجها فان دخلت الدار لا يقع شئتي بطلان البعدين

فان طلق في كل من نفقت جلودهم بدلنا جلودا غيرها الاية ومن ضرورة التعميم الحكم ان قلد لك شئتي غيرها بعد الثلاث ما لم تدخل على التزوج اما لو دخل على التزوج قلدا شئتي اصلا وفرغ على هذا المتزوج قوله فلو قال كلما تزوجت امرأه فمضى طالق تطلق بكل تزوج وبعد زوج آخر ولو دخلت على غير التزوج كالدخول مثلاً بغيره لكانت شئتي الثلاث فان تزوجها بعد زوج آخر وتكررا بشرط يقع شئتي وهذا معنى قوله وان قال كلما دخلت فانت طالق لا تطلق بعد الثلاث وزوج آخر والفرق ان مقتضى البعدين في مسئلة التزوج ملك بوجده المستقبل وذا غيره محصور فمهما وجد الشرط تنقضي فيه اذ هو في مسئلة الدخول مصحح البعدين هو التحلل القاع وهو ينتهي بالثلاث فبنتي البعدين كذا في كشف اللقايق ورواى الملك لا يبطل البعدين لان الملك لا يعتبر للاعفاء فلتبقى او لا تكشف والملك بشرط الوقوع الطلاق لا لا بخلاف البعدين فان وجد الشرط فبنتي البعدين وقع الطلاق لوجود المحبة والا ان وان لم يوجد الشرط في الملك كذا اذا وجد قبل التزوج انجلى البعدين والابقع الطلاق المجتبه كشف قال قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً فادان بدخل الدار من خبره ان يقع اثلاث فبنتي ان يبطلها واحدة وتنقضي العدة فتدخل الدار حتى تبطل البعدين ولا يقع الثلاث ثم يتزوجها فان دخلت الدار لا يقع شئتي بطلان البعدين

طالع ان تزوجها بعد زوج آخر وتكررا بشرط يقع شئتي وهذا معنى قوله وان قال كلما دخلت فانت طالق لا تطلق بعد الثلاث وزوج آخر والفرق ان مقتضى البعدين في مسئلة التزوج ملك بوجده المستقبل وذا غيره محصور فمهما وجد الشرط تنقضي فيه اذ هو في مسئلة الدخول مصحح البعدين هو التحلل القاع وهو ينتهي بالثلاث فبنتي البعدين كذا في كشف اللقايق ورواى الملك لا يبطل البعدين لان الملك لا يعتبر للاعفاء فلتبقى او لا تكشف والملك بشرط الوقوع الطلاق لا لا بخلاف البعدين فان وجد الشرط فبنتي البعدين وقع الطلاق لوجود المحبة والا ان وان لم يوجد الشرط في الملك كذا اذا وجد قبل التزوج انجلى البعدين والابقع الطلاق المجتبه كشف قال قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً فادان بدخل الدار من خبره ان يقع اثلاث فبنتي ان يبطلها واحدة وتنقضي العدة فتدخل الدار حتى تبطل البعدين ولا يقع الثلاث ثم يتزوجها فان دخلت الدار لا يقع شئتي بطلان البعدين

أول الفاء
الالف
الضمة

۱۹۵
خادم اقصیٰ
بررسی علی قاضی اوقاف
صفر

اعادة الترميم
مادام في العدة

سهر فانت عالی موجود علی فاکه انما انقیاد و التوطع فی مرضه و رشت لانه سهر علی جبهه التسلیم فی المرفق و انما انقیاد جبهه الی سهر و انما علی التوطع بجهته یا فاکه او علی غلظ النظر فی شطیق او یکنی الوقت یا فاکه انما انقیاد و رشت سهر فانت عالی موجود علی فاکه انما انقیاد و التوطع فی مرضه و رشت لانه سهر علی جبهه التسلیم فی المرفق و انما انقیاد جبهه الی سهر و انما علی التوطع بجهته یا فاکه او علی غلظ النظر فی شطیق او یکنی الوقت یا فاکه انما انقیاد و رشت

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

[illegible]

فامنها طلقت بالولد الاول
 وصارت مقبلة بالولد
 الثاني صارم اجعوا في
 الطلاق الاول اذ جعل
 العلون موضعاً لاختار
 في العدة حمل لام
 وسلم على الصلوة
 وطلقت ثانياً بالولد
 الثاني لانها لم يمين
 غيرة بينهما وبان
 الثالث صارم اتمها
 في الطلاق الثاني
 صارم وطلقت ثانياً
 بالولد الثالث
 فتعقد بالحيض
 لانها حائض من
 ذوات الاقراء حين
 وقع الطلاق الرجعي
 من المطلق

مستخرج من نسخة المخطوط

فان جازت فترتها وقات الدمنة انت ام ولده فلا بد ان الحرة الثابتة بظاهر المار يجعل لدفع الرق لا لا حتى فاق الارث
 والخاصية بالانكشاف ان الارث فلا يقتضي به ولكن لها من المخل لانهم افروا بالدخول بها ولم يثبت كونهما ام ولد بقولهم
كشف **باب** **النفقة** هي تربية الولد شرح الجع كشف الام احق من الغير بحضانه ولده باقله الفقرة وبعد بان
 جلبت الا انه يكون منده او فاجرة غير مأمونة لقوله عم انت احق به ما لم تنزوي ولا تجبر الام على اخذ الولد اذا ثبت
 او لم يطلب الا ان يكون للولد ذورم حرم سوى الام فحينئذ جبر الام على حضانه كبدل البضع الولد لانه لا شفقة للاهنية
 اصلا كشف ثم امر اي ام الام وان علمت ثم ام الاب ثم اخت الولد لا يبين ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك اي الاب وام
 ثم لب فان لم يات احد الام فاختر الاب وام او علمت اخت الام ثم لام ثم لاب وذلك لان الاصل في هذا الباب المام فالنفة
 من جبريت اقدم على الترابية من جهة الاب صدر ثم بنته كذلك اي لاب وام ثم لام ثم لب صدر وبنات الاخت او اب
 من بنات الاخ لا ثبت لاخت تدعى اي تنسب لسان له من الحضانه وامانبات الاعمام والمالقات فيعز من حق
 الحضانه لان قرين لم يتا كد بالحرية كذا في الكافي ومن اي بنات الاخ او اب في العا كذا في المختار ومن كان غير
 حرم اي غير حرم الام لا سقط حقها لان كل من كان حرم بام نكح في حدة نكح حدة لا لا في حدة جفاء من حدة وعنه اختيار
 وهو لا ينفق من المهر في حدة من حدة لان المانع قد زال اختيار والقول قول اي قوله المرأة في نفق الزوج لانها تنكح
 بشفقة حضانه في الحضانه ويكون له نفق عند حسن حيث يستغنى عن الحرمة بان تأكل ويشرب ويلبس ويستحي وحده قيد
 له وعنه وقد بسج عا فافرد ابو الرزح او بسج عا ما قدره الحنفية في قوله الكافي وعنه الفتوى وكذا
 في شرح الجع وندا عليه قول الصدوق حيث افرد الثاني بالذكر ولم يذكر الاول وهو المذكور في الهداية والشر والشفق
 روي في القولين عا فافرد ابو الرزح صاحب الاختيار في هذا ثم جبر الاب عا حدة ويكون الجارية عند الام والجدة
 عند البنين وعند خدرج حتى تستحق كما عند غير اوبه يعني لف اذا الزمان ذكر في الكافي والام والجدة اصح بالجارية
 حتى ينفق وروي عن خدرج انما بلغت حد الشهادة تدفع اليها الاب لانها صارت عرضة لتعرض الرجال ولا بد من الفقرة
 ما بعد تلك من ان يرضع بذلك في حق النفس فلا يستبعد ذلك في بناتها وفي الزانية وذكر في غيات المفتي ان
 الاب والام اخذت الجارية انما بلغت حد الشهادة والاعتقاد عا هذه الرواية لف والزمان والبلغت اهدى بنسبة
 نفق بنت حد الشهادة في قولهم قبا كمال روي من الحضانه لا يجبر عليها فانما لا عصبية غير حرم كالحق العود والنفقة
 الفتاوى في النفقة اختيار والام الى فاسق ما جبر لعدم الامن وان اجتمعوا في حدة فاورعهم او اب
 ثم استهم ولا حق لامة وام ولد في الحضانه قبل العقد بوجها من الحضانه بالاستقلال بحدة المولى ولان الحضانه
 ولاية ابست باهت وان استصارتا كالمرة في حق الحضانه اشف والتمية احق بولاية الامام خوف عليه
 ان لا ينفق لان حضانه حضانه قبل ذلك وبعد عليه الفرض اختيار وليس للاب ان يسافر بولده حتى ياتي حد بنات الحضانه
 الاختار

الاختار
 في النفقة
 الاختار
 في النفقة
 الاختار
 في النفقة

كتاب النفقة
 في النفقة

كتاب النفقة
 في النفقة

الاختار كما فيه من ابطال حق الام من الحضانه اختيار ولا للام لها وطنها وقد تزوجها فيه لان الزوج دليل المقام في بلد
 وانما الزمان اتباعه حكم الزوجية فاذا زالت الزوجية جاز لها ان تعود اليه لانه رضى بذلك اختيار ان لم يكن الولي وارثا
 لانه ضرر بالصبي لانه يتعود اخلاق الكفار وربا ناقصا واذا ردت ان خرج لها وطنها ولم يقع العقد فيه ليس لها ذلك لانه
 يلزم لها المقام فيه فلا يجوز لها التفرق بينه وبين ولده من غير التزم اختيار وليس ذلك اي السفر المذكور لغير الام وان
 كان بين الطرفين او القربى ما يمكن الاب ان يطلق عليه ويبيت في منزله فلا بأس به وكذا النكحة من الفقرة لا لانه فيه نظر
 للصغير حيث يتخلق باهل المهر اختيار بخلاف العكس لان اخلاق اهل السوء اخفى فكان فيه ضرر بالصبي فلا يجوز
 اختيار ولا خيار للولد غلاما او جارية وقال الشافعي رحمه الله الحار لان النبي صلى الله عليه وسلم لانه نقصور علقه بخيار
 من عنده الدعوة يتخذ بينه وبين اللب فلا يخفق الفراق وقد صحح الصبي رضى الله عنهم لم يجبر والمحدث فقل قد قال
 عم المهر احده فوفق لاختار لا نظير عا ثم او يجلد عا ما اذا كان بالف حدة **باب** **النفقة** هي مشتقة امان
 النفق الذي هو الهلاك او من النفاق بالفتح وهو الرواج وفي النفقة الشرعية هلاك المال في الصارف ورواج الا
 في المصالح فالمناينة في غاية الظهور هذه الزائدة ما في الترتيب فيجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة عا زوجها و
 لو صغير اي ولو كان الزوج صغيرا مسلمة كانت او كافرة كبيرة او صغيرة نوطا حتى لو كانت كافرا كان المانع من جبرها فلم يوجب
 البضع فلا يجب النفقة بخلاف اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر عا الوصي فان المانع من جبره صدر ولو كان صغيرا لا يطبق
 الجاء لا نفقة لها لوجود المانع من جبره كذا في الدرر اذا سلت اليه نفسه في منزله هذه عا ما اختاره صاحب الهداية
 وقال في النهاية هذه الشرط ليس بل لازم في ظاهر الرواية فانه ذكر في البسوط في ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة
 لها وان لم تنقل البيت الزوج ثم قال وقال بعض المتأخرين من انه لا يستحق النفقة اذا تزوج اليه بيت زوجها و
 الفتوى عا جواب الكتاب وهو وجوب النفقة وان تزوج ورأى لم يسلم اليه نفسه الحق لها ولو عدم طلبة وتعرض
 فقد نفقة كل شهر وسلم اليها والكسوة كل سنة اشهر حبسا وشوباها وقد ركبها في اسراف ولا نفقة غير
 في ذلك على حالها في المورث حال اليار وفي المعين حال الاعسار وفي المختلفين بين ذلك وفيل بعض حاله فقط وهو
 قول الكوفي وبه قال الشافعي ذكره في الهداية والقول في اعساره في حق النفقة والبنية لها ويعرض عليه نفقة خادم واحد
 لها مائة وسر او مائة يورث نفقة خادمين احدهما المصالح الداخل والآخر المصالح البيت وهو بقوله ان الواحد يقوم بهما فلا حاجة
 الى اثنين حتى او كفا ما بنفسه لم يلزمه نفقة خادم وقيل ان كانت من بنات الاشراف فلها نفقة خادمين احدهما للخدمة والاخر
 للرسالة وامور خارج البيت اختيار ولو مفسر الا لزمه نفقة الخادم في الاصح احراز عن قول خدرج فلان عنده في
 عا المعنف نفقة الخادم صدر ولو فرقت ابيارده ثم في حاضته ثم لها نفقة اليار وبالعكس تلزم نفقة العار ولا نفقة
 لاناشرة خرجت من بيت اي من بيت زوجها بغير حق وجبته بدني اي ولا نفقة ايضا كجوبة بدني ومرفقة لم تزق

الاختار
 في النفقة
 الاختار
 في النفقة

الاختار
 في النفقة
 الاختار
 في النفقة

الاختار
 في النفقة
 الاختار
 في النفقة

هذا هو الحق لا ريب فيه

ومقصود وصيغة لا توطأ وحاجة لا معه ولو جئت معه فلها نفقة الحنفية لا السفر اي لا نفقة السفر ولا الكراء
وان مرضت في منزله فلها النفقة لا لمرضت في بيتها وزدت مربية قال في الهداية وان مرضت في منزل الزوج
فلها النفقة والقياس ان لا نفقة لها اذا كان مرضا يمنع من الحجاج لقوات الاحتاسق للاستمتاع وهو الاحتاسق
ان الاحتاسق قلناه يستثنى بها ويمسها وحفظ البيت والمانع بعارض فاشبه الحنفية وعن ابي يوسف انها
سكت نفقته ثم دعت تحت النفقة لتحق التسليم ولو مرضت ثم سكت لا يجب لان التسليم لم يصح قالوا هذا صحيح
وفي لفظ الكتاب ما يشير الى انه لا يفرق بينهما في النفقة وتؤمر بالاستدانة لتجدي عليه اي تؤمر بان تستغفر
عليه وتفرق الى نفقة حتى ان غنى الزوج ويؤدي فرضها بعد اغناها وما عند التفرقة في القافي يفرق بينهما
لان ما عجز عن الاسكان بالمعروف ينوب القاضى مناه في التزويج بالاحتسان واهي بالاشد والضرورة
في التفرق لان دين الحاجة الدائمة لا يسر بالاستدانة والمطالبة لا تحذف من نفقته او غنى الزوج في المال امر
منه اخبر ان ينسب القاضى نائبا في المذهب يفرق بينهما صدر ولا يجب نفقة مدة منته الا ان تكون قد قضيت
القاضي فرض لها النفقة او صارت الزوج على مقدار ما مضى لان النفقة صلة وليس بعدن غدا عما مضى
قبل فلا يستحق الزوج فيها الا بالانقضاء كالمهر لا يوجب الملك الا بموكله وهو القبض والصلح بمنزلة القضاء
لان ولاية على نفقة اقوى من ولاية القاضى بخلاف المهر لانه عوض كذا في الهداية ولو مات احدكما او طلق
بعد انقضاء او التزويج قبل قبض سقطت الا ان يكون استدان بامراض هذا عندنا وما عندنا في رج
فلا تسقط بالموت بلا يجر ذنبه عليه ولو عدل لها النفقة الكسوة لمدة ثم مات احدكما قبل تمامها فلا رجوع
اخذت حنفية ويوسف رحمهما الله لا يباين اتصالها بالقبض بالموت سقط الرجوع كما في التوبة خلافا
خبرنا في رجوعها اندفان عند ما احتسب ما بقي للزوجة الباقية تسترد لانها عوض عما سخره عليه بالاحتاسق
كذا في المصدر واذ تزوج العبد بالاذن فينفق ادين عليه باع فيه مرة بعد مرة اخرى ولا يباع في دين غير المرأة
صورة عند تزويج امرأة باذن المولى فنقض القاضي النفقة عليه واجتمع عند الف درهم فبيع بحسبها وهي قيمته
ونشرة في مالها عليه دين النفقة مرة اخرى بخلاف ما اذا كان هذا الالف عليه سبب فربيع بحسبها لا يباع
في اخرى صدر والفق ان دين النفقة تجدد في كل ما نفيك من دنيا آخرها هذا السبع بخلاف سائر الدعا
وهو ان ما زاد ومما كان يباع بالنفقة لعدم جواز البيع لكن الكفاية اذا عرجت لانه يباع بالنفقة بعد البيع
وهو في تزويج ان يسلك في بيت خاله من اهله واهله ولعله من غير ما وكيفية مفردة من دار اذا كان له غنى
الغنى بخلافه وهو ما ينفق به ارباب كذا في مختار الصحاح ولم يمنع اهله ولو ولد تامر غيره عن الدخول
فيها من سائر البيوت واهله من سائر البيوت لا يمنع من الخروج الى الولدين ودخولهما عليها في النفقة

نفقة الزوج

نفقة الزوج

كذلك من

م

مرة وفي غيرها من المحارم في السنة مرة وتفرق نفقة زوجة الغائب وعلى طفله وابديه في مالها من حسن حقهم فقط
كالدرهم والدينار او الطعام او الكسوة التي تلبس بها من بخلاف ما اذا لم يكن من حسن حقهم كالعروض التي يحتاج اليها
بغيرها صدر عند زوج او مضارب او مدين مفرق وبالزوجة او يعلم القاضي ذلك ويختلف ما لم يعطها النفقة
ويأخذ منها كغيره لان من الناس من يعطى الكفيل ولا يختلف ومنهم من يعطى في غيرها احتياطا نظرا للغائب ورر فلو لم
يقربوا بالزوجة ولم يعلم القاضي بها فاقامت بنفلا يفتي بها وكذلك لو لم يختلف ما لا فاقامت البينة على الزوجية فيفرض لها
النفقة وتؤمر بالاستدانة عليه لا يسع شيئا وعند زفر رج بسبب الفرض النفقة لا تنبوت الزوجية وهو العمود اليوم
والمنحار ونفي النفقة وسكنى لعدة الطلاق وتوبايا والمفرقة بلا معصية حيار العنف والبلوغ والتفرق لعدم الكفاية
اي ما دامت في العدة وفي مقعدة البين فلا نفقة رج له حديث فاطمة بنت قيس ولنا وعمره عند صدر العدة
الموت والمفرقة بمعصية كالردة وتقبل ابن الزوج ولو ادرت مطلقه الثلاث سقط نفقته لانها صارت محسوسة
في حق الشرع وهذا اذا خرجت من بيت الزوج لا يخرج من بيته فكلها النفقة احتسار لا ان لا تسقط النفقة لو كانت
ابنه اي ابن الزوج لان الفرقة جاءت من قبلها بالتزويج وهو معصية فلا تسحق النفقة لابننا ولو صالح امرأته على نفقة
العدة ان كانت بالشهر جاز لانها معلومة وان كانت بالحيض لا يجوز له المجره لانه بالعدة فيكون النفقة مجبره لاختيار
نفقة ونفقة الطفل الفقير على ابيه لقوله تعالى وعلى المولود له رزق وكسوته من المعروف احتسار وانما قيد بالفقر لانه
لو كان غنيا لم يكن في مال له لا يشركه فيها احد كنفقة المأبوق والزوجة اي لا يشركه احد في نفقة الطفل كالاشركه في نفقة
المأبوق للزوجة ولا تجبره على ارضاعه الا اذا استيت بان لا يوجد من ترضعه ولا يشرب لبن غير ما صدر وبسائر الاب
من ترضعه عند ان او استعجن الأم ولو استأجر ما وصي زوجته او مقعدة من رجعي لترضع ولده بالاجور وفي مقعدة الاباين
رواينا واعلم ان قوله تعالى والوالدان برضعتي اولادهم اوجب الارضاع على الامرات ثم قوله تعالى لا تكملن نفسا ولو سويها
لانتشار والدته بولده ولا مولا له بولده اوجب دفع الضر عن الامرات والاباء فان امتنع والابا ينظر بهنجا
المرضعة لا تجبر الام لان الظاهر ان ما عجز المولود ان اشغاق الامومية تدفعه الى اشغاق غيرها فاذا افدت عليه
وتنكب تعطف لانه يظهر قدرها فانسان بالواجب لا يوجب الاجرة على ان الشرع لم يوجب للمرضعة الا النفقة قال الله
تعالى وعلى المولود له رزق وكسوة من المعروف فكل من تأخذ النفقة وهي الكسوة ومعدة الرجعي لا تعطى شيئا
اخر للارضاع واما النسوة فكذلك رواية واما الرواية الاخرى فان الزوج قد ارضعها بالامانة فلا تزجي منها المصا
والصاحبة فصارت كما بعد العدة وانما تجوز الاجارة ذكر في التوضيح وانما بعد العدة لان النفقة غير واجبة
لها فتجوز الاجرة لقوله تعالى وعلى المولود الاية فسد قوله تعالى والوالدان برضعتي اي يرضعن ذكر في التوضيح وان
عندنا عن الامر الى الاجار لان الجارية ان لم يوجد في الاجار بلزم كذب الشارع والمأمورة ان لم يوجد في الامر

نفقة الزوج

نفقة الزوج

هذا هو الحق لا ريب فيه

هذا هو الحق في النفقة...

يجوز ان يكون اشتاء من قبل الزوج ويبرأ من كونه من قبل الزوجي فعلى هذا يكون جازا من معنى التبرع للبرائة وقوله لا
لا يضر جملته حاله او معضته بين الشرط والبراء وقوله لا يضر جملته حاله او معضته بين الشرط والبراء وقوله لا يضر جملته حاله او معضته بين الشرط والبراء
على احدى اى وعلى الاب رزق المهرات وقوله لا يضر جملته حاله او معضته بين الشرط والبراء وقوله لا يضر جملته حاله او معضته بين الشرط والبراء
الاستيثار لارضاء ولده الذي يرضاه بعد طلقها وانقضت عدتها يجوز وفي احوال الاجنبه فانما اشفع وفي ذلك نظر للفقهاء
تطلب زيادة على القهر ولو استاجر اوصى زوجته لارضاء ولده غير صحيح ونفقة البنت والابن رزقا على الاب خاصة بقى
وقيل انما يلحقها والحسب لهما الله على الاب ثلثا وعلى الام ثلثا قال في الكافي وجب كل نفقة البنت المبالغة والابن الرزق
على الاب في ظاهر الرواية كالمولود الصغير وفي رواية لخصا والحسب على الابوين اثلاثا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث
اغتار بقدر الارث وهو قوله في طاب العلم اذ لم يمتد الى الكسب لانشط نفقة على الاب كالزمن والانش وفي النسخة
ولو خرج في طلب العلم الى دار الغربة للتعلم فعلى المسلمين كفايت نفقة لم يرتزق وكذا له ام مرسدة هل تقوم بالانفاق حتى
يرجع على الاب اذ ليس من الشايع من قال بالرجوع الام على الاب ينالها نفقة وقرى بهذا القائل بين الصغير والكبير الذي
لا يقدر على الكسب وبهذا ادى عن ابي حنيفة ر2 وفي النهاية الصريح الذي له قوة العلم الا انه لا يجب له النفقة على
الاب كالمال وعلى المورس ما يخرج من الصدقة كمن يجب عليه صدقة الفطرة نفقة المورس بالانفاق بين الاب والابن
من طاهر الرواية وهو الصحيح لان الغنى هو خيرية بنت فلما كان في الايضاح ويعتبر بها القرب والخيرية لا الارث فلو كان له
بنت وابن ابن نفقة على البنت مع ان ارثه لهما ولو كان له بنت وبنت واحدة فنفقة على بنت البنت مع ان ارثه لهما ولا في ذلك
نفقة كذا في رجم محرم من ان كان فقيرا صغيرا او انشى او زنا او اعلى ولا يجب الكسب لحرفة اخرى بالشر والخراب وبالطاعة
الجنة والره المهر المثلح وان لجب الرجل العلة كذا في المصباح الميزان والقائمين او لكونه من ذوى البيوت او الخدرات
هذا او قال علم لان العزم على الكسب في حق هؤلاء ثابت لان شرط وجوب نفقة الكبير الاختيار ويجوز عليها وتقدر
بغير ارث حتى لو كان له اخوة متفرقات فنفقة عليهم اخا سالكا بغير منه صورة المسئلة اذا كانت له ثلاث اخوات
احد اب وام ثمانية اب فقط وثلاثة ام فقط يجب نفقة عليهم اجماعا لثلاثة اسم على الاول اب وام وسهم
واحد على الام يده وغيره فبما اهلته الارث لا حقيقة بل قال هذا لان نفقة هؤلاء انما يجب لقوله تعالى وعلى الوارث
نحوه لانه اهلته الارث لا حقيقة وذلك لان حقيقة الارث لا تعلم الا لا تعلم الموت صدر نفقة من له قال واجبا
فيما قاله في كتابه ان بيت ابن العم ويكون الارث المثلح فاعتبر الاقربيه مع اهلته الارث كذا في الصدر ونفقة
زوجته اب على اخيه ر2 وهما من بيت يوسف رجمهما الله اختار ونفقة زوجته ابان على ابيه ان كان صغيرا او زنا
او حبس الاختار ولا يجب نفقة للغير باقرار الزوج والزوج قال صاحب المختار ولا يجب على فقير المال للزوجة و
واحد النسب لغيره تعالى ومن قد رعى عليه رزقه فليست مما انا الله وقال المولود له رزقها ولان نفقة الزوجة

بجازا وذلك يجب مع الفقل لا راحة فله وجبت للفقير لكن اجاب انه اختار ولا يجب مع اطلاق الدين
الا للزوجة وقراءة المولود اعلى واستل اطلاق النصوص ولان نفقة الزوجة جزء الاضامن كما مر او بالعقد
كالمهر وذلك لا يختلف باختلاف الدين ولا يجب مع سائر ما او ما قرابة المولود فلي كان لخيرية في معنى النفس
ونفقة النفس يجب مع الكفر فله الجزية هذا اذا كان زنا فان كانا حرا بالاجب وان كانا امساكيا لقوله تعالى انما ينالكم
الله عن الدين قالوا في الدين الية تجلنا بغيره من ذوى الارحام لان الارث منقطع فيما بينهم ولا بد من اعتبار بالنسب
اختار ولا بد من عرق ابيه نفقة لاي بيع عفاه ان لا يجوز له عفاه عن الاب لان بيع النكاح في باب الحفظ اذ يجب عليه التلف
ولا كذلك العفا لانه محفوظه لنفسه ولا بيع العرض لانه على الابن سوا ابيه سوى النفقة ولا الام مع ماله
لنفقة لان تلك مال الابن مخصوص بالاب لقوله عوم انت وما لك لا يك ولانه ليس للام ولاية العرق في مال الابن
صدر وعندها لا يجوز الاب اخا وهو القياس اذ لا ولاية له لا تقطعا عما بالبلوغ ولان ذلك يملك حفره ولا يملك حارة
البيع في دين سوى النفقة ورر وكون لا ضمان عليها ما انفق ما مال الابن عند سنها ولو اشفع المورس مال الابن عليها
بغير ارقاض ضمن ولا يرجع عليها ولو قضى القاضي نفقة غير الزوجة ومنعت مدة بل انفاق سقطت لان نفقة هؤلاء
انما يجب كفاية للمحتاجه واذا مضت المدة حصلت انكفائه وقد نقل عن الجاهل الكبير للبروي ان هذا اذا طالت اليد بعد
الغرض اذ اذا فترت فلا تسقط وقد روى الفقهاء بادن الشرح صدر ان يكون القاضي امر بالانفاق عليه فحينئذ
يبرئ باي القايب وعلى المولى نفقة رفيقه لقوله عام في المالك انهم اخوة لهم الله تعالى ايديكم فاطمحوهم
ما تطعمون والسوم مما يلبسون ولا تغربوا عباد الله بهديه فان لم يلبسوا من انفاق الكسوة او نفقة او ان لم يلبسوا
لهم كتب اخبر عايعهم وفي الدرر وام المولود اخبر عايع الانفاق لا تمتع البيع فيها والكاتب على المالك كسب مالك بذا
وان كان مملوكا رتبة ورر وفي خبرهم من طحايا بقوم ديانة اي فباية وبين الله تعالى ولا يفرق قضاء وعناية بكون
انه يفرق قضاء وهذا انما في رجم فاساه على البرقي والاصح عدم الجزا في رجم **كتاب النفقة** وفي بعض
النسخ كتاب النفقة موقفا في الوقاية قال في الدرر العقيق والعتاق لفة القوة مطلقة وشرعا قوة حكمة تقهر
في حق الادنى بانقطاع حق الاغبار عنه والاعتاق لفة اثبات القوة مطلقة وشرعا اثبات القوة الشرعية التي يبرئ
المعتق افعلا للشرادة والدلائل فان راعى النصف في الاغبار انتزاع وهذا معنى قولى هو اثبات القوة الشرعية في
الملوك اي للمالك انما يبيع من مالك حرة تكلف بغيره اي حرة لا يعتاق بان كان مستعلا فيه وسعيا وشرعا وان لم يولد
النية انما يشترط اذا اشبهت مراء المكمل واذا لا اشتباه كانت حرة او حرة او معتق او عتيق او حرة ترك او عتيق او هذا
مولاي او يامولاي فانه لفظ المولى اشتركت احد معانير العتق وفي العبد لا يملك الا به العتق فيعتق بلا نية
صدر ذكر في الكافي ولو قال هذا مولاي ويا مولاي عتيق اما الاول فلان المولى لا يملك كرمي النام ويعتق ابن العم ويبيع المولى با

هذا هو الحق في النفقة...

بجازا

طريق على كونه
في الحل
در

في الردية
من الحق من بينه وبينه

زواجر اربع

18

وتمت هذا العمل في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ

وجوب ما قاله العبد
 من قبل العبد في ملكه
 عند جبره في ملكه
 عند جبره في ملكه

وجود الموقوف كبر العقود صورته ان يقول اغتفك عني ان يحزنه كذا سنة واما قال ان حذمتي كذا مدة فان
 لم ينفذ حتى يحزنه لانه معلق بشرط والاول معاوضة ورر وعليه ان يحزنه تلك المدة اذا سلم المبدل فلم ينفذ عليه تسليم المبدل
 فان مات المولى قبل ان ينفذ المدة لم ينفذ عليه فانه لم ينفذ المدة اذ سلم المبدل فلم ينفذ عليه تسليم المبدل
 قبل القبض لم ينفذ عليه فانه لم ينفذ المدة اذ سلم المبدل فلم ينفذ عليه تسليم المبدل
 فصار كما لو تزوج امرأة على عبد فاستحق فانما يرجع عليه قيمة العبد لا قيمة البضع وهو ماله من ماله
 لان العبد ماله من ماله وكذا المنافع صارت مالا يبراد العقد عليها فصار كما لو اشترى اباه بانه فملك قبل القبض
 او استحق فان البايح يرجع عليه قيمة الاب لا قيمة الامه ورر ومن قال لا امر اغتفك عني ان تزوجها ففعل
 وابت ان تزوجها فلا شيء عليه لان الشراط المبدل على الاجنبي جائز في الطلاق لا العتاق ولو ضم القابل عني وقال اغتفك
 عني بالالف عني ان تزوجها ففعل فانما يرجع عليه الف قيمة البضع لا قيمة المهر فان العتاق يقع عن
 الام بطريق الاقضاء كما عرفت ففعل بالالف عني ففعل بها وضمها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها
 الف عني الف ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها
 وسقط عنه ثلث الف لانه قابل الف بالرقبة شره وبالبضع كما عرفت لم ينفذ المدة دون البضع فوجب حصة ماله
 له ولو جرح حصة المولى لم ينفذ المدة ولو لم ينفذ المدة لم ينفذ المدة ولو لم ينفذ المدة لم ينفذ المدة
 مع المدة الف وثلث الف ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها
 في قوله حصة المهر للمولى في الثاني اي في الوجه الثاني اي في الوجه الثاني اي في الوجه الثاني اي في الوجه الثاني
 لم ينفذ المدة في الثاني اي في الوجه الثاني اي في الوجه الثاني اي في الوجه الثاني اي في الوجه الثاني
 هو في اللغة النظر على عاقبة الامر فكان المولى نظرا على عاقبة امره فاحرج عبده من الرقبة الى
 الحرية بعد وفاء الشريعة هو اي العتق الى صل بعد موت الانسان بالفاظ تدل عليه صريحا او لانه كذا في
 حاشية المصدر لا في المتن المطلق من قوله مولاه اذا مت فانما قال له انت حر عن ذمتي او يوم اموت او
 مع موتي او عند موتي او في موتي او انت مدين او قد مدينك ان مات لما مائة سنة اي ان مات في وقت من هذه الزمان
 على عاقبة الامر بعد وفاء الشريعة في اي في هذه المدة بان كان ابن ثمانية سنة مثلا فانه في الصورة مفيد وفي المعنى مطلق
 لان الغالب ذمته قبل هذه المدة ورر اوصيت لك بنفك او بنفك او بنفك ما لي اما نفظ التدبير فهو مخرج فيه
 ففعل العتق في العتاق واما تعليق الحرية فلا معنى للتدبير واما مع موتي فلا معنى للعتاق والشروط لا بد من تقديرها
 ففعل العتق في العتاق واما تعليق الحرية فلا معنى للتدبير واما مع موتي فلا معنى للعتاق والشروط لا بد من تقديرها
 اذا دخل في العمل جعله شفا وكذا كذا كذا الموت والوفات الهلاك لان العتق واحد واما الوصية بالرقبة
 وخمسة لادن بعد ملك رتبة نفسه والوصية بقتل زوال ملك الموصي وانتقال الموصي له وانه في العبد مدين

مثل

مثل قوله بعت نفك بنفك ووهبها لك واما الوصية بالثلث ونحوه فلا ينفذ ماله ثلث جميع المال ورقتة من
 ماله فلكلها وكذلك سهم من ثلثه عبارة عن السدس ولو قال خذ من مالي لا يكون تدبير الا انه عبارة عن حصة من
 والتعيين الى الورثة فلا تكون رقتة داخل في الوصية اختيار واذ اصح التدبير فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعق
 لقوله ثم المدين لا يباع ولا يوهب ولا يدورث وهو حر من الثلث ولانه سب الحرية للمولى على ما بينا وانه كائن
 لامي له وفي الهبة والبيع فلا يجوز وانه اوجب له حقا في الحرية ففعل البيع كالكتابة والاستعداد اختيار ويجوز اخذ
 وكتابتها وبيعها لبقاء الملك بعد ثبوت حق العتق وهذه التعريفات لا يبطل حصة فلا يمنع منها وفي الكتابة
 نجيز الحرية الموكلة له ذلك كما لو جرح العتق والامه المدة بوطاء وتزوج اي يجبر للسيد وطرها وتزوجها بغير رضاها
 وولده المدة بواجب العتاق رضاه ولانه وصف لازم فيها ففعل كذا في الاختيار واذ اقامت سيدا
 عتق من ثلث ماله لما روي في الحديث ولانه عتق ماله بالثلاث ففعل وصية والوصية بغيره الثلث وان لم يخرج
 من الثلث ففعل به معناه بحسب ثلث ماله ففعل فيه بقدره ويسعى في باقية اختيار وان لم يترك غيره في ثلثه هذا
 اذا كان له وارث ولم يجز التدبير اما اذا لم يكن له وارث او كان لكنه اجازة يعق كله لانه في حكم الوصية فيقدم على
 بيت المال ويجوز باجازه الوارث ورر وان استوفى دين المولى سقى في كل قيمة اذ لا يمكن نقل حق العتق في
 لاد قيمة ولو دبر احد الشريكين وادخل نصف شريكه ثم مات عتق به نصفه بالتدبير وسعى في نصفه لان نصفه على ملكه
 عبده من غير تدبير وهذا عند الامام خلافا لما قاله فان عندنا يعق جميعه بالتدبير لانه تدبير الجميع وهو فرع العتاق
 اختيار والمقتدر من قال له سيد ان مت من مرضي هذا او من مرضي كذا او من مرضي كذا او من مرضي كذا او من مرضي كذا
 مائة سنة واحتمل عدم موته فيها بهذه المسئلة مذكورة في الاختيار بهذا الوجه وذكر ابو الكيث في النوادر والحاكم في
 المتقى لو قال لبعده ان مت الى مائة سنة فان لم يمت مدين مفيد وهو قول الجاهل يوسف فيجوز بيعه وقال ابن بركة
 هو مدين مطلقا لا يجوز بيعه والحق انه متى ذكر مدة لا يبعث اليها غالبا فهو مدين مطلق لانه كالكاتب انتهى فيجوز
 بيعه لان السب لم يحكم بعتقه في الحال تردده في تلك الصفة بخلاف المدين المطلق لانه تعلق غنقه لمطلق الموت
 وهو كائن لاحالة كذا في الردية وان وجد الشرط بان تحقق الموت في مرضه الذي اوصفه الذي عتق العتق
 به عتق المدين المدين عتق المدين المدين لان الصفة لما صارت معينة في آخره من اجزاء الحياة
 اخذ حكم المدين المطلق لوجود الاضافة الى الموت وزوال التردد **باب** في التدبير لولد ونسبه
 المولى المولى من امه بالوطئ ورر لا ينفذ نسب ولد الامه من سيدها الا ان يدعيه واذ ائتمت صارت ام ولد لربها
 لا يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعق اعلم ان الفرائض اما ضعيف او متوسط او قوي فالضعيف هي الامه ففعلت
 نسب ولدها بالبدعة سبها فاذا ادعي صارت ام ولد وهن الفرائض المتوسط ويثبت نسب ولدها بالبدعة

وكن يتقرب بنفبه والفراش القوي هي المنكحة فيثبت نسب ولد بلا دعوة ولا يتقرب بالنفي بل يجب اللعان صدر
ولم اى للسيد وطنا واستخدا و اجازتها وتزوجها وكن بنرا لام في الدبر كشف وتفق بعد مائة من جميع المال
وكسب لدية لما روى انه عم امر يتقرب اقربات الاولاد من غير الثلث وان لا يعين في دين كشف وثبت
نسب ولد بلا دعوة لانه لما ادعى الاول تعين الولد مقصودا فصار فراشا له والولد للفراش
ولكن ان نكحها انتى بلالعان لكونه فراشا مستوطنا كما بنا ولو استولد بانكحاه ثم ملكها لى ام ولد له
ولو استولد بملك ثم استخف ثم ملكها فانما تغير ام ولد وقبرها وفي السئلة البقرة خلاف الثاني
وجه الطرفين في الهدية خلاف ما لو استولد بانرا ثم ملكها لانه لا يثبت فيه الولد الى الزانية وانما يتقرب
الزانية اذا ملكه لانه حرة حقيقة بغر واسطة هدية ولو اسلمت ام ولد النكاح عرض عليه الاسلام فان
اسلم فهي له وان لم يسلمت في غيرها وهي كالبكارة ولا تزويج بها وان مات مولاهما يفي النكاح عنق بغيره
والسئلة في الوقاية ومن ادعى ولدا له في غير شرك اي اشتركت ثبت نسب منه لان النسب اذا ثبت
منه في نفسه بصادقة ملكه ثبت في الباقرورة انه لا يخفى لما ان سبه وهو كالعقوق لا يخفى اذا الولد الواحدة
لا يعلق من مائتين وحارث ام ولد له ان الاستيلاء لا يخفى عندها وعندك في حصة بغيره ام ولد له
ثم يملك نسب صاحب لانه قابل للملك اذا لم يحصل له امره اسبا للحرية شي كالندبير وغيره ومن نصف ميراث
لانه ملك نسب صاحب حيث استكمل الاستيلاء وبغيره فبغيره يوم العلق لانه امومية الولد ثبت من
ذلك الوقت سواء كان موهرا او موهرا لانه ضمان تملك بخلاف ضمان العنق كما نقر في موضوعه
ونصف عقر العقر بالضم من الموهرة اذا وطئت عن شربة كذا في طار الصالح وانما يضمنه
لانه وطئ جارية مشرك اذا ملكه ثبت بعد الوطئ حكما للاستيلاء فينصفه الملك في نسب
صاحب خلاف الاب اذا استولد جارية ثبت لا يجب عليه النفر لانه ولد لانه
علق من الاصل اذا النسب ثبت مستندا الى وقت العلق والضمان يجب
في ذلك الوقت بعد ثبوت ام ولد على ملكه ولم يعلق شيء منه على ملك مشرك
وان اويا معا ثبت من مائة من الولد ثابت النسب منها ومعا اذا جعلت سبعة
مكة واما ما استشهد به من ان النسب لا يثبت في حق ثبوت النسب منها واما
كان منها مستداهما سبعة نسب الاستحقاق فيستويان فيه وهي ام ولد لها

لحق دعوة

والا انما كان على الاما وهو مشرك فيها
كانت كغيره وان كانت نيتا فنصف عشر قيمته كذا ذكره
في نسخة اخرى

سنة ثمان

لحق دعوة كل منهما في نفسه في الولد فيصير نسب من اتم ولد له تبع الولد باو باو كل منهما نصف غيرها ونفاضا ويرث
الولد من كل منهما ميراث ابن لان النسب يواخذ باقراره ويرثان من ميراث اب واحد لان الاب احدهما لكنه غير معلوم
فيوزع ميراث الاب علىهما وان ادعى له امة مكاتبه لى اذا وطئ الولي جارية مقبلة فحارث بولد فادعاه فصدقه
الكاتب ثبت نسب منه وعليه وعمرها لانه وطئ معتدا على المكاتب فله ولد الفرو وهو ثابت النسب وهو حرة
بالقينة لا يصير ام ولد اذ لا يملك له فيها حقيقة وهذا الذي ذكره اصدق الكاتب الولي خلافا لما يوجب في
لا يشترط التصديق عنده وان لم يصدقه لا يثبت النسب الا اذا دخل الولد في ملكه ومنا مائة الاوقيا بالشر او بالغير فيثبت
ح من ليعلم الوجه وهو ان الحق الكاتب اذ هو النافع **كتاب الاب** البين اللغة الشق والدية لانه نامنه باليمين وقال الشاعر
اذا ما راى راية رقت لجد تلقاها عتبة باليمين ابن بالقول فنتى اللب ببالان الحال يتقوي به على الحلف عليه
فرار من لزوم الكفارة او الجزاء كشف وفي الشرع تقوية احد طرفي الخبر اي تقوية لانا احد طرفي الخبر من الفصل
والثالث بالقسم فان الانسان اذا اذنت نفسه الى مباشرة شي او الامتناع عنه وتخله بدعوى خلاف ذلك لا يقوم
نفسه خلف بالله فحق يتقوي على مخالفة نفسه بطريقه بياؤه على طاعة غيره محال فلو كان هتكت حرة اسم الله تعالى
فيح في الاديان او طف بطلاق امراته التي هي محل كنه ومجمع اسمه وبعثان بعد بوماله الذي حسب اليه حرة يتقوي
على الفصل والامتناع فوفاء من رزول الجزاء كشف وهي امته لان اليمين بالله بانه يجره فيرثا موافقة او لا فان كانت
فاما ان يجوز دينونة من ينقض او اخر وفيه من النفوس وان لم يسم في النفوس فمؤسس ما يؤخذ من عنده في مقل
وقد قسم العلامة في افعاله بغيره وبردش فاسمه بدنه على معناه لانه ما سمي عنس الا انه نفس صاحبها في
الاثم ثم في النار لقوله صلعم من خلف كازبا اذ خله القار ولولا الاثم ما كان كذلك احتج بما هو في النفوس
حلف على امر ماض او كل كونه والله ما لهذا من على وهو يما خلافة كذا بامه وكما الاثم ولا كفارة فينقض
الا التوبة والاستغفار ونحو سميت به لانها لا يثبت فان النفوس اسم لا لا يفيده يقال ليه اذا ايت بشي لا فائدة
فيه درر وهي حلف على امر ماض نطقه كانا وهو خلافة وعند الشافعي ربح هو قول الرب او والله في معز الحارة
من غير قصد الى التحقيق كلف وكلمها رجا الصوفان قبل ما مع نيل الوافدة بالرجاء بالنفوس المذكور
في النقص واما الشك في قوة الصورة التي ذكرها بالنفوس فان النفوس عند الشافعي ربح ان تجري على السابعة
سواء كان في الماضي او الاية بان قصد التبيح مجرى على السابعة اليمين مثله درر ونقصه وهي حلف على فعل او ترك
في التقبل وكلمها وجوب الكفارة ان حثت لقوة تع وكفى يؤاخذكم بما عقدتم الايمان وهو ما ذكرنا
هتديته ذكر في النهاية وبهذه الاقسام الثلاثة التي ذكرها ثمانية باليمين بالله واما الحلف بالطلاق والعتان وما
اشبه ذلك فليكون على امر في المستقبل فهو كالبين المقصود وما يلق على امر في الماضي فلا يتحقق فيه النفوس وكل اذ كان

في نسخة اخرى

نصف العبد

نصف العبد

يعلم غرض ذلك الاجماع والطلاق واقصوا كذا الخلف نذر كراخ وبه على ما ذكره صاحب المختار انواع من ما يجب فيه كفيل
 الغرض من ذكر العاصي ومن ما يجب فيه كفيل العاصي ومن الواجبات ومن ما يفضل فيه كفيل العاصي على غيره من الاعمال
 وكذا وما عد ذلك المذكور فمما لا يجب فيه كفيل وما يستوي فيه البر والكفيل يفضل فيه البر حفظا للدين ولا فرق في
 وجوب الكفارة بين العامد والناهي والكره في ظلف او لثت اربوا كان العقد والنيان والاكراه في
 لثت او لثت هذا القول ثم ثبت جدته فلهن جد النكاح والطلاق واليمين وكذا اذا فسد
 وهو مفعلي ثاب او جهنم لثت الشرط حقيقة كذا في الهداية وهي ان كراهة اليمين عن رغبة او طعام
 عشرة مكاي كما في عن الفلاني او اطعام او سونهم كل واحد ثوبا يستر عامه بدنه هو الفدية والاصل
 فيه قولهم فكفارة اطعام عشرة مكاي الالية وكلمة اول الخبير كان الواجب احدى الاشياء الثلاثة هذا في
 فلا يجري الشر او لا لان البر يستمر عيانا في العرف كمن لا يجزيه عن الكسوة بجزيه عن الطعام باعتبار القيمة
 مبداه فان عجز عن احدى عن الفتن والطعام والكسوة عند الاداء اي عند اداة الاداء صام ثلثة
 ايام متباعدة وعند الشافعي ان شافعي تابع وان شاء فرق ثم اعتبار الفقر والفناء عند ارادة التكفير
 عندنا وعند الشافعي عند لثت حتى لو ضمت وهو موسر ثم اغسر جاز الصوم وتكفلا عندنا وعند
 علي بن ابي طالب كذا في الكافي ولا يجوز التكفير قبل لثت حتى لو كفر قبل لثت يجب الكفارة خلافا للشافعي
 لا كفارة في وقت كافر ان كثر لانه ليس له اليمين لا تصد لتكفير الله تعالى والكفر بما في التكفير
 ولا ابل لكفارة لانها عبادة وان نهر في الصلوة دبر ولا يقع بين القبتي والجنون والتام لما مر
 في خلاص اخبار ومروا القس او اء اليا والنا كقولهم والله وبالله وتالله لانه كل ذلك معهود بالايان
 من كونه في القربان وقد تفرغ لفظه كالمالك كانه اقل من كونه الله افعلا لانه حذف لفظ من عادة الواجب اخبارا
 ثم قيل يجب لانتزاع حرف حافض وقيل تخفيف فيكون الكسوة دالة دلالة على المحذوفة وكذا اذا قال الله
 لانه ابا بندي قال الله تعالى امنتكم اي امنتكم به كذا في الهداية واليمين بالله تعالى او باسم من اسماء الله تعالى كما مر في
 حق وجميع اسماء الله تعالى سواء تعارف الناس للخلف به او لا هو الظاهر من مذهب وهو الصحيح قال بعضهم
 كل اسم لا يستعمل به غير الله تعالى كانه الرحمن والرحيم فهو يمين وما يستعمل به غيره كالكلمة والعاكف والقادر فان
 اراد به شيئا فهو يمين ولا فلا كذا في الدرر نقلا من الكافي والحق من اسماء الله تعالى قال الله تعالى ذلك ان الله هو الحق المبين
 وفيه ايدان قال ابو جريح اذا قال الحق الله فليس بجائف وهو قول محمد واصل الروايتي غير ان يوسف
 معتزله انه اخبر انه يجوز بينا لا يمين من صفات الله هو حقيقة فصار كانه قال والله الحق والخلف به
 متعارف له انما الله براد به طاعة الله اذا الطاعة مستحقة فليكون خلفا بغير الله قالوا وقالوا الحق يجوز بينا لو قال

حقا

حقا لا يجوز بينا لان الحق من اسماء الله تعالى والتكفير راد به تحقيق الوعد انهم لا يفتقر الى نية الا في
 غيره كما حكى العليم فحتاج الى نية وقيل لا يحتاج الى نية في جميع اسماء الله تعالى لان خلف بغير الله تعالى
 لا يجوز والظاهر انه قصد بينا صحيح فليكون حالف الا ان يني بغير الله تعالى اخبارا او بصيغة من صفات
 يحلف بها غير فاكهة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته فان الايمان مبنية على العرف فانتعارف الناس بالخلف
 من صفاته تعالى يجوز بينا وما لا فلا لان اليمين انما تصدق للحل والنهي وهذا انما يكون بان يصدق الخلف بغير الله تعالى
 يصدق بغير الله تعالى وصفاته وهو بجميع صفاته مضمون فصارت حزمة زائفة وصفاته حاملة للخلف وانما هذا انما
 اذ هو ظلف برامقارفا واما اذ لم يكن فلا دور لا اي لا يقسم بغير الله تعالى كالقرآن والنبى والكعبة لقوله
 من كان منكما حالف فليحلف بالله او ليدبر هذا اذا قيل والنبى والقرآن والكعبة واما لو قال انا بريء من القرآن
 او النبي فانه يجوز بينا لانه السراة من كراهة وتقليد الكفر بالشرطيين ولو قال انا بريء مما في الصحف
 يكون بينا لان ما في الصحف قرآن فكانه قال انا بريء من القرآن كذا في الدرر نقلا من الكافي ولا يصح
 لا يحلف بها غير فاكهة الله وعظمته ورضائه وعباده للدين ان يمينه على العرف كذا في الكافي
 او بصفة من صفاته التي تعرف بحلف بها غير فاكهة الله وجلاله وكبريائه وقال العراقيون من مشايخنا بصفات
 الذات كالقدرة والعظمة والجلال والقرعة والكبرياء يميني ولطف بصفات الفعل كالرحمة والسخة
 والفضة والرحمة ليس يميني وقالوا ضد الذات لا يجوز ان يوصف بصفة فانه يبرئ بالايان ولا يبرئ
 بالكفر وهذا الطريق غير مرضي عندنا لانهم يقصدون بهذه الفرق الاشارة الى مذهبهم ان صفات
 الفعل غير الله تعالى والمذهب عندنا ان صفات الله تعالى لا هو ولا غيره وكلها قديمة فلا يستقيم الفرق بين صفات
 الذات وصفات الله تعالى واللاحق ما قلنا وهو اخبار مشايخ ما وراء النهر ان الايمان مبنية على العرف
 فانتعارف الناس بالخلف به يجوز بينا وما لا فلا انهم قالوا في الاخبار بعد ذكر الكلام الكافي والفرق
 الصحيح ما قاله محمد ان هذه الاشياء يبراد بها غير الصفات فلهذا لم يصير حالف بالثبوت فالرحمة يذكر ويراد
 بها المطر والنعمة ويراد بها الجنة قال الله تعالى فاني رحمة الله تعالى فمينا حاله دون والسخة والفضة يبراد
 بها ما يقع من العذاب في النار والرحمة يبراد به ما يقع به من الثواب في الجنة فصار حالف بغير الله
 تعالى وقوله لعمر الله يميني وهو يكون عمر الله تعالى ان عمر الله تعالى بقاءه وبقائه صفته وهو مرفوع بالابتداء و
 واللام لتوكيد الابتداء والجر محذوف والتقدير لعمر الله تعالى بقاءه وبقائه صفته وهو مرفوع بالابتداء و
 في الدرر نقلا من الصحاح وفي النهاية لعمر بالضم والفتح البقاء الا ان الفتح غلب في القسم لا يجوز فيه الرفع
 وفي النار حانية ولوعض على اليمين فيقول لعمر الله تعالى بقاءه كالقوله لعمر الله تعالى بقاءه عند الكونيين

لحجت لايجت عند ابي يوسف خلافه مع لان الاذن بطل بالزني فكان حرجا بغير اذن ولا به
رج انه لما اذن لها بالخروج من شاة اتصل الاذن بجميع طوائف المكنة فبات شرط طلعت وهو الخروج بغير
اذن فطلعت اليه لغوات شرطها فبالزني لا يغور شرح الجمع ولو ارادت طلوع فقال ان حرج او ارادت
العبد فقال ان حرجت فبطلت بالفعل فورا حتى لو نكحت ثم فقلت لايجت بغير لو ارادت المرات
طلوع فقال الزوج ان حرجت فانت طالوت فجلت ساعة ثم حرجت لم يجت وكذلك ان اراد رجل من عبده
فقال فله اخوان فبذره فبذره فبذره ثم حرجت لم يجت وهذه شتي بيبي فورا وتقر ابو صيف رج بالظهاره
ووجه ان مراد المتكلم الرد على تلك الفرية والظاهر عرفا ومضى الايمان عليه كذا في النهاية قال لاخر اخلص
فبعد معي فقال ان تعديت فكذا لايجت بالتعدي لانه في ذلك اليوم لان كلامه حرج يخرج الجواب
فينطبق على السؤال فيصرف الى الغذاء المدعو اليه هداية الا ان قال ان تعديت اليوم فكذا لانه زاد على
قد الجواب فيجعل مبتدئا هداية وفي لايرك دابة فلاق فركب دابة بعد له ماذون لايجت الا ان نواه
وهو غير مستوف بالدين وعند ابي يوسف رج حجت مطلقا ان نواه وعند محمد رج حجت مطلقا وان لم ينواه
ارخلف لايرك دابة فركب دابة بعد المازون فان كان عليه دين مستوف لم يقنه وكسب لايجت لان هذه
ايداء ليست لزيد وان لم يكن عليه دين مستوف فان نوي بدابة فركب دابة فبطلت لايجت وان نوي دابة
بي ملك زيدا ثم ان تكون خاصة او تكون دابة بعد المازون فحينئذ حجت وقال ابو يوسف رج
يجت في الوصية كلها اذا نواه وقال محمد رج حجت وان لم ينوه صدر
عن خلف لايجت في هذه النجاسة فبطلت على غيرها او غيرها غير الطبوع لان الفقه الحنفية في حرج حرج في الجرح
منه لانه سبب له فبطلت على غيرها او غيرها غير الطبوع لان الفقه الحنفية في حرج حرج في الجرح
الطبوع لو وقع التفسير بصفة جديدة هذا لو خلف لا ياكل من هذه الشاة فهو على الفهم دون الذي والرب
وفي لا ياكل من هذا البئر فاكله رطبا لايجت وكذا من هذا الرطب او الذي فاكله من او شره الا ان حرج
منه داعية الى البين فبطلت بها ودرج خلاف لا ياكل من هذا الصبي فاكله شاة او شيئا لان
حرجه اناسم بنية الكلام من غير عن فلم يفسد الداعي داعيا في الشرع هداية وفي التعليل تفصيل
في الدرر ولا ياكل من هذا الخبز فاكله كذا في حجت ايضا لان صفة الصفح في هذه البست بدائية
الى البين فان التمتع حرج اكثر امتناعا عن علم كاش هداية وفي لا ياكل من هذا رطبا لايجت
لانه ليس بمرء ولا ياكل من هذا لانه حجت اكل الخلف على زيادة درجته وكذا لو اكل بعد ما حلف
لا ياكل رطبا وقال لايجت في هداية ولو اكله بعد ما حلف لا ياكل رطبا ولا يرا

فانظر اذا اكل
من رطبا لايجت

فانظر اذا اكل
من رطبا لايجت

فانظر اذا اكل
من رطبا لايجت

فانظر اذا اكل
من رطبا لايجت

فانظر اذا اكل
من رطبا لايجت

حرج

حجت اتفاقا وفي لايجت رطبا كاشري كلبه بغير فربا رطب لايجت كما لو اشترى بغيره بئالا ان الشرع ايضا وفي
جلد المغلوب تابع ولو كان البين على الاكل حجت لان الاكل بغيره شاة فكلان كل واحدة منها مقصودا
وصار كما اذا خلت لايجت بغيره او لا ياكله فاشترى حنطة فبطلت حنطه فبطلت حنطه فبطلت حنطه فبطلت حنطه
كذا في الهداية وفي لا ياكلها او بغيره فاكله حنطه فبطلت حنطه فبطلت حنطه فبطلت حنطه فبطلت حنطه
سني طوافي الفان وجه الشك ان الشبهة حجازية لان اللحم شاة من الدم ولا دم فيه سكونه في الماء هداية
وفي الكافي ولو خلف لا ياكلها فاكله حنطه لايجت استحسانا الا ان بني وحينئذ بغيره لانه لم
نروه وقال الشافعي وما لك حجت قياسا وفي التناظر فانية ولو اكل النبي اللحم قال شيخ الاسلام بنفيع
ان لايجت وقال الفقيه وعندي انه حجت كما لم ياكله من انسان او حرج حجت لانه لم يقيني الا انه حرام
والبين قد تفقد للنيع في الحرام كذا في الهداية وبما ذكر العلامة الشافعي في الكافي بعد ذكره صفة حجت
وذكر الزاهد القناعة انه لايجت وعلى الفتوى وبما اخذ صاحب الوفاة الدرر وشارح المجموع قال اي حجت رج في الشبهة
والنظار بعد ذكر ما في الكافي ولكن الفتوى على خلافه اشترى هذا مسنة على فاية زكرت في الاصول في ذاتها
الفرف فو التشرع قد عرف الاستعمال خصوصا في الايمان وقد عرفت عليها مسائل كثيرة من هذه المسئلة هداية
وكذا حجت لو اكل كبد او كثر شاة لان شاة من الدم والاضطباع من اسم اخر لا للتفصيل كما في المسئلة
قال صاحب المحيط بهذا عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لايجت لانها لا ياكلها ولا تستعمل استعمال اللحم كذا في الدرر
افدام عبارة الكافي ولذلك قال المصنف رج والحار انه لايجت برهان بكيد والكسر في عرفنا كذا لو اكل
النية بالفارسية دابة لا تراى نية ثالث لا تستعمل استعمال اللحم والشحم كذا في الدرر وفي لا ياكل شاة بغيره
البطي فلايجت شحم الفم عند ابي حنيفة رج خلافا لهما فانه حجت عندهما ايضا وهو اللحم الشحمي لو وجد حادة
الشحمية وهو الذوب بالنار وله ان لحم حنيفة الاثره بنشاء من الدم ويستعمل استعمالا يحصل به قوة
والهدا حجت شاة في البين على اكل اللحم ولايجت ببيع في البين على بيع الشحم وقيل هذا بالبرية فاما اسم بالبرية
لا تقع على شحم الفم كذا في الهداية ولو اكل النية هي بالفارسية دابة او حجت اتفاقا وفي لا ياكل من هذا حنطة
يفقد بطلها فها هو الاكل باطراف الانسان وقيل الفقم الاكل بطرف الفم كذا في الكثرة اللغة وقيل هو اكل الشحم
المسلس بغيره الفم متلا على الاساس فلايجت بطلها حرجا عند ابي حرج خلافا لهما بناء على ان اللفظ ان لم يفسد
شعلا وفي حجازين متعارف فابو صيف رج بخرج الفم الحقيق وهاهنا حرجا الفم الجاني فالمرء عندها كل باطن حجازا
فحجت بطلها كذا كان بالقضمة او غيره فيعلان بعموم الحجاز صدر وفي لا ياكل من هذا الفم حجت بطلها حرجا لانه
غيرنا كذا في الدرر لا يتخذ منه لا يفسد ان لايجت بسلمه اي بوضعه على كفة او غيره غير بيع الفم الحقيق في حرجا
الحجازين وفي الكافي وله خلف لا ياكل من هذا الذي يقى فاكل من غيره حجت لان عبي الدقيق لا ياكل فانصرف بغيره

فقتل
بغيره
فقتل
بغيره

ان

ولم يوجد ودخل اللام على العين كان نعت ثوبالك فيقتضي اختصاصه بالعين بالملحوف عليه ان كان
 العين ملكه ان ملك الملحوف عليه سواء امره او لا لان اللام تجاور العين ولو جيت ملك العين دون الفعل وكذا
 دخولها على العرب والاكل والشرب والدخول سواء قد تم اللام كقوله ان اكلت كذا طعاما او شربا او دخلت كذا
 دارا او اخر كقوله ان كانت طعاما لك او شربت شراياك او دخلت دارا لك لان هذا الفعل مما لا يملك بالغة
 فوجب حرف اللام اليه لا يملك وهو العين لان الاضافة الغنية للاختصاص لا يمكن اعمالها فيصرف الى العين فيقتضي
 كون العين ملكا للملحوف عليه سواء كان بامره او لا كما في كشف الحجاب وان نوي غيره ان غير المذكور مما اقتضا ظاهره
 الكلام صدق قضاء وديانة فيما عليه ان يفاديه تشديد على نفسه ولا يصدق فيما له ان يفاديه تخفيف الادبانية فقط
 لانه نوي ما يحمله كلامه ولكنه خلاف الظاهر كما في شروع الكثرة قال الفاضل الشيرازي في جيبه في خاصية صدر
 الشيرازي ان لام الاختصاص اذا اتصل بغير عقيب فعل متقد فاما ان يتوسط بين الفعل ومفعوله او شاخر
 عنه وعلى التقديرين فاما ان يحمل الفعل النبانية او لا فان اتصالها وتوسط بينهما كان اللام للاختصاص الفعل وشروط
 وقوع الفعل لاجل من له العزم سواء كانت العين مملوكة او لم يكن وذلك ان يكون بالامر وان تاخر عن المفعول كان للاختصاص العين
 وشروط كونها مملوكة سواء كان الفعل وقع لاجله او لم يقع وان لم يحملها لا ينفى الحكم في المتوسط والناخر بل يجب اذا
 ضاهى سواء كان بامره او بغير امره لان الفعل اذا لم يحمل النبانية لم يكن انتقاله الى غير الفاعل فيكون الامر وعدمه سواء
 فتعنى ان يكون اللام للاختصاص العين صوتا للكلام عن الالفاء انتهى وفي ان يعنى او لثبته فهو فقه بالخير
 عن كون لوجود الشرط وهو البيع في الاول والشرع في الثاني في الملك اما الاول في ظاهره لان خيار الباع يمنع خروج البيع
 عن ملكه بالاتفاق واما الثاني فيظهر على اصلها ظاهر لان خيار الشراء لا يمنع ثبوت الملك وكذا على اصله لان هذا الصق
 مقادير الشراء بالملك والخلق كالجز فانه قال بعد الشراء بالخيار فهو فقه فيقول ووضع السلف في البيع شرط
 لخياره ان البيع اذا كان بالا لا يفتى وان وجد البيع بناء على ان العدة مع المعلوم في الوجود الخارجى فكما يقع ثم البيع
 زال العبد عن ملكه بالخيار لا ينزل في غير ذلك بخلاف ما في الشرط فانها يتعاقبان فيه كشف وكذا لو عده بالعقد ان اذا قال
 ان يعنى او شربته فهو فقه فقه على العقد يفتى ايضا والوقوف ان بالبيع الوقوف كبيع الراعي عبد الرحمن وتواليا
 لا يفتى لانه معدوم باطلا وفي ان لم يبق فقه فقه او دبره فقه فقه الحق في البيع بفوات محله زيلقي فالت
 امرأة الزوجية جازية جازية على امرأة فقال الزوج كل امرأة لي طالق حلفت ان الفاتمة ايضا لدولها تحت كل امرأة
 الا في رواية بن جابر فانها لا تطلق لان كلامه حججها كلامها فيقتضيه بالكلام السابق والكلام السابق في
 تزوج غيرها وانما ان الفعل بعموم الكلام واجب ما لم يكن وقد انكى ههنا لانه زاد على قدر الجواب ان جوابه ان يقول
 ان فعلت في طالق مبتدئا وجاز ان يكون عزمه ايا شرا وانما اعتبارا فاد ان سئل فانه غير صالح لا يتركه ههنا الاحتمال

عنه اذا حلف
 لا يبيع بجنه
 بالبيع القاسر
 لا يزوج حرة
 فهو المنكر
 والنكاح من
 الجاهلين

معلوم

عوم الكلام كذا في الكافي وان نوي بغيره صدق ديانة لاقتضا لكونه تخصيصا للتمام وفي النهاية وذكر شمس الاثنية
 ان ما ذكره ابو يوسف راجع الى عتدي ومن قال على الشيء الى بيت الله او الى الكعبة فزمنه حج او عمره مشيا فان ركب
 فضله ومن وفي القائل لا يلزمه بشي لانه التزم ما ليس بغيره واجبة ولا مقصودة في الاصل ومنه ينشأ ما ثوب
 عن علي بن عنه ولان التمس تعارفا لاجاب الحج والعمرة بهذا اللفظ فصار كما اذا قال على زيادة البيت ما شيا فليز
 ما شيا كذا في الهداية ولو قال على الجرح او الذهاب الى بيت الله او الشيء الى الصفا والبركة لا يلزمه شي لان التزم
 الحج والعمرة بهذا اللفظ غير متعارف وكذا لو قال على الشيء الى الجرح او الى المسجد للام حيث لا يلزمه بشي عند اللام
 خلافا لما ان الجرح شامل على البيت وكذا المسجد فصار ذكره بذكره بخلاف الصفا والبركة لانها منفصلة عنه
 وله ان التزم الاحرام بهذه العبادة غير متعارف ولا يمكن لاجابه باعتبار حقيقة اللفظ فامنع اصله كذا في الهداية
 وفيه عده من ان حج العام شره يكون يوم الخميس لا يعنى العبد فلهذا لم يدرج فانه يعنى عنده لان هذه
 شرادة قامت على امر معلوم وهو التضيعة ومن ضرورية انتفاء الحج فيتحقق الشرط ولها ان قامت على النفي
 لان المقصود من نفي الحج لا اشبات التضحية لانه لا مطالب لها فصار كما اذا شره انه لم يحج غاية الامر ان هذا النفي
 مما يحيط علم ان شره به كلفه لا يفسر بغير نفي ونفي بغيره كذا في الهداية وفي لا يصوم فصام ساعة بنية حنث
 ارجف لا يصوم فتوى الصوم وامر ساعة ثم افطر بحت لوجود الشرط اذا الصوم هو الامساك عن
 المخطات على قصد التقرب وقد وجد لان الشارع في الفعل بنية فاعلا ثم بالافطاح بعد ذلك لا يرتفع
 لحنث المقرر كذا في الزيلعي وان ضم يوما او صوما لا يحنث مالم يتم الصوم يوما كاملا لانه ذكر الصوم مطابقة
 المصدر فيصرف الى الكامل وهو المعتبر العبد حكمه شرعا وفي قوله يوما تخرج في تقديره باليوم فلا يحنث فيزنها
 الا بصوم يوم كامل زيلعي وفي لا يصلح بحت اذا سجد سجدة لا قبلها ان يجز بنية لا يصلح بحت به كفة وهو ما اذا
 قد سجد سجدة ولا يحنث مالم يقبض جازا والقياس ان يحنث بالشروع اعتبارا بالصوم وجه الاستحسان
 ان الصلوة عبارة عن اركان مختلفة فيما لم يات بحميمها لا تستمي صلوة زيلعي وان ضم صلوة فبفتح اربح بحت
 بفتح لا باقل منه لان الصلوة المطلقة تنصرف الى الكامل وهي الركعتان لانه من عن البتراء زيلعي وفي ان
 ليست من غير ذلك فهو هديا اى صدقة فذلك قطعا فقولته امرأة او بفتح فليس فيه هديا فلا قلها اي
 وقال السري عليه ان مذهب الاغلبية من فطن كان في مكة يوم حلف لان التذرع لا يفتح الا في الملك او مضافا
 اليه او اليه ولا يفتى بغيره لانه ان القول بسبب الملك الزوج عادي والزوج لا ينفق بي ان يكون
 القطع مملوكا وقت لحلف اولم يكن هذا زينة ما في الزيلعي والكشف وان ليس ما عرفت من فطن في ملكه
 وقت لحلف مذهب بالاتفاق بين الشافعية ليس محل معنى الحلية لان لكل يستعمل للزينة فقط وهذا يستعمل للزينة

ومن قال عتدي حرم
 ان حج العام ففعل
 بحت وشهدوا
 انه فسخ العام
 بالكونه لم يعنى
 عبادة بركانية

ومن حلف لا يبيع
 حلتا فليس حراما
 عفا عنه لانه ليس على
 الرضا العتدي
 وان كان في فسخ
 حلفه في فسخ
 حلفه في فسخ

الغني
منه
منه
منه
منه

ثبت كل منها بشهادة رجلين ولا تقبل فيه شهادة النساء كما في سائر الحدود ودرر فن قد فحشنا او كحشنا بصريح الزنا بان
ذنبه او يازانية او انت زانية وخوفا حد بطلب القذف واشترط طلبه لانه فيه حقة من حيث رفع العار عنه متفق على بدنه
ولا يرفع عنه غير الزوج والخوف مخرج للحد كما يجوز في الزنا لانه سبب غير مقطوع به لاحتمال كون القاذف صادقا لكن يرفع
فيه العزو والخوف لانه يمنع اتصال الم اليه ودرر واحدا كونه مكفرا او مسلما عفيفا عن الزنا ولو نكحها عن ابية بان قال
لست لابيك او لست بابنة فلان ان في غضب حد وانما لا ينعى اذا كانت امه محصنة لانه قد في لامة حقيقة لانه اذا كان
من غير ابية المنسوب اليه كان الزنا خروا اذ لا نكاح لغير ابية ولا ينعى احتمال كونه من غيره بالنكاح او بالوطي بالثبوت
لان ذلك احتمال بعيد فلا يعارض اليه ولو اعتبر مثله لما وجب الحد ابد وفيه اثر ابن مسعود رضي عنه قال لا حد لاني قد فحشنا
او نفى اجرامه ابية وشروط ان يكون في غضب لانه في غير حالة الغضب قد يراد به العارية اي انت لاشبه ابك في المرونة
واسمى فلان يقدح الاثما وفي حالة الغضب يراد به الحقيقة فيكون كذا في الزنا يلحق ولا يحد لو نكحها من جده بان قال لست بابن
فلان بام جده واثما لم يحد لانه صادق في نفسه او نسبة اليه اليه جده او الى عمه او خاله او ابنة لانه طلم منهم يسمي ابا وليس باب
حقيقة فلان قد في نفسه او قال لابن ما والما فان في ظاهره نفي كونه ابنا لابي وليس المراد ذلك بل التشبيه في الجود والسمعة
والعوى والصفاء ودرر او قال العري يان بطن في قاتم خيل من الناس في سواه العواق يوصفون بان خلاف الردية وعدم
الفسادة فيرا التشبيه كذا في مديونية وقال ابن ابي ليلى هو قذف فيمنه لانه نسبة الى غير ابية والحجة عليه ما روى عن
ابن عباس رضي عنهما انه سئل عن رجل قال ما ينجلي فقال لا حد عليه ودرر او قال بون في لست بعربي ويحد بقذف الميت المحسن
ان لا ياب به الولد او ولد او ولد واه نخل ودرر ان العار يلحق بهم بسبب الجزئية فيستأولهم القذف معه وعند ان في
حد القذف به رث فيثبت القذف رث المطالبة ودرر لو كان الكالب هو كائن الارث بالقتل والكفر والورق فانما القذف و
اذا نكحنا جاز لا نكحنا العبد يطالب بالعتق لانه لا يحد ودرر ويثبت لولو الولد مع قيام الولد فلان لا يزوج فيها ودرر
وولا لا يثبت فان المطالبة لثقت الجزئية فلان لا يحد فان عند لا يطالب الا من يرث بالعصوبة ودرر ولا يطالب بالزواج
ولا يثبت بقتله امه او امه المسماة لان الاب لا يعاقب بسبب ابية ولا المولى بسبب عبيد فلو كان ابن من غير طم الطلب
له بسبب واستماع المانع ودرر ويجوز موت القذوف اي اذا مات القذوف بطل الحد عنه فلان فانك نكح لانا
لارث يجمع في حقوق العباد من هنا حق الشرح غالب عندنا ودرر لا بالزوج من الا وراي لا يملك بالزوج مع من
اذا بقذف ثم نكح لا يقبل لانه القذف فيه حق فيكذب به في الزوج بخلاف حد ودرر في حاله حق الله تعالى ان لا يملك
له فيها ما يجمع عقوبة لانا ما يجمع عقوبة لانا حق الشرح غالب فيها ما يجمع عقوبة عندنا ودرر لو قال قاتل فلان لا يملك
وعنى الصفة بقتله من نكح في الزنا لانه معناه انت فانك نكح بها ايضا ودرر فلان لا يحد لان المهور
هو مهوره ودرر في ثبوت القذف في الزنا لانه معناه انت فانك نكح بها ايضا ودرر فلان لا يحد لان المهور

كذا

كذا في الهدية حد لانه معناه لا يملك انت ران ودرر ولو قال لامرأته وعكست حدت ولا لعان لانها قد فت الزوج فحد ودرر
اياها لا يوجب الحد بل للعان يدين تقديم الحد لانه اقوى لانه ان قدم سقط للعان لانها لم تبق احلامه وان قد العان لا يحد
الحد واذ اوجب تقديمه يقدم وسقط للعان وهي لم تبق للعان حد ودرر لو قالت زينت بك بطل الحد اي اذا قال الزو
يا زانية فحدت بقولها زينت بك بطل الحد ايضا اي كما بطل للعان لو وقع النكاح في كل منها لا يحد لانها ارادت الزنا قبل
النكاح فيجب الحد للعان والحد لانه زنا هو الذي كان بعلم بعد النكاح لاني ما ملكنت احد غيرك وهو المراد
في مثل هذه الحالة وعلى هذا يجب الحد لانه لو وجد القذف منه لا يحد اياها ودرر وان اقر بمولود ثم نكحها بغيره ودرر
على حد لانه النسب يثبت باقراره ثم بالنفي صالح صار قاذفا فوجب الحد واذ اخافه ثم اقر فقد كذب نفسه فوجب الحد ودرر
والولد له في الوجدين لا قراره ولا شيء ان قال لبيد بابني ولا ابن لانه نفي الولادة ولا يصير به قاذفا ودرر وانه
يقذف لاراءه لهما ولو لم يعلم لم يحد لهما اب لقيام امارته الزنا وهي ولادة ولد لاب له فانت العفة نظر اليها ودرر او
يقذف من لا عنت بولد سواء قذف في حياته الولد او بعد موته لقيام امارته الزنا منها كما في حد ودرر بخلاف من لا عنت بغيره
اي بغير نفي الولد اي بخلاف الما عنة بلان في الولد حيث يحد قاذف لانتفاء امارته ودرر ولا يقذف رجل على امرأته القين
كوطي في غير ملكه من كل وجه او من وجه كانه مشتركة فاه الوطى في الصورتين واما لعينه والاصل ان من وطى وطئا
واما لعينه لا يجب الحد بقذف ودرر او يحد كونه عطف على قوله كانه مشتركة اي او كملولة حرمت ابد كالممة التي هي احنة
رضا كما ولا يقذف من لم ينفى في كونه كتحقق الزنا منه شرعا لانعدام الملك والزنا ارام في جميع الايام ودرر او يقذف كاتبة
وان كان مات عن وفاء ولكن الشبهة في رتبة الاختلاف الدعا به رضى عنهم ودرر ويحد بقذف من وطى وامرا لغيره كوطي
امته المجوسية او امرأته وهي خاتمة كون الحومة موقفة وكذا وطى كاتبة كونه الحومة موقفة الى زمان العجز صور فلان
لا يزوج مطلقا فانه وطى الكاتبة بعتها الا حصة عفة صدر رويته من قذف مسلم كان قد نكح حرة في كونه فلان فلانها و
هذا ينبغي على ان تزوج المجوسية بالجارم لم حكم الصحة فيما بينهم عنده فلان كالمها ودرر ويحد مستأمن قذف مسلم في دارنا
لان فيه حق العبد وقد اقرم ايقاد حقوق العباد ودرر ويكفي حد الجنائيات اربعة جنسها لان اختلف هذا عندنا وعند
ان نفي رجم ان اختلف القذف في او القذف به وهو الزنا كما اذا قذف زيدا وعمر او قذف زيدا بغيره ثم اقر بالثبوت
اما اذا قذف زيدا بغيره او امرأته او امرأته هذا بناء على ان حق العبد فيه غالب عندنا اما عندنا لانا كان
حق الله غالب يتأخذ المقصود الا نكحها رانا اذا اختلف الجنائيات بالمقصود من طرد احد غير المقصود من الا
فلا يتأخذ كل كفا في صدر الشريعة وفي هذا المقام وكما في لطيفة ذكرها صاحب الدرر وهي ما حكى عن ابن ابي ليلى انه كان
قاضيا بالكوفة فجمع يوما رجلا يقول عندنا مسجد لوليل بن الزناينا فامر بقتله فادخل المسجد فقتله
ربعين ثمانين ثمانين لقتله الوالد بن قبيص ذلك ابا حنيفة رجع فقال يا لعجب من قتل بغير اذن في مسئلة

سورة المستزاد افعال جنائيات اخط جنسها كما اذا قذف او زنى او شرب مزارا يكتفى
صدا ولا العتق اذا اجتمعت شتر اخل وان اختلفت كما اذا قذف وزنى
وشرع في حد على حد لان المقصود من كل جنس جنس

منه
منه
منه
منه

فيه الاذن او شبهة الاذن بالدخول حقيقة كذا في شرح الجمع او من مقتضى لانه فيه نصيبا او تمام نهارا وان كان
 رتبة عند لوجود الاذن عادة فاقبل الحزب ودرسا ومن بيتنا اذنا في حوزة لا ختم الحزب بوجوب الاذن حقيقة وكذا
 حوايب التجار والمكانا اذا سرق منها ليلنا لانها بنيت لا خازن الاموال الاذن فحقق بالنهار ودرسا او من
 بيت مضمينه لانه البيت لم يبق حرزا في حقه كونه ما ذونا في دخول ودرسا وقطع لو سرق من التمام ليلنا لانه
 الاذن فحقق بالنهار وفي البيت هذا اذا كانت مفتوحة ابواب وان كانت مغلقة يقطع وان كان نهارا
 في الواقع وما جرت العادة بدخوله في بعض الليل لمحق بالنهار لحصول الاذن كذا في شرح الجمع او من السور
 متاعا ورتبة عند لوجود الحزب جافظ لانه الحزب لا يكون حرزا فاعقب الحزب بخلاف التمام مع وجود
 الحافظ لانه الحزب لا يحفظ لا باعتبار لم عند وجود الحزب بالمكان وقد احتل الحزب بالاذن بالدخول فلا يعتبر
 الحافظ فيه فلا يقطع كذا في صدر الشريعة او ادخل يده في صندوق غيره او كنه او جيبه او سرق جوارقا
 فيه متاع ورتبة يحفظه او نائم عليه لوجود السرية من الحزب في الخلاء بنوم يقرب منه بحيث يقدح اقل
 كالنوم عليه على الخلاء في الزيلعي او سرق المخرج من البيت المستأجر اى اذا سرق المخرج من بيت
 الذي في يد المستأجر يقطع عند ابي حنيفة ربح خلافا لانه ما قيد المخرج لانه لو سرق المستأجر من المخرج
 في بيت اخر يقطع اتفاقا لانه المخرج يدخل البيت الذي اجره للمرة فيشتبه لانه لو سرق من داره اعارها وله ان
 يمنع عن الدخول بغير اذن المستأجر كما لو كان له في المنفعة واما الدخول للمرة فباح باذن المستأجر لا بغير اذنه كذا
 في شرح الجمع ولو سرق شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع لانه الدار كلها ذروا فلا بد من الاخراج منها درسا
 ما لو اخرج من حجرة الى الدار اى الى حجرة الدار حيث يقطع لان كل مقصورة باعتبار ساكنها حرز على رده كذا
 في الهداية او سرق بعض اهل حجرة او من حجرة اخرى فيها بيتا او اخذ شيئا من حوزة فالتقاء في الطريق
 ثم خرج فاقبذ لانه الذي حبله يقطع بالسرقة لا غرامة فاسدية فيه ولم يتفرض عليه بدعة معتبرة فاعقب الكل فعلا
 وادخل فقطع ولا يخرج ولم يأخذ من بيت لا سارق فلا يقطع درسا وحمله على حارس فاقبذ فاقبذ من الحزب
 لا يقطع مضاف اليه لسرقته ولو دخل بيتا فاقبذ ونادى به فهو خارج لا يقطع لانه الاول لم يخرج لاعتراضه يد
 معتبرة على الحال قبل منه والثاني لم يملك الحزب فلم يتم السقطة من كل واحد ودرسا وكذا لو ادخل الخارج يده فتناول
 من بيتا فادخل قال ابي يوسف يقطع الداخل في المقصورة الاولى ويقطعان في المقصورة الثانية اما الخارج فلانه
 ادخل يده في الحوزة واخذ متاعا وادخل اليه في الحوزة والاخذ منه سبب لوجوب القطع عنده كما في مسألة القعب
 واما الدار فلانه في ركابه في السرية لانه يملكها في تابعة مقام بها لا دخل فيها ناوله لانه ثبت هذا اليه من باب
 كان المتاع في يده عند اخرج من الحوزة فيقطع كذا في شرح الهداية وكذا لا يقطع لو غصب بيتا وادخل يده فيه واخذ

شيا

شئ

شيئا ما روى عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله اذا كان ظهرا لا يقطع وفرد بهذا ودرسا او حوزة خارجة من كمن غير ما في الدر
 قال في النهاية القرة وعاء الدار والمزاد بها ههنا تنس الحكم وانما كان الحكم هكذا لانه الرباط من خارج فبالا يقطع
 الاخذ من الظاهر فلم يوجب ما حكم الحزب وان كانت القرة داخلية فقطع واخذها قطع لانه الرباط من داخل فبالا
 يبقى القرة داخل الحكم فيوجب الاخذ من الداخل ولو كان مكان القطر حرك الرباط يقطع الحكم لانها من علته ودرسا
 خلافا لابي يوسف فانه يقطع عنده كونه الحكم حرزا وفي هذا المقام تفصيل في صدر الشريعة ويا كل واحد
 اخذ من داخل الحكم قطع اتفاقا بينه اذا حل القرة واخذها من داخل الحكم قطع اتفاقا لانه الرباط من داخل
 فبالا يقطع الاخذ من الحزب وهو الحكم كما يقطع من الدر من غير ما في النهاية ولو سرق من قطار رجل او رجل
 لا يقطع سواء كان معه سابق يسوقه او قائم يقدح او لانه مقتصد اليت والتايد السوقي والقردو
 قطع الساقية لا الحفظ ورواه شق الحول اخذ منه شيئا قطع لا خازنه من الحوزة الجوارق ودرسا والقطر
 كالبيت **فصل في القسط** **باب** تقطيع بين ارق من زنده اما القطع فبالا يقطع اما اليه
 فلقراءة ابن مسعود رضى الله عنه فاقطعوا ايمانهم والرواية الشهيرة يعمل بها عندنا واما القطع من زنده اى
 من رسته لانه المتبقي عليه الدم يقطع ارق من الزنده كذا في الزيلعي والدر وخصم اى يكون كما يقطع الدم
 لقوله عم فاقطعوه ثم صوره ورواه الدارقطني ربح ورجل اليد اى ان عارقه لم يقطع فانه عارضا فاقطعوه و
 عليهما جاع المسامحة زيلعي فانه سرق نال لا يقطع بل تجس حتى يتوب وطب المروق منه شرط القطع
 او طلبه المال المروق حتى لا يقطع وهو غائب لانه المحصورة شرط لظهورها ولا فرق بين الشهادة والاقرار في ذلك لاقول
 ان يقر بالملك فيسقط القطع فلا بد من حضوره عند الاداء والقطع لتتق تلك الشهادة وكذا اذا قاب عند القطع
 لانه الامضاء في الحدود من القضاء وزيلعي ولو لم يودع او غاصبا او صاحب السرايا او مستقرا او مستأجرا
 مضاد با او مستقبضا او قابضا على سوم الشئ او مرتبنا اى ولو كان المروق منه واد من هؤلاء لا يقطع منعه
 وقال زفر وان فني لا يقطع الا بخصوصة المالك زيلعي ويقطع بطلب المالك ايضا في السرية من هؤلاء لا بطلب ارق
 او المالك لو سرق من ارق بعد القطع معناه اذا قطع سارق بسرقته فدرت منه بعد القطع لم يكن له ولا ترتب القرة
 اى ارق الثالث ان المال غير متصرف بعد القطع في حق الاول فلم ينقد سومية القطع وفيه تفصيل في الزيلعي بخلاف ما سرق
 من قبل القطع او بعد ذروا اليه شبهة حيث يقطع بخصوصة الاول لانه سقوط التقوم فزاد القطع ولم يوجد خضار كالحب
 كذا في الهداية وان لم يطلب احد لا يقطع وان اقرها وقد سربا به ولابد من حضوره عند الاقرار والشهادة ولو
 كانت يده اليدى او اقرها بقطعة او شملها او كانا اصبعان من يده اليدى او اقرها بقطعة او شملها او كانا اصبعان من يده اليدى او اقرها بقطعة
 ايعنى وقوة البش فالحية في اليدى يلزم تنويت جنى المنفعة وهو في الحقيقة اهل لا اعتبار بكونه كذا لو كانت يده اليدى بقطعة

اى يبيع دينارا
 بدينارين وقبضهما
 بدينارين وقبضهما
 بدينارين وقبضهما

لأنه إذا أفرجه غير مشقوق وهو يوى وعشيرة وراهم ثم شقه وانقصد منه بالشفة من العشرة فأنه يقطع قولاً وأصله
إذا شق في الدار وانقصد قيمته ثم أفرجه لم يقطع لأن الدرقة تمت على النصاب الكامل في الأول والثاني فظهر القيد الثاني
لا بد منه ولهذا ذكر في الهداية والكافي وغيرهما وقد ترك في الوقاية والكثير انتهى في الدرر والجواب أن ذاب صاحب الكنز
والوقاية لا يذكر أن النصاب في أي شيء كان بناء على ظهوره أو لأنه ذكر في أول الكتاب لزوم النصاب في القطع فلا
صاحب الهداية والكافي فأنما يذكر أن النصاب في كل مسألة هذا لأن الدرقة قد جهرت ثم أفرجه لأن الدرقة
تمت على اللحم ولا قطع فيه هداية ولو ضرب الميرور وراهم ودناية وقطع وردها وعند صاحب الهداية بناء على أنها
صفة متقدمة عندها خلافاً له ودر ولو صبغ في آخر لا يؤخذ منه ولا يغتفر وعند محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصبغ
قيمة ما عدا ما لم تأثم من كل وجه وهو أصل والصبغ تبع فكان اعتبار الأصل أولى ولها أن الصبغ قائم بصورة ومعنى
وقت صاحب الثوب قائم بصورة لا معنى للزوال التقدم بالقطع كما ترى فكانت حق إلحاقاً بالترجيح ودروران
صبغه السوداؤه منه ولا يعطى شيئاً لأن السوداؤه نقصان فلا يوجب انقطاع حق المالك وحكمها فيه أي في الأول وحكمها
في الآخر **باب قول السر** لا فرغ عن بيان الدرقة الصفري شيع في بيان الدرقة الكبرى فقال من قصد قطع الطريق
من مسلم أو نفي احتراز عن المسلم فإن القاصداً كان مستأثراً في إقامة الحد عليه خلافاً لكونه في الدرر على مسلم
أو نفي فأنه قبلهم أي قبل أخذ بثمنه وقتل نفسه فقبل رابع إلى قطع الطريق بأمره المذكور وما أراد النزيل يقول
وهذه الرأى ترجع إلى غير ما كور أي إلى الأخذ والقتل باعتبار الظاهر بل أن يأخذ صاحب بعد التعذيب كما أنه منكر
حتى يتوب لأبوجه القتل بأن يظهر فيه سياء العلل ولو أن قتل فقط ولو بعضاً أو حتى قتل من لا يقصداً فلا عقبة
عقوبة حتى لو عني الأولياء لم يلتفت إلى عقوبتهم كذا في الزيلعي وإن قتل أخاً لا قطع وقتل رجل وقيل عطف على قطع
أو صلب عطف على قتل فإلى أصل أن الإمام خشيته عند أبي حنيفة رجعت إلى الأمور الثلاثة أن شأ قطع وقتل صلب وإن شأ
قتل فقط وإن شأ صلب فقط وكل هذه الأفعال على صيغة الجرح وإن عاها في الحقيقة نحو اللام عينه والأصل فيه هو ترجع إلى ما ذكر
الذين يجارون الله أو لا ياتية أي يجارون أولياء الله على خلاف المنافق لأن أحد الأبيار بالله تعالى في البزاري
والقناني في إمام الله تعالى وحظه فالحق فيه أنه كان يجازي الله تعالى والمراد منه التوزيع في الأحوال كأنه قال إن يغفلوا أن يقتلوا
لولا التخيير كما قال مالك رجعت مثلاً بظاهره أو وثبت ذلك لقوله عز من أفذاً المال قطع ومن قتل قتل من أفذاً المال وقيل صلب
وقد روى ابن جبريل عن نفاة هذا التقسيم في أصحاب أبي برة ودر وخالف محمد في القطع حيث قال أنه جناية واحدة
فلا تجزى جنتين ولأن ما دون النفس يدخل في النفس في باب الحد كحد السرقة والجرح ولهذا كان قطع اليد والرجل معاً في الكبرى
تختلف لفظاً بينهما وهو قد ثبت الأمن على التناهي بالقتل أو أخيراً بالحد ولهذا كان قطع اليد والرجل معاً في الكبرى
حد واحد وإن كان في الصفري جنتين والتداخل في الحدود لا في حد واحد هداية ويصلب جناً ويصلب بطنه
وحد

ع
لأن الصنعة غير متقومة
عنده ومتقومة عندنا
فصار بيننا وبينهم

وان اخذ مالاً
وحصل لكل واحد
نصاباً مسروقاً
قطاعاً يلاهُ اليمنى
ورجل اليسرى

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّهُ بِأَيْدِيكُمْ فَلُجُوا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَكُونُونَ رَاكِبِينَ
وَأَمَّا الْبُلْبُلُ فَتَحَدَّثُنِي عَنْ آلِ الْبَلْبُولِ أَلَيْسَ الْأَرْبَابُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ

اعرف انك هو ما يدرك
تحت اليدين والوزن
والعدد والتقيي

[illegible]

عالم نازاری نه بعضی
کتاب مکتوب به نام کتاب
کتاب مکتوب به نام کتاب
و او مکتوب به نام کتاب
می باشد

الملاحه
البحر الى
البحر

مفتوح الك
اصغر

217

[illegible]

5

فمن
و...
لکبا
من
بکبار
مضاف
و...
عالم
پسر

باجتماع من احد فروعها در کتاب
در الحفظه بالخطه والتفسير
بالتفسير و نحو ذلك

عينا ارضا او شرا او اتها با او استلاء على مال له في ذر او اختلاط بالمال بحيث لا يتميز او اختلاط وكما هنا اجتمع في
نصيب الاخر حتى لا يجوز له التعرف فيه الا باذنه كما ان الاجاب ودر ويجوز بيعه بنفسه من شركة في جميع الصور ومن غير
بغير اذنه فيما عدا اختلاط واختلاط فلا يجوز بلا اذنه والثانية ان يقول احد هاتين شركتي في كذا ويقبل الاخر وكما
الاجاب وبقوله شرط عدم ما يقطعوا شرط در اعم بمعنى الرجح لاحد هاتين بقطع الشركة في الرجح لاحد ان لا
يجوز بعد هذه الدراهم مسماة رجح بشركته في ذر وهي ان شركة العقد اربعة انواع قال الاتفاقية وهذا
التقسيم فيه فكل لا يوجبهم ان شركة انصباية وشركة الوجود مغايرتان للمفاوضة والاولى ان التقسيم
ما ذكره الشيخان ابو جعفر الطحاوي وابو ابي الحسن الكرخي في مختصرها بقولهما الشركة على ثلثة اوجه شركة باموال
وشركة بالاعمال وشركة بالوجود وكل واحد منهما على وجهين مفاوضة وعناء وسبب ايجاب المفاوضة والعناء
في شركة الاعمال وشركة الوجود انتهى اخي وقد مضى في كتاب الدرر على هذا التقسيم وايده بقوله الاتفاقية
في غاية البيان على ما ذكره المحقق اخي في تقسيم المصنف على ما وقع في الكفر والوقاية واكثر الكتب المحفولة
شركة مفاوضة وهي بمعنى المساواة من هذا المذهب كما في شرائط المساواة فيه من جميع الوجوه كما ساء وهي
ان يشترط رجحان من وبان نفرقا وبناد والاورجا وتضمن الوكالة ان يكون كل منهما مكبلا لا في الحقيقة بل في
وهي شركة في الشئ لا في البعد انما يشترط ملك صاحب المال او اية منه لعدم ولاية عليه ودر وتضمن الكفالة بان يكون
كل منهما فيما باشره احدهما ودر فلا يجوز بين مسلم وذل لعدم انساب او اقامة التعرف لان الكافر اذا اشترى من
خسران ما يبيع المسلم ان يبيع وكذا المسلم لا يقدر على شراؤها ما يقدر الكافر عليه ودر خلافا لابي يوسف لوجود
بينهما في الوقاية والعناء ولا جبره بزيادة تعرف تلك احدهما في وعند ما كنت والى قول لا يجوز المفاوضة اصلا
ولا يبيح وجهد وبالجملة ومبني فانما هو ايجاله يستعمل بالتعرف والكفالة والعهد لا يملك شيئا من انا باني مولاد والبيعة
لا يملك الكفالة وان اذ مال الوكيل بالتعرف باذنه ودر ولا يبيح مستبين او عديم او مكاتب فانهم ليسوا باصل
للمالك ولا يبيح انعقاد شركة المفاوضة مع لفظ المفاوضة او بيان جميع مقتضاياتها ولا يشترط تسليم المال ولا خطه
ولا يشترط ان كل منهما مولى طعام اهل وكسونه فلما اذ في الم احمد هاتين في الشركة كبيع وشرا واستجار انما الاخر وقوله
بما يقع فيه الشركة احتراز عن لزوم دين بسبب ما يقع فيه الشركة كالجنابة والطلاق والخلع والصلح وغيره ومعد وكان قد
جهد واما ان لم يكن في الامر انما خلاف لهما ان وان لم يكن الدين كماله مال ابرار انكفوا عنه ان ذلك الدين الذي كسبه
والاخر كحقه في اذ خلافا لهما بذا وكذا ان لم يقبض خلافا لابي يوسف وفي الكفالة بلا امر بالبر في الصحيح
الاولى في الزمعي والكفالة وان ورثت احدهما ما يقع فيه الشركة او يملكه وقبضه بدارته فانا وكذا الاخر
فيما شرط لا يشترط في العناء فان ورثت عتقا او عتقا بقت مفاوضة ولا يقع مفاوضة ولا عتقا الا بالاراد

رفیعا و رفیقا

بعض یوز بیع
احمد الشریک
نقصیه من المال
فی الشریک
غیرہ بلا اذن
شریک

يكون في غيرهما
 كنفيد لئلا
 يتحقق
 مساوات
 بينهما
 والطلب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

一

الرباط بالكر
كأريان لمراد
ونكيه كمرافق
يكون بنا ايد لم
لوقم لمراد
والذي كان بين
المراد قسوس
وكنصف الجوامع
وبينهم حاشية
بنا راس در
المشقة
الكلم ومارف
الحار وال

۱۲۸۹

والاعتناء ونوابه والمراد بتوابع الفسخ التذيير والمكاتبة زبكي ولو شره المشتري للخيار لفسخه جاز وانما اجاز
او نسخ صح لمختصا والمفصل ان لا يصح وهو قول زفر فرج لان الخيار من احكام العقد فلا يصح لشخص غير المفسخ كالمفسخ وجب للمختص
ان الخيار لفسخ العقد ثبت بالقبالة عنه ليقدم الخيار للعقد اقتضاء فيحصل هو بائنا عنه فيصح التفرقة بينهما ككل
منها الخيار در وان اجاز الواحد من الاصل والثاني وهو الغير فصح الاخر اعتبر السابق وان كان ما قاله فصح
ايه فصح احدهما واجازا جزو جرح الكلامان منها معا كان الفسخ اولى من الاجازة من انهما كان رضى ككتاب المرفوع
نكاح الامة اذا اجتمع كان نكاح المرة اولى لانه برة على نكاح الامة بل على كل لان الاحتياط فيه اذ الفسخ يوجب
الطهر على المشتري والاجازة توجب الاباحة والمحتتم راجح على البيع در ولو باع عبدين بالخيار في احدهما فان
عينه وقضيت كل صح العقد والآلاء وهذا على اربعة اوجه احدها ان لا يفصل الثمن ولا يقين ما فيه الخيار در فانه
بجهاذا البيع والثمن لان ما فيه الخيار كالحارج من العقد لان مع الخيار لا يبعد في حق الحكم فبقى الذي اخل فيه احدهما وهو
مجهول ثانيا در لا يفصل الثمن وتعين ما فيه الخيار وهو جائز كونه المبيع والثمن معلومين وقبول العقد فيما فيه الخيار
وان كان شرط لا انعقاد العقد في الاخر كونه غير مفسد كونه محلا للبيع كالمبيع بين مده ومدته والثالث ان يفصل ولا يعين
والرابع عكسه وهو فاسد فيه الجهاذا البيع او الثمن در ويجوز خيار البقي وهو بيع احد شيئين او ثلثة على ان يأخذ
المشتري ايا شاء ولا يجوز في اكثر من ثلثة وتيقنه تخيره مدة خيار الشرط على الاختلاف الواقع بين الامام
وصاحبه كما مر قال في الدر في صدر هذا المحل ثم قبل بشرط في هذا العقد خيار الشرط وقبل لا بشرط واذا لم يشر
خيار الشرط لانه من توقيت خيار البقي بالثالث عنده وتمد معلومة عنه بهما اشترى والبيع واحد والبلع
امانة فلو قبض المشتري الكل فربما في بده واحدا وتقبى لزم البيع فيه وتعين الباقي للامانة وان لم يكن الكل لانه
يصفى من كل او ثلثة وليس له رد الكل الا ان ضمن اليه خيار الشرط وبورث خيار البقي والقبيل الشرط
والرؤية ولو اشترى با على انهما بالخيار فرضي احدهما لا برة الاخر خلافا لهما يعني اشترى رجلان عبدا على انهما بالخيار
ثلثة ايام فرضي احدهما دون الاخر فليس للاخر ان يرده عنه ايه جبره وبقالا لا الردة در وبما به خيار البقي
يعني لشتر با عبدا فقرر عيب فرضي احدهما والاخر الرؤية يعني لشتر باث شيئا لم يراه فراه احدهما فرضي لا الاخر فراهما
ايضا على هذا الخلاف لهما ان اثبات الخيار لهما اثباته الكل واحدهما لانه شرعي له دفع البقي وكل منهما
محتاج الى دفعه عن نفسه فلو بطل هذا با بطل الاخر خيار لم يحصل مقصوده ولحق به ضرر ولان الشرط
خيارهما لا اختيار كل منهما بالانفراد فلا ينفرد احدهما بالردة اقول بتحقيقه ان الخيار تعرف يحتاج فيه الى الرأى
كالبيع والخلع ونحوهما وكلها هو كذا اذا فوض الى رجلين لا يستند واحد منهما فيه كالوكالة اذ اؤتم
رجلين بالبيع ونحوه لا يقصد احدهما على التفرقة دون الاخر لان الموكل رجعي بدارهما لا اى احدهما بخلاف

ان شترى فبين
 ان ياخذ ابره
 ووجهه و
 كنه كنه
 وان كانت
 وسد هو ربه
 في العباس
 وهو فخره
 ان شترى
 عجز ان العبد
 بنفسه العار
 حاله هو
 حاله هو

هذا هو الحق في البيع والشراء
والرجوع في البيع والشراء
والرجوع في البيع والشراء
والرجوع في البيع والشراء

مطلق البيع يقتضي سلامة البيع فلو وجد في مشيئة عيا ردة أو أحد بكل ثمن لا امسك ونقص ثمنه
الابرجي بايع وكما هو واجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فالبايع ولو الى مادون الثمن صغير
يعقل عيب وكذا السرفه والبول في الفراش وسواها الباي وما عطف عليه من الشرقة والبول في الكبير عيب آخر
لان سرفه في الصغر تحت اللب وضعف المانة وقلة المبالاة وفي الكبير حبس الباطل ودا في البطن واختلاف
السبب يدل على اختلاف السبب فلو باع او سرق او باع في صغره ثم عاوده عند الشتر في ردة به وان عاوده
عنده بعد البلوغ لا يرد بناء على انه بعد عيا حادثا فيكون مختلفين لاختلاف سبب ردة في الدرر والجنور عيب
مطلقا فلو جن في صغره وعادوه عند الشتر في ردة به او في كبره ردة به والجنور والذئب والكل في عيب في الجارية
لا في الفلام متعلق بالصوب المار به يعني ان عيب في الفلام المقصود قد يكون الاستفاد وهو محله في دون الفلام
فانما ليست بعيب فيه اذ المقصود منه الاستخدام وهو لا يخل في ردة الا ان يكون ذاهبا الى الان يكون كل واحد من الفخر
والذفر من ذاهب بحيث لا يلزم في الناس مثله الا نادرا فانه في نقص الثمن في الدرر والاختصاص عيب وكذا عدم
نبت سبع عشرة سنة لان كل منها له في الباطل ردة اذ التلثة فينزل الحيف في اوانه والانقطاع في اوانه واذا كان
خلفا وكان له في باطنه رتلي لا اقل من نبت سبع عشرة سنة ويعرف ذلك بقول الامة ضرورة انه لا يقف عليه
غير حانها في فتره اذا انتم اليه يقول الباي قبل القبض وبعد هو الصحيح احتراز عن قول ابي يوسف رجع فانه فرق بين
القبض وعدمه وفي حق عدم انضمام قول الباي الى قول الامة في ردة الكفر عيب فيها وكذا الشيب والذين
لا تالته تكون مشغولة بحق الغواصة والعمال القديم والشعر والماء في العين فان ظهر عيب قديم بعد ما حدث
عند الشتر عيب آخر رجع بالنقصان ان نقصان العيب يقع في عيب ويقوم ولا عيب به فان كان
تفاوت ما بين العيبين العشر رجع بعشر الثمن وان كان نصف الفشر رجع بنصف الثمن ردة كنهه شرا وقطعه
فأطلع على عيب وليس له الردة الا ان يرجع الباي باخذ كنهه فله ردة حتى لو باع الشتر بقطر رجوعه الى الباي
ان يقول انا اخذت معي الشتر ببيع كان حايثا البيع فلا يرجع بالنقصان صدره فان خاف الثوب
او صعد امر او انت التوب سمي ثم ظهر عيب رجع بنقصانه وليس له ايد ان ياخذ من رجع الشتر بنقصان
العيب لا يكون للبائع ان يقول انا اخذت معي لاحتلاف ملك الشتر بالبائع وهو الحليط والفتنج والشمس
حتى لو باع بعد ردة عيب لا يسقط الرجوع يعني لو باع الشتر الثوب المحيط او المصنوع او التوب الملتوت
بعد ردة عيب رجع بنقصانه العيب لا يبيع لم يفرقا بين البائع اذ قبل البيع لم يكن للبائع اخذ معي لاختلاف
ملك الشتر فلم يفرق الرجوع بالنقصان صدره ولو اعتق بلامال او دبره لثمنه ثم ظهر العيب رجع الباي
الشتر بالنقصان اما العيان فالخمس فيه اذ لا يرجع لان المتاع بفعله فصار كالقفل والبيع وفي الاحتسار

في الاحتسار
في الاحتسار

رجع لان العتيق انهاء الملك لان الادعي ما خلى في الاصل خلا للملك وانما ثبت الملك فيه موقفا الى وقت الاعان
فكان انها فصار كالموت وهذا لان الشئ يفرق بانها لا ينجل كان الملك باي والردة متعذر والتدبير والاحتياط بمنزلة
لان تعذر النقل مع بقاء المحل بالامر الحكمي سدا به وانما في التدبير والاحتياط فانها لا يزلان الملك لكن المحل كما تجتمع فزان به
قابلا للنقل ملكا في ملكه تعذر الردة مع بقاء الملك المستفاد بالشرع حقيقة او حكما فيرجع بنقصان العيب لانه انما
ذلك الملك بوصف التلثة كالو تعيب عزه ودره وكذا ان ظهر بعد موت الشتر ان الشتر لان الملك شتره بالموت واضع
الردة ثبت حكما للموت لا بفعله فلا يمنع الرجوع ودره وان اعتق على مال او قتل او قتل الشتر العبد لا يرجع في ردة في الاعان
على مال فانه جسد به وجسد البدن كجسد البدل ومن ارجع رجع ان يرجع لانه انما الملك وان كان يعوض وانما في القفل
لانه لا يوجد الا مضطرا او كالحفظ الضمان بنا باعتبار الملك المستفيد عوضا محلا والاعان لانه لا يوجد الضمان
لا محالة كاعتان العسر عبدا مشتركا سدا به وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه او ليس الثوب يتحقق لا يرجع عند ارجع رجع
احتسارنا خلا فانه انما ضاع في البيع ما يقصد بشرائه ويعناد فله في ثلث الاعان ولان تعذر الردة بفعل مضمون
منه في البيع فله البيع والقفل ولا يعتبر بكونه مقصودا لا يبرئ ان البيع مما يقصد بالشراء ثم هو يبيع الرجوع سدا به
وان شتره عيا او جونا او بطحا او قفا او خيا او كسره فوجبه فاسد فان كان يتنفع به رجع بنقصانه والا فكل ثمنه
ولو وجد البعض فاسد او هو قليل كالأحد والاشي في المانة صح البيع احتسارنا لانه لا يخلو عن قليل فاسد سدا به والا
اي وان لم يكن الفاسد قليلا بل كثيرا فسد البيع ورجع بكل ثمنه لانه جمع بين مال وغيره فصار كالجميع بين حرد وعبه سدا به
ويباع بالشره في ردة عليه عيب بقضاء او اقرار او كون او بنية ردة عيا بايعه ولو قبله بضره لا يرد عليه ان عيا بايعه لانه
اقاله ويبيع جديده في حق ثالث والبايع الاول ثلثها من اذارة الشتر الثاني على الاول بعض القبض انا اذارة
قبل بلوغه في ردة سواء كان الردة بقضاء او غيره لان الردة بالعيب قبل القبض فسخ في الاصل في حق القفل فصار كالردة
بخيار الرؤية او بخيار الشرط ثم اذا رد عليه بغير قضاء بعيب لا يحدث مثله كالاصبع الزائدة له ارجع الباي
الصحيح ودره ومن قبض ما شره ثم ادعي عيا لا يجبر على دفع ثمنه ولكن يبرئ او يخلف بايعه على عدم العيب ان لم يكن له شره
دره ومن قبض ما شره ثم ادعي عيا لا يجبر فان قال شره في عيب في الشئ ان خلف بايعه لان في الانتظار ضرر الباي
وليس في الدفع كثر ضرر الشتر لانه في اقام البينة ردة على البيع واخذ ثمنه ودره وان لم يكن العيب ان نكل ومن ادعي باع شتره
بشره او لا باع منه ثم يخلف بايعه بالله لقد باعه وسكره وما يوجب قضا او بانه ما له حق الردة عليه او له الشره
او بالله ما يوجب عنه كقط لا بالله لقد باعه وما به منه العيب او لقد باعه وسكره وما به منه العيب انما لم يخلف بهذين الطرفين
اذ في الاول يمكن ان لا يكون العيب وقت البيع فيحدث بعد البيع قبل التيمم عيا به القبة للشتر من الردة انما رجع
فلان الباي يمكن ان يقول كلامه بان يكون المراد ان العيب لم يكن موجودا عند البيع والتسليم يعني انه وجود العيب عند كل

هذا هو الحق في البيع والشراء
والرجوع في البيع والشراء
والرجوع في البيع والشراء
والرجوع في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
والرجوع في البيع والشراء
والرجوع في البيع والشراء
والرجوع في البيع والشراء

بعد خروج المحطبة قال المصنف في شرح الحديث والاول اجماع لا يبيع مبريد فانه جائز لورود المائتين وهو محل الترخيص المحطبة ايضا
وضوح البيع في الجميع لان الترخيص باعتبار معنى مجاوز البيع لا في صلبه ولا في شرائط صحته ومثل هذه الترخيص لا يوجب الفساد
بل كراهة درر ومن ملك مملوكين صغيرين او كبير وصغير احدهما وورثهم جميعا من الاخر كره له ان يفرق بينهما بدون
حسن حتى لقوله صلعم مرفوق بين الوالدة وولدها فرفق الله تعالى بينهما وبين اخيه ليوم القيمة وهب صلى الله عليه وسلم
نعلين لرضائه عنه غلامين اخوين صغيرين ثم قال ما فعل الغلامان فقال احدهما فقال ام ادركك وبسروى ارد دارك
ولان الفيريشانين بالصغير والكبير ينفون على الصغير ويقوم بجواجه باعتبار الشفعة الناشئة من قرابة
فكان في بيع احدهما قطع الشئكس والنع من التعاقب وفيه ترك المرحمة على الصغار وقد اوعده عليه درر وانما قال بدون
حسن حتى لانه لو كان الترخيص بحسن حتى كره احدهما بالحنانية والردة بالقياس لا كرهه كذا في صفة الشفعة ويصح البيع
خلافه لا يبيع يوسف رج في قرابة الاولاد في رواية وفيه الجمع في الاخرى ولا يبيع البيع عند ابي يوسف رج في جميع ذلك في رواية
اخرى فان الامر بالادراك والردة لا يبيعه الا في البيع الفاسد وله ان يركب البيع ضد ما اقره في محله وانما الكراهة
على مجاوزة كراهة الاستيلاء كراهة الهدية وان كانا كبيرين فلا يبيعهن الصغير بينهما لفساد البيع مع ما ورد في النص قد صح
انما يبيعهن مرفوق بين مارية وشيرين وكانا اثنتين اخيتين هدايا باب في بيع الغنم والاراضى المشتقة من الغنم لا يبيعهن
وقيل انهن يبيعهن بغير شرط فانها ازالة للمفول السابق وهو مردود بوجه ذكره في شرح القدر والاقالة ثبت بالنظر
احد ما ينسب به في ما صح وانما في مستقبل القول الرجل قلبي ويقول صاحبه اقلت وقال محمد رج يبيع كالباع لا يبيع الا
المشترى بغيره ما غلماجي وفي الفناوي اختار محمد رج كذا في الخلاصة درر وتتوقف على القول في المجلس كالباع
في غير توقف قبول الاقالة على المجلس كما يبيع قبولها في مجلسها نقابا بالقول يبيع قبولها دلالة بالفعل كما اذا
قبض قبضا فورا مناة المشتري درر ومن يبيع حديد في حق غير العاقد من اجماعا وفي حقها بعد القبض فسخ فاقدر
حسب ما ثبت بطلان وند عند ابي محمد رج وعند ابي يوسف رج يبيع فان تعذر ففسخ فان تعذر الغنم ايضا بطلان
وعند محمد رج فسخ فان تعذر الغنم فبيع فان تعذر البيع ايضا بطلان وقبل القبض فسخ في النقل وغيره وعند
ابي يوسف رج في الفناوي يبيع ثم يفرع على الاختلافات المذكورة فروعا بقوله فارشوط فيها الترخيص المثل الاول او
خلافه ففسخ بشرط وريم المثل الاول هذا عند ابي محمد رج وعند ما يبيع الشرط لو بعد القبض ويجعل بقاءه
انتمى الشرط وهذا هو الشرط اقل من غير تعقيب ثم الاول ايضا وعند ابي يوسف رج يجعل بقاءه بشرط
فان حصل عند ابي محمد رج يبيع وعند محمد رج يكون فسخا بالمثل الاول لانه شكوت في بعض النسخ الاول ولو شك في الفعل
وقال كان هذا اولى الآخرة فدخل عيب فانه فسخ بالافل صر وان تعقب حتى الشرط اتفاقا وان رغب
بيعه عند المشتري حتى الشرط اتفاقا بين الامام وصاحبه هذا لان نقصان المثل يوجب بقاءه الثاني
بالعيب درر ولا يبيع بعد ولادة البعثة لانه الاول مانع من الغنم يهدى حلفا لها لانها تنوب بغيرها

من الجيب

الاقالة جائزة في البيع بمثل الشيء الاول لقوله عدم من اقال ناد ما بيعته اقال الله عز وجل
يوم القيمة وانما العقد حقما كان رفعه دفعا لما جرت عليه سنة من شرط اكثر من بيع
عطف على ما قبله من غير ان يكون له اثر في العقد

بعد وجوب الخطب فان المبيع في شرح المنة والاول اصح لبيع غير زيد فانه جائز لورود المنة وهو محل الترخيص الخطبة ايضا
ورجح البيع في جميع لان الترخيص باعتبار معنى مجاوز للبيع لانه شرط صحة ومثل هذا الترخيص لا يوجب الفساد
بل كراهية در و من ملك مملوكين صغيرين او كبير وصغيرا احدهما وزحم حجم من الاحركة له ان يفرق بينهما بدونه
حيث لم يفرق لقوله صلح من فرق بين الوالدة وولدها فرق الله تعالى بينه وبين اخيه يوم القيمة ووجب صلته عليه وسلم
لغيره من الله عنه غلاما بين اخوين صغيرين ثم قال ما فعل الغلامان فقالا احدهما ففاداهما اذ كانا

صورة المسئلة اذا اشترى ثوبا بثمانية وقال لآخر اشتره بعشرة فباعه
على ربح خمسة ثم ظهر للمشتري الخيانة باقرار ابي ابيع او بالبينة
او بالسكول عن ابي ابيع ان شاء اخذ ابيع بجميع الثمن
وان شاء فسخ البيع وعنده ابي يوسف يحق قدر الخيانة
من الثمن ويهود ربحان وحصة من يهود ربحهم وبأخذ ابي ابيع
بأخذ عشرة واذا اشترى ثوبا بثمانية وقال لآخر اشتره بعشرة
فباعه بعشرة انتم اطلعتم المشتري على الخيانة يحق قدر الخيانة
من الثمن ويهود ربحان وبأخذ ابي ابيع بالخيانة توفيق عنان
شرط الوفاية

بالمعنى يعتبرها بما عاينها في
في غير توقف قبول الاقال
فقد قيل ان ثوبه انما
حدا انما ابطالت وهدت
ومنه قد خرج فان نفذ
ايه وصدق في الغفارة
خلاف جنس من اشترى
المستى الشرط هو اوان
فان حصل عنده انه يبيع و
وقال كان خافه اولى الى
ايبيع عند المشتري حتى ان
بالبيع وانه لا يبيع بعد و

٢٢٤

٢٢٥

ولا يمنعها ملك الشيء بل ملك البيع لان رفع البيع يستدعي قيامه وهو قائم بالبيع دون الشيء هداية وبذلك
بعض بيع بقدره عبارة الهداية هكذا فان ملك بعض البيع جازت الاقالة في الباقي لقيام البيع فيه انتهى ثم قال
صاحب الهداية وان تفاضا يجوز الاقالة بعد ملك احدهما ولا يتطلب ملك احدهما لان كل واحد منهما مبيع
فكان البيع باقيا **باب المراجعة** المراجعة بيع ما شره باشره به وزيادة او بمثل ما شره به مع زيادة
لم يقل ثمة الاول وزيادة لان ما اخذه من المشتري ليس ثمة الاول بل مثله والمراد بمثل ما قام عليه اي بيع ما شره
باشره بمثل ما قام عليه بقرينة ما سياتي من ان له ان يفتح له رأس المال اجر المقصرة والصحة وغيرهما والتولية
بيعه به اي باشره بل زيادة ولا يقص قال صاحب الوقاية المراجعة بيع المشتري ثمة وفضل والتولية بيعه
بلا فضل وقال صدر الشرع المراجعة ان يشتري ان البيع بالثمن الذي اشترى به مع فضل معلوم والتولية ان يشتري
اذا نكح الثمن بلا فضل وقال المحقق اني ربح اقول لعل المراد من هذا التفسير افادة ان المراجعة معتبرة بهذين البيعين
وبه يتنازع سائر البيوع لانفس الزيادة وعدمها والا فلا يتصور خلوة عنها اشترى والوضعية ببيع ناقص
منه اي من المراجعة ولا يصح ذلك في المذكور من البيوع الثلاثة ما لم يكن الثمن الاول مثليا كالكيلا والموزونات
اذ لو لم يكن مثليا بان كان عبدا او ثوبا لا يتحقق المراجعة والتولية لكون القيمة مجهولة وبني البيوع المذكورين
على الامالة ولان فائدة هذين البيوع ان الغني يعتمد على فعل الزكي فتطيط نفسه بمثل ما اشترى به هو او بمثل
مع فضل وهذا المعنى انما يظهر في زوات الامثال دون زوات القيم لان زوات القيم قد تطلب بصورتها
من غير اعتبار ما يشترطه في الصدر والاصلاح او في ملك من يريد الشراء والربح معلوما او ما لم يكن الشيء
الاول في ملك من يريد الشراء اذا كان من زوات القيم مع كون الربح معلوما والمسئلة الهداية حيث ولو قال
المشتري باع مراجعة من يملك ذلك البديل وقد باع بربح درهم او شي من الكيل موصوف جاز لانه بقدر
على الوفاء بالثمن فان باع بربح زيادة لا يجوز لانه باع برأس المال وبعض ثمة لانه ليس من زوات
الامثال انتهى ويجوز ان يفتح له رأس المال اجر المقصرة بفتح الغاف والصاد المرحلة بالتحفيف بالناسية
حاجه شئ من ثمة في كثر وفي مختار الصحاح فتح الثوب دفع وبابه فخر اشترى والصنف والبطاز والفيل
والحمل وسوق الغنم والسماء الصبع بفتح الصاد المرحلة مقصود وبالكسر ما يبيع به والبطاز بكسر
الطاء وبالراء المرحلتين اخذه زاء معجزة علم الثوب والفيل بفتح الفاء مقصود فقل الجبل والحمل ارجل
من مكان لا مكان والسماء بكسر السين وسنة اليم الدال الذي يباع ويشترى بواسطة هذا او ذلك
لان العرف جار بالمعنى هذه الاشياء لا رأس المال لكن يقول قام على كذا الاشربة بكذا ولا يفتح نفقته
ولا اجر الزاوي والطيب والمعلم وبنت الحفظ فانها لا تزيد في البيع شيئا بخلاف اجر السمارة المشروطة ونفقته
البيع وانه فان ظهر المشتري بزيادة في المراجعة خيره في اخذه بكل ثمة او تركه وفي التولية يحظر ثمة قد رخصت

بالمعنى

زعا
والمعنى

وعندهما بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه في المحلول لان الخلط ليس استهلاكا عندهما

البيع وهذا الخلط غير منفي بجواز ان يكون مآده البادية بالعين في ذلك وعندهما في قبض العين فان شاء من بالشركة وان شاء دفع البيع ولو لم يمتد في كونه قبضت ثم نقلا فان قبضت القابل ويجب قبضتها يوم قبضها ولو كانت ثم نقلا لان صحة الاقالة يعتمد بقاء العقد ودفعه بقبض المعقود عليه وفي التسليم المعقود عليه غايه هو المسلم فيه فصحت الاقالة ما كانت بقاءه وانما اذا ابتداء وفيما ان يبقى ابتداء لان البقاء ابراهل فاذا انقضى العقد في المسلم فيه انقضى في الجارية بتعاين عليه ردتها وقدره فيجب ردتها بقاءه وكذا القابضة في الوحيين يعني بتعني الاقالة ويصح بعد هلاك احد العوضين لان كل واحد منهما مبيع من وجه ومن وجه وجه يقع ارباقي بغير المبيعته وفي الدائر المشبهة في شرائها بالتمتع فيها يعني اذا اشتري امة باللف نقلا فان كانت في يد المشتري بطلت الاقالة باطلا لان الامة مع الاصل في البيع فلا يتبع بعد هلاكه فلا يصح الاقالة ابتداء ولا يتبع انتهاء لعدم جلي درر ولو ادعى اموعا قوي اليه بيان الاصل واشترط الرجاء وانكر الآخر فالقول كدعيه مطلقا اي قال المسلم اليه شرطنا الذي وقاكتنا ثم شرط شيئا مع يكون العقد فاسدا فان قال المسلم ان رب التسليم منعني في الكفارة الفتحة لان المسلم فيه ذابرة على رأس المال عادة فانكارة الفتحة دعوي او يكون مخرقا في حقه فكان منعنا ولو ادعى رب التسليم شرط الرجاء وقال المسلم اليه ثم شرط شيئا فانواب ان يكون القول رب التسليم عند ربح حنيقة ربح لان يدعي الفتحة فالحاصل ان في المورد يجب العقد يدعي الفتحة عند ربح ربح صدر وقال المدعي ان كان رب التسليم في الاصل والمسلم اليه في الثانية في المادلة في الهواة والنزيل والاستصناع وهو ان يقول الصانع كالحاف اصنع لي من مأكلة خدائن هذا الجنس بكذا الفتحة بكذا بابل كاه يقول الى ان يرضى لا سلم فيصح فيما امكن ضبط صفة وقدره تقوير اولاد المستصناع بابل يصح في تقوير كذا وطست وحققت وهو اي الاستصناع بابل يصح لا عدة كما نقل عن اقام الشربير في درر وفتح على قوله وهو يصح بقوله فيج الصانع على عمله ولو كان عمله لم يجبر ويقوله ولا يرفع المستصنع عنه ولو كان عدة الجاز رجوعه والمبيع هو الوحي لا عدة كما ذهب اليه ابو سعيد الردي قوله في الاستصناع استغفار من القنع وهو العمل في درر وفتح على كونه بين بقوله فلو اني بها صفة غيره او ما صنفه هو وقت العقود فانه صح ولو كان المبيع على ما فتح ولا يتبين اي المبيع للمصنع بابل افتيا فيصح بيع القناع بغير رد وبيته وادى وانه لان المشتري ما لم يرد وانه لا يفتح اي التسليم فيما لم يتعارف في ثوبه من ان يامر القناع ان يبيع له ثوبا بغير من عنده بدراهم معلومة بابل معلوم لا خير ان لم فيه انقضى بل جفت على الاصل القياس الا اذا شرط فيه الاجرة وبين شرائها التسليم في يجوز بطريق التسليم كذا في الدرر مسابك جمع شعث بين التفرقة بفتح بيع الذهب والفضة وكذا بيع التبايع على الاصل

الطلب ما كان له من ثوبه بغير من عنده بدراهم معلومة بابل معلوم لا خير ان لم فيه انقضى بل جفت على الاصل القياس الا اذا شرط فيه الاجرة وبين شرائها التسليم في يجوز بطريق التسليم كذا في الدرر مسابك جمع شعث بين التفرقة بفتح بيع الذهب والفضة وكذا بيع التبايع على الاصل

من يبيع ثوبا بغير من عنده بدراهم معلومة بابل معلوم لا خير ان لم فيه انقضى بل جفت على الاصل القياس الا اذا شرط فيه الاجرة وبين شرائها التسليم في يجوز بطريق التسليم كذا في الدرر مسابك جمع شعث بين التفرقة بفتح بيع الذهب والفضة وكذا بيع التبايع على الاصل

عندهما وعند ابو يوسف ربح لا يجوز بيع الكلب اصلا بناء على انه بحسن العين عنده وعندنا انما يجوز بناء على الاشتغال به ويجوز صدره والبيع في المسلم الا في النحر والخمر فانما اي الخمر في حقه كالحكم في عقد المسلم وان الخمر في حقه كانت في عقد المسلم ومن ربح مستديرة بغير قبضها جازا في النكاح لوجود سبب ولاية النكاح وهو الملك في الرقبة على المال وفيه تفصيل في حاشية الفرج فان وطئت كان اي الوطئ ٢٢١ قبضا وفي بعض النسخ قابضا فيكون المعنى كان المشتري قابضا والا اي وان لم توطأ فلا اي فلا يكون قبضا او قابضا اي يجوز التزوج لا يكون قابضا واليكن ان يصير قابضا لانه تقيت بالتزوج وجه الاستحالة ان التقيت الحقيقي ابتداء على المحل فيكون قبضا بخلاف التقيت الحقيقي صدره ومن اشترى ثوبا فباعه بغيره مخرقة لا يباع في دين بايعه وان لم يثن اي الغيبة مخرقة بان كان مجهول الكفالة يباع فيه اي يباع في دين بايعه اذا برهن انه باعه منه اذ لم يكن بقبضه الا حسن في العبادرة اذا برهن على بيعه وعدم قبض ثمنه كذا في الدرر وان عاب اموال الشريين فليما في دفع كل الثمن وقبض المبيع وحسنه اذا مضى العايب حتى يقدر حصته من الثمن يدا عند ائتمار به وتخرج وذلك لان مظهر لا يمكنه الاشتغال بنصيبه الا باءا جميع الثمن فاذا اذ لم يكن متبرعا فان حصل الثمن لا يافز حصته الا وان يسلم ثمنه الى شريكه وعند ابو يوسف ربح هو مستبرع في اداء حصته مستوبك لانه دفعه بين غيره بغير اذن صدر وان اشترى رجل بالقبض متقال ذهب وفضته فيها بغير اذن في حجب حمانه متقال من الذهب وحممانه متقال من الفضة لانه انما في المتقال الذهب على السواء درر وان قال بالقبض من الذهب والفضة فهو من الذهب حممانه متقال من الفضة حممانه درر وزن سبعة اي يجب من الذهب متا قليل ومن الفضة دراهم وزن سبعة لانه انما في الذهب اليها فيصرف الى الوزن المهرود في كل منهما درر ومن قبض ذبا بدل جيبه غير عالم به فانقه او هلك منه وقضاء وقال ابو يوسف ربح يرد من الرزق ويقتضيه الجيب يبي اذا كان له علة عشرة دراهم جيار ففضاها دينوا وهو لا يعلم فانفقها وهلكت فهو قضا عند ابي ج ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف ربح مشرووفه ويرجع بجياده لان حقه في الوصفه عني لحقه في الاصل ولا يمكن رعايته بايها ضمن الوصفه اذا لا يخته له عند المناقلة بحسنه فوجب الرجوع الى ما قلنا ولها ان من حسن حقه حتى لو تجوز به فيما لا يجوز الاستبدال فاب يفتح به الاستيفاء ولا يفتح حقه الا في الجودة ولا يمكن نكاحها بايها ضمنها المأثر ولا بايها ضمنها الاصل لان الجار له عليه لا ينظر له كذا في الكتب المشهورة درر وان خرج طير او باض اي صار ذائعا وبقيت انة او تكسني فليس له ارضي قبل الجميع درر فان لم يثن اي ثمن النحر والبيض وود الطيية لمن ارضي لاربع الارض لانه مباح سقت به درر مقوله او تنكس فليس له في الكناس وهو بكر الحاق مكان فليس له في بعض النسخ او

الطلب ما كان له من ثوبه بغير من عنده بدراهم معلومة بابل معلوم لا خير ان لم فيه انقضى بل جفت على الاصل القياس الا اذا شرط فيه الاجرة وبين شرائها التسليم في يجوز بطريق التسليم كذا في الدرر مسابك جمع شعث بين التفرقة بفتح بيع الذهب والفضة وكذا بيع التبايع على الاصل

صورة في التجميع بان قال رجعتك ان انقضت عدتك فانها تقدر لانها
لا تصلح الا في العدة ^{معه}

يكسّر طبع اى انكسر عليه فارصد الشريعة وانما قال انكسر لانه لو كسر ما يكون الا للاخذ وكذا صيد تعلق
 بسببته منصوبه بالحق او صدر الرأى وحصر صيد دار ودرهم او كسر شئ فوقع على ثوب لم يبعه ولم يكف
 وقاية فان اعده صاحبه فذكر او كسر بعد سقوط او اعلق باب الدار بعد الدخول يمكنه بيعه ثم اخذه كما لو كسر الخ
 في ارضه او بنت في الحجر او اجتمع ثم ابيح بياض الماء والوجه ظاهر ما ابي الا ان لا يبيع بغيره بالشرط وبطلت الشرط
 النكاح اربعة عشر شئ على ما ذكر في الكفر والدرر وفي هذا الكتاب الاول البيع فاذا باع عبدا بشرط اخذته امه شرا او
 باع دارا ان يسكنها فليس ملكه كما مر والثاني الاجارة بالدار المجتمعة فاذا اجارة البيع كما يسع حتى لو كان زاد فلان في الثمن
 فقد اجرت اربع بطلت الاجارة ودرر والثالث التهمة والرابع الاجارة بالدار المجتمعة فان في الاول من المبادلة وفي
 الثاني من تنكح المنفعة والامارة ودرر مع التهمة بان كان لمبت دين على الناس فاقسموا الدار وشرطوا فيها
 ربح فلان هذا فاسد ايضا لان التهمة من المبادلة فصار كبيع فغير بالشرط الفاسد عينه وقوة الاجارة بان
 اتم دار بشرط ان يوصو المصنام او يهدى او آتمه ان قدم زيد عينه والى من ارجعه فانما استدانته انكسرت فيكون مبيع
 بالبندائه فلا يجوز تعليقه ودرر والسكاس مع ما يكون معاوضة ما عاير فيكون بيعا ودرر صورته بان قارضا كحكك على ان
 سكن في الدار سنة عينه والسكاسه الابواب اربع فان تمليك م فم حتى لم يرد له وان كان فيه معنى المصفاة فيكون
 مبيعا بائتمينا ودرر والثامن عمر الوكيل والناقص الاعساف فانها ليس با مجلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط ودرر
 صورة الاعساف بان قال عيلا ارضك ان شئ الله تعالى ثم يبيع او ان قدم فلان والكل المزارعة والمهادين عن المعاملة فانما
 اجارة منع لان من يجبره على المبيع على الاعساف الاعتبار الاجارة فيكون معاوضة بالى على فيه وان بالشرط ودرر والثاني
 الاقرار فان اقراره بدين الصدق والكذب فان كان كذبا لا يكون صدقا لغوات الشرط ولا بالعتك وانما القيل
 في الايجاب باليتي انه ليس بواقع قبل وجود الشرط ودرر والثالث عن الوقف بان قال وقتت دارى ان قدم فلان
 او وقتت دارى عليك ان اغيرته بدم فلان لانه ليس مما يخلق به ايضا فلا يبيع بغيره بالشرط عينه والمابع عشر ما ذكره
 بقوله وكذا الحكيم عند ابي يوسف خلافا لما كانه تولية صورة وصح من اذ لا يباع بالشرط ايضا لقطع المحصورة بينها
 فاعتبر راتة قبل البيع بغيره ولا اضافته وباعتبار انه تولية بيع فلا يصح بالسك ودرر وفي الحكيم تفصيل في
 شرح الكفر لليعني وقد ذكرناه كتمسلا لثابتة وهو قول والحكيم لا يبيع معلقا بخطر ولا مضافا الى
 بان بان فلا الحكم ان اذا اهل الشهر او قال العبد او الكافر انا عتقت او اسلمت فاعلم بيتا ووعده عند
 ابي يوسف ودرر محمد بن عبد بن بغيره بغيره ولا اضافته الى الزمان لانه ليس فيه الا تقويض وتولية فساد
 قوله والامارة والعقار ولا يبيع مع ان الحكيم تولية صورة وصح من اذ لا يباع بالشرط ايضا لقطع المحصورة
 بينها باعتبار انه مبيع لا يبيع بغيره ولا اضافته وباعتبار انه تولية بيع فلا يصح بالسك والاعتقال الشرط وما لا يبطل الشرط

الجنة من الدين والعين وشرط ان يكون ادبا لا هدم والعين للماينة وهذا لم وهو خلقنا بالقرآن المستموا

خ

1-1-9-

خمسة وعشرون فان هذه كلها لا تبطل بالشرط الفاسد كما ذكرنا ان الشرط الفاسد من غير ان يبطل بالفساد بالمادة
 المالية وهذه العقود ليست بمبادضة مالية فلا يؤثر فيها الشرط الفاسد الا ترى انهم اجازوا لعمري وابطل شرط
 كذا ابطال شرط الولاء لغيره لمعتوق بقوله عمر لعائشة رضي الله عنها ابتاع فاعتقه فانما الولاء لمن اعتق قاله لها حين اراد
 موالي برة ان يكون الولاء لهم بعدما اعتقها لكن الكتابة انما لا تقيد بالشرط الفاسد اذ كان الشرط مجردا فلا في صلب
 العقد بان كتابته على ان لا يخرج من البلد او على ان لا يغفل فلانا او على ان لا يعمل في نوع من التجارة فان الكتابة على هذا الشرط
 ينعقد ويثبت الشرط فله ان يخرج من البلد ويعمل ما شاء من انواع التجارة مع اي شخص شاء واما اذ كان الشرط دافلا في صلب العقد
 بان لا يخرج من البلد كالكتابة على عمر ومخونها فانما تقيد واما كانت كذلك لان الكتابة شبه البيع من حيث ان العبد مكر في هو الموطي
 وشبه الشك من حيث انه ليس بمالك في حق نفسه فعلمنا بالشبهة بالبيع تقيد اذ كان المنسند في صلب العقد
 وشبهه بالبيع لا يبطل بالشرط انما يؤيد بيع وهو التمس والرهبة والصدقة والشك والطلاق والخلع والعقود
 الممنوعة والايصال والوصية والشرط والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحالة والمكالة والاقالة والكتابة واذن
 العبد في التجارة ودعوة الولد والاصحاب من دم العمد والجرائم وعقد الزمة وعقود البيع في الشرط وعقد القاضية
 تصديره في حق بان قال اعطيتك هذه المائة فمضى على ان تعطيني شيئا كذا والرهبة بان قال وهبت لك هذه الجارية بشرط
 ان يكون عملي والهدية بان قال تهديت عليك هذه المائة على ان تحترق من جنة والشك بان قال تزوجتني على ان لا يكون
 نكحهم والطلاق بان قال طلقك على ان تسترجعي علي والخلع بان قال خلعتك على ان تكون الحرة مدة ستها والعتق
 بان قال اعتقتك على ان لا ولادي عليك والرهبة بان قال رهبت بك عندي بشرط ان تستخدمه والايصال اي جعل شخص
 وصية والوصية بالمال درر والشرط بان قال اشاركك على ان تخدمني كذا والمضاربة بان قال اربح ان للمضاربة ان وقع
 الحر ان عليك والقضاء بان قال احييتك ودينك قضاء مئة مثلا على ان لا تنزل ابدا والامارة طاهر والكفالة ايضا طاهر
 والحالة والاقالة والكتابة طاهر واذن العبد في التجارة بان ياذن لعبد بشرط ان يوقف بشئ او سنة او طهرها درر
 ودعوة الولد بان قال المولي ان كان له هذه الامنة حلفه من غير درر والاصحاب من دم العمد طاهر وعقد الزمة فان الامام اذا منح
 بلدة وافر عليها على املاكهم وشرطوا على الام في عقد الزمة لا يعطوا الجزية بطريق الامانة كما هو المشروع في عقد
 صحيح والشرط باطل درر وعقود الزمة يجب بان قال المشتري اذ لم ار هذا الثوب المبيع عليكم اليوم فقد رخصت بالبيع
 درر او جبار بشرط بان قال ابطلت حيدري عند ولدي جبار اكثر من ذلك بشرط الشرط وله ان يبيع وحيال الشرط درر ودول
 القاض بان قال الامام اذا وصي كتابه فانت معزول قبل يفتح الشرط ويكون مرفوعا لا يبطل الشرط ولا يكون معه ولا ينفذ
 كذا في العارية والاكسرونية وانما لا يبطل هذه التفقات بالشرط انما لانها امان مسا وضعت بغير مائة او من مائة او من
 استطاعت درر اقول ما ذكرنا انما يرد على بطلان تعليق خيار البيع بالشرط وافتاده خيار الشرط لا على انهما لا يبطلان بالشرط

المفتي

مقتضى فقط بما اتي على صاحبه لانه اذا علم بغيره لا صاحبه باذني عن نفسه ولو كان على غيره من غير ما عليه عليه السلام
 ولما كان في الكفيرة صفة واذا اذني لا يرجع على العبد الا بغيره لو كانت الكفيرة باسرها العبد ولو ادعي اقل رتبة عبد
 فكفر به جازي في العبد غير من المولى ان لم يكن الكفيرة فبمنه لان العاصب على المولى رتبة على وجه يختلف فبمنه فكيف
 ان الكفر في قنوايب عليه ذكر بخلاف ما اذا ادعي بالاعلى العبد فكفر آخر برتبة في العبد فلا شيء على الكفيرة صدر
 ولو كفر سيده عن عبيد بغيره او عبيد غير مديون عن سيده فمقتضى في اذني لا يرجع على الآثم لان الكفيرة وقعت بغيره
 لا يرجع لان امره لا يتوجب في الدنيا الآثم وعند فمقتضى ان كانت الكفيرة بالاسر مشتبها الرجوع لان المانع قد
 زال وهو الحق وانما في غير مديون لمقتضى كونه فان المولى ان امره العبد المديون بالكفيرة عنه لا يمتنع الكفيرة صدر
 ثم فائدة كونه المولى على عبيده وجوب مطالبته بايذاء الدين من ساير امواله وفائدة العكس فبمنه رتبة العبد
 في كونه اسم بمنه الحالة وهو المنفرد مطلقا في رتبة شرعي في رتبة الدين من رتبة الى رتبة اذني من
 رتبة المحيل الى رتبة المحيل عليه وانما اصبحت بالدين لانها شر شرعي والدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة في المنفرد
 الشرعي جاز ان يؤثر في امره الشرعي كما ان ابي الشرعي ان يؤثر في رتبة الكفيرة هو وصف شرعي وتبعه في رتبة العبد هو المانع
 وتحت في الدين لاني العبد لاني شيعي عن المنفرد وهو في الدين لاني العبد لاني العبد لاني العبد فلا يمتنع
 بالمنفرد الحكمي برب المنفرد الحق كذا في العصابة على الوقاية بمنه المحيل والمحتا عليه بل رتبة المحيل كما في رواية الامامية
 وصورة ان يكون رتبة العبد ان يكون فكلان كذا في الدين فكلان على فمقتضى بذكر الطالب صحته الحوان وبه
 الاصل وقبل الامامية رتبة المحيل ايضا وطور رواية الغدوري كذا في صدر الرتبة قال في الهداية ونهت عن
 المحيل والمحتا عليه اما المختار لان الدين هو الذي يستقر به والزم متناوئة فلا بد من رضاه واما المختار
 عليه فلا بد من يلمهم الدين والزم بدون التزام واما المحيل فكلان رتبة بدون رضاه كثر في الايات لان
 التزام الدين من المختار عليه يتصرف في حق نفسه وهو لا يتصرف به بغيره نعم الا لانه لا يرجع عليه اذ لم يكن بامر
 شتى واذا تمت ابي الحوان به في المحيل بقبول المختار والمحتا عليه لان معنى الحوان المنفرد
 وهو يقتضيه من رتبة الاصل لان من المالكين والشيء الواحد في محلات في رتبة وانما رتبة فلا يفر المختار
 من رتبة لكن لا يفر كقيل من الوارثة والغنائم في التوي ولا يفر على المختار الا اذا توي فمقتضى لان مقتضى
 سببانه مقتضى المقصود فيرجع عند عدم السلامة كذا في رتبة التوي بمقتضى المختار عليه ملكيا والكاره لحواله
 مع صلوة الابنية عليه لان الحجر عن الوصول الى مقتضى تحقيق بغير منما وهو التوي فمقتضى رتبة وعندها بتعيينه في اياه
 اياه فان نفس في معتبر عندها وعندها شافع رحمهم الله وعنوان جنم مع لانه لا وفوت لا ادعي ذكر فانه رتبة على ان لا مال
 له من رتبة صدر ونهت بالدرهم المود عنه والى عليه بمراد بمراد كذا في مقتضى المختار بانه ما التزم الا انما رتبة
 ولا تخفى فكلان كذا ونهت ايضا بالدرهم المعصوب واليه المختار عليه بمراد كذا في مقتضى المختار صدر واذا اقتضى المختار

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

[illegible][illegible]

من ذلك ليس شرطاً والشروط ان يشهد من ان هذا كتابه وحاشا لي يوسف ربح ان الختم ليس شرطاً ايضا
فترى في ذلك ما ابتلي بالقضاء وليس الخبر كالمعاينة واختار كسر التاء في قوله يوسف ربح ان الختم ليس شرطاً
اذا كان الكتاب في يد المدعي غيبة بان الختم شرط وان كان في يد الشهود يفتى بان ليس شرطاً صدر واذا وصل الى
المكتوب اليه نظر الختم ولا يقبله الا بحضرة الخصم وشهادة رجلين او رجل وامرأتين ان كتاب فلان القاضي قراه
حيث وضمه وسامه اليه بخمس حكمه وعند ابي يوسف ربح ان كتاب فلان وضمه عن ان الختم ليس شرطاً فاذا شهدوا
فقد قراه على الخصم والزمه ما فيه وبطل الكتاب بموت الكاتب وعزل قبل وصول الكتاب وبموت المكتوب اليه الا ان كتب
بعد اسمه ولا كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان غيره صار متعاه وهو معروف بخلاف ما اذا كتب ابتداءً لا كل
من يصل اليه على ما عليه مشايخنا لانه غير معروف هداية لا بموت الخصم بل بنقله على وادته لقيام مقامه واذا اعلم القاضي
بشي من حقوق العباد في زمن ولايته ومحتاجا لانه ان يقضي به قال في الدرر واختلف في حكمه بعله قاله ان في المعتبر علم
القاضي حتى قال اذا اعلم القاضي ان زيد اغصب شيئاً من المدي ياخذه من زيد ويدفعه الى المدي وهذا رواية الاصول وروى
ابن سمانه عن ان القاضي لا يقضي بعهده وان استفاد العام في حالة القضاء حتى يشهد بمدته ههنا واحد قال لعل القاضي
يكون خالفاً فيما يقول في شرط مع عدم علمه على شاهد اخر بمعنى شاهد من كذا في العادة انتهى **ف** ويجوز قضاء المرأة في
غير حدة وقود ما من ان القضاء يستقيم بالشهادة وشهادتها جازية في غيرها فكذا قضاؤه فيه ولا يجوز فيها كما
فيه شبهة البدلية **در** ولا يختلف قضاي لا ينصب نائباً لان المفوض اليه القضاء لا التكليف ولا يتصرف
في غير ما فوض اليه كوكيل لا يوكيل بل اذا الموكل الا ان يفوض اليه ذلك بان قيل له من السلطان ذلك في شرط **در**
خلاف الحاكم بل لا يربا قمتها وهو الخطيب حيث يستحق للضرورة لكونها على شرف الفتوة فتقوم بغير لفات بلغة كذا
في الدرر واذا اختلف المفوض اليه في ان لا يفتقر لعزل ولا بورية بل هو نائب الاصل يعني السلطان وغير المفوض قضايه
حضر او غيبه فاجازة جازية لولا انه يفتى اذا لم يفوض القاضي والوكيل ان يختلف الغير فاستلزاماً ففعل النائب بحضور
النائب لانه اذا فعل حضوره لفعله يشترط اليه وكذا ان فعل بغيره ففعل الجبر الى النائب فاجاز لانه اذا انصرف اليه
في ذلك الفرض مكانه فعل وكذا ان قدر الموكل الموكل الاول الشئ فباشروكيله ان يتصرف في الشئ وقيل رايه او قال الموكل كوكيل
اسم الموكل كوكيل لا يوكيل غيره كذا في صدر الشريعة واذا ربح القاضي حكم قاض اخر في امر اختلف فيه في صدر الاول
منه ان لا يفتى في الامور المشروعة والاجماع والاصل ان الفتنة بينه وبين الخلفاء في غير ذلك لا يفتى في غير ذلك
لا اجتهاد في ذلك ولا في الاول وقد تفرق باتصال القضاء بغيره فتفتى ما هو دون هداية فلو قضى قاض بغيره في غير
اه بشروط من الوطى **در** الكفاية في مطلق الشك او يجوز من التسمية عند او يجوز اربع درج بدرجته لا يفتى اما الاول
ففي لغة كذا لانه قد قيل في مشيدين من جركم في ان يكون رجلين فربما وامرات وهذا ما يذكره الخصم عليه ولانه

ولو قضى القاضي بغيره في غير ذلك
او في الامور المشروعة والاجماع
او في الاول وقد تفرق باتصال القضاء بغيره
ففتى ما هو دون هداية فلو قضى قاض بغيره في غير ذلك
لا اجتهاد في ذلك ولا في الاول وقد تفرق باتصال القضاء بغيره

تلك قال ذلك ادنى ان لا يرتاب ولا مزيد على الادنى واما الثاني فلانه خالف للمحدث المشهور وهو حديث العسيلة
واما الثالث فلانه خالف لما اتفقوا عليه في صدر الاول فكان قضاؤه بخلاف الاجماع واما الرابع فلانه اختلف في منقول
عن ابي حنبل رضي عنهما فقد اكره عليه الصحابة رضي عنهم فلا يعتبر خلافه كذا في الكافي **در** وما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر خلاف
البعض ذكر في اصول الفقهاء العلماء ربح اختلفوا في الاجماع هل ينقد باتفاق اكثر المجتهدين او لابد من اتفاق الكل في مقابلة
اتفاق الاكثر لا يعتبر خلاف الاقل وفي كتب اصول الفقه رجحوا ذلك المذهب وهو ان اختلف الاقل في مقابلة الاكثر معتبرة
واحد من الصحابة ربما خالف الجميع الاكثر ولم يقولوا ان اكثر منهم بل اعتبروا مخالفة وابتاعوا في الهداية المعتبرة الاختلاف في صدر
الاول ان الصحابة كمن لا يشترط ذلك حتى يكون اختلف الشافعي ربح معتبر اصد صدر صدر والفتاوى اربعة ينقد ظاهر اوطان
ولو شهدوا زور ادعى سبب معتبر بين الفتوة كالباع والشراء والاجارة والتكاح والعنوج كالاقلال والفرقة بطلاق ونحوه فانه
ينقد فيها عند ابي حنيفة ربح ظاهر اوطان وعند الباقيين ينقد ظاهر الا باطن **در** وعند ابي حنيفة باطنا شهادة الزور فلو قامت بينة
بزور ان تزوجها وحكم بحلها كمينه خلافاً لها وفي الاملاك المسئلة وهي التي لم يذكر فيها سبب معين **در** لا ينقد باطنا اتفاق الاقل
الملك لا يدرى سبب وليس معنى الابواب او من البعض لزمها فلا يمكن اثبات السبب على انقضاء بطريق الاقتضاء وفي الكفاية
والشراء يتم التكاح والشراء يتحقق القضاء وفي الرهبة والصدقة روايتان في ابي حنيفة **در** القضاء بغيره في الباطن في قوله لا يجوز
متفقاً بالقضاء المراد بخلاف الرأي في اصل المذهب كالحنفى اذا حكم على من ذهب الشافعي ونحوه وبالعكس انا اذا حكم الحنفى بما ذهب اليه يوجب
او يجز او نحوهما من الحكم الامام فليس حكماً بخلاف رايه **در** ناسيلاً وعادة لا ينقد عند حوا ويقتضى لانه قضى بما هو خطأ عنده قيل عليه الفتوى
قال في الهداية وقيل الفتوى على الشاذ فيهما في الفتاوى والصفر اذا افتى في محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافه ينقد عند ابي حنيفة
وعليه الفتوى كذا في الكافي **در** وعند الامام ينقد لو ناسي في العذر واثبات وجه النفاذ ان ليس بخطأ بيقين **در** ولا يقضي على غائب
سواك انما اوعيه لقوله لم يفتى عنه لا تقتض لاحد الطرفين حتى تسبح الاخر ولان القضاء القطع المنارعة ولا منازعة هناك لعدم الاكثر
فلا يصح القضاء **در** الاجفنة نائبه ان نائب الغائب حقيقة كوكيله او شرعاً كوكيل نصيب القاضي او حكماً بان كانه ما يدعى في الغائب سبباً
لما يدعى على الحاكم اذا اوعى رابعاً رجل ان اشترى احماً فلما الغائب واقم البينة على ان البينة على هذه البينة على الماخذ والغائب
حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره حجة رفاة كاشرة لا يصح اي فانه كانه ما يدعى على الغائب شرعاً لما يدعى على الحاكم اذا اوعى على
مولاه ان علق حقة بتطليعه زينة زوجة واقام بينة على التلخيص بغيره زيد اختلف فيه المشايخ والصحيح لا يقتل وانما يقتل في سبب **در** الشرط
لان السبب اصل بالنسبة الى المنسب فيكون الحاكم نائباً بصاحب السبب وهو الغائب كوكيله لا كذا في الكافي اذا كانا شرطاً ولا لا تقتضي على الغائب في
الشرط اذا كان في ابطال الحكم حق الغائب اما اذا لم يكن كما اذا علق طلاق امراته بدخول زيد في الدار فتقبل صدره ويقرض القاضي من البينة ويكتب
للقاضي في اقراره من البينة لانه محال فله والقاضي قادر على اخذه متى شاء واذا اقرض القاضي كتب في ذلك وثيقة صدره ولا يجوز ذلك الا في
للموت لعدم قدرته على اخذ صدره وكذا لا يجوز ذلك في الاصح **در** ولو حكم للحاكم ان يجعل حكماً من يصلح قاضياً اليه حكم بينه وبينه وسند حكمه

ان

منه عند ربح ربح وعنفها بنقد حاشا لي يوسف ربح ان الختم ليس شرطاً ايضا
فترى في ذلك ما ابتلي بالقضاء وليس الخبر كالمعاينة واختار كسر التاء في قوله يوسف ربح ان الختم ليس شرطاً
اذا كان الكتاب في يد المدعي غيبة بان الختم شرط وان كان في يد الشهود يفتى بان ليس شرطاً صدر واذا وصل الى
المكتوب اليه نظر الختم ولا يقبله الا بحضرة الخصم وشهادة رجلين او رجل وامرأتين ان كتاب فلان القاضي قراه
حيث وضمه وسامه اليه بخمس حكمه وعند ابي يوسف ربح ان كتاب فلان وضمه عن ان الختم ليس شرطاً فاذا شهدوا
فقد قراه على الخصم والزمه ما فيه وبطل الكتاب بموت الكاتب وعزل قبل وصول الكتاب وبموت المكتوب اليه الا ان كتب
بعد اسمه ولا كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان غيره صار متعاه وهو معروف بخلاف ما اذا كتب ابتداءً لا كل
من يصل اليه على ما عليه مشايخنا لانه غير معروف هداية لا بموت الخصم بل بنقله على وادته لقيام مقامه واذا اعلم القاضي
بشي من حقوق العباد في زمن ولايته ومحتاجا لانه ان يقضي به قال في الدرر واختلف في حكمه بعله قاله ان في المعتبر علم
القاضي حتى قال اذا اعلم القاضي ان زيد اغصب شيئاً من المدي ياخذه من زيد ويدفعه الى المدي وهذا رواية الاصول وروى
ابن سمانه عن ان القاضي لا يقضي بعهده وان استفاد العام في حالة القضاء حتى يشهد بمدته ههنا واحد قال لعل القاضي
يكون خالفاً فيما يقول في شرط مع عدم علمه على شاهد اخر بمعنى شاهد من كذا في العادة انتهى **ف** ويجوز قضاء المرأة في
غير حدة وقود ما من ان القضاء يستقيم بالشهادة وشهادتها جازية في غيرها فكذا قضاؤه فيه ولا يجوز فيها كما
فيه شبهة البدلية **در** ولا يختلف قضاي لا ينصب نائباً لان المفوض اليه القضاء لا التكليف ولا يتصرف
في غير ما فوض اليه كوكيل لا يوكيل بل اذا الموكل الا ان يفوض اليه ذلك بان قيل له من السلطان ذلك في شرط **در**
خلاف الحاكم بل لا يربا قمتها وهو الخطيب حيث يستحق للضرورة لكونها على شرف الفتوة فتقوم بغير لفات بلغة كذا
في الدرر واذا اختلف المفوض اليه في ان لا يفتقر لعزل ولا بورية بل هو نائب الاصل يعني السلطان وغير المفوض قضايه
حضر او غيبه فاجازة جازية لولا انه يفتى اذا لم يفوض القاضي والوكيل ان يختلف الغير فاستلزاماً ففعل النائب بحضور
النائب لانه اذا فعل حضوره لفعله يشترط اليه وكذا ان فعل بغيره ففعل الجبر الى النائب فاجاز لانه اذا انصرف اليه
في ذلك الفرض مكانه فعل وكذا ان قدر الموكل الموكل الاول الشئ فباشروكيله ان يتصرف في الشئ وقيل رايه او قال الموكل كوكيل
اسم الموكل كوكيل لا يوكيل غيره كذا في صدر الشريعة واذا ربح القاضي حكم قاض اخر في امر اختلف فيه في صدر الاول
منه ان لا يفتى في الامور المشروعة والاجماع والاصل ان الفتنة بينه وبين الخلفاء في غير ذلك لا يفتى في غير ذلك
لا اجتهاد في ذلك ولا في الاول وقد تفرق باتصال القضاء بغيره فتفتى ما هو دون هداية فلو قضى قاض بغيره في غير
اه بشروط من الوطى **در** الكفاية في مطلق الشك او يجوز من التسمية عند او يجوز اربع درج بدرجته لا يفتى اما الاول
ففي لغة كذا لانه قد قيل في مشيدين من جركم في ان يكون رجلين فربما وامرات وهذا ما يذكره الخصم عليه ولانه

والمراد بالسفاد
في الامور المشروعة
والاجماع
والاصل ان الفتنة بينه وبين الخلفاء في غير ذلك لا يفتى في غير ذلك
لا اجتهاد في ذلك ولا في الاول وقد تفرق باتصال القضاء بغيره
فتفتى ما هو دون هداية فلو قضى قاض بغيره في غير
اه بشروط من الوطى **در** الكفاية في مطلق الشك او يجوز من التسمية عند او يجوز اربع درج بدرجته لا يفتى اما الاول
ففي لغة كذا لانه قد قيل في مشيدين من جركم في ان يكون رجلين فربما وامرات وهذا ما يذكره الخصم عليه ولانه

بقرة

باقر ان العمل به وهو امسك الحارية ونظرا لمدى من اقرب بقدر عشرة وادى الغريم زيوف او بنهر جرح صدق لا ان ادنى انما يستوفى له ان اسم الزرع
 لان اقرب بقدر الجهاد او جرح او الثمن او بالاستيفاء اما الاقرار بالثبته الاول نظرا حروما الاقرار بالثبته فلا بد من عبارة عن القبول بوصف
 كما بعبارة قبض حقه در سوا الزيف ماره بيت المال والبنهر جرح ماره النجار ايضا يستوفى ما علب غشتر فيه تحصيل الصور
 الزيفه ومن قال ان اقرب بالثبته ليس له عليك شيء ثم قال في مجلسه ثم عليك الف لا تقبل منه بلا جرح بحلف ما لو كتب بم قال لكذا
 منى هذا ثم صدقه بعبارة الهداية بخلاف اذا قل اشتريت وانكر لان بصدقه لان احد العاقلين لا ينفرد بالفسخ كما لا ينفرد بالقبض
 والمعنى انهما فيبقى العقد فعمل التصديق اما المقر لا ينفرد بقر الاقرار ففسق الشهود من قبل بل ادعى عليه بالامكان كك ومنه في قوله
 عليه في خبره هو على القضاء او الابرأ قبل كرهان وان زاد على انكاره ولا غرك فلا لا يقبل من حان على القضاء لثبته التوفيق لان
 لا قضاء بدون المعرفة وقبر تقبل لان المحجب الحذرة قد يأمر بعض وكذا بارضا ولا يعرف ثم يعرفه بعد كشف الحارية ولو ادعى على آخر
 بيع اتم منه واراد وجه غيب فبكره من المدعى على البيع والكشف على البلاء من كل عيب لا سمع به حان الكثرة لا بالبلاء من العيب يكون
 بعد البيع فصار من قبضه الدين لان قد يقضى من غير تقدم وجوب على مرسومه اي يخرج قبل كما في فصل الدين في زواجر الدين اصلا ثم ادعى
 وطلب ما فيه من ثمنه وذلك وهو كبر في ان شاء الله ففعل ان شاء الله ينفرد في الكثرة لان الكثرة كالشيء الواحد وقد طقه الكثرة فم الكثرة فيقبل
 كشف وعندهما يقبل اخره فقط وحوادث لان الصك كالكشف ومرف الكثرة والاكثرة بطله وماق لاه من العادة قلنا العادة في الكتب
 ان يكتب فحجة بين فصل او يكتب بخط على حدة فان فعلوا كذلك لا ينفرد الكثرة وانما ينفرد في ما يلبه لان الفرق في الصكوك
 كانت كوت حالة النطق كشف الحارية في القضاء بالمواريث هداية مات نصر الحة فقالت زوجة اسلمت بعد مودة وقال وارثه
 بل قبله فالقول لرواق فرج القول قولها لان الكساح حدث فيضف اقرب الاوقات ولنا ان سبب الحمان ثابت في الحال فثبت
 فيما مضى كالحال كما في جريان ما الطاحنة وهذا ظاهر نعتبه للذفع وما ذكره نعتبه للتحقق وهداية وكذا الوما مسلم فقالت
 زوجة اسلمت قبل مودة وقال الورث بل اسلمت بعده فالقول قول الوارث ايضا والحال لان الظاهر لا يصلح حجة للتحقق وهي محتاجة
 اليه اما الورثة فمنهم من دفعون ويشهد لهم ظاهر الحديث ايضا هداية وان قال المودع هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره دفع الودعة اليه
 ان حكم القاضي بدفع الودعة اليه لان اقرب ما في يده من الوارث بطريق الخلاف فصار كما لو اقر انه من الورث وهو حي بطريق الاتفاق
 در روان قال لآخر هذا ابنه ايضا وكذب الاول ففي الاول ان يكون المال كله للاول لان هذه شهادة على الاول بعد انقطاع يده عن المال
 فلا يقبل كما لو كان الاول ابنا معروف در ولوسم الميراث بين الورثة او الفراء بشهادة لم يقولوا فيها لان انفرد له وارثا او غيرهما آخر
 لا يؤخذ منه كغيب لان من الحاضر هو الغائب موهوم لا يعارض المعنى فلا يجوز التاخير الزمان التكفيل كشف وهو اخذ الكفيل
 احتياط ظلم ان احتياط هو ظلم هذا بعبارة الهداية وهذا شيء احتياط به بعض القضاة وهو ظلم التبرع وعندهما يؤخذ الكفيل لان التمسك
 نصب ناظر الغيب والموت قد يقع بغيره فلا يمكن له بيان كل الورثة او الفراء ويجوز ان يكون وارثا وغيره غائب فيجب على القاضي الاحتياط

وإذا كان باقاً...

بالكفيل مبالغة في الإحياء وتقديراً من الأتواء...
بأنه لا بد من اليد بلا أخذ كميل منه ولو جاز حد...

بالكفيل مبالغة في الإحياء وتقديراً من الأتواء...
بأنه لا بد من اليد بلا أخذ كميل منه ولو جاز حد...

فيما كان...

فيما كان...

فيما كان...

فيما كان...

فيما كان...

أهل المولد والحداد
فرج ما زاد بالبناء والفاعل
استعمل بالبناء والفاعل
بعض اصحاب الكفر

ثم لم يأتوا بربعة شهادة في القصة وبقيت الحدود رجلا لا تقبل فيها
شهادة النساء لما فيها من شبهة المبدئية والولادة والبكرة وعيوب النساء مما لا يبلغ عليه الرجال امرأة واحدة لقوله عدم شهادة
النساء جائزة في الاستطاعة الرجال النظر اليه ويطلع الخالي بالام براد بل ينس لم يكن ثم مبرود اذ الكل ليس براد قطعا في اربعة الاقل ليقبضه
وكذا الاستطاعة المولودة حق الصلوة لا الارث فان يلزم للامام جلال او جلي وارثان مارون ان عمر عليا رضى عنها اجازا شهادة النساء
مع الرجال في النكاح والفرقة كما في الاموال وتوابعها ودرر وعند حامي حق الارث ايضا ان كما في حق الصلوة وغير ذلك رجلا او رجلا امرأان
مالا كان او غير مال كالنكاح والرضاع والطلاق والوصية انما قالوا او غير مال لان فيه خلاف في دفع ربح فان غير المال لا يقبل
في شهادة رجلا امرأتين عنده بل يبي مخصوص بالمال صدره شرط لكل الحرية والامانة والعهد والوفاء كسبادة حتى
نور الائمة اعلموا استقر لا تقبل شهادته لانه النصوص وردت بهذه اللفظة وجواز الحكم بالشهادة على خلاف القياس
فيقتصر على مورد النص والعلة هي كون حسنة الرجل اكثر من سيئة وهذه استاوال الاجتناب من الكبار وترك الامر على الصغار
لان الصغيرة يكون كبيرة بالامر على ما روي عن النبي ثم ان قال لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار ودرر فلا يصح لو قال اعلم
او ايقن وكما قال ابن عباس عن شاهد بلا طعن الخلف الا في حدة او قد فانه سأل في السيرة في العداية فيها بالاجماع طعن الخلف ولا
لا تحسب كسب طم في شدة الاستعانة في حدة او قد فانه سأل في سائر حقوق ستر او علنا وبه يتبين زمانا ثم الترتيب في الكفر
بعث قطعة قرطاس كتب فيها اسماء الشهود وحليتهم وبلغت من الكبر في تعريف حالهم والتركية في العداية ان الجميع القاضي في الحكم
التركية في شهود في القضاة في الشهود بحضرة الشهود احوالا عدول مقبولات الشهادة ليزيدوا في جرحهم ووقع الاكتفاء بشهادة
الحدود لان الترتيب العداية بدو وقتها اذ الشهود الذي يقابلون الجراح بالاذن والاضراب ودرر ويجوز الاكتفاء بالتركية في الترتيب
عنه بعد اذ لا يحسن ان يكتب في ذلك القرطاس تحت كسبهم هو عدل ومن عرف بالنفس لا يكتب شيئا احراز ان الشك او يكتب انه اعلم ودرر
وقيل لابد من قول عدل جازي الشهادة قال في الكافي ثم قيل لابد ان يقول المصدق هو عدل جازي الشهادة اذ العبد والمحدود في القذف
اذ تاب قد عدل والامح ان يكتب بقوله عدل لثبوت الحرمة بالدارا قول فيه شك لان المحدود في القذف التائب قد يكون معدلا كما ذكره
فدعي من قوا جازي الشهادة فيخرج وهذا لا يرد على عبارة الهداية اذ لم يذكر فيها المحدود لكن لابد فيه ايضا من اعباء هذا القيد في حصة
ليكونا كسفا بقوله هو عدل الحق ودرر ولا يصح تقدير الخلف بقوله هو عدل لكن اعطوا او نسي هكذا قال ابو حنيفة راجع عن ان تقدير الخلف
الحدود في شهود الا في حدة او قد فانه سأل في سائر حقوق ستر او علنا وبه يتبين زمانا ثم الترتيب في الكفر
مع احدا منكم لا يحد الا في حدة او قد فانه سأل في سائر حقوق ستر او علنا وبه يتبين زمانا ثم الترتيب في الكفر
الحدود في شهود الا في حدة او قد فانه سأل في سائر حقوق ستر او علنا وبه يتبين زمانا ثم الترتيب في الكفر

مقبول

الحدود في شهود الا في حدة او قد فانه سأل في سائر حقوق ستر او علنا وبه يتبين زمانا ثم الترتيب في الكفر

الحدود في شهود الا في حدة او قد فانه سأل في سائر حقوق ستر او علنا وبه يتبين زمانا ثم الترتيب في الكفر

التائب لان جرحه مقبول في الامور الدينية والاثان احوط لان فيه زيادة على انية وعند محمد راجح لا بد من الاثان اعتبارا بالشهادة وشروطها
في تركية العداية دون سائر شهود يكون شهادته او رآه كالبصير والافقار وروى الحكم والعصب والقيل والقال ثم شهد عليه ويقول شهادته لا تقبل
كيلا يكون كاذبا ولا يشهد على شهادة غيره اذ اسمع انا وسمع شهادته الغير عليه ما لم يشهد هو عليه ولا يقبل شهادته ولا يراى ولا يسمع
وجد تخفيفه فيها رويته بخط ما لم يتذكر وعنده جواز ان كان محفوظا في يده ولا يشهد بما لم يسمع به الا في حصة الاجماع خاصة
ويستلزمها احكام يتقوى من الدهور فمرد تجر الشهادة بالشك مع فيها اذن الجرح او تعطيل تلك الاحكام بخلاف البصير والرهبة لانه يسمع كل واحد
وذكر منها النسب فان سبها الولادة ولا يحضرها الا القابلة والموت والنكاح والدخول بامرأة فان لا يعبأ به كل واحد ولا يلة القاضي على
فان سبها التقليد ولا يباين ذلك الا الوزير وخو من الخواص واصل الوقف والمراد باصل الوقف ان هذه الضيقة وقف على
بين المعروف داخل اصل الوقف اما الشرط فلا يحضر في الشهادة بالتسامع صدره اذا اخبره بها ان هذه الاشياء من شهادته ما عدل او عدل
وعندنا لانه اقل نصاب بنيد العالم الذي يتبين عليه الحكم العامة كشدة في التوكيد العدل ولو ان في حدة او قد فانه سأل في سائر حقوق ستر او علنا وبه يتبين زمانا ثم الترتيب في الكفر
يصل عليه الحضور الا في حدة او قد فانه سأل في سائر حقوق ستر او علنا وبه يتبين زمانا ثم الترتيب في الكفر
زوجته وشهادتها من راي شيا سوس الا في حدة او قد فانه سأل في سائر حقوق ستر او علنا وبه يتبين زمانا ثم الترتيب في الكفر
ملك امان ووقع في قبلة ملك الغير لاجل الشهادة بالملك لان الاصل اعتبار اليقين في جواز الشهادة لما مر من قوله صلح اذ علمت مثل الشمس
في شهادته والا فاعرف فاذا اتقنه ذلك بصارك ما يشهد به القلب ودرر والاذن ان عامر او كان صغيرا لا يعبأ به فذلك في جواز الشهادة
ان له هذا ولو فخر من الشاهدين للقاضي ان شهد بالتسامع او بعبانة اليد لا يقبلها فاذا اطلق ووقع في قلب القاضي صدق فيكون
شهادة مدعيه علم ولا كذلك اذ فسر وقال سمعت كذا وعن هذا كان المرسل من الاخبار اقوى من المسانيد كذا في الكافي ودرر ومن
شهادته حفره في زيد او شهد ان عليه قبلة وهو عيان حتى لو فسر القاضي قبله اذ لا بد من زيد او شهد ان عليه قبلة وهو عيان
الامانة والبصير في الاعلى ودرر **تقبل شهادته ومن لا يقبل** لا تقبل شهادة الامح خلاف لا يوجب ربح فيها اذا احكم بالبصير ولا يشهد للملك
والصبي اذ لا ولاية له على نفسه في غير حدة او قد فانه سأل في سائر حقوق ستر او علنا وبه يتبين زمانا ثم الترتيب في الكفر
بالمعانية او السماع وهي الاثان في انهما وعند الاداء هما من اهل الشهادة ودرر ولا يشهد المحدود في القذف وان تاب لقوله تعالى
ولا تقبلوا شهادته ابد الا ان حدة او قد فانه سأل في سائر حقوق ستر او علنا وبه يتبين زمانا ثم الترتيب في الكفر
حدة فان اس قبل شهادته عليه وعلى المسلمين لان هذه شهادة استفد بها بالاسلام ولم يحكمها رده وهي الشهادة على اهل
الاسلام لانها لم يكن ثابتة زمان الرد والحلة فلما جازت شهادته على اهل الاسلام جازت شهادته على الكفار ضرورة بخلاف
العبد اذ احدة في القذف ثم عتق حصة رده وشهادته اذ لا يشهد للعبد اذ لا حال له في شوق الرق على حد غيره فاذا حدة او قد فانه سأل في سائر حقوق ستر او علنا وبه يتبين زمانا ثم الترتيب في الكفر
شهادته بعد العتق من تمام حدة ودرر ولا يشهد ولا صلح وان علا وفرع وان سفر وعبد ومكاتبه ومن احاد الزوجين للحد والحد في قوله
صلح لا تقبل شهادته للمعدول ولوالده ولا ولد له ولا لوالده ولا لزوجها ولا لزوج امرأته ولا العبد لسيده ولا لسيده ولا العبد ولا

الحدود في شهود الا في حدة او قد فانه سأل في سائر حقوق ستر او علنا وبه يتبين زمانا ثم الترتيب في الكفر

وان كانوا من اهل دارين كالروم والترك لا تقبل لان الولاية فيما بينهم منقطع باختلاف النطق وهذا لا يجري التوارث
بينهما در وتقبل ايضا على عدد بسبب الدين فان العداوة الدينية تدل على قوة دينه وعدالة بخلاف العداوة الدنيوية فانها
حرام فمن انكسر لادب من من التوراع عليه در وتقبل ايضا شهادة من اهل تصفية ان اجتناب الكباير وغلب صوابه وهو
معنى العدالة كما در واختلفوا في تقسية الكباير وقيل هي سبع الاشراك بالله والفرار من الزحف وعقوق والدوين
وقتل النفس بغير حق وبهتة المؤمن والزنا وشرب الخمر وازاد البعض الخصال السبع بغير حق واكل الربوا وقد ورد
في الحديث اجتنابوا السبع الموبقات الشراك بالله واستحرم قتل النفس التي حرم الله ان يالحقها واكل الربوا واكل مال
اليتيم والتوبة يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات وقد قال صلعم الكباير الاشراك بالله وعقوق
والدوين وقتل النفس واليمين الغموس فالجميع ان هذه الاحاديث ليست لبيان المحصر الكبيرة كل ما ستم حاشية
كاللواط ونكاح منكوحه الاب او ثبت بنقل ما طلع عقوبة في الدنيا او في الآخرة وقيل الامم الحلو انهم ما كان بين
بين المسلمين وفيه عنت حرمه الله تعالى والدوين فهي كبيرة صفة تقبل شهادة الاكالف والحفي ابي منور والحفيين در
وله الزنا والخشي والتعاز اذا كان عدولا فان قطع العضو وجناية الابوين لا يجب قدح في العدالة وكذا العمل لان
نقل العمل ليس بنفسه بل يحتاج اليه في اخذ الحقوق الواجبة كالخراج وزكوة التساوم ونحوه وانه الذي يعصيه على الفحرام
فلا تقبل شهادته كذا في الدرر وشهد الكثرة وشهادة المعقود لمعقود وبالعكس لعدم التهمة وقد ثبت ان قبيز شهد
لعنه رضى عنه عند شريح رح فقبل شهادته وهو كان عنفيا لعنه رضى عنه والمعقود ان شهد وقت الاداء لا يحمل ولو
شهد ان اباهما او صلي زيدا وزيد بن عبد الله قبلت شهادتهما احتسابا در وان انكر قلا اني فلا تقبل ولو شهد ان اباهما القبا
وكله لا تقبل وان ادعاه لتمكن الشهادة في شهادتهما لا يتم شهدان لابيها در ولانه يحمل انهما تواضعا من عينا در
للكالة على اخذ المال كشف ولو شهدا فيما مبيت انه او صلي زيدا وهو يدعيه قبلت وكذا لو شهدا بكونا الى الغريمان المبيت
عليهما الدين او من اوصى لهما اي او شهدا لهما او وصياهما او شهدا وصيا المبيت بانه او صلي زيدا وزيد بن عبد الله قبلت
شهادتهما في هذه الصور كلها وكان القياس ان لا يقبل شهادة هؤلاء لانهم يخرجون الى انفسهم مغني بشهادتهما فيفترق
ذلك لان الوارثين قصدا لهما نصيب من ينصرف لهما ويقوم باجاء حقوقهم والغريمين قصدا لنصيب من يتوفيان
حقهما او بغير ان بالرفع اليه والوصيين قصدا من يعينهما على التصرف في مال الميتة والموصي لهما قصدا لنصيب من يرفع
اليهم حقهما وجه الاحتساب انما ليست بشهادة حقيقة لانها توجب على القاصر ما لا يمكن منه بدور وهذه ليست
كذلك لتلكه من نصيب الوصي اذا ضل الوصي والموت معروف وحفظ الاموال الناس عن الضياع كالحجلية يتامل في صلاحية ثم يقسمها
وهؤلاء بشهادتهم كفوة مؤنة القيمين ولم يشترط شيئا فصار كالفرقة في كونها ليست حجة بل وافقة مؤنة تقبل القاض
در ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد وهو ما يقتضيه من غير اجاب در بالشرع او للقبه هو وفاة او اكل الربوا او انه

در کافا شهدان شامین
و هم مقام

لم يستجر والمراد بالامية قول الشيخ التكميل الطائفة الذين يفترون على الله ونفع نفسه ونفع غيره وهو معنى قوله عم لا شهادة
لنفع لاهل البيت وقيل الاجبر سانية او من هرة لانه يستوجب الاجبر من فقه فداشهده في حدة الاجارة فكانه استاجر عليها
در والشريك لشريكه فيها هو من شركتهما لانه شهادة لنفسه من وجد فلو شهد ايقام الاشارة كان في تقبل لعدم التهمة در ولا شهادة
الخشيت الذي يفترون على الاصلار على الفسق واما من في كلامه ليس وفي اعصائه تكسر ولم يشهد في من الافعال الردية فلا يرد
شهاده در والناسخ والمغنية لانه بها الام طمع في المال والمراد بالناحية التي تتوخى في مصيبة غيرها واتخذته مكسبا والتفتي
للهو حرام في بيع الايمان خصوصا اذا كان من المرأة فان نفس نفق الصوة منها حرام فضلا عن ثم الفناء اليه ولهذا لم يبيدها
لنفس وقيدت فيما سبب در والعدو بسبب دين على عدوه فكان قاله الحيط لا يجوز شهادة رجل على رجل بينهما عداوة في شيء من
امور الدنيا وقال الراصد ما ذكره الحيط اختيار المتأخرين واما الرواية المنصوصة فبخلافه فانه اذا كان عد لا تقبل شهادته
قال وهو الصحيح وعيد الاعتناء در وممن من الشرب على الكهوان شرب الاشربة الحمية فان اذمان شرب غيرهما لا يسقط الشهادة
مالم يكره وشروط الادم ان يكون ذلك فلا حرامه فان من شرب الخمر او لا يظن ذلك لا يخرج من كونه عدلا وان كان شرب الخمر كبيرة واما
سقط حاشية اذا كان يظن ذلك او يخرج سكران ويلعب به الصبي اذ لا مروءة للشدة ولا يحسن عن الكذب عادة كذا في الكافي در ومن
ينصب بالطيور او بالظهور او يفتي للناس او يلعب باليزد او يقيم بالشرائح او توفية العلوة بسببه ان بسبب الظلم او بركب ما يوجب
لحقه او ياكل الربوا لانه فسق وشروط في المبسوط ان يكون مشهورا باكل الربوا لان التجارة فلم يتخلصون في الاسباب المفسدة للعقد
وكذلك ربوا فلا بد من الشهادة در او يده خلع الحليم بل اذا كان كشف العورة حرام ومع ذلك يدل على عدم المبالاة در او ينقل
تختلف كما يوراك لوجه الطريق فيدلها او يظهر بسبب السلف وحج الصحابة والعلماء المجتهدين ورضوان الله تعالى عليهم اجمعين ان
وقبر الشهادة للاخيه ومحمد رضا او معاخرة كام امارة ونسبها وزوج بنته وامرأة ابية وابنة لان الاملاك بينهم متميزة
والايدى مختصرة ولا بسوط لبعضهم مال البعض فلا يثبت التهمة بخلاف شهادة لقربانه ولاد او شهادة احد الزوجين للاخر
در وتقبل شهادة اهل الاحواء اعلم ان اصل الاهداء على ما ذكره الكتب الكلامية اهل القبلة الذين لا يكون مقتدرهم معتقد
اهل السنة وهم الجبرية والقدرية والروافض والخوارج والمعتزلة والشيعة وكل منهم اثني عشر فرقة فصاروا اثنين و
سبعين فرقة والبعض فرقة بين الربوا الذي هو كفر كالقول بان يبيع جسم الربوا الذي ليس بكفر وعندنا في ذلك قول
بانه تمام نفسهم في الاطلاق بين المنسوبين الى الاطلاق الكوفي وهم من غلاة الروافض يعتقدون جواز الشهادة
لغيرهم بعد ما علموا انهم يقولون انما لا يخلف كاذب وقيل يرون الشهادة الشيعية واجبة فيمكن الشيعة في شهادتهم
در وتقبل شهادة الزم من شدة ان اخذ منه كما يهودون مع النفران وتقبل شهادة الذمي على المست من لان الذمي
اي حاشية كونه من اعدائهم ولهذا انما لا تقبل بالمشا من دون عكس ان لا تقبل شهادة المستامن
عن نية تصور الريبة عليه كونه اذني حاشية در وتقبل شهادة المستامن من عكس ان كان من دار واحدة

استأجرهم لآثارنا تقبل فيما خلت الحكم وفيه وسع الفاضل الزامه والفسق ليس كذلك لأنه دفعه بالتوبة والالتجار
 اواز اثار على المرح لكي لا تختم في اثباته فلا تعلق له بالاجرة حتى لو ان المدعى عليه البينة ان المدعى استأجرهم بكذا واعطاهم ذلك
 من مال الذي عنده تقبل كسبائهم ودرر تقبل على اقرار المدعى بقسم او على انهم عبدة او محرومون في قذف او شرابوا
 او قذفه او شرابه المدعى وان استأجرهم لها بكذا واعطاهم ذلك من ماله عنده وانما صلحهم بكذا ودفعته اليهم على ان لا يشرروا
 على فشهدوا وانما قبلت في هذه الصورة لان في بعضها حق الله تعالى وفي بعضها حق العبد والحاجة ما يستل ايجاب هذه الحقوق
 ودرر ومنه شهد ولم يبرح مكانه اي لم يغم غرة المجلس حتى قال او حلفت بعض شهدائي في اخطات بنسب ما كان يجب
 على ذكره كعصف الحدود وبعض النسب او بزيادة كانت باطله كما اذا ادعى خسة فشهد على العشرة او بالعكس قبل ان كان
 عدلا بان ظهرت عدالة عند القاضي او شغل عنه فقبل انه عدل لان عدله ظاهر وهو ما به المجلس فان يبرح ثم قال او حلفت
 فان كان موضوعه لم تقبل لاحتمال ان المدعى لعنة فان لم يكن تقبل في البعد **باب الاختلاف في الشهادة في تفصيل**
 انبى في التبرير شرط موافقة الشهادة الدعوى معنى درر فلا ادعى وراشه اذا اوارته وشهدا بملكك مطلوب اردت
 لانها شهدا معا ادعى فيقبل وعنه تقبل وهو ان يدعى ارا مطلقة فشهدا ارا انا وشهدا واما تقبل لان شهدا
 باقرار ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة لمطابقة معنى درر وكذا شرط اتفاق الشهود من لفظا ومعنى فغنى عن اختلاف
 فلا تقبل لو شهد احدهما بالف وامانة او طلبة والاخر بالدين وبما بين وطلقين او ثلثا وعندهما تقبل على الاقل
 اذا ادعى المدعى ان اكثر حتى اذا ادعى الاقل يكون المدعى كذا بآيات عند اكثر فتشهد ولو شهد احدهما بالف والاخر بالف وامانة
 والمدعى يدعى ان اكثر قبلت على الالف اتفاقا وكذا مائة وعشرة وطلقة وطلقة نصف ولو شهدا بالف او بقرعة الف
 وقال احدهما قضي مني كذا قبلت على الالف لا على القضا ما لم يشهد به اي بالقبضه آخر اي شا عدا آخر ويستثنى من
 عليه ان لا يشهد حتى يقر المدعى بكيلا لا يقرر المدعى عليه ولو شهدا بقبضه بربا يوم التيمكة واخران بقبضه ايا فينبى بكوفة
 ردتا بان احدهما ذبة بيقين وليست احدهما او من الاقوى فتشهد فانه قضى باجرهما او لا بطلت الاخير لا يبرح
 دون باتصال القضا با ولو شهدا بقرعة بقوة واختلف في كونها قطع وان اختلف في الذكورة والانوثة لا وعندها لا
 يقطع فيها لانها لو شهدا بذكر في الغيب لم تقبل وفي الحد اول وفي الغيب لا تقبل اتفاقا لانه يقع خارجا عن قرب
 منه فلا يشبهه ولو شهدوا بذكر باشر او بالكتابة بالف والاخر بالف ومائة ردت سواء ادعى البائع او المشتري لان
 العتقة يختلف باختلاف شئ فيكون على ما وجد من شهادة فرد فلا تقبل فتشهد وكذا العتقة عتق من الصلح على يده
 ورجوعه والبيع على اذن عبيد وافتقار الراسخ والمرادة فيه الف ونشر دعوى العبيد جميعا لا العتق على واحد عتق
 لان العتق يوجب عتق جميعا بخلاف عتق راسخ الا في الموضع العتق على المار وفي الفتوى في الصلح لا يقدرون ان يثبت
 في القضي والبيع في الخلع كان كبروا الذين في وجهه انى ان كان اثبت عدلان فقبلت لفظا لا قبلت عند ابي حنيفة وان كان

وَالْأَمْرُ بِالْإِسْلَامِ مَعْرُوفٌ وَالنَّسَبُ

...

متفقين فان ادعى المدعى الاقل لا تقبل شهادته ان شهد بالانكسار تقبل على الاقل منه والاجارة كالبيع عند ائمة
وما ليدن بعدنا اذ في اقل المدة المقصود هو المعقود فلا تقبل الشهادة وبعد المدة يكون التعوي من الابوة وهو يدعى على الابوة
فيكون كدعوى الدين فما يقبل في دعوى الدين منه وفي النكاح يقبل بالالف تحتها ولا فرق فيبين دعوى الاقل والاكثروا وقالوا
هو الفصل لان المقصود هو العقد من الجانبين فصار كالبيع وجه الاحتكاك ان المالك في النكاح تبع ولا اختلاف فيما هو الاصل وهو العقد
فيثبت ثم وقع الاختلاف في البيع فيقبل الاقل ويسوى دعوى اقل الجانبين والشرع في الصحة وقيل ان الاختلاف في دعوى الزوجه ان
دعوى الزوج فلا تقبل اتفاقا اذ المقصود هو العقد المالك وفي جانب الزوجه يمكن ان يكون المقصود هو المالك لكن الفصل في الاختلاف
في الفصلين منه ولا بد من الجزئية شهادة الاثر بان يقول انك شهدت وتترك ميراث المدعى او ما وعدها ملكه او في يده يعني اذا قال الشهود كما هذا
لموت هذا المدعى لا يفتقر به لموت حتى تجزى الميراث الى المدعى بقوله مات وتترك ميراث المدعى في خلاصه لان يوسف رضى فانه لا يفتقر عنه الميراث فان
ما كان هذا في باب المدعى اعاد من ذي اليد او اودعه اياه قبلت بما قال لان المستقيم المودع والمشا جوقة قائمه مقام يده فلا حاجة الى البرهنة
وان شهد ان هذا الشيء كان في يدي المدعى منذ كذا ردت الى شهادته ان كان في يدي المدعى منذ شهر والمال انه ليس في يدي المدعى عند الدعوى لا تقبل
لان اليد متوعدة الى يدي ملكه وامانه وفحصا ففقد القضا باعادة المجهول او عند اليه يوسف رضى يقبل منه وان شهد انه كان ملكه قبلت
ولو اقر المدعى عليه انه كان في يدي المدعى امر بالرفع اليه لان جهالة المقر لا تمنع صحة الاقرار وكذا الوشهاد باقراره بذلك لان الشهود يرون
وهو معلوم **باب الشهادة على الشراة** تقبل في غير محرم وقد وان تكررت وشروطها تفرع عن الاصل الى اصلات شهد على
القضية بوجوه من او سمع من ابي يوسف رضى عنه ان كان في مكان لو عند الاداء الشهادة لا بعد ان يبيت بالبيع الشراة احياء لحقوق الكمال
قالوا الا وارس والنا في ارفق وبها خذ الفقيه ابو الليث رضى عنه وان شهد على كل امر اثنان يقولان رضى عنه لا يجوز على شراة رجل
الشراة رجلين لا تغاير فرعي الشهادتين يعني لا يجب ان يكون لكل شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شهادة شادين على كل اصل
وسمعه ان يقول الاصل خاطبا للفرع شهد على شراة في ان شهد كذا الى ان فلان فلان في الفلاني اقرتني بكذا امثلا ويقول
الفرع عند الاداء شهد ان فلانا شهد على شراة بكذا او قال الى شهد على شراة به اذ لا بد من شهادة الفرع وذكر شهادة الاصل
وذكر التخييل والعبارة المذكورة تعني بذلك كله وهي وسطى العبارات وفيها عند الاداء لفظا طوليا من هذا وهو ان يقول الفرع عنده ان
اشهد ان فلانا شهد عند فلان فلانا شهد على شراة فامر ان شهد على شراة وانا شهد على شراة وانا شهد على شراة بذلك
الآن فذلك ثمان شيان والمذكور اولها شهادات واقص منه وهو ان يقول الفرع عنده ان شهد على شراة فلا يكتفي فيه شيان
ولا يحتاج الى زيادة شيء وبوحي الفقيه يجمع كذا في العناية دبر ويقع تغير الفرع اصله لانه ان كان عندنا طبع التسمية والامم
لشراة لا يقال في شراة ان نفسه لا يجمع ان يقول لانا نقول العدل ان شهدهم بمثلها كالاشهاد في شراة نفسه مع احتمال انه انما
مقبول القوادير ويقع ايضا بعد احداث هذين الاخر فان سكنت عنه في الفرع على بعد الاصل جاز تقبلها ونظر في الفرع في حاله عند
ابي يوسف رضى عنه فامر محمد رضى عنه في شراة ان يقر القاضي في حال الاصل فان ثبت عند الله تقبل شراة رضى عنه عند ابي يوسف رضى عنه لا تقبل

وَقِيَامًا

نه افغان

43

Handwritten signature or mark.

100

100

— 12 —

قال بشارت انزلني فابن اناس
في مثل نصف عشر اقله سنة
ان كان اكثر من نصف العشر
فهو ما لا يتفق ان الناس فيه
هو ما لا يتفق

عالم کیل دون می

عطا اید شکر احسن

الرائدة اولاً يحدث في هذه الحالة برودة على الامر سوا كان الرد على الوكيل بالبيئة او بالنكول او بالقرار
في العيب الذي لا يحدث مثله والرد عليه يعيب يحدث مثله فان كان الرد عليه بالبيئة او بالنكول
او بالقرار في العيب الذي لا يحدث مثله والرد عليه يعيب يحدث مثله فان كان الرد عليه بالبيئة
او بالنكول رده على الامر وان كان بالقرار لا يرد على الامر وتاويل اشترط البيئة او النكول او
القرار في العيب الذي لا يحدث مثله ان القاضي ربما يعدم ان هذا العيب لا يحدث في مدة شهر كمن يشبه
عليه تارج البيع فيجاء الى احد هذه الحجج او كان العيب لا يعرف الا الشاهد او الاطباء وقول المرأة
والطبيب فانه في نوبة الخصومة لا في الرد فيفتقر الى هذه الحجج للرد في نوبة الخصومة والبيع والعيب
نظراً لاحتياج الشئ منها صدر وتاويل في نسبة قول الموكل امره بالنقد وقول بل اختلفت فتدق
الموكل وفي امثلية ان الامر يستفاد من الامر فيقول له واما المفارقة فانها حرة في المطلق
فالقول للمفارقة صدر ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده فيها وكلاهما في الخصومة وردد ودية قتل
دين وطلاق وعق لا عوض فيها اما في الخصومة فلكل الاجتماع فيها مستعذر لانه يفتي الى الشعب وفي
الامور الاخيرة لا يفتي الى الراي صدر وليس للوكيل ان يوكلي الا بالاذن موكله او بقوله اعمل لي كذا
فان اذن موكله كان اذن وكيل الموكل الاول لان في ذلك ينزل بهزل ولا يوتى وينزل لا يوتى
انا قول وانا وكل بلا اذن فتعدان في بغيره جاز وكذا لو عقد بغيره فاجازه او كان قد قدر الثمن
وواجب له العيب او كسب تصرف في مال غيره ببيع او شراء ولا تزويج وكذا ان كان في حق طلاق السلم
ولا يسلية العيب والمكاتب لا ولاية في مال صغيره السلم صدر وكذا لا يجوز التزويج لانها
الولاية صريحة **باب في الرد على الوكيل بالخصومة** العيب عند امثلية خلاف
الرد على ما عدا ان العيب غير الخصومة وقد رخص في اذنه وانهم ان كان في شئ ما كان اقامه وتام
الخصومة وانما ردوا بالقبض وردد العتوى اليوم على قوله لغف وانما ردوا بالقبض والقبض على
ان العيب حيث يفتي في امثلية مع اصل الزاوية لانه في معناه ونهاياتا اعرف بذلك وقد رخص
في اذنه في العتوى على امثلية ووكيل يقبض ادين الخصومة قبل القبض عند امثلية حنفية
في رد الوكيل بالبيئة عليه ولو اقام ادينه بيته اذ اوفى الموكل وابراه يقبل في كمالها
ووكيل بالبيئة استنفذ الخصومة قبل المخذات في وكذا الوكيل بالرجوع في البيئة او بالقبض او

مدرسة في رجل حال مضاربة
في شئ فقامت من مال امره
ان يبيع بغيره في مال مضارب
استطاعت حال مضارب لم تقبل
شئاً فاقول قول المضارب
ان يبيع في مضاربة

في مال مضارب في مال مضارب
في مال مضارب في مال مضارب
في مال مضارب في مال مضارب

في مال مضارب في مال مضارب
في مال مضارب في مال مضارب

في مال مضارب في مال مضارب
في مال مضارب في مال مضارب
في مال مضارب في مال مضارب
في مال مضارب في مال مضارب

انما ردوا بالقبض وردد العتوى اليوم على قوله لغف وانما ردوا بالقبض والقبض على
ان العيب حيث يفتي في امثلية مع اصل الزاوية لانه في معناه ونهاياتا اعرف بذلك وقد رخص
في اذنه في العتوى على امثلية ووكيل يقبض ادين الخصومة قبل القبض عند امثلية حنفية
في رد الوكيل بالبيئة عليه ولو اقام ادينه بيته اذ اوفى الموكل وابراه يقبل في كمالها
ووكيل بالبيئة استنفذ الخصومة قبل المخذات في وكذا الوكيل بالرجوع في البيئة او بالقبض او

انما ردوا بالقبض وردد العتوى اليوم على قوله لغف وانما ردوا بالقبض والقبض على
ان العيب حيث يفتي في امثلية مع اصل الزاوية لانه في معناه ونهاياتا اعرف بذلك وقد رخص
في اذنه في العتوى على امثلية ووكيل يقبض ادين الخصومة قبل القبض عند امثلية حنفية
في رد الوكيل بالبيئة عليه ولو اقام ادينه بيته اذ اوفى الموكل وابراه يقبل في كمالها
ووكيل بالبيئة استنفذ الخصومة قبل المخذات في وكذا الوكيل بالرجوع في البيئة او بالقبض او

انما ردوا بالقبض وردد العتوى اليوم على قوله لغف وانما ردوا بالقبض والقبض على
ان العيب حيث يفتي في امثلية مع اصل الزاوية لانه في معناه ونهاياتا اعرف بذلك وقد رخص
في اذنه في العتوى على امثلية ووكيل يقبض ادين الخصومة قبل القبض عند امثلية حنفية
في رد الوكيل بالبيئة عليه ولو اقام ادينه بيته اذ اوفى الموكل وابراه يقبل في كمالها
ووكيل بالبيئة استنفذ الخصومة قبل المخذات في وكذا الوكيل بالرجوع في البيئة او بالقبض او

الرد بالبيع ان وكيل بالخصومة اتفق كذا في الكافي شرح المجمع وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة
ولا يكون خصماً قبل مباشرة الشراء وهذا لان المبادلة يقتضي حقاً وهو ايسر منها فتكون خصماً
فيها عداية وليس للوكيل يقبض ادين الخصومة لانه ادين محض والقبض ليس بمبادلة في شبه الرسول
عداية فهو بمنزلة الوكيل يقبض عداية موكله باع منه يقتصر بالوكيل ولا يثبت البيع فيلزم
البيئة اذا حضر الموكل وحده استحق والقبض ان يدفع الى الوكيل لان البيئة قامت لا في خصم
فلم يخبر وجه الاستحقاق ان خصم في قصده لقيام مقام الموكل في القبض فتعبر به حتى لو حضر البيع
نقد البيئة على الباع ومشارك اذا قام البيئة على ان الموكل عزله عن ذلك فانها تقبل في قصده كذا اذا
هداية كما تقتصر يد الوكيل بنقل الرقعة او الجيد ولا يثبت الطلاق والعق لا يبرهن عليها بالقبض
الموكل اي اذا جاء رجل وقال يا وكيل زيد الغائب بنقل امرائه وعنده اني موضع كذا فقامت
المادة البيئة على ان موكله طلقها والعبد على ان اعنته تقتصر يد الوكيل من غير ان يثبت الطلاق
او العتق بل اذا حضر الغائب يجب اعادة اقامة البيئة صدر وقرار الوكيل بالخصومة على موكله
عند القاضي صحيح لا عند غيره القاضي خلافه لا يبرهن في حيث يجوز عنده وان كان عند غيره
وعنده فردد وكذا عند القاضي في حيث لا يجوز اصله لانه ما مور بالخصومة لا بالقرار ولان الخصومة
يراد بها الجواب فيفتي ان قرار صدر لكن لو برهن عليه انه اقر في مجلس القضاء خرج عن الوكالة
ولا يدفع اليه المال كالباب او الوقي اذا اقر في مجلس القضاء فلا دفع اليه المال كذا في
الهداية ولا يصح توكيل رب المال كنيته بقبض ما على الموكل عنه مودته كمن عن رجل بالموكله
صاحب المال بقبضه عن الغريم لم يصح لان الوكيل من يعمل بغيره ولو تفرغ هذا صاحب البيعة في
ابراه ذمتها فان قدم الزك من خلاف الرسول ووكيل الامام ببيع الغنيم والوكيل بالشرع وجب حيث
يبيع من انهم بالثمن والمهر لان كل واحد منهم صغير ونعيم ذكره الزينعي رجم وردد وجه صدق
مدعي الوكالة بقبض الدين امره بالدفع اليه اي ادعى رجل على ان وكيل الغائب بقبض دينه من الغريم
فصدقه الغريم امره بتسليم الدين الى الوكيل صدر فان صدقه صاحب الدين بعد الدفع فيها ونعم
الا ان لم تصدقه صاحب الدين امره بالدفع اليه اي لا يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة
والقول في ذلك قوله في بيئته فيفسد الاداء ورجع على الموكل ان لم يملك في يده لان عتقه من الدفع

انما ردوا بالقبض وردد العتوى اليوم على قوله لغف وانما ردوا بالقبض والقبض على
ان العيب حيث يفتي في امثلية مع اصل الزاوية لانه في معناه ونهاياتا اعرف بذلك وقد رخص
في اذنه في العتوى على امثلية ووكيل يقبض ادين الخصومة قبل القبض عند امثلية حنفية
في رد الوكيل بالبيئة عليه ولو اقام ادينه بيته اذ اوفى الموكل وابراه يقبل في كمالها
ووكيل بالبيئة استنفذ الخصومة قبل المخذات في وكذا الوكيل بالرجوع في البيئة او بالقبض او

انما ردوا بالقبض وردد العتوى اليوم على قوله لغف وانما ردوا بالقبض والقبض على
ان العيب حيث يفتي في امثلية مع اصل الزاوية لانه في معناه ونهاياتا اعرف بذلك وقد رخص
في اذنه في العتوى على امثلية ووكيل يقبض ادين الخصومة قبل القبض عند امثلية حنفية
في رد الوكيل بالبيئة عليه ولو اقام ادينه بيته اذ اوفى الموكل وابراه يقبل في كمالها
ووكيل بالبيئة استنفذ الخصومة قبل المخذات في وكذا الوكيل بالرجوع في البيئة او بالقبض او

انما ردوا بالقبض وردد العتوى اليوم على قوله لغف وانما ردوا بالقبض والقبض على
ان العيب حيث يفتي في امثلية مع اصل الزاوية لانه في معناه ونهاياتا اعرف بذلك وقد رخص
في اذنه في العتوى على امثلية ووكيل يقبض ادين الخصومة قبل القبض عند امثلية حنفية
في رد الوكيل بالبيئة عليه ولو اقام ادينه بيته اذ اوفى الموكل وابراه يقبل في كمالها
ووكيل بالبيئة استنفذ الخصومة قبل المخذات في وكذا الوكيل بالرجوع في البيئة او بالقبض او

توقف على حضوره

انما ردوا بالقبض وردد العتوى اليوم على قوله لغف وانما ردوا بالقبض والقبض على
ان العيب حيث يفتي في امثلية مع اصل الزاوية لانه في معناه ونهاياتا اعرف بذلك وقد رخص
في اذنه في العتوى على امثلية ووكيل يقبض ادين الخصومة قبل القبض عند امثلية حنفية
في رد الوكيل بالبيئة عليه ولو اقام ادينه بيته اذ اوفى الموكل وابراه يقبل في كمالها
ووكيل بالبيئة استنفذ الخصومة قبل المخذات في وكذا الوكيل بالرجوع في البيئة او بالقبض او

انما ردوا بالقبض وردد العتوى اليوم على قوله لغف وانما ردوا بالقبض والقبض على
ان العيب حيث يفتي في امثلية مع اصل الزاوية لانه في معناه ونهاياتا اعرف بذلك وقد رخص
في اذنه في العتوى على امثلية ووكيل يقبض ادين الخصومة قبل القبض عند امثلية حنفية
في رد الوكيل بالبيئة عليه ولو اقام ادينه بيته اذ اوفى الموكل وابراه يقبل في كمالها
ووكيل بالبيئة استنفذ الخصومة قبل المخذات في وكذا الوكيل بالرجوع في البيئة او بالقبض او

انما ردوا بالقبض وردد العتوى اليوم على قوله لغف وانما ردوا بالقبض والقبض على
ان العيب حيث يفتي في امثلية مع اصل الزاوية لانه في معناه ونهاياتا اعرف بذلك وقد رخص
في اذنه في العتوى على امثلية ووكيل يقبض ادين الخصومة قبل القبض عند امثلية حنفية
في رد الوكيل بالبيئة عليه ولو اقام ادينه بيته اذ اوفى الموكل وابراه يقبل في كمالها
ووكيل بالبيئة استنفذ الخصومة قبل المخذات في وكذا الوكيل بالرجوع في البيئة او بالقبض او

انما ردوا بالقبض وردد العتوى اليوم على قوله لغف وانما ردوا بالقبض والقبض على
ان العيب حيث يفتي في امثلية مع اصل الزاوية لانه في معناه ونهاياتا اعرف بذلك وقد رخص
في اذنه في العتوى على امثلية ووكيل يقبض ادين الخصومة قبل القبض عند امثلية حنفية
في رد الوكيل بالبيئة عليه ولو اقام ادينه بيته اذ اوفى الموكل وابراه يقبل في كمالها
ووكيل بالبيئة استنفذ الخصومة قبل المخذات في وكذا الوكيل بالرجوع في البيئة او بالقبض او

برادة ذمته ولم يحصل فلا ان ينقض قبضه هداية وان يملك لا اى لا يرجع بولا بمنته لانه
اعترف انه حتى في القبض والاسترداد اسهل من التفتيش فيه ولاية ذلك لاولية هذا صدر
الا ان كان ضمنه عند دفعه او دفع اليه على اذاعة غير مقيد وكالته بان قال الوكيل ان حضرة
والمر الوكيل فانه ضمن هذا المال او الغرم دفعه بناء على دعوى الوكيل من غير ان يصدق وكالته
ففي تاتين القوتين ان المالك الغائب يعين الوكيل ان يبيع المال صدر من صدر في مدعى الوكالة بقبض
الاية لا يوم بالبيع اليه لان تصرفه اقرار على الغير كالف الذي لان الذي يوافق باثما والمثل
بذلك المدون صدر وكذا الوصية في دعوى شراها من المالك اي ان ادعى انه اشترى من المودع
وصدقة المدون لم يوم مرفوع الوديعه الى المدعى لان المدعى اقر بملك الغير اهل الملك لانه في ذمته
في دعوى البيع على ذلك حتى صدر ولو صدق في ان المالك مات وتركها ميراثا له امر بالبيع اليه لانه
ملكه قد زال موته وانما انه مال الوارث فنفذ فيه دبر ولو ادعى المدعي ان الوكيل بقبض
الدين استيفاء الدين ولا يثبت له امر بدفعه اليه ولا يستحق ان يعلم استيفاء موكله بل يتبع رتب
الدين ويستحق ان ما استوفى الى جاد الوكيل بقبض الدين من المدون فادعى المدون ان الدين قد
قبض دينه ولا يثبت له يوم بالبيع اليه الوكيل فاذا حضر الدين وانما القبض يستحقه ولا يثبت
الوكيل بانك ما تعلم ان الموكل قد قبض الدين لان الوكيل نائب اقول ان ادعى المدون ان
تقيم الموكل بقبض الدين على الوكيل العلم ينبغي ان يستحق لانه ادعى امر الوكيل بقبض
ولم يبق له طلب الدين فاذا المكره يستحق صدر ولو ادعى البائع على وكيل الرد بالبيع موكله
رغبي به لا يوم مرفوع الثمن قبل حلف المشتري وكل المشتري رجلا بزو المبيع بالبيع فالوكيل
لا يرد بالبيع حتى يحلف المشتري انه لم ير من الباع والبيع وانفرد بين هذه المسئلة ومسئلة الدين
ان اذ اركت يكن في مسئلة الدين باستردا ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند قبول رتب الدين
وهنا غير ممكن لانه اخذ البسج بفتح وان ظهر الخطا ما يكتول عند حيفه رجلا ان القضاء
ينفذ على ما وافق عنه فلا يستحق المشتري جرد ذلك وانما عند صفاء لو ايجبه ان يرد
بالبيع كي في مسئلة الدين لان المذرك يمكن عند ما بطلان العقد وقد قيل لا يصح عند
اي يوقف رجلا ان يوافقه في الغشيل انما استحق صدر ومن دفع اليه اخر عشرة يتبعها

فانظر

مسئلة

ثالثا

عشره اخرى در
على ايه فانفق عليهم عشرة من عنده في باسحقا والقياس ان يكون متبرعا لانه خالف
امر فترد العشرة على الموكل وجب الاستحسان ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشرا لانه الانفاق
لا يكون بدون الشراء فيكون التوكيد به توكيدا بالشراء والوكيل بالشراء يملك العقد من مال نفسه
ثم يرجع به على المهر در **باب في الوكيل بموكل عزله وكيله لان الوكالة حقه فله ان يبطل**
الا اذا ائتمن به حتى لا يغيره الوكيل المحضومة بطلب الحشم ويتوقف اعزله على علمه فترد قبله صحيح
تبطل الوكالة بموت الموكل وجوبه مطبق لان قبليه بمنزلة الاعاء وحده شهر عند ايه يكون
وحول كامل عند محمده وهو المختار وبلحا فقه بدار حريم مرتدا اخلاقا لهما فان لم يثبت الا
بكم الحاكم فاذا حكم به بطلت الوكالة بالاجماع واما قبله فترد عنه به حيفه رجلا وكذا بغير موكله
مكتبا وخبره ما دون المرات بقاء الوكالة معتبر باسحقا كونها غير لازمة فيشترط في حالة البقاء ابقاء المالك
كافي لا ابتداء فقد بطل بالعجز فيبطل الوكالة على الوكيل اولا لان البطلان كافي لا مرفوعا في الشرطين
اي احد الشرطين وكل ثالث في المقررة في مال الشركة فانفرد تبطل الوكالة بصدور تصرف الموكل
فيها وكل يهوا كان لم يبق محله للمقررة كذا اذا وكل بالانفاق فاعتق او بعت مالا وكله بملك
امر او بعت الموكل ثم ابا ان لم يكن للوكيل ان يرد بها للموكل صدر ولا يشترط في الموت فبا بعده علم
الوكيل **كتاب في الدعوى** في لغة قول يقصد به انما ايجاب حتى على غيره والذات النفاث فلا يثبت
وجها دعوى بفتح الواو كفتوى دفن دبر وشرع على اجار بفتح الجيم بفتح الجيم وفي بعض النسخ على آخره
هذا الحد موافق لما في الوقاية وعرفه صاحب الكفر باضافة الشيء الى نفسه حالة المنفعة وصاحب الدر
بمطالبة حتى عند من له الخلاص اذ اثبت ولم يذكر في الهداية سوى ما ذكره المحقق بقوله والمدعى من
لا يجزى على المحضومة والمدعى عليه من جبر ما قسم الدعوى كان المدعى على هذا التفسير هو المختار في كل على
غيره فقول المدعى من لا يجزى على المحضومة تفسير اخر ذكره بعض الشايخ وقد قيل المدعى من يمتنع خلاف
الظاهر وهو انما الحادث والمدعى عليه من يمتنع بالظاهر كالعدم المانع لكن الاعتداف في هذا المعنى
ان المودع اذا ادعى رد الوديعه فهو المدعى في الظاهر كونه في المعنى منكم للضمان صدر ولا يشع الدعوى الا
بذكر كونه في المعنى صدر وقدرة لان فائدة الدعوى انما يلزم بواسطة اقامة الحجة والالزام في الجمل لا يتحقق
صدابة فان كان دينه ذكواته يطالبه به لان فائدة الدعوى ايجاب القاضى المدعى عليه الى ايفاء حتى المدعى ليس

ان لو كان الموكل مكانا بغيره لو كان ما دون ذمته

على سبيل نصيب في غير لافتم يكون
ان السبيل نصيب في غير لافتم يكون
ان السبيل نصيب في غير لافتم يكون

صورة اسئلة كما لو كان له على
بالشروط ووكيل الا يبر
وهو لا يملك عزله كما لو
او العدل وجعل المهرتين
عند حلول الوكيل على بيعة
عزله المطال حتى لا يغير
فلا يملك توفيق الغناء
شروط او فاق

في ذمته
ان يقول ذمته بفتح ذمته
ان يقول ذمته بفتح ذمته
ان يقول ذمته بفتح ذمته

للقاضي ذلك اذا طالب به في متنع ولا بد من ذكر الوصف لانه لا يعرف الا به احتيازا وان كان عينيا
 ذكرتها في يد المدعي عليه لغير حق فذا الشئ يكون في يد الغير المالكه حتى كالترص في يد المهرين والمبيع في
 يد البائع لا جل المهرين وان يطالب به بالولاية من احضارها امكن لثبوتها عند الدعوى وعند الشهادة
 او الخلف وان تعذر يد المهرين لانه اذا تعذر ثبوت حصة العين فالقيمة تقوم مقامها كما في الاستهانة اذا
 هي المقصود غالب ويذكر في القيمة شيئا معينا في قدره وجنسه وصفه نفي لجهالة كافي وان كان
 حيوانا يذكر ما ناله او الكورة اختيارا في العقار لا يحتاج الى قول بغير حق اعترض صد الشريعة على قوله
 صاحب الوقاية وفي المنقول بغير حق بان تعدد العلل شمل الحق راين فلا ادعى ما وجب تبين
 المنقول بهذا الحكم انتهى واجاب عنه صاحب الدرر بقوله اقول دراية وجهه موقوف على مقدمتين
 مستمتين احدهما ان دعوى المالك لا تمنع انا في اليد كقول في الهداية انا يستعجب منها اذا كان
 في يده والثانية انما اشبهه معتبرة بحجب دفعها لاشبهه الشبهة كقولوا الاشبهه الزوايا بحقيقة
 لاشبهه الشبهة اذا عرفتها في علم ان في ثبوت اليد على العقار شبهة يكون غير ثبوت المنقول
 فاق في ثبوت حجب دفعها في دعوى العقار بانها بالبيينة لتفخ الدعوى وبعد ثبوتها يكون احتمال
 كون ابد لغير المالكه فاشبهه الشبهة فلا يعتبر واما اليد في المنقول فتكون مشا حدا لا يحتاج الى
 اثباته لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالكه فوجب دفعها لتفخ الدعوى انتهى ولا ثبت اليد في اي
 في العقار شيئا فقامل بيينة او في القاضي في التفخ نفي لثمة المواصفة اذا العقار مما فيه غيرهما
 بخلاف المنقول فاق اليد في ثبوت حصة الموصوفة ان المدعي عليه في توافعا على ان يقول
 المدعي عليه ان الذي في يد المدعي عليه في ثبوت الموصوفة ان المدعي عليه في توافعا على ان يقول
 في اي في ثبوت حصة الموصوفة ان المدعي عليه في ثبوت الموصوفة ان المدعي عليه في توافعا على ان يقول
 ان الذي في يد المدعي عليه في ثبوت الموصوفة ان المدعي عليه في توافعا على ان يقول
 في اي في ثبوت حصة الموصوفة ان المدعي عليه في ثبوت الموصوفة ان المدعي عليه في توافعا على ان يقول

فان عين ان كانت حاضرة يكون
 ما شارة بان يد ملك في
 وان كانت غائبة يجب ان
 يثبتها ويذكر في قيمتها قدر

موسم
 في يد المدعي عليه في ثبوت الموصوفة ان المدعي عليه في توافعا على ان يقول

وكن عليه من لا يقع لانه يختلف به المدعي ولا كنه كنه تبركها حديده واذا استت اي الدعوى كمال
 القضي الختم على المكتشف وجه الحكم فان اقر حكم عليه بالان الاقار موجب بنفسه في امره بالخروج عنه
 حديده وان انكر كمال المدعي البيينة لقوله عدم الكنه بيينة فقال لا فقال كنه بيينة قال ورتب اليه
 على فقد البيينة فلما بد من السؤال لكانه المستكشف حديده فان اقام ما ان اقام البيينة قضى بالانتهاء
 الشبهة عنها حديده واما حجب الخضم اياه عليه خضم فان حجب انقطعت الخصومة في تقوم البيينة وان نكل
 مرة او سكت بلا اقامة ففني بالنكول بفتح لانه البيينة واجبة عليه لقوله عدم والبيينة عام من انكر ترك هذا
 الواجب بالنكول دليل على انه باذل او مقر وان لا تقدم على البيينة ففني عن عمدة الواجب ودفعه للغير
 عن نفسه بديل المدعي او الاقرار به والشرع اراد التورع عن البيينة الكاذبة دون اشراف عن البيينة
 القادرة فترتب هذا اليك على جانب التورع في كونه ودرع عن البيينة ثمة في الحفا وخطوط
 لا احتمال انما يكلف بعد مرة او مرتين درع ولا تروين على مدع وان نكل خضم فيه خوف الشفاعة
 فان عنه اذا نكل الخضم ترد البيينة على المدعي وعنده ما خذ بدعته واول من قضى به معاوية بن وهب في
 الحديث المشهور سند واما قضى بحد ويدين ان حد واحد مع بين المدعي خلاف الشافعي رج اي
 اذا قام المدعي بحد واحد وجز عن اقامة حد اخر فانه ترد البيينة عليه الحلف قضى بالادعي
 وان نكل لا يقضي له بشي اسلا لانه مسلم قضى بحد ويدين وعنده ما يستخلف المدعي عليه فقط ويقضي
 عليه بالنكول لقوله مسلم البيينة على المدعي والبيينة على من انكر ومطلق التقسيم قضى انما رتبة
 كل واحد منهما من قسم حاجبه فيدل على ان حتمس الايمان في جانب المدعي عليه ولا يدين في جانب المدعي
 اذا اتم في البيينة لاستغراق من جعل الايمان حجة لمدعي فخذ حالف النفس وحديث الشاهد البيينة
 غريب وما رويانه مشهور بثبوت اقامة بالتبطل حتى صار في خبر التواتر فلا يعارضه على انه يبي بن مويين
 قدره وكذا في الدرر نقل عن الكافي ولا يختلف في نكاح بان ادعى رجل على امرأة او على نكاحا وان
 مشكور ورجعة بان ادعت عليه او هو عليها بعد العدة انه راجعها في العدة وانكر النكاح وقضى في
 ايلاد بان ادعى المولى عليها او هي عليه بعد ائدة انه فاد في العدة وانكر النكاح واستبلا بان ادعت امه
 على سيدتها انها ولدت منه هذا الولد او ولدت ولدا فادعت او استقلت سقطا بين الخلق منه
 وانكر المولى ولا يثبته من الجانب الآخر اذ لو ادعى المولى ثبت الاستبلا باقراره ولا يعبر انكارها

فان ما خلف درع
 من مخرج او من فانه نكول حكما درع

رغم من القاضي ابي بين على الخضم
 بان يقول ان خلف اكل عليه

وفي ايلاد بان وضعت المرأة
 عليه او هو عليها بعد انقضائها
 حدة الا طلاق فاد اليها
 في العدة وانكر الاخر ستر

فصورة الغني ادعى مولى عليها
 بعد انقضائها العدة انه فاد اليها
 في العدة او هي ادعت ذلك عليه
 جرمه ونكاح

الايلاد بين النكاح

هذه البعثة لان الشيوخ طاروا عند البعض لا يفتح لانه متغير في الشايع عداية وكذا الشرا
 والمهر عند ابي يوسف ربه يعني اذا ادعى احد من الشرا وادعت امرأة انه تزوجها عليه بما سواها عند
 ابي حنيفة ربه لا ستواهما في العدة فان كل واحد منهما معاوضة ثبت الحكم بنفسه وقال محمد بن
 الشرا اولى ولها على الزوج القيمة لانه امكن العمل بالبينتين بتقدم الشرا اذا التزوج على مخرج
 مملوك للغير صحيح ويثبت قيمته عند تقدر تسليمه عداية والزوج مع البعض اولى من القيمة معه
 استحقاقا والقياس كون القيمة اولى لانها تثبت الحكم والزوج لا يثبت وجه الاستحقاق ان لم يثبت
 الحكم الزوج يثبتون ويحكم القيمة فيمن يثبتون وعند الثقات اولى لان بيته اكثر اثباتا بطلت القيمة بشرط
 العوض لانه بيع اشهدوا وبيع ولو بوجه اتوا من الامم وروى فان كانت القيمة بشرط العوض في اولى
 لانه بيع اشهدوا وبيع اولى لان العدة ضمان يثبت الحكم صورة ومعنى الزوج لا يثبت الا عند المهر
 معنى كالمهر فكذا القيمة بشرط العوض عداية وان برهن حاربان على كونه فخرج او شرا من نوع من واحد
 غير ذي اليد فثبت اولى لانه ثبت انه اولى للمالكين فلا يثبت في الحكم الا من جهة ابي حنيفة
 عداية من ربه والاشهاد عليه من بكر وانما يثبت بها سواء اى فقه لها لنفسه وروى وكذا الوقت
 احدهما فقط لان الوقت احدهما لا يدل على تقدم الحكم فواز انما يثبت الاخر اقدم وروى ولو برهن
 خارج على الشرا من شخص واحد على القيمة والبعض من غيره والآخر على الارث من ابيه والآخر على القيمة
 والبعض من ابيه فثبت اربعة قسوس بينهم ارباعا لانهم يتفقون الحكم من باعهم فيجعل كل واحد حصة او اربعة
 على الحكم المطلق عداية ولو برهن خارج على كونه فخرج وروى البكر اقدم منه فهو اولى وهذا عند
 ابي حنيفة ربه واجاب كونه ربه ورواية عن محمد بن وهب لانه لا يقبل بيته وروى البكر اقدم منه فهو اولى وهذا عند
 وكذا الخلف لو كانت اليد لهما ولو برهن خارج وروى على كونه مطلق ووقت احدهما فقط فانما
 اولى وعند ابي حنيفة وروى الوقت اولى لانه اقدم وصار كذا في دعوى الشرا اذا ارخت احدهما كان
 صاحب النسخ اولى ولها ان بيته ذي اليد فانما يثبتها معنى الدفع ولا دفع عنها حيث وقع
 الشك في التمسك به بعهده ولو كان احدى الايدي مثلا في ايديهما او في يدهما ثلث والسئلة بخلافها
 وبما سواها وعند ابي يوسف ربه الذي وقت اولى وعند محمد ربه الذي اطلق اولى والدلائل في الهبة
 وان برهن خارج وروى على الشرا فكذا اليد اولى في النسخ فان كانت في ايديهما فلكل ثلث

للخارج

للخارج الا بالتقاضي منه وروى وكذا لو برهن كل على كونه مالك من آخر وعلى الشرا عنده ولو برهن احدهما
 على الحكم المطلق والآخر على الشرا فهو اولى في الشرا لان برهانه قام على اولى الحكم فلا يثبت الاخر
 الا بالتقاضي منه وروى وكذا لو كانا خارجين ولو قضي بالشرا لذي اليد ثم برهن ثالث على الشرا فثبت على الا
 ان يعيد ذو اليد برهانه لان الثالث لم يبرهن مقنيا عليه بكنه العقبة عداية كما لو برهن المقضي عليه بالحكم
 المطلق على الشرا فثبت وتنفق القضاة لانه بمنزلة النقص عداية وكل سبب لا يترك فثبت الشرا كسب ثياب الشرا
 الامة وكسب القن وانما ذاك الجنب والبيد والبر عنى وجز القن وما يترك بمنزلة الحكم المطلق كسب الخبز وكسب القن
 وذراعه البر والمزب وما اشكل رجع فيه الى اصل الخبر لانهم اعرف بان اشكل عليهم اى على اصل الخبر جعل الحكم المطلق
 اى قضي على ربه لان القن ببينة هو اصل والعديل كسب الشرا فذا لم يعلم رجع الى اصل ربه وانما برهن خارج على
 ملك مطلق وروى يد على الشرا منه فهو اولى لان الاول ان كان يدعى اولى الحكم فثبت على من دفع هذا ثا في مضاركا اذا
 اقربا بكنهه لم يرد ادعى الشرا عداية وان برهن كل منهما على الشرا من صاحبه وروى كنهها ترا الى تسقط برهانها
 وترك المال في يد ذي اليد وعند محمد ربه يقضي بالخارج وان اراد اذاعت ربا ذك قضي في الهبة ولم يثبت خصضا
 وبما رجع الى ربه كسب قضي لذي اليد على فيجعل كنه الخارج كسب اولا ثم باع قبل القبض من صاحب اليد وهو جائز
 في العقد عند ربه وعند محمد ربه يقضي بالخارج لانه لا يبرهن بيعه قبل القبض فثبت على كنهه عداية وانما ثبت قضي لذي اليد انما
 لانه البعدين جازان على القولين عداية وان من وقت ذاك اليد اسبق قضي بالخارج في الوجهين فيجوز كونه اشترائه وروى
 اليد وقضي ثم باع ولم يتم او سلم ثم وصل اليه بسبب آخر عداية ولا ترجع بكثرة الشهود بمعنى اذا قام احد الشهود في شهادته
 والآخر اربعة مثلهما سواء لانه شهادة كل واحد حدين غلة تامة كنه حاله ان خزاو والزوج لا يجمع بكثرة اعلل بالقبول
 فيها على ما عرف عداية وروى احدى خارجين نصف دار والآخر كنهها فاقا ما البينة كذا في الهبة اية فالزوج لاول وعند ابي
 اثبت لاول واب في كنهها علم ان ابا حنيفة ربه اعتبر في كنهها مسئلة طريق الفارة وهو ان النصف سلم على الكل فبارك
 بقى النصف الاخر وفيه ثمانية السوا فثبت فلهما الثلث اربعة واما صاحب النصف الزوج واما اعتبر طريق
 احوال والمفارقة وانما سمي بذلك لانه مسئلة فلهما النصف من ثلثين وتقول الى ثلثة فلهما الثلث سهران
 ولما جاب النصف سهم هذا هو العول وانما المفارقة فان كل واحد يفرق بقدر حصة فلهما الثلث ثلث ثلثة
 فيفرق الثلثين في الدار وصاحب النصف لثلث من الثلث فيفرق الثلث في الدار فيجوز ثلث الدار لانه ضرب الكسوة
 الا في فارة اذا ضرب الثلث في الثلث معناه ثلث الثلثة وهو ثلثان منه وان كانت في يد ربه فلكل اربعة الثلث

سنن في قبول النسخ
 وان اشكل في موافقة احد
 النسخين فثبت على ربه
 ٢٥٢

اشهد ابي حنيفة
 المخرج كسب المهر والعين
 وشهد الزا ومنه ربي
 فانك التبت اولاد
 دفنك دبرك لري بوشتم
 بورك الحزن
 المخرج باقية
 برهان ابي حنيفة
 وانك لو كنت اولى
 حرة وبيع ربه
 حرة وبيع ربه

وَقَالَ كَلِمَاتٍ فَلَمَّا مَرَّتْ بِهِ
وَمِنْ الْخَلْقِ قَالَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ
مَنْ يُرِيكَ هَٰذَا وَقَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ
وَأَنَا رَسُولُ رَبِّي

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript page. The text is dense and appears to be a continuous passage, possibly a letter or a section of a book. The script is cursive and characteristic of the 18th or 19th century. The page is numbered '10' in the bottom right corner.

[Faint handwritten Persian script]

ده نم ادعی انه کان لی فاح
ذا فلانا زکیو لویہ دہ علی
قال خامثوی هذا یکذا ثم قس
یہ لکدایہ ولو قال قضی من

الاجرت
فمنها العو
هذه الخلا
وانك فانه
ادعي ملكا

مقدم علم
مقدم علم
مقدم علم

في الرض و
فرض الشيخ
هو الرض
فرض الشيخ

طالع الزيد بن عبد الله

در این جزوه نمونه
بیستم از فقه
در این جزوه

بانتان
عن الف

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
سبيلاً مستقيماً

100

وہی ہے جس نے

三

[illegible]

في الغد وانما يصح غرض اخذ اذ لا يتوصل الي التجارة ارجح فصح ان يكون شرطاً بحسب المعنى وكلمة عاوان كانت للمعاوضة لكنها
قد تكون بمعنى الشرط كما في قوله تعالى بعنك عاوان يشتركي بالاشياء وقد تعدد المعاني للمعاوضة فحسب الشرط تصحيحاً
واه قال صاحبك عاوان نصف عاوانك ان لم تدفع غداً لنصفك فاللفظ عليك لا يبرأ اذا لم يدفع اجمعاً الا انه اني يصح التقييد
فاذا لم يوجد بطرد وره قال ابراهيمك من نصفه على ان تقضي نصفه عند ابراهيم من نصفه اعطيه ولم يعط لانه اطلق
الابراهيم واذا فرضنا ان الابراهيم حصل مقروناً به من حيث انه لا يصح عوضاً يقع مطلقاً ومن حيث انه يصح شرطاً
لا يقع مطلقاً فلا يثبت الاطلاق بالشك فافترق ابراهيم وكذا لو قال اذ اني نصف عاوانك يبرأ باقياً ولم يوقت لم يبرأ لفظ غداً
ولا يصح ان يبرأ ايضاً لانه لم يوقت للاداء وقيامه بغير الاداء غرضاً صحيحاً واجب عليه كذا ما لم يتقيد بالشرط بل عاوان المعوضة
ولا يصح ان يبرأ بخلاف ما قلناه الا ان الغد فيه غرض صحيح كما تردد ولو قال اذ اني نصف عاوانك يبرأ او اذا ادت
اديت لا يصح ابراهيم واذا دى لانه علقه بشرط صحيح وهو باطل لا يبرأ بشرطه بالشرط وما لا يبطر روزه قال ابراهيم
المال لا يبطر الا حتى يوفى عني او يخط عني ففعل جاز ان يفتقر لانه ليس بكمه عليه حتى انه بعد التاخير لا يتمكن من
في الحال وفي لفظ لا يتمكن من مطالبته ما خط ابراهيم وره وان اعلل لزم الحال في الدين المشترك هداية ان صاحب احد
الدين عن نصفه على نوب الشريك الذي يبيع المديون بنصفه او يأخذ نصف الثوب الا ان يضمن المصالح الشريك ربع الدين
الشريك ان يضمن ربع الدين فلا حاجة له في الثوب وره قبض ثلثي الدين شريكه او ثلثي الدين ياتي او لا يكون للغيرم ان يقول
اعطاه نصف الدين اني قد اعطيتك حقك وليس كعلي في فانه ما اعطاه ثلثي دينه وبين شريكه صدر واه اشتري بنصف
ثلثي ثلثي دينه ربع الدين ياتي الغيرم ان يشتري احد الشريكين بنصفه من الغيرم شيئاً فله شريك الاخران يضمنه ربع الدين
لانه صار قابضاً نصف الدين بالمقاصة فيضمنه شريكه الربع بخلاف مثله المصالح فانه اذا اخذ الثوب بطريق الصلح النصف
ومني الصلح على خطه فالظاهر ان فيه الثوب اقل من نصف الدين فلو ضمنه ربع الدين يتفرز اخذ الثوب فلاخذ الثوب
ان يقول اني ما اخذت الا الثوب فان شئت اخذ نصفه بخلاف مثله الشراء اذ مناه على مناه على المحاكم فلا يتفرز
المشتري بغير ربع الثوب صدر ومن ابراهيم غرضه ان يضمنه ربع الدين ياتي شريكه لا يضمنه شريكه اذ ابراهيم احد الشريكين الغيرم
عن نصف ابراهيم الشريك الا ان علي ذلك الشريك لانه ابراهيم اتلاف لا قبض وكذا اذا وقعت المقاصة بين اثنين كانت لزيد عاوان
لزيد علي عاوان واهذا وقعت المقاصة بين اثنين وجب لزيد عاوان واهذا وقعت المقاصة بين اثنين كانت لزيد عاوان
فليس لزيد عاوان واهذا قبض لزيد علي وجب لزيد عاوان واهذا قبض لزيد علي وجب لزيد عاوان واهذا قبض لزيد علي وجب لزيد عاوان
لزيد علي فاذ اني تضمنها وانما لا يكون له ذلك لانه عاوان فاذ اني تضمنها لزيد عاوان واهذا قبض لزيد علي وجب لزيد عاوان
قسم الباقي عاواناً لزيد عاوان واهذا قبض لزيد علي وجب لزيد عاوان واهذا قبض لزيد علي وجب لزيد عاوان
لو كان لزيد عاوان المديون عاواناً لزيد عاوان واهذا قبض لزيد علي وجب لزيد عاوان واهذا قبض لزيد علي وجب لزيد عاوان

وهم من خدامه
يا يفتي عوذ و
بشرط مع الشهدا
بالشك فلا يتقيد
بالشك فلا يتقيد
اداء خمسينه
عنه

وینا ارب

فبا عزا و بکر عجب
شتر کا بیٹھما من زید
عالتہ در پیم و
عزیز کنہا
عزیز در مسون
عزیز در
عزیز

في كل من كان له نصيب في شيء من الميراث...
في كل من كان له نصيب في شيء من الميراث...
في كل من كان له نصيب في شيء من الميراث...

تدروا انما يشترى من يفتقر عليه ان كان في المال ربح فان فعل من وان لم يكن ربح وان لم يكن في المال ربح
ان يشترى من لا مانع من التصرف اذ لا شركة فيه ليعتد عليه فان حدث ربح بعد الشراء عتق نصيبه
لكم بغير ربح ولا يضمن لرب المال شيئا لانه لا يضمن من جهة في زيادة القيمة ولا في ملكه الزيادة لان هذا شيء ثبت
فربط حكمه فصار كما اذا ورثه مع غيره هداية بل يبيع العبد المقتد في نصيبه المال لانه احتسبت ماله عند
فيسعى فيه كما في الورثة هداية ولو اشترى بالمضارب بالنصف امة بالف وقيمتها الف فولد ولد ايسا وولد ايسا
فادعاه مورس اقصاات قيمة الف ونصفه لرب المال في الف وربعه واعتقه فاذا قبض الف فربط
نصف قيمة الامة وجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر فلا يحل في النكاح لكنه لم تنفذ لعدم الملك لان مال
المضاربة اذا صار اعيانا لكل واحد منها راس المال لا ينظر الربح بل كل واحد يصح ان يكون راس المال لانه
ايهلا مساواه ويبقى واحد فقط فلا رجحان للحد لكونه راس المال او رجحان اذ ادت القيمة بعد الدعوة
خارجة الولد الف وخمسائة ظهر الربح فنفذ الربح الدعوة الساتية ثبتت النصف والولد لقيامه بغيره
لا يضمن لرب المال شيئا لانه عتق بالدعوة والمكسوف فيضا اليه ولا يضمن لانه عتاق فلا بد من ضعفه في الدعاء
في راس المال ونصف الربح او الاعتاق عند ان يضمن ربح فاذا قبض الف لانه يضمن المضارب الذي ادعى الولد
نصف قيمته لانه لان الف المأخوذة صار راس المال لتقدمه استيفاء فالجارية كل ربح لكن نفذت دعوة الساتية
وصارت امة ولا يضمن نصف قيمتها لانه ضمان تلك فلا يشترط فيه شرط المضارب ان يضمن
يدفع الى غيره مضاربة فان ضارب المضارب بلا اذن فلا ضمان ما لم يعمل الثاني في ظاهر الرواية وهو لو ارباها
في حصة الامام لا يضمن بالعمل ايضا ما لم يربح وجه الاول ان الدفع ايداع وهو يملكه فاذا عمل بغيره ان مضاربة يضمن
ووجه الثاني ان الدفع قبل العمل ايداع وبعده اقباض وهو يملكها واذا ربح ثبتت الشركة فيجب كما لو عمل بغيره
وغيره يضمن في الدفع صور وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح او ربح الثاني لانه اجير فيه والجرم قبل
فثبتت الشركة كخبره حيث ضمن فربط للمال تفتين انما هي في المشهور وقيل على المطلق كما في ايداع المودع اي قبل
ويشترط ان يضمن الثاني عند ان يضمن ربحا وعند ما يضمن بناء على اقباضه في مودع المودع هداية وان اذن له با
فصار بالثالث وقد قيل لما رزق الله بينا نصفان او في نصفين او ما فضل فنصفان فنصف الربح لرب
المال ثلثه للثاني وسدسه للاول لانه لا دفع الى الثاني مضاربة قد صح لوجوه الامور من جهة الملك ورب
المال والنصف نصف جميع ما رزق الله فلم يبق الا الاول الا النصف فيمنع في تفرقة الى نصيبه قد جعله ذلك بعد ذلك
جميع الثاني فيكون له في الميراث الا السدس ويطلب له ما ذلك لانه فعل الثاني واقع للاول لكن لا يوجب عليه خطا فهو
منه فاستأجر غيره عليه بنصف ربح هداية وان دفع بالنصف فنصف لرب المال ونصف للثاني ولا في الاول ان دفع المضارب

الربح

في كل من كان له نصيب في شيء من الميراث...
في كل من كان له نصيب في شيء من الميراث...
في كل من كان له نصيب في شيء من الميراث...

لثاني اليه جميع نصيبه فيكون ٢٠٠

وقد دفع

الذي قيل لما رزق الله بينا نصفان او في نصفين او ما فضل فنصفان الى اخر مضاربة بالنصف فربط للمال والنصف للمضارب
الثاني النصف والاشي للمضارب الاول لانه جعل نصف مطلق الفضل فيمنع في شرط الاول النصف للثاني في شرط المضاربة
الاول بغير ربح وان اوجه لم يحيط ثوبا بدوهم فاستأجر غيره لم يحيط بماله هداية وان شرط للثاني الثلثين فكل شرط وبعث الاول الثاني سد
لانه شرط للثاني شيئا هو مستحق لرب المال فلم ينفذ في حقه لما فيه من الابطال لكن التسمية في نفسها صحيحة بكون المسمى
في عقد يملكه فقد ضمن له السلامة فيعلم من الوفاة به ولانه غير في ضمن العقد وهو سب الرجوع فلم يرد ارجع عليه وهو نظير
في استأجر بخياطة ثوب بدوهم فدفع اليه لم يحيط بدوهم ونصف هداية وان كان قبله ما رزق الله او ما ربح من ثوب
نصفان فدفع بالثلث فكل من يضمن ثلث لانه المالك قد اذن بالدفع مضاربة للمضارب الثاني ما شرط له المضارب الاول فربط
رزق الله ما المضارب الاول للثانيان فيجب بينهما وبين رب المال صدوراه دفع بالنصف للثاني ونصف لكل من الاول
ورب المال ربع هداية الوفاة فللثاني نصف لهما نصف في او جز واحد ولو شرط لعبد رب المال المالا ليعمل بغيره في المال
فلما ولفه ثلثا صح فيكون الثلث للمضارب بالشرط والثلثان للمولى لانه كالعبد للمولى اذ لم يكن عليه دين وانه عليه
في ربحه لغيره هداية وتبطل بموت احدهما ولو كان رب المال مرتدا ابلق المضارب اي لا تبطل المضاربة بل هي ان المضارب
بدر الرب ردت الا ان له عبارة صحيحة صدر ولا ينظر بغيره لانه يعلم به لانه وكيل في جهة وعزل الوكيل قصد استوقعه على
هداية فان علم والمال عروضا فله يستعيرها ولا يضمن في نفسها وان كان قد اذن في جسد الميراث لا يضمن فيه وان لم يخرج قبله
تبدله بغيره صح ان لا يضمن لوجوه العزل لضرورة بخلاف العروضا وجه الاحتجاج ان انا الربح
لا ينظر الا عند الاحتجاج فثبتت الضرورة صدر ولو اقرقا في المال دين على الناس لزمه الاقتصا ان كان ربحا و
الاقل لانه ان كان ربح فهو يعمل بالاجرة وان لم يكن ربح فهو يبرع في العمل صدور بوط المالك به ان لم يكن ربح فالمضارب لا يضمن
بوط المالك بالاقصا فان المشتري لا يدفع الثمن الى رب المال لانه لم يملكه فربطه بالوكيل فلا بد من توكيل المضارب بالمال
صدور فكذا سائر الوكلاء اي ما منع سائر الوكلاء غم الاقتصا بكون المالك صدور البيع والشراء بحرية عليه في بيع
الدال فانه يعمل بالاجرة والبيع هو الذي يملك الخطه ونحوها لبيعها فهو يعمل بالاجرة ايضا فيجوز ان يتعاقب
الثلث صدور ما يملك من مال المضاربة مرفق الى الربح او لافان زاد على الربح لا يضمن المضارب لانه ما من ضرر فانه
اقتسمه او الربح فيمنع ثم عودت فربط المالك او بعضه لا يتراد ان الربح لان المضاربة الاولى قد انتهت
والثانية عقد جديد فربط المالك المالك في العقد الثاني لا يوجب انتفاض الاول كما لو دفع اليه الا فانه اقتسم اتم غير
فمنع تراداه في ربحه راس المال يبيع اقتسم الربح والمضاربة بجماله ثم يملك المالك او بعضه ثم اتم الربح لياخذ المالك ربح
ماله لان الاصل ان القيمة لا تنضم حتى يستوفي المالك ربحه لانه لا يربح زيادة على الاصل وهي لا يكون الا بعد سلامة الاصل
فاذا اهلك ما في يد المضارب الامانة ظهر ما اخذاه في راس المال فيضمن المضارب ما اخذاه لانه اخذ المالك محبوسا

في كل من كان له نصيب في شيء من الميراث...
في كل من كان له نصيب في شيء من الميراث...
في كل من كان له نصيب في شيء من الميراث...

في كل من كان له نصيب في شيء من الميراث...
في كل من كان له نصيب في شيء من الميراث...
في كل من كان له نصيب في شيء من الميراث...

100

والله اعلم بالصواب

من غير ان يخلو بالفرع لا اعتبار بالوديعة ولا ان البراءة انما يكون بالاعارة الى يد المالك حقيقة او تقدير او بالمتصرف المتصرف

فانه يستوي في المنفعة المحركة له في المحل يكون عالما للنفقة لا لغيره فلا يبرأ من الضمان كسلف وكذا لو اودعها
 ثم استردتها حيث يبرأ من الضمان قاله الزهرى واختلف في سائر الامانات قال في العارية ولو استعاره اياه الى مكانه حتى جاوزها
 المتصرف كما يسمى ثم عاد اليه فهو ضامن الى ان يرد بها على المالك قبل هذا اذا استعارها اذا اهبها لاجانيا اما اذا اهبها
 اهبها لاجانيا يبرأ وهذا القائل يسوي بين المودع والمستأجر اذا اخل الفاعل عاد الى الوفاق لا يبرأ من الضمان بخلاف المودع اذا اخل
 اذا كانت مدة الايجار والاعارة باقية ومن المتأجر في العارية لا يبرأ من الضمان ما لم يرد بها على المالك سواء استعارها اذا
 اودعها لاجانيا وهذا القائل يقول ان المستأجر اذا اخل الفاعل عاد الى الوفاق لا يبرأ من الضمان بخلاف المودع اذا اخل
 ثم عاد الى الوفاق حيث يبرأ والقول الاول للحنابلة والشافعية والظاهر في الملام هو انه اذا اخل في العارية وان اخل في المودع
 في كل الباقي من مائة انفق فقط وان رد مثله وخطا بالباقي ضمن الجميع لو تصرف فيها فخرج يتصدق به وعند أبي يوسف
 لا يوجب له ان شرطه طيب التبرع عنده الضمان لا غير وقد وجد بالتصرف فيها فيكون هذا ربح مائة فيطبخ له ولها
 انما يبرأ من ابداء الضمان مستند الى وقت وجوبه والسند بذلك من وجهين يكون الربح حاصل من ملك غيره من وجهين
 فبذلك ومنه ان المذكور في شرح المصنفين للحنابلة وان اودع انما يبرأ من واحد شيئا لا يبرأ من الاخرين بالاتفاق فثبت في آخر
 خلافا لما ذهب اليه اذا كانت الوديعة في الكيل والموزون وان كانت غير الكيل والموزون فلا يبرأ من احد طرفي الاتفاق كذا في صدر
 وان اودع عند اثنين ما يقيم اقباسه وحفظ كل واحد من الوديعة حين خصه فان دفع احد طرفي الاتفاق الى الاخر فخره
 لا يبرأ من عند هذا لكل حقه باذنه الاخرين كما لا يبرأ من احد طرفي الاتفاق فان دفع الى الاخر فخره الى
 لا يبرأ من عند هذا من شرطه مقتد فان لم يعال من الايمن على الحال وان لم يبرأ من ابداء المنة كدفع الدابة الى عبده و
 من شرطه مقتد في وجهه لا يبرأ من احد طرفي الاتفاق فان دفع الى الايمن فخره في وجهه غير ان الايمن لا يبرأ من ابداء
 واستأجر فلا يبرأ في التقيين بخلاف الدار لانه لا يبرأ من ابداء المنة في خلافا لاداءه لبيت الذي حفظ
 في خلافا لغيره وقد عرفت بينا آخره هذه الدار من شرطه مقتد وان لم يبرأ من احد طرفي الاتفاق فان دفع الى الايمن فخره في وجهه
 المودع فبرأ من الاول فقط وعند أبي يوسف اياها فان دفع الى الايمن فخره في وجهه مقتد وان لم يبرأ من الاول فخره في وجهه
 مقتد اياها اجماعا فبرأ من المودع على مودع الغائب فان المودع اذا دفع الى الايمن فخره في وجهه مقتد وان لم يبرأ من الاول فخره في وجهه
 وفقر أبو حنيفة بان المودع اذا دفع الى الغير لا يبرأ فان لم يبرأ من ابداء المنة فخره في وجهه مقتد وان لم يبرأ من الاول فخره في وجهه
 الاخر من شرطه مقتد فان غاب الاخر ولا يبرأ من ذلك كسوف القنة الربح في وجهه مقتد وان لم يبرأ من الاول فخره في وجهه
 شيئا فان نفقة ضمة بعد عنقه وانما عند من ينفق فلا ضمة له اصله قال أبو يوسف ربح ينفق له الى ان يبيع العبد
 في المودع من العبد ربح المجرم انما لا يبرأ لو كان ما ذبحه ياخذها الوديعة ينفق في الحال اتفاقا في المادون باخذ الوديعة

لانه المادون له في التجارة ليس بمادون في اخذ الوديعة لانه ليس في التجارة ولو ائتمنا ما اودع عند
 ينفقها اتفاقا شرح المجمع وان دفع العبد الوديعة الى من يملك ضمة الاول بعد العتق وعند أبي يوسف ربح ضمة
 ايتها شاة الحال وعند محمد ربح ان ضمة الاول قبض العتق وان ضمة الثاني فالحال ان ضمانه ضمانة
 فعل قبضه لا غيره بغير اذنه فله في الحال ونحوه للطلاق المذكورة في شرح المجمع نقلنا لهما فيهما ومن مع الف
 فادعي كل من اثنين ايداعها عنده فينكر لهما في ربحها وضمانها لهما او عليه الف ان يبرأ من الوديعة
 كل منهما تحت فتجربت اليقين لهما وانما يخلو لكل منهما باقراره لانه كلاهما اذاعها بانقراده والمسئلة على
 اربعة اوجه لانه اما ان يخلو لهما او يخلو للاول وينكر للثاني او بالعكس ينكر لهما فانه خلق لكل منهما
 فلهما لهما وان اخل للاول فكل للثاني فالاول لا يبرأ او اقراره وان عكس فالاول لا يبرأ والي الثاني
 وان نكل للثاني ايضا فالالف بينهما لانه واجب لكل منهما عليه ببدله او اقراره وعليه الف اخر بينهما لانه نكله او جب
 لكل منهما كل الف كان ليس معه غيره فاذا اقره اليهما فقد صرف نصف نصيبه الى ذلك ونصف نصيبه الى هذا
 فيقسم ذلك درر **باب العارية** في الصحيح هو بالتدبير كانها منسوب الى العار لان طلبها عار وعيب
 وفي الهداية هي من العرية وهي العطية وفي الكافي هي التعارف وهو التناوب فكانت تجعل للغير نوبة في الانتفاع
 يملكه الا ان يموه اليه درر من ثمة ما ذكره وشرا عا تملك منفعة بلا بدله وهدا يخرج الاحارة درر ولا تكون الا فيما
 بيع بقاء عينة واعارة المكيل والمودون والمعدود مرض الا ان عين انتفاعا يمكن رد العينة بعد ذلك
 لتعاد ربحا ليعبر بها من ان اوزن بين برها حانوته ليس ان يتعدى مسمى المنفعة ولا يكون فخرها كالعينة
 للطلع اختيار وتصح باعتراف لانه مخرج فيها وتحتك هذه الثوب وهذه الجارية اذ لم يرد به الهبة فانه المنع للملك
 عرفا وعند عدم ارادة تملك على تملك المنافع واصلها ان يعطى ناقة او شاة ليس بربها ثم ترد وكسرها لانه تملك
 فاذا اراد به الهبة افاد ملك العين والابقى على اصله ومنع ربحا لانه الاطعام اذ اضيف الى ما لا يطعم كالارض يرد به
 اكل غلتها اطلاقا لاسم المحل الى الحال درر وملكك على اية هذه اذ لم يرد به الهبة فانه اللفظ يستعمل عرفا في الهبة كالمسوق
 من قولهم حمل الامر فلما ناعا على العرس ويراد به التملك ومنه الهبة هو الاركة وهو مستعمل فيه ايضا فاذا ائتمنا ما اودع عند
 لم يكن الهبة حمل الا ان يبرأ من الايجار بالشك درر واخذ منك عتق من فانه اذنه في الهبة فخره في وجهه مقتد وان لم يبرأ من الاول فخره في وجهه
 اذ لم يبرأ من الهبة وداري كسك او داريك كسك فانه لفظك سكتك محكم في ارادة النفع فيصرف اللام محققا
 الملك درر والمبيع الرجوع فيها مع شاة ولو هلكت بلا تعد فلا ضمة لانها امانة درر وهذا عندنا وعند الشافعي ربح العارية
 منقولة صدر ولا يبرأ من العارية ومنه كسك الوديعة لانه لا عادة ووه الجارة والحق لا يتصرف ما فوق درر فانه الجارة
 قسفت ضمة المغير ايتها شاة فان ضمة المور لا يبرأ من ربحها وان ضمة المستأجر ربحها على المور انما يعلم انه عارية

المستعير في الاصل

اي جعلتها عارية لك اعطيتك ما حصل من ارضي

اي اذنته لا تسخذه

اي اذنته لا تسخذه

كان الشارح قد قصد
بالصدق على انفسه
والان من انفسه
وكان الشارح قد قصد
بالصدق على انفسه
والان من انفسه

في الحال وقال ابو بصير الرقى ايضا بناء على انها عليك الحال واستراط الاسترداد بعد مونة عنده فيكون التزاع لفظا در
فانه قضى الرقى كانت عارية في يده عند طم الانه يقضى اطلاق الانتفاء باختيار الصدقة كالمهبة في جميع احكامها لا يصح برونه القصر
والا في مائة يضمن كل ارجوع فيها ان في الصدقة لانه المقصود منها هو التوب وقد حصل ولو لغني لانه في رد التوب لا بد من كونه مالكا
النصب عينا كثيرا والناس يتصدقون عليه لئلا التوب شرح الجمع ارجوع ايضا في الربة لغيره لانه في البيع صدقة اذ المقصود منها التوب
ولو قال جميع مالي او ما املكه فلانة فهو مبيعة لان محلوها انما يكون ملكا لغيره بالتعديك وفي النوازل لو قال جميع مالي منزلي فلانة ولو
وعلمنا في الرتبة ان كانا ايزه مبيعة بالتمار ويا وون بالليل الذي ذلك المنزل يدخلون في اقراره شرح الجمع ارجوع ايضا في الربة لغيره لانه في البيع صدقة اذ المقصود منها التوب
او يترد في اقراره لو قال مالي موقوف الي او موقوف بانه في يدي فهو لفلانة كان اقراره لانه لا يفرق بينه وبينك وانما المقصود
منه انه ملك لفلانة ولكنه منسوب اليه فيكون اقراره اقرارا لجمع الناس اذ لا فرق في مباحث عليك العين بلا عوض شرع في
مباحث عليك المنفعة بعوض فقال كتب الاجارة وهي لغة فعالة في امرها جرم باب طلب ضرب سلم الاجارة وهي باعوض من
سرا البجيرد قال بعضا من العربى الاجارة فعالة في المفاعلة واجر على وزه فاعل لا فاعل لان الاجارة لم يجرى في المفاعلة
بواجره ولم يجرى في المفاعلة في عينه بل في اجره زيدا على كوى او جره اجارة في التمسك وهو مجرد لم ينقل موابر فانه غلط
ومستعمل في موضع قبيح وهو سلم الاجارة كالجعالة واجر باجر باب طلب اجارة فاعله هو اجره فوضعت الفرق بين المجرور
بين الاجرة في الاولى من الافعال والثاني من المجرور وجارة فعالة في امره مجرد في الاجرة لكن في الشرع نقل الى العقد فقال في
بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين وما صلح من اجل اجرة وتنفذ بالشروط ونيت فيها خيار الرؤية و
الشروط والعيب نقلا وتنفذ كما في البيع اختيار وانفعيته تعلم بارة ببيان المدة كالسكن والزرعة اي سكن الدور
ورزاة الارضين فتصح مدة معلومة اي مدة كانت لان المدة اذا علمت تصير المنفعة معلومة اختيارا وفي الوقف
شرط الواقف ان لا يشترط فالقول بان لا يترد في الارض على ثلث سنين وفي غيرها على سنة وباردة يعلم بانه على البيع التوب
وخياضة وخلافة معلوم على اداة مسافة معلومة وتارة بالشارة كنقل هذا الى موضع كذا او الاجرة لا تسقط بالعقد بل
بالعقد بشرط او بغيره المعقود عليه قال الشافعي في رجم ملك يفسد العقد لان المنفعة معلومة صارت موجودة حكما
ذو ثمة عقد فثبت حكم فيما يقابل به البدل ولنا ان العقد ينفذ شيئا على ما صحت حدود المنفعة
في ما ساقى عقد معاولة ومن قضيت بها المطاة فمن موزة التراضي في البدل الآف واذ التوفى المنفعة
ثبت ملاقي الاجرة لتحقيق التوبة فعداها والتحكى منه فثبت لوقوع الدار ولم يكن حاجت لمرة و
تعد العقب بقدر قوة التحكم ورتب الدار على ملك الامر بكون يوم ولرب الدار لكان خلة والفقار
مخيار بعد اقراره في بيت المتاجر حتى اذا غلب في بيت المتاجر ولم يفرغ من العمل لا يتحقق شيئا
منه على ما في الهداية والتجريد ذكر في المبسوط والنوايد المظهرية والذخيرة واستروح للحاقه النفعية اذ

خام
ان من شرط عقد الاجارة ان يكون المثل من الشرع والاختلاف في الاجارة
فيجب اجرة المثل في العقد ولا يرد على المسمى لوقوع

في بعض بيت المتاجر يجب الاجر بحسب ما جرى اذا سرق التوب بعد ما حاط بعضه مستحق الاجر كما في ربحان
في بيت المتاجر بعد اقراره للبر فان احترق قبل الاجر سقط الاجر وان بعد فلا في بيت المتاجر لانه صار ملكا للواضي في بيت
بخلافه اذ لم يكن في بيته فان نفس الاجر في التوب لا يكون تسليما كسقط الاضمان عليه فزوجته وقاتلها ان شاء المتاجر من
مثل دققة والاجر لانه مضمون عليه لا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم وانه شاء منة للبر ولا ضمان عليه في المثلط والمخ
عند هذا واللباخ لولوية بعد العرق للعرف ولضارب الدين بعد اقامته حتى افسده المطبق قبل ان يرفع او انكسر الاجر
لانها بسوية الاطراف فكانت في العمل والتشريع عملا زائدا كالنقل وقال بعد شرحه ان عند هذا لا يستحق بالاقامة حتى يترج
او ينضد بغير نفعه الى بعض لانه تمام العمل اذا لا يؤمن من الفاء قبله وهذا اذا اضربه في ملك المتاجر فان ضربه في ملك
نفسه خرج من ضمانه لم يشرجه ويسلم اليه من العمل ان في العين او شيء من ماله قائم بتلك العين كالبيع مثلا صدر كصباغ وقصار
فلم يضر الشا والبعض جبرها للاجر فانه جبرها فضاغت فلا ضمان ولا اجر وقال لان شاء المالك فخذ مضمونا ولا اجر
او غير مضمون ولا اجر ومن لا اثر له فيها اي في العين اي ليس شيء من ماله قائما بملك العين صدر كالحال والملاح وغسل التوب ليس
له جبرها بخلاف الابع لان كان على سرق الهلاك فكانه احياء وباع منه بالجعل وعند ذفره ليس له حق الجبر لانه في العين
ام لا ضمان الا اطلق العمل للضمان فله ان يستعمل غيره وان قد فعل بنفسه فلا كما اذا امره ان يحيط ببيده ومن المتاجر من لا يعطى
فوجد بعضهم قد مات فاني لم يبق في امره بحسب ما قال صاحب الدرر هذا اذا كان عياله معلوما ولا افسد كماله وان لم يفرج
طعام الى زيد فوجده ميتا فزده فلا اجر له اتفاقا وكذا لو استجر ليعال كتابا لم يفرده لموته حيث لا اجر له عند ابي حنيفة
واي يوشد عمرها وقال محمد رحمه الله اجزها به هنا اي في الكتاب لانه في بعض المقصود عليه وهو قطع المسافة وهذا لان الاجر
مقابل له لما فيه المشقة واما عمل الكتاب لحقة مؤنة ولربما ان المقصود من عمله نقل الكتاب لانه هو المقصود او وسيلة اليه هو
وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم متعلق به وقد نقضه فسقط الامر كما في الطعام وهي المسئلة التي تلي هذه المسئلة
هداية ولو تركه الكتاب هناك فلا اجر له اجماعا لان العمل لا ينقض الهداية باب الهداية في العمل
ومضى استيجار الدار والآنوت وان لم يذكر العمل ما يعلم فيه في كل واحد منهما والاصل ما يعلم فيه فان العمل
فان العمل المتعارف في غيرهما السكن فيصرف اليه ان يعمل طرشي سوكيا فو حقه البناء كالحداثة والقصارة و
الطحن لان فيها ضررا فينقصد العقد بما وراءها ولا وله وصح استيجار الارض للزرع ان ياتي ما يندع او قال
على ان يندع ماشا وللبناء وللغرس اي وصح استيجار الارض للبناء والغرس لان هذه منفعة مقصودة بالاراض
واذا انقضت المدة لم يمان يعلفها او يسلمها فارغة الا ان يترد الموصو فية ذلك مقلو عامر صا حداة كانت الارض
تنقض بقله فبرو رضاءه ايضا او مرضا المتاجر والموصو بركة فيكون البناء والغرس بعد او الارض لئلا يتركها
فان له باقيا في الارض بخلاف الزرع صدر الزرع بركا بام الشرا الى ان يتركها فاذا انقضت المدة لا يجبر على القلق قبل او ان يتركها بركا

مستتر في
البر
بذلك
الشرع

رجل
بذلك

البر
بذلك

باجر لانه الحنفية مستوحاة من مذهبهم وبقية ما تعلق بمذاهبهم اتفاقا كالتبعية في رتبة
 وزكوا للحال والجليل الذي يشهد الكاري وعرف السنية من مذهبنا هذا عندنا وعند زفر والاثني عشر
 لانه يعمل باذن المالك ولنا انه لا يورث العمل الصالح اقول ينبغي ان يكون له ما يورثه ما تعلق بعمله لا حوزة
 القدر المقادير على ما تعلق في الحتام او على ما تعلق فيه المقدار المعلوم صدر لكن لا يضمن في الادنى من غرق في السنية
 بسبب مذهبها او سبب من الرتبة بسبب الكاري لانه لا يضمن في غير مذهبها بالعقد بل بالجنابة وضمان العقود
 يتحمل العاقلة صدر ولا يضمن فيضاد ولا يبرأ لم يجاوز المقادير ووجهه ان يمكن الترخيص في الرتبة لانه يتبين
 على قوة الطبايع وضعفها في تحمل الالم فلا يمكن التقييد بالمصلحة في العمل ولا كذلك في التوب وتحوها
 قدما لانه قوة التوب ورفقة تعرف بالاخذ فاما في القول بالتقييد ههنا ولو انكر في طريق
 الفرات فلما ملك ان يضمن قيمة في مكانه ولا اجراء في مكانه ولا اجريه انما القضاة لانه
 بفعله لانه الداخل تحت العقد على تسليم والمفرد غير اخل واما الخيار فلانه اذا انكر في الطريق والمملو شيئا
 واحدا تبين ان وقع تعديا به ابتداء من هذا الوجه ودرر في النوعين الاجل الخاص وهو من يعمل الواحد
 وبسبب اجير واحد ايضا لانه لا يمكن ان يعمل لغيره ويستحق الاجر بتسليم نفسه مائة وان لم يعلم كمن استغفر
 الخدمة سنة او لزم الغنم ولا يضمن ما تلف في يده او بعمله اما الاول فلان العين امانة في يده بالاجماع
 اما عند فظاهر واما عند فلان تضمن الاجر المشترك نوع استحسانا عند ما يصان لاما لالناس لانه
 يتقبل الاعمال فيخلق كثير طوعا في كثرة الاجر وقد يعجز عن القيام فيمكنه عنده طوعا لا يجيب عليه الضمان اذا
 صلت بما يمكن الترخيص لثلاث اصل في حفظها واجبر الواحد لا يتقبل الاعمال فاخذ فيه بالقياس
 واما الثاني فلان المنفعة ما هي ملكة للمستاجر فاذا امره بالتصرف في ملكه وصار نائبا منابه
 فيما زعم منقول اليه كان فعلا بنفسه وروى زيد الاجر بين تفتين مختلفين وايضا وجدلهم ما سئل
 وهو انما في العمل خزانة فارتبوا فبدرهم او روي فبدرهم وان صبغته بعصفر فبدرهم او بزعفران
 فبدرهم واما في المكان نحو ان سكنت هذه الدار فبدرهم في النقص او هذه فبدرهم واما في المسافة نحو ان
 ركبنا الى الكوفة فبدرهم او الى واسط فبدرهم وكذا صح لورود بين ثلثة لابين اربعة يعني لا يبيع
 التردد بين اربعة والمعتبر في جميع ذلك البيع والبيع دفع المحبة غير انه لا يبرأ من شرط الخيار في البيع
 وفي الاجارة لا يشترط ذلك لانه الاجر انما يجب العمل عنده ذلك يصير المعقود عليه معلوما وفي البيع يجب التمسك بنفس
 العقد فيتحقق الجلالة على وجه لا يرفع المنازعة الا باثبات الخيار له ههنا ولو قال ان خطبة اليوم فبدرهم
 او غدا فبدرهم في حاله اليوم فله الدرهم وان خاطب غدا فله اجر المثل عندنا بصفة ربح لا يجاوز نصف درهم وفي البيع

انقطاع
 التمسك

في سائر
 في سائر
 في سائر

القفيص

القفيص لا ينقص عن نصف درهم ولا يزداد على درهم ههنا وقال الشيطان جائز ان قال زفر من الشيطان
 فاسد ان لانه ذكر اليوم للتجديد وذكر الغد للتسليم فيجتمع في كل يوم تسبعتان لهما ان كل واحد مقصود
 فصارا كاختلاف النوعين وله ان ذكر اليوم ليس للتوقيت لانه اجتماع الوقت والعمل بقصد كما مر بل ذكره
 للتعليل فيجتمع في القديسين صدر ولو قال ان سكنت هذا الحان في عطار اي حال كونك عطارا
 فبدرهم او غدا فبدرهم جائز خلافا لهما وكذا الخلاف لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم
 وان جاورتها الى الفارسية فبدرهم في جواز ويحتمل الخلاف ان يرى معنى الخلاف غير منصوص عليه في هذه الصورة
 الا انه يحتمل ان لا يجوز عندنا كما في اخوانها او قال ان حملت عليا الى الحيرة كمن سعى فبدرهم وان حملت كمن سعى فبدرهم
 يجوز في قولنا بصفة ربح وقال الاجوز وجه قولها ان المعقود عليه احد الشئين وكذا الاجر احد الشئين وهو
 مجهول والجهالة توجب الفساد بخلاف خطابة الرومية والفارسية لانه الاجر يجب بالعمل وترفع الجهالة اما
 اما في هذه المسائل يجب الاجر بالتخلية والتسليم فتبقى الجهالة وهذا الحرف هو الاول عندنا ولا بصفة ربح ان خيرة
 بين عقدين صحيحين مختلفين فتصح كما في المسئلة الرومية والفارسية وهذا لانه سكنه بنفسه تحالف اسكناه
 الخواد الا ترى انه لا يدخل ذلك في مطلق العقد وكذا في اخوانها والاجارة تعقد لا انتفاع وعنده ترفع الجهالة
 ولو اخرج الى الايجاب بجزء التسليم يجب اقل الاجر من لتيقن به ههنا ولا يبرأ بعد استأجره للخدمة
 بلا اشتراط لان في خدمة التفر زيادة مشتقة فلا ينظم الاطلاق ودرر ولو استأجر عبد المحرور فعمل واخذ
 الاجر لا يبرأ منه يعني اذا استأجر عبد المحرور اشترى واعطاه الاجر فليس له ان يبرأ منه لانه الاجر لانه
 الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحسانا لانه فسادها الرعية حق المولى فيبعد الفراغ رعاية حق في الضمة
 وجوب الاجر له ودرر ولو اجر العبد المقتوب ففعل غاصبه اجرة لا يضمن خطاها لهما اي غصب عبد فاجر العبد
 نفسه فاخذ الغاصب الاجر فاطمناضمان عندنا بصفة ربح لانه العبد لا يبرأ بنفسه فكذا ما في يده فلا يكون
 منعديا وقالوا لا يضمن لانه مال المولى صدر وما وجد سيرة اخذه لانه وجد على ما ههنا وفيه العبد امره
 صحيح في قولهم جميعا لانه ما دون له في النقص على اعتبار الفراغ على ما مر ههنا ولو اجر عبده هذين الشرطين
 شهر اربعة وشهر اربعة صح والاول منهما اربعة لانه الشهر المذكور ولا ينصرف الى ما يلي العقد كمن بالالموا
 او نظر الى التبرع الحاجة فيصرف الثاني الى ما يلي الاول ضرورة ههنا عبارة الدرد استأجر عبد شهرين
 شهر اربعة وشهر اربعة صح على الترتيب انتهى ولو استأجر عبد فابق او مرض فاذعي وجوده
 اي وجود الاباق او المرض اول المرة واذعي المولى وجوده قبيل الاخبار ساعة حكم الحال فان كان
 العبد حاضرا او صحيحا صدر المولى والاى وان لم يكن العبد حاضرا او صحيحا فاستأجر اي فصد

في سائر
 في سائر
 في سائر

المتأجر وكذا الاختلاف في انقطاع ما امر الرعي وجريانه ولو قال رب الثوب امرتك ان تصنع امر تصفته
 اصغر وقال الصانع امرتني بما صنعت صدق رب الثوب لانه اذا بدت تصفاته لم يكن له ان يتركها الا اذا
 كان القول قول فلو نكر اذا انكر صفتي لم يكن له ان يتركها لانه انكر شيئا لواقعه لم يتركه وكن الاختلاف في القبض والقبض
 يعني اذا قال رب الثوب امرتك ان تحيط ثوبي فباء فخطته فيصا صدق رب مع اليقين صرا فان حلف ضمن الصانع
 فيه ثوب غير معمول ولا امر واخذ الثوب واعطاه امر مثل لا يجاوزني المشي وان قال رب الثوب عملت لي بلا امر وقال
 الصانع يا امر بالقول رب الثوب امرتني ان يكون لي الصانع ان كان حريفا في المغرب حريفا في الرجل فاعلمه وعمره ربح
 للصانع ان كان موقفا فاعلمه بالامر **باب في نفي فوات النفع كحراب الذار وانقطاعه بالار**
 او الرعي او اخل عطفه على فوت اي بالنفع يعني انه العيب لا يفوت النفع بالكلية بل يخل به بحيث يجوز
 ان ينفع به في الجملة **باب في حريص العبد ودر الدابة فلو انتفع به مبيع او ازال الموم عيبه فاختاره لوزل**
 سبه ونفسه بالعذر وهو العجز عن المضي على موجب العقد الاستحلال لغيره حتى يكفله من سبكي وجعه
 بعد ما استوجبه اي لقلعه فانه ان بقى العقد يتفر المتأجر بقطع النفع الصحيح وهو غير مستحق بالمقدور
 وطبخ ولبيته ماتت عروسا بعد الاستحجار للطبخ لها او اخلعت فانه ان بقى العقد يتفر المتأجر بقطع
 غير الولية صدر وكذا الواسخ وكذا ما لا يتجر فيه مال او اجر شيئا فلم يرد في لا يجد قضاؤه الا ان
 ما امر فانه يلزم ضرر الجنب صدر ولو كان لزوم الدين باقراره او استأجر عبدا للخدمة في المص متعلق
 القول للخدمة او مطلقا اي غير مقيد بكونه في المصود ردف او اكثر في دابة للمستقر ثم بدالة اي ظهر له
 رأي منه ذلك ككشف اي ظهر له غير الاول منعه عن ذلك كذا في الغاية فهو ناقص اي ولو بد المكارى بعد
 لانه يمكن ان يعقد ويبعث الدواب على يد تلميذه او اجير هدايه ولو مرض اي كمارى فهو عذر في رواية
 الكرخ مع دون رواية الال كذا في الهداية ولو استأجر حيا لا يعمل لنفسه عيبا يحيط اليه فان لم
 الخياط فهو عذر اي اذا استأجر حيا لا يعمل رأسه عيبا فنهى من باله فهو عذر بخلاف خياط يحيط بالار
 يعني بخلاف خياط يحيط باجر ورأسه بالخيط والخيط والغرض اذا لا يستحق الا فلاس فيه كذا في الهداية
 وخلاف ترك الخياط ليعمل في القرف فانه لا يكون عذرا لانه يمكن ان يقعد الغلام للخياط في ناحية وهو يعمل
 القرف في ناحية بخلاف بيع ما امر فانه ايضا يبيعه ويبيع له دين كما لو استأجر وكان العمل الخياط
 في كماله اخر فعذر وكذا الواسخ عفا ران اد التفر فانه يبيعه عذرا لما فيه من المنع من التفر او الزام الامر
 ببيع التفر وذلك ضرر هدايه ونفسه بموت احد العاقدين عقدها لنفسه لانه لو بقيت نصير
 المنفعة المملوكة او الاجرة المملوكة لغير العاقد مستحقة بالعقد لا تنقل الى الوارث وهو لا يجوز رد

فان عقرها

فان عقدها لغيره فلا اي فلا تنفس كالوكيل والوصي وتنولي الوفاء المستحقة عليه المستحق حتى لو مات
 المعقود ابطلت لما ذكرنا در **باب في متفرقة ولو امرق حصان ارضي هي حصيد وحصيد**
 واما الذرع المحصور والمراد ههنا ما ينفى من اصول القصب المحصور في الارض در متاجرة او متعارة
 فاحترق شيئا في ارض غيره لا يضمن ان كانت الرجح هادئة بالنوب او للجرة بمعنى اي ساكنة وان مضطربة
 ضمن قال الامام شمس الاثمة عدم الضمان اذا كانت الرياح ساكنة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة فيضمن
 لان موفا ان يعلم انما لا تستقر في ارضه فيكون مباشر در ولو افعد خيطا او صباغ في حادثة
 من بطر على العمل بالنصف صرح فان صاحب الدكان قد يكون ذاجاه وحرفة ولكن لا يكون حاد فاني العمل
 فيفقد حاد فاني بطر على العمل وكان القياس لا يجوز لانه استأجره بنصف ما يخرج من عليه عمل وهو مجهول
 كقصور الطمان لكنه جازا استحسانا لانه شركة الوجه في الحقيقة فان هدايه جاهنه يقبل وذلك
 بخلافه عمل فيستظم المصلحة ولا يضره الجحالة فيما يحصل در وكذا الواسخ حلا العمل عليه محلا وراكبين
 الى مكة ولا العمل المعتاد فانه جائز استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي لانه العمل متفاوت
 مجهول فيفضي الى النزاع وجه الاستحسان ان الجحالة نزول بالتصرف الى المعتاد در وان شاهد العمل
 المحل فهو جوه لان المشاهدة انفي للجحالة وان استأجره اي حلا المحل زاد فاكل منه فله رد عوضه لانه
 استحق عليه لانه استحق عليه حلا مسمى في جميع الطريق فلا ان يستوفيه وكذا غير الزاد من المكيل والموزون
 ورد الزاد معتادا عند البعض كرم الماء فلا مانع من العمل بالاطلاق هدايه ولو قال الغاصب داره فرغها
 والافاخر حلا كل شهر كذا فلم يفرغ فعليه المسمى لانه اذا عتق الاجرة والغاصب رضي بها فانفق منها
 عقدا جارة صدر فان مجد الغاصب ملكه او لم يجد لكن قال لا يرد بها بالاجر فلا يلزم عليه المسمى وان لم
 على ملكه بعد محدة لانه اذا مجد ملكه لم يكن راضيا بالاجارة مع ان المقصود منه اقام البيت بعد مجود
 الغاصب انه ملك صدر اما في صورة عدم المجد مع تقييده بعدم ارادة الاجر فانه صرح بعدم رضاه بالاجارة
 فلا يفيده اقراره المكية هذا ومن اجر ما استأجره باكثر يتصدق بالفضل وتصح الاجارة مضافة
 الى زمان المستقبل كما اذا قال في المخدم اجرتك هذه الدار من غرة رمضان الى سنة وكذا ان اخرا
 بان قال اذا جاء رأس الشهر فقد فسخنا الاجارة والمزاغة والمعاملة بان قال دفعت ارضي من
 او كرمي هذا اليك اذا جاء رأس الشهر والمضاربة والوكالة بان قال اذا جاء رأس الشهر فاقبض الي على فلان وعمل
 به مضاربة او انت مضاربة او انت وكيله يبيع والكفالة بان قال بما ارباك على فلان فنعز والابصاء
 بان قال اذا امت فانت وصيتي فيما خلف والوصية كذا امت فثلث ثلثي فلان والقضاء والا مارة

بأن قال الخليفة لزبد قلدتك بالقضاء والامارة في شهر رمضان الآتي والطلاق والعنق والوقف
لا البيع بان قال اذا جاء عندك منك هذا بكذا وكذا واجازة فسخ بان قال في بيع الفضولة من له وقت
ولانه الاجازة والفسخ اجرت هذا البيع غير اذ فسخته غدا والقيمة هي كالباع لا اشتراها على معناه
والشركة بان قال الاخر اذا جاء في الشهر ففقد شركتك في كذا وقبل الاخر والهبة والنكاح والرجعة
بان قال للمعتدة اذا جاء غدا ففقد جعتك والصلح عن مال لانه في معنى البيع وبراء الدين بناء
على ان البراء فيه معنى التملك او تعليق التملك لا يصح **الكتاب** سني بالكتابة لانها بمعنى الجمع في
المكانت ضم حربة البدل الى حربة الرقبة ولان في جميعا بين نجس فصاعدا ولان كل واحد منها يكتب الوثيقة
عادة وهذا الظاهر كذا في النسيب والفرق بين الكتاب وبين المعنوي على ما لم يوجد لفظا ومعنى باللفظ
فلا شرط لفظ الكتابة او ما يؤدى معنى فيه من المعنوي واما معنى فلان الكتاب بالعجز يعود ريقا
دونه المعنوي على ما لا وان اشتركا في كونها عاقرا لا احتياجا الى الايجاب والقبول كذا في الغاية آخى
الكتابة شرعا بخبر المملوك يد في الحال ورقته في المال فمن كاتب مملوك ولو صغير يعقل بمال حال
او مؤجل او منتهى اى موقت بآدمه معنية اخذ من التوقيت بطلوع النجم ثم شاع بعد ذلك في مطلق
التوقيت نحو ان يقول كاتبك بمائة على ان تؤدى كل شهر كذا او كل عشرة ايام كذا صدر فقبل صح
وعند ان يفرج له لا يكره الا لا بد من نجس اى شهرين لانه عاجز عن التسليم في زمان قليل فلنا
يمكن ان يستقرض في السلم الاجل قائم مقام المعقود عليه صدر وكذا الوفاق جعلت عليك الفانودية
نحو ما ذكرنا كذا او اخرها كذا اذا اديته فانت حر وانه عجزت ففقت فقبل اى يصح هذا العقد بلفظ
الكتابة او بلفظ يؤدى معنى او شرط قبوله اذ يلزم المال فلا بد من التزامه ولو قال اذ اديت الى الفان
كل شهر مائة فانت حر فهو تعليق وقبل مكانته هذه المسئلة من الهداية وعبارتها ولو قال ان اديت الفان
كل شهر مائة فانت حر فانه مكانته في رواية ابي سليمان لانه النجس يدل على الوجوب وذلك بالكتابة
وفي نسخ ابي حفص لا يكون مكانته اعتبارا بالتعليق بالادارة انتهى واذا صححت الكتابة خرج
عن بر المولى دوره ملك فان الكاتب عبد ما يقع عليه رهن صدر فاذا تلفت قيمته وكذا ان كان الكاتب
او جنى على او على ولد او على العرق او ارش الحيازة او مثل المال او قيمته صدر وان كان على قيمته
فسدت لان القيمة مجهولة قدر او جنبا ووضعا فتغاضت الجملة وصار كما اذا كاتب
على ثوب او دابة هداية فان اذا ما عنق وكذا ان قدر له كاتب على غير تعيين بالتعيين
كالثوب وغيره من المكيل او الموزون لانه قدره له على تسليم ابن ملك هذا في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة

بأن قال الخليفة لزبد قلدتك بالقضاء والامارة في شهر رمضان الآتي والطلاق والعنق والوقف
لا البيع بان قال اذا جاء عندك منك هذا بكذا وكذا واجازة فسخ بان قال في بيع الفضولة من له وقت
ولانه الاجازة والفسخ اجرت هذا البيع غير اذ فسخته غدا والقيمة هي كالباع لا اشتراها على معناه
والشركة بان قال الاخر اذا جاء في الشهر ففقد شركتك في كذا وقبل الاخر والهبة والنكاح والرجعة
بان قال للمعتدة اذا جاء غدا ففقد جعتك والصلح عن مال لانه في معنى البيع وبراء الدين بناء
على ان البراء فيه معنى التملك او تعليق التملك لا يصح **الكتاب** سني بالكتابة لانها بمعنى الجمع في
المكانت ضم حربة البدل الى حربة الرقبة ولان في جميعا بين نجس فصاعدا ولان كل واحد منها يكتب الوثيقة
عادة وهذا الظاهر كذا في النسيب والفرق بين الكتاب وبين المعنوي على ما لم يوجد لفظا ومعنى باللفظ
فلا شرط لفظ الكتابة او ما يؤدى معنى فيه من المعنوي واما معنى فلان الكتاب بالعجز يعود ريقا
دونه المعنوي على ما لا وان اشتركا في كونها عاقرا لا احتياجا الى الايجاب والقبول كذا في الغاية آخى
الكتابة شرعا بخبر المملوك يد في الحال ورقته في المال فمن كاتب مملوك ولو صغير يعقل بمال حال
او مؤجل او منتهى اى موقت بآدمه معنية اخذ من التوقيت بطلوع النجم ثم شاع بعد ذلك في مطلق
التوقيت نحو ان يقول كاتبك بمائة على ان تؤدى كل شهر كذا او كل عشرة ايام كذا صدر فقبل صح
وعند ان يفرج له لا يكره الا لا بد من نجس اى شهرين لانه عاجز عن التسليم في زمان قليل فلنا
يمكن ان يستقرض في السلم الاجل قائم مقام المعقود عليه صدر وكذا الوفاق جعلت عليك الفانودية
نحو ما ذكرنا كذا او اخرها كذا اذا اديته فانت حر وانه عجزت ففقت فقبل اى يصح هذا العقد بلفظ
الكتابة او بلفظ يؤدى معنى او شرط قبوله اذ يلزم المال فلا بد من التزامه ولو قال اذ اديت الى الفان
كل شهر مائة فانت حر فهو تعليق وقبل مكانته هذه المسئلة من الهداية وعبارتها ولو قال ان اديت الفان
كل شهر مائة فانت حر فانه مكانته في رواية ابي سليمان لانه النجس يدل على الوجوب وذلك بالكتابة
وفي نسخ ابي حفص لا يكون مكانته اعتبارا بالتعليق بالادارة انتهى واذا صححت الكتابة خرج
عن بر المولى دوره ملك فان الكاتب عبد ما يقع عليه رهن صدر فاذا تلفت قيمته وكذا ان كان الكاتب
او جنى على او على ولد او على العرق او ارش الحيازة او مثل المال او قيمته صدر وان كان على قيمته
فسدت لان القيمة مجهولة قدر او جنبا ووضعا فتغاضت الجملة وصار كما اذا كاتب
على ثوب او دابة هداية فان اذا ما عنق وكذا ان قدر له كاتب على غير تعيين بالتعيين
كالثوب وغيره من المكيل او الموزون لانه قدره له على تسليم ابن ملك هذا في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة

انها نفع

بأن قال الخليفة لزبد قلدتك بالقضاء والامارة في شهر رمضان الآتي والطلاق والعنق والوقف
لا البيع بان قال اذا جاء عندك منك هذا بكذا وكذا واجازة فسخ بان قال في بيع الفضولة من له وقت
ولانه الاجازة والفسخ اجرت هذا البيع غير اذ فسخته غدا والقيمة هي كالباع لا اشتراها على معناه
والشركة بان قال الاخر اذا جاء في الشهر ففقد شركتك في كذا وقبل الاخر والهبة والنكاح والرجعة
بان قال للمعتدة اذا جاء غدا ففقد جعتك والصلح عن مال لانه في معنى البيع وبراء الدين بناء
على ان البراء فيه معنى التملك او تعليق التملك لا يصح **الكتاب** سني بالكتابة لانها بمعنى الجمع في
المكانت ضم حربة البدل الى حربة الرقبة ولان في جميعا بين نجس فصاعدا ولان كل واحد منها يكتب الوثيقة
عادة وهذا الظاهر كذا في النسيب والفرق بين الكتاب وبين المعنوي على ما لم يوجد لفظا ومعنى باللفظ
فلا شرط لفظ الكتابة او ما يؤدى معنى فيه من المعنوي واما معنى فلان الكتاب بالعجز يعود ريقا
دونه المعنوي على ما لا وان اشتركا في كونها عاقرا لا احتياجا الى الايجاب والقبول كذا في الغاية آخى
الكتابة شرعا بخبر المملوك يد في الحال ورقته في المال فمن كاتب مملوك ولو صغير يعقل بمال حال
او مؤجل او منتهى اى موقت بآدمه معنية اخذ من التوقيت بطلوع النجم ثم شاع بعد ذلك في مطلق
التوقيت نحو ان يقول كاتبك بمائة على ان تؤدى كل شهر كذا او كل عشرة ايام كذا صدر فقبل صح
وعند ان يفرج له لا يكره الا لا بد من نجس اى شهرين لانه عاجز عن التسليم في زمان قليل فلنا
يمكن ان يستقرض في السلم الاجل قائم مقام المعقود عليه صدر وكذا الوفاق جعلت عليك الفانودية
نحو ما ذكرنا كذا او اخرها كذا اذا اديته فانت حر وانه عجزت ففقت فقبل اى يصح هذا العقد بلفظ
الكتابة او بلفظ يؤدى معنى او شرط قبوله اذ يلزم المال فلا بد من التزامه ولو قال اذ اديت الى الفان
كل شهر مائة فانت حر فهو تعليق وقبل مكانته هذه المسئلة من الهداية وعبارتها ولو قال ان اديت الفان
كل شهر مائة فانت حر فانه مكانته في رواية ابي سليمان لانه النجس يدل على الوجوب وذلك بالكتابة
وفي نسخ ابي حفص لا يكون مكانته اعتبارا بالتعليق بالادارة انتهى واذا صححت الكتابة خرج
عن بر المولى دوره ملك فان الكاتب عبد ما يقع عليه رهن صدر فاذا تلفت قيمته وكذا ان كان الكاتب
او جنى على او على ولد او على العرق او ارش الحيازة او مثل المال او قيمته صدر وان كان على قيمته
فسدت لان القيمة مجهولة قدر او جنبا ووضعا فتغاضت الجملة وصار كما اذا كاتب
على ثوب او دابة هداية فان اذا ما عنق وكذا ان قدر له كاتب على غير تعيين بالتعيين
كالثوب وغيره من المكيل او الموزون لانه قدره له على تسليم ابن ملك هذا في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة

انها نفع اذا ملكها وسلمها عنق وان عجز بره الى الورق وفيه احراز عن رهن الغير او دنايه فانه الكتابة
عليها اجازة لعدم تعيين اصدرا وعلى مائة وبره عليه عبد غير معين حتى لو شرط ان يرث عبد معين
صدر وعند ابي يوسف ربح يجوز وتقسيم المائة على قيمة الكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط العبد والكتابة
بدل الكتابة المسئلة من الهداية وعبارتها وان كان على مائة دينار على ان يرث المولى اليه عبد بغير عين فالكاتب
فاسد عند ابي حنيفة ونحو رجهما انه وقال ابو يوسف ربح على اجازة ويقسم المائة الدنانير على قيمة الكاتب
وقيمة عبد وسط وينظر من احقه العبد ويكون كاتبنا ما يقع لان العبد المطلق يصلح بدل الكتابة وينصرف
الى الوسط فكذا يصلح مستثنى منه وهو الال في ابدال العقود ولها انه يستثنى العبد من الزناير واما
يستثنى قيمته والقيمة لا تصلح بدلا فكذلك يستثنى انتهى وان كاتب السلم بخر او خسر يفسد رضى
عقود الكتابة فان اذاه عنق لانها مال في الجملة فامكن اعتبار معنى العقد فيه وموجب العنق عند اداء
العوض المشروط درر وكذا قيمة نفسه في ظاهر الرواية انما يثبت العنق والتعاقب في القيمة
ان ادى ما سمي وهو المملوك والخنزير وعز ابي حنيفة ربح انما يعنق باءا عيشها ان قال ان اديتهما
فانت حر ولا فرق في ظاهر الرواية وعند ابي يوسف ربح ان ادى العبد عنق وان ادى القيمة عنق
ايضا وعند زفر ربح لا يعنق الا باءا القيمة لان المسلم نهى افسد الخرافة قيمت مقامها صدر و
على مينة او دم باطلة لانها ليسا بمال فلا يلزم على الكاتب شئ درر فلا يعنق باءا المسمي وبحسب القيمة
في الفاسدة هذا كالتوكيد لما ذكره قبلا هذا وان كاتب السلم بخر او خسر يفسد رضى نفسه
وفائده ليكون نوطه لقوله ولا تنقص عن المسمي ونزاد عليه يعني ان القيمة في الكتابة الفاسدة
اذ اكانت من جنس المسمي فان كانت ناقصة عن المسمي لنقص منه وان كانت زائدة زبرت عليه لان الواجب
عليه رد رقبة لفساد العقد وقد تغذر بالعنق فوجب رد قيمته بالغة لان المولى لم يرض بالنقصان
والعبد رضى بالزيادة كيلا يبطل حقه في العنق فوجب لك درر وصحت على حيوان ذكر جنس
لا وضعه ولزم الوسط او قيمته انما يختار لان كل واحد اصل من وجه اما الوسط فظاهر واما قيمة الوسط
فلان الوسط يعرف بالقيمة فصارت اصلا فدفع القيمة قضاء في معنى الاداء كما تنظر في الاصول
درر وصح كتابة كافر عبده الكافر بخر مقدر فاني اسلم فلست بعبده فبخره او عنق باءا عيشه لان
عنق متعلق بقبضه لكن مع ذلك تجب القيمة كما ترون **الكتاب** ان يبيع ويشترى
وبافر وان شرط عدة فانه ان شرط ان لا يافر فله الفراسق انا لانه شرط مخالف لمقتضى
العقد وهو ملكية البدل ولا نفد الكتابة بهذا الشرط فان الكتابة تشبه البيع ومع ذلك

انها نفع

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً والهدى نوراً

1910

لا تهاجروا

ای خیرت بین ان غضبی علی الکتابه و تلوی البیاض
قبل موت اعدای و ناصر العظمی من بین ان انجی
و یلقی بعد موت اعدای و در کفر

فردت وان
وطيها بنجاح
لا يرض منه
ان يورثه
مثل المازون

وعند أبي يوسف ربح يسقى في الأقل من البدل أو ثلثي قيمته وعند محمد ربح يسقى في الأقل من ثلثي البدل أو ثلثي القيمة أما الخیار وعنده فربح التجري وغيره كما مر وأما المقدار فمحمد ربح يقول البدل لما كان مقابلا بالكل وبالموت يسلم له ثلث البدل وهما بقولان البدل وقع في مقابلة الثلثين لأن الظاهر أن الأقل لا يلزم المال في مقابلة ما يستحق حرته صدر وان دبر مكانه صح التدبير لبقاء الملك وتبقى الكتابة بحالها ككشف ومضى عليها على الكتابة ان شاء حتى يفتح بالكتابة عند الاداء او غير نفسه ينقص الكتابة وصار مبرأ فيعتق بالتدبير عند موت المولى فان مضى عليه فمات سيرة عشر يسقى في ثلثي البدل أو ثلثي قيمته وعند أبي يوسف في الأقل ثلثي قيمتها فالخيار هنا في الخيارين على ما ذكرنا وأما المقدار فتسحق عليه فديتنا الوجه كشف وان اعتق مكانه يعتق لقيام ملكه في سقط عن بدل الكتابة لأنه ما التزمه الا مقابلا بالمتعة وقد حصل له دونه فلا يلزم والكتابة وان كانت لازمة في حق المولى ولكن تسحق برضا العبد والظاهر رضاؤه نوسلا لا يعتق بغير بدل مسلمان الا كساب لان في الكتابة في حق كذا في الهدية وان كونه على الف رجل فصالح على نصف حاله والقياس ان لا يقع لأنه اعتبار من الاجل هو ليس مال والدين مال فكان ربوا هذا الاجل مثل في الحرة ومكانه غير وجه الاحتسان ان الاجل في حق المالكين وجب لأنه لا يقدر على الاداء الا ما اعطى له حكم البدل وبطل الكتابة ليس مال في وجه حتى لا يفتح الكفالة به فاعتد لا فلا يواهد به وان مات مريض كان عبد قيمته الف على الفين الى سنة ولا مال له غير ذلك ولم تجز الورثة ادعى العبد ثلثي البدل حالا والباقي الى اجل او رد ربحا يعني ان العبد يجزى ان يؤدي ثلثي البدل حالا والباقي سوطا ويدين ان ياتي فيستره وهذا عند أبي حنيفة ربحه ربحها انه وغرجه مع يؤدي ثلثي قيمته للحال والباقي الى اجل او رد ربحا لانه الرقيق ليس له التاجيل في ثلثي القيمة اذا لاحق له فيه وفيما وراه يصح له التزك فيفتح التاجيل لهما ان جميع المسح برال الورثة وحق الورثة متعلق بالبدل فلا يجوز التأخير في ثلثيه وروان كان على الف الى سنة وقيمتها الف ولم يجز والادبي ثلثي القيمة للحال او رد الى الزك اتفاقا بين الائمة لأنه المجابة هنا في المقدار والتأخير فاعتبر الثلث فيها هداية وشكها البيع يعني اذا باع الرقيق داره بثلثي الا الى سنة وقيمتها الف ثم مات ولم تجز الورثة ففقدوها يقال للمشتري ان ثلثي جميع الثمن حالا والثلث الى اجله والا فانقض البيع وعنده يعتبر الثلث بقدر القيمة لا بما زاد عليه لما بيناه من المعنى هداية وان كاتب حري عن عبد بالف وادى عنه غنق ولا يرجع به عليه وان قبل العبد فهو كاتب صورته ان يقول خذ مولا العبد كاتب عبدك على الف درهم على انه ان ادبت اليك الف درهم وروان كان على الف درهم على ذلك بعته بادائه حكم الشرط واذا قبل صار كاتباً لانه الكتابة كانت موفقة على اجازته وقبوله اجازة ولو لم يقل على انه ان ادبت اليك الف درهم فادى لا يفتق بياها لانه الشرط معدوم والعقد موقوف في الموقوف لا حكم له ويعتق احتسانا اذا لاضرر للعبد الغائب في غلبته

عنفه باداء

عنفه باداء القائل فيصح في حق هذا الحكم ويتوقف في لزوم الالف العبد ولو ادعى الحرة البدل لا يرجع على العبد لانه متبرع وروان كان عبد عن نفسه عن آخر غائب فقبل العبد الحاضر صح صورته رجل العبد ان قال له احدكم كاتباً بالف عن نفسه عن فلان ففعل وقبل الحاضر القياس ان يصح في حقته الحاضر ويتوقف في حقته الغائب على قبوله وجه الاحتسان ان الحاضر باضاعة العقد الى نفسه ابتداء جعل نفسه في اصاله والغائب تبعاً كانه كونه دخل اولاداً متباعين عنقوا باداءه اولادهم من البدل شئ وقبول الغائب ورخه لغد ورواه فلا يؤخذ شئ لنفاذ العقد على الحاضر وروى في كل البدل ولا يؤخذ الغائب شئ وانما ادى اجر المولى على القبول وعنفه اما الحاضر فلكون البدل عليه اما الغائب فلا ينال به شرف الحرية وان لم يكن البدل عليه نصار لمعبر الرهن اذ المولى الدين يجزى المهر على القبول لما جئت الى تخلص رهنه وان لم يكن الدين عليه وروى لا يرجع احد على الاخر لانه متبرع في حق الاخر وكذا لو كانتا متباعين احد هداية احداهما حقة بخلاف ما لو كانا اثنين ولو عجز احداهما ادى الاخر الكل عتفا عبارة المختار فان عجز احد هداية الى الزك اما بتصلحهما اذ رده القاضى ولم يعلم الاخر بذلك ثم ادى الاخر جميع الكتابة عتفا لانها كسخت وحاولا نرى انهما لا يعتقان الا باداء الجميع فذلك لا يرد ان لا يعجزها ولان الغائب يتبرر بهذا القضاء لانه لو نفذ سقط حصته من البدل ولا يعتق باداء حصته الحاضر ليس يختصم فيها بضره انتهى وان كاتب امه عجز عن صفين لها جاز وادى اجر المولى على القبول وعنفوا ولا يرجع على غيره كما في المسئلة الاولى صدر ولو اذن احد شركي في عبد للاخر ان يكانت حصته منه بالف ويقبض البدل ويقبض البعض فغير الكاتب المقبوض للفايق خاصة عن أبي حنيفة ربح وقال ابنه باصل ان الكتابة متجزة عنده فيكون مقبض على نصيبه فغايرة الاذن ان لم ياذن فلحق الفسخ فبالاذن لا يبقى ذلك واذن لشريكه بالقبض اذن للعبد بكذا ان لم يكن متبرعاً ونصيبه على الفايق فيكون له وعندها الكتابة غير متجزة فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالفايق اصل في البعض وكل في البعض والمقبوض مشترك بينهما فيبقى كذلك بعد العجز صدر امه لرجلين كاتباً فانت بولذ فادعاهما ثم انت باخر فادعاه الاخر ففجرت فهي ام ولد للاول لانه احداهما ادعى الولد تحت دعوة لقيام ملكه نصار نصيبه ام ولد لان الكتابة لا تقبل النقل من ملك الى ملك فيقتصر موتية الولد على نصيبه كما في المذبة المشتركة واذا ادعى الاخر ولدها الثاني صححت دعوة ايضا لقيام ملكه ثم اذا عجز جعلت الكتابة كان لم يكن وتبين ان الامه كل الام ولد للاول لانه المانع من الانتقال قد زال ووطئه سابق وروى عن ابي الاخر نصف قيمته لانه تملك نصيبه لا استكمل الاستلاد ونصف عمرها لو طه جارية مشتركة وضمن الثاني للاول تمام عمرها لانه وطئه ام ولد

ففعول

قيده بالاذن لانه لو كان يذون علك من لم يذون فالكاتب فلا يكون الا اذا ادعى كاتبه عن حظه من كاتبه لم يذون الا ان يذون له لانه يذون الكتابة

١٠

صورة غسقة اذا ذكر
 عليها ما قال
 حرة ودين على الناس
 حتى يبرأ المساكين
 الاول جنات موصية
 للمال وقرية الغاية
 الغاية على عاقلة الامم
 في الاب والاول
 الكتاب في الغاية

در ورجی عبد فکاتب سینه جاهلا بجنایه فخر دفع او قدی لانه هذا هو وجب جنایه العبد
 الاصل ولم يكن عالما بالجنایه عند الكتابة حتى يصير مختار للفداء لانه الكتابة مانعة من الدفع فاذا زال
 عا دلكم الاصل حتى صارت وكذا ورجی المكاتب فخر قبل القضاء به لما يمينه قضاء المانع هركه ولو بعد
 ما قضيه عليه به فهو من بيع فيه لان انتقال الحق من الرقبة الى يمينه بالقضاء وهذا قول ابي حنيفة ومحمد
 وقد رجح ابو يوسف رحمه الله وكان يقول اوليبيع وان عجز قبل القضاء وهو قول فرج هركه ولا تنسخ الكسرة
 بموت السيد لانها سبب الحرية وسبب صحة المراء حق در ورجی البدل الى ورثة على تجزئة لانه استحق
 الحرية على هذا الوجه والتسبب انفسه كذلك فيبقى من الصفه ولا يتغير لكن الورثة يخلفون في الاستيفاء
 در فان اعنف بعضهم لا ينفذ لانه لا يملك بسبب اسباب الملك والوراثة منها وان اعنفوه كلهم عن حقنا والقياس
 ان لا يعتق وجه الاحسان انه يجعل ابراء عن بول الكتابة فاعفهم وقد جرى فيه الاثر فيكون الاعفاء
 منهم ابراء اقتضاء او اقرار بالاستيفاء من غير اداء ذمته فيعتق كما اذا ابراءه المولى عن بول الكتابة كل
 بشرط ان يعتقوه في محل واحد حتى لو اعتقوه متفرقا لم يعتق وقبل يعتق اذا اعتق الباقي ما لم يراج
 الاول در **هولفة** المولى بمعنى القرب وشرعا قرابة حكمية حاصلة من العتق والموالاة
 نوعان ولواء العنافة وولاء الموالاة فان ابراء بولاء العنافة فقال الولاء لمن اعنته كذا الفظ الحديث
 ولو كان الاعفاء بتدبير واستبلا او كتابة او وصية او ملك قريب اي بان يملك قريبان كلا
 من الاعفاء يشترط بولاء المولى لا طلاق الحديث ولغاشره لغیره اوساينة اي ولغاشره كونه ساينة
 اي ان لا يكون ولاؤه لانه شرط بخالف للنصر فلا يصح ومن اعنته حاملا من زوج فخر فولدت لاقول
 من نصف سنة فولد الولد لا ينتقل عنه ابراءه اذ ان زوج عبد رجل امته لاخر فاعتق المولى
 الامه وهي حامل من العبد عتقت وعنت حملها وولاء الحمل للمولى الام لا ينتقل عنه ابراءه عتق على معتق
 الام مقصود اذ هو جزء من اقبل الاعفاء مقصودا فلا ينتقل ولاؤه عنه علما بما ردينا وكررك
 اذا ولدت لاقول من سنة اشهر من وقت الاعفاء للتيقن بقيام الحمل وقت الاعفاء كذا في الحديث وكذا
 لو ولدت ثمانية اشهر لاقول من نصف سنة من وقت الاعفاء والاخر لاكثر منه لاننا يتقنا
 حينئذ ان الاول كان موجودا وقت العتق ويتقنا انهما ثمانية اشهر حملت بها حملا لعدم تخلل قبل
 منه الحمل بينها فاذا تناول الاعفاء الاول يتناول الاخر ايضا ضرورة فصار معتقها هو ولا
 حاله لا ينتقل منه ابراءه در وان ولدت لاكثر من ذلك قولاه لا ايضا يعتق لو ولدت ولدا بعد
 عتقها لاكثر من سنة اشهر فولد الولد لولاها لانه عتق تبعه لام لانصاله بها عند عتقها وقد

وفسر
 من شرط ان لا يبرأ
 من الاعفاء
 في الاعفاء
 من الاعفاء
 من الاعفاء

نفر

273

تعذر جعل تبعه للاب لرقبة كذا في الدر ذلك ان اعنت الاب جرة الى موالية وانتقل عن موالاة الام
 لان الولاء بمنزلة النسب قاله المولى لانه كل جهة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ثم النسب الى الاء
 فكذا الولاء والنسب الى موالاة الام كانت لعدم اهلية الاب ضرورة فاذا صار اهلا صار الولاء اليه
 در ولا يرجع الاولون عليهم بما عتقوا عنه قبل الجزا لانهم حين عتقوه كان الولاء تابنا لله وانما يشترط الاب
 مقصودا لان مقصود وهو العتق بخلاف ولد الملاءنة اذا عتق عنه قوم الام ثم الذنب الملاءنة نفسه حيث
 يرجع عليه لان النسب هناك يثبت مستند الى وقت العتق وكانا مجبورين على ذلك في حق هركه
 ولو تزوج عبي لم يولي موالاة او لا معتق سواء كان معتقا من العرب وغيره در فولدت منه ولدا
 فولد الولد لمولى الماعن ابي حنيفة وهو قول محمد بن عبد الله بن يوسف رحمه الله حكم ابي الله النسب الى الاب اذا كان الاب
 غريبا بخلاف ما اذا كان عبدا لانه هالك معذ ولها ان ولدا العنافة قوي معتق في حق الام كما اعتبرت الكفاءة
 فيه النسب في حق العجم ضعيف لتضعيف انسابهم ولهذا لا يعتق الكفاءة بالنسب بينهم والضعيف لا يعارض
 لقوي بخلاف ما اذا كان الاب غريبا لان انساب العرب قوية معتبرة في حكم الكفاءة والفضل كون ناصحهم
 بها فاعتنت عن الوفاء در والمعتق مقدم على ذوى الاجرام وهو من لا فرض له وبطل في نسبة الى الميت
 انشئ در مؤخر عن العصبه النسبية العصبه من يأخذ يافيه صاحب الفرض من كل المال عند عتق العصبه
 السببية على ما بين في علم الفرائض اما عصبه بنفسه او كذا فرض له ولا يدخل في نسبة الى الميت انشئ
 واما الغير وهي انشئ بعضه اذكر واما غير كالاختلاف ادم اولاب يصير عصبه مع البنت وكلهم
 يقدم على المعتق در فان مات السيد في المعتق فارتد لا قرب عصبه سيدة اي ان مات السيد في العتق
 ولا وارث له من النسب فارتد لا قرب عصبه سيدة على الترتيب المعروف در فيكون لا يبرأ دون ابيه لو اجمعا
 وعند ابي يوسف لا يبرأ السيد والباقي لابن لان الاب يكون عصبه حتى يجر جميع المال وانفرد ولها
 انه صاحب فرض مع الاب فصار كالزوج فلا يزوج لابن العصبه اختيارا وعند استواء القرب يستوي
 القيمة لا استوائهم في العلة وهي القرابة والعصوبة اختيارا ولي للنساء من الولاء اما اعتق
 او اعنت من اعتق او كاتب او كاتب من كاتب الحديث اي اقرار الحديث الى آخره وتمايه
 او تبرع او تبرع من تبرع او جرد ولا معتق من معتق من اي للنساء من الولاء الاولاء
 من اعتقته واما اولاء المدبر فخر عرفت بيانها بالوجهين وقد عرفت ايضا مسئلة جرد الولاء در
 وهذا دليل على ثبوت الولاء اذا اعتق او كس سببا في الاعفاء وينتفي ثبوت الولاء ان يعتق
 ويؤيد هذا حديث ابنه حمزة وقد ذكر في الفرائض ايضا لانها ساوت الرجل في السبب وهو

اي من العقود التي تراولته اليها عاجزا ما قبله ايضا اي كما جاز ما بعده لان المانع من النفاذ
حقه فيعود الكل جائزا وله استرداده اذ انسخه لو بائنا الفساد العقد وضرب سوط وجس يوم
ليس باكره الا فيموت يستقر به لكونه دامنصب اي الا في حق مكره يستقر به بكل واحد من ضرب
سوط وجس يوم لكونه دامنصب وهذه المسئلة مذكورة في الهداية في اوابل كتاب الاكره
وان اكره على اكل ميتة او دم او لحم خنزير او شرب خمر بضر او جس او قيد لا يحل تناول وان
بقتل او بقطع عضو حل لان هذه الاشياء مستثناة عن الحرمة في حالة الضرورة والاستثناء عن
الحرمة حل ولا ضرورة في اكره غير بلجي صدر وياثم بصره على التلف ان علم الاباحة كما في المحضة
لان لما ابحح الامتناع معاذنا الغير على اهلاك نفسه فياثم كما في حالة المحضة وعن ابي يوسف ان لا ياتم
لان رخصة اذ الحرمة قائمة فيكون اخذ بالغيرية قلنا حالة الاضطرار مستثناة بالنسبة وهو تكلم
بالحاصل بعد التثنية فلا يحرم فكان اباحة لا رخصة الا انما ياتم اذا علم بالاباحة في هذه الحالة
لان في انكشاف الحرمة خفاء فيستعذر بالجهل فيه كالمجهل بالمخاطب في اول الاسلام او في دار الحرب هداية
وان اكره على الكفر او سب النبي عم بقتل او قطع رخصته اظهاره وقلة مطمئن بالايمان لمحدث عمارين
ياسر رضى عنه حيث ابتلى به وقال صلعم كيف وجدت قلبك قال مطمئنا بالايمان فقال صلعم فادع
وانعد وفيه نزل قوله تعالى الا من اكره وقلة مطمئن بالايمان الابه هداية ويومر بالضرر على التلف اي ان صر
ولم يظهر الكفر والسب حتى قتل بصره ناجورا هذا لان جبنا رضى عنه صر على ذلك حتى صلب وسماه النبي
صلعم سيرا الشهداء وقال في مثل هور فيقه في الجنة هداية ولا رخصة بغيرها اي بغير القتل والقطع
كالقيد والجس والضرب لان الاكره بهذه الاشياء ليس باكره في شرب الخمر في الكفر وممنه اشداولى
واخرى كذا في الهداية وان اكره على اطلاق مال مسلم باحدها رخصته لان مال الغير يستباح للضرورة كما
في حالة المحضة وقد تحققت هداية وان صر وقيل كان افضل لان اطلاق مال الغير حرام في نفس لبقاء
دليل فاذا صر حتى قتل فقد بذل نفسه لرفع الظلم كذا في شرح الوفاية لابن ملك ومع الضمان على الكره
بكره الراء لان الفاعل آلة للحامل فيما يصلح آلة والاتلاف من هذا القبيل بان بليقة عليه فينلفه ددر
وان اكره على قتل او قطع عضوه بهما لا يرخص له ويصير حتى يقتل فان قتل كان انما لان قتل المسلم
فما لا يستباح للضرورة فانكنا هذه الضرورة هداية فان فعل بالقصاص على المكره بكره الراء فقط وهذا
عند ابي حنيفة ومحمد رهما الله وعند فرج يجب على المكره بفتح الراء فقط وعند ابي يوسف لا تقاصر على
احد وعند ابي حنيفة ومحمد رهما الله وعند فرج يجب على المكره على ان يردى من باب التفعيل اي على ان يسقط

نفسه

في تفتيح حقائق

نفسه من جبل ففعل فدينه على ما قلنا المكره هذا عند ابي حنيفة رجع لانه في معنى القتل بالقتل وفيه
كان يجب الذية على العاقلة فكذا هذا عند ابي يوسف رجع في ماله اي في مال المكره لان القتل بالحاصل
بالاكره لا يوجب القصاص عنده كما مر وعند محمد رجع على القصاص اي على المكره القصاص لان القتل بالقتل
كان بوجوب القصاص عنده شرح الجمع ولو اكره بقتل على رد اي على سقوط من كان عال او اقترام ناد اي
لو اكره بقتل على ادخال نفسه في نار او ماء وكل اي وكل واحد من هذه الثلاثة ثم لك فله اي للمكره
لخيار في الاقدام والضرر عند ابي حنيفة رجع وقال لا يلزم الضرر بقتل لان لو اكره بالقصاص لا يلزم الاقدام
انفاذها انه ولو القى نفسه صار مباشرا في اهلاكه فيجب الضرر بقتل راعه وله ان تبلى ببلتين منا
وتبلى في الافضا الى اهلاكه فتختار ثم اذا القى نفسه في نار ونحوه فعلى المكره قصاص لان مضطر الى
الاقضاء وعند ابي حنيفة لا قصاص لان مختار في القاء نفسه شرح الجمع ولو وقعت نار في سفينة ان صر
احترق وان القى نفسه غرق فله الخيار عند الامام وعند محمد رجع يلزم الثبات وفي الجمع وامر به الثبات
مع ان المأخذ هو وان اكره على طلاق او اعتاق او توكيل بها نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره
لان صلح الالة من حيث الاتلاف فانضاف اليه فله ان يضمه موصرا كان او معسرا الكون ضمان الاتلاف
كما مر ولا يرجع الحامل على العبد بالضمان لان مؤاخذا بالاتلاف ددر وكذا يرجع بنصف المهر والطلاق
قبل الدخول لو كان المهر مسمى في العقد وان لم يستتم فيه يرجع عليه بالزمن من المتقعة لان ما عليه كان
على شرف السقوط بوقوع الغرقة من جهتها بمحضته كالارتداد وتقبل ابن الزوج وقد تكرر ذلك
بالطلاق وكان تقرير المال من هذا الوجه فيضاف تقريره الى الخلل والتقير كالايجاب وكان
متلفا له فيرجع عليه بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر تقرره ههنا بالدخول لا بالطلاق
ددر ولا يرجع لو بعد لان المهر تقرر بالدخول لا بالطلاق هداية وصحح يمين المكره
بفتح الراء ونذره وطهارة حيث لا يعمل فيها الاكره لعدم احتمال الفسخ ددر ولا
يرجع بما عزم بسبب ذلك اذ لا مطالب لها في الدنيا ددر ويرجعته وابلاؤه وقبضه في
اي في الايلاء بالنسابة بان يقول فيثبت اليها فانها لما صحت مع الخزل صحت مع الاكره
ايضا ددر واسلامه فان اذ اكره عليه صار مسلما اذا وجد احد الزكيتين قطعا وفي
الآخر احتمال فرجحنا جانب الوجود احتياطا ددر لكن لاقتل فيه لو ارتد لم يكن
الشبهة لاحتمال عدم الاسلام ولا يضح ابراءه اي ابراء مديونه او كفيله ولا يضح
ردته لانها تتعلق بالاقتفاء الا يرى انه لو نوى ان يكون كافرا يصير كافرا وان

الشهر لغو لطيف
والا يلا ويعين
في الطمان والطلاق في
وان لم يلا يضح
كل واحد منهما
وفي ماله
بهم بالزنا

لم ينكلم به فلا اكراه والى عدم تغير الاعتقاد درر فلا تبين بها امراء لعدم الحكم بالردة
فان ادعت تحقق ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالإيمان صدق استحسانا لانه اللفظ
غير موضوع للفرقة وهي تبدل الاعتقاد ومع الاكراه لا يدل على التبدل فكان القول
قوله بخلاف الاكراه على الاسلام حيث يصير به مسلما لانه لما احتمل واحتمل رجحنا
الاسلام في الحالين لانه يعلو ولا يعلى وهذا بيان الحكم واما فيما بينه وبين الله تعالى
اذ لم يعتقد فليس مسلم ولو اكرهه على الاسلام حتى حكم بالسلام ثم رجع لم يقبل لتمكن
الشبهة وهي دأته للقتل ولو قال الذي اكرهه على اجزاء كلمة الكفر اخبرت عن امر
ماض ولم اكن فعلت بانك منه حكما لا ديانا لانه اقرانه طابع باتيان ما لم يكره عليه
وحكم هذا الطابع ما ذكرناه ولو قال اردت ما طلبت مني وقد خطر بيالى للغير عما عني
بانك ديانا وقضاء لانه مبتدء بالكفر هاذل حيث علم لنفسه مخلصا غيره وعلى هذا
اذا اكرهه على الصلوة للصليب وسب محمد النبي صلعم وقد خطر بياله الصلوة لانه تعاوسب
غير النبي صلعم بانك ديانا وقضاء لما تر وقد فرزناه زيادة على هذا في كفاية المنهى
بتوفيق الله تعالى هداية ولو اكرهه على الزنا ففعل حراما لم يكره سلطان وعندها
لا حد عليه وبه يقين اقول كون الاكراه مقطا للحد متفق عليه فيما بينهم بل هذا الاطلاق
انما هو في تحقق الاكراه من غير السلطان فان عند ابي حنيفة مع الاكراه لا يتحقق
من غير السلطان فالزنا لا يكره مع الاكراه فيحد فاذا اكره السلطان فزنى لا يحد
لوجود الاكراه هنا وعندها الاكراه يتحقق من السلطان وغيره فلا يحد في الضوابط
صدر هو لغة المنع مطلقا وشرعا يمنع نفاذ تصرف قولي خصته
بالذكر لان الحجر لا يتحقق في افعال الجوارح وشره ان اثر التصرف القولي لا يوجد
في الخارج بل امر يعتبره الشرع كالبيع ونحوه فاذا لم يوجد في الخارج جاز ان يعقب
عنه بخلاف التصرف الفعلي الصادر عن الجوارح فانه لما كان موجودا خارجيا لم يحد
اعتبار عدمه كالقتل وانلاف المال والا كان سفسط درر واسبابه الضعيف بان يكون
غير بالغ فان كان غير مميز كان عدم العقل وان كان مميزا فعقد ناقص فالضرر محتمل
واذا اذن له الولي صح تصرفه لشرع جميع جانيب المصلحة والمجنون فان عدم الافاقة
هان عدم العقل كصبي غير مميز وان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل

كصبي

قالت امرأة قد بينت منك انك قد اظهرت وقولك حطبت بالاعمال فانك قد بينت انك

كصبي عاقل في تصرفاته واما المفقوة فاختلغا في تفسيره واحسن ما قيل هو من كان
قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون
درر والزوج فان الرقبة اهلية في نفسه لكنه يتعلق بالدين به كمن المولى اذا اذن
رضى بقوات حقه درر فلا يصح تصرف صبي او عبد بلا اذن ولي او سيد ولا تصرف
المجنون المغلوب بحال اى سواء اجاز المولى او لم يجز هذا والمجنون المغلوب هو الذي
اختلف عقله بحيث يمنع جريان الافعال والا فوال على نهج العقل الا نادرا وغير المغلوب
هو الذي يختلط كلامه فيشبه مرة كلام العقلاء ومرة لا وهو المعتوه وسيمى حكمه
صدر ومن عقد منهم وهو يعقل اى يعقل العقد الغير المتميز درر فوليته مخير بين ان
يجيزه اى العقد او يفسخه والمراد بالعقد في قوله ومن عقد منهم العقود الدائمة بين
المنفعة والمضرة بخلاف الانتهاء فانه يصح بلا اجازة المولى وبخلاف الطلاق والعقار
فانها لا يصحان وان اجازها المولى صدر ومن ألف منهم شيئا فعليه ضمانا بئنا انه
لا يجزى افعال الجوارح صدر ولا يصح طلاق الصبي والمجنون ولا اعتناهم بالقولاء كل
طلاق واقع الاطلاق الصبي والمعتوه والاعتناء يتحقق مضرة ولاوقوف للصبي على
المصلحة في الطلاق بحال لعدم الشهوة ولاوقوف للمولى على عدم التوافق على اعتبار بلوغه
هذا الشهوة فلم يزل لا يتبرأ تقان على اجازته ولا ينفذ ان مباشرة بخلاف سائر العقود هراية
ولا اقرارها لان اعتبار الاقوال بالشرع والافرار يحتمل الصدق والكذب وقبل الشارع
شهادة البعض دون البعض فامكن رده فيرة نظر الهاد درر وضع طلاق العبد لانه
اهل ويعرف وهم المصلحة فيه وليس فيه ابطال ملك المولى ولا تقويت منافع فينفذ
درر واقاراره في حق نفسه لقيام اهليته لافي حق سببه رعاية لجانبه لان نفاذه
لا يعرى عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكلاهما ائلاف ماله درر فلو اقر بمال لزمه
بعد عنه لوجود الاهلية وزوال المانع ولم يلزمه في الحال لقيام المانع هداية وان
اقر بجدا او فود لزمه في الحال لانه مبقى على اصل الحرية في حق الدم حتى لا يصح
اقرار المولى عليه بذلك هداية ولا يجزى على التخييه وان كان مبدرا التفة
حقة بعترى الان فان فسخا على العمل بخلاف موجب الشرع او العقل مع قيام
العقل وقد غلب في عرف الفقهاء على تبذير المال واسرافه على خلاف مقتضى

٧

صورة للفراخ
وغيره من
الطيور

سنة الف و مائة و ثمانين

لا يبي يوسف رحمة الله انه حصل في ضمانه وملكه الضمان ظاهر وكذا الملك لان الضمان ملكه باداء الضمان مستنداً عندنا
 ولها انه حصل بسبب حبث وهو التصرف في ملكه الغير وما هذا حاله فسيبيله التصديق اذا الفزع يحصل على وصف
 الاصل والملك المستند ناقص فلا ينضم به الحبث ههنا وان تصدق في الغصب او الوديعة فنزع واما يتبعنا
 بالتعيين تصديق بالبرج فاما كماله ايضا وان كانا لا يتبعنا فانما اشار اليها ونقد ههنا فكذا نكروا ان اشار اليها غير ما اى الى
 غير درهم الغصب والوديعة ونقد ههنا وان اشار اليها ونقد غير ههنا او اطلق ونقد ههنا لما لم يرجع اتفقا لانه الاشارة اليها
 لا تنفذ التعيين فيستوى وجودها وعدمها الا ان تشاركه بالنقد من ادر رز قيل ربه يعنى والخيار انه لا يطلب مطلقا ولو
 اشترى بالغ الغصب او الوديعة جارية تصدق في الغصب فوجبها او طما ما فاكله لا يتصدق بشئ وهذا قولهم جميعا لان الرجوع
 اتفقا يتبع عند اتفاد الحبث ههنا ولم يتعد لان الالف غير الي رية والي رية وان كانت تتساوى العين لا يتبع ان الا ان فيها
فصل فيما يتغير بميل الغاصب ههنا وان غير ما غصبه فزال اسمه وعظم منافعة ضيمته وملكه ولا انقاع به قبل
 اداء الضمان كذا زعموا وطبخوا او شواها او قتلها اى جعلها مقطعة قطعة وبذرى واخر طحنة او زرى ودقيق خبز اى
 جعله خبزاً وعنب او زيتون عصرة وقطن غزله وغزل شجره وحديد جعله سيفا ونصغ جعله انية وساجية او كنية بنى
 عليها الساجية بالجيم شبة مخوطة مهياة للاساس عليها وهذا عندنا لانه احدث خضعة متقومة متيقية المالك
 ههنا من وجب وعندنا نفي الانقطاع حتى المالك منه لانه العين باقية ولا يتغير فعل الغاصب لانه محذور فلا يصير سببا
 للملك صدر وان جعل الفضة او الذهب دراهم او دنانير او انية لا يملكه وهو لا يملكه بلا شئ وعند ههنا ملكه الغاصب
 وعليه مثله فان ذبح الشاة فالملك ان شاء وطرحها عليه وضيمته قيمتها او اخذها وضيمته نقصانها لان الملك
 تحتها ان شاء وضيمته قيمتها وملكها ان شاء واخذها وضيمته نقصانها لانه الملك من وجبه لغوت بعض النافع كالحل
 والذر والنسل وبما بعضا وهو المحرم درر وكذا لو قطع يد ههنا او قطع طرف اية ههنا يكون النقصان من وجبه لغوت بعض النافع كالحل
 انه اذا قطع الغاصب طرف اية غير مكولة يكون المالك غير كافى في ذبح الناة لكونه خائفا لما ذكره في الهلالية والدرر
 وشئ لم يجمع والتوفيق وغير ههنا لانه لو كانت الدابة غير مكولة للمحرم قطع الغاصب طرفها يضمنه المالك جميع قيمتها ولو اكله المالك
 من طرفه وضيمته من صاحبها غير انه ذكر بعد هذا المسئلة لو غصب دابة فقطع رجلها وضيمتها وادوى عظامها
 من اذن بجانها كذا شئ له وان شاء ذكره واذا تيقع عندنا في ضيمته رحمة الله كافي الجثة العرياء والنهي او فرق الثوب
 حرقا فاشت فزت بعين العين وبعض تقفه ينعى اة المالك خير فيه ان شاء وضيمته الغاصب كل القيمة وكذا الثوب
 ينعى سب وانما ينفذ ثوب وضيمته النقصان لما ذكره درر وفي رق يسير تقفه ولم ينفذ شئ من النفع يضمن
 نقصانه ونفذ ثوب الثوب لانه عين قائم من كل وجه درر ومن بنى في ارضه غيره او غدرس امره بالطلع والذر
 ناته المالك لا غصب حقيقة فيبقى فيها حق المالك لانه والغاصب جعله بمخولة فيؤمر بتفريقها بالوشح فخر في غيره

الحمد لله

تصفها من

بطلمیوس

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بطلانها وروان كانت تنقص بالقلع فلما اكرك ان يضمن له اى الميانى او الفارسى وروان قيمته بالقيمة البناء والغرس
ماوراء بطلانها وبين طريق معرفة قيمة ذلك بقوله فتقدم الارض بلا شجر او ببناء وتقدم مع احد صاحبها حال كونه مستحق القلع
فيضمن الفضل فانه قيمة الشجر والبناء المستحق القلع اقل من قيمته متعلقا بقيمة القلع اذا نقصت منها اجرة القلع
كان الباقي قيمة الشجر المستحق القلع فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر القلع عشرة واجرة القلع درهم ففى تسعة
درهم فالارض مع هذا الشجر تقدم بمائة وتسعة دراهم فيضمن للمالك التسعة وروان صبيغ الثوب احر او اصفر
اولت السوق يسمى فالملك اذا شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض يبيع اخذه منه قيمة ثوب ابيض وثلث ثوبه او اخذه
وضمن ما زاد الصبيغ والسمين لانه الصبيغ مال متقوم كالثوب وبغصبه وصبيغه لا يسقط حرمة مال ويجب صيانتهما
ما لم يكن وذافى ارباعا لمع مال احد صاحب اليه وابقاء حق الاخر فى عين ماله وهو فيما قلنا من التخيير الا انا انبئت الخيار
لرب الثوب لانه صاحب اصله والغاصب صاحب وصفه وروان صبغه اسود ضمنه قيمة ابيض او اخذه بلا رد شى
لانه نقص وعندهما الكسوة وغيرها وهو اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وبرهان وقيل اذا كان ثوبا ينقصه السواد
فروى نقصا وان كان ثوبا يزيد فيه السواد فهو كالحمرة وقد عرف فى غير هذا الموضع ولو كان ثوبا ينقص الحمرة بان كانت
قيمة ثلثين درهما فتراجعت بالصبيغ الى عشرين مفعلا محمد راج انه ينظر الى ثوب زيد فيه الحمرة فان كانت الزيادة
خمس ياخذ ثوبه وخمس دراهم لانه احدى الطرفين صرب بالصبيغ هدية **فصل** ان غيب بالعين المعجمة
اى ان غيب الغاصب ما غصبه وضمن قيمة ملكه مستندا الى وقت الغيب وقال ان نفي لا يملكها الا ان
تعد محض فلا يكون موجبا للملك لانه حكم شرعى فيستدعى سببا مشروعا ولان المالك ملكه بدل المعضوب
بكاله اى رقبته ويبرأ فوجب ان يخرج المعضوب عن ملكه لئلا يجتمع البدل والمبدل فى ملك شخص واحد وجب
ان يدخل فى ملك الغاصب والالزام بثبوت الملك بلا مالك وروى مسلم الا كسنادون الاولاد والقول فى القيمة
للاصاحب مع يمينه ان لم يبرهن ما ملكه على الزيادة لانه المالك يدعى الزيادة وهو يترك والقول قول المالك
مع يمينه الا ان يقيم المالك المبينة بانكر من ذلك لانه اثبتة بالحق الملزمة الملزمة هدية فان ظهر وقيمة اكثر وقيمة
بقول المالك او بدعيه او بالكل فهو لغاصب والاخبار بالمالك لانه تم له الملك بسبب انقضاء رضاء المالك
حيث ادى هذا المقدار هدية وان ضمنه بقوله فالملك ان شاء امضه الضمان او اخذ ورد عوضه لانه لم يتم رضاه
المقدار حيث يدعى الزيادة واخذ دونها لعدم العجة هدية ولو برهن كل من المالك والغاصب على الملك عند الاخر
فبيعت الغاصب اولى فلان لابي يوسف راج ومن غصب عبدا فباعه فضمنه نقد بعيه وانه غتقه فضمنه لا ينفذ عتقه
الثابت للغاصب فاقول بثبوته مستندا والثابت مستند ثابت من وجه دون وجه والمالك الناقض يكفى لنفاذ البيع دون
العتق وروى ابي المفضل غصب غير مضمونة ما لم يتعد فيها او يمنعها بعد طلب المالك اياها سواء كانت مضمونة كالحرف

للفا صبر
من اثم الشوبير
لانه نقص في

زوال الحفصية
ونخاع

البيضا والسمرة

انما تاتي في يوم النحر

عليه السلام

[illegible]

۱۰۰

10

三

100

و بسم الله الرحمن الرحيم
جانبه و هذا من كتاب
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
المعتمد عليه في تاريخ
الدين والادب في القرن
الثاني عشر للهجرة
في شهر ربيع الثاني سنة
١٢٠٩ هـ

میتفرد

من اوراق
دار الكتب
مكتبة المتحف
الاسلامي

المعدة هي ضمان الثمن عند سحق الحبيبة الجوزية

وان حط عن المشتري جميع الثمن لم يسقط عن الشفع وخذا اذا حط الكل بكلمة واحدة اما اذا كان بكلمات ياخذ بالاختار جوهرة بغيره

الشفع بذكر هدية وان خلفا في البيع واخذ الشفع بما قال البايغ لانه في البيع لا يوجب بطلان
حق الشفع هدية وان حط عن المشتري بعض الثمن واخذ الشفع بالباقي وان حط الكل ياخذ بالكل لانه
حط البعض يلحق باصل العقد ويظهر في حق الشفع لانه الثمن ما بقي بخلاف حط الكل لانه لا يلحق باصل
العقد بحال هدية وان حط البعض ثم انقضت ياخذ بالبقية الاخير لانه لا يحط بالنصف الاول التمسك باصل
العقد فوجب عليه نصف الثمن فلما حط بالنصف الآخر كان حط الجميع فلا يسقط الا يرى انه لو حط الجميع
ارتد لا يسقط عن الشفع لانه لا يلحق باصل العقد بل يكون هبة فلا يسقط عن الشفع اختياره ان زاد
المشتري في الثمن لا تلزم الشفع الزيادة لاحتمال انها قد اضعافا ذلك احتراز بالشفع بخلاف الحكم لانه
نفع له اختياره وان كان الثمن مثليا لزم الشفع مثله وان قيما بقيته لانه القاضي حكم بالملك له بالعقد الاول
فيجب عليه ما وجب بالعقد الاول اختياره وان كان اى الثمن مؤجلا اخذ بغيره حال او يطلب في الحال او يأخذ بعد
مضى الاجل لانه الاجل ثبت بالشرط وليس من لوازم العقد اشتراطه في حق المشتري لا يدل على رضا في حق
الشفع تفاوت احوال الناس ودرره لا يجعل باع المشتري لو اخذ الشفع بالمال يعني اذا اخذها المشتري بغير مؤجل
ثم اخذ الشفع من المشتري بغيره حال لا يتبع البايغ منه لانه شرط التأجيل بينهما لم يطل كذا في الهدية وشرح
الجمع ولو سكت عن الطلب اى لو سكت الشفع عن طلب الشفعة ليحل الاجل بطلت شفعته عند اى حينة
وعنى رحمه الله فلا ياتي يوسف راج في قولنا ان حق الشفعة انما يثبت بالبيع والافند يترافى عن الطلب
وهو ممكن من الاخذ في الحال بان يؤدى الثمن حالا في شرط الطلب عند العام بالبيع هدية ولو اشترى ذمى
بغير مؤجل يرد ياخذ الشفع الذى بطل الخو قيمة الخنزير لانه هذا البيع مقضى بالقيمة فيما بينهم وحق الشفعة
يقوم كسنة والذى واخر لهم كالحمل والخنزير كان قد اخذ الاول بالمثل والثاني بالقيمة هدية والاسم بالقيمة فيها
اى ان كان شفيعا مساهما اخذها بقيمة الخنزير اما الخنزير فلهما وكذا الخو لا يمنع التسليم والتسلم في حق
الاسم فالحق بغير المثل هدية ولو اشترى او غرس اخذها الشفع بالثمن وبقية ما مقلوعين كافي الغصب
او قلن المشتري قلعها يعني اذا اشترى او غرس ثم قلع الشفع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثمن وبقية
بغيره او غرس مستحق القلع وان شاء قلع المشتري قلعها كافي الغصب ودرره عن اى يوسف راج انه لا يملك بالقلع
بغيره ان ياخذ الثمن وقيمة البناء ويدين ان يترك وهو قول الاش فنى راج مسدود ولو اتممت بعد ما بنى الشفع او غرس
راج على المشتري بالثمن فقط ولا يرد بغيره بغير البناء والفس على من اخذه منه بايعا كان او مشتريا بخلاف المشتري فانه
يبيع بغيره انما البايغ لانه مستل من قبل بخلاف الشفع لانه اخذ جبر ودرره وان جفت الشجر وانهدم البناء عند المشتري
ياخذها الشفع بكل الثمن ان شاء لانه البناء هو الشجر ووصف للعرضة حتى وفلا في البيع بلما ذكر فلا يتايلها

لان العقدة يكون
يسقط بالكل او بغيره
وعلى القولين
لا يسقط بالكل
درره

شئ من الثمن

شئ من الثمن ما لم يصير مقصودا توفيقا وان حط المشتري البناء اخذ الشفع العرضة بحصة انما ياخذ بالحقصة لانه المشتري
مقتضى لانها في الاول تلف بانه سعادته صدره ايسر له اخذ النصف لانه صار منفصلا فلم يبق شيئا حتى يكون للشفع
درره وان اشترى المشتري الارض مع شجر مثمر فاشترى يد اخذها الشفع مع الثمر فيها اى في الفصلين اما في الاول
فلانه باعتبار الاتصال كان تبعا للقمار كالبنا في الدار واما في الثاني فلانه مبني تبعا لان البيع سري اليه
كما اذا اشترى حائلا فله ثلثه عند كان ملكه تبعا ودرره فانه المشتري فليس للشفع اخذ اى اخذ الثمر فيها لانها
تبعيته القمار وقت الاخذ بالاتصال ودرره ياخذ ما سواه بالحقصة في الاول وكل الثمن في الثاني يعني ياخذ الشفع
ما سوى الثمر بالحقصة في الفصل الاول وهو ما اذا اشترى الارض مع شجر مثمر وانما حط حصة الثمن لانه دخل في البيع
مقتضى وكان له قسط من الثمن فينصف قسطه فواضعا وياخذ بكل الثمن في الفصل الثاني وهو ما اذا اشترى اى لانه الثمر
لم يكن موجودا عند العقد فلا يكون مبيعا الا تبعا فلا يقابل به شئ من الثمن **باب ما يجب فيه الشفع وما لا وما**
يجب انما يجب الشفعة قصد في عقار ملكه بغيره وهو مال وان لم يكن قسمة كرجى وجرام وببر اى الشفعة
القصدية تختص بالعقار بخلاف غير القصدية فانها تثبت في غير العقار فانه الشجر والثرى وخذل بالشفعة تبعا للعقار
ثم لا بد ان يكون العقار مؤجلا حتى لو ملك بهمة لا يثبت الشفعة ثم العوض لا بد ان يكون مالا حتى لو
خولع على دار لا يثبت الشفعة وانما قال وان لم يقسم لانه الشفعة لا تثبت عند الشافعي راج فيما لا يقسم
لانه الشفعة لدفع مؤنة القامة عنده وعند دفع ضرر الجوارى صدره فلا يجب في عرض وفلك وبناء وشجر يبايدون
الارض حتى ان بيع البناء والشجر بتبعيته الارض يجب فيها الشفعة صدره ولا في ارض اى موروثة فانه الدار اذا ملكك
بارت لا تثبت فيها الشفعة ودرره صدقة وهدية بلا عوض مشروط وما يبيع بخيار البايغ ولم يقطع خياره لانه البيع لم
يخرج عن ملكه البايغ او يبيع بغيره فاسد ما لم يسقط حق الفسخ فانه اذا بيع بغيره فاسد وسقط حق الفسخ بان يبنى
المشتري فيها يثبت الشفعة صدره ولا فيما قسم بين الشركاء لانه القسمة فيها من الاقران ولهذا يجري فيها الجبر والشفعة
لم تشرع الا في البداية المطلقة ودرره او جعل حرة او بدل خلع او بدل عتق او بدل صلح عن دم عدا او جعل مهر او ان قد قبل ببعضه مال
بان تزوج امرأة على دار على ان تدره على الزوج الف درهم فلا شفعة في شئ منها ودرره فنى قوله وجعلت الحرة فلا الشافعي راج
فانه هذه الاعراض متقومة عنده ولنا ان تقدم النافع ضرورى فلا يظهر في حق الشفعة وكذا الدم والعق واذ اقبل بسببها
ما كما اذا تزوجها على دار على ان تدره عليه الف فلا شفعة في جميع الدار عند اى حينة راج وقال لا يجب في حصة الف اذا فيها مبادلة مائة
جود قول من البيع تابع فيه ولهذا ينقد بلفظ النكاح ولا ينيب بشرط النكاح ولا شفعة في الاصل كذا في البيع صدره ودرره
يجب في حصة المال لا فيما صوح عنه بانكاره وسكوت وجب فيما صوح عليه باصحا لانه اذا صالح عنها بانكاره لم يبق الدار في يد من
فرد يذم لم يذم بغيره عن ملكه وكذا اذا صالح عنها بسكوت لانه يحتمل انه بذل المال فثبت له الجعينة وحلها لشفعته كما اذا انكر

انها من استولات
انها ان يكون العوض
انها ان يكون العوض
انها ان يكون العوض

الاولى صريحا بخلاف

ما اذا صالح عنها باقرار لانه معترف بالملك للمدعي وانما استفاد به بالصلح كان مبادلة مالية اما اذا صالح عليها باقراره ولو
او انكار وجبت الشفعة في جميع ذلك لانه اخذها عوضا عن حقه في زعمه اذ الم يكن من جنس فاعلم ان المدعي قد اخذها عوضا عن حقه
شفعة ثم رد خيارا روية او خيارا ريبا بقضاء بعد ما سلمت وقاية اى بيع وسكنت الشفعة ثم رد الكبيع خيار
الرؤية بقضاء التنا فلا شفعة لانه فسخ لا بيع وما رد به اى خيارا ريبا بقضاء او بالاقالة يجب فيه الشفعة اى تثبت
الشفعة في الرد بالعيب بقضاء القالة لانه لم يجب الرد فافذه بالرضا صار كانه اشتراه وكذا يجب الشفعة بالاقالة لانه
الاقالة بيع جديد في حق الثالث والشفيع ثالثا مصدره وجب في العلو ودر وفي السجل بسببه اى وجب الشفعة في السجل
بسبب العلو اذ الم يكن حرق العلوية لانه حاله من حق القرار الحق بالعقار كذا في الهداية وفيما بيع خيارا لشري وان
بيعت دار بجنب البيعة بالخيار فالشفعة لانه الخيار باع او مشتريا اما الباع فظ هو لبقاء ملكه في التي شفيع بها وكذا
اذا كان المشتري وفيه اشكال وضخمه في البيع فلا تعيد هدية وفيه تفصيل في الذي لم ينظر فيه ولو كان اجارة من المزين
يعنى اذا اخذ المشتري امارا البيعة بجنب الدار المشتراة لانه الاخذ بالشفعة اجارة منه لدار التي اشتراها بخيارا لشرط فستط
خياره بخلاف ما اذا اشتراها ولم يرها حيث لا يبطل خياره باخذ ما بيع عنها بالشفعة لان خيار الرؤية لا يبطل بصريح الاكحال
فكيف بدلت هدية والشفيع الدار الاولى وهي التي اشتراها المشتري اخذها منه بالشفعة لانه هو اولى بها من المشتري ما عرفت ان الشفيع
اولى من المشتري لا اخذ الثانية اى ليد له ان يخذها الثانية وهي التي اخذها المشتري بالشفعة اذ الم يكن متصلا بملكه كما علم من
يذكره لعدم سبب الشفعة في حرمها وانما لم يشرع لا يبيع عدم ملكه فيها وقت بيع الاخرى وان كانت متصلة بملكه
كان لا يترك فيها بالشفعة لوجود السبب وهذا لا يخفى بالشراء بخيارا لشرط او الرؤية بل كل من اشترى دارا وبعث
دارا غيرها كان ان يخذها بالشفعة ثم اذا جاء شفيع الاولى بعد ما اخذ المشتري الثانية بالشفعة كان لهذا الذي جاء ان
يأخذ الاولى بالشفعة ويؤيد له ان يأخذ الثانية بالشفعة الا اذا كانت متصلة بملكه على ما يتبين من بيع دار بجنب
الطبيعت في هذا تفصيلها بالبيع ان بيعت قبل ان يشتري لبقاء ملكه فاذا اشترى المشتري البيعة بعد الحكم لم يملكها لا يبطل الشفعة
لان ملكه في دار التي شفيع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقى المأخوذة بالشفعة على ملكه هدية وان بيعت بعد هذا المشتري
فالشفعة لا تضره ان اشتراها ببيع منه البيعة قبل الحكم بالشفعة بطلت شفعة بالقطع ملكه عن التي شفيع بها قبل الحكم بالشفعة
حديثه ان اشتراها بعد الحكم بقبيل الثانية على ملكه ما يتبين عليه والى الم وهو ان الشفعة سواء للمعركة او لغيره ما يتبين في السبب وفي الحكم
فمنه يراه من يتبين فيه ان كان في الشفعة الكبير الباغي العادل هدية وكذا هو العبد المأذون والكتاب ولو في
بيعه هدية ملكه حتى ان كان في العبد ما ذوننا مديونا او مكاتبنا والمراد بالعبد المأذون المديون
لان في ذمة بقرته كسبة في المكذبة والحقاية في مقت العبدية انما يقول كذا في العبد المأذون المديون
كلمته في موضوعه في ذم الباع بجلد او للمبايع غنمه ما ذون في التي ذون عليه دين يحيط بقرته وعلو العبدان اخذ

الدار

الدار بالشفعة وكذا عكسه وهو ما اذا كان العبد هو الباع فلو لاه الشفعة لانه الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشراء احد صاحبا
من صاحبه جائز اذ كان على العبد دين لانه يبيع ملك اليد للعبد لكونه العبد لا يملك ما في يد العبد لكونه العبد
اخر به بخلاف ما اذا لم يكن على العبد دين وهو باع لانه يبيع له لاه ولا شفعة لمن يبيع له بخلاف ما اذا اشترى لانه اشترى
له وقد بينا ان من ابتاع او اشترى له لا تبطل شفعة زكي **فصل** تبطل الشفعة بتسليم المبيع او البعض ولو من الوكيل
يبيع ولو كان التسليم من الوكيل صورة اذ اوكل آخر بطلت الشفعة فستط او اقر على تسليم الموكول بفتح في مجلس القاء عند
ابو حنيفة رح وعند ابى يوسف رح يبيع مطلقا وعند محمد رح لا يبيع مطلقا لانه امر باستيفاء الحق لا باستحاطة والامر
بالشي لا يتناول ضده لابي يوسف رح الوكيل يقوم مقام الموكول فيبقي من الموكول في كل موضع فكذا من الوكيل لا يبيعه رح ان
الوكيل يقوم مقام الموكول في الخصومة ومجلس الخصومة مجلس التي يفتي فيه لاني غيره توفيق وتبطل الشفعة ايضا بترك
طلب المراجعة او التعديري تدرك التعديري تدرك الا اذا كان على طلب المراجعة تدرك اذ لم تدرك المراجعة اذ المطلق
ينصرف الى كل واحد بالصلح عند الشفعة على عود لانه تسليم ودر وعليه رد اى العوض لبطلان الصلح لانه ما جرد حقا
المعك بملك فلا يصح الاعتياض عنه لانه رشوة فيرد ودر وكذا لو باع شفعة بمال ما يتبين خلاف العوض لانه
حق متقرر بخلاف الطلاق والعقاق لانه اعتياض عن ملك في الحرة هدية وكذا لو قال للحفزة اختاري بيني بالان او قال
العبد لامرأة ذلك اى اختاري ترك الشفيع بالف اختارته بطل خيارها ولا يجب العوض اى لا يثبت العوض بطل
بيعه ما يقع به قبل الحكم لم يبيع اذ باع الشفيع داره التي شفيع بها بعد شري المشتري قبل ان يفض له بالشفعة وهو يوم
بالشراء او بطلت شفعته لانه الاستحقاق بالجار والشركة وقد زال قبل ان يملك ودر وموت الشفيع يعني اذا مات
الشفيع بطلت شفعته وقال ابن قتي رح يورث عنه قال العبد الضعيف معناه اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة
اذا مات بعد قضاء الثاني قبل نقد الثمن وقبضه فالبيع لازم لورثته هدية لا يورث المشتري لانه لم يثبت باق ولم
يتغير سبب حقه هدية ولا شفعة لمن باع وكذا اذا اصيل لانه اخذ بالشفعة يكون سعي في نقد ما تم من جهة ومعه
الملك واليد للمشتري وسعي الاخر في نقد ما تم من جهة مرد ودر او يبيع له وهو الموكول لانه تمام البيع به اذ لو لا توكيله
ما جاز بعه ودر او ضوم الدرك اى ضوم الدرك عن الباع وهو شفيع لا يثبت له الشفعة لانه تقرير البيع كان كالبايع ودر
او ساوم المشتري بيبا او اجارة لانه دليل الرضاء بشيوت الملك للمشتري وشرته فيه بيبا و اجارة وذلك لا يكون
الا بعد اسقاط الشفعة اختيارا وجب لمن ابتاع او اشترى له اى لمن وكل اخر بالشري فاشترى لا جمل
الموكول والموكول شفيع كانه الشفعة صورة دار بين ثلاثة وللدار جار ملاصق فاذا بيع الدار واشترى
احد الشركاء تثبت الشفعة للمشتري سواء اشترى اصالة او وكالة وكذا تثبت للموكول اذا اشترى
الوكيل لاجله وتثبت الشفعة ايضا للشريك الاخر فائدة انها لا تثبت للجار لان الشريك مقدم عليه ولو قيل

فان كان الموكول يبيع الموكول له بالشفعة بطلت الشفعة

فلا تحزن لقاضي شئ
عزل فاسم امرئكم
عزله لئلا يحزن
لانه ان يستأجره
لا فلو يفتن
بما يفتن به

کامیاب

[illegible]

معدن فلان یسبح ملا
نسب له اعلو من اخا و
فما یحقق النعمان
الاب الفیفة سیرایه

[illegible][illegible]

بمقامات و در بعضی محله

منه الله

برقعة

ای وسطہ الخلفیہ متغلاۃ انانیہ ح

[illegible]

در شهرهای ایران

ابن

[illegible]

قوله في غنقه قوله ملك في الكلام المذكور

القدس الشريف

[illegible]

100

[illegible]

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

مستند

السكر باقم و سبب الكاف

[illegible]

بوجه على المذبح وهو قائم مقام التمكن في الذبح اذ لا يمكن اعتناء لانه لا بد منه منه والتمسك بها على صفة
 في الكفاية والهداية في المذبح فادرك الحكم على ما ذكرنا هداية وفيها تفصيل لم يبق من صفة الاصل صلح المذبح
 مالا يتوهم بناء على ذلك فبقا لانه ميت حكما والميت ليس يذبح وقيل عند الامام لابد من ذكاته ايضا فان كان
 ولا اذ ذكاته المستدرة والسليخة والمعدودة والحي يفر الذبيح بطنها وفيه حصة خفية او جليلة حل عليه القبول
 لقوله تعالى الاما ذكبت استغناه مطلقا غير تفصيل هداية وعندنا لو عارض ان كان لا يعيش قبل الاكل لانه لم يكن مؤتمرا
 وعندنا عدم ان كان يعيش فلو ما يعيش المذبح حل والا فلا لانه مغير هذه الحجة على ما فترناه هداية وفيه من هذا ما خفي
 واخره من جنس الامتناع عطف تفسير في الذبح وغيره ثم رما اخر فقل عدم بركتها وضميمة بجواب الاول وان
 لم يحنه الاول حل بركتها وهو كونه للسان لانه هو الاخذ وقد قال ادم الصديق اخذ هداية وفيه المسئل تفصيل
 في الهداية وفيه ايسر كلما على صفة فادركه فخره فخره في صفة فقتل اكل وكذا لو ارسل كلبا في فخره احد
 الاخر فله هو الاول لانه الاول اخره من جنس الصديق الا ان الاكل انما حصل الصيد والمقتل لا بالية والحرمة
 فلم يحرّم هداية ولو ارسل الكلب بعد صرخ الاول لم يحرّم وفيه كافي في الدرر من سماع حاشا فتنظف انسانا فاما لو ارسل عليه
 فاذا هو صيد لكل لانه لا اعتناء بظنه كونه صيدا حقيقة اضرار
 حشيش بجحش فكل استغناؤه ارجح منه ارضه الحشيش كالدين وهو مشروع بقوله كافر فها مفسوخة وما روي
 اشرنا في هذا طعاما ويقتضيه راديه وقد انعقد الاجماع على ذلك هداية وينعقد بانها بغيره وبغيره بالقبض فذكر في مجموعنا
 اخره من جنس الثمر على الثمر وهي الرزق في الارض دون المزرع لانه المزرع لم يجره ذكره فغيره فذلك الذي هو
 اخره من جنس وهو ركهى الثمر وهو الارض دون المزرع وركهى داره من جنس الرزق غير ركهى الثمر
 المشاع كرهى لنفسه القيد او الاكل في غابة النقادير والنجاسة فيه ارض المزرع ارض المزرع في القيد في ان
 يمكن فيه ذكر وجوب البيع قبض ارض حكم قبض المزرع والمشتري اذا وجدت النجاسة في الارض والبيع فخره
 للمزرع والمشتري لم يأخذ فضا من المزرع والمشتري وفيه تفصيل في الدرر ان يرفع عنه الرزق قبل
 القبض لا يرفع الرزق بالقبض فاذا قبض لم يرفع وهو بالاول في قيمة وفيه بالاول الذي هو من هذا المذكور
 فله ذلك وهي ارض المزرع مستوفيا لانه وان فخره اكثر فالرأب امانة واكالا ليس اكثر من مقدار القيمة وطول الرزق
 بالكلية مثلا اذا ركهى ثوبا في قيمة عشرة فخره عند المزرع سقط عنه فان كان قيمة الثوب خمسة رجع المزرع على المزرع
 في اخره وان كانت خمسة فالفضل امانة ذكره وعندنا كره هو موقوف بالقيمة وعندنا فخره غير موقوف بل هو امانة
 عندنا فخره في قيمة قيمته لانه كما هو بانها فخره فخره بوجه ولا يملكه الا الذي فخره فله لانه ملكه حقيقة
 هو امانة في يد المزرع حتى لو اشتراه لا يوجب قبض الرزق من قبض الثمر لانه قبض امانة فلا يوجب قبض الثمر واذا كان

لو کتب اولدوش اوم
موتون که افزون

مختار من الآثار الفاضلة

المشاع بالقيم بلور سترسته وغير مقوم اضری

تغرة الرهن بالدرك ان يسجل سلفه وقبض ثمنها وسلمها وخاف المشتري الاستحقاق
واخذ بالثمن من البائع رهنًا قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك حبس الرهن قبل
الدرك او لم يحل واذا هلك الرهن كان امانة عنده حل الدرك اذا انعقد حيث وقع باطلا
لذاتي الحلف ودرر

ملكه ثم عليه اضمار والتمنع ^{ان} بطلان الواجب بدنية فانه لا سقط بالحق طلب الدين والمتمنع ان يبيع
دينه ان يجلس الواجب بالدين وان كان الواجب عليه كما اذا كان من المتعطل والتمنع في بيعه فتمنع
دينه لا الرهن لا يطل مجرد الفسخ بل ^{هو} يترتب على الرهن بطريق الفسخ فانه ينفى مضمونا بان ينفى الفسخ والدين الا انه
يترتب عليه ان المتمنع ان كان الواجب عليه ان يبيع الرهن من بيعه لا ان يبيع الفسخ فتمنع الدين لا يترتب
ان لا يتم الا ان ينفى الدين كفسخ وللمتمنع ان يبيع الرهن من بيعه لا ان يبيع الفسخ فتمنع الدين لا يترتب

الجسد ثم الاله يقضى الدين لنفسه وليس للمؤمن ثم لا يشق بالاله ولا باطلا ولا عادية ونفسه ولا
 ولا يبطل في الدين واذا اطلق دينه امر خاصا الى الله فاما احضره امر الراسين فكل دين او الامم المبرهنه في دين الله
 لولا الله بالدين في غير بلد العقد ولم يكن للاله حمل وموتة لانها في كل زمان في كل مكان واحده فبالدين حمل وموتة
 لهذا لا يشترط شيئا الا انما في العلم بالاجماع عقدي فاما كماله حمل وموتة فله ان يستوفى دينه بل احصا الى الله
 لان المرتبة يتصرفه زيادة ضرر ولم يلزمها وكذا ان في الدين وضع عند عدل الله ان يستوفى دينه ولا يخلص
 ان الله لا يملك يقضه ولا يملك ايضا باحضار غير رضى فاما امر الراسين في نفسه ان امر الله المرتبة يسع
 رضى قباية فان لم يقض التمس لا يخلص باحضار التمس اذ لا يملك دينه وان يقض التمس يخلص باحضار رضى ولا ان

فمنه خفي علم حقيقة يقبض اليها للمزيد ان يحفظ الرهن في نفسه وزوجه واولادها واولادها
فان خفي يفرح الا اذ عجز عن كل قوته وبل الرهن اليها فهد الخصال وقد تنبأ ج ذلك بل لا يخفى الود والحب
وكذا ان تغرقه او جعل الحام او غرق الرهن في خفي فانه جعله الجوع عراة في خفي الحرف فلما احسنت
اسمها في سكر الجوع لا تعلم العادة بل هو في الحفظ صفة والحسن الرهن في ذلك واولاد العادة فيه حكمة
بل انه وعلمه من خفي ورقة اليد او رزقه كاهنة في خفي وحافظه فانه غام على المزيد فانه في
الرهن الكثير الذين لانه وجوده يبيح الحس في العلم ان لا يدر اما جعل الابن والدة والدة
الجنانية في خفي والممانه فما هو مخفي فعلى المزيد وما هو امانة في الرهن ونحوه في خفي

جبال السبعة الالهة واصطلاح الالهة كالنقطة والكسرة او حرفه الراء واجمة ظلمة اول الالهة ومن النشأة
 يتبع خلقه وجداده والقيام بحضائى وما آتاه من نعمها وحب خلاصه بدار من دونه وباب التائبين ودار
 مع تائبين مع انفسا صالحة محاطة بالانوار والنعمة والحرارة والبرق والبرق والبرق والبرق
 وقال الشافعي في تعريفه الميزان عطف على قوله تعالى لا يحمل القسمة ولو طار او قعد او رجع من المشيئة لا يبعث الله
 من ناس من القسمة نصف الالهة المقيدين او من نصفه باذن المرحمة فسد عند رجع فانه يحكم بعض الالهة
 في الكمال البقاء فيما ليس شئ له كالحقيقة في النسخ يحمل الالهة فالنسخ قابل للحكم وهو الملك ونهذه الصلح
 الالهة بعض الالهة لانه شئ له ولا يلحق به النسخ على الشريعة ولا النسخ في الارض يدونها اريدون الارض

۱۱
 ۱۲

ولا الشجر أولا والارض مشغولة بالزهر والزرع بدونها لا المراهون مبطل من هوان طقة ولا على قبض المراهون
وصدق ما شبه الشجر بالجمع ولو هوى الشجر نحو اضوعها جاي لا الاتصال اتصال حارة ولا مع القمح والقمح
ثم يدخل في الرية لانه بايع لا يقسمه فدل على انما يصححها للقسمة على البيع بيع الخيل بدول الشجر جاز ولا ضرر
الى ادخاله في عقد كرم بخلاف الكساف والدا حصة لا يدخل في وهو الارض منه ذكره في البيع بوجه ما وكذا في فضل الزرع
والرطوبة في بيع الارض والدار والغربة لما ذكرنا هذه او الدار بما فيها جاي لا يورث الارض بما فيها جاز ولو اشترى
انما الباقي فخر انشاء الرهن عليه صدق في رهنها بحصة ولا يبطل كله لانه الرهن جعل كانه ما ورد الا على الكساف
ولا يخفى من الحر والمعدوم والمولد والهاب لعدم انما الاستغناء هو لاد عدمه في الحرق فقام في نفع الكساف

كشفت ولا بالامانة لا يعجز الرب عن الاقبضا غير محو فلا يفرح في حكم الدين ولا بالالبر ولا هو ضا النجس عند
استحقاق البيع الرب لا يستغنى ولا استغناء قبل الوجب ولا بما هو محو بغيره كالبيع بالدين بالاشياء
ولم يملك من هو شيئا لا يجد لانه اذا ملك النعم لم يفرح بالاشياء لكنه يفرح بالنعم وهو وضع النعم في
ولا بالالفة بالنفس لا بالنفس في النفس ما دونها ولا بالاشياء في النفس نفس في نفس ولا شيئا لم ينسأ بالاشياء
واذا وحي عليه الغضا من فريش شيئا لئلا يمتنع عن الغضا من لا يجوز وكذا اذا وحي اليه بالدين او المنة شيئا عند الغنى
بالاشياء في عدم هذه الصورة ولا بالاجرة النجس والمغنية ولا بالعباد الى او المديون فانه غير محو
الاشياء فانه لو ملك لا يملك على المباشرة واذا لم يعجز الرب عن هذه الصور فليعلم ان ما اخذ المربون في المنة من ملك
المربون في هذه المنة فليطلب الرب من ملكه لانه لا حكم للباطل فيبقى الغنى باذن المالك وهو لا يجوز للمسلمين

[illegible]

وان اقر قاضيل الفقه والاملاك بطلان العقد اذا صح به من المال المسلم ونحوه الفرق فان ملك الرعي قبل الاقرار
بالمهر فهو قد استوفى حقه وان اقر قاضيل الفقه به وقبل ملك الرعي بطلان العقد والفرق بين العقد والتفصيل في الرعي
بالمسلم فمصح مطلقا فان ملك الرعي يصير مستوفيا للمهر فلا يبقى له حصة والرهون بالبيع يرد له وان اقر
فان الرهن يرد له بالبيع ثم فسخا عقد الرهن هو ان يملك الرعي بالبيع ثم يفسخ العقد فله ان يرد له
حصته بالملك بعد فسخه بالبيع بالاصل اذا اقر المسلم به عند رتب السلم شيئا بالبيع ثم فسخ العقد السلم فله ان يرد له

مسلم احمد مسلم ابن مسعود
مسلم ابن مسلم ابن مسعود
مسلم ابن مسلم ابن مسعود

نصف ربع ثمن ثمانين اولاً او اربعة اجزاء من حشيش
جميع الذهب بالذهب والفضة بالفضة او لم يكن جميع الفضة
بالفضة او بالفضة

الطبع والشيوع بغيره وبعد المثل الاستيفاء بالبيع الدين والشيوع بغيره كالمعزة بغيره وصار كما اذا اذاع الرجل
نكاح امرأة او بنت اخت النكاح على رجل واقاموا البينة تبارت في حالة الطهارة ونقض بالميراث بينهم
بعد المثل لا يقبل الانتقام هذه اية **باب** في بيع الميراث ولو اتفقا على وضع الرهن عند البيع
هذا غنى وقال مالك رحمه الله لا يجزى له يد المالك ولهذا ارجع عليه عند الاحتياق فان قدم القبض فلنا بده
على الصفة يد المالك وفي المالة يد الميراث لا يده يد ضام والمضيق المالة فقبل فتم له بخصيصه صفة وتتم
قبضه على العود وليس له ان يخذل منه بل ارضى الآخر ونقض العدل بدفعه او دفع الرهن الى احداهما
فما كان في يده على الميراث او ملكا الرهن في يد العادل هكذا في ضمان الميراث لا يده يد الميراث في ضمان
وكل الاصل او الميراث او غيرها يبيعه عند حلول الدين صحيح لانه توكل ببيع ماله هذه اية فانه شرط في
عقد الرهن لا يتوكل بالقول بل بالقبض او الكيل يقول الرهن وان غلبه لم يتوكل لان لم شرط في ضمان عقد الرهن
وصفاته او وصفه وحده من حقه الا ان كان له الوشقة فلو لم يذوق أصله هذه اية وله ببيع بغيره ورثته
او يوكيل ببيع الميراث بغيره ورثته الرهن ويطلب موت الوكيل ولا تقوم وارثه ولا وصيه فانه لان الوكالة لا تخرج
فرضا الارث ولا ان الموكل دفع ثمنه لارثته بغيره هذه اية ولو وكله بالبيع مطلقا بغيره بالنقد والنسيئة فله
بده ارث الوكيل من بغيره لا بغيره لانه لازم باصله فله ان يبيعه ما ذكرنا هذه اية والبيع الرهن ولا
الميراث الرهن بل ارضى الآخر فاحل الاصل والرهن فغابت خبر الوكيل علم ببيعها بغير الوكيل بالخصوصه علمها ان
القبض عند غيبة موكله لا يتصور الميراث والموكل وكيفية الاصل ان يبيعه فان كان في يده
فانما يبيعه عليه كذا في الدرر وكذا في جبره لو شرط بعد غيبة الرهن في بيعه فاحل الاصل والرهن فغابت خبر الوكيل علم ببيعها بغير الوكيل بالخصوصه علمها ان
شئت كانت الوكالة لازمة وان كان يبيعه الرهن فاذا كان يبيعه بالاجرة والافراة الميراث فاحل الاصل والرهن
الميراث بغيره ببيع فحجب كالميراث بالقبض اذا غاب الموكل وانما كان هذا القول صحيحا لانه عدم الدليل لا يثبت على عدم
حصوله او ان يبيعه لعل ان يبيعه فاحل الاصل والرهن فغابت خبر الوكيل علم ببيعها بغير الوكيل بالخصوصه علمها ان
فانما يبيعه كالميراث او يبيعه بغيره من الميراث بغيره فاحل الاصل والرهن فغابت خبر الوكيل علم ببيعها بغير الوكيل بالخصوصه علمها ان
افقوا الميراث في حق الرهن وبما حالها فليكن ان يبيعه الرهن لانه فاحل الاصل والرهن فغابت خبر الوكيل علم ببيعها بغير الوكيل بالخصوصه علمها ان
وليس له بيعه والقبض الرهن في حق الرهن لانه فاحل الاصل والرهن فغابت خبر الوكيل علم ببيعها بغير الوكيل بالخصوصه علمها ان
ثم القول بغيره ان يبيعه الرهن في حق الرهن لانه فاحل الاصل والرهن فغابت خبر الوكيل علم ببيعها بغير الوكيل بالخصوصه علمها ان
في البيع والقبض لانه فاحل الاصل والرهن فغابت خبر الوكيل علم ببيعها بغير الوكيل بالخصوصه علمها ان
الميراث بغيره لانه فاحل الاصل والرهن فغابت خبر الوكيل علم ببيعها بغير الوكيل بالخصوصه علمها ان

وهو ان ذلك التمسك بالعدالة بدل ملكه وانما اذاع الميراث على طي البسوق ملك الرهن فاذا تيقن انه
ملكه لم يكن راضيا به فانه يرجع به عليه ويرى ويطلب القبض فغيره الميراث على الرهن بدينه لان العود
اذا رجع يطل قبض الميراث الميراث فغيره الميراث على رهنه بدينه ضرورة وانما الرهن ما يباح به
المشتري اخذ المشتري لانه وجد عليه ورجع المشتري على العود بدينه لانه العود في حقه
العقد بدينه ثم رجع هو على الرهن به اي ثم رجع العود على الرهن بدينه لانه العود في حقه
ففي حقه فخلصه وصح القبض الرهن الميراث الميراث او رجع العود على الرهن بدينه لانه العود في حقه
الميراث وقد قبضه الميراث غنا فاذا بطل وجب قبضه ضرورة ثم رجع الميراث على الرهن بدينه لانه اذا رجع
انقص قبضه على حقه في الرهن كما كان في حقه بدينه وان لم يكن التمسك بشئ وطاع الرهن بدينه
على الميراث فقط قبض الميراث غنة او لم يقبض لانه لم يطل بدينه التمسك بدينه الميراث بدينه بدينه
فلا رصوح في المالة المفردة عن الميراث اذا باع الوكيل ودفع الثمن الرهن الميراث الميراث فغيره الميراث على طي البسوق
طهارة وانما ملك الرهن بغيره الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه
لانه ملكه اذا اشترى الا انما هذه اية وانما الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه
وبدينه على الرهن اما بالنسيئة فانه موقوف من جهة الرهن وانما تدينه انقص اقتضاه فعود
حقه كما كان هذه اية **باب** في بيع الميراث الرهن بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه
حقه الميراث بدينه فغيره الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه
انما فله ان الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه
صارت غنة منها وان لم يجر الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه
انه لا يتفهم لانه حقه في الجبس لا يطل بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه
يقبض الرهن او رجع الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه
طوبى بدينه انما اذا لامع لانه لم يطل بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه
انما رجع الاصل فانه تدينه اذا كان الفسخ بغيره الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه
او اذا اشترى الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه
الرهن بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه
في الدين بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه
الموكل فغيره الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه

هذا هو الحق في بيع الميراث الرهن بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه الميراث بدينه

3-2

C. 12.

C. 12.

ما
انما اجد انما في قلم
معالم انما في قلم
ما انما في قلم
و بر ارج حره حره

تمت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الشيخ يكون
مؤلفاً

[illegible]

بقدرها

شکر تو حق شنیدم
نشدی حق شنیدم
نشدی حق شنیدم

[illegible]

الباب شمساً وكنى القصاص ابن العادل سقاً الفصل الحزبة الآبوة ولاقصاص شريك الآب والمولى والمخطي والقبيل
 او المجنون وكل ما لا يجب القصاص بقوله لانه قيل حصل شئ من احد ما غير موجب للقود وهو لا يتجرى فلا يجب لانه الاصل في
 الدماء الحزبة والنقص الموجبة للقصاص مختصة بحالة الانفراد وموضع تمكن القصاص وهو غير مكسب عند عدم الخش فلا
 يتناول القصاص ثم من يجب القصاص عليه لو اقر عليه نصف الدية في مال لانه فعله عدا وانما لم يجب القصاص لتقدير الاستيفاء والمعاذلة
 لا تغفل العدم لا رويتا ونصفها الاخران كدفعها او مجنوناً او خطأ على المعاذلة لان الدية يجب فيه بنفس العمل فان عدم الصبي والمجنون خطأ
 قاله على رضىه وان كان الاب في مال على ما تقدم اختيار وان قيل عند الرجوع لا يقتضى قائله حتى يحضر الرهن والمزني لان الرهن لا يملك له
 فلا عليه والرهن لو تولاها لبطل حق الرهن في الدين في شدة اجتماعها اليه طحا حتى لم يكن برضاه قدر وان قيل مكاتب عن وفاء وله
 وارث يحسبه خلافاً لظاهره لانه اجتماعه بين القحاة رضى عنهم مودة حراً او رقياً فان مات حراً فالوثن هو الوارث
 وان مات رقياً فالوثن هو المولى فاشتباه من له الحق فلا يقتضى قائله وان اجتمع الوارث والمولى صدر وان لم يكن وفاء يقتضى
 سبعة وكذا ان كان وفاء والوارث غير سبعة خلافاً لمحمد ولاقتصاص الآب السيف هذا عندنا وعندنا ان في رضى عنه به مثل ما فعل
 فان ما والآخر رضى عنه تحقيقاً لسببه لانه لو لم لا قود الآب السيف وايضا يحتمل ان لا يموت فحينئذ الى جزا الوفاة فلا
 لسببه صدر ولا يقتضيه ان يقتضى من فاعله به وقابل قريبه وان بصلح الا ان يقولوا ان فيه بطلاناً في حق الوفاة والقبيل
 كما لمقتضى الوفاة كالا هو صحيح وكذا الوثنى الآب لا يقتضى النفس من قتل له اولياً كالب وصدفاً فلكل الاقتصار من قائله
 فكل كبر الصغار عند ابيه حلالاً له حاله وان القصاص شتر بينهم ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التجزئ في استيفاء كل الكمل ابطال
 حق القصاص فيوزن الى اداكم كما اذا كان بين الكبرين واحد لهما عاقل او كان بين المولى وله حق الاجتزاء اذ لا
 سبب يخرق وهو الغزاة واحتمال البعض من الصغير منقطع فثبت لكل واحد كماله في ولاية الانكاح بخلاف الكبر لان اختيار
 البعض من الغالب ثابت ومثله المولى بين ممنوعة هداية ولو غاب احد الكبار ينظر اجماعاً في قتل رجل واحد من المراهقين
 بموته ان جرحه وان قتل بظهوره او عدا فلا اي فلا يقتضى وعليه الدية المر بالفارسية كلنك صدر اي وان اصابه بظهوره
 فلو قتل من غير ان يجرى عنه وجوب القصاص نظر الآب الآب عنه انه يجب اذا جرح وعدها وعندنا ان في مقتضى ثم ان
 السبب يعود الى قتل فان كان ما يطبقه الناس فلا تعاص بالاتفاق وان كان مما لا يطبقه ففيه خلاف كما مر صدر وكذا من
 في قتل شقة وفي التنقيب والحق حيث لاقتصاص فيها عند جرحه خلاف غير صدر وان تكرر منه قتل به اجماعاً لا يقتضى
 في القتل بولاية ضرب السوء ما لم يثبت في قتل جرح فليزيد او اقل حتى مات اقتضى من جانيه لوجود السبب وعدم
 ما يجرى حكمة في القادر فان ثبت له هداية واذا التقى القصاص من المسلمين والاهل الحرب فقتل مسلماً طلبة حرباً
 فقتل الدية وانما في القصاص ان هذا احد نوعي القصاص على ما بيناه وخطأ منوعه الاوجب اقود ويوجب الكفاة
 وكذا في قتل من طلق به نفس الكفاة هداية ومن شغل نفسه وزيد برحمته واسد فقتل زيد ثلاث دية لانه مات بثلثه

انما القفل

افعال فاعل السبع الجنية جنس واحد كونه هدر اطلاقا وفعل نوحس آخر وهو انه هدر في الدنيا لان الاخر وفعل نوحس آخر
فبجيب الثالث صدر ومن كان على المسلمين سبفا وجب قتله ولا شيء بقوله القوم من كان على المسلمين سبفا فقد اطلق منه هداية ولا
في فكل من اطلق آخر سلا خالبا او اطلق في معر وغيره او سبفا عليه عبالا في معر واما في غير فاعل المشهور عليه والاعمال من قبل
من كوفي متاع ليل او مرجان لم يكن لا سبفا وادبوا فاعل القوم فاعل دون مالك وكذا اذا قل قبل الاخذ اذا قصد اخذ مال لا
يتكلم من نعم الابا الفتح وكذا اذا قل جلد دار جلد بالسلاح فاعل على طين صاكن الدار ان جاء لقتله بجل فاعله صدر ويجب العصاص
على قاتل من شر غفاه اياك في معر ولا سبفا ضرب به ولم يقل مرجع فانه اذا ضرب ولم يقتل ورجع عادت عصمة ولو تم كثر
او قسى على آخر سبفا فاعله الاخر عند افعاله الدية في ماله لان العاقلة لا تجز العمد ولو قل جلد صال عليه ضمن فيه هذا عند لانه فكر
شخصا معصوا والمف مالا معصوا لان فعل العتي والجنود والدية لا ينفق العصمة وانما لا يجب قصاص لوجود البسج هو دفع الشر
ومن لا يوفى ان يجب الضمان في الدية لاني القية والمجوع لان عصمها آخرها فسقط بفعلها وانما في الدية الضمان
في شيء اصله لانه قبل دفع الشكر كان في العاقل البالغ صدر **باب في من ادوا النفس** هو فيما يمكن فيه حفظ المأثم اذا
كانه ان يقتل بقطع اليد من المعضل انما قاص من المعضل اخر اذا قطع من نصفات عدا ومن نصف الساق اذا لم يكن
حفظ المأثم فيه وان كان الكبر من يد المعضل لان منفعة اليد لا يختلف بذلك وكذا الرجل فانه اذا قطع من المعضل بقاد
ولو من نصف الساق لا يباد ويقضى ايضا في ماله لان النفس لا في قصبة الانف لانه لا يمكن فيها حفظ المأثم صدر ويقضى في الاول
فانه اذا قطع عدا يباد ويقضى في العين ان ذهب شوها وهي فائمة لان قلعت لا تتعاض المأثم في القلع وبين طروعي
العصا في العين يجوز جعل على الوجه فطن رطب فيقابل العين بمرة فحاجة حتى يذهب شوها وهو ما يؤثر من جماعة من الفقهاء
رضي الله عنه وفي كل شئ نزع في المأثم كالموضحة وهي ان يظهر العظم كما سباني ولا قصاص في عظم سوى السن فبما ان قلبي يطلع
سن الاضراب ان قلبي من المصروع من صردي في كبر المبر ان كسر الى ان يتساويا در ولا قصاص ايضا بين طرفي ذكر وانثى
وجرح عدا وطرفي عدا من اي ولا قصاص بين الرجل والمرأة في قتال ولا النفس في الابن والحرة والعبد والابن والعبد من خلافا
للسنة في جميع ذلك الا اذا قطع الطرف في العبد فانه لا قصاص فيه ايضا وانما لا يجب القصاص عندنا لان الاطراف في سبك بها مسك الاموال
فينعدم المأثم بالتفاوت في القيمة كذا في العداية صدر ولا قصاص ايضا في قطع يد من نصف الساق عدا لانه في جافة
برأت فان الجائفة اذا برأت لا يجري فيها القصاص لان البرء فيها نادرا فانظاهرة الثاني بعضي الجهال اما ان لم يبرأ فان
كانت سارية يجب القتل والم يبرء بعد الا يقضى لان يظهر الحال من البرء او السارية صدر ولا قصاص ايضا في الساق والاخر
الذكر والان قطعت الحشفة فقطع عندنا لان الانقباض والانسب لا يجري فيها فلا يراد في المأثم ومن لا يوفى ان في القطع
من الاصل يقتض صدر وطرف المسك والذي سوا اللت وذي شبر في الارض خير المجنح عليه بين العصا واحد انما لو كان
بذلك اطلق شلوا او ناقصة الاهاب او رأس الشاة اصغر او الكبر لا تستوجب الشبهة ما بين قوسيه وقد استوعبت

عصية الوان
فوقها عصا
ايستقر
عليها صبر
عادن
لرب اذ جذه
سعدت فقله
لان بلوى
السرور
في السرور
بغير علة
يدخل في آفة
الحزن

العاقلة بابا طرقتن اولان اقر باكم
خطا ايد مقتولك ديتن چكر لير
جمع عوانل كلور

ولو قتل

ما بين قرن المشج ويسقط القصاصات القاتل ويقتول باليابس على مال وان قتل وجبا لا اى ان لم
يذكر الجلو والتاجيل حتى حال ولا يكون كالدية مؤجلا صدر ويسقط القصاص ايضا بصلا يصير بعض الاولاد او غيره
ولين حتى جنة حصنة من الدية في ثلث سنين على القاتل بالقبض او قبل على العاقلة حتى وعند خضاضا فامر بقتل العبد جلا بالقطع
عن قهرها بالوقفا المأمور من رضى يصفى ويقتل الجميع بالبرء والنزول بالقبض ان كان من اولادها ويقتل من يبيع ويقتل
ولا يبيع الا وليا به غير ذلك خلافا للثقة في ربح فان عند بقتل الاولاد وجب للباقيين المأوا وان لم يدر الاولاد قتل لهم فقتل الزيات منهم
وقيل بربح ويقتل لمن خرجت فرقة صدر وان خرج واحد من اولادهم قتل له وعط حقه البقية غدا ولا تقطع بذلك بند
وان اقرانه الامراء سكننا فقطعنا معا بل يمتنا ويترأف نصف نبرها قال ان في قطع يديها اذا امر سكننا فقطعنا معا
اعتبار بالنفس لنا ان كل واحد منهما فاقطع بعض اليد لان الانقطاع حصل باعنا وديها والحق بغيره فقتل كل واحد منهما
فقتل النفس الا اياها لا يمتري كذا في الهداية فان قطع رجل يميني رجلين فاقطع يمينه ودية نبرها ان خرجت فاقطع يمينها
وقطع يمينها فقتل الدية هذا عندنا سوا قطعها على التعاقب وتماثل في ربحه في التعاقب بقطع بالاولاد وفي القرآن تنوع صدر
وتنوع اقران العبد يقتل العبد بقتل الدية غير مترتبة لانه يمتري في حق الدم وعند ذوقه لا يبيع اقرانه كما في
المال الملاقاة حق المولى صدر من رضى جلا عند فنفذ الى اخرها ما اقتضى للاولاد وعلى عاقلة الدية للثاني لانا الاولاد عند النافذ
خطا ومن قطع يدي رجل ثم قتل اخاه بطلان ان يخلل نبرها بقر والى ان لم يخلل نبرها بقر فان اخلل يده او خطا اخذ
بها الاى لا يؤخذ بها ان كان خطا بل يمتري دية القاتل ليعود بوقوعها اى بالقطع والقيل عند اية جرحه وعند جرحها
بقتل فقط هذا ثمانية مسائل لان القطع اعم من الخطا والقيل كذلك صار اربعة ثم اما ان يكون نبرها بقر او لا يكون صار ثمانية
فان كل من نبرها بقر كان بقر ونبرها بقتل بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ فقتل عند جرحه لان القطع ثم القيل المثل
صحة وعنى وعند ما يقتل ولا يقطع فبذلك جزء القطع في جزاء القيل وتحقيق هذا في اصول الفقه في الاداء والعطاء
وان قتل من خطا فان برأ نبرها بقتل اى بقتل دية القطع والقيل وان لم يبرأ نبرها بقتل دية القيل لان
دية القيل اعم من دية القيل وهو ان يعاد دية السرية والنزول بين هذه الصلوة وبين عدم الاية نبرها بقتل
الدية نبرها بقتل فالاصل عدم وجه لا يخلل الاية فانه اكثر معقولا وان قطع غدا ثم قتل خطا سوا نبرها بقتل وان لم يبرأ نبرها
بقتل بالدية والقيل اى بقتل كقطع ونزول دية النفس ان قطع خطا ثم قتل سوا نبرها بقتل وان لا يؤخذ الدية للقطع
ويقتل لقطع المثل المماثلين لان احدى يده والاخر خطا فمعد ولو قتل بانه سوط فبرأ من سعي ومات من شدة
وجبت دية واحدة فقط لانه ما يبرأ من سعي لم يبرأ من سعي الا في حق التعزير وكذلك كل جراحة انما يمتري ولم يبرأ الا في
على الصلوة نبرها بقتل وان لم يبرأ من سعي لم يبرأ من سعي الا في حق التعزير وكذلك كل جراحة انما يمتري ولم يبرأ الا في
الان ولم يمتري بقتل بقتل لبقاء الان والارش انما يجب باعتبار الاثر في النفس عذابة وسبابة في كتاب الآيات

يخاذا فها هي عذابة اعمرا يقتل الجاني
بالواحد ناسجا النجاسة ابن المار

نبرها بقتل
نبرها بقتل

تفسير معلوم

تفسير حكمة العدل صدر ثم قوله ولم يمتري سهر من الناسخ واجب الاسفاد كما في الهداية والوقاية ومن قطع يده عذابة
عن القطع فمات منه فعلى قاطعه في ماله هذا عند اية خنجره وعند جرحه هو غفوس النفس فلما يجب عليه شي لان الغفوس القطع
غفوس موجه هو القطع ان لم يبرأ القيل ان سري لانه غفوس من القطع فاذا سري علم انه كان قتل لا قطعاً وانما اياك القصاص
اشبهه الغفوس صدر وان غفوس من القطع وما يحدث منه اية الجنابة فهو غفوس النفس كما عاينا في على القاتل لان قوله وما يحدث
منه يبرح في الغفوس السرية وهم الجنابة بنسب الحقائق كلف والعبد من كل المال والمطام من ثلثه يعني ان كانت الجنابة خطا
وقد غفوس غفوس الدية فيعتبر من الثلث لان الدية مال فتحق الورثة بتعلقها بالغفوس مية فيخرج من الثلث والما المثل
فوجه ثوبه هو ان حال غفوس على حق الورثة فيخرج الغفوس على الكمال هذا عند وعندها الغفوس الغفوس الغفوس الغفوس
درروا الشرح كالقطع اى الغفوس الشرح كالغفوس من القطع عند وعندها غفوس النفس اضا درروا وان وطعت امرأة
يذكر جرحه جرحا على يده ثم مات فعليه ماله الدية في مالها ان عدا على عاقلة ان خطا هذا عند اية جرحه
لان الغفوس اليد والقطع لا يكون غفوسا يحدث منه فكذا التزويج على اليد والقطع لا يكون تزويجا على ما يحدث
منه عنده ثم ان كان القطع عدا كان تزويجا على القصاص في الطرف وهو على الاستيفاء وعلى تقدير السقوط الاول
فلا يخلل للمهر بقتل عليه مهر المثل فان قبل قد سبق ان القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يصح
تزويجها عليه فلما الموجب الاصل للعقد القصاص لا طلاق قوله والمهر خروج قصاص وانما سقط للتزويج ثم يجب عليه الدية لان
التزويج وان غفوس من الغفوس من القصاص في الطرف فاذا سري نبت ان قتل ولم يتناول الغفوس الدية لعدم صحة
الغفوس النفس وهو في مالها لانه عند والعاقلة تتخذ فاذا وجب الدية ولها مهر تقاضا ان لم يتوفا وان كان احد هما
اكثر زوج صاحبه على الآخر وان كان القطع خطا كان تزويجا على ارش اليد واذا سري النفس نبت ان لا ارش لليد وان
المسح معدوم فيجب المثل كما اذا تزويجها على ما يده ولا شيء فيها والدية واجبة بقتل الدية خطا لا يبيع المقام
لان الدية على العاقلة اقول ينبغي ان يقع المقام على القول المختارة الدية وهو عدم جرحها على العاقلة بل في العاقلة كما
كخبر درروا تزويجا على اليد ما يحدث منها بقتل السرية او الجنابة ثم مات من فعله مهر المثل العدا لانه كما في على القاتل
وهو ان حال فلا يخلل للمهر بقتل المثل كما اذا نكحها على خمر او خمر ولا شيء عليها من الدية والقصاص لان جرحه القصاص وقد
رضي سقوطه على انه يصير هو لا يصلح لفسق اصل درروا وقوع عن العاقلة مقتدا في المطا لان هذا تزويج على الدية
وهو تقاضا لغير درروا والباقي مية اى الزيادة وصحة للعاقلة وتوقع لانهم ليسوا بقتلهم بقتلهم من الثلث فان خرج من الثلث
سقط اى الباقي والاى وان لم يخرج من الثلث فقد ما خرج منه اى فيسقط ما خرج من الثلث وهذا الفرق بين
التزويج على اليد وبين التزويج على الجنابة قوله المسموع وكذا الحكم عند جرح العوة الاولى اى فيما لو تزويجها على اليد لان
الغفوس من اليد غفوسا يحدث منه عند جرحها كشف ومن قطع يده فمات بعد ما اقتضى من القاطع قتلها فاطعة اذ

الاشارة

فَقُتِلَ عِدَاؤُهُ ثَلَاثَةً أُولَئِكَ فَتَنُهُ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ

لما سد فرما اقول لها بطني الدية فلم وادعي بطلان حق الآخر فلم يصح فاقول مالا ورم القائل الدية انما ادر وان كذا ما اقل
لها ولا جرمات الدية لان حق الشاهد بما سقط في القصاص سقط حتى خسر لم يدر انما او سقط في الما وسقط في الما ايضا
لما ذكرنا في حقها وحق ثالث در وان بعد فرما اجوبها قولا اي كونهما القائل عزم القائل الى اللام تحت الدية ثم ما قد انه
منه من التبريد في تصديقه المجرى فكلما له على القائل وجماع القائل غشا الدية وما فيه يدع ويؤمن الدية مال القائل هو من حقها فحقها اليها
والعمال ان لا يبرهن شي لانها ادعى المال على القائل والقائل تكفل به في ما اقر القائل للشريك قد بطل بتكذيبه وجه الاتهام ان القائل
بتكذبه انما هو قد اقر لنفسه وبعده ثبت الدية لرعه ان القصاص سقط باختيارها بالعموم كابتداء الغو منها والمقر له ما كذب القائل
حققة بل اضاف الوجوب الى غيره وفي شكاية لا يبرهن الا اقراره في قال القائل على ما انه فقال المقر ليس ولكننا اقلنا فان المال لا يقر له كذا
بما در وان اخلف شاهد العقل في زبانه او مكانه او لونه او قال احدها شربه بعضا وقال الاخر لا ادرى بما ادا فقله بطلت كل الشهادة
ان العقل يخلف باقتل الزنا والمكاح والآلة ويخلف احكامها والمطبخ بخلافه كمال على كل قل شهادة وفدوت در وان شهدا
بالقفل وجهه الا لا لرت الدية والقياس ان لا لا يجب شي لان العقل يخلف باختياره كماله فخير المشهود وجه الاتهام انهم
شهدوا بقتل المطبخ والمطبخ ليس ليتم العمل به قبل البيا فيجب اقل موجه هو الدية وتجب مالا لان الاصل في الفعل العمل
فلما يدرم العاقلة لما قرر ادر ولما اقر كل من رجلين بفعل زيد وقال ولي قلنا جيبا فانه قلنا لان كلامها اقر بانواعه كل
العقل وبالقصاص عليه المقر كصدقه في وجوب العقل عليه ايضا لكنه كذبة في انقاده بالعقل وتكذب المقر في بعض ما اقر به لا يبطل
اقراره في السا لان ذلك بوجبه تصديقه وفي المقر لا يمنع صحة اقراره در ولو شهدا بفعل زيد عمرا واخرا ان بفعل كذا يراه وادعي
وليه قلنا ما القائلان في تكذيب المشهود ان شهدا في بعض ما شهدا وهذا يبطل شهادته لان في التكذيب تصديقا صدق والعمر
بحالة الرمي لا الوصور في شكاية الرمي فعد الاما فله من سلبا فانه قد وصل اليه مات تجب الدية خلافها اي لا يجب شي عند ما اذ
بالا وادعوا سقط نفوته فصارت من الرمي في موجه كما اذا ابراه بعد الخروج قبل الموت لان الرمي الى الحالة الرمي مستقيم فعد ولو
مرضا فاسلم قبل الوصور لا يجب شي اتفاقا وان رمى بعد افاق فوصل فاقية بعد وقت مجزى فقل ما بين قيمته مرتبا ومرتبا حتى
لو كانت قيمته قبل الرمي الف درهم وبعد الرمي ثمانية يلزمه ما ادرهم وان رمى محرم صدق فاقية فوصل وجب الجزا وان رما حلال
فاحرم فوصل فلا وان رما من فعل عليه برجم فوج شهوده فوصل لا يبطل لان العبرة بحالة الرمي ووجه ما كذب الدية ولو رمى
مسلم صدق فوصل حله في العكس كحرم لان المعبر بحالة الرمي كما ذكرنا **كتاب الدية** جمع دية مصدر ودي القائل المقنن
اداعى عليه وليه المال الذي بدل لنفسه قيل لذلك المادية شبيهة بالمصدر وفادها بخدوفة كذا في عدو كذا في الغرب والارمن
اسم للواحد على ما دون النفس والدية في الشئ اسم للمال الذي هو بدل النفس الدية المقاطعة من الابل مائة اربابا نبات فحاشوا
ونبات لبون وحشاش جمع حقة وجمع حدة من كل حرس وعشرون عند كدرة يملون حقة ويملون حدة واربون شنية
وهي التي تحت عليها خمس سنين كلها خلقات جمع خلفه بكسر اللام وهي الحمار من الثور في يملونها اولادها تملونها غابة الابل

فقلت يا صاحب المال
 والله ما هو بصدق
 الخبير في العوض
 فقلت نعم اني فيها
 اختلفت مالا انصار
 حقوا نعمي بما اقره
 العاقل فله
 يا ابلس ما غلبنا
 لك الامام في هذا
 الدنيا اليوم ودا
 في العاقل في العوض
 فقلت يا صاحب المال
 فقلت نعم اني فيها
 اختلفت مالا انصار
 حقوا نعمي بما اقره
 العاقل فله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فيمضون ان هذا بمقدار قيمة بلا هذا الاثر الف درهم ومعه تسعين فالتفاوت مائة درهم
وهو عشر الف فمضوا هذا التفاوت من الدية وهي عشرة الاف درهم ففقره
الف درهم فهو حكومة العدل در در عزر

[illegible][illegible]

五

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

بش
حنف
اخذ
حنف
ص

خوارزم

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges or stains, particularly along the left edge and bottom. The binding edge on the left is visible, showing the stitching or glue of the book's spine.

...

فصل الاشارة الى ما ينبغي ان يتصور على اليد في اقله وحكومة عدل في مسائل كذا في الهداية واللو ك نصف من فاسد ما قبله من
كل ما وكذا الوجه او حصر او صغر كذا في الخاف وقال في الخلاصة ثم فيما احفرت او سوت او حمرت تأييد الية اذا كانت منفعة
المصلحة والا فلو كان السار حال التكلم بآية البقاء والا فلا شيء وعلى هذا لا يبق كلام الحكيم على الطلاق في قوله ولو سوت كل ما
بفسرية وفي غاية فائدة في الخاف على العاقلة وفي العرفه ماله ولو قاعدت سن دخلت مكانا اخرى سقطت اشارة قوله في
حلافه كذا في وقال اي عليه الا ان كان كمالا لا ان الجبانية قد تحققت ولما دلت نعمة مبتدأ فمن الله تعالى ان الجبانية انعدمت مع فعلها كما ان
فليس من حيث ثبت لا يجب الا ان كان الجبانية وفي سن مبيحة فثبت مكانا اخرى لا يلزم من شي الا لاجتماع لعدم فساد المنيبت حيث ثبت
مكانا اخرى فلم تفت المنفعة ولا البرزنية كذا في الهداية وان علما الر قبل سنة المفاوعة لا مكانا فثبت عليها الحكم لا يسطر ان شاء
لان هذا مما لا يعقد اذ العرفه في الهداية وكذا الوصل في الهداية فالتحتم لانها لا يكون مكات عليه هداية وفيه تلف سنة فاقتر
من فالعرا ثم ثبت فعليه دية السن المقص منه لانه ان استوفى بغيره لان الموت فساد المنيبت لم يقدح في ثبوت مكانا اخرى
فانعدمت الجبانية هداية وبثاني واقصا من السن والموتة حول القوم ثباني في الجراح سنة ان ينظر وان الجراحا يعقد
فيها ما لا يحال الا حمالا الية الى التفت في ظهره فلو وانما يفسد الامر بالبر في قوله وكذا الوجه سنة فخرت فلو جله القاضي
في المصرو وقد سقطت سنة فاختلغا في سبب سقوطها فان قبل متى السنة فالقول المصرو وان بعد ضمها فلا فساد ولو شج
رجلا فالتحتم ثبت الشعر ولم يبق الا ان يسطر الا ان عند اي سخر في السن الام وهو حكومة عدل لان السن الموجب
ان زال فالام الحاصل ما زال فيجب تنويمه عند محذرة عليه حرة الطل لانه انما لزمه اجر الطل من الدوا بفعله فصا كانه
اخذ ذلك من كذا الا ان ما حقه ان يقول ان المنافع على اصلنا لا تنقوم الا بعد الشبهة ولم يوجد في حق الجبانية فلا يغرم
شيئا هداية وكذا الوجه في قرب فخر الشبهة وان بقي اثرة حكومة عدل بالاحمال ولا يقتضى بخرج او طرف او موشة الا
بعد الشر وقال الشافعي في مقتضى منه في الحال هداية وكذا سقطت القود سنة كقعد الاب انه فائدة فيه في مال العالم
وكل جبانية اعترف بها الجاني فهي في ماله هداية وعند الهبة والجنون الخطأ ودينه على عاقلة ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث
والصوة كالجنون لان عند الشافعي رعدة عمدة وجه الطرفان في الهداية **فصل** ومن ضرب بطن امرأة فالقت جينا
متنا فلع عاقلة اي على عاقلة الضارب عرة خمسمائة درهم اي نصف عشر الية من الذكر وعشوية المرأة في النسي واصله
واصله قوله دم في الجنين عرة عدا وامة قيمته خمسمائة درهم وهو حجة على مالك والشافعي هما حيث قد ابا بجمانة
وانما سمي بدل الجنين عرة لان الواجب عبد العبد سمي عرة وقبل لانه او ارضا ظهر في باب الية وعرة الشئ او كما
سمي او الشر عرة ويبر على العاقلة في سنة لما روي انه عم قضي بالفرقة على العاقلة سنة وهو حجة على مالك وهو قوله
انها في ماله عدا الشافعي في ثمت سنين كنف فان العنة تجازات عدية اي دية الجنين هكذا في اكثر النسخ وهو المناسب
في بعد هذا وفي بعض النسخ فدية اي فعليه دية كاملة وهو المناسب في الهداية والكسر والوفاية وان شيا وان

خطایان را میزدند و میزدند

ولا يقدح خبره إلا مجرد أن يؤخذوا واعتبروا في إقصاء الحال في النفس من النفس

11

[illegible][illegible]

اذا لم يقم

جون ۱۸۸۱ء

بعضه الاف درهم
الى الاضربين
فان المولى يدفع نصفه

تفان تل صغير
لكن عبد الله
طاهر

[illegible]

[illegible]

الصلح في مشايخ

خدا و یونان الایفکس ای جی غورنولی خطا
ثم غفره و حلل فم عنده

کتابخانه
مجلس
تاریخ
مجلس
تاریخ

ببذل المدعى وهما لا يسقط ببذل الدية درر من قال منهم قتله فلان استثناء في معية بان قال قتله و
لا عرف له قاتل غير فلان وان ادعى الولي القتل على غيره سقط عنهم يعني اذا ادعى ولي القتل القتل
على رجل من غير اهل المحلة كان ذلك ابرأ منه لاهل المحلة حتى لا تسمع دعوا بعد ذلك عليهم ان ادعى على واحد
منهم بعينه لا تبطل القسامة والدية من اهل ما وعن ابي حنيفة ربح في رواية يكون ذلك ابرأ من اهل المحلة
كذا في الخاتمة درر ولا تقبل شهادتهم ان بالقتل على غيرهم خلافا لهما اي ولا تقبل شهادة اهل المحلة وجد
القتل فيهم على غيرهم عند ابي حنيفة ربح وقالوا تقبل لان الولي بادعائه القتل على غيرهم ابرأ من اهل المحلة
فتقبل شهادتهم له ان الخصومة كانت متوجهة اليهم فلا تقبل شهادتهم ان خرجوا عن الوكيل والوكيل
بالخصومة اذا شهد بعد العزل والوصي اذا شهد بعد الخروج عن الوصاية شرح المجمع ولا على بعضهم
ان ادعاه اجماعا اي ولا تقبل ايضا شهادة اهل المحلة وجد القتل فيهم على بعضهم بان ادعى الولي القتل
في ذلك البعض بعينه لان الخصومة قائمة مع الكل والشامد يدفعها عن نفسه فيكون مشتما وقوله اجماعا
اي ردوا بين ائمتنا وجود اكثر البدن سواء كان معه رأس او درر او نصفه مع الرأس كوجود كله اذ لا كثر حكم
ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا يشرب او يخرج الدم من فيه او انفيه
او دبره او ذكره فان الدم يخرج من هذه الاعضاء بلا فعل من احد بخلاف الاذن والعين صدر او وجدا اقل
من نصفه ولو كان تلك الاقل مع الرأس او نصفه مشقوبا بطول او وجديده او رجلا او رأسه عذابة وان
جد عذابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة دون اهل المحلة لان في يده فصار كما اذا كان في داره وكذا لو كان
اي ذلك الرجل يقودها او ركبها وان اجتمعوا الى السائعا والقائد والراكب فعليه وان وجد عذابة بين قريتين
فعلى اقربهما وان وجد في داره فعلى عاقلة عند ابي حنيفة ربح لان الدار حال ظهور القتل لورثة فالدية
على عاقلة عندهما وعند زفر رحمه الله لا شيء فيه وبه يفتي لما قالوا ان الدار في يد حال ظهور القتل فيجل
كانه قتل نفسه فكان حدر او ان كانت الدار للورثة فالعاقلة انما يتحملون ما يجب عليهم تخفيفا
نهم لا يمكن الايجاب على الورثة درر وان وجد في دار انسان فعليه القسامة لان الدار في يده هدايه وعلى
عاقلة الدية وان كانت العاقلة حاضرة ان حاضرين يدخلون في القسامة ايضا خلافا لابي يوسف
والاى وان لم تكن العاقلة حاضرين كثرات اليمين عليه والقسامة على الملاك دون السكان عند ابي
حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف على الجميع من الملاك والسكان لا شتر الكسب في التزم الحفظ ووجود
القتل بينهم ولهما ان يكون من الغنم وهو الشفعة مختصة بالملاك وكذا ما يكون من الغنم والسكان
منقولون من محلة الى محلة فلا يلتزمون الحفظ وهي اي القسامة على اهل الحطة عند ابي حنيفة ومحمد ربح

فان الوصيتين تصحان لان الوصية اخت الميراث والارث يجري في الصورتين فتصح الوصية ايضا
 لكن الثانية انما تصح ان كان بينها وبين ولادته اقل من سنة اشهر ولا تصح الهبة له اي الحمل
 وان اوصى بامه دون تحت الوصية والاستثناء لان الاصل ان ما يصح اقراره بالعقد يصح
 استناده وما قل كما مر في البيوع ويصح اقرار الحمل بالوصية فيصح استناده درر
 ولا بد في الوصية من القبول ويعتبر بعد موت الموصي ولا اعتبار بالردة والقبول في حياته
 وبه اي القبول يملك اي الموصي به الا ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول
 فانه اي الموصي له يملكها وتصير لورثة اي ورثة الموصي له استحسانا والقياس ان تبطل
 الوصية لما ذكر ان الملك موقوف على القبول فصار كمشترحات قبل قبوله بعد ايجاب
 البايع وجلا استحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بموته تماما لا يلحقه الفسخ
 من جهة وانما توقفت لحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في بيع شرط فيه خيار
 المشتري اذا مات قبل الاجازة درر ولا تصح من صبي لانها تبرع وهو ليس اهله
 وعند الشافعي رج يجوز ولا من مكاتب وان ترك وقاد لانه ايضا ليس من اهل التبرع
 وقيل عندهما يصح في صورة ترك الوفاء درر والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح ممن
 يحيط دينه بماله الا ان يبرئه الغرماء والموصي ان يرجع في وصية قولان يقول رجعت عما
 اوصيت لانه تبرع لم يتم فصار كالهبة او لا يقطع حق المالك في الغصب كقطع الثوب
 وخياطتها وينزل ملكه كالباع والهبة فان كل تصرف اوجب زوال ملك الموصي كان رجوعا
 كما اذا باع الموصي به ثم اشتراه او وهبه ثم رجع فان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا
 زاله عنه كان رجوعا درر وان اشتراه او رجع بعد ذلك او بوجوب الموصي به زيادة
 لا يمكن التسليم الا بها اي بتلك الزيادة كالتسوية وبناء في الدار والحشو بالقطن
 وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع لانه للتصرف في الحاجة عادة فصار هذا المعنى اصلا
 ايضا هداية لا غسل الثوب لان من اراد ان يعطي ثوبه غيره يغسله عادة فكان
 تقريره وتخصيص الدار وهدهما وجهان في جود الوصية ليس برجوع عند محمد خلافا
 لابي يوسف فخرج ولا قول اخر في الوصية لان التاخير ليس بسقوط كتأخير الدين بخلاف
 ما اذا قال تركت لانه اسقاط هداية وكل وصية اوصيت بها فلان فهي حرام وربوا
 لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعي بقاء الاصل بخلاف ما اذا قال فهي باطلة لانه اذا ذهب
 المتلاشي

انما يصح الوصية
 بغير الرجوع
 في الميراث

انما يصح الوصية
 بغير الرجوع
 في الميراث

المتلاشي هداية وكل وصية اوصيت بها فلان فهي حرام وربوا لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعي بقاء
 الاصل بخلاف ما اذا قال فهي باطلة لانه اذا ذهب المتلاشي هداية لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعي بقاء
 لان اللفظ يدل على قطع التركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر لان الحمل يحتمل الشقة
 واللفظ صالح لها هداية الا ان يكون فلان الثاني ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها لان الوصية
 الاولى انما تبطل ضرورة كونها للثاني ولم يتحقق فبقى الاول ولو كان فلان حين قال ذلك
 حياته مات قبل موت الموصي فهي للورثة لبطلان الوصيتين الاولى بالتبرع والثانية بالموت
 هداية وتبطل هبة الميراث ووصيته لاجنبية تكملها بعد هداية او الوصية اي وهبت الميراث
 لامرأة شيئا او اوصى لها بشيئ من تزوجها ثم مات تبطل الهبة والوصية لان الوصية
 اي ببعده الموت وعند الموت هي وارثة له اما الهبة فهي ان كانت فخرية فهي كالمضافة الى الموت
 لان حكمها تنقضي عند الموت الا كبريائها تبطل بالدين المستغرق وعند عدم الدين يعتبر
 من ذلك بخلاف الاقرار فانه اقرار لهاته تزوجها حيث يصح لانها عند الاقرار اجنبية صدر
 وكذا اقراره ووصيته وهبة لابنة الكافر والرفيق ان اسلم واعتق بعد ذلك اي اقر الميراث
 او اوصى او وهب لابنة الكافر ثم اسلم الابن قبل موت الا تبطل ذلك اما الاقرار فلان النبوة
 قاطعة وقت الاقرار فاعتبه ايراث نعمة الايثار واما الهبة والوصية فلما امر وكذا ان كان
 الابن عبدا او مكاتباً فعتق لما بيننا صدر وهبة المقعد المغلوج والاشل والسلول من كل
 ماله ان طال مدة سنة درر ولم يخف موته منه والاى وان لم يطل مدته فمن ثلثة المقعد ككبر
 على وزن المفعول هو العاجز عن المشي لدا في رجلية والفيلج او يعرض نصف البدن فيمنعه عن
 والحركة الارادية والاشل هو الذي يفيد ارتعاش وحركة والسلول هو الذي يكون له على السدل
 وهو قرح يكون في الترية
 وارثة في الثلث بينهما نصفين لانها استوفيت في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق
 والثلث ينطق عن حقهما فيكون بينهما درر ولو لا احد منهما بثلثه والاخر بثلثه والثلثا
 ثلثان لصاحب الثلث وثلثه لصاحب الثلث ولو لا احد منهما بثلثه والاخر بثلثه او بنصفه
 او بثلثه بنصف الثلث بينهما وعندهما يثلث في الاول ويخمس في الثاني وثلثه اخماس في الثالث
 ويرتفع في الثالث قال ابو حنيفة رح الوصية بالكثر من الثلث اذ ايجز الورثة وقد وقع باطلا
 فكانه اوصى بالثلث لكل واحد فينصف الثلث بينهما ثم هذا مبني على خلاف مقررين فيهم ذكره

انما يصح الوصية
 بغير الرجوع
 في الميراث

انما يصح الوصية
 بغير الرجوع
 في الميراث

انما يصح الوصية
 بغير الرجوع
 في الميراث

بقوله لا يضرب الموصي له بالثالث عند الامام ابي حنيفة رح اي لا تجعل الموصي له من الثلث ضرب
من ماله سمي او جعله مفعول لا يضرب بخذوف اي لا يضرب بشئ كذا في الدرر نقل من العناية وقال صدر
الشرعية المراد بالضرب المضرب المصطوح بين الحسب فاذا اوصى بالثلث والكل فعند ابي حنيفة رح
سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف بضرب النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون نصف
الثلث وهو السكس فلكل سكر المال وعندهما سهام الوصية اربعة والواحد من الاربعة ربع
فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الثلث من الاربعة وهي ثلثة
ارباع الثلث فيضرب ثلثة الارباع في الثلث يعني ثلثة ارباع الثلث ولصاحب الثلث واحدة من
الاربعة فيضرب الواحدة في الثلث وهو الربع يعني ربع الثلث كذا في الدرر الذي في الحيازة صورتهما عند
لجمل قيمة احدى النعماء وقيمة الاخر ستمائة واوصى بان يباع احدى الفلان بمائة والاخر لفلان
بمائة فان الحيازة حصلت لاحدهما بالف والاخر بخمسمائة والكل وصية لكونه في حال المرض فان
لم يكن له غيرها ولم يجر الوصية جازت الحيازة بعد الثلث فيكون بينهما اثلاثا يضرب الموصي له
بالالف بحسب وصية وهي الالف والموصي له الاخر بحسب وصية وهي خمسمائة فلو كان هذا كسائه
الوصايا على قول ابي حنيفة رح وجبان لا يضرب الموصي له بالالف باكثر من خمسمائة وثلثها
صورتهما ان يوصى بعقد عشرين قيمة احدى النعماء وقيمة الاخر الفلان ولا ماله له غيرها
ان اجازت الوصية عتقا جميعا وان لم يجز واعتقا من الثلث وثلث ماله الف فالالف بينهما على
قدر وصيتهما ثلثا الالف للذي قيمة الفان ويسعى في الباقي والثلث للذي قيمة الف ويسعى في الباقي
والدرهم المرسلة او المطلقة عن كونها ثلثا او نصف او نحوهما صورتهما ان يوصى لرجل بالفين
والاخر بالف وثلث ماله الف ولم يجر الوصية فانه يكون بينهما اثلاثا كل واحد منهما يضرب
بجميع وصية لان الوصية في مخرجها صحيحة لجواز ان يكون له مال اخر يخرج هذا القدر
من الثلث وجه فرق الامام بين هذه الصورة الثلثة وبين غيرها ان الوصية اذا كانت
مقتدة بما زاد على الثلث صريحا كالنصف والثلثين ونحوهما وانشرع ابطال الوصية في الزائد
يكون ذلك لغوا فلا يعتبر في حق المضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقدرة حيث لا يكون في العبارة
ما يكون مبطلا للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهما وانفق ان ماله مائة درهم فان الوصية
غير باطلة بالكلية لا مكان ان يظهر له مال فوق المائة واذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة
في حق المضرب ودرر وبطل الوصية بنصيب ابنه لان الوصية لما هو حق الابن لا تصح لغيره
وتصح

فانما جعل الثلث في الوصية لئلا يفرط الموصي في ان يوصي بجميع ماله او اكثر من الثلث

فانما جعل الثلث في الوصية لئلا يفرط الموصي في ان يوصي بجميع ماله او اكثر من الثلث

وتصح عتق نصيب ابنه اذا لامانع منه فلو كان له ابنان فلو وصى له الثلث وان ثلثة فالربع وان
اوصى بجزء من ماله فالربعين الى الورثة اي يقال للورثة اعطيت ما شئت لانه مجهول والجهالة لا تمنع
الوصية فالبيان الى الوارث درر وان اوصى بسهم من ماله فالسكس عند ابي حنيفة رح وعندهما
مثل نصيب احدهم من الورثة الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة له من الورثة لهما ان السهم يراد
به احد سهام الورثة عرفا لا يستلزم الوصية والاقل متيقن به فيصرف اليه الا اذا زاد على الثلث
فيرة اليه لانه لا مزيد عليه عند عدم اجازة الورثة وله ان ان السهم هو السكس هو المروي
عن ابن مسعود رضي عنه وقد رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى لانه يذكر ويراد بالسكس
فان اياها قال السهم في اللغة عبارة عن السكس ويذكر ويراد به سهم من سهام الورثة
فيعطى ما ذكرناه هدية قالوا هذا في غيرهم وفي عرفنا السهم كالجزة ذكره في الهداية
وان اوصى له بسكس ماله ثم بث ماله واجاز واقله الثلث اي يكون السكس داخل في
الثلث وان اوصى بسكس ثم بسكس فله السكس سواء اخذ المولى او اخلف
اي لو قال سكر مالي لفلان ثم قال في ذلك المولى او في غيره سكر مالي لفلان فله سكر
واحد لان السكس ذكره معرفا بالاضافة الى المال والعرفه متى اعمدت يراد بالثاني عين الاول
وهو المعهود في اللغة ولو بثت دراهمه او غنمه او ثيابه وهي من جنس فذلك الثلثان فله
الباقي ان خرج من الثلث وقال زفر رح له ثلث ما بقى فكذا كل مكمل وموزون وان بثت ثيابه
وهي متعاقبة فذلك الثلثان فله ثلث ما بقى لان الظاهر منها التفاوت بين افرادها فيكون
اجزاء مختلفة فلا يمكن جمع حوا احد من الواحد درر وان بثت عبيده فكذلك وعندهما
كل الباقي وقيل يوافقان صاحباه لابي حنيفة رح فيها عبادة الهداية في هذا المحل لو اوصى بثلث
ثلثة من عبيده فمات اثنان لم يكن له الا ثلث الباقي وكذلك الدور المختلفة وقيل هذا قول
ابي حنيفة رح وحده لانه لا يبرى الجبر على القسمة فيها وقيل هو قول الكل لان عندهما للفاضي ان
يجتهد ويجمع وبدون ذلك يتعدى الجمع والاقل اشبه للغة المذكور انتهى ولم يذكر قوله
والدواب كالبعيد في الهداية والوقاية والكنز والمختار ومجمع البحرين وان اوصى بالف
وله عين ودين على الفير من جنس الالف فهي اي الوصية المذكورة عين ان خرجت من ثلث
العين لا مكان ايفاء كل ذي حقا حقه بلا جنس فيصار اليه درر والا دفع ثلث العين
ونك ما سوفي من الدين حتى تنه يعني كلما خرج شيء من الدين اخذ ثلثة يستوفي الالف

الالف

لأن الموصي له شريك الوارث في تخصيصه بالعين بخمس حصة الوارثة لأن العين أولى من الدين
وان اوصى بالثلث لزيد وعمرو واحدهما ميت فكله للحي سواء علم موت احدهما والا لا
لميت ليس له الموصية فلا يرثه الحي الذي هو من اهلها كما اذا اوصى لزيد وجدار وعن أبي يونس
انه اذا لم يعلم الموصي موته فله نصف الثلث لأن الوصية صحيحة عنده للميت فلم يرثه الحي
الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم موته لأن الوصية للميت لغو فكان راضيا بكل الثلث لزيد
كذا في الدرر وان قال بين زيد وعمرو فالتصف للحي لأن قضية هذا اللفظ ان يكون لكل منهما
نصف الثلث بخلاف ما تقدم الا يرى ان من قال ثلث مالي بين فلان وسكت لم يخرق الثلث
بهدايه وان اوصى بثلث ماله ولا مال له فالتصف لاي فلان الموصي له ثلث ماله عند الموت لأن الوصية
عقد استخلاف مضاف الى ما بعد الموت وشيئ حكمه بعده في شرط وجود الملك عند الموت لا قبله
وكذا اذا كان له مال فعلى قبل موته بطلت لما ذكر ان ايجاب بعد الموت فيعتبر قيامه خنيذ
درر وان بثلث غنمه ولا غنمه له او كان فذلك قبل موته بطلت أي الوصية لما ذكر ان ايجاب
بعد الموت فيعتبر قيامه وان استفاد غنما ثم مات تحت في الصحيح وان اوصى بشاة من ماله
ولاشاة له فله قيمتها لأنه لما قال من مالي دل على ان غرضه الوصية بمالية الشاة وتبطل الوصية
بشاة من غنمه ولا غنمه له لأنه لما اضاف الى الغنم علم ان مراده عين الشاة حيث جعله
جزء من الغنم وان اوصى بثلث ماله لامته او اولاده وهن ثلاث ولا فقراد والمساكين فلهن
ثلثة اجزاء ولكل فريق من الفقراء والمساكين خمس هذا عند أبي حنيفة وابي يوسف
رج وعند محمد رج لامته او اولاده ثلثة اقسام ولكل فريق من الفقراء والمساكين
سبعان أي وعند محمد يوفى الثلث على سبعة اقسام ثلثة منها لامته او اولاده لان المذكور
في فقراد والمساكين لفظ الجمع واقله في الميراث اثنان والوصية اخت الميراث ولهما ان
الجمع المحل للاميراد به الجنس وتبطل الجمعية كقوله تعالى لا يحل لك النساء فينراد به الواحد
فليس بجماعة ولهن ثلثة منها درر وان اوصى بثلث ماله لزيد والفقراء فله نصفه
ولهن نصفه وعند محمد رج له ثلثة ولهن ثلثة اوصى بمائة لزيد ومائة لعمرو ثم قال
ليس اشركتكم معهما فله ثلث ما لكل لأن نصيب زيد وعمرو متساويان فيه وقد اشرك
أبيهما فيكون شريك كل منهما فله ما لكل منهما وهو ثلث المائتين ولو بمائة لزيد
ومائة لعمرو فليكر نصف ما لكل منهما لأن تحقيق المساواة بينهما غير ممكن لتفاوت

المالين

عليه وفي له صورة المسئلة اذا قال له علي دين فصدقه يستحق الى ثلث المال لأنه دين صورة ووصية معني
فان اوصى مع ذلك لا يفرق ثلث ماله بغير ثلث المال له وثلثه للورثة فيقال للموصي له صدق الفقير بالدين فيما
فان قال الموصي له الدين مائة يعطى للمقرن بالدين ثلث المائة مما في يده فان فضل شيء يبقى له والا فلا ويقال للورثة صدقوا
المقرن بالدين فيما شئتم فان قال الورثة ثلثمائة يعطون للمقرن بالدين ثلثي ذلك مما في ايديهم فان فضل شيء يبقى لهم
والا فلا ويقال يحلف كل واحد على العلم في دعوى الزيادة وتوفيها الغنية

المالين ولا بد من العمل عنهم لفظ الاشتراك فحملناه على المساواة لكل واحد منهما كما هو وجه القياس
عملا بالنظر بقدر الامكان درر وان قال لفلان علي دين فصدقه فانه يصدق الا بالثلث والقياس
ان لا يصدق لأنه امرهم بخلاف حكم الشرع وهو تصديق المدعي بلا حجة ولأن قوله علي دين
اقرار بالحق وهو ان كان صحيحا لكن لا يحكم به الا بالبيان وقد فات وجه الاستحسان لأنه
سلطه على مال هو بما اوصى وهو يملك هذا التسلط بمقدار الثلث بان يوصيه له ابتداء ويصح
تسلطه ايضا بالاقرار له بدين مجهول والمراد فيحتاج الى ذلك بان يعرف اهل الحق ولا يعرف
قدره فيصح في تلك رتبة بهذا الطريق فيجعل وصية في حصة التنفيذ وان كان ديننا في حصة
المسحق وجعل التقدير فيها للموصي له فهذا يصدق في الثلث لا الزيادة درر فان اوصى
مع ذلك بوصايا غير ثلث كما هي لاصحاب الوصايا ما تقدم وما تأخر وثلثان للورثة ويقال
اي بعد ما غزل يقال لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما شئتم فيؤخذ اصحاب الوصايا
بثلث ما اقروا به والورثة بثلثي ما اقروا به يحلف كل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقروا
اي اوصى مع ذلك الدين الذي امر بتصديقه مقداره بثلث ماله تقوم يعزل ثلث المال للوصية
والثلثان للورثة وقيل للموصي لهم صدقوه فيما شئتم فاذا اقروا بمقدار ثلث ذلك المقدار
يكون في حقهم هو ثلث المال وما بقي من الثلث فلموصي له ويقال للورثة صدقوه فيما شئتم
فاذا اقروا بشيئ فثلثا ذلك الشيئ يكون في حقهم هو ثلثا المال والباقي للورثة وحلف
كل واحد من الموصي له والورثة على العلم بدعوى الزيادة صدر وان اوصى بعين لوارثه ولا جنبي
فللا جنبي نصفها والاشي للوارث لأنه ابتداء ايجاب فيجوز فيما يملك ويبطل فيما لا يملك
والفرق بينه وبين ما اذا اوصى للحي وميت يكون الكل للحي لأن الميت ليس باهل للوصية
فلا يصلح مزاحمة الحي والوارث من اهلها ولهذا يصح باجازه الورثة كشف وان اوصى
لكل من ثلثة بنوب وهي متفاوتة فضاع ثوب ولم يدرايتها هو والورثة تقول لكل هؤلاء
حقك بطلت الوصية فان سلموا ما بقي فلذلك الجيد ثلثا جديدها والذي الردى
ثلثا ربهها والذي الوسط ثلث كل منهما اوصى بثلثة اثواب متفاوتة جيدة ومتوسطة وردي وقال الجيد
لربه والوسط للردى والبكر فذلك واحد ولا يري اي هو والورثة تقول لكل واحد حقه فالوصية
باطلة لكن الورثة ان سلموا الثوب الباقى الى ربه وعمرو وبكر اخذ ربه ثلثي الا حود من الثوبين
واخذ بكر ثلثي الاردي وعمرو ثلث كل واحد صدر وان اوصى ببيت مقبلي من دار مشتركة قسمت اقسامها

يعني من حصة الوارث
فان قال للورثة لفلان
علي دين فصدقه
فان قال الموصي له الدين
مائة يعطى للمقرن بالدين
ثلث المائة مما في يده فان
فضل شيء يبقى له والا فلا
ويقال للورثة صدقوا المقرن
بالدين فيما شئتم فان قال
الورثة ثلثمائة يعطون للمقرن
بالدين ثلثي ذلك مما في
ايديهم فان فضل شيء
يبقى لهم والا فلا ويقال
يحلف كل واحد على العلم في
دعوى الزيادة وتوفيها الغنية

قان خرج البيت في نصيب بك التصاد فهو الموصي له وعند محمد في نصفه الا ان لم يخرج
البيت في نصيبه فله قدر ذرية وعند محمد في نصف ذرية الاقرار كالوصية يعني اذا كان ملك
الوصية اقراراً فالحكم كذلك مع الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف في صحة المخرج وهو المختار
وان اوصى بالقبض عن مال غيره فله فيها الاجازة بعد موت الموصي وله المنع بعد الاجازة
يعني اذا اوصى من مال رجل لاخر بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصي فان دفعه اليه جاز
وله ان يمنع لانه تبرع بمال الغير فيوقف على اجازته فاذا اجاز كان تبرعاً منه ايضاً فله ان يمنع
من التسليم لانه لم يتم بعد فاشبه الهبة قبل التسليم درر بخلاف الورثة لو اجازوا ما اذا
على الثلث اي بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث واجازت الورثة في مخرجها صححة
لمصادفتها ملك نفسه والامتناع لحق الورثة فاذا اجازوها سقط حقهم فنفذ من جهة
الموصي هذا في درر وان اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية بيه بالثلث فعليه دفع ثلث
نصيبه لانه اقر له بثلث شايع في التركة وهي في ايديهما فتكون مقرراً بثلث ما في يده بخلاف
ما اذا اقر احد ابدين لغيره لان الذين تقدم على الميراث فيكون مقرراً بثلثه لا بشي الا ان يسلمه
فيقتله عليه اما الموصي له بالثلث فشريك الوارث فلا يسلمه له شيء الا ان يسلمه
للورثة مثله درر وان اوصى بامته فولدت بعد موته فلهما الموصي له ان خرجا من الثلث والا
اخذا الثلث منها منه يعني اذا اوصى لرجل بامته فولدت بعد موت الموصي ولها قبل القسمة
وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فلهما الموصي له لان اللزوم دخلت في الوصية اصانة والولد تبعاً
لانتصالي بالامه فاذا اولدت ولداً قبل القسمة والتركة قبلها مبيعة على حكم ملك الميت
ببطلان ان يتنقذ وصاياه منه ويقضي ديونه دخل في الوصية كانه اوجب فيهما الوصية فكانا للموصي له
وان لم يخرج من الثلث ينقذ وصيته او لا من اللزوم من الولد درر وعنده في حنفية رح
لان التبع لا يبرأ من الاصل وعندهما يؤخذ منهما على السواء فان كان له سمانه درهم وامته
ساوي ثلثمائة فولدت ولداً ساوي ثلثمائة بعد موت الموصي حتى صار ماله الف ومائتين فثلث
المال اربع مائة فعنده في حنفية رح للموصي له اللزوم وثلث الولد وعندهما ثلثا كل منهما صدر
في غير حال التصرف في التصرف في المخرج فان كان في القسمة فن كل المال وان في المرض
ففي الثلث من الثلث وان كان في القسمة التصرف في المخرج هو الذي اوجب حكمه للحال
ومضاف الى الموت ما اوجب حكمه بعد موته كانت خسر بعد موت في المخرج يعتبر حاله التصرف فان كان

صححاً
الذي يبرم من

في الثلث من الثلث

صححاً في تلك الحال يتنقذ من كل ماله وان كان مريضاً يتنقذ من الثلث فالمراد بالتصرف الذي هو انشاء
ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين في المرض بمثل يتنقذ من كل المال اما المضاف
الى الموت فيعتبر من الثلث سواء كان زمن القسمة او زمن المرض صدر ومرض صح منه كالوصية لان
حق الوارث والغريم انما يتعلق بحاله في مرض الموت وبالبينة يظهر انه ليس كذلك درر والقهر في مرض
الموت والمحاباة والكفالة والهبة وصية في اعتبارها من الثلث فان اعتق وحابي وصاف الثلث
عندهما فالمحاباة اولى ان قدس على الاعتاق ومحاباة المحاباة والعتق سواء ان اخرجت صورة المحاباة
ثم الاعتاق ما اذا باع عبداً قيمته مائتان بمائة ثم اعتق عبداً قيمته مائة لا مال له سواهما يصف
الثلث الى المحاباة وسعي العبد في كل قيمته وصورة العكس اعتق العبد الذي قيمته مائة ثم
باع الذي قيمته مائتان بمائة يثبت الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد المعتق يعتق
نصفه مجاناً ويسعى في نصف قيمته وصاحب المحاباة ياخذ العبد الاخر بمائة وخمسين درر
وان اعتق بين محاباة بين نصف من الثلث درر للاولى ونصف بين العتق والاخيرة اي المحاباة
الاخيرة لان العتق يتقدم عليها فيسويان وان جاني بين عتقين فنصف من الثلث للمحاباة
ونصف للعتقين يعني يثبت الثلث بين العتق الاول والمحاباة وما اصاب العتق فيه بين
وبين العتق الثاني درر وعندهما العتق اولى في الجميع من الصورتين اذ لا يلحقه الفسخ
وله ان المحاباة اقوى لانه في ضمن عقد المفاوضة لكن ان وجد العتق اولاً وهو لا يحتمل
الرفع براحه المحاباة درر وان اوصى بان يعتق عنه بهذه المائة عبد فملك منها درهم بطلت
الوصية وعندهما يعتق بما بقي لانه وصية بنوع قرية فيجب تنفيذها ما امكن اعتباراً
بالوصية بالتحج وله ان وصية بالعتق لعبد يشترى بمائة وتنفيذها فيمن اشترى
باقول منه تنفيذ لغير الموصي له وذلك لا يجوز هداية ولو كان العتق حجج بما بقي اجاباً
لانها قرية محضة هي حق الله تعالى المستحق له تبيذ وصار كما اذا اوصى لرجل بمائة
فهلك بعضها يدفع الباقي اليه وقيل هذه المسئلة بناء على اصل آخر مختلف فيه وهو
ان العتق حق الله تعالى عندهما حتى يقبل الشهادة عليه عندهما من غير دعوى فلم يتبدل
المستحق وعنده حق العبد حتى لا تقبل البينة عليه من غير دعوى فاختلف المستحق
وهذا الشبه هداية وتبطل الوصية بعتق عبده لو جنى بعد موت سيده فدفع بها وان
فدى فلا اوصى بان يعتق الورثة عبده بعد موته فيجزي العبد فدفع بطل الوصية لان

واذا كانت المحاباة
اولى اذ اصاب
الثلث لانهما حق
مخرج المعاوضة
فصارت كالدين الورثة
بقرينة العريضة فانه
مقدم على العتق
لانه اخر به مخرج
المعاوضة فهو لهم

اندمج

قد خرج عن ملكه فبطلت الوصية اما ان قدى الورثة كان الفداء في مالهم لانهم التزموه
 في ازالة الوصية لانه ظهر عن الجنابة صدر ولو اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا قاضي
 زيد عتقه في صحته والوارث عتقه في مرضه فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل الثلث
 عن قيمة او يبرهن على ادعواه اوصى لزيد بثلث ماله واعتق عبدا قاضي زيد ان الميت قد اعتق
 العبد في الصحة فلا يكون وصية فينفذ وصية من ثلث المال وقال الوارث اعتقه في مرضه والعتق
 في المرض مقدم على الوصية بثلث المال فالقول للورثة لانه ينكر استحقاق زيد فيحرم زيد الا
 ان يكون ثلث المال لا يدا على قيمة العبد الوصية لزيد فيما زاد الثلث على القيمة او يبرهن
 زيد على ان العتق كان في الصحة فتقبل بنية لانه ضمنه في اثبات ذلك ليس الوصية بالثلث
 صدر ولو ادعى رجل على الميت دين او العبد اعتقا في الصحة وصدة فمما الوارث سعى العبد
 في قيمته وندفع الى الغريم هذا عند ابي حنيفة رحمه وعندهما بغيره ولا يسعي في شيء لهما ان الدين
 والعتق في الصحة ظمرا معا والعتق في الصحة لا يوجب التعاين وله ان الاقرار بالدين اقوى لانه
 في المرض يعتبر من كل المال والاقرار بالعتق في المرض يعتبر من الثلث فيجب ان يبطل العتق
 لكنه لا يخلو البطلان فتبطل معنى بايها التعاين صدر وان اجتمعت وصايا وصاها الثلث
 عنها قدمت الفرائض منها وان اخرج الوصي مثل الحج والزكاة والكفارات لان الفريضة اهم
 من التافلة وانما من البديهة بما هو الاهم هداية فان تساوت في الفريضة او غيرها
 قدم ما قدمه اى الوصي لان الظاهر انه يستدعى بالاهم وقيل تقدم الزكاة على الحج ذكره
 الطحاوي وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه وقيل بالعكس اى يقدم الحج على الزكاة
 وهو قول محمد واخرى الروايتين عن ابي يوسف رحمه وجه الاولى انها وان استويا في الفريضة
 فالزكاة تعلو بها حق العبد فكان اول وجه الاخرى ان الحج يقيم بالمال والتف في الزكاة
 بالمال فصرح عليه كان الحج اقوى كذا في الهداية ويقدم الحج والزكاة على الكفارات في القتل
 والظهار واليمين لمزيتهما عليها في القوة اذ قد جاء فيهما من الوعيد ماله يات
 في الكفارات هداية ويقدم الكفارات المذكورة على صدقة الفطر لانه عرف وجوبها بالقرآن
 وان صدقة الفطر وصدقة الفطر على الاضحية للاتفاق على وجوبها والاختلاف في الاضحية
 ولا يثبت اعتبار بقدم الواجب على البعض هداية وان اوصى بحجة الاسلام انجوا عنه
 رجلا من بلد ركبها فوفيت النفقة والامن حيث نفي اى وان لم تف النفقة انجوا عنه

من

الحج عنه

من حيث تبلغ وفي القياس لا يخرج عنه لانه امر بالحجة على منعه عد منها فيه غير انا جوزه لانه انفع
 ان الموصي قصد تنفيذ الوصية فيجب تنفيذها ما امكن والممكن فيه ما ذكرناه وهو اولى من
 ابطالها راسا وقد فرقنا بين هذا وبين الوصية بالعتق من قبل هداية وان خرج
 حاجات في الطريق اوصى ان يخرج عنه من بلده عند ابي حنيفة رحمه وهو قول زفر رحمه وعندهما
 يخرج عنه من حيث مات استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق
 لهما ان السفر بنية الحج وقع قربة وسقط فرض قطع المسافة بقدره وقد وقع
 اجره على الله فيبدأ من ذلك المكان كانه من اهله بخلاف سفر التجارة لانه لم يقع قربة فيحج
 عنه من بلده وله ان الوصية تنصرف الى الحج من بلده على ما قررناه اداء الواجب على الوجه الذي
 وجب هداية **باب الوصية للقارب** وجار الانسان ملاصقا وعندهما من يسكن
 في محلة ويجمعهم سجداى مسجد المحلة وهذا استحسان وقوله قياس لان الجار من المجاورة
 وهي الملاصقة حقيقة ولهذا يستحق الشفعة بهذا الجوار ولانه لما تعدد صرفه الى الجميع
 يعرف الى اخضر الخوص وهو الملاصق وجه الاستحسان ان هؤلاء كلهم يستحقون جيرانا
 عرفا وقد تأيد لقوله صلحهم لاصلوة الجار المسجد الذي المسجد وقتة بكل من سمع
 النداء ولان المقصد بتر الجيران واستحبابه ينتظم الملاصق وغيره الا انه لا بد
 من الاختلاط وذلك عند اتحاد المسجد وما قاله الشافعي رحمه الجوار الى اربعين
 زارا بعيد وما يروى فيه ضعيف هداية ويستوي فيه الساكن والمالك والركن والاشقي
 والمسلم والذقي لان اسم الجار يتناولهم وصحة من هو ذرحم محرم من امر انه لما روي
 انه عم لما تزوج صفية رضي الله عنها اعتق كل من ملك ذى رحم محرم منها اكراما لها وكانوا
 يستحقون اصهار النبي صلحهم وهذا التفسير اختيار محمد وابي عبيد وكذا بدخل فيه كل ذى
 رحم محرم من زوجة ابية وابنة وزوجة كل ذى رحم محرم منه لان الكل اصهار ولو ملك
 الموصي والمرأة في نكاحه او في عتقه من طلاق رجعي فالتصمة بخلاف الوصية وان
 كانت في عدة طلاق باين لا يستحقها لان بقاء التصمة ببقاء النكاح وهو شرط وقت
 الموت هداية وختم من هو زوج ذات رحم محرم منه كازواج البنات والاخوان والعمات
 والخالات وكذا كل ذى رحم محرم منه من ازواج هؤلاء قيل هذا في عرفهم وامتنع في عرف
 فلا يتناول الا ازواج المحارم درر مستوى في ذلك الحر والعبد والاقرب والابعد لان اللفظ

بالمزاج

الحج بالقياس الى جميع اصهار كل من ذى رحم محرم منه كازواج البنات والاخوان والعمات والخالات وكذا كل ذى رحم محرم منه من ازواج هؤلاء قيل هذا في عرفهم وامتنع في عرف

صحة ان يقبل الوصية من كل ذي رحم

يشمل الكل واقارب اقرباؤه وذوقرابة وارحام وذوارحام وانساب الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم
محرم منه يعني اذا اوصى لواحد ما ذكر في عند ابى حنيفة رحمه الله الاقرب من كل ذي رحم محرم منه
درر ولا يدخل فيه الوالدان والولد وفي الجذر وابنتان وانما اعتبر الاقرب لانه الوصية اخت
الميراث وهي تعتبر في الميراث فكذا فيها والجمع المذكور في الميراث اثنان فكذا في الوصية
وانما اعتبر المحرمية لان المقصود من الوصية صلة القريب فيختص بهما من يستحق الصلة من
قرابة ومستوى فيه تصغير والكبير والحرة والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر درر وان لم يكن
له ذر رحم محرم بطلت اي بطلت الوصية وتكون الوصية للثنتين فصاعدا وعندهما من ينسب
الى اقصى اب له في الاسلام بان اسلم او ادرك الاسلام وان لم يسلم اي وعندهما اذا اوصى
بالاقربا يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب والامم الى اقصى اب في الاسلام
ويستوى فيه الاقرب والابعد والجمع والواحد والكافر والمسلم في ايشية الاسلام اقصى
الاب كذا في الدرر فمن له عتيان وخالان الوصية لعمته وعندهما لكل من العمين والخالين
على السواء لعدم اعتبار الاقربية صدر من له عمه وخالان نصف الوصية لعمته ونصفها يقسم
بين خاليتهم لان اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمعية وهو الاثنان في الوصية كما عرف
فيخته الى العم الخالان ليصير جمعا فبأخذ هو النصف لانه اقرب وياخذ ان النصف
لعدم من يتقدم عليهما فيه درر وان له عمه فقط فنصفها له لما ذكر من اعتبار معنى الجمعية
واخذ النصف درر وان عمه وعمته وخال وخالة فالوصية للعم وعمته على السواء لان قرابتهما
مستويان ومعنى الجمع قد يحقق بهما فاستحقوا درر وعندهما الوصية لكل على التسوية
في جميع ذلك لعدم اعتبار الاقربية عندهما كما ذكرنا واهل الرجل زوجته لان المرادة به
لغة وعرفا قال الله تعالى اذ قال لاهله اي لامراته ويقال قاهل اي تزوج وعندهما من يعولهم
ونفسهم نفقتهم اعتبارا للعرف قال الله تعالى ونجنيها واهله الا امراته والمراد من كان
في عياله درر والاهل ببيت لان الال قبيلة التي ينسب اليها فيدخل فيه كل من ينسب اليه
من قبل ابائه الى اقصى اب له في الاسلام ويستوى فيه الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم
والكافر والصغير والكبير درر وابوه وجده من اهل بيته واهل بيته من ينسب اليه من
جهة الاب وبناته اهل بيت ابية دون امته لان الانسان ينحصر بابيه بخلاف قرابته
حيث يكون من جانب الاب والامم والوصية لبني فلان وهو اب صلب للذكر خاصة و
عندهما

وعندهما من يرضى في
الوصية كالقريب
الاب او الام اي
نفسه اب في الوصية
ويستوى فيه الاقرب
والابعد والجمع
والواحد والكافر
والمسلم في ايشية
الاسلام اقصى
الاب كذا في الدرر
فمن له عتيان
وخالان الوصية
لعمته وعندهما
لكل من العمين
والخالين على
السواء لعدم
اعتبار الاقربية
صدر من له عمه
وخالان نصف
الوصية لعمته
ونصفها يقسم
بين خاليتهم
لان اللفظ جمع
فلا بد من اعتبار
معنى الجمعية
وهو الاثنان في
الوصية كما عرف
فيخته الى العم
الخالان ليصير
جمعا فبأخذ هو
النصف لانه اقرب
وياخذ ان النصف
لعدم من يتقدم
عليهما فيه درر
وان له عمه فقط
فنصفها له لما
ذكر من اعتبار
معنى الجمعية
واخذ النصف
درر وان عمه
وعمته وخال
وخالة فالوصية
لعم وعمته على
السواء لان
قرابتهما
مستويان ومعنى
الجمع قد يحقق
بهما فاستحقوا
درر وعندهما
الوصية لكل
على التسوية
في جميع ذلك
لعدم اعتبار
الاقربية عندهما
كما ذكرنا واهل
الرجل زوجته
لان المرادة به
لغة وعرفا قال
الله تعالى اذ
قال لاهله اي
لامراته ويقال
قاهل اي تزوج
وعندهما من
يعولهم ونفسهم
نفقتهم اعتبارا
للعرف قال الله
تعالى ونجنيها
واهله الا امراته
والمراد من كان
في عياله درر
والاهل ببيت لان
الال قبيلة التي
ينسب اليها فيدخل
فيه كل من ينسب
اليه من قبل
ابائه الى اقصى
اب له في الاسلام
ويستوى فيه
الاقرب والابعد
والذكر والانثى
والمسلم والكافر
والصغير والكبير
درر وابوه وجده
من اهل بيته واهل
بيته من ينسب اليه
من جهة الاب وبناته
اهل بيت ابية دون
امته لان الانسان
ينحصر بابيه بخلاف
قرابته حيث يكون
من جانب الاب والامم
والوصية لبني فلان
وهو اب صلب للذكر
خاصة وعندهما

عندهما وهو رواية عن الامام يدخل الاناث ايضا والوصية لورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين
لان ما نص على لفظ الورثة علم ان قصده التفصيل كما في الميراث ولولد فلان للذكر
الانثى على السواء لان اسم الولد ينتظم الكل انتظاما واحدا عداية ولا يدخل في اولاد الابن
عند وجود اولاد الصلب يدخلون عند عدمهم دون اولاد البنت قال في الاشباه
والنظائر ولو وقف او وصى لولد زيد لا يدخل فيه ولد ولده ان كان له ولد الصلب
فان لم يكن له ولد الصلب استحق ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية
عدم الدخول وصح فاذا ولد للواقف ولد الابن من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة
في ولد الصلب هكذا في المفرد اما اذا وقف على اولاده دخل النسل كله كذكر الطبع والنثلاث
بلفظ الولد كما في فتح القدير وكأنه العرف فيه والاقوال ولد مفرد او جمعا حقيقة في
الصلب انتهى وان اوصى لبني فلان وهو ابو قبيلة لا يحصون في باطلة وان اوصى
لايتامهم اي لايتام بني فلان او عيانتهم اوزمناتهم في بفتح الزاي وسكون
الميم على وزن فعل جمع زمن بفتح الزاي وكسر الميم كذا في القاموس او اراهم فللغنى الفقير
منهم والذكر والانثى ان كانوا يحصون لانه امكن تحقيق التملك في حقهم والوصية
تمليك عداية وللفقراء منهم خاصة ان كانوا لا يحصون والوصية لمواليه في لمن
اعتقهم في الصح او المرض ولا اولادهم ولا يدخل مولى الموالاة ولا مولى الموالى الا عند
عدمهم وتبطل اي الوصية ان كان له معتقون ومعتقون لان المولى لفظ مشترك بين
معنيين احدهما مولى الثمة والاخر المنعم عليه فلا يستظهرها لفظ واحد في موضع
الاثبات بخلاف ما اذا حلف لا يكلم مولى فلان حيث يتناول الا على الاسفل لانه
مقام التفي ولا تنافي فيه درر الا ان يبيته في حياته واقل الجمع اثنان في باب الوصايا كاللوا
ريث

ولا يدخل في الوصية
الاب او الام اي
نفسه اب في الوصية
ويستوى فيه الاقرب
والابعد والجمع
والواحد والكافر
والمسلم في ايشية
الاسلام اقصى
الاب كذا في الدرر
فمن له عتيان
وخالان الوصية
لعمته وعندهما
لكل من العمين
والخالين على
السواء لعدم
اعتبار الاقربية
صدر من له عمه
وخالان نصف
الوصية لعمته
ونصفها يقسم
بين خاليتهم
لان اللفظ جمع
فلا بد من اعتبار
معنى الجمعية
وهو الاثنان في
الوصية كما عرف
فيخته الى العم
الخالان ليصير
جمعا فبأخذ هو
النصف لانه اقرب
وياخذ ان النصف
لعدم من يتقدم
عليهما فيه درر
وان له عمه فقط
فنصفها له لما
ذكر من اعتبار
معنى الجمعية
واخذ النصف
درر وان عمه
وعمته وخال
وخالة فالوصية
لعم وعمته على
السواء لان
قرابتهما
مستويان ومعنى
الجمع قد يحقق
بهما فاستحقوا
درر وعندهما
الوصية لكل
على التسوية
في جميع ذلك
لعدم اعتبار
الاقربية عندهما
كما ذكرنا واهل
الرجل زوجته
لان المرادة به
لغة وعرفا قال
الله تعالى اذ
قال لاهله اي
لامراته ويقال
قاهل اي تزوج
وعندهما من
يعولهم ونفسهم
نفقتهم اعتبارا
للعرف قال الله
تعالى ونجنيها
واهله الا امراته
والمراد من كان
في عياله درر
والاهل ببيت لان
الال قبيلة التي
ينسب اليها فيدخل
فيه كل من ينسب
اليه من قبل
ابائه الى اقصى
اب له في الاسلام
ويستوى فيه
الاقرب والابعد
والذكر والانثى
والمسلم والكافر
والصغير والكبير
درر وابوه وجده
من اهل بيته واهل
بيته من ينسب اليه
من جهة الاب وبناته
اهل بيت ابية دون
امته لان الانسان
ينحصر بابيه بخلاف
قرابته حيث يكون
من جانب الاب والامم
والوصية لبني فلان
وهو اب صلب للذكر
خاصة وعندهما

اذا مات ليرث عنه وكذا نصح الوصية لغلة عبد وغلة دار لانها بدل المنفعة فاخذت حكمها
در فان خرج ذلك اى رقة العبد والدار هدايه من الثلث سلمت اى الرقة وفى بعض النسخ
سلمه اى الموصى به اى الموصى له والاى وان لم يخرج الرقة من الثلث قسمت الدار وثلاثين عصفه
نصيب المذكر الغائب من باب التفاعل فى العبد يومين لهم اى للورثة ويوم له اى للموصى له اى
نصيب الدار وسلم اى الموصى له مقدار ثلث المال ليكن فيه والعبد يحزم الموصى له بمقدار
ما تحت فيه الوصية ويحزم الورثة بمقدار ما له يصح صدر ولو اقسمو الدار مهاباة من حيث
الزمان يجوز ايضا لان الحق لهم الا ان الاولى وهو الاعدل اولى وليس للورثة ان يبيعوا
ما في ايديهم من ثلث الدار وعن ابي يوسف رح ان لهم ذلك لانه خالص ملكهم وجه الظاهر ان
حق الموصى له ثابت فى سكنى جميع الدار بان ظهر للميت مال آخر ويخرج الدار من الثلث
وكذا له حق المزاحمة فيما في ايديهم اذا ضرب ما في يده والبيع يتضمن ابطال ذلك فنعوا
عنه هدايه فاذا مات الموصى له ردت الوراثة للموصى لان الموصى اوجب الحق للموصى له ليستوفى
المنافع على حكم ملكه فلو انتقل اليه وارث الموصى له استحقت ابتداء من ملك الموصى من
غير مرضاته وذلك لا يجوز هدايه وان مات الموصى له فى حياة الموصى بطلت الوصية لان ايجابها
تعلق بالموت على ما بيناه من قبل هدايه ومن اوصى له بغلة الدار او غلة العبد لا يجوز له
السكنى والاستخدام فى الاصح لانه الغلة دراهم او دنانير وقد وجبت الوصية بها وهذا
استيفاد المنافع وهما متغايران ومتفاوتان فى حق الورثة فانه ظهر دين يمكنهم
ادائه من الغلة بالاسترداد منه بعد استقلالها ولا يمكنهم من المنافع بعد استيفائها
معينها هدايه ولا لمن اوصى له بالخدمة والسكنى ان يؤاجر خلافا للشافعى رح وان اوصى له
بثمر بستانه فمات وفيه ثمرة فله هذه فقط وان زاد قوله ابد فله ما يستقبل اى الثمرة
للمستقبل معاشر وان اوصى بغلة بستانه فله الموجود وما يستقبل والفرق ان الثمر اسم للموجود عرفا
فلا يتناول المعلوم الا بدلالة زائدة مثل التنصيص على الابد لانه لا يتايد الا يتناول المعلوم
والعدم مذكور وان لم يكن شيئا اما الغلة ينظم الموجود وما يكون بعرض الموجود مرة بعد اخرى عرفا
بقار فلان يأكل من غلة ارضه وداره فاذا اطلقت يتناولها غير موقوف على دلالة اخرى اما
الثمرة اذا اطلقت لا يهملها الا الموجود فلهذا يعتذر الانصراف الى دليل زائد هدايه وان اوصى له
بعض غنم او لبنها او اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال ابد اوله يقل لانه

ایجاب

الموتى لا يدرى

ايجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ وهذا بخلاف ما تقدم والفرق ان القياس
 يأتي تعليق المدة لانه لا يقبل الملك الا ان في الثمرة والغلة المدة جاء الترخيع بورد العقد
 عليها للمعاملة والجاراة فافتضى ذلك جواز الوصية بطريق الاولى لان بابها اوسع اما الولد
 المردوم واختاه لا يجوز ايراد العقد عليها اصلا ولا استحقاقا بعد ما فكنا لا يدخل تحت الوصية
 بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاقها بعد البيع تبعاً وبعد الخلع مقصوداً فكذا بالوصية
 هـ **باب سبعة** في ذوقه ولو جعل في داره بيعة او كنية في صحته مات في ميراث لان
 هذا بمنزلة الوقف عند الحنفية ربح والوقف يؤثر عنده واما عندهما فلا لان هذه معصية
 فلا يصح صدر ولو اوصى به لقوم مستمين جاز من الثلث وكذا في غير المستمين خلاصتها ان
 اوصى يهودي او نصراني ان يجعل داره لقوم مستمين بيعة او كنية تصح ولقوم غير مستمين
 تصح عند الحنفية ربح لا عندهما لهما ان الوصية بالمعصية لا تصح وله ان يقر في معتقدهم وهم
 مترون على ما يدينون وتصح وصية مستامن لا وارث له في دارنا بكل مال مسلم او ذمي فان الوصية
 بكل المال لا تصح لحق الورثة واما المستامن فوارث في دار الحرب وهم في حكم الاموات فلا مانع
 من الصحة صدر وان اوصى ببعضه ربح الباقي الى ورثته وذلك من حق المستامن ايضا هـ
 تصح الوصية لاي المستامن مادام في دارنا من مسلم او ذمي لانه مادام في دار الاسلام فهو
 في المعاملات بمنزلة الذمي ولهذا يصح عقود التملكات منه في حال حيوانه ويصح تبرعه
 في حياته فكذا بعد مماته وعن ابي حنيفة وابي يوسف رحمة لا يجوز لانه من اهل دار الحرب
 اذ هو على قصد الرجوع ويمكن منه ولا يمكن من زيادة المقام على السنة الا بالجزء هـ
 وصاحب الهوى اى المخالف لاهل السنة والجماعة من الفرق الضالة ان له يكفر بهواه فهو
 كالمسلم في الوصية لان امرنا ببناء الاحكام على الظاهر روى الآي وان كفر بمواه كطائفة
 منهم يقولون لعلي رضى عنه الاله الاكبر روى كطائفة يسيئون الشيوخ فكالممرتدي فيكون
 على الخلاف المعروف في تصرفاته بين الامام وصاحبيه وفي المرتدة الاصح ان تصح وصاياهما
 لانها تبقى على الردة بخلاف المرتد لانه يقتل او يسله روى وصية الذمي تعتبر من الثلث
 ولا تصح لو ارث اعتبارا بالمسلمين لانهم التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات
 هـ لا يجوز لذمي من غير ملته اعتبارا بالارث اذ الكفر كله ملته واحدة لا الحزبي في دار الحرب
 لان الارث ممتنع لتباين الدارين والوصية اخذت هـ **باب** ومن اوصى الى رجل

وفى المنفى سئل أبو حمزة عن من سئل ما حاله
والجاء فقال ان افضل الحشيشين وعشب
الجنين ومنه المفضل الحشيشين وعشب
حليف على فراخ جلعان على الحشيشين وتعالى
فقد لا بكر وادعى الهادي ٥

ابو بكر الصديق رضي
تم عمر بن الخطاب
الفاروق رضي

عن عبد الله بن مسعود

فصل في موقوف وجهه ووجهه لا يرتدك لا يكون ردًا لأنه اعتمد عليه حيث قبله فان صح الرد
بغيبه يلزم الغرور صدر وان ردق وجهه يرتد فان لم يقبل ولم يرتد حتى مات الوصي فهو مخير
بين القبول وعدمه وان باع شيئا من التركة لم يسو له الرد وان غير عال بالايضاء فان الوصي
لا باع شيئا من التركة من غير علمه بالايضاء ينفذ البيع بخلاف الوكيل اذا باع شيئا بلا علمه
بالوكالة صدر فان رد بعد موته ثم قبل صح ما لم ينفذ فاجوز رد اي بمجرد الرد لا تبطل
الوصاية لان في بطلانه ضررا بالميت الا اذا كان كذلك بحكم القاضي صدر وان اوصى المعبود
او كافرا او فاسقا اخرج القاضي ونصب غيره قبل الوصاية صحيحة وانما تبطل باخراج القاضي
وقيل في الكافر باطلا لعدم ولايته على المسلم وغيره صحيحة صدر وان العبد فان كان كمالا
صغارا صح عند ابي حنيفة رجح خلافهما وهو القياس وقيل قولهم رد من شرط فيه روى مرة
مع ابي حنيفة وتارة مع ابي يوسف وجه القياس ان الولاية منعقدة لما ان الرق ينافيها ولان فيها
اثبات الولاية للمملوك على المالك وهذا قلب المشروع ولان الولاية الصادرة من الاله لا يتحرى
في اعتبار هذه تجرست لانه لا يملك بيع رقبة وهذا نقض الموضوع وله ان يخطب مستند
بالتصرف فيكون اعتلا للوصاية وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا مملوكا ليس لهم
ولاية المنع فلا منافاة وايضا المولى يوزن اليه بكونه ناظر اليه وصار كالكاتب والوصاية
قد تحبى على ما هو المروي عن ابي حنيفة رجح او يقول يصار اليه كيلا يورث الى ابطال اصله و
تفسير الوصف لتصحيم الاصل اولى بآية وان كان فيهم كبير يطل اجماعا لانه يبيع نصيبه
او ينعه فيجز الوصي عن الاداء بحذمته فامنع الجواز درر ولو كان الوصي عاجزا عن القيام
بالوصية ضمن اليه غيره او لو اوصى العاجز عن القيام بالوصية لم يعزله القاضي بل ضم اليه غيره
رعاية للحقين حق الوصي ومقتضى الورثة فان تكمل النظر يحصل به لان النظرية باعانة غيره وان
كان قادرا امينا لا يخرج وان شكى الورثة او بعضهم منه ما لم يظهر منه خيانة اي اذا كان الوصي
امينا اذا علم انه لا يجوز للقاضي اخراجه بل يجب تيقنه صدر لانه مختار بالميت
الا يبيح له يده على ابالميت مع كمال شفقة فلان يقدم على غيره احوق درر وان اوصى الى
اشين لا ينفرد احداهما الا بشرا كفن وتجهيز وخسومة وقضاء دين وطلبه وشرا حاجة
الطبل وقبول الميت له ورثة ودية معينة ونفقة وصية معينة واعتاق عبد معين ورثة مغبور
او مشركي شرا فاسدا وجمع اموال ضايع وحفظ اموال ربيع ما يخاف تلفه فان بعض هذه

الامور مما لا يحتاج الى الرأي وبعضها مما يضرب في التوقف فلا يشترط الاجتماع والاجتماع في الخصومة
شعب وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رجح صدر وعند ابي يوسف رجح يجوز الانفراد مطلقا فان مات احد
الوصيين اقام القاضي غيره مقامه ان لم يوص الى الوصي المتوفى الا احد بالوصاية اما عندهما فلان
الثاني عاجز عن التفرد بالتصرف فيضم القاضي اليه وصيا آخر نظر الميت عند عجزه وعند ابي يوسف
رجح المحي منهما وان كان يقدر على التصرف فالوصي قصدا ان يخلف متصرفا في حقوقه وذلك ممكن
التحقيق بنصب وصي آخر مكان الميت هداية وان اوصى الى المحي تجاوز وينصرف وحده في ظاهر الرواية
بمنزلة ما اذا اوصى الى شخص آخر لا يحتاج القاضي الى نصب وصي آخر لان رأى الميت باق حكما
برأى بخلافه وعن ابي حنيفة رجح انه لا ينفرد بالتصرف لان الوصي يرضى بتصرفه وحده بخلاف
ما اذا اوصى الى غيره لانه ينفذ تصرفه برأى الميت كما رضى المتوفى هداية وصي الوصي وصي
في الترتيبين اي اذا مات الوصي واوصى الى آخر فهو وصيته في تركته وتركه الميت الاول عندنا
وقال الشافعي رجح لا يكون وصيا في تركه الميت الاول هداية وكذا ان اوصى اليه في احديهما اي
في احدي الترتيبين يعني اذا اوصى الى آخر تركته نفسه فهو وصي فيهما عند ابي حنيفة رجح
خلافهما اي وقالاه هو وصي في تركته نفس الوصي دون الموصي الاول لانه نص على الايضاء
من تركته نفسه فيقتصر عليه وله ان الوصية استخلاف فيما كان له من الولاية وعند الموت
كان له ولاية في الترتيبين فينزل الثاني منزله فيهما كذا في شرح الجميع وفيه نقلا من
الحقايق لوقال اوصيت اليك في اموري وامور الميت الاول بصير وصيا عنهما اتفاقا وتصح قسمة
الوصي عن الورثة مع الوصي له فلا يرجعون على الموصي له لو هلك حظهم في يد الوصي اي قسمة
الوصي التركة مع الوصي له عند الورثة الصغار والكبار الغائبين يصح حتى لو قبض الوصي
نصيب الورثة وضاع في يده لا يكون للورثة الرجوع على الموصي له شي صدر لامقاسمة بعضهم
الموصي له فيرجع عليهم بثلت ما بقى لو هلك حظهم في يد الوصي اي لا تصح مقاسمة الوصي عن الموصي
الغائب مع الورثة الحاضرين حتى لو قبض نصيب الموصي له الغائب وهلك في يده رجح
الموصي له بثلت ما بقى اما عن الموصي له الحاضر فقبض الوصي نصيبه ان كان باذنه فهو وكيل
عن الموصي له بالقبض فلا يكون له حق الرجوع وان لم يكن باذنه فله الرجوع صدر وصحت
للقاضي لو قاسمهم عنه واخذ قسطة اي صحت للقاضي قسمة التركة عن الموصي له مع الورثة
واخذ القاضي نصيب الموصي له وفي الوصية يحج لو قاسم الوصي الورثة فضاغ عنه يؤخذ

للج ثلث ما بقي وكذا لو دفعه لمن حج فضاء في يده لو قال سم الوصي مع الورثة في الوصية حج فعمل المال
 في يد الوصي او في ثمن الحج حج بثلث ما بقي عند اب حنيفة رحمه الله وعند اب يوسف ان بقي من الثلث
 شيء اخذوا الاقل وعند محمد رحم لا يؤخذ شيء في الحالين لان القسمة حق الوصي ولو افرز
 الوصي بنفسه ما لا الحج عنه فملك لا يلزمه شيء وبطلت الوصية فكذا اذا افرزه وصيته
 الذي قام مقامه ولا ابى يوسف رح ان محل الوصية الثلث فيجب تنفيذها ما بقي محلها
 واذا لم يبق بطلت لقوات محلها ولا ابى حنيفة رح ان القسمة لا تتراد لذاتها بل لمقصودها وهو
 تأدية الحج فلم يعتبر وزن وصار كما اذا هلك قبل القسمة فيج بثلث ما بقي ولان تمامها بالتسليم
 الاجرة المستمارة اذا قابض لها فاذا لم تصرف في ذلك الوجه لم يمت فصار كهلاكه قبلها
 هكذابه ولو باع الوصي من التركة عبدا مع غيبة الغرماء جاز لان الوصي قائم مقام الوصي
 ولو تولاه حيا لنفسه بغيره جاز وان كان في مرض موته فكذا من قام مقامه وسره
 ان حق الغرماء يتعلق بالمالية لا بالصورة وهي باقية بقاء الثمن درر وان اوصى ببيع شيء من
 التركة والتصدق به فباعه وصيته وقبض عنه فضاء في يده فاشحق المبيع عنه ورجع به في التركة
 اوصى الميت بان يباع هذا العبد ويصدق بثمنه فباع الوصي العبد وقبض الثمن فملك في يده
 فاشحق في يد المشتري ضمن الوصي الثمن لانه هو العاقد فيكون العهدة عليه ثم الوصي يرجع
 في التركة لانه عامل للميت فيرجع عليه كالوكيل وكان ابو حنيفة رح يقول لا يرجع لانه ضمن
 بقبضه ثم رجع الى ما ذكر ويرجع في جميع التركة وعن محمد رح انه يرجع في الثلث لان محل الوصية
 الثلث كذا في الهداية ولو قسم الوصي التركة فاصاب الصغير شيء فقبضه وباعه وقبض عنه
 فضاء في يده واشحق ذلك الشيء رجع في مال الصغير والصغير على بقية الورثة بحصة اى
 الميراث فاصل الطفل بعد فباع الوصي وقبض عنه فملك في يده فاشحق واخذ المشتري
 الثمن من الوصي رجع الوصي في مال الطفل لانه عامل له ويرجع الطفل على الورثة بنصيبه مما في ايديهم
 لان القسمة قد استفتت وصار كان العبد لم يكن صدر ولا يصح بيع الوصي ولا شراؤه الا بما
 يتغابن فيه اى الا بما يتغابن الناس في مثله لانه لا نظرية الغيب الفاحش وتصرفه نظرت
 خلافا لغيره اذ لم يمكن التجر عنه في اعتباره نسدا باب البيع ويصحان اى البيع والشراء
 من نفسه ان كان فيه نفع خلافا لهما اى ويصح بيع وصي الاب شيئا من ماله من الصبي وشراؤه
 لنفسه اى شرا الوصي عينا من مال الصبي لنفسه ان كان فيه نفع للصبي بان اشترى

ما يباو

ما يباو عشرة بخمسة عشر او باع ما يباو خمسة بعشرة وهذا عند اب حنيفة رح وقال لا يجوز
 قيد بالوصي لان الاب لو باع مال الصغير من نفسه بمثل القيمة او بغيره يسير يجوز لو فور شفقة
 وقيد بالوصي الا لان وصي القاضى لا يملك ذلك اتفاقا لانه وكيل ولا يجوز بيع الوكيل
 ولا شراؤه لنفسه وقيد بقوله وفيه نفع لانه لو لم يكن نفع فيه على ما فسر لا يجوز
 اتفاقا كذا في الحقايق لهما ان الواحد لا يتولى طرف العقد في البيع لامشاع ان يكون مطالبا
 ومطالبا الا الا فانه جاز له كما لا يشقته وله ان الوصي قائم مقام الاب وخليفته على
 ولده فجاز له التصرف بشرط ظهور النفع شرح المجمع وله دفع المال مضاربة وشركة و
 بضاعة وقبول الحوالة على الاملاء لا على الاعيان لما فيه من الضرر ولا يجوز له اى الوصي واللاب
 الا قراض لان يد تبرع وهما عاجزان عن استخلاصه بخلاف القاضى فانه قادر عليه ولذا له
 ان يقرض مال الوقف والغائب درر ويجوز للاب الا قراض اى اخذ الغرض يقال اقترضته
 اى اخذته القرض كذا في مختار الصحاح لا للوصي لان الاب يملك شراء مال الصبي بمثل القيمة
 ولا كذلك الوصي وكذلك الاب له ان يؤخذ من مال الصبي عند حاجته بقدر حاجته كذلك الوصي
 اختيار ولا يخرج اى الوصي في مال الصغير لان الغرض اليه الحفظ لا التجارة صدر ويجوز
 بيعه على الكبير الغائب غير العقار لان بيع ماله انما يجوز للحفظ والعقار محصن بنفسه صدر وفي الثاني
 الظهيرية عدم جواز بيع العقار للوصي اذ لم يكن على الميت دين واما اذا كان في ملكه بقدر
 الدين درر ووصي الاب احوه بمال الصغير من جده وان لم يؤمن اليه فالجد كالاب شهد
 الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معها لا تقبل شهادتهما لانها متهمان لا ثبائتهما لانفسهما
 معين الا ان يدعيه زيد فتقبل استحسانا درر وكذا لو شهد ابنا الميت حيث لا تقبل ايضا
 لجرهما لانفسهما نفعان نصب حافظ للتركة ولغت شهادة الوصيين بمال الصغير سواء انتقل
 اليه من الميت او غيره درر وكذا للكبير بمال الميت فانها ايضا باطلة وصحت له في غيره اى
 وصحت الشهادة للكبير في غير مال الميت فان مال الكبير لم يكن من التركة فلا تصرف للوصي فيه
 فيجوز شهادته وعندهما نفع للكبير الوحيين لانه لا تصرف للوصي في مال الكبير قلنا له ولاية الحفظ
 وولاية البيع اذا كان الكبير غائبا صدر وشهادة الوصي على الميت جائزة لانه ولو بعد العزل
 وان لم يخاصم ولو شهد رجلان لاخرين يدين الف على ميت والاخران لهما اى الاولين بمثلها صحا
 خلافا لابي يوسف رح ولو شهد كل فريق للاخر بوصية الف لا تقم ولو شهد احد الفريقين للاخر بوصية

البضاعة بالكل
 ربح ماله وادى
 ربحه كونه في
 مقامه كونه في
 المهر

في التركة اذا كان كل الورثة
 في غاب فله وصي يبيع كل ماله
 في التركة

جارية والاخر لموصية بعد صحت الشهادة بالاتفاق لانه لا شركة فلا تهمه هداية وان شهد الآخر له
بوصية ثلث لا تصح لان الشهادة في هذه الصورة مثبتة للشركة **لشركة** هو بالخاء
المجربة من له ذكر وخرج فان بال من احد هما اعتبر به لان النبي صلعم سئل عنه كيف يورث فقال
من حيث يورث وعن علي رضى عنه مثله ولان البول من اى عضو كان فهو دلالة على انه هو العضو
الاصلي الصحيح والاخر بمنزلة العيب هداية وان بال منهما اعتبر الاسبق لان ذلك دلالة اخرى انه
هو العضو الاصلي هداية وان استويا في السبق فهو مشكل ولا اعتبار بالكثرة عند ابى حنيفة راج
خلافهما فانهما يعتبران بالكثرة لانه علامة قوة ذلك العضو وكونه عضوا اصليا ولان لاكثر
حكم الكل في اصول الشرع فتبرج بالكثرة وله ان كثره للخروج ليس قدرك على القوة لانه قد يكون
لاشباع في احد هما وضيق في الآخر وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق لانه لا يخرج
هداية فاذا ابلغ فان ظهر بعض علامات الرجال من نبات لحية او قدرة على الجماع او اختلام كالرجل
فرجل لان هذه من علامات الذكرا ن هداية وان ظهر بعض علامات النساء من حبس وجبل وانكار رشك
ونزول لبن فيه وتكوين من الوطى فامرأة لان هذه من علامات النساء وان لم يظهر شيء او تعارضت
مشكل اى وان لم يظهر شيء من العلامات المذكورة او اجتمعت علامات الذكور مع علامات النساء كما
اذا خرجت لحية وظهر له ثدى فشكل قال محمد راج الاشكال قبل البلوغ فاذا ابلغ فلا اشكال واذا
ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط فيصط بقناع لانه محتمل انه امرأة ويقف بين صفى الرجال
والنساء فلو وقف في صفهم بعيد من لا صف من جانيبه ومن يجذاه من خلفه وان في صفهم
اعاد هو فلا يلبس حرا ولا حلياً ويلبس المخيط في احرامه ولا يكشف عند رجل ولا امرأة ولا يخلو به
غير محرر من رجل او امرأة ولا يسافر بغير محرم ولا يختن رجل ولا امرأة بل يتناع الدامة تحت
من ماله ان كان له مال والا فمن بيت المال ثم يتناع فان مات قبل ظهور حاله لا يغسل بل يتم
من التيميم وهو جعل الغير ذمتهم وانما لا يشتري له جارية تغسله لان الجارية لا يكون مملوكة
بعد موت اذ لو كانت لحاز غسل الجارية سيدها اذ لم يكن خشي وكان هذا اولى من غسل
الرجل الرجل صدره ويكفن في ثوب اخذ بالاحتياط ولا يحضر بعد ما راهو غسل
رجل ولا امرأة ونذبت سبعة قبرا لانه ان كان انثى يقيم واجبا وان كان ذكرا فالتسوية
لا يفرق هداية ويوضع الرجل مما يلي الامام ثم المرأة ان صلى عليهم جملة فيؤخر عن الرجل لاحتمال
انه امرأة ويقتد على المرأة لاحتمال انه رجل هداية وله اخسر النصيبين من الميراث عند

الامام

وجهه عن ابي يوسف ان الامن يستحق الكل اذا انفرد الخنثى ثلاثة ارباع فعند الاجتماع يقسمها على قدر حقيقتها هذا يقرب
ثلاثة وذكر اربعة لان نصيب الابن اربعة ارباع ونصيب الخنثى ثلاثة ارباع ووجهه عند محمد ان تقول لو كان
ذكر كان له النصف ولو كان انثى كان له الثلث فيعطي نصف النصف ونصف الثلث يحتاج الى حساب
نصف النصف وثلثه نصف واقله اثني عشر فيعطي نصف النصف وهو ثلاثة ارباع ونصف الثلث وهو ثلث ارباع
الامام فلو مات ابوهم عنه وعن ابى فلان سهران وله سهم وعند الشعبي رحم له نصف النصيبين
وهو ثلث من سبعة عند ابى يوسف رحم ونحوه من اثني عشر عند محمد رحم اعلم ان عند ابى حنيفة رحم له
اقل النصيبين اى ينظر الى نصيبه ان كان ذكرا والى نصيبه ان كان انثى فالى منها يكون اقل منه فله ذلك
ففي هذه الصورة ميراثه على تقدير الانوثة اقل فله ذلك فان ترك زوجا وجدة واخا لايام
هو خنثى فعلى تقدير الانوثة له ثلث من سبعة وعلى تقدير الذكورة اثنان من ستة فله عدل اثنان
اقل من ذلك لان الثلث اقل من ثلثة السباع لان ثلث السبعة اثنان وثلث واحد وثلث اسباع
السبعة ثلثة وعند الشعبي رحم نصف النصيبين اى يجمع بين نصيبه ان كان ذكرا ونصيبه ان كان انثى
فله نصف ذلك المجموع ففسره ابو يوسف رحم بانه ثلث من سبعة لان له الكل على تقدير الذكورة والنصف
على تقدير الانوثة فصاروا واحدا ونصفا فنصف ثلثة الارباع فيكون للابن الكل ان كان
منفردا والخنثى ثلثة الارباع فأتخرج اربعة فلكل اربعة وثلثة الارباع صار سبعة بطريق
العول للابن اربعة والخنثى ثلثة وان شئت تقول له النصف ان كان انثى والكل ان كان ذكرا فالنصف
متيقن فوقع الشك في النصف الاخر فنصف صار ربعا فالنصف والربع ثلثة ارباع ففسره محمد رحم
بانه خمسة من اثني عشر لانه يستحق النصف مع الابن ان كان ذكرا والثلث خمسة من ستة فله
نصف ذلك وهو اثنان ونصف من ستة وقع الكسر بالنصف ف ضرب في اثنين صار خمسة من اثني
نصيب الخنثى والباقي وهو السبعة نصيب الابن وان شئت تقول له الثلث ان كان انثى والنصف
ذكر او مخزجها ستة فالثلث اثنان والنصف ثلثة فاثنا عشر متيقن فوقع الشك في الواحد الاخر
صار اثنين ونصفا وقع الكسر بالنصف فصار خمسة من اثني عشر وان اردت ان تعرف ان ثلثة من سبعة
اكثر ام خمسة من اثني عشر فلا بد من التجسس وهو جعل الكسرين في مقام واحد فاضرب السبعة
في اثني عشر صار اربعة وعشرين فاضرب الثلثة في اثني عشر صار ستة وثلثين فذلك
هو الثلثة من السبعة واضرب خمسة في سبعة صار خمسة وثلثين فهذا هو خمسة من اثني عشر
والاول وهو ستة وثلثون زائد على هذا اى على خمسة وثلثين هو واحد من اربعة وعشرين فهذا هو
بين ما ذهب اليه ابو يوسف وما ذهب اليه محمد رحمهما صدق ولو قال سيد كل عبد لى حرا وكل امته لى حرة لا يعق
ماله يستثنى لان العتق لا يثبت بالشك وان قال القولين جميعا عتق لى يفتن باحد الوصفين
لانه ليس بمملوك هداية ولو قال الخنثى بعد تقرر اشكاله ان ذكر او انثى لا يقبل قوله لانه دعوى
يخالف قضية الدليل هداية وقبله اى قبل تقرر اشكاله يقبل لانه اعلم بحاله من غيره هداية

والابن
الابن
الابن

الابن
الابن
الابن

الابن
الابن
الابن

كتابه الاخرى واما ما يعرف به اقراره بنحو تزوج وطلاق وبيع وشراء وصية وقوة
 عليه وله البيان اي كالنطق باللسان اما الكتابة فهو اما غير مستبين كالكتابة على الهواء وعلى الماء
 فلا اعتبار بها واما مستبين غير مرسوم نحو ان يكون على ورق شجر او على جذار او على عدلكن لا على رسم
 الكتب بان لا يكون معنونا فهو كالكتابة لا بد من البينة او القرينة كالاشهاد مثل واما مستبين
 مرسوم بان يكون على كغدر ويكون معنونا نحو من فلان الى فلان فهذا مثل البيان سواء من الغائب
 او من الحاضر صدر ولا يجد لفظه يعني لا يلزم الحد لفظه الاخرى غير بالاشارة لان قد
 ليس بصريح والحد لا يجب الا بالقدح بصرح الزنا وكذا اذا اقر بما يوجب الحد بطريق الاشارة
 صدر ولا يجد غيره لفظه ايضا لانه يندري بالاشبه فلا حاجة الى اثباته ومقتل اللسان ان امتد به
 ذلك وعلت اشارة فهو كالآخرى والا فلا يعتقل اللسان بفتح القاف من اعتقل لسانه بفهم الشاء
 اذ لم يدر على الكلام اذ اشار بمقتل اللسان بالايضا ونحوه لا يعتبر عندنا لاحتمال ان يخف ما به
 من المرض فينطق لسانه فلا ضرورة الى قيام الاشارة مقام الجارية بخلاف الاخرى الا ان يدوم
 العقل الى وقت الموت فيعتبر لانه عجز عن النطق بمعنى لا يبري زواله فكان كالآخرى وعليه الفتوى
 وعندنا شافعي ربه حكمه الاخرى لعموم المجوز وهو العجز كذا في شرح الكنز المستفي بكشف
 الحقايق والكتابة من الغائب ليست بحجة قالوا الكتابة على مراتب اما مستبين مرسوم وهو
 كالنطق في الغائب والحاضر واما مستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران واوراق الاشجار و
 بنوت فيه لانه بمنزلة صريح الكتابة فلا بد من البينة هدايه واما غير مستبين كالكتابة على الهواء
 والماء وادعية به وهو بمنزلة كلام غير مسموع هدايه واذا اختلطت الذكبة بميتة اقل منها اي
 بان يكون الميتة اقل من الذكبة بخبري واكل والاى وان لم تكن الميتة اقل من الذكبة بان كان
 اكثر منها او كانا تعقبن فلا توكلا حالة الاختيار وبخبري حالة الاضطرار لان التحري طريق
 يوصل الى الذكبة في الجملة فلا يترك من غير ضرورة هدايه وقال الشافعي ربه لا يباح التناول
 لان التحري بل ضرورة هدايه هنا قلنا التحري يصار اليه لدفع الحرج واسواق المسلمين
 لا تخلو عن المسروق والغصب والحرم ومع ذلك يباح التناول اعتمادا على الغالب صدر
 واذا التحري راسا الشاة المتكلم بدمه وزال دمه فاحتج منه مرة جاز والحق كالغسل
 في تطهير كسوف ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض جاز في قولنا لا يوجب ربه وبه يفتي
 اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وقال محمد بن لا يجوز لانه حق عامة المقاتلة كشف

ومقتل اللسان ان اشارة بالاشارة على الاشياء او على الاشياء
 ومقتل اللسان ان اشارة بالاشارة على الاشياء او على الاشياء
 ومقتل اللسان ان اشارة بالاشارة على الاشياء او على الاشياء

بخلاف العشر اي وان جعل العشر لرب الارض لا يجوز لانه حق الفقراء على الخلوص كالزكاة
 فلا يجوز تركه عليه عيني ولو دفع السلطان الارض للمملوكة الا قوم يعني اذا عجزوا واصحاب
 الخراج عن ذراعة الارض واداء الخراج واراد الامام ان يدفعها لغيرهم بالاجرة ليعطوا الخراج
 جاز ذلك لانه لا وجه لالازمة ملكهم بغير رضاهم من غير ضرورة ولا وجه لالتعطيل حق
 المقاتلة فتعين ما ذكرنا فان لم يجد الامام من يستاجرها باعها بقدر على الزراعة عيني
 ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين عن اي يوم صح لان بنية التعيين في الجن الواحد لا يشترط
 ولو عن رمضانين فلا يفيح في الاصح بناء على ان الثاني غير الاول فكان الجنس مختلفا وكذا في قضاء
 الصلوة لو نوى ظهرا عليه مثلا ولم ينو اول ظهرا او آخر ظهرا او ظهر يوم كذا وقبل يصح
 فيهما ايضا بناء على انه باعتبار القضاء بجنس واحد ولو ابتلع الصائم بزنا غيره فان كان هو
 حبيب له لزم الكفارة لانه يتلذذ به عادة والا فلا اي وان لم يكن هو حبيب فلا يلزمه الكفارة
 بل لقضاء فقط وقيل مصدر محمول بعض الحاج اي كونه مقتولا في طريق الحج عذري في ترك الحج
 لغوات امن الطريق ومن قال لامرأة عند شاهدين بالفارسية توزن من شدي اي صرت
 زوجتي فقالت شدي اي صرت لا ينعقد النكاح بينهما بهذا ما لم يقل الرجل قبول كردم او
 بزيرفته لوجود القبول ولو قال لها خويشتن رازن من كرد ايندي فقالت الخاطبة كرد ايندم فقال
 بزيرفته ينعقد النكاح لوجود الايجاب والقبول ولو قال لرجل دختر خويشتن را بيسير من
 ارزاني داستي معناه بالتركي قزكي او غلمه لا ينعقد كوردكي فقال داستم يعني لازم كوردم لا ينعقد
 به النكاح لانه استحجار ولم يوجد الايجاب والقبول ولو منعت المرأة زوجها من الدخول
 عليها وهو يكره معها في بيتهما كانت ناشزة فيسقط به النفقة كشف ولو سكن في بيت
 الغصب فامتنعت منه اي من الدخول عليها فلا اي فلا تكون ناشزة لانها امتنعت بحوائث في
 كل موضع تسقط النفقة لاجل النشوز لو تركت النشوز كان لها النفقة كشف ولو قالت لا اسكن
 مع امك واريد بيتا على حدة فليس كذلك لانه لا بد له من عذمة فلا يمكن منعه من ذلك زيلعي
 ولو قالت بالفارسية مرا طلاق ده اي بك طلاق ور فقلل ادا ده كبر اي ويرملش طوت او قال او كبر كبر
 داد باد ويرملش اولسون او كبره با داد اولش اولسون انوى يقع والا فلا ولو قال داد ده است
 اي ويرملش در او كر است اي ويرملش در ربيع واحدة رجعية كشف وان لم ينو ولو قال داد
 انكار اي ويرملش ظن ايله اكر ده انكار اي ويرملش ظن ايله لا يقع وان نوى ولو قال وى كبر
 لا قرار

نشأيد تاقامت او قال وى مرانشايد عمه لا بيع الا بالنية لان هذه من كنايات الطلاق
ولو قال لها حيلة زنا كن اى عورتك حيلة سنى ايله فهو اقرار بالطلاق الثالث اى
اقرار بانها مطلقة طلاقا ثالثا للعرف ولو قال حيلة خويش كن معناه سن كندو
حيلة كى ايله فلا اى فلا يكون اقرارا بالطلاق لعدم العرف ولو قالت له كابين تراء
بخشيد مراچنك بازدار اى كابينى كاي اغشلم بندن نجه كى يعنى اليكى جلك
يعنى نى بوش فان طلقها سقط المهر والا فلا لان هذا تعليق لسقوط المهر بالطلاق
فان طلق سقط والا فلا يسقط كشف ولو قال لعبد بامالكى اولامته انا عبدك
لا يعنى لعدم العرف ولو دعى الى فعل فقال بمر من سو كند است كه اين كار نكنم اى
بن عيين ليم بوايشه ايتماكه فهو اقرار باليمين بالله تعالى للعرف وان قال بمر من سو
بطلاق اى بن عيين ليم طلاقه كد بوايشه استلما فهو اقرار بالخلف بالطلاق فان
قال قلت ذلك كذا بالابصدق قضاء لقوله عم ثلث جذهن وهزلهن جذ
التكاح والطلاق واليمين كشف وكذا يكون اقرار باليمين بالطلاق لو قال مرا
سو كند خانه است كه اين كار نكنم للعرف ولو قال المشتري للبائع بعد البيع بها بازده
فقال البائع بد هم يكون فسخا للبيع لان قول المشتري بها بازده يتضمن قوله فسخ
ابيع ولو قال البائع بد هم يتضمن قبلت الفسخ فيكون فسخا للبيع من الجانبين
كشف العقار المتنازع لا يخرج من يد ذى اليد عالم بغيره المدعى على ذلك اى لا يخرج
من يد ذى اليد الا بحجة وهى البينة والنكول بناء على ان اليد ثابتة بمعانته وقول الخارج
العقار محتمل وهو لا يعارض البين واذا برهن المدعى يخرج من يده بالاجماع
كشف ولا يفتح قضاء القاضى في عقار ليس في ولاية لانه لا ولاية له فيه في ذلك المكان
وقد اختلف المشايخ هل يعتبر المكان او الاهل فقول يعتبر المكان حتى لا ينفذ قضاؤه
في ذلك المكان على من اعتبر الاهل المكان ولا في غير ذلك الاهل على من اعتبر الاهل وان
خرج القاضى مع الخليفة من المصر ففى وان خرج وحده لم يحجز قضاؤه فهذا ينبغي على قول
من اعتبر المكان لان القضاء من اعلام الدين فيكون المصر شرطاً فيه كالجمعة والعبدان
وعن ابى يوسف رحمه ان المصر ليس بشرط فيه واليه اشار محمد بن ابي حنيفة في كتاب ادي القاضى
فان ان مصر ليس بشرط النفق القضاء ذيلعى رح واذا قضى القاضى في حادثة بيت

ثم

ثم قال رجعت عن قضائى او بدلى غير ذلك او وقفت وفي بعض النسخ او وقفت في تليين الشهود
او ابطلت حكمي او نحو ذلك لا يعتبر قوله والقضاء ما فى اى نافذ ان كان بعد دعوى صحيحة يذكر
المدعى شيئاً علم جنه وقدره يشار اليه في الدعوى والشهادة لو مستقلاً حاضراً او ذكر قيمته
لو لم يكن حاضراً او حذوه لو عقاراً او انه يطالب به لو حقاً في الذمة وشهادة مستقيمة
موافقة للدعوى لفظاً ومعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن لما عرف فاذا ترتب القضاء
على مثل هذه الدعوى والشهادة ينفذ بالاجماع وليس للقاضى ولاية ابطال مثله الا امرى
انه ليس لقاض لم يصدر منه هذا القضاء ان يبطله فلا ان لا يكون لهذا اولى كشف
ومن له على اخير حق فحياى اى ستر قوماً سله عنه فاقربه وهم يرونه ويسمعونه اى
ويسمعون اقراره وهو لا يبراهم صحت شهادتهم عليه وان سمعوا كل مبه ولم يروه فلا
اى فلا يصح شهادتهم عليه لان الصوت يشبه الصوت فلا يصير المشهود به معلوماً ولو
بيع عقاراً وبعض اقارب البائع حاضراً يعلم البيع وسكت لا تسمع دعواه بعده ولو ذهبت
امراة مهرها من زوجها ما ت فطلب اقاربها المهر ولو قالوا كانت الهبة في مرض موتها
وقال بل في صحتها فالقول له ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذباً فيما اقرت خلف المقر له ان
المقر لم يكن كاذباً فيما اقرت لم يطل فيما ندعى عليه وهذا عند ابى يوسف رحمه وبه يفتى
وهو استحسان وعند ما يؤمر تسليم المقر له المقر له وهو القياس لان الاقرار حجة ما يزنه شرعاً
فلا يمارعه الى اليمين كالبينة بل اولى لان احتمال الكذب فيه ابعد انتصره بذلك ووجه
الاستحسان ان العادة جرت بين الناس انهم يكتبون الصلح اذا ارادوا الاستدانة
قبل الاخذ ثم يأخذون المال فلا يكون الاقرار دليلاً على اعتبار هذه الحالة فيحلف
وعليه الفتوى ليعتبر احوال الناس وكثرة الخداع والخيانات وهو يتضرر بذلك
والمدعى لا يضره اليمين ان كان صادقا فيصار اليه ذيلعى والاقرار ليس
للملك ولو قال لآخر وكلتك ببيع هذا فسكت صار وكيلاً لان سكوت وعدم
ردّه من ساعته دليل القبول عادة وتطهر هبة الدين ممن عليه الدين فانه
اذا سكت صحت الهبة وسقط الدين لما بينا ذيلعى ومن وكل امرأته بطلاق
نفسها لا يملك عزلها لامتها عاملة لنفسها فيكون تمليكاً لا توكيلاً كشف ولو قال
لاخر وكلتك بكذا على انى متى عزلتك فانت وكيل فطريقاً عزله ان يقول عزلك

[illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

64

يومئذ لان المقصود منه قسمة القرآن فمنهم عاينه والاعتبار بما فيه من الجدة والقدرة فان الله تعالى افلا يتدبرون القرآن ام على قلوبهم
 قفا لها وذلك بحسب ما يتلوه في الثاني الا ان التواني في العاقد انما يتلوه في كل يوم ما كل يوم فرب نصف او ثلث او اقل والله
 اعلم زيلتي **باب في فرض النسخة** وحصل جمع فرضية فعلية من تخليع فرض وحيث النسخة التقدير والقطع والبيان قال الله تعالى
 فنصف ما فرضتم من قدرتم ويقال فرض القاض النسخة من قدرته وقال تعالى سورة انزلها انما وفرضنا ما من شيئا و
 يقال فرضت النسخة انما فعلته والفرض في الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به كما كتاب والسنة المتواترة والامام
 ويسمى هذا النوع من النسخة فرضا لانها سرهم مقدرة مقطوعة بنسبة مثبت بدليل مقطوع به فقد اشتمل على اللغو المذكور
 وانما خفف بهذا الوجه من احد خصائص الله تعالى سما به فقال العبد القسمة فرضية من الله واليه يعلم سما به فقال تعالى الله اعلم
 والثاني ان الله تعالى ذكر الصلوة والصوم وغيرهما من العبادات بحمل ولم يشيخ مناد بغيره وكذا في الفرض وبنسب سما به وقد ذكرنا
 فغيره ما يجتمع الزيادة والنقصان فخص هذا النوع بهذا الاسم لهذا المعنى اختيارا قال شيخ الاسلام الهروي احمد بن محمد بن محمد بن
 سعد الشيخ الدين التفتازاني في غفر الله له والسادة في شرح السراجية علم الفرائض القضاء بالشريعة الشرعية المتعلقة بترك
 الاموات وموسوعة افعال المكلفين من الفرض والعقوبة والنسخة وغير ذلك من حيث يتعلق بالحكام وما قبل الامور على تركه كانت
 فبذلك عملية جزئية من النسخة بالانابة وموسوعة النسخة هذه افعال من تلك الحسية والتركه من هذه النسخة من شهادته كذا كتب
 النسخة من هذه النسخة والادخال بين الاعداد وغير ذلك مما يتعلق بعلم الجساسة علمية وكثرة العادة وانما غاية الازدة
 تمامه على احوال الحقوق المتعلقة بالترك من التجهيز واداء الدين واستيفاء الوصية والقسم بين الورثة والفوارق المتوفاة في الوصية
 والفرائض بمعنى التزام المقدرة ويجوز ان يرد بها او غيرها الله تعالى على كل من قطع ويجوز ان يطلق الانصاف انتهى براهين تركه لم يثبت
 على كبر الرأفة من الترك بمعنى المتركة كما رطلية بمعنى المطلوبة بتجهيزه من اتخاذ جرائمه في طريق الاخرة مما يحتاج اليه بعد وفاته
 كمنه القبول والكفر والتأبوت وغير ذلك وقد بدلت في والفتنة وقد روي في باب الجنائز ثم نقصت في جميع ما يتعلق به من الرأفة
 بالدين الذي هو مطالب من جهة العباد لا من الكثرة والكفارة ونحوها ويقدم الذين على الوصية لانه واجب وهو يتبرع ولا فراغ
 من من اهتم حواشي قال ام لم يثبت حاليه وبيان الجنة ثم شذذ وصايا به ثبت ما يتبع بعد الدين ثم تقسيم العبادات ورتبه ونسخة
 بنسب ونكاح وولاة وديار بالحب والوفاة والتم الذي ثبت في كل من مقدرة في كتاب الله تعالى براهين من العصبية والعصبية
 من يافوننا بفتنة الوفاة غير اننا لا يجوز ان يضاف جميع الما من جهة ثم بالتحقيق بغير النسخة وهو من العنافة ثم عصبية من عدم الحق ببداء
 عصبية كذا ذكر في كبره من عصبية فذكر القول ثم بسبب من الولاة والاما اعتق الحديث وسبب نقص الازالة الله تعالى ثم
 رد على من الفرض بنسبة دون السبب على الاصح بقدر حقوقهم وسبب حقيقة انشاء الله تعالى انما في عصبية العصبية
 السببية لما روي ان ثبت فمرة من غيرهما اعتقت عبادات العبد وترك بنجاح الذي صلى الله عليه وسلم فاللبنات ونسخة للمعقبة
 واما تقديريه على ذكرك الارحام فلهذا المروية غير عمر ثم غير ما شيخ الاسلام من ترك شريعة العصبية كذا ذكر في الارحام

دوسری

[illegible]

五

[illegible]

بر اسباب کلی جمیع منافع حاصل از این راه در دسترس عموم باشد.

بسم الله الرحمن الرحيم

ما ملكت لرجل من آل بيتي ولا بيتي ولا بيتي ولا بيتي

三

سنة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثلاثين وبين خمسة عشر مائة بالثلث ايضا فسه بنا ثلث خمسة عشر مائة وثلاثين
مخمس مائة وثلاثون ثم ضربنا هذا المبلغ الثلث في اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين فصار المجموع كالحاصل اربعة الآف وثلثمائة وخمسون
ومن هنا نخرج المسئلة للزوجات خمس مائة واربعون والبنات الفأف وثمانمائة وثمانون والحيات سبعة مائة وستون وللعمم مائة
وثمانون كذلك الفرائد والابيات الاعداد من اعداد اربعين بعد النظر بينهما وبين سائر ما فاضل كل احد في جميع اعداد العدد
الثاني ثم مبلغ الخارج بالقسمة في العدد الثالث ثم المبلغ الخارج بالقسمة في العدد الرابع كذلك ثم اضربنا كل مسئلة في اصل المسئلة
حتى يحصل ما يتبع منه المسئلة كما مر بين في عشر نباتات وست جذات وسبعة اعمام اصل مسئلة ايضا اربعة وعشرون
للزوجين الثمن ثلثه لا يستقيم عليها والبنات الثلث ثلثه عشر لا يستقيم عليها ولكن بين رؤسهن رؤسهن موافقة
بالنصف فافضلنا نصف عدد رؤسهن اربعة والحيات السدس اربعة وبسرها موافقة بالنصف فافضلنا نصف عدد رؤسهن
الثلثه وللعمم سبعة لا يستقيم عليها فافضلنا عدد رؤسهم فصار ثلثا وثلثه وثلثه وسبعة على عدد متباعدة ففضلنا
الاشقين في الثلثه صارت ستة ثم ضربنا ثلثين في سبعة صارت مائتين وعشرة ثم ضربنا
هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار المجموع خمسة الآف واربعين ومن هنا نخرج المسئلة كما ذكرنا في اول هذا
هذا الذي ذكرنا اذا لم يكن المسئلة عائلة وان كانت المسئلة عائلة فاضربنا ماضرة في الاصل فسه مع العوارض جمع فكذا
رؤس رؤسهن وست نباتات اصل المسئلة من اثنى عشر فقول في خمسة عشر كسرت سائر البنات عليهن وبين سائرهن
رؤسهن موافقة بالنصف ففضلنا رؤسهن الى النصف وهو ثلثه ثم يضرب في اصل المسئلة مع عوارضها ففضلنا رؤسهن
منها نخرج مائة اخرى زوج وحشر اخوات الاب واتم اصل المسئلة من ست النصف وهو ثلثه للزوج والثلثان وبه اربعة
للأخوات ففضلنا على سبعة الكسرة سائر الاخوات عليهن وبين عدد رؤسهن رؤسهن من على اربعة والثلثه سبانية
فضلنا كل عدد رؤسهن في خمسة اصل المسئلة مع عوارضها وسبعة ففضلنا ثلثين من هنا نخرج المسئلة
وتدفع الى العديس يوفى بالثلثه الاقل من الأكثر مرتين او أكثر فينقبض فيبقى الاقل الأكثر كالثلثه والثلثه فانك
اذ اضربت الثلثه من الستة مرتين اقيت الستة بالكلية وكذا اذا طرقتنا من الستة ثلث مرات فهذا ان العدد
ناستحيانا الستة فليس في عرفهم بخلاف الثمانية فانك اذا طرقت الثلاث منها مرتين بقي اثنان فلا يمكن فذوق
بالثلثه لكن اذا طرقت منها اثنان اربع مرات اقيت الثمانية فافضلنا فافضلنا رؤسهم العدد الأكثر
على ان قد يتفهم عليه خمسة بل أكثر كالثلثه فانها منقسمة على الثلثه وعلى الاثنين ايضا فافضلنا في ثلثه
فافضلنا من الثلثه اثنان من الاثنين ثلثه وهو على ذلك سائر المدة فليس كالمائة مع العشرين فانك اذا طرقت
خمسة من العشرين اربع مرات فينبغي العشرين واذ اقيمت العشرين على الثلثه يخرج اربعة مائة كذا اذا ففضلنا على
الثلثه ففضلنا خمسة مائة كذا في العديس يوفى بالثلثه فافضلنا الاكثر من الأكثر كالمائة من ثلثه

[illegible]

444

زوج ٣
 اخوين ٢
 اخوين ١
 زوج ٣
 اخوين ٢
 اخوين ١
 زوج ٣
 اخوين ٢
 اخوين ١

على التصحيح وقال ان ادات خمسة الزكاة بين الورثة اربعين الفها فانظروا بين الزكاة والتصحيح فالتصحيح تسعة فان كان بينهما موافقة فاحسب
 سلم كل وارث من التصحيح وفق الزكاة ثم اقسم الى اصل على وفق التصحيح فما خرج فهو نصيب تلك الوارث كزوج واخوين ثم واخوين
 لاب ودم والزكاة مستون دينار اقسام من ستة ونقول الى تسعة وبينها موافقة بالثلث فنصيب سائر الزوج وهو ثلثة وفق الزكاة
 وهو عشرة ان يكن ستمين نصيبا على وفق التصحيح وهو ثلثة يخرج عشرون فهو نصيب وهكذا تفعل في الاخرة لامة وغيره باقية وان لم
 يكن بينهما موافقة فاضرب سائر كل وارث في جميع الزكاة ثم اقسم الى اصل على جميع التصحيح فما خرج فهو نصيب كزوج وام واخ والزكاة تسعة
 وثمانية فالمسألة من ثمانية وثمانين الفها وبين الزكاة فاضرب سائر الزوج وهو ثلثة وفق الزكاة وهو ثلثة اقسمة عشرة عشرين وثمانين
 على التصحيح وهو ثمانية يخرج ثمانية وثمانين الفها وبين الزكاة فاضرب سائر الزوج وهو ثلثة وفق الزكاة وهو ثلثة اقسمة عشرة عشرين وثمانين
 باقية وان كان العمل لمع نصيب كل قريب من الورثة في صورة في الموافقة والبيان في الاول فكل اذا تركت اخمين لامة وزوجا فالمسألة من ستة
 ونقول الى تسعة فلا اكان الزكاة ثلثين دينار اقسمة ثمانية بالثلث فاذا اضرب نصيب الاخمين الاربعين اربعة عشر في ثلثة الزكاة عشرة
 حصل اربعون فقسمة البقية على ثلثة ثلثة يخرج ثلثة عشرة وثلاثون نصيبا لها واذا اضرب نصيبها واذا اضرب نصيب الاخمين اربعة عشر في ثلثة الزكاة عشرة
 عشرين فقسمة على ثلثة ثلثة يخرج ثلثة عشرة وثلاثون نصيبا لها واذا اضرب نصيبها واذا اضرب نصيب الاخمين اربعة عشر في ثلثة الزكاة عشرة
 التصحيح خرج عشرة فهو نصيب الزوج واذا اكانت الزكاة في المسألة المرفوعة ثلثين وثلثين فبين الزكاة والتصحيح مائة فاذا اضرب نصيبه اربعين
 الاعيانين في كل الزكاة حصل مائة وثمانية عشر فقسمة البقية على التصحيح خرج اربعة عشر وثمانين اقسمة من مائة وستة عشرين اربعة
 عشر اقسام التصحيح وكما كل فرد من الاثنين استقام فهو نصيب الاخمين اربعين واربعة عشر نصيب الاخمين للابوين في الزكاة حصل اربعة وثلاثون
 فقسمة على تسعة حصل سبعة وتسعون وهو نصيبها واذا اضرب نصيب الزوج في الزكاة حصل تسعة وتسعون فقسمة على تسعة حصل عشرة وثلاثون وهو نصيب
 الزوج عشر على تسعة الموضع الطبيعي فيقسم مائة وثمانين نصيبا على نصيب كل فرد من الزوجين اربعة عشر نصيبا على نصيب كل فرد من الزوجين اربعة عشر نصيبا
 ذلك الى ان المقتدر في القسم ان يعطى كل واحد حصة بلا زيادة ونقصا فقدم ما هو الاكبر من الزكاة في السراية واعلم ان الطريق الاصح
 لمعرفة الانصاف ان ينسب كل طائفة من العدد الذي من التقى اليه فيعطى بذلك النسبة من الزكاة على قدر المباشرة والموافقة ان
 اذني السراية على الطريق الاصح ان ينسب الزكاة الى السراية وتأخذ جزء النسبة نصيبا في سائر كل وارث مما يبلغ فهو نصيب
 ذلك الوارث من الزكاة شال الزوج وابوان وبين اصل المسألة من ثلثة عشر ونقول لامة عشرة والزكاة عشرة دينار وبينها موافقة
 عشرة ثلثين فنصيب الاخلاء سلم كل واحد فلزوج ثلثة من اصل المسألة فاذا اضرب الثلثان فيما يكون الاثنين فلديناران لكل
 بنت من اصل المسألة اربعة فاذا اضرب الثلثان فيما كان اثنين وثلثي واحد فلديناران وثلثان دينار ولكل واحد من الابوين
 اثنان فاذا اضرب دينار وثلث دينار في ثلثة دينار شيخ الاسلام في العشرة بين الغنما اجعل مجموع الدينار كما التصحيح
 واجعل كل دين من ديوان الغنما كسهم وارث ثم اعمل العمل المذكور فان زوجا من الثلثين والجميع بينهما بالدينون فالامر
 ظاهر لان كل غيرهم يأخذ حصة مما دار لم يصيبها مع تعدد الغنما فالطريق في قضاء سائر ما يجعل مجموع الدينون بمسألة التصحيح

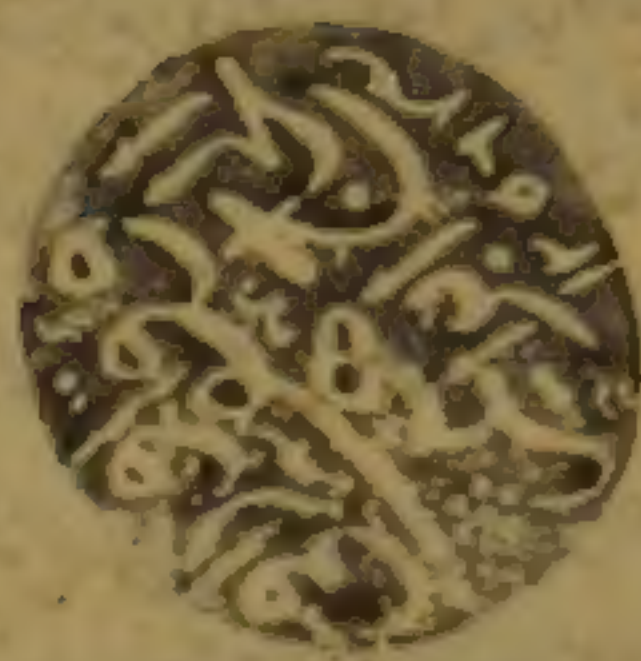
اصل ديوان الغنم والترك ٩
 اصل ديوان الغنم والترك ٩
 اصل ديوان الغنم والترك ٩

زوج ٣
 اخوين ٢
 اخوين ١
 زوج ٣
 اخوين ٢
 اخوين ١

فيما كك ما يقع في معرفة الانصاف مثلا ان مات شخص واحد عليه عشرة دنانير ولاخوة وكان له ستة ذناب
 فبين الزكاة وبين الديوان موافقة بالثلث فاذا اضرب بين الاولين وفق الزكاة اربعة عشر نصيبا فقسمة على اصل على وفق
 وفق التصحيح اربعة عشر نصيبا فقسمة على اصل على وفق التصحيح اربعة عشر نصيبا فقسمة على اصل على وفق التصحيح اربعة عشر نصيبا
 على ثلث التصحيح خرج ثلثة حصة لكل واحد من خمسة الدين ثلثة فان فرضنا المسألة المذكورة ان الزكاة ثلثة عشر دينار
 فبينها وبين الديوان مائة نصيبا فقسمة على اصل على وفق التصحيح اربعة عشر نصيبا فقسمة على اصل على وفق التصحيح اربعة عشر نصيبا
 لكل واحد من خمسة الدين ثلثة حصة لكل واحد من خمسة الدين ثلثة فان فرضنا المسألة المذكورة ان الزكاة ثلثة عشر دينار
 في جميع الزكاة حصل ثلثة وستون فقسمة على اصل على التصحيح خرج اربعة وثلاثون وهو نصيبه الا ان في المسألة المذكورة الزكاة
 خمسة دنانير فبين الزكاة والتصحيح موافقة بالثلث فاذا اضرب بين الاولين وفق الزكاة اربعة عشر نصيبا فقسمة على اصل على وفق
 على ثلث التصحيح خرج ثلثة حصة لكل واحد من خمسة الدين ثلثة فان فرضنا المسألة المذكورة ان الزكاة ثلثة عشر دينار
 التصحيح حصل واحد وثلثان فهو نصيب الدين ثلثة فان فرضنا المسألة المذكورة ان الزكاة ثلثة عشر دينار
 خلف فلان ما جاء من الوارثين واخذوا احد كل واحد كان اصل الزكاة ثلثة فان فرضنا المسألة المذكورة ان الزكاة ثلثة عشر دينار
 فما خرج نصيب في التصحيح فما بلغ فهو الزكاة مثلا اذا اقسمت ثلثة عشر على سائر الزوج وهو ثلثة عشر خرج اربعة واربعة عشر في
 دينار اكم كانت الزكاة فالجواب ثلثة عشر دينار لانه اذا قسم ثلثة عشر على سائر الزوج وهو ثلثة عشر خرج اربعة واربعة عشر في
 اصل المسألة هو خمسة عشر بعد العول حصل ثلثة عشر دينار فكل ذلك خلا خلف فلان زوجة واثنا اربعة اقسامية واخمين سائر
 والزكاة ثلثون دنانير فاقب فاقب الزوجة في المسألة مع العول فبقى ان عشر ثم فقسمة الدنانير على السراية بما فيه من دينار
 ونصف فنصيب في سهم الزوجة من اصل المسألة حصل سبعة ونصف فلكذلك قيمة الثوب والجميع سبعة وثلاثون دينار ونصف
 الاسلام وجميع صالح من الورثة والغنما على ثلثة اقسام نصيبا فاقطع نصيبه الطبيعي او الديوان واقسم الباقي على سائر من اخذوا سهم
 من ديوان من بقي من الغنما كزوج وام وعم وصالح الزوجين عن النصيب من الزكاة على صالح ذمة من المهر فالمسألة من ستة للزوج النصيب ثلثة
 وللم الثلث سهمان والتم سهم فاقطع الزوج من البين كانا ساتين سهمان وعم فاقسم الزكاة بينهما الثلثان والثلث الباقي
 للمم كذا في السراية **سبيل** في ذكر مسائل لطيفة واجوبة فلهذا السراية شيخ الاسلام المهر في عقيد التفات لا رصدها
 في سائر السراية فان سئل ان مات رجل وترك اخا عينا مائة واربعة دنانير واثنا عشر دينار فاقب سائر في ثلثة عشر
 رقبته امراة اربعة فلو كانت ابنا فماتت او قبلت ثلثة مات ابوه وخلف هذا الولد هو ابن ابنة واثنا عشر دينار فاقب سائر في ثلثة عشر
 فان سئل ان مات وترك عتقا عينا مائة واربعة دنانير فاقب سائر في ثلثة مات ابوه وخلف هذا الولد هو ابن ابنة واثنا عشر دينار فاقب سائر في ثلثة عشر
 الا في ثلثة مات الرجل وخلف بنته وابنتها الذي هو ابن ابن اخيه فلهذا النصيب والابنتها النصيب الباقي واثنا عشر دينار فاقب سائر في ثلثة عشر
 وام وارث احد فقسمة على المال وكل من الاخيرين سبعة فالجواب ان الميت امرأة لها ثلثة من ثلثة القم احد هم زوجها فاقب سائر في ثلثة عشر

اصل ديوان الغنم والترك ٩
 اصل ديوان الغنم والترك ٩
 اصل ديوان الغنم والترك ٩

فاكتفيت بذكرها في احد الموصفين ثم اني زدت فيه من الهداية وجميع البحرين على مقتضى الوعد في
 دياحة الكتاب ولم اذ شينا من غيرهما من الهداية وجميع البحرين حتى يسير القلب على من
 استند عليه في شئ مما ليس في الكتب الاربعة والله حسبي ونعم الوكيل. قال
 الشيخ الفقيه المحمد النوري في فقه الامام. والصلوة والسلام. على محمد
 سيد الامم. وعلى آله الكرام. واصحابه العظام. وقد فرغ من
 الفراغ من توبته وخالقه في او اخر شهر جمادى الاولى
 من سنة اربعة وتسعين و الف. من
 صحرة من له العز والشرق. على يد العبد



الفقيه الامام محمد بن
 احمد الواقفي في بلدة مدنيته
 جاني اوغلي با زاركي صنيته



عن الاوقات والبلية.
 غفر الله له ولوالديه.
 وكما ينبغي. ولما
 والاقبال والكلية
 ولكن نظروا بين
 والحمد لله.
 رب العالمين.
 آمين

يوز درهم شفا في يبراني يوز درهم
 منوشه يبراني بوايكس قيناد
 اخشوده و صبا خدره ايچه مينا لي
 دفع ايدر كراتله مجر بدر

ولو باع داراً وسلمها الى المشتري فيها قليل متاع البايع
لم يكن تسليمها حجة سلمها فارغة فان اودع المتاع
عند المشتري واذن للمشتري بقبض الرار وامتاع
جميعها صح التسليم لان الكل صار في يد المشتري
كذا في تانار حائنة

هكذا زوج زيد آخر دياره ايهن عمر وكوب زيد فوت اولد رديو
هكذا اخبر اليه عمر وعدل اولوب هذا بينا نحن بعد انقضاء القدة
نفسه بكمه تزوج ابنته هكذا تحسرا يا اسند برنج كمند
بز زيدك وفاتنه انشدك ويد هند بكون تفرق ايندرك
قادر اولد لرمر الجا
اولما زلم

ولو شهد عند المرأة واحد بموت زوجها او برقة
او بطلان اياها تحملها ان تزوج فابطلت
والقهر المقت
ببا عي

مستحق